

المكتبة التاريخية

وَشَانِقَ وَنُصُوصَ

التاريخ الحديث والمعاصر

الدكتور

جمال يحيى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة أسيوط وعين شمس

الدكتور

عبد العزيز محمد الشناوى

استاذ كرسي التاريخ الحديث
بجامعة الأزهر

١٩٦٩



دارالمعارف

وَشَانِقَ وَنُصُوصَ
التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

جَلال يحيى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة قاسم آسوط ومين شمس

عبد العزيز محمد الشناوي

أستاذ كرسي التاريخ الحديث
جامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف

مقدمة

يدرك الباحثون العرب في ميدان الدراسات التاريخية أن المكتبة العربية تفتقر إلى مجموعات من الوثائق التاريخية ، على الرغم من ثراء هذه المكتبة في المؤلفات التاريخية . ولا جدال في أن الوثائق هي المصدر الأساسي الذي يستقى منه الباحثون المادة العلمية في دراساتهم ، سواء كانت الوثائق لا تزال مخطوطة ومدرجة في سجلات ومحافظ وزارات الخارجية ودور المحفوظات التاريخية ، أو كانت مطبوعة في سلاسل ومجموعات .

وإن التقدم الذي أحرزته الدراسات التاريخية في عدد من الجامعات في العالم العربي في السنوات الأخيرة ، يجعل نشر مجموعات الوثائق التاريخية أمراً ضرورياً لا غناء عنه . ولقد أصبحت دراسة الوثائق التاريخية في الجامعات تشكل ركناً أساسياً في خطط الدراسة في أقسام التاريخ ، فالوثيقة التاريخية تحمل روح العصر ، وتصور أسلوبه في التفكير والعمل ، والتخطيط ورسم السياسة العامة ، وما إلى ذلك من مظاهر حضارية وإنجازات سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية . ولذلك فإن الوثيقة قد وصفت بأنها قطعة حية من العصر ، تنتقل إلينا عبر السنين ، وتصوره لنا ؛ فتلقى ضوءاً على عصره ولي وإنقضى . ولا تتم دراسة التاريخ بدون الرجوع إلى الوثائق .

ولقد دأبت الدول الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر على نشر مجموعات من الوثائق الرسمية إستخرجتها من محفوظات وزارات الخارجية والحرب والمستعمرات والبحرية ، وتتعلق ببعض المشكلات أو الأزمات السياسية ، والتي كان لهذه الدول الأوروبية إتصال بها ، ومنها مجموعات الكتب الصفراء الفرنسية ، والزرقاء البريطانية ، والخضراء الإيطالية . وحين نزلت

بالعالم كآفة الحرب العالمية الأولى، إهتمت الدول الأوربية باخراج مج
من الوثائق الخاصة بأصول وأسباب هذه الحرب، وفي سلاسل من المجلد
وتكرر نفس الشيء مع الحرب العالمية الثانية . وتقوم الآن الأمم ا
بنشر الوثائق الهامة التي تسجل في أمانتها ، وكذلك الحال بالنسبة للم
الدولية المتخصصة ، وبالنسبة للمنظمات الإقليمية ؛ ومن أهمها ، بالنس
منطقتنا ، جامعة الدول العربية . ولا شك في أن هذه المجموعات من ال
تعتبر مادة أساسية لدراسة التاريخ ، وبخاصة في عصوره الحديثة ؛
مراحلها المعاصرة .

ونرجو أن يكون إخراج هذه المجموعة يسد نقراً ونقصاً في ا
العربية ، ويساعد الدراس والباحث على الرجوع إلى أصول بعض المس
وعلى التوسع فيها . وعلى الله قصد السبيل .

الإسكندرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

دكتور
جلال يحيى

دكتور
عبد العزيز محمد الشناوى

سنة

- ٧ - صورة للمعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولتو محمد الصادق باشا ،
بإي مشير تونس المظلم ، وبين دولة إنكلترا ، وذلك في ١٦
جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ الموافق ٢٩ يولية سنة ١٨٧٥ ... ٤٧
- ٨ - معاهدة باردو ، سنة ١٨٨١ ٦٤
- ٩ - إتفاقية المرسى ، سنة ١٨٨٣ ٦٦
- ١٠ - الإتفاق الفرنسي الإنجليزى في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التصريحات
الخاصة بمصر والمغرب ٦٧
- ١١ - مواد سرية أضيفت إلى البيان الفرنسي البريطانى ، الصادر بتاريخ
٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ٧١
- ١٢ - الإتفاق الفرنسي الاسبانى المعلن في ٣ تشرين الأول (أكتوبر)
سنة ١٩٠٤ - المواد السرية ٧٢
- ١٣ - أهم نقاط إتفاقية الجزيرة - الموقعه بتاريخ ٧ نيسان (أبريل)
سنة ١٩٠٦ ٧٤
- ١٥ - معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفية ، الموقع عليها في
فاس في ٢٠ آذار (مارس) ١٩١٢ ٧٦

المجموعة الثانية

- الثورية العربية ٨٠
- ١ - من الشريف إلى السيد هنرى مكاهون ، في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ . ٨٠
- ٢ - من السيد هنرى مكاهون إلى الشريف حسين ، في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ . ٨٤
- ٣ - من الشريف إلى مكاهون ، في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ ٨٦
- ٤ - من السيد هنرى مكاهون إلى الشريف حسين ، في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ . ٨٠

ملحق

- ٥ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ٩٢
- ٦ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ٩٥
- ٧ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى أول يناير سنة ١٩١٦ ٩٧
- ٨ - من مكماهون إلى الشريف فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ ... ٩٩
- ٩ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٦ ١٠٠
- ١٠ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٠ مارس سنة ١٩١٦ ١٠٤
- ١١ - الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية - أبريل - مايو سنة ١٩١٦ المعروفة باسم إتفاقية سايكس بيكو ١٠٧
- ١٢ - مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الهجاز فى ٨ فبراير سنة ١٩١٨ ١١٢
- ١٣ - تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة - ١٦ يونيو سنة ١٩١٨ ١١٣
- ١٤ - التصريح الإنجليزى - الفرنسى - ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ... ١١٥
- ١٥ - إتفاقية فيصل - وايزمان - يناير سنة ١٩١٩ ١١٧
- ١٦ - مقررات المؤتمر السورى العام - دمشق ٢ يوليو سنة ١٩١٩ ١٢٠
- ١٧ - توصيات لجنة كنيج - كراين الخاصة بسوريا وفلسطين والعراق فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ١٢٣

صفحة

المجموعة الثانية

مشكلة فلسطين

١٤٥

١ - وعد بلفور ١٤٥

٢ - ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير

سنة ١٩٢٠ ١٤٨

٣ - القمم الخاصة بفلسطين والصهيونية من تقرير اللجنة الأمريكية

كنج - كراين في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ١٥٠

٤ - رسالة ملك الإنكليز إلى شعب فلسطين بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ - وقد أذيع البيان في ٧ يوليو

سنة ١٩٢٠ في القدس ١٥٨

٥ - خلاصة تقرير لجنة التحقيق العسكرية للتحقيق في أسباب الاضطرابات التي وقعت في القدس في ٢٠ أبريل

سنة ١٩٢٠ ١٥٩

٦ - خلاصة تقرير لجنة هيكرافت ١٦٠

٧ - صك الانتداب على فلسطين - أعلنته عصبة الأمم في ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع

موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ١٦٥

٨ - الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

«مستمر تشرشل» في يونيو سنة ١٩٢٢ ١٧٦

ملحة

- ٩ - خلاصه عن توصى لجنه شو البرلمانية وقد أذيع تقريرها فى
شهر مارس سنة ١٩٣٥ ١٨٢
- ١٠ - بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربى
وقد صدر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ ١٨٣
- ١١ - خلاصه تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع
الإسكان والعمران ١٨٥
- ١٢ - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٥ - فلسطين ١٨٩
- ١٣ - كتاب رسمى من رمزى ماك د نالد رئيس وزراء بريطانيا إلى
الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين فى ١٣
فبراير سنة ١٩٣٩ ٢١٩
- ١٤ - خلاصه تقرير اللجنة الملكية لفلسطين. بلاغ رسمى رقم ٣٧/٩
فى ٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٧ ٢٢٩
- ١٥ - بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة -
الرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان فى شهر تموز سنة
١٩٣٧ بلاغ رسمى رقم ٣٧/١١ فى ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ... ٢٧٩
- ١٦ - مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وود هيد» وخلاصه عن التقرير
نفسه مقدم إلى مالكوم ماك د نالد وزير المستعمرات ... ٢٨٢
- ١٧ - خلاصه تقرير لجنة التقسيم «وود هيد» كما وضعت اللجنة فى
التفصيل الأخير من تقريرها ٢٨٦
- ١٨ - فلسطين : بيان من حكومة المملكة المتحدة - بلاغ رسمى
رقم ٣٨/٨ فى ٩ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨ ٣١١

- ح -

صفحة

- ١٩ - بيان الخطة السياسية الصادر من الحكومة البريطانية . بلاغ
رسمي رقم ٢٩/٢ في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ... ٣١٥
- ٢٠ - نص الكتاب الذي وجهه الملك عبد العزيز آل سعود ملك
المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت في ١٠ مارس
سنة ١٩٤٥ ٣٣٣
- ٢١ - نص الرد الذي بحث به الرئيس روزفلت إلى الملك عبد
العزيز آل سعود في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ... ٣٣٨
- ٢٢ - بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانكليزية
الأمريكية لفلسطين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ... ٣٣٩
- ٢٣ - توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية
بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين ... ٣٤٧
- ٢٤ - المذكرة التي أرسلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
إلى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس الجامعة في ١٢
يونيو سنة ١٩٤٦ ... ٣٧١
- ٢٥ - مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦ - المقترحات المقدمة على
أثر المناقشات بين مندوبي الحكومة البريطانية والولايات المتحدة
في يوليو سنة ١٩٤٦ - مذكرة مندوبي المملكة المتحدة ... ٣٧٦
- ٢٦ - خطاب عبد الرزاق السنهوري بأشأ في مؤتمر فلسطين بلندن
في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ... ٣٨٧
- ٢٧ - نص مقترحات الوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن
سنة ١٩٤٦ ... ٣٩٥

سنة

الجموعة الرابعة

٤٠٠ الفترة المعاصرة

- ١ - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦ ٤٠٠
- ٢ - معاهدة مكة بشأن العسير سنة ١٩٢٦ ٤٠١
- ٣ - المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤ ٤٠٣
- ٤ - بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) ٤٠٧
- ٥ - خلع فاروق - ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صحيفة الأنداز ٤٠٨
- ٦ - وثيقة التنازل من العرش . أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ٤٠٩
- ٧ - إعلان الجمهورية مسقوط أسرة محمد علي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ٤١٠
- ٨ - قرارات مؤتمر باندونج - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ ٤١٢
- ٩ - قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ٤١٢
- ١٠ - ٤٢٣
- ١١ - بيان سيل سان كلو المشترك في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ٤٢٤
- ١٢ - خطاب العرش للمغربى سالرباط في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ٤٢٥
- ١٣ - إعلان استقلال المغرب - نص التصريح المشترك في ٢ مارس سنة ١٩٥٦ ٤٢٩
- ١٤ - الاتفاق على التمثيل الدبلوماسى الفرنسى المغربى في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ ٤٣٢
- ١٥ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة - أول فبراير سنة ١٩٥٨ ٤٣٥
- ١٦ - ميثاق الاتحاد العربى ٤٣٧

القسم الثاني

٤٤٨

٤٤٧

مصر الحديثة والمعاصرة

المجموعة الأولى

٤٤٩

مصر العربية إبان الحكم العثماني

١ - قادة جيش الاحتلال العثماني يصفون على إبطال المظالم في

٤٤٩

مصر - فبراير سنة ١٧٠٩

٢ - تنهول الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر على عهد ابراهيم

٤٥١

بك ومراد بك

٣ - رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك لعقد تحالف معهم ورفع

٤٥٣

العلم الروسي في مصر

٤٥٥

٤ - إنتفاضة شعبية على ظلم الأمراء المماليك

٥ - رأى العثمانيين في زطامة مصر العلية - حديث بين الباشا العثماني

٤٥٧

وشيخ الجامع الأزهر

٦ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - واعظ تركي يحمل على

٤٥٩

المصريين بسبب ما يفعلوه بضرائح الأولياء

٤٦٢

٧ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - خفل ختان

٨ - هدية من شحاذى

٤٦٣

مصر لأمر عرف بالعطف عليهم

٩ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - المجون والتسقى في موالد

٤٦٤

الأرلياء

صفحة

- ١٠ - صور من المجتمع في مصر إبان الحكم العثماني - المجاذيب . ٤٦٥
- ١١ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني
- ترجمة همام بن يوسف الهوارى عظيم بلاد الصعيد ٤٦٧
- ١٢ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني
- ترجمة سويلم بن حبيب أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية ٤٧١
- ١٣ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - ترجمة
- على بك الكبير ٤٨٠
- ١٤ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - محمد بك أبو الذهب ٤٨٨

المجموعة الثانية

- ٤٩٤ مصر العربية إبان الحكم الفرنسي .
- ١ - رسالة بونايرت إلى أبي بكر باشا والى العثماني على مصر قيل
- رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية ٤٩٤
- ٢ - رسالة بونايرت إلى إدريس بك قومندان السفينة التركية «عقاب
- بحري» الراسية في الاسكندرية مع إثنين آخرين ٤٩٥
- ٣ - أول منشور وجهه بونايرت إلى الشعب المصري ٤٩٦
- ٤ - رحيل أهل القاهرة بعقب معركة إمبابة - ٢٩ يوليو
- سنة ١٧٩٨ ٤٩٩
- ٥ - الشعب وزعماءه يرفضون حل شعار الثورة الفرنسية ... ٥٠١
- ٦ - خطبة لإفتتاح الديوان العام - ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٢
- ٧ - ثورة القاهرة الأولى - ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٥
- ٨ - بوادر إنحلال المجتمع في مصر - تدرج النساء ... ٥١٠

منحة

- ٩ - إنضام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي ... ٥١٢
- ١٠ - إتفاقية العريش - ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ... ٥١٤
- ١١ - إتفاقية الصلح بين الجنرال كليبر ومراد بك ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ ٥٢٢
- ١٢ - الجبرتي يسجل التكاليد العسكرية في تشييع جنازة كليبر . ٥٢٥
- ١٣ - معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والميزة - أبرمها الجنرال بليار Bellard في ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ - ملحق إضافي وتفسيرى للمعاهدة ٥٣٣
- ١٤ - إتفاقية الجلاء عن الأسكندرية - شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عيد الله جاك فرنسوا مينو على القواد البريطانيين ٥٣٥

للمجموعة الثالثة:

- ٥٤٥ مصر في القرن التاسع عشر
- ١ - الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧ - موكب الأسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم في معركة رشيد (٣١ مارس سنة ١٨٠٧) ٥٤٥
- ٢ - الحكومة تحتكر صناعة النشوق وتوزعه بالإكراه على الأهالي وتطبق نفس النظام على شراب العرقى ٥٤٦
- ٣ - مظاهرات النساء احتجاجاً على إلغاء نظام الإلزام كلية . ٥٤٨
- ٤ - التجريس ٥٤٩
- ٥ - إعتقد المخلون أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب ... ٥٥٠

سلطة

- ٦ - مقتطفات من تقرير جون باورنج John Bowring ... ٥٥١
- ٧ - معاهدة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٥) ٥٥٨
- قانون خاص (ملحق بمعاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥) ٥٦٠
- قرار خاص تابع للمعاهدة ... ٥٦١
- ٨ - فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليده حكم السودان (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) ... ٥٦٢
- ٩ - فرمان حق الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر (يونيو سنة ١٨٤١) ... ٥٦٢
- ١٠ - فرمان سنة ١٨٧٣ (التمران الشامل) ٥٦٥

الجموعة الرابعة

- ٥٧١ الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس
- ١ - عقد الإمتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناندى ليسبس في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس ... ٥٧١
- ٢ - عقد الإمتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناندى ليسبس في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها ... ٥٧٥
- ٣ - لائحة إستخدام المبال المصريين في أشغال قناة السويس .
- ٥٨٥ (٢٠ من يوليو سنة ١٨٥٦) × ...
- ٤ - إتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس لإنشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادى (١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) ٥٨٨

منحة

- ٥ - مذكرة الباب العالي الخاصة بشروط التصديق على عقد الامتياز
(في ٦ من أبريل سنة ١٨٦٣) ٥٩٣
- ٦ - قرار تحكيم صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن
المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس
(٦ من يولييه سنة ١٨٦٤) ٥٩٧
- ٧ - إتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وبين
شركة قناة السويس ٦١٨
- ٨ - الاتفاق الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا
وشركة قناة السويس ٦٢٢
- ٩ - فرمان سلاطاني في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد
الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين والي مصر ودبلوماس
بشأن قناة السويس ٦٣٢
- ١٠ - الاتفاق الأول الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن
تنازل الشركة عن بعض امتيازاتها ٦٣٣
- ١١ - الاتفاق الثاني الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن
عرض أراضي الشركة للبيع ٦٣٧
- ١٢ - بيع حصص مصر في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس
في ٢١ من مارس سنة ١٨٨٠ والمحددة ١٥٪ من صافي الأرباح ٦٤٠
- ١٣ - منشور لورد جراتفيل وذبح الخارجية البريطانية المؤرخ في
٣ من يناير سنة ١٨٨٣ إلى النول الأوربية الكبرى ٦٤٣
- ١٤ - بريطانيا تستعمل إحتلالها لمصر في تدعيم تفوذها في شركة
القناة - الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة
قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية ٦٤٥

ملحة

- ١٥ - تصريح لندن الدولي المؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٤٨
- ١٦ - مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٥٠
- ١٧ - مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس يمر بحايد مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٥٢
- ١٨ - مشروع المعاهدة الخاصة بحرية المرور في قناة السويس وقد فرغت من إعداد لجنة باريس الدولية بجلستها العامة المنعقدة في ١٣ من يونيو سنة ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء. ماعدا بريطانيا وإيطاليا ٦٥٥
- ١٩ - إتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور في قناة السويس . أبرمت في الآستانة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٦٦٠
- ٢٠ - التصفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة المبرمة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٦٦٦
- ٢١ - التنازل عن التصفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة في الوفاق بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ ٦٦٦
- ٢٢ - قناة السويس في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ٦٦٧
- ٢٣ - قناة السويس في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ٦٦٨

- ج -

صفحة

- ٢٤ قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية ٦٦٩
- ٢٥ - التنظيم الإقليمي المصري الانفرادي لقناة السويس :
أولاً : رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة راج
ممرشله السكرتير العام للأمم المتحدة
في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧
ثانياً : - بيان بالتنظيم الإقليمي المصري الانفرادي
لقناة السويس ٦٧٣
- ٢٦ - تصريح صادر من مصر - مصر تقبل الولاية الجزيرية لهيئة
العدل الدولية في جميع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩
(ب) من التنظيم الإقليمي المصري الانفرادي لقناة السويس
(١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧) ٦٧٧
- للمجموعة الخامسة**
- ٢٧٩ مصر والإحتلال والحماية
- ١ - المذكرة المشتركة في ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ ٦٧٩
- ٢ - المذكرة المشتركة في ٦ من فبراير سنة ١٨٨٢ ٦٨٠
- ٣ - المذكرة المشتركة في ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ ٦٨٢
- ٤ - رد الوزارة المصرية في ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢ ٦٧٣
- ٥ - استقالة محمود سامي البارودي في ١٦ من مايو سنة ١٨٨٢ ٦٨٤
- ٦ - منشور الخديو توفيق عقب إستقالة البارودي ٦٨٥
- ٧ - إنذار الأميرال سيمور - في ٦ من يوليو سنة ١٨٨٢ ٦٨٦
- ٨ - رد طلبه باشا عصمت محافظ الاسكندرية على الأميرال سيمور ٦٨٦

- ٦٨٦ - برقية الأدميرال سيمور في ٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون ٦٨٧
- ٦٨٧ - إنذار الأدميرال سيمور النهائي في ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ ... ٦٨٧
- ٦٨٨ - كتاب نائب القنصل البريطاني إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ٦٨٨
- ٦٨٨ - رد مجلس الوزراء على الإنذار النهائي طبقا لقرار المجلس ... ٦٨٨
- ٦٨٩ - برقية الخديو توفيق إلى عرابي في ١٧ يولية سنة ١٨٨٢ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر النوار ... ٦٨٩
- ٦٩٠ - رد عرابي على برقية الخديو توفيق ٦٩٠
- ٦٩١ - قرار الجمعية العمومية بالإجراع على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ٦٩٢
- ٦٩٢ - قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولية سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي من وزارة الحربية ٦٩٤
- ٦٩٤ - قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها ٦٩٥
- ٦٩٦ - عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر وبعض عودها بالجلالة ... ٦٩٦
- ٦٩٩ - مذكرة من شريف باشا مؤرخة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ إلى سير أفلين بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصري من السودان وإخلائه ٧٠٦
- ٧٠٦ - برقية لورد جرايتيل وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد كرومر بضرورة إنباع النعمايح البريطانية (٤ من يناير سنة ١٨٨٤) ... ٧٠٨

صفحة

- ٢١ - خطاب إستقالة وزارة شريف باشا إحتجاجاً على إصرار
الحكومة البريطانية على إخلاء السودان ٧٠٩
- ٢٢ - مذكرة بريطانيا بتبرير رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى
فى الخرطوم (٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٨) ٧١٠
- ٢٣ - إتفاقية الحكم الثانى فى السودان (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) ٧١٠
- ٢٤ - إتفاقية الحكم الثانى فى السودان (١٠ يولية سنة ١٨٩٩) ٧١٤
- ٢٥ - إعلان الحماية - فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ٧١٥
- ٢٦ - برقية ملك إنجلترا إلى السلطان حسين ٧١٥
- ٢٧ - إحتجاج الأمة المصرية على إعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على
مصر - كتاب سعد زغول فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ... ٧١٦
- ٢٨ - إنجلترا ترفع الحماية عن مصر : ٧٢٠
- أولاً : - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- ثانياً : - تبليغ من المندوب السامى إلى سلطان مصر ... ٧٢١
- ٢٩ - النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان المعقودة بين
تركيا وإنجلترا وحلفائهما فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ ... ٧٢٤
- ٣٠ - مفاوضات سنة ١٩٢٤ (سعد زغول - ماك دونالد) ... ٧٢٤
- ٣١ - المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة
المصرية إثر مقتل سيرلى ستاك... .. ٧٢٥

الجموعة السادسة

- المفاوضات والإستقلال ٧٣٩
- ١ - كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى ٧٣٩
- ٢ - مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية ٧٤٢

صدقة

٣- تبلغ شغوى ٧٤٣

٤- معاهدة تحالف بين مصر والمملكة المتحدة في ٢٦ من

أغسطس سنة ١٩٣٦ ٧٤٣

٥- مذكرات لندن في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى ٧٦٧

المذكرة الثانية ٧٦٨

المذكرة الثالثة ٧٦٩

٦- إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦، المذكرة التي سلمها سفير مصر

بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ٧٧٠

٧- مشروع صديق ييفن في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ٧٧٢

٨- قطع المفاوضات قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يناير

سنة ١٩٤٧ ٧٧٦

٩- قرار مجلس الأمن في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ٧٧٧

١٠- مفاوضات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ :-

أولاً :- رساله وزير الخارجية المصرية

إلى مستر ييفن وزير خارجية بريطانيا ٧٧٧

ثانياً :- رساله من مستر ييفن إلى وزير الخارجية المصرية ٧٧٩

ثالثاً :- رساله من وزير الخارجية المصرية إلى مستر ييفن ٨٧٠

١١- بيان الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في مجلس

البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١) ٧٨١

١٢- مصر تقرر انهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، قانون رقم ١٧٥ لسنة

٤٨٥

- ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
وملحقاتها - وبأحكام إتفاقيتي ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو
- سنة ١٨٩٩ ٧٨٧
- ١٣ - نشوب الثورة - بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢) ٧٨٨
- ١٤ - خلع فاروق .
- ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صحيفة الإنذار ٧٨٩
- ١٥ - وثيقة التنازل عن العرش
- أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ٧٨٩
- ١٦ - إعلان الجمهورية .
- سقوط أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣) ٧٨٩
- ١٧ - إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
بشأن لحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . (١٢ من فبراير
سنة ١٩٥٣ .) ٧٨٩
- ١٨ - نص إتفاق الجلاء ، (في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤) ٧٩٤
- ١٩ - قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بإميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية ٧٩٨
- ٢٠ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
- في أول فبراير سنة ١٩٥٨ ٧٩٨
- ٢١ - ميثاق الاتحاد العربي ٧٩٨
- ٢٢ - قوانين يوليو الاشتراكية ٧٩٨

القسم الأول
العالم العربي

المجموعة الأولى

القرن التاسع عشر

(١) معاهدة على القرماني الأولى^(١) مع اسبانيا سنة ١٧٨٤ م

هذه شروط الصلح والمحبة الواقع فيه وكالتسابقة مع الأسعد الأرشد ،
الهام الأجد ، الطاهر الظاهر صاحب المفاخر المتوكل على الملك ، الفعال
لما يشاء سيدنا ومولانا على باشا بن المرحوم مولانا محمد باشا بن المرحوم
مولانا أحمد باشا القرماني صاحب ولاية دار الجهاد طرابلس المحمية المرحية
وسائر عمالها وبين دون جوان سليسو وصليبي وأخيه دون بقر وصليبو
صليبي وذلك من أطراف عظيم الروم يرتجى دون كارلوس الثالث بفصل
مولاه عليه رى^(٢) اسبانيا والهند وغيره وغيره بالوكالة التي يديها من
أطراف الرى المذكور التي منشأ تاريخها في أيام من نوفمبر سنة ١٧٨٣
وذلك بموافقة دون جوان دى سلمراكونتى دى شولفتشو ماركيز وغيره
نهر الجدور .

الشروط الأولى

حتى يتم هذا الصلح المبارك المنعقد بين السيد على باشا قرماني والرى
الاسبانيولى كارلو الثالث وبين عملائه بقى أهل وجاق طرابلس مع الصبيلول
في صلح دائم للأجل .

(١) أنظر : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني . ملاحق الوثائق التي أعدها

الأستاذ كمال الدين الشريوطي .

مقتولة من النص الأصلي بالمرية الموحد لدى الأستاذ على الفقيه حسن بطرابلس
وبلاحظ أنها مكتوبة بالهجة العامية المحلية التي تتداخل فيها مفردات إيطالية .

(٢) ملك

الشرط الثاني

الصلح الذي جعله حضرة السلطان الأعظم والحاقان الأكرم مولانا السلطان عبد الحميد خان مع الرى كارلو الصبنيول هذا مثله وهو يصلح لوجاق طرابلس عسرها للمولى بمته .

الشرط الثالث

قرصان طرابلس إذا تلاقى مع مراكب الصبنيول واستحق في شيء يعينه ويخليه يسافر إلى حال سبيله في طريقه وقرصان الصبنيول إذا تلاقى مع قرصان طرابلس يفعل مثل ذلك يمينهم على ما يلزمهم وما يحتاجون إليه .

الشرط الرابع

قرصان طرابلس حين يتلاقى مع مراكب كبروانت الصبنيول تمشى فلوكت القرصان بجوز السنيال من غير الذي يجبدوا المجداف ولا يركب لركب الصبنيول إلى الجوز فسيال يطلخوا على الباصورت وضهره وقرصان الصبنيول يفعل في مراكب الوجاق مثل ذلك .

الشرط الخامس

قرصان طرابلس يحتاج يسافر بفرمان السيدالباشا أيده المولى ويأصيره من عند التقنصل فإن كان لم يكن عنده ذلك يحبسوه جمهور الصبنيول مثل ما يحبسوا الزبنتوط (١) .

الشرط السادس

قرصان طرابلس لا يأخذ عدوة إلا بعد عشرة إيجات على البر الاصبنيول وكوشطعها (٢) والذي يخالف ذلك يحبسوا مثل الزبنتوط .

(١) الهارب من المدالة

(٢) ساحلها .

الشرط السابع

فإن كان قرصان عمل شاي مخاف للطريق مع بعض مراكب كبروانت
العصبيول أو أخذ منهم شيئا للسيد الباشا حفظه المولى بقايب رايس القرصان
ويغلف ما أخذه منهم من صاحب القرصان والعصبيول بفعل مثل ذلك .

الشرط الثامن

اليولوجية والركاب الذين يركبوا في مراكب العصبيول سوا عدو أو
غيره لم يأسوا^(١) عليهم قرصان طرابلس وإن وجدوا في بعض غنائم عصبيول
ركاب أو تجار كذلك لم يأخذوهم يكونوا في شكر ، هم ورزقهم ،
وكذلك أفاس وجاق طرابلس لا يتيسروا^(٢) في اسبانيا لاهم ولا رزقهم .

الشرط التاسع

السيد الباشا دامت معاليه يمنع كل من يريد بصمر^(٣) على مراكب
العصبيول ويخرج عليهم قرصان من مرست طرابلس ولا من عاملها ولا يكون
معهم لعدو العصبيول عليهم .

الشرط العاشر

اليسير جاح العصبيول إذا حط رجله بوجاق طرابلس يبق فرنك^(٤)
وكذلك يسير الوجاق للنصير إذا حطوا رجله في تراب العصبيول
يكون فرائكو .

(١) يمتد

(٢) لا يؤسرون

(٣) يتجنى

(٤) حر

الشرط الحادي عشر

فإذا كان جاء بعض زنبوط إلى طرابلس السيد الباشا دامت معاليه وأدام أيامه بمسك ذلك الزنبوط على كامل ويوم واحد وإن وجد عند الزنبوط شيء من الصبيول يتسلمه فنصل الصبيول .

الشرط الثاني عشر

مراكب وجاق طرابلس يقدروا يمشوا إلى جميع مراسي الصبيول ومراكب الصبيول يقدروا يمشوا لجميع مراسي طرابلس ويأخذوا جميع ما يحتاجونه ويعطو (١) حقه .

الشرط الثالث عشر

مدافع القلعة امتاع وجاق طرابلس وعائلتها يمنحوا جميع ما يأتي من العدو للصبيول بحيث لا يضرهم أحد تحت رمية المدفع وإن تعدى أحد السيد الباشا دامت معاليه بمنه وفضله وجوده يعاقب الرأيس القرصان وكذلك الصبيول عليهم مثل ذلك .

الشرط الرابع عشر

فإن كان قرصان الجزائر أو تونس أو قرصان سيدي يأخذ بعض من مراكب الصبيول من بعض المراسي الذين يكون بها قلعة السيد الباشا أدام المولى وجوده وأيامه يرجعهم السيد الباشا منهم مثل ما كانوا عليه وإن أخذوا القرصان المزبور من مراسي الذين لهم بهم قلعة السيد الباشا يكاتب تلك السلطنة التي فعل قرصانهم ذلك ويسعى في حبسه مثل ما يكون هو امتاعه ولا عليه لزوم في ذلك بوجه من الوجوه .

الشرط الخامس عشر

إن كان مراكب الصبيول في المرمى وعدوهم حاضر بمسك عدوهم يؤمن إلى أن يتقاعدوا مراكب الصبيول .

الشرط السادس عشر

ومراكب المصبيول فان بعضهم قدر المولى عليه وتبوزوا^(١) أو شحطوا^(٢) في نواحى برطرابلس فيموتونهم أهل الوجاق ويدفونهم ويأخذوا كرام من المتبوزين وأن فيهم وسق يتزوا وسقمهم والذي يطلع منهم لم يدفع منهم جرك لأنه إلى غير وطن بلاد طرابلس .

الشرط السابع عشر

للقبطان المصبيول الذى يأتي إلى وجاق طرابلس يتزل قباه^(٣) إلى حوش تفصل المصبيول .

الشرط الثامن عشر

مراكب المصبيول لا يحطوا انفراج^(٤) الاسبعة وعشرين ريالاً قرامل ورايس المرسى يعطى قطينة الأجل الفلوكة لاهربوا .

الشرط التاسع عشر

ريسى المرسى يمت فلوكة لأجل الأخبار وان رايس المركب نادام تطلع الفلوكة تدخلهم ويحطوهم حوايد .

الشرط لتتم للعشرون

المركاقي^(٥) المصبيول يجيب كل ما يريده من السلعة وكذلك يجيب الشراب والعراقى ولم يعط جرك الا ثلاثة بالماية ويأخذ ما يريده من سلعة طرابلس ويعطى ما يلزمه الجرك ٣/١ لاغير جرك وأهل طرابلس مثل ذلك

(١) شحطوا من السل .

(٢) جننوا

(٣) مباخرة .

(٤) رسم مخول .

(٥) العجار .

إذا مضوا لبلاد الصبنيول يعطو الحرك وغيره مثل المصالحين معهم من كل الأجناس من أحبائهم .

الشرط الحادى والعشرون

البارود والرصاص والقنوع وكلها هو دالت الحرب إذا أتوا به للصبنيول لم يعطو حرك .

الشرط الثانى والعشرون

التجار الصبنيول إذا أتوا ببضاعة لبلاد وجاق طرابلس ولم تباع فى البلاد وأرادوا إخراجها إلى بلاد أخرى لم يعطوا عليها حرك وتجار وجاق طرابلس كذلك فى بلاد الصبنيول .

الشرط الثالث والعشرون

القنصل الصبنيول لم ينزلوا من مركبة قلاع ولادومان فى البر .

الشرط الرابع والعشرون

إذا قرصان طرابلس أراد أن يتكن لم ينصب مراكب الصبنيول لأجل يتكن مركبة عليهم الا بطييه خاطر قبطان المركب الصبنيول .

الشرط الخامس والعشرون

القبطان الصبنيول لم يقدر ينصبه أحد فى كرا^(١) مركبة أو فى سفر بالنصب الا أن يكون بطييه خاطر .

الشرط السادس والعشرون

فان كان فى المرسى مراكب كبيرة لم يصرقهم^(٢) القرصان الاثمانية أيام وذلك بعد أن يرسل السيد الباشا دامت معاليه يرسل للقنصل ويطلبه بذلك ،

(١) تاجيه .

(٢) ييجرم .

وأما القزاط التي بالمجداف لا يتصرفون لأجلهم وإذا السيد الباشا مسك مركب
لأجل مصلحة من المصالح يعلم القنصل بذلك .

الشرط السابع والعشرون

السيد الباشا دامت معاليه ما يزيد في الجرك ولا مثلها ما يدفع العبيول
الاعلى العامة السابقة ومراكب العبيول إذا شعطوا ما يعطوا شيئا وإن
أخذوا مونة للجرك لا يسلطوا جرك .

الشرط الثامن والعشرون

فإن كان المسلمين أهل وجاق طرابلس عاملا (١) واحد اسبانيول من
غير إذن القنصل ومشورته أو بضمانة القنصل لا يعطى عليه شيئا الا أن يكون
بأذنه أو بضاقته .

الشرط التاسع والعشرون

فإن كان بعض بحرية الاسبانيول اشترى خمر من الطبارم (٢) ولم يدفعوا
حقه - القنصل العبيول لا يضمن ولا يطالبه ولا يمسكوه في ذلك ولا يمسك
البحرية إذا أرادوا السفر .

الشرط العاشر والثلاثين

فإن أحدا من النصارى الاسبانيول يهلك بأوجاق طرابلس وعملاتها
القنصل الاسبانيول يضبط ماله وما يخلفه ومثل ذلك أهل وجاق طرابلس
إذا هلك في اصابانيا وعملها لا يضيع له رزق مثل ذلك .

(١) يحدد الماملات المالية .

(٢) المقاتل .

الشروط الاحدى والثلاثين

السيد الباشا دامت مصاليه : على الشرع بين أهل الوجاق المنصور والاسبانيول وذلك بحضرة القنصل المذكور في عمالة وطن طرابلس يكون خصامهم على ايدي المتولى للبلاد من القهال

الشروط الثانية والثلاثين

الاسبانيول إذا حصلت لهم منازعة أو مضاربة بينهم وبين بعض المسلمين وهرب الاسبانيول والقنصل لا يكون ضامنا وإن أحد الاسبانيول عاب في رجل مسلم ومسكوه لا يجري عليه حكم الا بحضرة السيد الباشا دامت له معه وحضور القنصل .

الشروط الثالثة والثلاثين

إذا أراد أحد الاسبانيول أن يولى^(١) مسلما بحضرة في حوش القنصل ثلاث أيام وبعد مضي ثلاث أيام يسأل فان اختار الاسلام يسلم ويكون مسلما .

الشروط الرابعة والثلاثون

المحب لجنا بنا ري. الاسبانيول يغدر يعمل قنصل والقنصل المصليول إن اراد أن يصلي في داره له الاذن والقنصل المصليول يعاون جلسته في الذي يحتاجون اليه وله الحرية والقدر مثل القناصل الآخرين والقنصل الاسبانيول يعمل الشرع بين جنسهم سواء أكانوا رياس أو نجار ولا يهرض له أحد من ارباب الدولة ولا من أهل الوجاق المنصور وله الاذن بحمل المستجى^(٢) في الحوش وكذلك في القلوكة إذا ركب في المرسى ويأخذ ترجمان ومصار باذن السيد الباشا دام المولى عزه ، وإن أراد أن يسد لهم وله الاذن يمشى

(١) يصح

(٢) العلم .

للمراكب في المرسى من غير مانع له في ذلك وموت^(١) حوشه لا يعطى عليه جرك وله الادن يقدر بعمل قنصل في بتغازى ، ودرنة فيتشى^(٢) قنصل يعمرى يعمرى تلك الشروط وإن أراد الرى بعمل فيتشى قنصل له ذلك .

الشرط الخامس والثلاثون

فان أنت مركب جيرا^(٣) جاع رى اسبانيا القنصل العينيول يعلم السيد الباشا دامت معاليه وبعد ذلك الحصار^(٤) والقلمة يسلموا عليه بالمدافع مثل تسليمه على غيرهم من الاجناس الراس وإذا تلاقى مع فرسان طرابلس مراكب البليك في البحر وسلموا عليهم يردوا لهم سلامهم مثلهم .

الشرط السادس والثلاثون

يحتاج قنصل المينول حين يأتى مركب أو مراكب بإليك يعلم السيد الباشا ادام المولى وجوده وكبت حسوده لأجل يأمر بحفظ يسر^(٥)، الوجاق المنصور من الهروب لأنه إن هرب يسر للمراكب المزبوره يكون فرك .

الشرط السابع والثلاثون

فان كان عند الآخرين من التصارى المصالحين مع الوجاق المنصور بعض شروط غير ما سطر يكون مثلهم جمهور العينيول وإن حدث لهم شيء يكونوا مثلهم .

-
- (١) تموين منزله .
 - (٢) نائب قنصل .
 - (٣) حرب .
 - (٤) الاسوار .
 - (٥) الأسير .

الشرط الثامن والثلاثين

إن وقع خلاف الصلح من إحدى الدولتين لا يعمل القبر (١) إلا أن يبحثوا على السبب وتوضع المظاہبة بينهم .

الشرط التاسع والثلاثون

فإن كان وقع فساد في الصلح القنصل وجميع أجناس الصنييول الذين في وطن طرابلس وعمالهم لهم أجل ستة أشهر لأجل يخرجوا بما عندهم ولا يحسبون .

وعلى الاتفاق المسطور بمناه واعلاء جعلنا ثلاثة دقاتر صورت شروط الصلح بيتنا وبين الحب لجنايتنا الداي رى كارلو الصنييول مرسوم بخط قلم الوكية وخط الوكلاء المذكورين ونزلنا به طابعتنا (٢) الشريف وطوايع عاملها ونزلوا الوكيلين بخطوط أيديهم من أطراف الداي المزبور وهم دون يبروا صليبي وأخيه دون جوان صليبي الذين بأيديهم التوكيل من الحب ليتا رى صبانية وقع ذلك في ٤ من شوال سنة ١١٩٨ هـ وفي سنة ١١٩٨ ثمان وتسعة ومائة وألف وقع الاتفاق والرضا بين الدولتين وهو عظيم الروم راي أصبانية وبين الاسعد الارشد السيد على باشا قرمانلى صاحب ولاية وجاق طرابلس ورجال الدولة والزباط وتأبهم منها ومؤكدا على جملة أهل الدولة يكون محافظا على مقتضى الشروط المسطورة من غير خلاف ولا مخالفة قبولا تاما وهذا الرعية الدولتين - وقع ذلك على تسعة وثلاثين شرط المقيدین يسراه وبه نزل الخط ايدى كاملين العقل بالتوكيل المعروض لديها وذلك بلسان الطليان ومهرم (٣) المقام الارفع الارشد الاسعد مولانا السيد على باشا باى

(١) الحرب .

(٢) خاتمة .

(٣) وقع عليهم

دائى وطابع السيد البائى باى الوطن وكاهية القلعة وأفة الديوان وأغة المسكر
وريس المرسى وخازندار وشيخ البلاد ودفودار... الكل راضين رضا تاما
على انتقاد الصلح المسطور فى ٣٩ شرط ونزل طابع السيد الباشا ما ذكر
بعده فى ٣ دفاتر وسلم لنا ولهم والثلاثة بالقتضات بيد القنصل تطلبوا المولى
جل جلاله أن يكون مباركا على الولاى وسائر الاسلام بجاه من ظلاله القدماء
جارىخ ٢٣ خلت من شوال سنة ١١٩٨ .

وما مرسوم يمناه هو ما يكتبه القنصل فى الباسبورث وبعد كتب الشروط
المرسومة تسعة وثلاثين شرطا والتم لأجل هذا التوكيل الذى يبدى دون
بهو وسليرو وأخيه دون جوان سليرو باسم الرى دون سلسره نمسكو
هذا الصلح باسم المحب لجنابنا داي نابى وكل الشروط التى تصلح لنا وله
ولذا وباسم الرى نجلو هذا الشيء وهو بمسك فى حالة الصلح والشروط هو
وكافة أهل نابى من غير فساد بشىء منها والاسعد الارشد السيد الباشا دامت
معاليه يعطيه مكتوب فى ذلك يصلح به ولأجل ذلك وافق الوكلاء المذكورين
ونزلوا مهرم فى ذلك جارىخ ٢٢ شوال سنة ١١٩٩ هـ

حسن باى الفرمانلى
على القرمانلى
صاحب إمارة دار الجهاد طرابلس المحمية .
(توقيعات أخرى)

(٢) خطى همايون

١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

ولا يخفى أنه منذ ابداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة في غاية المراعاة الكاملة ولذلك كانت قوة سلطتنا السنية وثبوتها مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية ما يكون من السكال . ولكن منذ مائة وعشرين سنة لم يعد انقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة لسبب ما طرأ عليها من الحوادث الكثيرة . ولهذا قد تحولت تلك القوة إلى ضعف والراحة إلى التعب والهدار إلى الدثار . وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تأول إلى الاضمحلال ومنذ جلوس سلطتنا على تحت الخلافة اتجهت افكارنا الخيرية خاصة إلى صغار البلاد وراحة العباد . فنظرنا الى مواقع ممالك دولتنا العلية وارضيتها المحصنة وقابلية أهلها واستعدادهم إذا اخذ في عمل الوسائط اللازمة يشاهد سرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة خمس أو عشر سنين .

فاعتدأ على عون الله تعالى واستمداداً بروحانية نبينا (صلم) قد شهود من الامور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية ومهالسكنة المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن امنية الحياة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان وامواله وتعيين مال الورى كوطرقة أخذ العساكر ومدة استخدامهم . فلا يوجد في الدنيا شيء أفضل من الحياة والعرض والشرف . فالانسان إذا نظر لهذه الامور وكانت على خلاف رضاه يفس من الحياة ويبادر الى حفظ حياته وشرفه بأعمال يؤذى بها الدولة والبلاد . وبخلاف هذا إذا كان مطمئناً على حياته ومعرضه وشرفه

لا يحميد من طريق الاستقامة ويكون مجتهداً في حسن الخدمة للدولة والملة .
 وإذا كان الإنسان غير مطمئن على ماله فيتأخر عن الاهتمام في كل ما يؤول
 لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئناً عليه فيكون مهتماً في
 أعماله ومجتهداً في توسيعها وتضاعف عنده القدرة للدولة والملة وحسب الوطن
 ويذلل نفسه دونها . فهذا الأمر يجعله أن يكون مسعداً لكل فعل حميد .
 وأما ترتيب مال الوريث (أى المطالب الأميرية) فهو من أهم الأمور لتكون
 الدولة تقتضى لها نفقات كثيرة لتجهيز المساكن . وللدول أن تأخذ النفقات
 من الأهالي لصيانة المملكة .

وقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمصنوعات بيد
 شخص واحد الأمر الذى كان الأقدمون يستفدون أنه أصل كل سعادة ،
 وتفرض الأموال الاميرية على كل إنسان بحسب قدرته بالمال والأموال
 وأن لا يطلب منه شيء خلافاً .

ومن الأمور المهمة أيضاً وضع قوانين لتعيين مصاريف عساكرنا البرية
 والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم فعلى الأهالي
 أن يتدبوا أنفاساً للمسكينة . فقد أمرنا بوضع قوانين في كيفية أخذ الأنفار
 على قدر امكان كل مكان ومدة إقامتهم في سلك العسكرية اربع سنين أو خمس .
 لأنه إذا أخذ الأنفار أكثر من طاقة الاماكن أو مكثوا مدة حياتهم في العسكرية
 يكون ذلك ظلماً وضرباً على العباد والبلاد ويصير الأنفار يأسون من
 حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعداً لا يقاس أحد إلا مسراً
 ولا جبراً بأى نوع كان من القصاص الا بعد التحصن والتدقيق تطبيقاً
 لتشريعتنا الإلهية . ولا يسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كائناً من كان ولكل
 واحد الحرية الكاملة ان يجمع بأمواله وادواته بدون معارض كما ان

اقارب المذاب لا يهاصبون بذنبه ولا يحرمون من ميراثه إذا كانوا أبرياء .
فلتعم هذه الترتيبات جميع رعايانا من أية ملة كانت وليتعم بها الجميع
بدون استثناء وليكن اطمئناننا كاملا ممنوحا منا إلى جميع أهالي المملكة على
حياتهم وشرقيهم وأموالهم حسب فرائض شريعتنا المطهرة وقد أمرنا بوضع
مجلس للاحكام العدلية يكون فيه وزراءنا ووكلاء رجال دولتنا يهكلمون
فيه بالحرية العامة لأجل ترتيب ما يلزم لاطمئنان الرعايا على حياتهم وأموالهم
وتعيين الاموال الاميرية . وأما للشرائع المختصة بترتيب العساكر فتصير
المفاوضة بها في المجلس العسكري تحت نظارة المرعسكر . وكل ما يرتبوه
من الاشياء المستحسنة تعرض لسدتنا السلطانية فنشرها في اعلاها خطأ
بيدنا الملوكية لأجل المصادقة .

ولما كانت هذه الترتيبات ليس لها غاية سوى تقدم الديانة والدولة والشعب
وخير المملكة فعمدنا الشاهانية تنهيد أن لا نفعل شيئا مخالفا لها . وتأكيدا على
الاقامة بمهدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة
في بيت الشريعة الشريفة ونحلفهم أيضا . وبمد ذلك كل من يخالف هذه
الترتيبات يصير قصاصة على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته واعتباره . وبما
أو للمتعطفين ماهيات كافية فيجري القصاص العارم على كل من يقبل
الرشوة التي تحرمها الشريعة الالهية وتكون سببا لسقوط المملكة . وبما أن
هذه القوانين المتقدم ذكرها قد جعلناها عوضا عن القوانين القديمة فلتعلن
ارادتنا الملوكية السنية في الاستعانة العلية وفي سائر ممالكنا المحروسة وتعلمي
صورها أيضا إلى سفراء الدول المتحابية الموجودين في دار السعادة العلية
لتكون دولهم شهودا على دواهم إلى ماشاء الله وعدا ذلك فليحفظنا الله
بحفظه الالهي وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعا للعنة الالهية إلى
الأبد آمين . »

(٣) رسالة من محمد باشا باي تونس إلى السلطان يطلب التولية

سنة ١٧٧١ هـ (١٨٥٤)^(١)

(ومنها) مكتوب من محمد باشا عند ولايته على القطر يطلب التولية
والتقرير ويعلم بأرسال نجدة عسكرية لحرب القريم وهدية مالية مصاحبة
للمكتوب (ونعمة) اللهم بالتناء عليك نتقرب إليك وبالصلاة على رسولك
وخلفائه المتتاليين نستلك سبل المتقين وبشكر نعمك نقرع باب كرمك وهو
باب الدولة العلية العمانية والسلطنة المهيمنة الخاقانية المندومة بالاعمال والثنية
المقصودة بلوغ الأمية الوارد فضلها إلى الأقطار من كل ثنية والشمس عن
مدح المادح غنية وكفاها أن رفعت من الملة الخفية اركانها وأقامت للحق
قسطها وميزانا وروت أحاديث العناية بصالحا وحسانا وورث ملوكها الأرض
وهم الصالحون سلطانا يتبع سلطانا من سمي ذى التورين إله من اختاره المهيمن
سبحانه لعباده وأقام به شرائع دينه وفروض جهاده وتولاه بعاقته وإسعاده
ويسر على يده مصالح أرضه وبلاده لازالت القلوب بطاعته مؤتلفة والسيوف
والأقلام بخدمته متصفة والألسن فى الاقرار بسجودها مما يجب له منصفه
وبماذا أحيى تلك الحضرة العلية الشاعنة والقدم التي فى كل فضل راسخة ضايق
نطاق العبارة ولم يبق إلا مسلك الإشارة فالرجوع إلى السنة ونحية أهل الجنة
السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله من عبد نعمته المالك منذ نشأ على خدمته
محمد بن خديم الدولة حسين باشا باي (أما بعد) فالمعروض على تلك
الحضرة ولها طول العمر ونفوذ الأمر أن رهين نعمتك وعبد طاعتكم وعائزكم
هذا البيت فى خدمتكم ابن عم عبدكم ومقام أخيه المشهم أحد باشا باي سار
إلى عفو الله فداء الحضرة السلطانية مزودا بما مات عليه من طاعة الخلفاء

(١) أنظر هـ (مائة الاخبار ج ١ ص ١٤٣ - ١٧٥)

وخدمتها بالعمل والتبعية وفي الحين بادر أهل الأيالة التونسية عموما وخصوصا وكابرا بانيانا مرصوحا إلى هذا العبد الفقير وألّفوا إليه مقاليد أمورهم والنظر في حفظ مفردهم وجمهورهم فقام العبد بما وجب عليه من جمع الكلمة الإسلامية والدماء على المنابر للسلطنة المهيبة راجيا من رضى الخلافة في تأيين البلاد وزوال العاد وسد طرق الفساد واعتصمنا بحبل الله جميعا ولبي العبد الفقير سلطتكم سامعا مطيعا على عادة أسلافه الخدام مع الساف الصالح السلاطين الكرام ووسيلة هذا العبد أنه نشأ في ظل سلطتكم وتفدى بلبان نعمتكم وتعرف من نعمكم الأنواع والأجناس واستضاء من عنايتكم بنور يمشى به في الناس والكرم يرى السالف الخدمة تأكد حرمة وقد تروى العناية من ذلك الباب اعتادا على فضل ذلك الجناح ولايت بفهمه من الأسباب وعادات السادات سادات العادات والأمل أن تزيد خدمة عبدكم على خدمة من مضى حتى يرى من ظل الله الرضى والله يحاملى في نيتي فيما عرضت من أمتيتي قبل حلول منيتي وقد اجأ العبد خدمته بما كانت إليه فيه مع من تقدم واحدة والقلوب والحوارج عليه متعاضدة وهو إرسال طائفة من العسكر إعانة لتلك الفئة القليلة التي تقدمت وبحسن القبول قوبلت والامل الذي عليه المول أن يشملها الفضل الأول ومما جهد المقل ومتبى طاقة الضعيف وعلى قدر المهدى الهدية في هذه الإعانة الجهادية وعلم السلطنة باحال والكنه يقتضى الاعضاء عنه يقدم ذلك عبد السلطنة المكتفى بوثوقه وأمانته وسياسه ونجايته أحد خواص عبدكم وعمل ابنه محمد أمير اللواء وهو التائب عن العبد العاجز في طلب الفضل الذي وسيله الرجاء والأمل وفضل الكرام لا يحوقف على ملاحظة عمل اللهم أعنا على ما أوجبت لهذه السلطنة من فروض الطاعة وتأييد الحق جهد الاستطاعة واعتصمنا بها الطولى من الاضاعة واحملنا من مرضاتها

على سنن السنة والجماعة (اللهم) إنا إليه ناظرون وعن أمره صادرون
ولانجاز وعدك في نصر من ينصر دينك منتظرون لما فقد شيئاً من وجدك
ولاحباب من قصدهك آمين يا رب العالمين وسلام على المرسلين والخلفاء الراشدين
ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وكتب في شوال سنة ١٢٧١ .

(٤) أمر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير البلاد والتزام

ممو الباي بالعمل بها وهو الأمر المبرر عنه بعهد الأمان

في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذي أوضح للعق سبيلا ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلا ،
ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا ، ووعد العادل ، وتوعد الجائر ، ومن
أصدق من الله قولا ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه
بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلا وبسته بالخليفة السمعاء فيبها تيمينا وأضامها
تفضيلا وربها كما أسره ربه إباحة وندبا وتحريرا وتحليلا فلن نحمد لسنة الله
تبديلا ولن نحمد لسنة الله تحويلا وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معالم
الهدى علما لمن اقتدى ودليلا . وفهموا الشريعة نصا وتابلا وأبقوا حيرتهم
الفاضلة وأحكامهم العادلة أمانا جليلا . ونستوحيك اللهم توفيقا يوصل إلى
الإسعاد برضاك توصيلا وعونا على أمور الامارة التي من عملها فقد حل عجا
ثقيل . فقد توكلنا عليك والصجنا إليك وكفى باقعه وكيلا . أما بعد فإن
هذا الأمر الذي قلدنا الله منه ما قلده وأسندة إلينا من أمور خلقه بهذا القطر
فيا أسندة أئزمتنا فيه حقوقا واجبه وفروضا لازمة راتبة لا تستطاع إلا
بإتباعه التي عليها الاعتماد ، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضتنا
النصيحة الله في عبادته ، وأرضه ببلاده ، والأمل أن لا نفي فيهم بحول الله

ظلمًا ، ولا هضمًا ، ولا تحرم لهم في إقامة حقوقهم نفيًا . وأن ينصرف من هذا القصد بعمله ونيته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يجب الضالعين في برجه فقد قال لنبيه المعصوم الأواب . يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما قصوا يوم الحساب . والله يرى أتى آثرت في قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي وعمرت بخدمة الفكرية والبدنية غالب أوقاته وقدمت من التصفيفات في الجبايات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال . واقبضت عن التصدي أبدى المال . واستقصاء المصالح يقتضى تفريح إجمال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب الصدر للإهمال . ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية . باجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الانسان - إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف الدوان وأن لا وصول لحك ستر من حرمانه إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يمكن لتحقيقه الواحد والاثنان فاذا رأى الجاني تعدد الأنظار غلط إن كان منعنا حرسه وقال : ومن يحدد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقد رأينا سلطة الاسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدينية أعمال الاعلام في التقصير والايام يؤكدون الأمان من أنفسهم للريعية ويرونه من الحقوق للريعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحة فهو بما يشهد باعتباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب التقوى وبالأمن تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا كانت باعلاء للملة الأركان وبعض الأعيان فغزمتنا على ترتيب مجالس ذات أركان للنظر في

أحوال الجنایات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في
فعله السياسية بما لا يصادم إن شاء الله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس
الشرعة أمرها الله جارية مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا
القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير تربيته وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله
الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة ولا يخالفه بعد ما ورد
عن السلف الصالح من اعتبار السياسة . وأنا العبد الفقير نعجل لمرضاة ربي بما
تطمئن إليه النفوس وتكون منزلة في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسيه
على قواعد .

الفصل ١ - تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيلاننا على اختلاف
الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم
المهومة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء
والصخف ما أمكن أو الإذن بأعادة النظر (١) .

الفصل ٢ - تساوى الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يقرب وإن
اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط
من الحقير لحقارته وبأني يئانه موضعا .

الفصل ٣ - التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الانصاف
لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا يغيره من الأوصاف والعدل في الأرض
هو الميزان المستوى يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوى .

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحيلت بمقتضى النظم العصرية
على أحكام المجالس المدنية التي تحكم اليوم طبق القوانين السلطنة نيابة عن
مهم مولانا الياي اعظم كما سيأتي في بابها أما مسألة التخفيف فقد شكلت لها
لجنة تحم لائحة معروض سامي عرض على الطابع السعيد كما يشار له في إيلانه .

الفصل ٤ - إن الذى من رعيئنا لا يميز على تبدل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانتة ولا تمنع مجامعهم ويكرن لها الأمان عن الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ - لما كان المسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تتم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا تأخذ المسكر إلا بقرئب وقرعة ولا يبق المسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره فى قانون المسكر ^(١) .

الفصل ٦ - إن مجلس النظر فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الامة يلزم أن يحضره من يعينه من كهرائهم تأنيسا لنفوسهم ودفعاً لما يقعونه من الحيف والشريرة توصى بهم خيراً ^(٢) .

الفصل ٧ - أن يجعل مجلسا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحيائنا الدول للنظر فى توازن التجارات بعد الاتحاق مع أحيائنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما بأتى بإيضاح تفصيله قطعاً للشعب الخصب ^(٣) .

(١) جاء فيما بعد قانون فى التعجيد يقع التعرض إليه فى بابه .

(٢) كان وقع تأسيس مجلس يعرف بمجلس الجنايات تطبيقاً لهذا الفصل وعين فيه عدة أفراد من أعيان الحاضرة وبلدان المملكة ثم وقع إلصاقه وخلال عام ١٨٩٦ وقع تأسيس محاكم الحق العام الجسارى بها الآن تطبيق قواعد القانون الجنائى التونسى .

(٣) وقع تأسيس هذه المحكمة التجارية بموجب هذه القاعدة وهى المحكمة المعروفة بمجلس العشرة الكبار ووقع الاستمرار على تسمية أفرادها إلى ما بعد نهب الحماية على البلاد حتى أن من قوانين الحماية تأيد وجود هذا المجلس كما جاء بذلك الأمر المؤرخ فى ١٢ جمادى الأولى ١٣٠١ وفى ١٢ مارس ١٨٨٤ وقد جاء فى تمديد نظر المجلس التجارى وكيفية تركيبه كما سيلشر فى بابه .

الفصل ٨ - إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكيمة لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك .

الفصل ٩ - ترويج المتجر لاختصاص لاحد به بل يكون مباحا لكل أحد ولا تتاجر الدولة بصجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بادانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيلة .

الفصل ١٠ - إن الوافدين على إياتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع والحدم بشرط أن يتقوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن ترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انضمامنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

الفصل ١١ - أن الواردين على إياتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملكو من الدور والاجنة الأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتباوا القوانين المرتبة والتي ترتب من تيم امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد ونين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخل على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبائنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن نجرى هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها ووراها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم في نفسى ومن يكون بعدى أن لا يتم له أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذي بذلت فيه جهدى وجعته فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيتنا شهداء على عهدي والله يعلم أن هذا القصد الذى أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله في نيتى وإجراء أصوله وفروعه فوراً .

أعظم أمتيق والمرء مطلوب بمجده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهدة والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأبقى واستحلف من حولي من هؤلاء الثقات
والحات الكفات أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة بذا واحدة بقلوب
سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله
عليكم كفيلاً إن الله يعلم بما تعملون . اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكُن
له معيناً وأورده من توفيقك عذبا معيناً اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك
مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشداً منك الإعانة على
ما وليت والمهتدى من هديت والخير كله فيا قضيت هذه مقدمة انصبتها
الاستشارة ورآها العبد الفقير ناجمة فاعنا اللهم ببركة القرءان وأسرار النافحة
والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير محمد بإشأه صاحب المملكة
التونسية .

(٥) أمر يتعلق بنظام البلاد السيامي

في ١٥ شوال ١٣٧٧ - وفي ٢٦ أبريل ١٨٦١

قانون الدولة التونسية وفيه أبواب ١٢

الباب الأول في قانون آل بيت المملكة الحسينيين

وفيه فصول ٨

الفصل ١ - أكبر هذا البيت الحسيني م الذي يتقدم لولاية المملكة عند
انقضاء سلقه على عادة آله المقررة المألوفة ولا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر
يصجزه عن خدمة المملكة .

الفصل ٢ - جميع ما يقع في بيت الملك من ولادة ووفاة يكون في زمامين
مصححين من الوزير الأكبر وأحد الزمامين يبق في خزائن الوزارة .

الفصل ٣ - المتولي من هذا البيت الحسيني هو الذي له النظر في آله بحيث

لا ينصرف واحد منهم في ذاته أو ماله إلا بأذنه وحكمه معهم حكم الوالد مع صغار بنيه له عليهم حق الأوبة ولهم عليه حق البنوة .

الفصل ٤ - لكبير هذا البيت المتولى بمقتضى ماله من على آله من حقوق الأوبة أن يحرمهم على ما يرضيه منهم بما يناسب مقامهم العالي ويلزمهم لما يراه من المصلحة لذواتهم ومقاماتهم ويقتضي ويجب عليهم طاعة الابن لأبيه .

الفصل ٥ - لا يتزوج أحد من هذا البيت الحسيني ذكراً أو أنثى إلا بأذن الكبير المتولى .

الفصل ٦ - إذا وقعت نازلة في هذا البيت الحسيني تخص آله في أنفسهم من مخالفة قانون بينهم أو نحو ذلك بما يخص الآل فكبير البيت المتولى أن يعقد مجلساً يرأسه بنفسه أو من يمينه من كبار آله وأعضائه وأحد من آله والوزراء المباشرين وأهل مجلسه الخاص وحسبهم تلخيص النازلة وإيضاح تقريرها فإن ظهرت لهم المخالفة يكتبون أن السيد الباقى فلان متوجه عليه اللوم ويرفعون ذلك للمتولى وله النظر في تربية آل بيته بما يراه من وجوه الجزاء .

الفصل ٧ - إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني تم أو تخص لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنات والأحكام العرفية وإنما يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضائه ، الوزراء المباشرين وأهل مجلسه يمررون الشكاية وحججها فإن ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير أن هذه الشكاية قامت المسجلة على صدقها ويرفعونه إلى الملك وهو الذى يمين ما يختص به نظره في الجزاء .

الفصل ٨ - إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني تم أو تخص لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنات والأحكام العرفية وإنما

يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضاءه الوزراء المباشرون وأهل المجلس الأكبر للتظرف في تقريرها بما يجب وتقرير حكمها الثابت في الجنائيات ويرفعون ذلك إلى الملك مصححاً بنط الرئيس وكافة الحاضرين والملك النظر الإمعاء والتخفيف .

الباب الثاني فيما للملك من الحقوق وما عليه

وفيه فصول ١٠

الفصل ٩ - على الملك عند ولايته أن يحلف بالله وعهده وميثاقه أن لا يتخلف شيئاً من قواعد عهد الأمان ولا شيئاً من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة وتكون يمينه جهرأً بحضور أهل الحل والعقد وهم أهل المجلس الأكبر وأهل المجلس الشرعى وبعد الحلف — بين يقبل البيعة ولا يثم له أمر بدون هذه اليمين وإن خالف القانون بعد الولاية عمداً فقد يبعثه منحلّة .

الفصل ١٠ - لكل من يقوم بأمر هذه المملكة أن يحلف كل ذي خطة عسكرية أو سياسية وصورة يمينه والله أنى أطيع القوانين الناشئة من عهد الأمان وأوفى بحقوق الملك .

الفصل ١١ - الملك مسئول في تصرفاته للمجلس الأكبر إن خالف القانون .

الفصل ١٢ - للملك أن يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء .

الفصل ١٣ - للملك رئاسة العساكر البرية والبحرية وعند الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والتجارة .

الفصل ١٤ - للملك أن يقلد رئاسات خدمته إن شاء من متأهلي أهل المملكة بحسب ما يظهر له وله أن يترع تلك الرئاسة متى شاء .

الفصل ١٥ - للملك أن ينفو عن شاء من الجرائم إذا لم يتعلق بذلك حق للغير .

الفصل ١٦ - للملك تعيين جميع الوظائف وإصدار التراتيب والأوامر الضرورية لتنفيذ القانون .

الفصل ١٧ - واحد من رجال الدولة وعساكرها وأعوانها إذا صدرت منه مزية في خدمته تقتضى الاحسان عليها ويعرضها الوزير على الملك له أن يجازيه عليها لما يراه مناسباً ويكون ذلك من المقدار المعين من المال للاحسان أما من صدرت منه خدمة مهمة للوطن في دفع ضرر أو جلب نفع للملك أن يأمر المجلس الأكبر بالنظر فيما هل يستحق عليها جزاء مرتباً أو لا يستحق ويضئ الملك ما اقتضاه نظر المجلس في تعيين القدر والكيفية .

الفصل ١٨ - غير الأمور المذكورة في الفصل ١٣ من خدمة المجلس الأكبر يعضها الملك ويكتفى فيها برأى وزرائه المباشرين .

الباب الثالث في ترتيب الوزارات والمجلس الأكبر ومجالس

وفيه فصول ١٠

الفصل ١٩ - الوزارة هي أول المخطط في الدولة .

الفصل ٢٠ - الوزراء يتصرفون عن إذن الملك وهم المسؤولون من المجلس الأكبر .

الفصل ٢١ - المجلس الأكبر لحماية حقوق الملك وحقوق السكان والمملكة .

الفصل ٢٢ - مجلس الضبطية لمعمل النوازل الخفيفة .

الفصل ٢٣ - مجلس الجنائيات والأحكام العرفية لمعمل جميع النوازل عدا الأمور العسكرية والمتجربة .

الفصل ٢٤ - مجلس التحقيق ترفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنائيات والأحكام العرفية ومن مجلس التجارة .

الفصل ٢٥ - مجلس التجارة لفصل التوازل المتعجربة .

الفصل ٢٦ - مجلس الحرب لفصل جميع التوازل العسكرية .

الفصل ٢٧ - الأحكام التي تصدر من سائر المجالس المرتبة لا تكون إلا على مقتضى القوانين المعمولة لهم .

الفصل ٢٨ - وظيفة أعضاء مجلس الجنائيات والأحكام العرفية ومجلس التحقيق لا يمتد صاحبها إلا بذنب يقتضى عزله في المجلس ويجرى العمل في شأنهم في المدة الأولى على ما في الفصل ٥ من تركيب مجلس الجنائيات والأحكام العرفية .

الباب الرابع في دخل الدولة وفيه فصول ٣

الفصل ٢٩ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال للتنصيب للملك وهو مليون ومائتا ألف ريال في السنة الواحدة .

الفصل ٣٠ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال لآل الملك وهو لكل واحد من السادات البيات الغير المتزوجين الدين في حجر والديهم ستة آلاف ريال في العام الواحد فإذا توفي والدهم يأخذ اثني عشر ألف في العام حتى يتأهل فإذا أراد الزوج يأخذ خمسة عشر ألف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات البيات المتزوجات عشرون ألف ريال في كل عام وكذلك إذا كانت أيمًا ولكل واحدة من بنات السادات البيات الغير المتزوجات الثلاث في حجر والدهن ثلاثة آلاف ريال في العام أما إذا توفي والدهن فإن الواحدة تأخذ ثمانية آلاف ريال حتى يتأهل وإذا أرادت الزوج تأخذ خمسين ألف ريال لتجهيزها ولكل واحدة

من أزواج الملوك المرحومين إثنا عشر ألف ولكل أيم من زوجات السادات
البيات ثمانية آلاف ريال في العام الواحد .

الفصل ٣١ - الباقي من دخل الدولة بعد تعيين المقادير المذكورة بالعصم
قبله يكون لساكرها وعمالها وأعرانها ومصالحها العامة وحصولها ومهمات
الحرية برية وبحرية وغير ذلك مما فيه تمع للمملكة أى تقع كان ويكون ذلك
على يد الوزراء المباشرين على مقتضى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الباب الخامس في ترتيب خدمة الوزارات وفيه فصول ١٢

الفصل ٣٢ - تصدر قوانين بموافقة الملك والمجلس الأكبر لصيغ خدمة
كل وزير وتعالى خدمته مع متوظفى الدولة أو مع نواب الدول الاجانب
وترتيب خدمة الوزارة الداخلية .

الفصل ٣٣ - تصرف الوزير ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم له الرخصة في
تنفيذه من غير إذن خاص من الملك في جزئياته لدخوله في عموم خدمته
وقسم يعرضه على الملك مما أصوله محررة في القانون على صورة رأى ليأخذ
في تنفيذه إذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الأكبر من إذن الملك وهو
الأمر المقرر في الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الفصل ٣٤ - الوزير مطلوب للدولة في القسم الاول من الفصل قبله إن
خالف القانون وفي القسمين الآخرين بالامضاء فقط ومستشار الوزارة
مطلوب في تنفيذ الأمر الصادر من الوزير في ترتيب خدمة الموظفين في
الوزارة وفي صحة التلاخيص والتقارير في النوازل التى يعرضها على الوزير
وفي تنفيذ الاذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفى الأمور التى يحررها
بنفسه من غير احتياج فيها لإذن الوزير على مقتضى ماله من الرخصة فى
قانون الخدمة .

الفصل ٣٥ - على كل وزير أن يجعل ترتيباً لإجراء خدمته داخل وزارته لتسهيلها وضبط حججها ودفاترها بما يراه صالحاً وغالته من أهلها ذنب ويلزم أن يكون هذا الترتيب معلوماً لكل أحد وإنما يجب عليه المتوكل في الوزارة لأنهم المطالبون بأجرائه ويمكن إبدال هذا الترتيب أو التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير في تنفيذ الترتيب المذكور .

الفصل ٣٦ - كل وزير له النظر في انتخاب سائر الموظفين في خدمة وزارته بأمره الملك وإن لم يصلح به أحد الموظفين في خدمته يرفع أمره إلى الملك ليضحي رأي الوزير في ذلك .

الفصل ٣٧ - سائر متوكل في الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير في سائر خدمتهم .

الفصل ٣٨ - على الوزير أن يكتب بخطه في كل مكتوب يصدر من الملك فيما يتعلق بخدمة وزارته .

الفصل ٣٩ - كل وزير ظهرت له مصلحة يعود تقصها على البلاد بما له تعلق بتعطلة يحرمها في تقرير يبين فيه الأسباب الداعية لذلك وللفادة التي تحصل منه ويعرضه على الملك ليأمر بعرضه على المجلس الأكبر .

الفصل ٤٠ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية من بعض الموظفين بوزارته أو من لتظرها يجب عليه أن ينظر في الشكاية بما يمكن به التوصل إلى معرفة الحق ولو لم يكن على عادات مجالس الأحكام في كيفية التقادير لأن نظر الوزير في ذلك نظر آمر في فعل ما موره ليس نظر مجلس حكم وعند ثبوت الحق يرفع الضرر عن الشاكي وللشاكي إن لم ينصفه الوزير ممن لنظره بعد مضي مدة أكثرها شهران يرفع تقرير شكايته المجلس الأكبر .

الفصل ٤١ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية وعلم أنها رفعت للملك لا يباشر فصلها قبل أن يعلم ماصدر من الملك فيها .

الفصل ٤٢ - شكايات الرعية من العمال والعمال من الرعية فيما يتعلق بخدمة العمل السياسية يقع تقريرها والنظر في حجبها بوزارته ومنها تعرض على الملك بمجلسه .

الفصل ٤٣ - جميع ما تعرض على الملك من وزرائه أو من المجالس يكون بالكتابة وكذلك ما يصدر من الملك لوزرائه أو للمجالس يكون بالكتابة ولا حاجة بغير الكتابة .

الباب السادس في تركيب أعضاء المجلس الأكبر

وشروطه وفيه فصول ١٦

الفصل ٤٤ - المجلس الأكبر مركب من ستين عضوا في الأكثر الثلث منهم يكون من الوزراء ومن المتوظفين في خدمة الدولة كانوا في الخدمة العسكرية أو السياسية والثلثان من أعيان أهل المملكة ممن يشهد لهم بالكمال والوجاهة وبلغ كل واحد من أعضاء هذا المجلس بمسئلة المملكة ويكون للمجلس من الكتاب على قدر الحاجة .

فصل ٤٥ - الملك بموافقة وزرائه ينتخب هذا المجلس في أول الأمر .

الفصل ٤٦ - مدة خدمة مستشاري المملكة في المجلس الأكبر سواء كانوا من متوظفي الدولة أو من أهل المملكة عدا الوزراء خمس سنين ثم يقع تبديلهم عند تمام المدة المذكورة الخمس في كل عام بالقرعة هذا في الأعضاء غير الوزراء وبعد العشر سنين الأولى يخرج السابق على حسب الترتيب في كل عام .

الفصل ٤٧ - المجلس الأكبر عند اجتهاد خدمته ينتخب بموافقة الملك أربعين ركنا من أعيان أهل المملكة بحضور جميع الأعضاء وتفيد أسماءهم وبعض

للك وبقى في المجلس ليؤخذ منهم بالقرعة عوض من يبدل أو ينقص من أهل المملكة من الأعضاء في كل عام .

الفصل ١٨ - إذا بقي من الأربعين المبيتين للدخول في المجلس ربعهم ينتخب كالأربعين عضوا في المجلس بحضرة سائر أعضائه ليكون منهم عوض من يبدل أو ينقص كما ذكر في الفصل قبله وهم جرا .

الفصل ٤٩ - الملك ينتخب بمجلس وزرائه من أعيان متوطني الدولة أعضاء عوض الخارجين من متوطني الدولة من أعضاء المجلس الأكبر عند وقوع التبديل في كل عام على نسبة عددهم وهم جرا .

الفصل ٥٠ - أعضاء المجلس الأكبر لا يزل أحد منهم في المدة المعينة في الفصل ٤٩ إلا لذنب ثبت بالمجلس .

الفصل ٥١ - للمجلس عند انتخاب الأعضاء للعرض عن الذين تمت مدة خدمتهم أن ينتخب من خدم عضوا بالمجلس ويخرج عند انتهاء مدته سواء كان من الموظفين في الدولة وسلم في وظيفة أو من أهل المملكة بشرط أن تمتضى بحصة أعوام من يوم خروجه .

الفصل ٥٢ - لا يمضي رأى من المجلس إلا بحضور أربعين عضوا فأكثر .

الفصل ٥٣ - يكون العمل في المجلس على رأى الأكثر منهم فان تساوا في العدد يكون العمل على رأى القسم الذى فيه الرئيس .

الفصل ٥٤ - ينتخب من أعضاء المجلس الأكبر قسم للنظر في الأمور المعتادة الجارية كالأشارة بالرأى فيما يرض عليه من الملك أو الوزراء من التوازل التي لا تتوقف على موافقة جميع أعضاء المجلس الأكبر أو غالبهم مثل تهذيب الامور وترتيب التوازل التي يلزم عرضها على المجلس الأكبر وتعيين وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك ومحل عمل المجلس الأكبر .

الفصل ٥٥ - يكون هذا القسم المشار إليه في الفصل قبله مركبا من رئيس ونائبه وعشرة من الأعضاء منهم الثالث من متوظفي الدولة .

الفصل ٥٦ - لا يعضى رأى هذا القسم فى الأمور التى يباثرونها إذا لم يحضر من مجموعهم سبعة أعضاء بشرط أن يكون فيهم رئيس القسم أو نائبه .

الفصل ٥٧ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس أحدهما يجعله رئيسا والثانى يجعله كاهيته .

الفصل ٥٨ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة أحدهما يجعله رئيسا بالقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر والثانى كاهيته .

الفصل ٥٩ - خدمة أعضاء المجلس الأكبر لوطنهم لا مرتب لها .

الباب السابع فى أصول خدمة المجلس الأكبر

وشروطه وفيه فصول ١٠

الفصل ٦٠ - المجلس الأكبر هو المحافظ على العهود والقوانين والخاص بحقوق جميع السكان والمانع من وقوع ما يخالف أو يضعف أصول القوانين وكل ما يقتضى عدم مساواة الناس لدى الحكم ويقبل شكاية المحكوم عليه من مجلس التحقيق لطابق الحكم على القانون إذا كانت النازلة فى جنابة وهو الفاعل لسائر أضرار المحكوم عليه كما يمنع عزل أحد أعضاء مجالس الأحكام إلا لذنب ثبت متدهم واقتضى ذلك الذنب عزله .

الفصل ٦١ - المجلس الأكبر إذا رفعت له شكاية محكوم عليه من مجلس التحقيق وكانت النازلة فى جنابة عليه أن يعين مجلسا من أعضائه أقله اثنا عشر عضوا للنظر فى الحكم هل هو مطابق للقانون أم لا فان رأى الحكم تام الشروط مطابعا للقانون يحكم بصرحته وبمكة تنهى النازلة ويقطع عذر المحكوم

عليه وإن رأى مخالفة فيعيد النظر في الحكم بما حكم به وإلا تجتمع أعضاء المجلس الأكبر كلهم ولا يختلف إلا من له عذر يمنعه من الحضور وما يقع عليه اتفاق الأكثر يحضى .

الفصل ٦٢ - على المجلس الأكبر ترتيب ما تظهر في المصلحة للدولة والمملكة وعرض ذلك على الملك فإذا أضافه الملك بمجلس وزرائه يلحق بالقوانين .

الفصل ٦٣ - لا يمكن إحداث قانون جديد في حكم أو زيادة في أداء أو تقيص منه أو إبدال قانون ولو بأصلح منه أو زيادة أو نقص في المرتبات أو صرف أى مصرف كان أو زيادة في عسكر أو مهمات برية أو بحرية أو إحداث شيء لم يتقدم نظيره أو عزل موظف في الدولة للذنب يقتضى طرحه من الخدمة أو فصل نازلة بين الموظفين من التنازل التى لم تذكر في هذا القانون أو فهم عبارة في القانون إذا وقع الخلاف في التقييم أو بيع عسكر لقصص جهة لا يحضى شيء بما ذكر إلا بعد عرضه على المجلس الأكبر والمباحة فيه وفى أسبابه المتعلقة له وموافقة الأكثر .

الفصل ٦٤ - للمجلس الأكبر النظر في تصحيح محاسبات الوزراء عن العام الماضى هل صرفوا على الوجه المقرر لهم في قانون خدمتهم أم لا وما يطلبونه للمصروف فى السنة المستقبلة بعد التأمل فى دخل المملكة فى تلك السنة ليتمتع منه ما يلزم وما لا يلزم ومقدار ما يحصى اكل وزارة بحيث لا يمكن لأحد أن يصرف شيئاً زائداً على المقدار المعين له ولا فى غير الأمور المينة له ولا تمضى جميع هذه الأمور المقررة إلا بعد موافقة أرباب المجلس أو أكثرهم عليها .

الفصل ٦٥ - للملك بموافقة المجلس الأكبر أن ينقل معروفاً معينة لجنة فى مدة العام إلى جهة أخرى أهم منها .

الفصل ٦٦ - كل من يدعى بخالفة وقعت في القانون سواء كانت مخالفة من الملك أو من غيره يرفع دعواه للقسم المكلف بالأمر المعتادة من المجلس الأكبر وعلى القسم المذكور أن يجمع لذلك المجلس الأكبر في مدة ثلاثة أيام بحيث لا يتأخر الاجتماع أكثر من المدة المذكورة هذا إذا كان المجلس غير مجتمع أما إذا كان مجتمعا فالنازلة تنشر في الجين للنظر فيها .

الفصل ٦٧ - محل اجتماع المجلس الأكبر سراية المملكة بالخاصة .

الفصل ٦٨ - لا بد من اجتماع المجلس في المحل كل خميس من الأسبوع مدة ساعتين أنتاهيها قبل الزوال بساعة والاجتماع بغيره من الأيام يكون على حسب التوازل .

الفصل ٦٩ - محل اجتماع المجلس الأكبر هو المحل المسد لحفظ أصول القوانين وعلى هذا مما أمضى الملك قانونا يرفع إلى هذا المحل ليسخى في الدفاتر ويحفظ الأصل الممضى من الملك بعد أن يأخذ منه الوزير المكلف بمضاياه نسخة .

الباب الثامن في فصل الجنايات التي تصدر من موظفي الدولة

حال مباشرتهم لخدمتهم وغير ذلك وفيه فصول ٤

٠ الفصل ٧٠ - إذا وقعت شكاية من وزير في أمر لا يوصل إليه إلا بالخطأ أو إتهم بمخالفة القانون فالنازلة تعرض بالمجلس الأكبر بجميع حججها والمجلس يبين حكمها من القانون من عزل أو دفع مال معين في القانون أما التي يرتب عليها عقاب ثقيل فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

٠ الفصل ٧١ - إذا وقعت شكاية من أحد المأمورين في الدولة غير الوزراء بما يخلق بمأموريته وبها توصل إلى سبب الشكاية فانها تعرض على الوزارة الراجع لها نظره ومنها تعرض على المجلس الأكبر ليطبق حكمها من القانون

أما إذا بلغت العقوبة الثقيلة من نفي أو سجن مغلظ أو كراكة أو قتل فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

الفصل ٧٧ - إذا صدرت جناية شخصية من وزير أو من أعضاء المجلس الأكبر أو غيرهم من سائر المأمورين في الدولة فالحكم فيها من مجلس الجنايات بشرط أن لا يطلب الجاني إلا بعد أخذ الرخصة من المجلس الأكبر إلا إذا كانت التازلة مما يفوت بفوات الوقت فله أن يوقف الجاني ويعلم المجلس الأكبر وليأخذ منه الرخصة .

الفصل ٧٨ - إذا وقعت شكاية ممن ذكر بالفصل قبله وكانت شكاية مالية لانتقاضى حضور المشتكى به بنفسه كأن اشترى شيئا وعينه قائمة وتلد عن دفع النقص للمجلس الجنايات والأحكام العرفية أن يحكم عليه بما يقتضيه القانون من غير أخذ الرخصة من المجلس الأكبر .

الباب التاسع في ضبط مدخول الدولة ومصروفها وفيه فصول ٣

الفصل ٧٠ - على وزارة المال أن تعرض على الوزير الأكبر دخل المملكة وخرجها في كل سنة ماضية وتعرض عليه دخل المملكة من السنة القابلة بجميع البيان .

الفصل ٧٥ - على سائر الوزارات أن تعرض على الوزارة الكبرى سائر مصاريفها في العام الماضي مما قضت وتعرض عليها ما يلزمها في العام المستقبل مثله في محرم سنة ١٢٧٧ تعرض تفصيل حسابها على سنة ١٢٧٨ وما يلزمها لمصرف سنة ١٢٧٨ .

الفصل ٧٦ - على الوزارة الكبرى أن تعرض سائر الحسابات وجوبها كما تلقتها من الوزارات على المجلس الأكبر مستوفى البيان ليتأمل فيها . كل في الفصل ٦٤ .

الباب العاشر في ذكر مراتب الولايات وفيها فصل واحد

الفصل ٧٧ - المخطط السياسية في الدولة تنقسم إلى ست مراتب وهي مقبسة على المخطط العسكرية أولها مرتبة أمير الأمراء وسادسها رتبة ييباشي وإيضاح موازاتها مقرر في قانونها .

الباب الحادي عشر في الترتيب على الإطلاق والمهم وما عليهم وغير ذلك وفيه فصول ٨

الفصل ٧٨ - كل واحد من أهل المملكة التونسية لم تصدر منه جناية تشين عرضه أو تنقص مروءته الإنسانية وحكم عليه بسببها من المجلس سجن مفاظ له الحق في سائر منافع الوطن والدولة من المخطط والخدم إذا كان أهلاً .
الفصل ٧٩ - كل أجنبي يباشر خدمة في المملكة التونسية يجرى عليه قوانينها مادام في الخدمة وكذلك إذا تعلقت به نازلة صدرت منه مدة مباشرته للخدمة المذكورة ولو بعد انفصاله من الخدمة يجرى عليه الأحكام المذكورة في خصوص ذلك .

الفصل ٨٠ - كل موظف سياسي أو عسكري خدم الدولة ثلاثين سنة وخرج من الخدمة له مرتب عن تقاعده على ما يصح في قانون مخصوص .

الفصل ٨١ - كل ذي رتبة سياسية أو عملية في الدولة لا يعزل عقاباً إلا لذنوب فعل أو قول ينافي الأمانة في خطه ويثبت ذلك في المجلس الأكبر فإذا ثبت في المجلس برأه فبطلت على منصبه ويجرى على من اتهمه بإبطال العقوبة للقررة في الفصل من قانون الجنايات .

الفصل ٨٢ - الجنابة التي قد وشها ثقل أو لم البدن وتشين الرض للعينة من مجلس الجنابات والأحكام الشرعية في هذا المزل من المخطوط .

الفصل ٨٣ - إذا استعفى موظف من خدمة الدولة يكتب طلبه ذلك ويقبل استعفاؤه .

الفصل ٨٤ - كل موظف في الدولة ويتم عليه الحكم من المجلس بالانتقال إلى غير بلد عمله أو غير عرشه أو السجن بدين ويحرم أو أداء مال عن فعل اقتضاه لا يمحى اسمه من ديوان الخدمة لهذه الأسباب .

الفصل ٨٥ - كل ذي رتبة عسكرية أو سياسية في الدولة مطلوب بما يمشأ من تصرفه في خدمته بسبب خيانة أو أخذ رشوة أو مخالفة قانون مكتوب أو إذن مكتوب عن هو لنظره .

الباب الثاني عشر في أهل المملكة التونسية من الحقوق

وما عليهم وفيه فصل ١٩

الفصل ٨٦ - كل واحد من أهل المملكة التونسية سواء ولد بالحاضرة أو غيرها من البلدان والقرى ونواجع التراب على اختلاف الأديان له من الحق أن يكون آمنا على نفسه وعرضه وماله كما هو المنتجع به في عهد الأمان .

الفصل ٨٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم الحق في الوقوف على دوام إجراء قانون المملكة وسائر القوانين والأحكام الصادرة من الملك على مقتضى القوانين ولهم معرفتها به سببر ولا منع والشكاية للمجلس الأكبر من عدم إجرائها ولو في حق غير الشاكي .

الفصل ٨٨ - سائر أهل المملكة على اختلاف الأديان بين يدي الحكم سواء لا فضل لأحد على آخر بوجه من الوجوه يميز حكم هذا القانون على إعل الناس مع أدنام من غير نظر لمقام ولا لرئاسة وقت الحكم .

الفصل ٨٩ - سائر سكان المملكة لهم - بنى التصرف فى أنفسهم وأموالهم ولا يجبر أحد منهم على فعل شئ - بغير إرادته إلا الخدمة العسكرية على قانونها ولا توضع يد على كسب لأحد بأى وجه إلا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق ونحوه بشمن للمثل .

المصل ٩٠ - سائر رعايانا على اختلاف الأديان لا يحكم على أحد منهم فى جريمة ثقيلة أو خفيفة شديدة أو ضميعة إلا فى مجالس الحكم على مقتضى هذا القانون ولا يكون الحكم إلا بما فى هذا القانون .

الفصل ٩١ - كل من ولد بالمملكة التونسية بلغ عمره إلى الثانية عشر سنة يجب عليه خدمة الوطن المدة المألوفة للخدمة العسكرية على مقتضى القانون العسكرى ومن جنى بالهروب يعاقب العقاب المفرد فى القانون العسكرى .
الفصل ٩٢ - التونسي إذا انتقل لوطن آخر سأل أى وجه وبأى سبب طالت مدة مغيبه أو قسرت حسب من أهل الوطن المنتقل إليه أو لم يحسب ثم رجع للمملكة تونس يحسب من أسلافها كما كان .

الفصل ٩٣ - التونسي إذا خرج من وطن لوطن آخر ولو بغير تصريح وله ملك بالمملكة التونسية وأراد يمه فله ذلك بشرط أن تكون عقدة البيع فى البلاد وعلى قوانينها المسطرة وله أخذ ثمنه إلا إذا كان الخارج عليه تباعة من دين ونحوه فيقضى منه الحق الثابت عليه .

الفصل ٩٤ - غير المسلم من رعيتنا إذا انتقل لدين آخر لا يخرج منه عن الحماية التونسية ورعايتها .

الفصل ٩٥ - كل من يملك من رعايانا على اختلاف الأديان الريع والمغار والشجر وغير ذلك يلزمه كل أداء مرتب عليه الآن وما يمكن أن يترتب فى المستقبل على مقتضى القانون .

الفصل ٩٦ - كل من ملك ربحاً أو عقاراً أو نحوهما كالثقلات والائزالات والمغارسات ليس له أن ينقل ملكه ببيع أو هبة أو نحوهما إلا لأحد ممن له أن يملك بالمساحة ولا يحمى فعله لغيره .

الفصل ٩٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم أن يخدموا كل صناعة أرادوها بالآلات التي تظهر لهم إلا خدمة البارود وملححه وسائر آلات الحرب . من سلاح على اختلاف أنواعه فإن ذلك يكون باذن خاص من الدولة ولا تكون جودة الماعون وإتقانه ضرراً لمن ليس له ذلك الماعون في تلك الصناعة ولا يسوغ لأحد أن يعمل قاربكة في الحاضرة أو بلدانها واحواز الحاضرة والبلدان إلا بأذن من مجلس البلدى في تعيين المهل بحيث تكون في موضع لا يقع منه ضرر عام أو خاص وجميع الآلات التي تأتي من الخارج تلدى القمق وكل من احرق منهم بصناعة يلزمه كل أداء مرتب الآن وما يمكن أن يرتب في المستقبل .

الفصل ٩٨ - التجارة ممرحة لسائر رعايانا على اختلاف الأديان من غير تخصيص في سائر نتائج المملكة على اختلاف أنواعها وسائر ما يؤتى به من خارج الى المملكة على مقتضى قوانينها وسائر أحكامها من دفع الأداء الموظف عليها في المملكة والأداء الموظف على اخراجها يمكن أن يوظف .

الفصل ٩٩ - إذا اقتضت مصلحة المملكة منع إخراج شيء من نتائجها أو ادخال شيء من خارج مما يضر كالمنوع الآن وهو البارود وآلات الحرب على اختلاف أنواعها والملح والدخان وغير ذلك مما تقتضى المصلحة عدم قبوله يجب على أهل المملكة العمل بما يصدر به الأمر في ذلك لاجتناب المصلحة والضرر .

الفصل ١٠٠ - لسائر رعايانا على اختلاف الأديان نقل حبوبهم وزيتهم

وسائر سلمهم في السبر والبحر على الكيفية التي تظهر لهم ولا يجر أحد منهم على نقل سلحته أو وسقلها على يد لزام مخصوص انما يلزم أن يكون السكيل أو الوزن المرتب على مقداره الأداء تحت نظر الأمور بذلك من الدولة .

الفصل ١٠١ - سائر الشقوق التي تأتي لسائر مراسى المملكة بقصد التجارة تدفع الأداء المرتب عليها من عوائد المرسى والسوق والتفريغ على مقدار واحد في سائر مراسى المملكة بحيث لا يكون أدائها في مراسى أكثر من أدائها في غيرها على ما يصحرو ويعلق بهذا القانون .

الفصل ١٠٢ - يجب لإمانة المتجر وتسهيل طرقه وأسباب نموه أن يكون المسكيات والميزان في سائر بلدان المملكة واحداً بحيث لا يكون فيها اختلاف بسائر المداكنة على ما يصحرو ويعلق بهذا القانون .

الفصل ١٠٣ - الدولة لا تلزم شيئاً من دخلها على اختلاف أنواعه وإنما يكون قبض مداخلها على يد نوابها بمقتضى ما يترتب في مباشرة الوكلاء ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٤ - كل ما هو مرتب من الاداء الموظف على الأشياء لا يكون من عين الشيء بل يكون مقداره دراهم عدا أعشار النعمة والزيوت فانها من عين الصابة .

الباب الثالث عشر فيما لرعاية احبابنا الدول الفاطنين

بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم

وفيهِ فصول ١٠

الفصل ١٠٥ - لجميع رعايا الدول الاحباب الواقدين على المملكة التونسية والفاطنين بها الامن والامان التام في دينهم وعباداتهم .

الفصل ١٠٦ - جميع رعايا الدول الاحباب لا يقع لهم الصرض في أحوال دياناتهم وواجباتها ولا يجبر أحد منهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقاله لغير دينه لا يخرج من جليسيته ولا يمنعه من رعايتها .

الفصل ١٠٧ - لجميع الوافدين والقاطنين من رعايا الدول الاحباب الامان التام في انفسهم وابدانهم مثل ما لأهل المملكة نصا سواء من غير فرق في شيء على ماحرر في الركن الثاني من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١٠٨ - لا يجبر أحد من رعايا الدول الاحباب على الدخول في الخدمة العسكرية بسائر أنواعها ولا يجبر على شيء من الخدم في المملكة .

الفصل ١٠٩ - لجميع الوافدين والقاطنين بالمملكة من رعايا الدول الاحباب الامان التام في أموالهم وأعراضهم ومكاسبهم على اختلاف أنواعها وصنائعهم مثل ما هو مؤكد مضمون لأهل المملكة من غير فرق في شيء على ماحرر في الركن الثالث والرابع من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١١٠ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع ويجلبوا ما يظهر لهم من الآلات والمواعين على شرط أن يتبعوا سائر القوانين المرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١١ - كل واحد من رعايا الدول الاحباب لا يسوغ له أن يحدث فريبكة لصناعة إلا في الأماكن التي يرخص فيها الملك بعد تعيين المحل من المجلس البلدى كما هو في الفصل ٩٧ .

الفصل ١١٢ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم التجارة في كل شيء من نتائج المملكة وفي كل شيء يؤتى به من خارجها على شرط اتباع القوانين المرتبة في الاداء والتجوير المحكوم على أهل المملكة نصا سواء .

الفصل ١١٣ - القاعدة الحادية عشر من عهد الامان اعطت الرخصة لرعايا الدول الاحباب في ملك الريح والمغار على شروط سيقع عليها الاتفاق ومن المعلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم العقد المذكور ولما اعتبرنا مائة متضيه السياسة في حالة دواخل المملكة تعين أنه يتيسر تصريح رعايا الدول الاحباب للملك بدواخل المملكة خشية وقوع ضرر ولاجل ذلك يصدر أمر مخصوص بتعيين أماكن بالحاضرة واحوازها وبلدان الشلوط واحوازها محددة يملك فيها رعايا الدول وعلى من يملك في المساكن المذكورة أن يتبع القوانين المرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١٤ - لما كان من الواجب التسوية لدى الحكم بين سائر الناس على اختلاف الأديان والمقامات وكان لرعايا أحبابنا الدول مالرعايانا من الحقوق والمنافع وجب أن يكونوا تابعين لاحكام المجالس التي جعلناها لذلك كرعايانا وقد اعطينا للجميع ضمانا كافية في انتخاب أعضاء المجالس وفي تدقيق أحكام القوانين التي تصدر على مقتضاها الاحكام وفي تعديد مراتب المجالس وزيادة الاطمئنان جعلنا في قانون الجنايات والاحكام العرفية أن النوازل المشورة أمام المجالس المتعلقة برعايا احبسابنا الدول يحضرها قناصلهم لواحد فيسات الفتنلات نائبا من طرفه .

(٦) صورة فرمان الذى أرسل إلى جناب مشه تونس

المعظم بخصوص إدخال مملكته تحت سيادة الباب

العالى بامتيازات مخصوصة وذلك فى ٩ شعبان سنة

١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٧٧١

الدستور المكرم المشير المنعم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر
الثاقب متم مهمات الأنام بالرأى الصائب ممد بليان الدولة والاقبال مشيد
أركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأصلى الوالى
جونس الان الحائز الحاصل للنيشان المجيدى الشريف من رتبته الأولى مع
النيشان المهابونى العنانى المرصع وزيى محمد الصادق باشا أدام الله تعالى
إجلاله أمين ليكن معلوما عند ما يصل توقيعى الرفيع المهابونى أنه منذ وجهت
وأودعت من جانب سلطنتنا السلية إدارة الايالة التونسية التى هى من ممالك
دولتنا العلية المهروسة المتوارثة إلى عهدتك ذات الياقة والأهلية كما وجهت
سابقا إلى عهدة اسلامك لم تزل تظهر حسن السيرة والمخدمة وتنهى إلى طرفنا
الملوكى الأشرف خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قربنا لعلنا المضى
بالعالم فامولنا السلطانى على مقتضى الشيم المرضية التى بجات عليها هو الدوام
فى ذلك المسلك المرضى والمجد والاجتهاد فى كل ما ينهى عمران ممتلكتنا
الشاهانية وسعادة أهاليها تبعة دولتنا العلية ورفاهيتهم وراحتهم حتى تسعديم
بذلك اسحقاق عنايتى الشاهانية واعتادى السلطانى المبذولين فى حقك آنأ
فأنأ وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرهما ولما كان المقصود الأصلى
والمراد اللطفى لسلطنتنا السنية هـ. و ارتقاء طمأنينة الأيالة المهمة الراجعة
لدولتنا العلية ونمو عموانها وتأسيس أبلية الأمن والراحة لسكانها يوما

فيوماً وكان من البديهي أن السلطنة العزيزة لا يحوزها ولا يؤديها صرف المهمة والعناية. العائدة إلى حقوقها الأصلية تمام استحصاها هاته المطالب ورد الطلب المتدرج بكتابك المخصوص الموجه من طرفك أخيراً إلى جناب الخلافة العلية قررت وأباحت أياً له تونس المحدودة بمحدودها القديمة المعروفة بمهذبة بضم اميم از الولاية وبالشرائط الآتية وحيث أن مرغوبنا السلطاني على ما تقدم بيانه إنما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية وثروة أهلها وهي الآن في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة والأهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم إرسال ما كان يرسل باسم معلوم من الأيالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لأهالي تلك الأيالة ولما كانت الإيالة المشار إليها من الأجزاء المتصلة لمالكنا اللوكية صدرت إرادتنا السنية بأن يكون الوالي بتونس مرخصاً له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والمالية والمالية وهما السياسية لأن يكون متأهلاً وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل وفي إجراء المعاملات للعلوم مع الدول الأجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة إلى حقوقنا المقدسة الملوكية ونمضي بها ما كان كهقد الشروط المتعلقة بأصول السياسة والحرب. وتغيير الحدود ونحوها بما يكون إجرأه راجعاً إلى حقوق سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المحتوم في الولاية وتقديم المروض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الأكبر من هاتلك لطرف سلطنتنا السنية يرسل له الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشيرة المهيموني كما استمر العمل بذلك إلى الآن بشروط أن تستمر الخطبة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي تضرب هناك علامة علينية للارتباط القديم الشرعي لايالة تونس لمقام الخلافة الجليل وأن يبقى السنجق على لونه وشكله ومهما وقع حرب لسلطنتنا السنية مع أجنبي

يرسل العسكر من تلك الأيالة الشاهانية بقدر الاستطاعة طبق ماجرت به
 العادة القديمة في الجميع ومع تلك المواد يكون أمر الولاية بطريق الوراثة
 مخصوصا بمالكك على أن تبقى سائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية
 جارية مرمية كما كانت سابقا وأن تجري الإدارة الداخلية لتلك الولاية
 مطابقة للشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيها الوقت والحال
 الكافية بآمين السكان في النفس والعرض والمال فأعلنا لما ذكر أصدر هذا
 فرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأرسل موشعا أعلاه
 بخطنا الميمون السلطاني فخلاصة نياتنا الشهانية إعمال إصلاح حالة تلك
 الولاية المهمة وما لآل بيعكم وتقوية ذلك حالا ومالا واستكمال أسباب
 السعادة والرفاهية والأمنه لصنوف تبعنا المستظلين بظل عدلنا السلطاني
 ومأمولنا القطعي الموكى أن يبذل من جمحك الجهد في حصول ما ذكر ثم
 حيث كان تمام المحافظة على حقوق سلطنتنا السنية المحققة بهونس من قديم
 الأزمان وعلى أمانة الأهالي القاطنين بظلك الولاية المودعة بهد صدائكم من
 حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز الوراثة
 الأساسية المقررة فيقتضى أن تتأكد محافظتها عن تطرق الخلل دائما مرردا
 ويتباعد عن وقوع الحال والحركة على خلافها إذا عانت ذلك فلا بد أن
 تعرف أنت ومن يقام في أمر الولاية بالتوارث من أعضاء عائلتك قدر حاجته
 النعمة العلية الشاهانية وتشكروها فعلى ذلك تسعى لحصول رضاي السلطاني
 بالخير ومزيد الاهتمام بأجراء هذه الشروط المؤسسة حرر في اليوم التاسع
 من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف .

(٧) صورة المعاهدة التي أمضيت بين حضرة دوللو

محمد الصادق باشا باي مشير تونس المعظم وبين

دولة انكلترا وذلك في ١٦ جمادى الثانية سنة

١٢٩٢ الموافق ١٩ يولي و تموز سنة ١٨٧٥

إن دولة سيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة وسيادة محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية لما لها من الرغبة في دوام وتأكيد أسباب المحاطة والمعاملات التجارية الجارية منذ طول الزمان بينهما وبين رعيا الانقليز ورعايا تونس اتفاقا على إعادة النظر في المعاهدات المنقذة سابقا بينهما وإصلاحها فبموجب ذلك تعاقدا سيادة باي تونس والمعظم ريشارد وود اسكوبر صاحب النيشان الكثير الاحترام المسمى الباث نائب وقنصل جنرال بريطانيا المفوض له في ذلك من دولته وانقضا على الفصول الآتية :

الفصل الأول - لسيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة أن تعين دون نائبها السياسي كل من يظهر لها لازما من القناصل وويش قناصل ونواب قناصل بمملكة تونس ويقيمون بما يختارونه أو يختاره الدولة الانكليزية من مراسي المملكة أو بلدانها التي يظنونها أصلاح لقضاة أحوال سيادة ملكة بريطانيا وإهانة رعياها .

الفصل الثاني - تقع في كل وقت معاملة نائب وقنصل جنرال بريطانيا الموجه لسيادة الباى بجميع علامات التعظيم والاکرام المعامل بها أيا كان من نواب الدول الأخرى ويستحق الامتيازات والممافاة المعطاة لمن ذكر وكذلك تقع معاملة القناصل والويش قناصل ونواب القناصل الانقليز المقيمين بمملكة تونس بسائر علامات الاعتبار والاکرام فتكون أهلهم وديارهم في الأمن

والأمان ولا يداخل أحد نيا يسهم ولا ياترمم بأي ظلم أو عدم احترام
لفظا كان أو فعلا فان وقع ذلك فعلى المتوظفين التوسيع أن يبادروا بأخذ
ما يلزم من الوسائل لعقاب المتعدى والقناصل والویش قناصل ونواب القناصل
يبقون حائزين الخوز التام لجميع الامتيازات والمعاذاة المغطاة الآن أو التى عسى
أن تعطى نيا بعد لقناصل أو نواب قناصل الدول الأكثر تبجيلا .

الفصل الثالث - لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أن يتخذ مخرجين ومحمارة
وحراسا وخداما سواء كانوا من أهل البلاد أو غيرهم ويكون هؤلاء
المخرجون والسائرة والحراس والخدام برينين من الخدمة العسكرية ومن دفع
الأداء الشخصى أو أداء المخصوب أو ما يشاكله من الأداءات وكذلك القناصل
والویش قناصل ونواب القناصل المقيمون بمراسى مملكة تونس تحت إذن
النائب وقنصل جنرال السابق ذكره يكون لهم هذا الامتياز فيموجب ذلك
يكون لكل قنصل مترجم واحد وممصار واحد وحسان وثلاثة خدام
ولكل ویش قنصل ونائب قنصل مترجم واحد وممصار واحد وحارس
واحد وخادمان ولا يكون أحد منهم فى الخدمة العسكرية وكل من هؤلاء
الأنفار برئى من خدمة العسكر والأداء الشخصى وأداء المخصوب أو ما
يشاكل ذلك من الأتقال والأداء وجميع الأمصة والمأكولات وغير ذلك من
الأشياء المجلوبة من خارج المملكة لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أو لقنصل
أو لویش قنصل لنفسه ولأهله لايقتع منع دخولها ولا تؤدى شيئا من الأداء
عند دخولها . فيسلمها مديرو القمرك عند قبول تذكرة مصححة بمن ذكر
محسوبة على أسماء ما يريدون إدخاله على الوجه المذكور ولكن هذا الامتياز
لا يمتدحه إلا من هو غير متعاطى المتجر من ذكر وإن لزم أحدا منهم السفر
إلى بلاده لأجل خدمة دولته لا ينصب أدنى تعطيل إلى سفره ولا يحضر له

له أو لمخدومه أو أمعه ويسوغ له السر والرجوع مبهجلا مكرما وإذا عين أحدا غرضه يقوم مقامه زمن مفيه لا يمنع من تعيين هذا النائب ولا يمنع النائب من إجراء وكالته .

الفصل الرابع - تكون حرية مطلقة تامة تامة للتجارة بين ممالك جناب ملكة انقلوا وارلاندة وعماله تونس فبموجب ذلك للتجار الانقليز أو نوابهم أو مماسرتهم أن يشقروا في كل مكان من العمالة سواء كان للبيع في العمالة أو للسوق خارجا سائر نتائج عمالة تونس أو مصنوعات من غير استثناء البتة وللشارى أن ينقل مشقرا من البضائع من مكان إلى آخر من غير أن يدخل في ذلك حامل البلاد الكائن هو بها .

الفصل الخامس - إن جناب باي تونس عملا بالمودة الموجودة في كل زمان بين الدولتين يلتزم بحماية في كل من يأتي مملكته من الرعايا الانقليز سواء كان للتجارة أو لقصد السياحة فله أن يسمحوا في أى مكان من مملكة تونس أو يستقروا به من غير منع أو إيذاء لهم فيقبلون بالاحترام والهيبة والاحترام ويكونون يربيعين من كل خدمة عسكرية برأ كان أو بحراً ومن للفرض للدولة فصبا ومن كل أداء غير معتاد وإنما تحترم مساكنهم ومخازنهم التي يتصحبونها لقصد السكى والتجارة وكذلك تحترم جميع مكاسبهم المنقولة والثيرة المنقولة على اختلاف أنواعها وشروط معاهدة العاشر من أكتوبر سنة ١٨١٣ المعقودة بين دولة بريطانيا وتونس في شأن الرخصة المعطاة للرعايا الانقليز بأن يملكوا الربيع والعقار بمملكة تونس بعد تصحيحها هذا كاملا بوجهه خصوصا ورعايا بريطانيا وسفنها ومتجرها تسحق جميع الامتيازات والمعاونة المعطاة الآن والتي عسى أن تعطى لرعايا أى كات من الدول وسفنها ومتجرها وأن جناب ملكة بريطانيا تستلزم بأن تعطى لرعايا تونس وسفنها ومتجرها

كل ما يحوزه رعايا أصحاب الدول وسفنها وتجارها من الحماية والامتيازات في سائر ممالكها .

الفصل السادس - إن الحماية التامة التي تعهد بها جناب الباي لرعايا الانقليز وتجارهم القسامين بالعمالة تتعلق أيضا بأحوال دينهم ومبادئهم فلمهم أن يتنوا كناس بعد الرخصة لهم في ذلك عند طلب نائب وقنصل جنرال بريطانيا وأن المقررة الانجليزية المعروفة بمقررة صان جورج وجميع المقابر الموجودة الآن أو الممكن إيجادها تصان وتحوم كما احترمت إلى هذا الوقت .

الفصل السابع - يلزم على جناب الباي بأنه لا يمنع إدخال أى شيء كان في العمالة مما هو ناتج في ممالك أو محلات بريطانيا أو مصنوع فيها أى كانت البلاد المبلوبة منه ولا يستخلص أبدا على تلك الأشياء أداء يتجاوز الثمانية في المائة على ثمن البضائع بمقتضى تقويم تلك البضائع بحسب وصولها أو أداء خصوصياً مساوياً للاخر يضاف عليه الجانيان وأن تلك البضائع عند دفعها الثمانية في المائة على الدخول لا تدفع أيا كان من الأداء الداخل أو غيره تونسيا كان الشارى أو أجنبيا وإن لم تبع تلك البضائع في العمالة وأراد صاحبها إخراجها في مدة عام من تاريخ دخولها يلزم القمرق أن يرجع إلى التاجر أداء الثمانية في المائة المستخلصة عند دخول بضائعه بعد أن يأتي التاجر بالحجج الصحيحة في دفعة ذلك الأداء وبشرط أن يلات البضائع المذكورة ورباطاتها لم تكن فصحت وبعد انقضاء العام فلا تاجر أن يخرج بضائعه من غير أن يطلب ترجيع الأداء المخلص عليها عند دخولها ولا يستخلص القمرق أيا كان من الأداء عليها عند وسقها وإن أراد تاجر الانقليز أو نائبه أن ينقل سلعه الخالصة من أداء الثمانية في المائة من مكان من العمالة إلى آخر برأ أو بحراً لا يلزم عليها أداء آخر عند وسقها ولا عند هبوطها بشرط أنها تكون

مصحوبة بشهادة من مدير القمارق التونسية في دفعها الثمانية في المائة ووقع الاتفاق أن يجعل أداء آخر أو زائد على دخول نتائج أو مصنوعات كلا الجانبين في ممالكها إذا لم يجعل مثله على نتائج والمصنوعات المجلوبة من بلدان الممالك الأخرى ومن نوعها .

الفصل الثامن - إن السفن الحاملة للصيغ التونسية لهم ترخصة في المساحة في ممالك الجانبين وعما لنها فيكون لهم جميع الحقوق والمعاملة التي لسفن البلاد ولهم أيضا أن يزلوا شيئا من وسطها وأن يركبوا جابا من بضائع البلاد أو بلاد أخرى لتكامل وسعهم في فروض المملكتين من غير أن يضطروا إلى إذن مخصوص في ذلك من محال البلاد ومن غير دفعهم شيئا من الأداء لم تدره سفن البلاد وشروط هذا الفصل فيما تمس مساحة المستعمرات الانجليزية لا تطلق إلا لمساحة المستعمرات التي رخصت المساحة للسفن الأجنبية في القانون المخصوص في ذلك .

الفصل التاسع - سيادة الباي يلتزم با بطل الاختصاص ببيع نتائج الفلاحة أو غير ذلك من الأشياء أية كانت ماعدا الدخان والملح ولزم الحوت ودباغ جلد البقر والجمال والغنم وإتاما لرعايا الانجليزية أو بوابهم الذين يبيعون أو يشعرون الملح والدخان بالاذن عليهم أن يتبعوا ما على الرعايا التونسية للتجارين في هذين الفصلين من القوانين ولهم أن يزاحوا في أخذ لزمة الحوت ومباشرة خدمتها مع الاذعان لأحكام البلاد وقوانينها .

الفصل العاشر - إذا اشترى تاجر انقليزي أو نائبه في مملكة تونس شيئا من نتائج البلاد أو مصنوعاتا ليبيها داخل المائة لا يخلص التاجر للذكور أو نائبه عند اشتراء تلك البضائع أو يمسها شيئا من الأدوات زائدا على ما يخلصه الرعايا التونسية أو نوابهم بالممالك الانجليزية ولا يدفعون عند

يبيعهم أو اشتراهم شيئا من نتاج بريطانيا أو مصنوعات شيئا من الحقوق والأدوات زائدا على ما يخلصه الأكثر تجيلا من الرعايا الانكليز ورعايا الدول المتعاطون التجارة الداخلية في ذلك النوع من النماذج أو المصنوعات .

الفصل الحادى عشر - إذا اشترى تاجر انكليزى أو نائب شيئا من نتاج عمالة تونس أو مصنوعات لوسقها من المملكة سواء كان في عين المكان الناتج فيه ذلك أو في انتقاله من مكان إلى آخر وهو خالص في الأداء الواجب المعروف بالشر والفانون والمصولات ونحوها مما يجب دفعه عند السراح لا تؤدى تلك البضاعة في مراسى وسقها إلا القمى الواجب للوسق والمصاريف اللازمة المشهود والكيالة بمقتضى قوانين البلاد .

الفصل الثانى عشر - إن وقت مخالفة بين القمى والتاجر في شأن تقويم ما أجباه من البضائع والسلع إلى عمالة تونس فلتاجر أن يؤدى الأداء اللازم من عين السلعة على وجه العدل والإنصاف فان لم يرد التاجر أو لم يقدر أن يتصرف بالرخصة المذكورة فلقمى أن يشتري تلك البضائع على ما يقومه التاجر بزيادة بمئة في المائة فان لم يكف هذا الوجهان لقطع النزاع ينتخب سيادة البائى قنصلا ونائب قنصل جزال بريطانيا فيصلا آخر من جانب كلاهما من أهل المجر فان اختلف رأيها يمتنا فيصلا ثالثا من المجر يحكم بينهما حكما قاطعا .

الفصل الثالث عشر - ان جناب البائى لما له من الرغبة في إنماء القلاحة يلتزم بأن يشرح الدخول للمملكة من غير أداء القمى أو غير ذلك من الأدوات الداخلية آلات الحرث والملاكنات والدواب والانعام المجلوبة لاصلاح أصل دواب البلاد وذلك بعد أن يصدق أن تلك الآلات والملاكنات

والدواب والأنعام مجلوبة للخدمة الشخصية وليس للتجارة فإن كانت التجارة فتؤدى أداء الثمانية في المائة المفروض على الدخول لا غير .

المصل الرابع عشر - إن لزم جلب قمح أو شعير أو قطانية للمملكة لجذب السنة أو لغير ذلك من الأسباب والعياذ بالله فذلك القمح والشعير والقطانية لا يؤدى شيئا من الأداء عند دخوله إلا خمسة أرباع الريال على القفيز وما عدا الثلاثة أشياء السابق ذكرها فجميع المأكولات المجلوبة كالأرز والعدس والفول وغيره من الخشاخش تؤدى أداء الثمانية في المائة لا أكثر عند دخولها ولكن يسوغ للتاجر أو لتأبئه بيع ذلك بالتصميل أو على ما شاء من الوجوه من غير خلاص شيء آخر من الأداء .

المصل الخامس عشر - إن للتفق بين الجانبين أن للدولة التونسية حقا بأن تمتع دخول البارود في العمالة إلا إذا طلب قنصل جنرال بريطانيا سراحا خصوصيا في ذلك فعلى الدولة أن تعليه له إن لم يمكن لذلك مانع معتبر ويؤدى عند دخوله أداء لا يتجاوز الثمانية في المائة ويكون تحت الشروط الآتية : الأول لا تنبع الرعايا الانقليزية مقدراً من البارود يتجاوز المقدار المرتب في قوانين البلاد لما تاتي سفينة انقليزية موسوقة بالبارود في إحدى مراسى العمالة عليها أن ترعى في مكان خصوصى يمينه عمال البلاد ويبت ذلك البارود تحت نظر هؤلاء العمال لمخازن أو أماكن خصصتها تمينها الدولة لا يدخل فيها أصحاب البارود إلا بما يلزم من الاحتفاظ هذا وأما البارود المجلوب في العمالة خلافا للمنع الواقع من الدولة أو من غير السراح المذكور أعلاه فيسوغ للدولة الاستيلاء عليه ما عدا المقادير اليسيرة من البارود المجلوب لاستعمال خصوصى بقصد الصيادة فهي غير داخلة تحت شروط هذا المصل والمدافع والسلاح والاعدادات الحربية وكذلك الصواريخ والمخاطيف

وجبال السفن تدخل من غير أداء بشرط أن تنزل في المراسى المرخص فيها التجارة وكذا يلزم في خصوص تنزيل المدافع استئذان الدولة .

الفصل السادس عشر - لرعايا الجانبين أن يركبوا في ممالك بعضها شركات للتجارة والبنائكة والصنائع سواء كان على وجه التشارك أو بالحصص أو غيره من الوجوه وسواء كان بينهم وبين رعايا تونس أو بينهم وبين رعايا دولة أخرى هذا بشرط أن يكون قصد تلك الجمعيات سائعا بمقتضى قوانين المملكة التي يحدث فيها ذلك وتكون دائما تحت قوانين المملكة المركبة فيها الجمية والمتفق أيضا بين الجانبين أنه لا يقع تركيب كبايات من التي لها حصص للعامل المعروفة بمحت صموك كمباني ولا كبايات غير مساه (أي انونيم) من غير سراح دولة البلاد التي يراد تركيب الكباية المذكورة فيها .

الفصل السابع عشر - إن الرعايا الانقليزية والرعايا التونسية لهم أن يعرفوا بمسائر الحرف والصنائع في ممالك بعضها وأن يركبوا مصنعات وفيركات ويدخلوا ماكينات تتحرك بالبخار أو بنيره من غير أن يضطروا إلى شيء من الرسوم أو يدفعوا شيئا من الأداء أكثر أو غير مارتب بقوانين البلاد وقوانين المجلس البلدى أو ما تدفعه أهل البلاد أنفسهم والمحقق أن المصنعات ومصطفاتها لما كانت من الملك الغير المنقول فانها تابعة لشروط معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ (ثلاث وستين وثمانمائة وألف)

الافرنجى المرخص فيها للرعايا الانقليز كسب الربح والمغار بمملكة تونس .

الفصل الثامن عشر - لا يلزم شقوف الانجليز أداء شيء من أداءات المرسى أو رئاسة أو فتار أو كرتينة مالم تؤده الشقوف التونسية او شقوف احب الدول وان كان دخل شقف انقليزى مرسى تونس لشدة البحر ويسافر بعد ذلك لا يلزمه دفع تلك الأداءات إلا اجرة البلوط إن احاج له فان دخل

شقت انقليزي مرسى تونسبة لتقصد أخذ الماء أو اشواء اللونة لا يدفع إلا جانباً لا يجاوز النصف من أدااءات المرسى والرسامة والقنار والكرتينة وغيره من الأدااءات المعتادة في تلك المرسى وكذلك إذا دخل شقت تونسى مرسى انقليزية لا يدفع إلا أدااءات المرسى والكرتينة وما يشاكلها من الأدااءات مما يدفعها الشقوف الانقليزية .

الفصل التاسع عشر - رؤساء الشقوف المتجربة الحاملة السلع لا ادخالها في العالة يعطون للقرق لسفحة صحيحة من جريدة البضائع عند وصولهم المرسى الموجهون اليها .

الفصل العشرون - إذا وقع الظنر بأحد من الرعايا الانقليزية في ادخاله سلحا للمملكة بالكترة من أى نوع كانت أو عند اخراجه من العالة بضائع من أى نوع كانت من نتائج تونس من غير سراح من القرق فإن للخرينة التونسية أن تسعى على تلك السلع ولكن يتبى تحرير تقريره فيما يدعى عليه بالكترة عند الاستيلاء عليها فيعرض هذا التقرير على الولاة القنصلية الانقليزية ولا يمكن الاستيلاء على السلع بدعوى الكثرة إلا إذا ثبت بالجحة استصبال القرق في اخراجها أو ادخالها والمتفق على أن الشقوف الانقليزية الحاملة للصنقى الانقليزي عليهم أن يتبعوا قوانين المرسى التى يكونون بها وان تلك الشقوف والزوارق والفلاك وما يشاكل ذلك من مراكب البحر لا تصصل لخرن البضائع فيها وأنه لا تمكث واحدة منهم في أحد مرامى المملكة مدة تتجاوز اثنائية أشهر عليها أن تشرح أسباب اقامتها للقنصل الانقليزى ولعمال البلاد لا يطلبون منها ذلك فان لم يكن هذا البيان مرضيا يسوخ للقرق بموافقة قائب وقنصل جزال بريطانيا أن يعمل عساما على السفينة قطعا لأسباب الضرر فتكون مصاريف العساس على السفينة .

الفصل الحادى والعشرون - إذا أرادت رعايا الانقليز أن يوسفوا سلعاً سفينة أو ينزلوها منها فلم أن يستعملوا فلاك القمرق وإذا استعملوها فليهم أن يدفعوا له الأجر المتحد لفلاكك كما أن لهم أن يباشروا تنزيل سلمهم بغير واسطة القمرق ومن يريد من التجار من الرعايا المذكورين أن يباشروا تنزيل سلعة بغير واسطة القمرق كما ذكر فليهم أن يعلم بذلك إدارة القمرق كتابة ويصعد فى كتابه بأن يحضر بنفسه أو بوكيل عنه عند قدوم كل فابور أو سفينة يكون له بها بضائع ليباشروا تنزيلها فان غيب فلقمرق أن يهبط سلمه ويحصل عهدة ذلك كما كانت إلى الآن وذلك فيما عدا الأمور الساوية وعلى كل حال فلا يسوغ بوجه توجيه الطلب على القمرق بدعوى أنه بانس تهبط سلع لاحق له فى تهبطها حيث أن التهبط متوط بإرادة رئيس المركب لا بإرادة القمرق وكل من يريد أن يباشروا تهبط سلمه فمن قدم مطلبه للقمرق كتابة عليه أن يأخذ حارساً من حراس القمرق ليتوجه معه للمركب ويرجع معه للقمرق ومصروف ذلك المستخدم على التاجر .

الفصل الثانى والعشرون - كلما تمتع الدولة التونسية وسقى القمح والشعير والبقير وغير ذلك من نتائج البلاد منها وقتياً لا يجرى العمل بهذا المنع إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلام الرسمى به وما يطلق إلا على الأشياء المهمة بالأمر السلى المضمن المنع .

الفصل الثالث والعشرون لا يجبر أحد رعايا الانقليز أو محتم بالدولة الانقلبية على دفع دين على رجل آخر من أمته بمالة تونس إلا إذا كان ضمن المدين بحجة صحيحة وكذلك لا يجبر أحد رعايا الانقليز على بيع شئ له لتونس أو اشترا شئ منه من غير رضاه التام وما يسلم البائع للشارى إلا ما باعه له من السلع برضاه التام ولا يدعى الشارى حقا على السلع أو الأمتعة الباقية من النوع المباح له وكذلك

لايجبر احد رعايا تونس بمالك بريطانيا أن يدفع دينا على رجل اخر من امته إلا إذا ضمن فيه بحجة صحيحة .

الفصل الرابع والعشرون - سائر الجنايات التي الشاكي فيها والمشتكى به من رعايا الانكليز وسائر النوازل والمخصام العرفية الواقعة بين رعايا الانكليز دون غيرهم لا يحكم فيها إلا نائب وقنصل جنرال بريطانيا أو ویش قنصل أو غيرهما من المتوطنين الانكليز فما لأحد التدخل فيها ولا ترفع إلا للمجالس الانكليزية وسائر النوازل والمرافعات العرفية بين رعايا الانكليز وغيرهم من الرعايا الاجانب يكون فصلها بمجالس القناصل الاجانب بمقتضى المادة المسلوكة إلى الآن أو الطريقة التي يعينها القناصل المذكورون من غير تدخل الدولة التونسية .

الفصل الخامس والعشرون - إذا وقعت منازعة بين أحد من رعايا الانكليز وأحد من رعايا تونس سواء كانت في أحوال للعجز أو الأمور العرفية وسواء كان الانكليزي طالباً أو مطلوباً عدا الجنايات والجرائم يكون فصلها من حضرة الباي أو نوابه بحضور القنصل الجنرال أو القنصل الانكليزي وموافقته ووقع الاتفاق أيضاً إذا حدثت صورة أخرى في الحكم غير ما ذكر وجري العمل بها الآن أو في المستقبل في معاملة أي جنس كان فإن الانتفاع بذلك يكون للرعايا الانكليز أيضاً من غير استثناء عندما تطلب دولة انتفارة ذلك ، ولتفق أنه إذا تركب في أي زمان كان مجالس مختلطة بتونس بموافقة دولة بريطانيا ورضاهما ، فعين جميع النوازل والمخصام العرفية والتجارية الواقعة بين رعايا الانكليز ورعايا تونس ترفع إلى تلك المجالس المختلطة بمقتضى القوانين الواهم الاتفاق عليها حينئذ من الجانبين المتعاهدين .

الفصل السادس والعشرون - مباشرة الردع على الجنايات والجرائم إذا

وقعت من الرعايا الانكليز في المملكة التونسية ، وكذلك الزجر على مخالفة قانون من القوانين السياسية أو غير ذلك من الاحكام فان الفصل جرنال أو الفصل هو الذى يحول ذلك وكذلك قصاص من أجرم منهم يجرمه الفصل بموافقة حضرة الباي وإذا هرب مجرم من سجن الفصلاات وغيرها فان الفصل أو فصل جرنال لا يطلب به على أى حال كان .

الفصل السابع والعشرون - كل توصيل أو إبراء يعرضه أحد رعايا الانكليز إلى مجلس مضمونها أنه خالص من دين عليه لأحد رعايا تونس لا يجزى صحيحاً إلا بعد أن يوضح الانكليز أن تلك الحجة بخط التونسي أو ممضية منه أو محررة من عدول البلاد مصدقاً عليها من الشيخ القاضى أو عامل المكان وكذلك لا يصح توصيل ولا إبراء يعرضه أحد رعايا تونس مضمونة خلاص دين عليه إلى أحد رعايا الانكليز إلا أن بين أن تلك الحجة بخط الانكليزى أو بامضائه أو على يد عدول البلاد ومصدقاً عليها من قنصله أو علامته إن لم يعرف الكتابة مصدقاً عليها من قنصله .

الفصل الثامن والعشرون - إذا تبين على أحد رعايا تونس بالمجالس التونسية أنه شهد شهادة كاذبة على أحد من رعايا الانكليز فعلى الدولة التونسية معاقبته بمقتضى قوانين البلاد ، وكذلك كلما شهد أحد رعايا الانكليز شهادة باطلة كاذبة على أحد رعايا تونس ، فعلى نائب وقنصل جرنال انقلعه أن يعاقبه حسبما هو مقرر بقوانين بريطانيا .

الفصل التاسع والعشرون - إذا اضطر فى أى وقت كان نائب وقنصل جرنال بريطانيا أو قنصل أو ویش قنصل أو نائب قنصل إلى إعانة حاكم أو حرس أو فلاك مسلحة أو غير ذلك من أوجه الإعانة للقبض على بعض الرعايا الانكليزية أو بئنه بخارجاً فعلى الدولة أن تعطيه تلك الإعانة بشرط أنه يدفع

مائدة الرعايا الفرنسية من المصاريف في مثل هذه التنازل .
الفصل الثلاثون - إذا تكسر أو شحط أحد شقوف مملكة بريطانيا أو
رعاياها على أحد سواحل مملكة تونس ، فعلى عمال ذلك الموضع أن يساعدوا
الرئيس وبمرحوه على اتخاذ ما يراه من الوسائل ، وعليهم المبادرة في حمايته
وإعادته على جميع احتياجاته حسباً لتغطية المودة وعليهم أن يصعدوا حالاً
جميع ما يكون لازماً من الوسائل لحماية البحرية والبالغ أو كل ما يمكن أن
يستخلص من بضائع وكواعد وغير ذلك وقت التكسر أو بعده ويبادروا
بإعلام أقرب قنصل إنجليزي في هذا الحادث فيسلمون له جميع البضائع والكواعد
والأوراق والأشياء من غير استثناء شيء قد أخذت من السفينة وسلمت من
الفرق ويعطون للرئيس والبحرية كل ما يحتاجون إليه من المونة والمال كولات
فيدفع لهم ثمن ذلك فلاعاتهم وحسن سيرتهم في حمايته مافي السفينة أو جانب
منه ونجائنه وتسليمه إلى قنصلات بريطانيا يكون لهم حق على مقدار من الجزاء
يعينه قنصل جنرال بريطانيا وأكبر متوظف الدولة بالمكان ولرئيس السفينة
المكسرة والبحرية أن يتوجهوا أينما شاءوا وفي أي حين يظهر لهم من غير
تعرض أحد لهم ، وكذلك شقوف سيادة الباي أو رعاياه تكون لهم في
مملكة بريطانيا كل ما يعطى للشقوف الانكليزية من الحماية والاعانة ولا
يدفعون من الجزاء للموظف لمن أنجى الشقف إلا ما تعطيه الشقوف الانكليزية
في مثل ذلك .

الفصل الحادي والثلاثون - إن تكسرت سفينة إنكليزية أو شحطت وقتل
أهل البلاد بحرية تلك السفينة لاسمح الله أو جانباً منهم أو قبضوا على جميع
وسقها أو بعضه أو سرقوه تلزم الدولة الفرنسية باتخاذ أقرب وسائله على
المراق وتشد يد العقاب عليهم حسباً لتغطية جرمهم وتلتزم أيضا الدولة المذكورة
ببذل أكثر جهدها في البحث عن الأشياء المسروقة وترجيحها إلى أربابها وإن

كانت الدولة المذكورة تعطى الآن أو سوف تعطى إلى رعابا الجنس الأكثر تبجيلا شيئا على وجه التعويض للأضرار اللاحق للأشخاص أو الأشياء في مثل هذا الحادث أو قيمته فيكون ذلك واجبا أيضا لرعابا جناب ملكة بريطانيا .

الفصل الثاني والثلاثون - قد وقع الاتفاق بأنه لوهرب أحد بمهابة شقوف ملكة بريطانيا الحربية أو المتجربة من أى أمة كان وهو مكتتب على جريدة بحرية ذلك الشقف فاكتمت الهارب في إحدى مراسى المملكة فعلى عمال ذلك المرسى أو الوطن أن يبذلوا جميع جهدهم للقبض على الهارب إن طلب منهم ذلك الوالى الانقلزى ، وكذلك إن هرب أحد بحرية شقوف سيادة الباي ليس في حال الملكية فيكتم في إحدى مراسى مملكة بريطانيا ، فعلى عمال تلك المرسى بذلك جميع جهدهم للقبض على الهاربين عند طلب ذلك منهم من طرف العميالك التونسي أو الرئيس أو غيرهم من الولاة التونسية ولايسوغ لمن كان أن يمسى الهاربين المذكورين أو يخفيهم .

الفصل الثالث والثلاثون - إن الشقوف الحربية التى لملكه بريطانيا والشقوف التى لسيادة الباي لهم الرخصة التامة بأن يستعملوا مراسى بعضهم للاغتسال والتنظيف وإصلاح ما يلزم إصلاحه وأن يشعروا أنواع جميع المأكولات على اختلاف أنواعها مينة كانت أو حية بمجرد دفع ثمنها لصاحبها على قيمة السوق من غير أداء شيء للتمرق وقد وقع أيضا الاتفاق أن كلما يأتى أحد شقوف ملكة بريطانيا الحربية بمرسى تونس يدفع إحدا وعشرين مدفعا فيدفع لهم من قلعة حلق الوادى أو من الشقوف التونسية احد وعشرون مدفعا إكراما للمراية الانقلزية طبق ما جرت به العادة القديمة .

الفصل الرابع والثلاثين - دولة ملكة بريطانيا وارلاندة عملا بالمودة الصافية الموجودة في كل زمان بينها وبين دولة جناب باى تونس تعهد بأن

السفن التونسية ووسقها تقبل في مراسى بريطانيا كما تقبل السفن الانكليزية ووسقها من غير اختلاف .

الفصل الخامس والثلاثون - أن سفن الانكليز التي تأتي لأحد مراسى مملكة تونس بقصد التجارة أو لأجل شدة البحر لإصلاح ما بها من الضرر لا يجبر على تنزيل وسقها أو جانب من وسقها ولا أن تغير محل توجيهها أو أن تقبل ركاباً من غير إرادتها العامة ولكن تكفون وتساقر من غير تعطيل ولا اعتراض أحد لها فان لزم لهم تنزيل وسقها أو جانب منه لأجل إصلاح السفينة فلهم أن يركبوا ذلك الوسق من غير دفع أى كان من الأداء والأقال وكذلك السفن التونسية تكون لها هذه المعاملة الحبيبة بمراسى مالكة بريطانيا .

الفصل السادس والثلاثون - إن توفى أحد رعايا الانكليز في أحد بلدان مملكة تونس أو أوطانها لا يسوغ لأى عامل أو غيره من المتوظفين التونسية باى حلة كانت أن ان يسعوا على كسب الميت أو يتصرف فيه أو يتدخل في شؤونه على أى وجه فأما لورثاء الميت أو للقنصل الانكليز أن يسعوا على ذلك الكسب على اختلاف أنواعه من غير تعرض من طرف العامل أو غيره من متوظفي الدولة لكن ان توفى أحد رعايا الانكليز في بلد ليس به قنصل انكليز أو على سفر فعلى حكام البلد أو المكان الذى توفى فيه والحالة هذه أن يحفظوا كسبة وماله فيحررون فيها جريدة بالعدالة ويبحثون حالاً تلك الجريدة لأقرب عامل بلديها قنصل انكليز وان توفى أحد رعايا الانكليز وعليه دين لأحد من الأهالي فعلى القنصل جنرال أو نائبه أن يخلصه فيما يصحقه من مخلف الميت بالوسائل الشرعية وكذلك ان كانت له دواهم على أحد من الأهالي فعلى العامل التونسي أو من له النظر في ذلك أن يجبر المدين على دفع ما عليه للقنصل جنرال أو نائبه في ذمة ورثة المتوفى .

الفصل السابع والثلاثون - أن الدولة الانكليزية وجناب الباي لما لها من الحلم والاعتبار لحقوق الانسانية وعملا بما رزقته الملكتان بفضل الله تعالى من حرية الاحكام والقوانين قد يصاهدان بذلك جميع جهدهما لاعاء العبودية فتلتزم الدولة الانكليزية من جانبها بأن لاتنقر في التأكيد على أحبابها الدول بقطع أسباب تلك التجارة ولاعطاء الحرية للعبيد ومن الجانب الآخر يلتزم سيادة الباي بأن يسمى ليكون المنشور المؤرخ بشهر محرم سنة ١٢٦١ (اثنين وستين وماهين وألف) المبطّل العبودية في المملكة ناعذا ومعصولا به وأن يبدّل جهده في البحث عن من يخالف ذلك المنشور بمملكته ويحاقبه .

الفصل الثامن والثلاثون - الدولة الانكليزية وسيادة الباي يصهدان في عمل كل مافي قدرتهما لاعاء التلصص في البحر ويحمّد سيادة الباي بأن يفتش ويحاقب كل من يحاطى تلك الجريمة بداخل المالة أو بشطوطها وأن يحين الدولة الانكليزية في ذلك .

الفصل التاسع والثلاثون - أن التفرصين زمن الحرب مسمى من الآن فعابدا ولما كان لسيادة الباي رغبة في إبقاء اعتزال المالة التونسية توافق الجانبان على أن لو وقع حرب لايرخص لأعداء سيادة ملكة انقلترا بأن يجهزوا شقوفا للتلصص على الشقوف الانكليزية بمراسي المملكة ولا أن يخرجوا من مراسي المملكة بقصد الاستيلاء على شقوف وبضائع الرعايا الانكليز وقد وقع الاتفاق أيضا بأن على جناب الباي أن لا يسمح أن يباع بمملكة تونس أيا كانت من الفنائم التي للفريقين المتصارعين وأن ملكة بريطانيا تصد بسلوك صورة هذا الاعتزال في أوقات حرب فما يحس شقوف المملكة التونسية في جميع مراسي بريطانيا .

الفصل الأربعون - لتكون للجانبين فرصة فيما بعد بأن يراضيا على ما يظهر لهما من الأمور المؤدية إلى زيادة المودة بينهما والراجعة إلى زيادة

صلاح حال رعاياما قد وقع الاتفاق بأنه عند انقضاء سبعة أعوام بعد تاريخ هذه المعاهدة - لكلا الجانبين التعظيمين أن يطلب من الآخر إعادة النظر عليها ولكن مادام لم يتم إعادة النظر بين الجانبين ولم تنقذ معاهدة جديدة ويجرى العمل بمقتضاها تبقى هذه المعاهدة صحيحة تامة القوة والمعل .

الفصل الحادى والأربعون - المتفق أنه إذا وقع شك فيما يمس قسم أحد شروط هذه المعاهدة أو كيفية تطبيقه يكون قسمها فى عمالة تونس على الوجه الأتبع للرعايا الانكليز وفى ممالك بريطانيا على الوجه الأتبع للرعايا التونسية وليس من قصد الفصول السابقة طلب أكثر مما يتبع من معنى ألفاظها الصريح ولا منع الدولة التونسية من استعمال حقوقها على الادارة الداخلية ما لم يخالف استعمال تلك الحقوق والامتيازات الممنوعة للرعايا الانكليز وللعجارة الانكليزية بمقتضى الفصول المحررة .

الفصل الثانى والأربعون - ان شروط هذه المعاهدة يجرى عليها العمل حالا عوضا عن شروط جميع المعاهدات المتعقدة سابقا بين دولة بريطانيا والمملكة التونسية ماعدا معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ (ثلاث وستين) وعثمانية وألف مسيحية) المسمى اليها فى الفصل السابع عشر التى تجددت وتمسحت هنا . حررت ثلاث نسخ أصلية من هذه الشروط المركبة من الاثنين والأربعين شرطا ومقدمتها المحرر جميع ذلك بالتسع والأربعين ورقة المتقدمة على هذه ليقع تصحيحها من الطرفين ويجرى بها على ما تضمنته من الأحكام المستوفاة البيان الواضحة للعيان القاضية بدوام المحنة وتأبيدها وبقاء المواصلة وتخليدها وذلك يوم الاثنين السادس عشر من جادى الثانية سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف الموافق اليوم التاسع عشر من يوليى الافرنجى سنة خمس وسبعين ومائة وألف مسيحية بسراية حلقى الوادى (١) .

(١) أنظر : مستغبات الجوائب ج ٥ ص ٢٨٨ - ٣١٤ .

(٨) معاهدة باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضها أن يمتد إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال برييار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي العظيم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمتعدها البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التى يصحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الافرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستيابة النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تفتق السلطان : الافرنسية والقونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استيابة الأمن .

البند الثالث : تصعد دولة الجمهورية الافرنسية بذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يحث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن للدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومعالجتها وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يسقط أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائمي المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب في بارود في ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باي الجنرال بريار

(٩) إتفاقية المرمى

١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي العظيم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الافرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرى المودة بين القطرين العاملين اتفاق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الافرنسية في ذلك مسيو بير بولس كامبون .

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي العظيم أن يسهل للحكومة الافرنسية اتمام حاجتها تكفل بإدخال الاصلاحات الادارية والعلمية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة من إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الافرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين المجدد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥ مليون فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي العظيم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الافرنسية .

البند الثالث : ينحصر لسمو الباي العظيم من مداخل المملكة

أولا : المبالغ اللازم للقيام بواجبات القرض الذي ضمته فرانسة .

ثانيا : مخصصات لسمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية أي

١٧٢٠٠٠٠٠ فرنك وما فضل من ذلك يبنى لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكثلة للمعاهدة الموقعة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها أمر التأكيد والتكامل ، ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحرية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سوا الباي المعظم في أقرب وقت ممكن ، وإذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

على باي بولس كايون

(١٠) الاتفاق الفرنسي الانجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

التصريحات الخاصة بمصر والمغرب

المادة الاولى

تعلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير وضعية مصر السياسية وتعان حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها ، أنها لن تعرق لمسامي بريطانيا العظمى في مصر بطلب تحديد وقت معين لانتهاء الاحتلال البريطاني أو أى طلب آخر وبأنها توافق على مسودة مشروع الارادة الخديوية للتضمنة الضمانات المعتبرة ضرورية لحماية جامل السندات المصرية ، المرفقة بهذه الاتفاقية وذلك منذ صدورها رسميا فقط . لا يمكن تعديل هذه الارادة

بأى شكل من الأشكال بدون موافقة الدول الموقعة على ميشاق لندن في سنة ١٨٨٥ .

إن وظيفة مدير الآثار العام في مصر متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه في الماضي بأن تعهد إلى خبير فرنسي وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحريات نفسها التي كانت تتمتع بها في الماضي .

الفقرة الثانية

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لا تنوى تغيير وضعية المغرب السياسية، وتعترف بحكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تطلق آمالاً على فرنسا نظراً لتجاورهما، لملكاتها للأراضي المغربية مسافة طويلة ، أن تسهر على أمن البلاد وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج إليه من إصلاحات إدارية وإقتصادية وعسكرية وتعلن أنها لن تعرقل الاجراءات الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية على شرط أن تدفع حقوق بريطانيا العظمى المستمدة من المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية على حالها بما في ذلك حق التجارة البحرية في المراتى المغربية الممنوحة للسفن البريطانية منذ سنة ١٩٠١ .

الفقرة الثالثة

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من جانبها ، الحقوق التي تتمتع بها فرنسا في مصر بفضل المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية بما في ذلك حق التجارة البحرية في الموانئ المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية .

الفقرة الرابعة

إن الحكومتين ، نظراً لارتباطهما المتكافئ بمبدأ التجارة الحرة في كلا البلدين ، مصر والمغرب ، تعلنان أنهما لن تقيدا أى تميز في فرض

الضرائب الجمركية أو الضرائب الأخرى أو في فرض رسوم النقل بالسكك الحديدية .

ستمتع تجارة المرور الحر (الترانزيت) لكلا الدولتين مع المغرب ومصر بنفس المعاملة التي تعامل بها في الممتلكات الفرنسية والبريطانية في افريقية .
إن اتفاقا بين الحكومتين سيسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر (الترانزيت) وسيعين نقاط الدخول .

ستكون هذه الاتفاقية المتبادلة نافذة المفعول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر عنها عدم الرضى عن أى بند قبل سنة على أقل تقدير فانها ستمد في كل مرة لفترة خمس سنوات .

على كل تحفظ حكومة الجمهورية الفرنسية بحقها في المغرب كما تحفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحقها في مصر بمراقبة عدم منح امتيازات تسييد الطرق وإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانئ البحرية إلا على أساس الاحتفاظ بسلطة الدولة كاملة غير منقوصة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة ذات المنفعة العامة .

المادة الخامسة

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستغل نفودها كإلزام للوظفون الفرنسيون العاملين في المصالح المصرية معاملة أقل ملاءمة من المتاملة المطبقة على الموظفون البريطانيين العاملين في ذات المصلحة .

لن تمنح حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، في تطبيق نفس الشروط على الموظفون البريطانيين العاملين حاليا في المصالح المغربية .

المادة السادسة

تعلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تلتزم بالبنود التي تنص عليها معاهدة ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها قيد التنفيذ كي تؤمن حرية الملاحة في قناة السويس . ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت هكذا فيبقى تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثامنة لتلك المعاهدة معلقاً .

المادة السابعة

لتأمين حرية الملاحة في مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات ومعاقل استراتيجية على ذلك الجزء من الشاطئ المغربي الواقع بين مليلة المضارب المشرقة على الضفة اليمنى لنهر سيبو مع عدم شمولها .

على أية حال لا تطبق هذه الشروط على الأماكن التي تحتلها إسبانيا حالياً الشاطئ المغربي من البحر الأبيض المتوسط .

المادة الثامنة

إن الحكومتين ، مدفوعتين بشعور صداقتها العميقة نحو إسبانيا ، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التي تستمدّها إسبانيا من وضعها الجغرافي ومن وضع تملكاتها على الشاطئ المغربي للبحر الأبيض المتوسط . وبالنسبة لهذه المصالح ستوصل الحكومة الفرنسية إلى تفاهم مع الحكومة الإسبانية وبلغ أي اتفاق يوصل إليه بين فرنسا وإسبانيا على هذا الموضوع إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة التاسعة

لتأمين تطبيق مواد هذا البيان الحالى المتعلق بمصر والمغرب توافق
الحكومتان على تقديم المؤازرة الدبلوماسية بعضها البعض .

(١١) مواد مصرية أضيفت إلى

البيان الفرنسي البريطانى

الصادر بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المادة الاولى

في حالة أن تجد احدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل
سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تبقى التعديلات التى أخذتها على عاتقها بعضها
لبعض في المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالى على حالها .

المادة الثانية

لا تنوى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حاليا تقديم عروض إلى الدول
الكبرى بأية تغييرات على نظام الامتياز أو على جهاز القضاء المصرى . في
حال اعتبارها أن تقديم اصلاحات في مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام
التشريع المصرى في مصاف الأنظمة المطبقة في البلدان المتقدمة فان الحكومة
الفرنسية لا تمنع في قبول مثل هذه الاقتراحات على أساس أن توافق حكومة
صاحب الجلالة البريطانية على قبول الاقتراحات التى قد تنوى الحكومة الفرنسية
اقتراحها بقصد تقديم اصلاحات مماثلة في المغرب .

المادة الثالثة

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة للميلة
وسجته ومناطق أخرى يجب أن تدخل ، عندما يكف السلطان عن ممارسة

سلطاته عليها ، ضمن منطقة النفوذ الاسبانية ، وأن إدارة الشاطئ الممتد من مليلة إلى مضاف الضفة اليمنى لنهر سيو ، مع عدم شمولها ، ستوضع تحت الوصاية الاسبانية .

على كل حال يجب أن توافق اسبانية رسميا مسبقا على محتويات المادتين الرابعة والسابعة وتعهد بتنفيذها .

وعليها أن تعهد بعدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود الموضوعة تحت سيطرتها أو الواقعة ضمن منطقة نفوذها .

المادة الرابعة

إذا ما تمتت اسبانية عند دعوتها للموافقة على مضمون المادة السابقة تسبق الاتفاقية للعقودة بين فرنسا وبريطانيا كما ينص عليها الاتفاق الحالي نافذة المفعول .

المادة الخامسة

في حال عدم حصول موافقة الدول الأخرى على مشروع الإدارة الوارد في المادة الأولى من الاتفاق الحالي فإن الحكومة الفرنسية لا تمنع في إعادة دفع حصتها من ضمانات الديون الميزة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر تموز سنة ١٩١٠ .

(١٢) الاتفاق الفرنسي الاسباني

المعلن في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٠٤ (المواد السرية)
لم تعرف فقرات البيان السابق السرية (الملحق الثالث) الا عندما نشرتها جريدة الماتان الصادرة بتاريخ ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١١ .
توجز الفقرات السرية الاحدى عشرة التي تضمنها البيان بما يلي :
تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين : تمتد في الشمال من مرقا موليه على

البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجارى نهري أناون وسيبو ومجارى نهري ورقة وكرت ثم يتعطف شمالا حتى لكوس بطريق جبل مولاي بوشعا ماراً بعدد على الشاطئ، الأطلسى بالقرب من الزرقا (المادة الثانية) .

حددت المنطقة الاسبانية في الجنوب، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو الموصوفة في معاهدة ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٠ ، بواسطة خط في اتجاه دراع والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا (للمادتان الرابعة والخامسة) .

تعهدت اسبانيا أن لا تتدخل ، جزئيا أو كلياً ، عن سيطرتها على أى من هذه المناطق (المادة السابعة) .

وافقت اسبانيا ألا تقوم منفردة بإجراءات في المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولاً على أن يكون هذا الشرط نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة . تبطل مفعول هذا العهد الشروط التالية فقط :

- ١ - إذا ما انتهزت سلطة السلطان وتلاشى النظام السياسى في المغرب .
- ٢ - إذا ما أصبحت صيانة الوضع الراهن مستحيله نتيجة عدم قدرة الحكومة الشريفة على حفظ الأمن العام .
- ٣ - إذا ما برهن ، لأى سبب آخر خاضع بطبيعته إلى الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، أن صيانة الوضع الراهن معذرة .

يلى وضع طئجة الدولى على حالة . كانت هناك أيضا فقرات تعالج النظام الاجتماعى والاقتصادى مشابهة للفقرات السياسية السرية . أباحت المادتان العاشرة والحادية عشرة التعاون للفرنسى الاسبانى في بعض المشاريع التجارية وحرية تداول العملة الاسبانية وبناء المدارس الاسبانية .

(١٣) أم قحاط اتفاقية الجزيرة

الموقعة بتاريخ ٧ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٦

عالم الفصل الأول موضوع الشرطة ونص على :

١ - يجب أن توضع الشرطة تحت سلطة السلطان وبعاً أفرادها من سكان أبناء البلاد وتتمركز في « مراني، التجارة » الثانية .

٢ - يستعمل الضباط الفرنسيون والاسبانيون غير المتدينين رسمياً ، لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات . تخضع التدابير المفصلة لمصادقة السلك الدبلوماسي في طنجة .

٣ - على ألا يزيد عدد أفراد الشرطة عن ٥٠٠٠ شخص وألا يقل عن ٢٠٠٠ .

٤ - أن يؤمن بنك الدولة المخصصات المالية .

٥ - أن يكون المفتش العام مواطناً سويسرياً .

٦ - سترسل نسخات من تقرير المفتش العام إلى طنجة التي لها صلاحية طلب تقارير منه عند الاقتضاء .

٧ - على أن يناقش موضوع معاش المفتش العام .

٨ - أن يوقع عقد عمله في طنجة .

٩ - أن يكون المفتشون اسبانيين في تطوان والعرش وفرنسيين في الرباط ومغتلبين في طنجة والدار البيضاء وفرنسيين في المراني .
الثلاثة الباقية .

عالم الفصل الثاني موضوع تجارة الأسلحة واضحا أنظمة مفصلة وعلى فرنسا تطبيق هذه الأنظمة على الحدود الجزائرية ، وعلى اسبانية أن تطبقها على حدود المنطقة الاسبانية .

عالم الفصل الثالث موضوع بنك الدولة - بنك الدولة المغربية - له صلاحية اصدار الاوراق المالية ويعمل بمثابة خزانة للدولة . علاوة على ذلك :

١ - له الحق المطلق في القروض القصيرة المدى والافضلية فيما يتعلق بالشئون العامة .

٢ - قد يقدم ، بشروط ، قروضا إلى الحكومة المغربية .

٣ - سيأخذ لنفسه صفة بنك الاصدار .

٤ - سيحتفظ بحساب منفصل لضريبة خاصة ، ٢٠ بالمائة توضع على سعر الواردات الاجنبية الاصلى .

سيكون البنك خاضعا للانظمة الفرنسية وستحدد اتفاقيات لاحقة العلاقة الصحيحة بين البنك والحكومة المغربية . سيكون مركز البنك الادارى فى طنجة .

عالم الفصل الرابع فقرات ثمان موضوع المداخيل والضرائب .

ورد فى احدى الفقرات أن على المواطنين الاجانب ضريبة تعرف بـ « ترتيب » واعطيتهم فقرة أخرى حق شراء الاراضى للتشييد الابنية . عالج الفقرات الثانوية المشارع المالية والضرائب ، الخ ..

ومحت الفقرة ٦٦ المهمة للحكومة المغربية أن تفرض ضريبة مؤقتة ، ٢ بالمائة ، على سعر الواردات الاجنبية الاصلى ، ويخصم ربع هذا المدخول للاشغال العامة (تخفيض العقود لمراقبة السلك الديبلوماسى)

عالجت فقرات الفصل الخامس (٧٧ حتى ١٠٤) شئون الجمارك

عالم الفصل السادس الخدمات والاشغال العامة وقرر :

١ - الانزيم هذه الأمور للمنافع الخاصة .

٢ - تحفظ الدول الموقعة لنفسها بحق السهر على الا تكون الامتيازات الممنوحة لرؤوس الأموال الاجنبية مضغطة لسيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الحيوية .

٣ - على الحكومة المغربية أن تسلم جميع العقود إلى السلك الدبلوماسي .
٤ - للسلك الدبلوماسي حق مراقبة امتيازات التعدين وقلع الحجارة والتعريب وجميع الأمور المتعلقة بترع الملكية .

عالم الفصل السابع والآخر التدابير العامة المتعلقة بإبرام الاتفاقية .

(١٤) معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة .

الموقع عليها في فاس في ٢٠ آذار (مارس) ١٩١٢

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الشريفة بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام والذي من شأنه أن يساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي اتفقت الحكومتان على المواد التالية .

المادة الاولى

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالاصلاحات الادارية والقضائية والقروية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها إلى المغرب .

وهذا النظام سيحرم الانظمة الفرنسية ويحافظ على مقام السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الاسلامي وسيصون المؤسسات الاسلامية خصوصاً مؤسسات الأحياس كما أنه سيتضمن تنظيم « مخزن شريف » على اساس اصلاحي .

ستفاوض حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمصالحها المستمدة من موقعها الجغرافي وممتلكاتها المتاخمة على الشاطئ المغربي. كما أن مدينته طنجة ستمتثل بطلبها المميز المعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي .

المادة الثانية

يقبل جلالة السلطان ، منذ الآن ، أن تشرع الحكومة الفرنسية ، بعد إعلان الغزن مسبقاً ، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستيعاب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في الأراضي المغربية كما أنه يقبل أن تمارس الحكومة الفرنسية كل اشراف تقوم به الشرطة برا وضمن المياه الإقليمية المغربية .

المادة الثالثة

تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالته الشريفة تأييداً دائماً ضد جميع الاخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تخلق راحة ولاياته وسيمتدح وريث العرش وخلفائه من بعده التأييد ذاته .

المادة الرابعة

سيصدر جلالته الشريفة القرارات بالاجراءات التي يتطلبها النظام أو من السلطات التي قد يليها عنه ، طبقاً لاقتراح الحكومة الفرنسية . ستراعى نفس الطريقة في مسألة القوانين الجديدة وفي تعديل القوانين المعمول بها .

المادة الخامسة

سيعمل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم تام ،

يحول جميع سلطات الحكومة الفرنسية في المغرب ، حيث سيظهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحالى .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الدبلوماسيين الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم معها . وسيكلف على الأخص بجميع الشئون المتعلقة بالأجانب في المملكة الشريفة . سيحول ، باسم الحكومة الفرنسية ، سلطة أو معاهدة ونشر القرارات الصادرة عن جلالة الشريفة .

المادة السادسة

سيكلف ممثلوا فرنسا الدبلوماسيون والفنصليون بتمثيل الرعايا المغاربة وحماية مصالحهم في الخارج . وبتمتع جلالة السلطان ألا يتوقع أى اتفاق ذي صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

المادة السابعة

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الشريفة لنفسها بحق تحديد ، باتفاق متبادل ، أسس تنظيم مالى بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المخولة لحاملى سندات الديون المغربية العمومية .

المادة الثامنة

يصرح جلالة الشريفة أنه سيمنع ، فى المستقبل ، أن يعقد ، مباشرة أو مداورة ، أى قرض ، عام أو خاص ، أو أن يمنح ، بأى شكل من الأشكال ، أى امتياز دون ترخيص من الحكومة الفرنسية .

المادة التاسعة

سيقدم هذا الاتفاق الحالى إلى حكومة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليه

وستسلم وثيقة المصادقة المذكورة إلى جلالة السلطان بدون تأخير. وافرارا
بما جاء اعلاه حرر الموقعان الاتفاق الحالي ووقعاه بختميهما .

فاس ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

. الموافق ٣٠ آذار سنة ١٩١٢

توقيع

مولاي عبد الحفيظ

رينو

ساطان مراکش .

سفير فرنسا

المجموعة الثانية

النورة العربية

(١) من الشريف حسين إلى السيد هنري مكماهون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ (١٤ يوليو سنة ١٩١٥)^(٢)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحترامي ، وأرجو أن تعملوا
كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة إليكم طيه ، المتضمنة الشروط
المفروحة المتعلقة بالقضية العربية .

(١) أن جيم الوثائقي اجدهاء ١ - ٢٢ باستثناء ٨ و ٣١ و ٨٠ نقلت من كتاب مؤتمّر
فلسطين العربي البريطاني المتقد في مدينة لندن في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقد ترجم
عائره ووثائقه الانكليزية الى العربية المرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازني وطبع
بأمر حفرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز بإشراف الأستاذ خير الدين
الزركلي . وقد تمثلت وزارة خارجية المملكة العربية السعودية متكونة فأهدت الى الامانة
العامة نسخة من هذا الكتاب وسحبت لها بنقل هذه الوثائقي منه ، وقد طبعت في الرسائل
المتبادلة بين الشريف حسين وهنري مكماهون بانزلكوشراف .

(٢) ان هذه الرسالة التي يطلق عليها الأستاذ جورج اطويوس اسم *covering letter* « مطابقة للنسخة العربية وهي مؤرخة والمذكرة التي قلينا مباشرة حسبما ورد
بالنسخة الانكليزية بتاريخ هجري واحد هجري هو ٢ رمضان سنة ١٣٣٣ في حين أن
هذا التاريخ بالنسخة العربية هو ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ كما ذكر أعلاه أما التاريخ
الميلادي فبما مطابقا في كلا المرجون .

وأود بهذه المناسبة أو أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تضغطوا أفكاركم بآراء الشعب هنا ، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب أن لا تنسبوا أنفسكم بإرسال الطيارات أو رجال الحرب ، لالقاء المناشير ، وإذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لأن القضية قد قررت الآن .

وإنى لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية؛ لترسل الهدايا المعروفة من الخنطة للإراضى المقدسة و مكة والمدينة و التي أولف إرسالها منذ العام الماضى .

وأود أن ألفت نظركم إلى أن إرسال هدايا هذا العام ، والعام القاتل ، سيكون له أثر فعال في توطيد مصالحنا المشتركة واعتقد أن هذا يمكن لأقناع رجل ذكى مثلك ، أطال الله بقاءكم .

حاشيه - أرجو أن لا تزعموا أنفسكم بإرسال أى رسالة ، قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تضمنته .
ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن نطوئه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول إليكم عندما نجد حاجة لذلك .
والرسول موثوق به .

الذكرة

لما كان العرب بأجمعهم دن إستثناء - قد قرروا في الأحوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يغوزوا بحريتهم المطلقة ، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظريا وعمليا بأيديهم . ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة

حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانهم للمشروعة، وهي الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم، وكرامتهم وحياتهم ..
ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافى . ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا .

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربى أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثلها على الاقتراحات الأساسية الآتية : (١)

أولاً - أن تحترف انكثرا باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى الخليج الفارسى شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ، ومن المحيط الهندى الجزيرة جنوبا يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى - ومن البحر الأحمر ، والبحر المتوسط حتى سينا غربا (٢)

(١) وودلى النسخة الانكليزية العبارة التالية بهذه الكلمة .

(Which as time dresses, have not been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration.)

(٢) وجاء النص الانكليزى لهذا البند أدق تحديدا من النص العربى وهذا نصه :

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries which are bounded : on the north, by the line Merain-Adana to parallel 37°N. and thence along the line Birejik-Urfa-Midait-Jajirat (ibn 'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by the Persian frontier down to the Persian Gulf ; on the south, by the Indian Ocean (with the exclusion of Aden whose status will remain as at present) ; on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Merain.)

على أن توافق انكلترا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين .
ثانيا - تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انكلترا في كل مشروع
اقتصادي في البلاد العربية ، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .
ثالثا - تصاون الحكومتان الانكليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم
أحد الفريقين وذلك حفاظا لاستقلال البلاد العربية . وثامينا لأفضلية انكلترا
الاقتصادية فيها .. على أن يكون هذا التعاون في كل شيء ، في القوة
العسكرية ، والبحرية والجوية ..

رابعا - إذا تمضى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك
وقتل ، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد . على أن هذا الفريق المعتدى
إذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه في وسع الفريقين أن يجتمعا معا وأن
يتفقا على الشروط .

خامسا - مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس
عشر سنة . وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الآخر على
رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام (١)

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ
الغاية وتحقيق العكزة مهما كلفه الأمر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن
تجيبه سلبا أو إيجابا في خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الاقتراح . وإذا
انقضت هذه المدة ولم يخلق من الحكومة جوابا فانه يحفظ لنفسه حرية العمل
كما يشاء .

وفوق هذا فانتا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - إذا لم يصل الجواب -
أحرارا في القول والعمل من كل التعصبات ، والوعود السابقة التي قدمناها
بواسطة على اقتدى .

(١) ورد في هذا البند نص بالانكليزية يلقى الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية ولم
يذكر ما يماثلها باللغة العربية .

(٢) من السيد هنرى مكما هون إلى الشريف حسين

إلى السيد الحسيب النسيب ملاة الاشراف وتاج الثغار وفرح الشجرة
المهدية والدوحة القرشية الاحدية صاحب المقام الرفيع والسكينة السامية
السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المجمل دوللو الشريف
حسين سيد الجميع أم مكة المكرمة قبة العالمين ومحط رجال المؤهدين الطامعين
عنت بركته الناس أجمعين .

بمدرفع رسوم واغفر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من
كل شابة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لاختياركم عاطفة
الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانكليز . وقد يسرنا علاوة
على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد وأن مصالح
العرب هي نفس مصالح الانكليز والعكس بالعكس . ولهذا النسبة فتحن
نؤكد لكم أقوال فضامة اللورد كيتشر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد
على افندى وهي التي كان موضعها بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها
مع استعصاوتنا للخلافة العربية عند اعلانها .

وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب
باسعاد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية
الباركة .

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر انها
سابقة لاورانها - وتصرف الاوقات سدى في مثل هذه التفاضيل في حالة أن
الحرب دائرة رحاها ولأن الاتراك أيضا لا يزالون يحطين تلك الجهات
احتلالا قفليا وعلى الاخص ما علمناه وهو بما يدعش ونحزن أن فريقا من
العرب القاطنين في تلك الجهات تمسها قد غفل وأهمل هذه القرصة الثمينة التي

ليس أعظم منها - وبدل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان - نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان والأتراك الظالم المسوف وهو الأتراك .

مع ذلك فأنا على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل والبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية وسنحصل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي يمينونه . وقد حملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفرائه اليانا ونحن على الدوام معكم قالبا وقالبا مستشقين رائحة مودتكم الزكية ومستوفين بحري محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا . وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي .

المخلص

(السيد لؤي مكماهون)

نائب جلالة الملك

تحريرا في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣٠ أغسطس ١٩١٥

(٢) من الشريف الى مكماهون (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ (٩ سبتمبر سنة ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر، سلمه الله
بمزيد من السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعت
بكل احترام واحترام رغم شعوري بضموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بتفصيلاتنا
الاساسية . أعني نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أنؤكد لسعادتكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى
واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون وفي أى شكل ، وفي أية
ظروف ويجب أنؤكد لكم أيضا أن مصالح اتباع ديارنا كلها تتطلب
الحدود التي ذكرتها لكم .

ويحذرنى فخامة المندوب إذا قلت بصراحه أن « البرودة » و « القردة »
الذين ضمنهما كتابة فيما يتعلق بالحدود وقوله أن البحث في هذه الشؤون إنما
هو اضاعة للوقت ، وأن تلك الاراضى لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها . . .
ويحذرنى فخامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا ، أو على النفور
أو على شيء من هذا القبيل .

فإن هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد - نعم يمكن من ارضائه ،
ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود
وهو مفتق بأجمعه على هذا الاعتقاد .

(١) طالبت هذه الرسالة من حيث المعنى ما نضره الأستاذ جورج انطونيوس ماعدا
القسم الاخير من النسخة الانكليزية المتعلق بيات وزارة الاوقاف المصرية للشعب الحجازى
فلم يرد لها ذكر في هذه الرسالة .

وهذا ما جعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يتقون بها كل الثقة ويطلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى .

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فانما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك . وهم يرون انه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الاراضي المجزأة ، ليمروا على أي اساس يؤسسون حياتهم . كي لا تعارضهم انكفروا أو احدى حليفتها في هذا الموضوع مما يؤدي إلى نتيجة مما كسة ، الامر الذي حرمه الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب أجنبي بل هي عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها . وأنا على ثقة يا صاحب النخامة ، أنكم لا تشكون قط بأنني لست أنا شخصيا الذي يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا ، بل هي مقترحات شعب بأسره ، يعتقد بأنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

او ليس هذا صحيحا يا فخامة الوزير ؟

وبالاختصار فاننا نأجوب في اخلاصنا نصرح بكل تأكيد بفضيلتنا لكم على الجميع أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاصبين .

أما ما يتعلق في قولكم بأن قسما من شعبنا لا يزال يبذل جهده في سبيل تأمين مصالح الانراك ، فلا أظن أن هذا يبرر « البرودة » و « القزدة » الذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود ، للموضوع الذي لا أعتمد أن رجلا مثلكم ناقب الرأي يتكرر انه ضروري لحياتنا الادبية والمادية .

وأنا حتى الساعة لا أزال انفذ ما تأمر به الديانة الاسلامية في كل عمل أقوم به ، وأبراه مفيدا وصالحا لبقية المملكة ، واني سأستمر في هذا إلى أن يأمر الله في غير ذلك .

وأود هنا يا صاحب الصغامة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب - ومن جمله هؤلاء الذين تقولون انهم يعملون لمصالح تركيا والمانيا - ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود ، وقضية المحافظة على ديارهم ، وحاجتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ما تجده الحكومة البريطانية موافقا لسياستها ، في هذا الموضوع ، فلما عليها الا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها .

ولذلك رى أن من واجبتنا أن نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الان لفرنسا في بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى أن خطتنا هي آمن على مصالح انكلترا من خطة انكلترا على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء الجيوش في المستقبل سيخلق أفكارنا كما يخلق أفكارها .

وفوق هذا فان الشعب البيروني لا يرضى قط بهذا الاجساد والانزواء وقد يضطروننا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق في صعوبتها المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .

وأنا أصرح بهذا رغم اني اعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتموها في كتابكم .

ويستطيع معالي الوزير ، وحكومته أن يثقا كل الثقة بأننا لا نزال عند قولنا وعزمنا وتعهداتنا التي عرفها مستر سعورس منذ عامين .

ونحن ننظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب وقتنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها اليها القدر بسرعة ووضوح ، لتكون

حجة - نحن والذين يرون رأينا - في العمل ضد تركيا ، ودون أن نعرض
لوم والتقد .

وأعتقد أن قولكم « بأن بريطانيا لا نتمتع ولا ندفعكم للاسراع في
حركتكم مخافة أن يؤدي هذا الاسرع إلى تصديق نجاحكم » لا يحتاج إلى
إيضاح . . الا فيما يتعلق بمطالبكم بالأسلحة والذخائر عند الحاجة .
أعتقد الآن أن في هذا الكفاية ...

(٤) من السيد هنري مكاهون إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر

سنة ١٩١٥ .

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - G - 87 .

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King
Hussain dated 24 - 10 - 15. (Dispatch No. 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلافة النسل النبوي الحبيب النسيب دولة
صاحب المقام الرفيع الأمير العظيم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة
صاحب السدة العليا بصله الله حوزا منيا للإسلام والمسلمين بعونه تعالى
آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه .

قد تفلتت ببد الاحتفاء والسرور وقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩
شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة واخلاصكم ما أورتني
رضاء وسرورا .

أني متأسف أنكم استمتعتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مصادلة

الحدود والنفوس بالقرود والنفوس ، فان ذلك لم يكن القصد من كتابي قط ولكني أيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تتحرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة ، فلذا فاني قد أسرعت في ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، وأني بكامل المرور أبلغكم بالنية بعثها التصريحات الآتية التي لاشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول .

ان ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة .

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود .

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تحس مصالح حليفتها فرنسا فاني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم للوائقي الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي :
١ - أنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة .

٢ - أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع العدوى عليها .

٣ - وعندما تسمح الظروف تمتد بريطانيا العظمى العرب بمصالحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المنقطة .

٤ - هذا وأن المفهوم أن العرب قد فرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللذين لتشكل هيئة إدارية قديمة يكونون من الإنكليز .

٥ - أما من خصوص ولائى بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

وانى متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل إرتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهى بتقد معالجة دائمة ناجحة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال .
ولقد اقتصرنا فى كتابى هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى .
وان كان هناك مسائل فى خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها فى وقت مناسب فى المستقبل .

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الثمينة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغما عن الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب الممحنة ، ورجو الحق سبحانه وتعالى أن يسجل بالصالح الدائم والحرية لأهل العالم .

انى مرسل خطابى هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مساهمكم بعض المسائل المفيدة التى هى من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها فى كتابى هذا .

وفي الختام أثبت دولة الشريف ذا الحسب المنيف والأمير الجليل كامل
تحقيق وخالص مودتي وأعرب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة
راجيا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب .
ان ييده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن
الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣

نائب جلالة الملك

(السيد أرثر مكهاون)

(قيدنا الاسم الشريف بعاليه بهذا اللون)

(٥) من الشريف حسين إلى السيد هنري مكهاون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى معالي الشهم الميام ذو الاصل والرياسة الوزير العظيم وقته الله لمرضاته .
بجله الايناس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر وأحليناه محل التبجيل وعلى
مؤداه نجيب الشهامة .

أولا - تسهلا للوفاق وخدمة للإسلامية فرارا مما يكلفها للمشاق والأحن
وللا حكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نتركه الالحاح
في ادخال ولايات مرسين وأطنة في أقسام المملكة العربية وأما ولايتي حلب
وبيروت وسواحلها فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي
والمسلم فانها ابنا جدد واحد ، ولتقوم فيهم منا معاصر المساهدين ماسلكة أمير
المؤمنين عمر ابن الخطاب من أحكام الذين الاسلامي ومن تبعه من الخلفاء
بأن يعاملون المسيحيين كما ملاتهم لأنفسهم بقوله « لهم مالنا وعليهم ما علينا »
علاوة على امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به .

ثانيا - حيث أن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المحضة ، بل هي مقر حكمها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد هموم الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدنية العرب وأول ما اختطوه من المدن والأحصار واستنصحت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثبوتية والآثار التي لا تنسى ، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضائها لترك ذلك الشرف ولكن تسهلا للوفاق سببا والمهاذير التي أشرتم إليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظيها وصيانتها من طبقة وضرورة مانحن فيه وحيازة ما نريد التوصل إليه ، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق المزوجة بمحقوقنا بصورة كأنها الجوهر الثريد يمكننا الرضا بترك الجهات التي هي الآن تحت الاشغال البريطاني إلى مدة يسيرة ، البحث فيما يقبل من قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل . سيا العريضة بالنسبة لأمر مرافقها ومتابعها الاقتصادية الحياتية ، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الاشغال المقدار المناسب من المال لضرورة تركه كل ملكة حديثة الوجود . احترامنا لوفائكم المشار عليها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهريا .

ثالثا - رغبكم في الاسراع بالحركة نرى فيه من القوائد بقدر ما نرى فيه من المهاذير ، أوله خشية لوم الاسلامة كما سبق الجاهل من حقائق الحالة بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواها ، لثاني المقام تركيا معاضدتها جميع معاني قوى جرمنايا لجهلنا مما إذا حصل ومن احدى دول الانلاف وأوجبها على صلح دول الاتفاق ، فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها لئلا تكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها مما إذا لا جهننا ما إذا كنا والنهاية رأسا لرأس .

وعلى هذا فضروري ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشتركتنا في حرية بصورة غير رسمية يخول للمتصالحين البحث فيه عن شئوننا .

رابعا - أن الأمة العربية تعتقد يقينا أن العناية هند وضع أوزار الحرب سيوجمون كل أعمالهم فيما يفضب العرب ويفتصب حقوقهم المادية والمعنوية وذهاب شعارهم وأحسابهم واخضاعهم بكل معاني الاخضاع مع بقائها تحت النفوذ الألماني فهم عازمون على حريهم حتى لا يبلى لنا باقية وما يرى فينا الآن من التأني فقد سبق بيان علته .

خامسا - متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم هند الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يدافعون عنهم ويعاضدونهم ويدافعون عنهم الدفاع التتلي فالدخول في الحرب من الساعة لاشك أنه مما يوافق المصالح العربية .

سادسا - افادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تنهى عن إعادة القول في المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا المقرر في خصوصيات الهيئات الحاكمة والمشاورين والموظفين سيما وقد صرحتم باحضرة الشهم بأنكم لا تتدخلون في أمور الداخلية .

سابعا - وصول الجواب الصريح الظعنى في أقرب زمن على ذكر أعلاه من الطلبات إذ أنا استعملنا كلها يقربنا اليكم من التساهل الهدى الذى لا يرد به حقيقة جوهرية فانا نعلم أن نصيبنا من هذه الحروب أما سعادة تضمن العرب الحياة التى تناسب تاريخهم أو الاضمحلال فى سبيلها . ولو لا ما رأيتهم ورأيت ما فى عزهم لاخترت العزلة فى شواقي السراة ، ولكن أبوا على يا عزيزى - أدرك البارى عرضاته الا أن يقودنى إلى هذه المواقف .

ودم فائما سالما بما تحبه وتریده .

وحرر فى ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٣ . • نوفمبر سنة ١٩١٥ .

(٦) من السيد هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 87.

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussein dated 14 - 12 - 15, (Dispatched 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب الإصالة والرفعة وشرف المهدد سلالة بيت النبوة والحبيب الطاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة المكرمة قبله الاسلام والمسلمين . أدامه الله في رفعة وعلاء .

وبعد ، فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٣م وسرني ما رأيت فيه من قبولكم اخراج ولايتي مرسين وأضنه من حدود البلاد العربية .

وقد تلقيت أيضا بمزيد السرور والرضا تأكيدكم أن العرب حازمون على السيد بموجب تعاليم الخليفة همر بن الخطاب رضى الله عنه وغديره . من السادة الخلفاء الأواين - التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان واهتمامها على السواء .

هذا ، وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحرموا ويعزفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء .

أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت

كل ما ذكرتهم بشأنها ودونت ذلك عندها بعناية تامة .. ولكن لما كانت مصالح حليفنا فرنسا داخلهم فيها فالمسألة نحتاج إلى نظر دقيق .. وستخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

ان حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مسعدة لأن تعطى كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية تاجرة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرا أدق وأتم بما تسمح به الحالة الحاضرة والمرحة التي تجري بها هذه المفاوضات .

وإننا نستعصوب تماما رغبكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جدا أن تبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن نحثوم على أن لا يمددوا يد المساعدة إلى أعدائها بأي وجه كان . فانهم على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لاسعاد غرضنا عندما يهيء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وبناته .

وفي هذه الأحوال فان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك .

هذا وعزبون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه .

وأقدم في الغتام عاطر التحيات القلبية وخالص التسابات الودية مع مراسم
الاجلال والتعظيم المشمولين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم
السامية ولأفراد أسر تكتم المكرمة .

مع فائق الاحرام

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

(السيد أولي هنري مكماهون)

تحريراً في ٨ صفر ١٣٢٣

(٧) من الشريف حسين إلى السيد هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير الخطير الشهم الميام

بأفامل الابل والوقوف تلتقينا رقيمكم في ظفر الجارى برفق حاملهم
وعامت مضمونيها وأدخلا علينا من الانشراح والارتياح مالا مزيد
لازالتها ما يخلج بعددري ألا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحمد شريف
وحظوته بالجناب بأن كلما أتينا في الحال والشأن ليس بنا شيء من
عواطف شخصية أو ما هو في معناها مما لا يطل ، وأنها قرارات ورغائب
أقوام وأنا لسنا الا مبجلين أو منفذين لها بصفتنا التي أزمونا بها اذ هذا
عندي من أهم ما يجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به . أما ما جاء
بالمحررات الموقرة فيما يتعلق بالمرافق من أمر التعويض مدة الأشغال فلزيادة
ايضاح وقول بريطانيا العظمى بصفتنا في القول والعمل في المادة والمعنى
واعلامها بأكد اطمئنانا باعتماد حكومتها المفضمة بترك أمر تقدير مبلغه

لندارك حكمتها ونعمتها . أما الجهات الشمالية وسواحلها لما كان في الامكان من تعديل أئينا به في رقيمنا السابق . هذا ، وماذا لك الا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى . وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما ابان هذه الحروب والنوازل الا اننا مع هذا نرى من القرائض التي يلبغي لشهامة الوزير صاحب الرياسة أن يثقنها بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب ستطالبكم بما نفرض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا أرى لزوم بأن نخطبكم بما في هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو أم وأكر مما يعود إلينا ، وأن لابد من هذا على أي حالة كانت ليم للظمة البريطانية أن ترمى اخصاؤها في البهجة والروثى التي تهتم أن تراهم فيه سببا وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استمرار الحالة عدى أن البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجفوننا على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقد وتلقينه من اشغاك المنفعة ووجدتها وحدها وهي الداعية الوحيدة لعدم التضاتت لسواكم في المخابرات وعليه يستحيل امكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شيئا من أراضى تلك الجهات ، أصبح بهذا مع اتحاد لكل جوارحى اعتمادا برمه الحى منا بعد الميث بصرى بآتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموقر . وعليه فليصدق جناب الوزير المخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذى أشير اليه ويطله منا جناب الأريب الكامل استورس منذ عامين ولا تناظر فيه الا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسيلته التي اقرب وقتها مما تسوقه الأقدار إلينا بكل سرعة ووضوح

لتكن حجة لنا وعن رأينا على الاعتراضات والمسؤوليات المقدرة وفي تصريحاتكم بقولكم « وانا لسنا نريد أن ندفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم » ينفي عن زيادة الايضاح ، ماعدا طلب مانرى لزومه عند الحاجة من الأسلحة وذخائرها الحربية وما هو في معناها .

وأكتفى بهذا القدر عن اشغال شهايتكم بتقديم وافر احتشاماتى وجويل توقيراتى لمقام المقر الموقر .

وحرر في اليوم الخامس والعشرين من ظفر الخير ١٣٣٤

أول يناير سنة ١٩١٦ .

(٨) من مكهاون إلى الشريف^(١)

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ .

تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ونعرف جيدا أنكم تعملون في صالح العرب وأنكم لا ترمون إلى شيء - في عملكم - غير صالحهم وحررتهم .

وقد عنت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد . وسنبعث هذا

(١) أن نس هذه الرسالة يطابق النسخة التي نشرها الاستاذ جورج انطونيوس تمام المطابقة باستثناء القسم الأخير منه ورد بالنسخة الانكليزية دون العربية وهو يعلق بالحركة السنوية وكذلك التاريخ الميلادي وجد مطابقا في هذين المرجعين وعنا لنا لما جاء في (بيان الوقائع) حيث ذكر أن تاريخ هذه الوثيقة الميلادي هو ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ .

الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونصل إلى الصويات السلمية .

أما ما يتعلق بالجهات الثمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة إلى تحالف انكلترا وفرنسا وسرت جدا بإهداء مثل هذه الرغبة .

وأظنكم تعرفون جيدا أننا مقررون قرارا نهائيا ألا نسمح بأي تدخل - مهما قل شأنه - في اتفاقنا المشترك في إيصال هذه الحرب إلى الفوز ثم متى انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشد ، وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنبا إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة فأنا لارجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والنبطة .

وقد سررنا جدا للحركة التي تقومون بها لأقتناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا . وترك لقطعتكم وتقدير انكم تقرير الوقت المناسب ، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه .

(٩) من الشريف حسين إلى السيد هنري كبايون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة ذو الاصابة فخامة نائب جلالة الملك دام مرعيا .
بعد فبايدي التوقير والاحترام تلقينا رقم التفخامة المؤرخ ٢٥ ربيع الأول ،
وأن مضامينه أدخلت علينا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب

والتقارب للرغوب أسأل الله أن يسهل المقاصد وييسر المساعي . ومن
الابيضاحات الآتية نفهم الفخامة الاعمال الجارية والاسباب المقتضية :

أولا - قد اعلينا خفاصكم بأننا بعثنا بأحد أنجالنا إلى الشام ليرأس ما يقتضيه
عمله هناك ، ولقد ظفرنا منه بقرار مفصل يفيد به أن اعتسافات الحكومة
هناك لم تبق من الأشخاص الذين نعهد عليهم في الأمر سوى أن كانوا من
الجند على اختلاف مراتبهم أم من لم يكونوا من ذلك الصنف إلا القليل مما
كان في الدرجة التالية ، وأنه ينتظر وصول القوات المعلن بقدمها من مواقع
مختلفة أخصها من أهالي البلاد وما جاورها من الأقطار العربية كحلب وجنوب
الوصل للشام بأن عددها ما يتوف عن المائة ألف على ما يزعمون . وأنه لا بد
يؤمل أن كانت الأكرية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على اجراء
الحركة والقيام بهم ، وأن كان العكس يعني الأكرية من الأتراك وسواهم
فسينأظر تقدمهم نحو الرقة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عند ما يريدون .
ثانيا - عزمتا على ارسال نجملنا الكبير إلى المدينة المنورة بقوة كافية ليكون
رده لآخيه الذي بالشام ولكل احتمال واستيلائه على الخط الحديدي وما هو في
معنى ذلك مما تظهره الشئون . وهذا هو المبدأ للحركة الأساسية المكتفين في
مبدئها بما جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية للبلاد وبأهل الحجاز أهل
المركز فقط لأسباب يطول شرحها :

(أولا) تصير احضار لوازمهم بصورة تجعل المشروع في حيز الكتمان ،
مع عدم الضرورة على ذلك وسهولة جلب الامدادات عند الحاجة ؛ هذا
خلاصة ما رغبتم في الجواب عليه والاستفهام عنه . وفي ظني أن فيه الكفاية
وانخاذة أساسا وقياسا في أعمالنا أمام كل التبدلات والطوارئ التي يظهرها
سوء الحالة .

بقى علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

أولاً - مبلغ محسن ألف جنيه ذهباً لمشاهدة القوات المجتدة ونحوها مما
 ضرورته تفي عن بيانته .
 قال رجا احضارهما بوجه السرعة الممكنة .

الثاني - احضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر ألف دقيق وثلاثة
 آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف
 بتدقيق من الطراز الجديده وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وأيضاً مقدار مائة
 صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه. ومن مرميات بواريد مارتن هنري
 وبارودات غرا أعنى بواريد مصمل سانت أنهن الافرنسية لاستعمال هذين
 للصنيتين في بواريد أى بتدقيقات قبائلنا ، ولا بأس من جعل لكل نوعها
 خمسمائة صندوق .

الثالث - انا استحسننا مركز سوقيات هذه المواد المرغوبة يمكن بورسودان .
 الرابع - بالنظر لكون المواد اللغذائية واللوازم الحربية الموضحة أعلاه
 لا حاجة لنا بها الا عند ابتداء الحركة، وسلبتكم اياها بصورة رسمية تبقى في
 الموضع المذكور وعند الحاجة اليها يبلغ أمير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع
 التي يقتضى سوقها اليها والوسائل التي سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها اياهم .
 الخامس - النقود المطلوبة يقتضى ارسالها في الحال إلى أمير بور سودان ،
 وسيرده من طرفنا محمد بتسليمها اما دفعة أو دفعتين على حسب استطاعته .
 وهذه علامة اعتناء الرجل .

السادس - متدوبنا في قبض المبالغ المذكورة سيتوجه الى بور سودان
 بعد ثلاثة أسابيع ، يعنى يكون وصوله اليها في هـ من جماد الاول حامل كتاب
 منا باسم الخواجة الياس افندى وانه يصرف له بموجبه ماله من ايجارات
 أملاكنا والامضاء صراجه باسمنا ، غير اننا معدينه يسأل عن قائد الموقع

وأمره، فأنتم تخبروهم عن ذلك الشخص وبمراجعتي يجرى له ما يقتضى من صرف مالههم بشرط ألا يبحثوا معه فى أى موضوع كان مؤكداً غاية التأكيد فى عدم المظاهرة له وكتبان أمره ومعاملته فى الظاهر بأنه لاشئ، لا يظن أن ثقتنا للشخص الأخير من اعطاء الأول حامله هذا لابل لعدم ضياع الوقت لتعييننا له خدمة فى جهة ثانية، مع تكرار رجاءنا بعدم ارتكابه وأبعاده فى بابور أو فى شئ من هذه الرسميات فإن وسائله كافية.

السابع - مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكتماء بإبصار هذا وأظن أن ما مورسته فى هذا الدور تحت، حيث أن الحالة علمت أساساتها وفروعها فلا حاجة فى بحث شخص آخر، إذ أن الروم للمخابرة يكن منا، ولا سيما أن مندوبنا الأخير سيدكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن فى ظرفها إقادتنا بما يلزم له الحال وألا يعامل فى الصورة الظاهرة إلا معاملة بسيطة.

الثامن - تصد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه المصاريف الحربية بموجب الدفاتر التى تقدم إليها ببيان الوجهة التى صرفت فيها .
وبالحكم أهدىكم أشواقى التى لاتعد واجتهائى الذى ليس له .

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

١٨ فبراير سنة ١٩١٦ .

(١٠) من السيد هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 8 - 37.

Arabic Version of letter from sir Arthur McMahon to King Hussein
dated 10 - 3 - 1916. (Dispatch No. 54 of 18 - 3 - 16)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ساحة ذلك المقام الرفيع ذى الحسب الطاهر والنسب الفاخر قبله
الاسلام والسلمين معدن الشرف وطيب المعتقد سلاله مهبط الوحي المهدى
الشريف بن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن على أمير مكة
المعظم زاده الله رفعة وعلاء آمين .

بعد ما يليق بمقام الأمير المظهر من التجلية والاحتشام وتقديم خالص
التحية والسلام وشرح هوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة للمزوجة بالهبة
القلبية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر
١٣٣٤ من يد رسولكم الأمين ، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التى
تنوونها وأنها لموافقة فى الأحوال الحاضرة .

وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها .
وقد يسرنى أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع
مطالبكم وان كل شئ، رغبت الامراع فيه وفى ارساله فهو مرسل مع رسولكم
حامل هذا . والاشياء الباقية سمحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى فى بورسودان
تحت أمركم لحين اجداء الحركة وابلاغنا اياها بصوره رسميه (كما ذكرتم)
وبالمواقع التى يقتضى سوقها اليها والوسائط التى يكونون حاملين الوثائق
بصليهما اياهم .

ان كل التعليقات التي وردت في محرركم قد أحطنا بها محافظ بور سودان وهو سيجربها حسب رغبتكم - وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الأخير إلى جزان حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله أن يكللها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلى بور سودان وبسببها يصلكم بحراسة الله ليعص على مسامع دولتكم نتيجة عمله .

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحا لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم ، ألا وهو انه يوجد بعض المراكز أو النقاط الممسكرة فيها بعض المراكز التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يهاجرون بالعداء لنا والدين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر . وعليه نرى أنه من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم ، ولكنتنا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين حساكر الاتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات ، لانتنا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية . وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بلغكم خبرا مكذوبا عن الاسباب التي تضطرونا إلى أي عمل من هذا القبيل . وقد بلغنا اشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم في أعمال السفن ليبتوا بها الألفام في البحر الاحمر ولالحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم .

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للاتراك عددا عظيما من الجن ، وقد أرسلت إلى دمشق الشام . ونؤمل أن تستعملوا كل ماosكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك ، وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل القريب مع

العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الخمال حال سيرها ،
ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة .

وقد يسرنى أن أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة
السيد أحمد السنوسي وهم الذين أصبحوا ضحية دساس الأتراك والأتراك
قد اجتدأوا يعرفون خطأهم وهم ياتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون
العفو عنهم والتودد إليهم . وقد والحمد لله هزمت القوات التي جمعها هؤلاء
الدساسون ضدنا . وقد أخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم .
وان لسقوط أرضروم من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز
تأثير عظيم ، وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي
نعمل له وإياكم .

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم باج النجاح والفلاح وأن
يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج .

وفي الختام ، أقدم لدولتكم ولكامل أفراد أسرتم الشرفية عظيم
الاحترامات وكامل ضروب المودة والاخلاص مع المحبة التي لا يزورها كرم
المعبور ومرور الأيام .

كتبه المختص

(السيد لؤي هنري مكماهون)

نائب جلالة الملك بمصر

تحريرا في ٦ جماد الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

(١١) الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية

نيسان (أبريل) - أيار (مايو) ١٩١٦

المروفة

باتفاقية سايكس - بيكو

(لقد تم عقد اتفاقية سايكس - بيكو على شكل مذكرات دبلوماسية تبادلها حكومات الدول الثلاث ، واعرفت فيها كل دولتين بحق الدولة الثالثة في اجزاء الامم اطورية الثمانية بعد تجزئتها .

وقد جرى تبادل المذكرات التي تحدد الحصص للروسية في يوجوراد في السادس والعشرين من نيسان (أبريل) سنة ١٩١٦ بين وزير الخارجية م. سazonoff (M. samonoff) والسفير الفرنسي م. بالبولوج (M. Paléologue) ، وبعد اسابيع قليلة في لندن بين وزير الخارجية السيرادوارد جراي (Sir-Edward Grey) والسفير الروسي الكونت بينكيندوروف (Count Benokendorff).

أما المذكرات التي تحدد الحصص البريطانية والفرنسية فقد تبودلت في لندن في التاسع والسادس عشر من أيار (مايو) بين السيرادوارد جراي والسفير الفرنسي م. بول كامبون (M. Paul Cambon) .
ان النص المدرج ادناه يقتصر على القسم الانجليزي - الفرنسي من الاتفاقية ، اذ ان هذا القسم وحده يمالج في مضمونه مستقبل الاقطار برالية).

وقد ترجم هذا الملحق إلى الانجليزية عن الاصل الفرنسي

لاتفاقية وهو منشور في A. Giannini: Documenti - per La Storia della pace Orientale, Roma. 1988).

نص الاتفاقية الموقعة في لندن

بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦

المادة الاولى

ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعزما ونحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و (ب) (داخلية العراق) الميتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلوا في منطقة (ب) حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتتفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلوا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلوا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء مافرقبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يمين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء ويمثل شريف مكة .

المادة الرابعة

تتال انكلوا ما يأتي :

(١) ميناء حيفا ومكا .

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (١) للمنطقة (ب) وتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما .

المادة الخامسة

تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مخفية في رسوم الميناء، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية التسلل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (١) و (ب) أو صادرة منهما . ولا تنشأ معاملات مخفية (مباشرة أو غير مباشرة) على أى سكة من سكك الحديد أو في أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حايها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض اعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة الحمراء، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (١) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها ولا يجرى أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبعية مع البضائع أو البواخر الفرنسية في أى سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة .

المادة السادسة

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (١) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

المادة السابعة

يجوز لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب) ، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط . ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين ، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد ، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة السمرية مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تهمس إنشاء متعذراً فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بممره في طريق بربرة - أم قيس - ملق - إيدار - غسلا - مغاير ، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب) .

المادة الثامنة

تبقى تعريفه الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (١) و (ب) فلا تضاف أي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التامين في الرسوم بقاعدة أخذ العين الا أن يكون باتفاق بين الحكومتين .

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمارك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع في الميناء ويسطى لادارة المنطقة المرسلة إليها البضائع .

المادة التاسعة

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضات في أى وقت كان للتنازل عن حقوقها ، ولا تمنح ما لها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

المادة العاشرة

تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بصفتيهما حاميتين للدولة العربية ، على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب ، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقى على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن ، قد يصبح ضروريا بسبب عداوة الترك الأخير .

المادة الحادية عشرة

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

المادة الثانية عشرة

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية .

(١٢) مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز

٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

(لقد ظهر النص الأصلي للمذكرة في الصحف العربية مرات عديدة منقولا عن صورة فوتوغرافية مقدمة من الملك حسين) .
(وقد كانت المذكرة الأصلية بالعربية ، أما النص الذي أورده انطونوس فهو صياغته الخاصه للأصل العربي) .

من المعتمد البريطاني في الوكالة في جدة ، إلى الملك حسين

جدة في ٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

بتوجيه من المفوض السامي لجلالة ملك بريطانيا ، فاني أرفع إلى جلالتم
نص الرسالة البرقية التي تلقاها سعادتكم من وزارة الخارجية في لندن ،
لنقلها كمذكرة موجهة من حكومة جلالة الملك إلى جلالتمكم يجرى النص
كما يلي : يبدأ .

أن الرغبة والصرحة التامة اتخذتموها لجلالتمكم بإرسالكم الكتب التي
أرسلها القاعد التركي في سورية إلى سمو الأمير فيصل إلى جناب نائب جلالة
الملك كان لها أعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى
وأن الاجراءات التي اتخذتموها لجلالتمكم في هذا الصدد لم تكن إلا رمزا
يعبر عن تلك الصداقة التي كانت دائما شاهدا لعلاقة بين كل من الحكومة
الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

و.م. لا يحتاج إلى دليل أن السياسة التي تسلك عليها تركيا هي إبعاد
الارتياح والشك بين دول الحلفاء والغرب الذين هم تحت قيادة وعظيم

ارشادات جلالكم قد بذلوا المهمة الشاه ليطفروا باعادة حريهم القديمة. إن السياسة التركية لا تفتأ تفرس ذلك الارتياح بأن نوسوس للعرب أن دول الحلفاء يرغبون في الاراضى العربية ونلقى بأذهان دول الحلفاء أنه يمكن ارجاع العرب من مقعدهم وليكن أقوال الدسائس لن تقوى على ايجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وفرض واحد .

أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحلفاءها مازالت واقفة موقف للثبات لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الامم المظلومة وهى مصممة على أن تقف بجانب الامم العربية في جهادها حتى تنهى عالمنا عربيا يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العتائى وبمحت التنافس المصطنع الذى احدثته السلطات الرسمية التركية . وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك سياسة التحرير وتقصده أن تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بأن تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط فى وهدة الدمار وتساعد العرب الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريهم . وفى الختام التمس قبول خالص التحيات وعظيم الاحترامات والتمنيات .

(١٣) تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩١٨

(لقد أعلن هذا التصريح جوابا على مذكرة قدمها إلى وزارة الخارجية ، بواسطة المكتب العربى فى القاهرة ، سبعة من الزعماء العرب المقيمين فى مصر . وقد تلا هذا التصريح أحد موظفى المكتب العربى فى اجتماع عقد خصيصا لهذه الغاية بالقاهرة فى الساعة ١٠ من عشر من حزيران ١٩١٨ وحضره الزعماء السبعة .

وقد عرف هذا التصريح في الأوساط العربية بالتصريح للسبعة .
(قلت : وقد أشار المؤلف إلى أنه ترجم النص إلى الإنجليزية مستعملا
نصا عربيا كان في حوزة أحد النسبة مقدسي المذكرة) .

التصريح للسبعة

نظرت حكومة جلالته في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة
جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي تدفع أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ
بتنكرهم وإخفاء اسمائهم ، وليس في كون المذكرة غفلا من التواقيع ما ينقض
من قيمتها في نظر حكومة جلالته .

وتنقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أو طبقات:
١ - الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب .

٢ - أراضي حررت من السيطرة التركية بحمل العرب أنفسهم في أثناء
الحرب الحاضرة .

٣ - أرض كانت في الماضي تحت الحكم العثماني وتمثلها قوات الحلفاء
في الحرب الحاضرة .

٤ - أراضي لا تزال تحت السيطرة التركية .

فقيا يتعلق بالطبقين الأولين ، تعرف حكومة جلالته بالاستقلال التام
والسيادة للعرب الذين يقطعون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في
سبيل الحرية .

وفيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء تلقت حكومة جلالته نظر
أصحاب المذكرة إلى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العاملين ، عند
الاستيلاء على بغداد والقدس ، وهذه التصريحات تتضمن سياسة حكومة

بجلاله بازاء أهالى هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته فى أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على رضا المحكومين . وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضى المذكورة فى القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة من هذه الأراضى ، بالحرية والاستقلال . ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم مقدار المعصوبات والأخطار التى تحيط بالذين يعملون لاسترداد (حرية) البلاد المذكورة .

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه المعبات ، تثق وتؤمن بإمكان التغلب عليها . وهى راغبة فى تأييد كل من يعملون على تذليلها . ومستعدة للنظر فى أى مشروع للتعاون ، يتفق مع الأعمال الجارية الحالية وينطبق على المبادئ السياسية التى تسود بها حكومة جلالته وحلفاؤها .

(١٤) التصريح الانجليزى - الفرنسى .

٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٨

(لقد صدر هذا التصريح فى فلسطين وسورية والعراق بصورة بلاغ رسمى عن مركز القيادة العامة لقوات الحملة المصرية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٨ . وقد وزع نصه على المصحف بأذن من دائرة المراقبة العسكرية مع تعليمات بأن يعطى أفضلية خاصة .

وعلمت نسخ منه على لوحات البيانات العامة فى جميع المدن وفى عدد كبير من القرى فى الأقاليم العربية التى كانت آنذاك تحتلها قوات الحلفاء . ويعنى آخر فى طول فلسطين وسورية والعراق وعرضها .

ويظهر أن التصريح صيغ في الأصل بالأفرنسية وواضح أن الروايات الرسمية التي ظهرت في الانجليزية ما هي إلا ترجمات ، هذا دون استثناء تلك التي وزعت كجواب على سؤال طرح في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ تموز - يوليو - ١٩٢٥ .

(قلت : كان المؤلف قد وضع النص في لغة انجليزية باعتماده على النص الفرنسي الرسمي حسبما نشر في احدى الكراسات التي وزعت بشكل رسمي في ذلك الحين) .

التصريح الانجليزي - الفرنسي .

٧ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٨

« إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحروب التي أهاجتها مطامع الألمان انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالا طوالاً تحت مظالم القويك تحريرا تاما نهائيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا وتمينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق - المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، وتعرقا بها عندما تؤسس فعلا - وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه ولكن ههما الوحيد أن يحققن معونهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الاهلون من ذات أنفسهم وأن تضمنا لهم عدلا مزمها يساوي بين الجميع ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد ، باحياء مواهب الاهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة الزكية - تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة » .

(١٥) اتفاقية فيصل - وايزمن

المؤرخة في ٣ كانون الثاني - يناير - (٩) ١٩١٩ .

« ان المصدر الذي اعتمدت عليه هو صورة فوتوغرافية للأصل . لقد ظهرت بضع روايات للاتفاقية في الصحف ، إلا أن أيا مما وقعت عليه منها لا يمكن وصفه بالدقة والشمول .

والنص الذي ظهر في مجموعة الوثائق التي نشرها (د. ه. ميلر) D.H.Miller يطابق في مجموعه الاصل باستثناء خلوه من التصحيف الذي سطره فيصل على الاتفاقية نفسها .

لقد كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية ، أما تحفظ فيصل فقد أدرج بالعربية في الفراغ الذي يلي المادة الأخيرة مباشرة . وقد نالت الترجمة التقريرية التي قام بمهمات. إ. لورنس في ذلك الحين رواجاً وبخاصة في صحيفة التايمز الصادرة في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٦ ، وفي تقرير لجنة التحقيق الملكية لفلسطين - بوصفها ترجمة موثوقة للأصل ، ولكن الحقيقة أن « ترجمة » لورنس هذه ما هي إلا شرح يقع في الضبط وما هو مفضل إلى حد ما .

والتاريخ المدرج على الاتفاقية هو الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، ولكن تشككت في التاريخ . إذ يبدو محتملاً من الشواهد التي تغطيها تحفظ فيصل أن الاتفاقية قد وقعت في تاريخ لاحق ، لا يقل قبل ٤ كانون الثاني (يناير) على أي حال .

نص اتفاقية فيصل - وايزمن

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل يمثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها ، والدكتور حاييم وايزمن يمثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدول العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص ، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما .
٢ - تحدد بعد أمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتصاقلين .

٣ - عند إنشاء دسورادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أرق الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سهرهم نحو التقدم الاقتصادي .

٥ - يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يحدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دليية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - أن الاماكن الاسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تفقوح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها ، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستتار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد .

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتفاهم التام في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع في لندن ، انجلترا ، في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩

(ترجمة محفوظات فيصل عن الانكليزية)

يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه :

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ للرسالة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل (يقصد بما يعلق بالمطالب الواردة

بالمذكورة) فيجب أن لا اكون عندها مقيداً بأى كلمة وردت في هذا الاتفاقية
التي يجب اعتبارها ملغاة لاشأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا اكون
مسئولاً بأية طريقة مهما كانت .

فيصل بن حسين
حاييم وايزمن

(١٦) مقررات المؤتمر الدورى العام

دمشق ٢ تموز - يوليه - ١٩١٩

إننا نحن الموقعين ادقاه بامضاءاتنا أعضاء المؤتمر السورى العام المتعقد
في دمشق الشام والمؤلف من مندوبى جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية
والقريبة الحاضرين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتقويضاتهم من مسلمين
ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المتعقدة في نهار الاربعاء المصادف
لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة الميينة لرغبات سكان البلاد
الذين اتحدونا ورفعها إلى الوفد الاميركى المحترم من اللجنة الدولية .
(جميع هذه البنود ووفق عليها بالاجماع ، عدا البند الخامس الذى أقرته أغلبية
عظمى) .

«أولاً - إننا نطلب الاستقلال السياسى العام التاجز للبلاد السورية التى
تحدنا شمالا جبال طوروس وجنوبا (رفح) فالخط الساحل من جنوب
(الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقا نهر
الفرات فالخط الممتد شرق (أبى كمال) إلى شرق (الجوف)
وغربا البحر المتوسط ، بدون حماية ولا وصاية .

«ثانياً - إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية مدنية،
نيابة تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها

حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيعمل الذى جاهد في سبيل تحرير هذه الامة جهاداً استعصى به أن نضج تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتقاد التام على سموه .

وثالثاً - حيث أن الشعب العربى الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس هو في حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها فاننا نعتج على المادة (٧٧) الواردة في عهد جمعية الامم والقاضية بادخال بلادنا في عدد الامم المتوسطة التى تحتاج إلى دولة متدبة .

«رابعاً - إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لانعلم كنهها فاننا بعد ما أعلن الرئيس ويلسن أن الفصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لاتتم باستقلالنا السياسى التام . وحيث أننا لا نريد أن تقع بلادنا في أخطار الاستعمار . وحيث أننا نعتقد أن الشعب الاميركى هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ، فاننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية على أن لاتتمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسى التام ووحدها وعلى أن لايزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

« خامساً - إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى على أن لاتتم استقلال بلادنا السياسى التام ووحدها وعلى أن لايزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

«سادساً - أننا لا نعترف بأى حق تدعيه الدولة الفرنسية في أى بقعة كانت

من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال .

وسابعا - أننا نرفض مطالب الصيونيين يجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطنا قوميا للاسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا . لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والسكان السياسي . أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ماعلينا .

وثامنا - أننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة القريبة الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد معصومة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .

وتاسعا - أننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

وعاشرا - أن الداعاة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضى بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نجمع على كل معاهدة تقضى بهجرة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمى إلى تمكين الصيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب أن تُلغى تلك المعاهدات والوعود بأية حال كان .

« هذا وأن المبادئ الشريفة التي صرح الرئيس ويلسن لجعلنا واقفين كل الثقة في أن رغابتنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وأن الرئيس ويلسن والشعب الامريكى الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها فيلبتون للملا صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربى بنوع خاص . وأن لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام بلا حظاً لنا لم تر على الدولة التركية . التي كنا

واباها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدينة والسياسية الا لأنها تعاملت على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا نكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال ونطلب الساج لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة وتحقيقا لرغباتنا هذه والسلام »

(١٧) توصيات لجنة كنج - كراين

الخاصة بسورية - فلسطين والعراق

٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩

١ - سورية - فلسطين

تقدم اللجنة إلى مؤتمر الصلح الآراء الآتية لمعالجة المسألة السورية :

(١) - أن أول وأهم ماتشير به هو أنه مهما كانت الإدارة أجنبية سواء كان ما يؤيد به إلى سورية دولة أو أكثر - أن لا تأتي كدولة مستعمرة بل كدولة وصية من قبل جمعية الأمم غايتها ومهمتها المقدسة (خدمة للشعب السوري ومرفقيه) .

١ - ويجب أن تكون مدة الوصاية محدودة تعينها الجمعية حسب الحقائق التي تراها في تقارير الدولة الوصية .

٢ - وأن تكون للدولة الوصية سلطة كافية ذات زمن محدد أيضا لتكفل نجاح الحكومة الجديدة وتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة لحياة البلاد .

٣ - وأن تصرف الدولة الوصية مهما الأكد إلى التعليم الضروري لأبناء البلاد الديموقراطية وتكوين روح وطنية قوية وهذا لازم بنوع خاص في سورية التي استغاق ضميرها حديثا .

٤ - وعلى الدولة الوصية أن تسعى منذ البداية لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل بأسرع ما تسمح الأحوال وذلك بإنشاء جميع ما يقتضى لحكومة ديمقراطية من الدساتير وإشراك السكان فى الإدارة وزيادة نصيبهم من الحكم شيئاً فشيئاً حتى تلتقى بالتدرج روح وطنية متطورة فى الوطنيين لا تنظر إلى مصلحتها الشخصية عند النظر فى مصلحة البلاد. وتتألف فى الوقت نفسه قوة كبيرة من منظمة لخدمة البلاد.

٥ - ولما كان من الواجب ألا يطول زمن المشاركة بلا سبب مشروع فمن الضروري إنشاء حكومة ذاتية مستقلة حالما يمكن الاقدام على هذا الأمر مع العلم بأن الغرض الأول من الحكومات ليس الحصول على أشياء معينة بل ترقية الوطنيين .

٦ - ومن واجب الدولة الوصية فى سورية وفى هذا العصر المتمدد أن تجعل العربية الدينية التامة فى مأمن قولاً من الدساتير ، وعملاً فى الإدارة . وأن تكون عنايتها شديدة بالمحافظة على حقوق الأقليات إذ لا شيء أكثر أهمية من هذا فى نجاح الحكومة العربية الجديدة .

٧ - ويجب التوقى من تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة فى ترقية الاقتصاد كما يجب التوقى من غمسها فى شؤون الدولة الوصية الاقتصادية والمحافظة من جهة أخرى على امتيازات الأجانب كحقوقهم فى إنشاء المدارس والشاريع الاقتصادية .. الخ ومن الواجب عرضها على جمعية الأمم لتعديلها كما تقتضى مصلحه سورية . ولا يلغى للدولة الوصية أن تستخدم سلطاتها لتأييد مشاريع احتكارية إلى حد يضر بسورية أو الأمم الأخرى بل يجب أن تعمل للسير بالحكومة الجديدة إلى الاستقلال الاقتصادى سريعاً كالسير بها إلى الاستقلال السياسى .

ومهما كان نصيب الآراء الأخرى فإنه يجب العمل بهذه الآراء إذا كان مؤتمر الصلح وجمعية الأمم غلصين لبدا الوصايات (المروضوع في دستور الجمعية) وتجب المحافظة على مصالح سورية الجوهرية كفيها كان شكل الادارة فيها فان المؤتمر السوري في دمشق تساوره المخاوف من جعل سورية مسعمرة لاحدى الدول تحت اسم آخر غير الاستعمار ، فلذلك يجب نزع هذا المخوف بزعم أصبايه .

(ب) - وتشير اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سورية حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها كما تدل على ذلك عرائضهم .

١ - لأن البلاد المشار اليها محدودة وعدد سكانها قليل جداً ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة بينة لا تعترض إنشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة . وإذا كان في الوسع تمنع هذا التقسيم فان البلاد عربية بلختها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها .

٢ - أن هذا الرأي مطابق للنظريات العامة التي سبق ورودها كما أنه ينطبق على مبادئ جمعية الأمم ويتفق مع رغائب الاكثية في البلاد .

٣ - يجب أن نرسم حدود سورية الجغرافية لجنة خاصة وتعتقد اللجنة أن طلب المؤتمر السوري إدماج كيليكية في سورية لاسموخ له تاريخيا ولا تجاريا ولا من حيث العلاقات اللغوية لأن الحد الفاصل بين أبناء اللسان العربي وأبناء اللسان التركي يضع كيليكية مع آسيا الصغرى أكثر مما يضعها مع سورية . وعلاوة على ما تقدم فليست سورية محتاجة إلى شاطئ بحري آخر مثل أقسام آسيا الصغرى .

٤ - ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سورية نسيان الأمانى الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان الذي له نوع من الاستقلال . وتكون الوحدة أصبح وأمن إذا أعطى لبنان وماشاكله نوعا واسعا من الاستقلال الادارى فان برنامج دمشق نفسه يطلب حكومة على قاعدة اللامركزية الواسعة . تتمتع

لبنان بكثير من الرخاء والحكم الإداري في المملكة التركية فمن الضروري أن لا يكون حظه في المملكة السورية أقل من حظه في المملكة التركية ، بل يجب أن يحظ بأن علاقاته الاقتصادية والسياسية مع باقي سورية تكون وهو عضو في سورية أفضل منها إذا انفصل عنها إلتصافاً تاماً . وبالطبع أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يخشى تسلط المسلمين في سورية المتحدة وهناك موانع أربع تقبى هذا الخوف .

أولاً - إستقلاله الإداري الواسع .

ثانياً - وجود دولة وصية قوية مدة طويلة تألف فيها الدستور الذي سهر عليه الحكومة الجديدة .

ثالثاً - مشاركة جمعية الأمم التي تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات .

رابعاً - شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لكي تستطيع الدخول في جمعية الأمم .

وعلاوة على ذلك فإذا كان عدد المسيحيين كبيراً في داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذي لابد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيراً خارج المملكة وهذا الأمر يؤيد الحوادث في الهند في علاقات الأديان المختلفة .

ثم أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأفيد إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها منفرداً لوحده إذ يكون شريكاً لها في منافعها ومصالحها الحيوية ولذلك نرى أن تكون سورية ولبنان متحدتين مما لقائدهما وهذا رأى اللبنانيين المتنورين أنفسهم .

ومثل هذا الكلام يقال عن فلسطين وهي وإن كانت (الأرض

المقدسة) عند المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء فانها ذات موقف دقيق يحتاج إلى معالجة دقيقة وسيأتي الكلام عنها في سياق الحديث عن الصهيونية.

الوحدة السورية والوصايات

(ج) - تشير اللجنة في الدرجة الثالثة بوضع سورية تحت وصاية دول واحدة كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها .

١ - ولا ترى تقسيم إدارة للمقاطعات السورية بين عدة وصايات ولو كانت الوحدة الوطنية معرقا بها فليست هذه ولاتلك بالطريقة الطبيعية التي تتحدث اللجنة أنها التفضلي لتوحيد الحكومة الجديدة أو الشعب كله وليس من المستبعد أن رغم الظروف مؤتمر الصلح على الأخذ بوصاية مقسمة وهذا ليس بالحل الذي يجب إختياره عن طوعية لعدم إتفاقه مع مصلحة السكان الكثرى .

٢ - ويجب أن لا ننسى أن السوريين هناك وأنهم مضطرون إلى الاتفاق معا على صورة ما ولا بد لهم من العيش بعضهم مع بعض سواء العرب في الجهة الشرقية أو الذين على الساحل من المسلمين والمسيحيين . فهل يعاونون على ذلك أم يعرقلون بإنشاء علاقات ودية ولامية بواسطة دولة وصية واحدة ؟ لا ريب في أن الحل الإداري السريع لمسألة العلاقات الصعبة هو تقسيم القوم إلى أجزاء صغيرة مستقلة وبعض الأحيان لا بد أن يكون العمل جليا واضحا كما في قضية الملائق بين الترك والأرمن ولكن الفصل التام بين تلك الأجزاء لا يتبع عنه فقم إشتداد الخلاف وزيادة العداوات بين العناصر .

ان العبرة التي يلقىها علينا درس الشعور الاجتماعي الحديث توجب ادراك (النصف الآخر) على قدر ما استطاع ادراكه بالعلاقات المكينة الحية فعل

الدولة الوصية التي تمنح بعض الجماعات استقلالاً إدارياً عالياً معة ولا أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية وحدة الشعور الوطني في سائر البلاد وعلى تحسين العلاقات الودية بين تلك الجماعات المختلفة لأن سكان سورية كما سمعناهم أكدوا لنا مراراً أن العلاقات القديمة بين الجماعات المختلفة ناشئة عن سياسة الحكومة التركية السيئة فإذا شمل المدل الجميع على السواء ووضح أن غرض الحكومة هو خدمة جميع الطبقات بلا تفضيل ولا تمييز - تحسنت العلاقات وزال سوء التفاهم ولا يتم الوصول إلى هذا الأمر بتفريق الناس بعضهم عن بعض وجعلهم أعداء .

بناءً على ماتقدم يلح رجال اللجنة في وضع سورية تحت وصاية واحدة وذلك للعائدة المذاهب والجماعات كلها .

الأمير فيصل

(د) وتشير رابعا بأن يكون الأمير فيصل رئيس حكومة سورية المتحدة للأُمور الآتية :

١ - طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع باسم الشعب السوري وليس هناك ما يحل على الشك بأن السواد الاعظم من سكان سورية يرغبون رغبة صادقة في أن يكون الأمير فيصل حاكماً .

٢ - أن المملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديمقراطية ملائمة للعرب بطبيعة الحال ولما انوه من أحوال القبيلة ولا احترامهم لزعمائهم فانهم يحتاجون أكثر من كل شعب إلى ملك كمرکز شخصي لسلطة الحكومة .

٣ - أن الأمير فيصل وصل إلى سلطته الحاضرة وصولاً طبيعياً ، ولا يوجد شخص آخر يزوم مقامه .

ومن مميزات أنه ابن شريف مكة وله مقام كبير في العالم الاسلامي وكان أحد زعماء العرب الكبار الذين حلوا البعة في ثورة العرب ضد الترك واشتركوا في تحرير الشعوب الناطقة بالعربية في المملكة التركية ولذلك وضع فيه المؤتمر السوري قلعه العامة ولقد أخذ الانكليز بناصره وتوسموا خيرا من تقلده رئاسة الحكومة العربية الجديدة فهو عربي عصري يميل إلى الأخذ بفضائل المدنية الغربية . وصلاته مع العرب في شرق سورية ودية فلا خوف على ملكته من هذا الجانب ولكنه بالطبع غير محبوب من المسيحيين في الشواطئ كما هو محبوب من العرب في المنطقة الشرقية ولكن هيئات أن يوجد رجل يتفق الناس على محبه أكثر منه فهو متساهل حكيم حاذق في سلوكه مع الناس واكتساب مودتهم وثقتهم وهو رجل مخلص بعيد النظر . ولا يمكن الجزم الآن فيما إذا كانت له القوة الكافية التي يحتاج اليها في معالجة الصعوبات ولكن بما لا شك فيه أنه لا يوجد زعيم عربي آخر فيه من عناصر القوة ما فيه وسيكون أكبر معين في زمن الوصاية .

يستطيع مؤتمر الصلح أن يتق كل الوثوق بأن وجود عربي له هذه الصفات على رأس هذه الحكومة الجديدة في الشرق الأدنى مفيد .

المصيرية

(هـ) تشير اللجنة بوجوب تنقيح البرنامج المصيري لفلسطين تنقيحا كبيرا لاسيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترى إلى جعل فلسطين بلداً يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس المصيرية وهي مباله إلى استحصانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدتها في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية ،

٧ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولاً إنشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيراً عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمرات شتاً مما فعلته ووجدت عدداً كبيراً يؤيد أمانى الصيونيين وخطتهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالى إلى العمل وتغلبها بالوسائل الحديثة على العقبات الطبيعية .

٨ - تعتقد اللجنة أن الصيونييين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذى كثرت اقتباسه والاستشهاد به وتصدىق ممثلى الحلفاء الآخرين عليه . إنما إذا عمل بهذا التصريح الذى يقضى بإنشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع التفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء مما يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

إن إنشاء وطن قومي « للشعب اليهودي » لا معنى جعل فلسطين بلداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين . والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلى اليهود هي أن الصيونييين يتوقعون أن يحلوا السكان غير اليهود من فلسطين لشراء الأراضى منهم .

إن الرئيس ويلسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً

حراً لا على المصالح المادية أو لفائدة أى دولة من أمة أو أخرى ترغب فى حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها « فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان فى فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود فى فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيونى رفضاً باتاً والجدال تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعرض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لاحد لما لضغط اقتصادى اجتماعى متواصل لهسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وأن كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور المدانى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٧ بالمئة من مجموع المرائض - البالغ عددها ١٣٥٠ - فى سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشى عن هذا الشعور العام فى المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، من بيانه .

ولا يبلغى المؤتمر المبلغ أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية فى فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستغفاف به فان جميع المواطنين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لاتقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا فى نفسه برهان واضح على ما فى البرنامج الصهيونى من الاجفاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش فى بعض الاحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين

الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوها منذ اثني ستة وهذه دعوى لا تسوجب الاكثارات والاهتمام .

وهناك امر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تعبر فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء بهم أمرها ملاين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولاسيا ما يطلق من تلك الأحوال بالمقائد الدينية والحقوق ، فمسألة فلسطين وما يفرع منها مسألة دقيقة حرجة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حصلت مقاصد هؤلاء . والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدساً عند المسيحيين هي ماله علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة . ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ، ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحرومة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمراً طبيعياً فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتناجح حساباً ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تحترق فلسطين أرضاً مقدسة .

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل منه بالتدرج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والحدود بناتاً عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .

ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كإقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة .

١٠ - من تكون الوصاية على سورية ؟

أن هذه الآراء التي تؤدي بالطبع إلى ضرورة الإشارة إلى الدولة التي يجب أن تكون وصية على سورية كلها .

١ - إن الإشارات التي سبق الكلام عنها تبين الصفات المطلوبة في الدولة الوصية وأول هذه الصفات أن يكون مرغوبا فيها من السكان وأن تتفهم بروح نظام الوصاية قلبا وقالباً وتمسك للغرض الذي وضع النظام لاجلته وترضى بالجلاء بعد زمن معلوم ولا تتأول - تتفأل البلاد لمصالحها الشخصية ويجب أن يكون لها شغف بالديمقراطية وترقية الجمهور العام وإحياء الروح الوطنية ومحتاج في هذه المهمة التي لا شكر عليها إلى رغبة غير معدودة وصبر طويل إذ لا تستطيع دولة أن تنظر نظرات صادقة في الأحوال المحسوسة - كملكية الأراضي مثلا - وتحاول أن تصلح تلك الأحوال بدون أن يكون لها كثير من الأعداء ويجب أن تكون قد سبقت لها خبرة في سياسة قوم أقل ارتقاء وأن تكون ذات موارد كبيرة في الرجال والمال .

٢ - من المرجح أن هذه الصفات لم تجتمع في دولة ، ومن المؤكد أنها لم تجتمع فيها متناسبة متوازنة . وهذه الصفات مطلوبة كثيرا أو قليلا كما ظهر لنا من إحدائنا مع الأمة السورية ووجود هذه الصفات يؤدي إلى طور جديد في العلاقات بين الأمم بحيث تدخل فيها روح التضحية والدولة التي

تأخذ الوصاية على سورية كلها على هذه الشروط لا نخدم سورية وحد هابل العالم كله وفي الوقت ذاته نخدم نفسها لأنها تعمل على تحقيق مقاصد الحلفاء السامية في الحرب وتعطي برهانا دامغا على أن هذه المقاصد لم تهمل، الأمر يساعد كثيرا على استبقاء الأمم المتحدة متمسكة بمبادئها العالية .

٣ - إن قرارات مؤتمر الصلح في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ مندمجة في الأوامر للمطاة لنا وهي توضح حالة المناطق التي ستفصل فصلا تاما عن المملكة التركية وقد جاء فيها « أنه يجب أن تراعى رغائب هذه الجماعات في اختيار الدولة الوصية أولا » .

أن ما وصلنا اليه في درسا لا يدع مجالاً للشك في رغبة أكثرية الشعب السوري فانه بالرغم من كون قبول أميركا الوصاية أمراً مجهولاً لكل الجمل وبالرغم من كون اللجنة لم تشجع الافكار على الاتجاه نحو هذه الجهة أو الأخذ بها بل بطحا - أنه مع ذلك فقد كانت أميركا للدولة التي اختارها السوريون في الدرجة الأولى وكانت نسبة العرائض التي تطلبها ٦٠ بالمئة في المجموع كله - عددها ١١٥٢ - بينما لم تتل دولة أخرى أكثر من ١٥ بالمئة من المجموع .

وقد ثبت أن القوم يعرفون الأسباب التي بنوا عليها اختيارهم أميركا فهم يقولون إنما اختاروها لأنهم يعرفون سيرتها ومقاصدها السامية التي لا شوبها شائبة وثقة التي لها عند الجماهير السورية التي كانت في أميركا والروح الطيبة التي ظهرت من المعاهد الاميركية التهذيبية في سورية ولاسيما كلية بيروت التي تواصل تشجيع الروح الوطنية السورية ، اثبت لهم أن أميركا ليس لها مطامح جغرافية ولا استعمارية وأنها لا تلبث أن تعجل من تلقاء نفسها حالما جيت بناء الحكومة السورية . ويخذون كوبا والفلبين

مثلين على روحها الديمقراطية النبيلة وما لها من الموارد الغزيرة وهكذا يتضح من النظر في رغائب الشعب السوري أن الوصاية يجب أن يهدبها إلى أميركا. ٤ - أما من حيث الصفات المطلوبة في الدولة الوصية دلي سورية فأمر كما التي أختارها الشعب بالدرجة الأولى لا خوف عليها من تقديم كل إمتحان دقيق على المقياس الذي أشرنا إليه في كلامنا السابق وإن كانت أقل خبرة من انكلترا في هذا العمل وربما كانت علاقاتها مع سورية غير كثيرة ولا معينة مثل علاقات فرنسا فهي على الأقل حاصلة على الصفة التي يتطلبها نظام الوصاية الجديد الذي يحدد العلاقات التي يجب أن تكون لدولة كبيرة مع شعب ضعيف .

وهي أن قبلت الوصاية مع التردد فانها ستري كيف أن المتطوع يقضى بعمل هذه التبعة التي نجمت عن المقاصد التي خاضت الحرب من أجلها ومن دعوتها إلى تأليف جمعية الأمم .

٥ - وهناك مسألة أخرى وهي أن أميركا هي الدولة التي تقدر أن تعالج المسألة السورية - في البدء على الأقل - بدون اعتراض عليها من الشعب السوري فقد ظهر أن الأكثرية ترغب في معيشتها أكثر من رغبتها في معيئة أية دولة أخرى .

وأنه لا سهل على انكلترا وفرنسا مما أن تتنازلا عن مطالبها لانهما كما من أن تتنازل أحدهما للآخرى وهي الدولة التي ليس لها منافس ولها موارد غزيرة تساعد على نشر العمران في سورية ، الأمر الذي يفيد الأمم التي لها صلات مكنية مع سورية ويساعد على حفظ العلاقات الودية بين الحلفاء ، يضاف إلى ذلك أن الانكليز الذين لهم مصالح كبيرة في مصر وبلاد العرب

والعراق لا يرجحون بدولة أخرى مثلما يرجحون بصيرورة أميركا جارة لهم، وكذلك العرب والسوريون في تلك المناطق والفرنسيون الذين لهم مصالح كثيرة خصوصية في بيروت ولبنان .

للمصاعب التي أمام أميركا

٦ - ترد على الإشارة بوصاية أميركية واحدة على سورية كلها جملة اعتراضات أولها : أن إرضاء الشعب الأميركي بقبول الوصاية غير مؤكد ، وثانيها : أن إرضاء الانكليز أو الفرنسيين بالجللاء وترحيبهم بمجيء أميركا غير مؤكد أيضا وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً لإدارة أميركية صلاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مبهمة قد تؤدي إلى عرقلة أميركا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ . ثم إذا كانت أميركا ستقبل وصاية ما فعلى الغالب أن الوصاية على آسيا الصغرى أكثر ملاءمة وأكبر أهمية لأن هناك مهمة عظيمة تحتاج إلى ماعدند أميركا من المقدرة فتخرج عن سياستها التقليدية فيما يتعلق بشؤون القارة الشرقية . وتعتقد اللجنة أنه لا دولة غير أميركا تقدر أن تذهب إلى آسيا الصغرى ولها حرية تامة لتعامل سائر العناصر بالعدل على السواء .

ويمكن القول عن هذه الاعتراضات بوجه عام أنها قد تكون من النوع الذي يحل نفسه أو من العراقيل التي يجب توقعها في مهمة عظيمة كهذه ، ولكن هذا لا يمنع اللجنة من القيام بواجبها وهو الإشارة إلى ما تعتقد أنه الطريقة الفضلى التي ينبغي السير فيها . لذلك تشير بأن تسأل الولايات المتحدة الأميركية أن تأخذ الوصاية على سورية كلها .

نبذة مخت

إذا لم تعط أميركا الوصاية على سورية لسبب ما تشير اللجنة في هذه الحالة عملا برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطى الوصاية لبريطانيا العظمى فان الجداول تبين أن هناك ١٠٧٣ عريضة في سوريا تطلب وصاية بريطانيا العظمى إذا لم تأخذ أميركا الوصاية وهذا يزيد كثيرا على العرائض التي تطلب فرنسا ، بل أن ستين في المئة من العرائض تصحج بشدة على وصاية فرنسية مباشرة وتتقاضى اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه يستحيل معه الإشارة بأن تكون سورية كلها تحت وصاية فرنسية. ان شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا . وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن السعي لأكراه القوم على قبول الوصاية الفرنسية يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسيين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج .

ولعل اللجنة يسمع لها أن تقول أن هذا الاستفاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء فقد كانت تأمل - بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سورية ، وإلى تضحياتها الفائلة في الحرب ، وإلى ما ينتظر أن تناله المملكة الانكليزية من الأراضي بعد الحرب - أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سورية كلها تحت وصاية فرنسا ولكن كلما طال مقام اللجنة في سورية تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة أنه إذا كانت أميركا لا تستطيع قبول الوصاية أن تعطى لبريطانيا العظمى لأن الأكثرية تطلبها ثم لأنها هناك ولديها رجال إداريون متمنون وهي ذات خبرة كافية في معاملة الشعوب الأقل

منها ارتقاء ومتوفرة فيها صفات كثيرة مما يجب ان تكون فى الدولة الوصية كما تقدم البيان .

الاعتراضات على بريطانيا العظمى

غير أننا لانصف الشعب السورى إذا نحن لم نصف بعبارة صريحة بعض الأسباب التى حملت القوم فى سورية على تفضيل أمريكا على انكلترا فان القوم أظهروا فى أحاديثهم معنا خوفهم من أن وضع الوصاية فى أيدي الانكليز يحول الدولة الوصية إلى دولة استعمارية من الطراز القديم ويصب على بريطانيا العظمى أن تتخلى عن مبدأ الاستعمار لاسيما فى بلاد تحسب أهلها غير راقين وترهق الشعب الفقير لكن تزيد عدد الموظفين الاداريين وتصبح مصالح سورية تبعاً لمصالح الامبراطورية وتستثمر البلاد أخيراً لما فيها ولا تنجلى عنها أبداً لتعطى أهلها الاستقلال الحقيقى ، كما أنها لاتعنى بالتعليم العمومى فلا تنهيه له أسبابه الكافية فذلك لا من أن تحت سيطرتها من الأراضى أكثر مما يجب أن يكون لعائلتها وقائدها العالم بالرغم من تاريخها الاسمهاى المجيد . وهذه المخاوف التى تساور نفوس السوريين توضح لماذا يطلبون الاستقلال الناجز ، ومساعدة محدودة الأمد ، عشرون سنة فقط ، كما توضح احتجاجاتهم على المادة ٢٢ من دستور جمعية الأمم وكلمهم يعتقد أن الدولة التى يرسلها مؤتمر الصلح إلى سورية يجب أن تأتى كوصية حقيقية تحت أشرف الجمعية ولأجل محدود . وكل ما يخالف هذين فهو خيانة للشعب السورى .

ويجب الايضاح أيضاً بأن المصالح المشروعة لفرنسا فى سورية تكون مضمونة تحت الوصاية الحققة إذ لا يوجد سبب يدعو إلى قطع رابطة من

الروابط التي لفرنسا مع سورية أو اضعافها سواء كانت سورية تحت وصاية دولة أخرى أو مستقلة .

بقي أمر واحد يجب اضافته وهو أنه إذا كانت فرنسا تشبه بمصالحها في سورية تشبهاً لا يتألى معه بالعلاقات الودية التي بين الحلفاء فإنه من الممكن بالطبع أن تعطى وصاية على لبنان « غير مكبر » بالأفراد عن سورية كما ترغب جماعات كبيرة في هذه المنطقة . ولاستطيع اللجنة للأسباب التي تقدم شرحها أن تشبه بهذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن .

٢ - العراق

بالنظر للقرارات ، التي أصدرها مؤتمر الصلح في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، وبالنظر للتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ - في عشية الهدنة - وكل من هذه الوثائق يصنف سورية والعراق في مقام واحد ليعالج أمرهما بطريقة واحدة ، كما يقطع لكل منها الوعود والتأكيدات ذاتها فإن عضوي اللجنة يوصيان مؤتمر الصلح بأن يتبع تجاه العراق سياسة توازي بشكل عام تلك التي أوصى باتباعها حيال سورية لايستحول التصريح الانكليزي - الفرنسي إلى « قصاصة أخرى من الورق » .

١ - ووفقاً لذلك فإننا نوصي ، انسجاماً تاماً مع التعليقات الصادرة إلينا ، وباعتبار أن ذلك يقدم على غيره في الأهمية ، بأن أية إدارة (حكومة) أجنبية تدخل إلى العراق يجب أن تأتي العراق ليس كدولة مستعمرة بالمعنى القديم لهذه الكلمة ، بل كدولة متعديّة من نصبة الأمم ، مشفوعة بأدراكها الجلي بأن « رفاهة الشعب وانعامة » يؤلفان بالنسبة إليها مائة مقدسة . ومن

أجل هذه الغاية يجب أن يكون للانتداب أجل محدود . أن تقدر موعد انتهائه عصبة الأمم ، في ضوء جميع الوقائع كما نرد من عام إلى آخر ، سواء أفي التقارير السنوية للدولة المنتدبة المرفوعة إلى العصبة أو بطرق أخرى .

إن النص الكامل للتوصية الأولى بشأن سورية مشفوعا بالتوصيات الملحقة بها ، ينطبق نقطة نقطة على العراق بالصحة ذاتها التي ينطبق فيها على سورية .

وإذا ما قام مؤتمر الصلح وعصبة الأمم والدولة الموكل إليها الانتداب بتنفيذ سياسة الانتدابات المتجسدة في ميثاق عصبة الأمم ، تنفيذاً مخلصاً ، فإن أهم مصالح العراق الأساسية تصان بذلك تماماً - ولاتصان بغير هذا .

٢ - ونوصي ، في المقام الثاني ، بأن تصان وحدة العراق ، وأن تخطط حدوده المضبوطة بواسطة لجنة تخطيط الحدود ، بعد تعيين الانتداب عليه . وعلى وجه الاحتمال يجب أن يشمل (العراق) على الأقل ، على ولايات البصرة وبغداد والموصل . كما يمكن إلحاق المناطق الكردية والآشورية الجنوبية بالعراق . فالحكمة من إيجاد قطر موحد هي في حالة العراق في غنى عن النقاش .

٣ - ونوصي في المقام الثالث ، بأن يوضح العراق تحت إشراف دولة منتدبة واحدة ، باعتبار ذلك السبيل الطبيعي لتأمين وحدة حقيقية وقمالة . كما أن مهمة انماء الشعب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً تستدعي مثل هذا الانتداب الموحد . وليس خليفاً بأن ينجم عن عبارة تقسيمه وتجزئته إلى « مناطق نفوذ » من جانب عديد من الدول ، الاتعريض مصالح الشعب إلى الهدر والاضطراب والاحتكاك والاذى . وهذا يتضمن

أنه ليس للدولة المتدبة أن تكون دولة مستعرة انما يجب أن تحافظ على حقوق الشعب كأمانة مقدسة .

٤ - لما كان من المرغوب فيه بوضوح أن يكون ثمة انسجام تام في المؤسسات السياسية والاقتصادية والتدابير المتبعة بسورية والعراق ، ولما كان يجب أن يكون للشعب الكفاءة الأولى في تقرير شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها ، فاننا نوصي بأن تكون حكومة العراق ، إنسجاماً مع الرغبات السافرة لشعبها ، ملكية دستورية ، كالحكم المقترح لسورية ، وبأن يعطى شعب العراق فرصة يعلن فيها ملكة المختار وأن تراجع عصبة الأمم إختياره هذا وتثبته . ويمكن الافتراض بما يقارب الصواب أن الـ ١٢٧٨ مربية الواردة من سورين بطلب الاستقلال للعراق وتعادل ٩٨ بالمائة من مجموع المراض الواردة - تعكس الشعور في العراق بالذات ، كما أن الانتمالات التي استطعنا تأمين عقدتها مع العراقيين تدعم هذا الافتراض وتجر الى الاعتقاد بأن البرنامج الذي رفعه في حلب ، الممثلون العراقيون ، برئاسة جعفر باشا الحاكم العسكري لمنطقة حلب ، والذي يوازي عملياً البرنامج المرفوع في دمشق ، خليق بأن يؤيده الشعب العراقي بشكل تام . وسواء أكان هذا التأيد يشمل كل مادة في البرنامج على وجه سواء ، وسواء أكان يشمل تعيين ملك من أبناء ملك الحجاز ، فليس لدينا من المعلومات الكافية للفصل في الأمر ، ولهذا أوصينا بإجراء استفتاء على هذه النقطة . هذا على الرغم من وجود بيانات بريطانية على أن العراقيين قد عهروا عن تحييدهم لواحد من أبناء هاهل الحجاز كأمر يولى عليهم .

٥ - يعلن البرنامج العراقي عن إختياره أمر ملكة كدولة متدبة

من غير بديل ثان ، ولا شك أنه كان في العراق قسط كبير من الانفعال الساخط ضد بريطانيا العظمى ، فالعرائض تنهم على وجه التعيين السلطات البريطانية في العراق بدخل كبير في حرية الرأي والتعبير (الكلام) والانتقال — وقد برر الكثير منه وقت الاحتلال العسكري ، ولكن للمشاعر المسيجة بذلك القدر قد نتج بالطبع عدم استعداد للتعبير عن الرغبة في اختيار بريطانيا العظمى دولة متدبة . ومن جهة أخرى فإن مادة الكتيب « نسخ وترجمات التصاريح وغيرها من الوثائق المتعلقة بقرار المصير في العراق » وقد استعدتها محاولة من جانب الحكومة البريطانية في العراق لتأمين آراء الزعماء المتقدمين في كل جماعة فيما يتعلق بقرار المصير . أما هذه المادة ، نظرا لأنها مرفوعة مباشرة إلى المسؤولين البريطانيين ، فهي بلا ريب أميز لمصلحة البريطانيين مما لو كانت خلاف ذلك ، ولكنها تدل بما لا يقبل الشك على أن قسما كبيرا من الرأي (العام) من شأنه أنه يخاف الانتداب البريطاني — وعلى كل حال فإن مجال اختيار دولة متدبة ذات قدرة وتجربة كافيتين ومتميزة بالعدالة الأساسية هو مجال محدود ولا بد . وأنه ليس مما لا يقبل الاحتمال ، أن العراقيين إذا جبهوا برفض أميركا قبول الانتداب على العراق ، خليقون بأن يجعلوا بريطانيا موضع خيارهم الثاني على الأقل ، كما فعلت الأغلبية السورية . وهناك شواهد إضافية كذلك على هذه النقطة .

ولما كان لا يبدو محتملا أن أميركا تستطيع أن ، أو خليفة بأن تقبل انتدابا على العراق ، بالإضافة إلى إمكان قبول انتداب على سورية وآسية الصغرى ، فإن عضوى اللجنة يوصيان بأن يُلغى مؤتمر الصلح الانتداب على العراق بريطانيا العظمى للأسباب العامة الآنف ذكرها في معرض التوصية

بمحطها دولة منتدبة على سورية في حالة عدم قبول أمريكا ذلك ، ذلك أنها قد تكون أنسب الدول للهمة الخاصة المطلوبة في ذلك ، ونظرا لعلاقتها العربية مع العرب ، كمرقان لجبل نضحياتها التي بذلتها لانقاذ العراق من الاراك ، هذا مع عدم الاقرار لها بحق الفتح ، كما تمريباتها هي من اسقاطها لادعائها بهذا الحق ، ونظرا للمصالح الخاصة التي لها ، طيعيا ، في العراق بسبب من قربها إلى الهند وصلاته الوثقى مع شبه الجزيرة العربية ، ويسبب مما سبق أن قامت به من عمل في الاقليم (العراق) .

وأن تلك الأسباب لتجعل انتدابا بريطانيا أحسن ما يكون ، على وجه الاحتمال ، لخدمة المصالح الكبرى للشعب العراقي ككل ، على الرغم من أنه من الأحسن لبريطانية وللعالم ، من وجهة نظر المصالح العالمية الكامنة في الجلولة دون اثاره النيرة والشكوك والخاوف من سيطرة دولة مفردة ، الاضاف أي إقليم جديد إلى الامبراطورية البريطانية . وعلى كل حال فان انتدابا بريطانيا سيستمتع بميزة مقررته هي الزول إلى دعم الوحدة الاقتصادية والتعليمية في كل من أرجاء سورية والعراق ، سواء أكانت سورية تحت انتداب بريطانية أو أمريكا ، وهكذا فان (الانتداب) سيعكس بشكل أكثر مما سبق العلائق الوثقى في ميدان اللغة والمادات والتجارة بين هذين الجزئين من الامبراطورية العثمانية السابقة .

وفي بلد كالعراق واغفر الغنى بالامكانيات الزراعية والبعول وغيره من المصادر سيلوح حتميا ، رغم توفر كل النوايا الطيبة ، خطر الاستثمار والسيطرة الاحتكارية من قبل الدولة المنتدبة عن طريق فرض سيادة المصالح البريطانية وخاصة عن طريق هجرة هندية واسعة النطاق . فهذا الخطر

يطلب احتراماً متزايداً ونزهاً . وأن العراقيين يشعرون شعوراً قوياً بمحبة
هذا الخطر وبخاصة خطر الهجرة الهندية ، حتى ولو اقتصرَت الهجرة على
المسلمين الهنود . فهم يخشون من التمازج بشعب آخر من عرق متباين كلية
وعادات مختلفة كلية باعتبارهم يهدد حضارتهم العربية .

مع الاحترام

هنري س . كنج

تشارلس ر . كراين .

المجموعة الثالثة

مشكلة فلسطين

(١) وعد بلفور^(١)

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مستر بلفور، الذي كان عندئذ وزيرا للخارجية، إلى اللورد روتشيلد وفيما يلي نص هذا الكتاب :

« يسرني جدا أن ألفتكم ، بالنيابة عن حكومة جلالة ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أمانى اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا أنه لن يلقى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يجمع به اليهود في البلدان الأخرى^(٢) .

(١) نقلنا نص المذكور من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية في شهر يوليو سنة ١٩٣٧ والصادر بشكل كتاب أبيض رقم ٥٤٧٩ بعد أن عرض على البرلمان باسم الملك .

(٢) جاء في المصطلحات ٣٧٣٩ و ٣٠ من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المشار اليه أعلاه بعدد وعد بلفور ما يأتي :

« إن خوض الامبراطورية العثمانية لحارب آثار الامال القومية في اليهود كما آثارها في العرب . قد لاج لليهود أن انتصار الحلفاء قد يفتح بابا لرجعتهم الى فلسطين =

١

على مجال أوسع كثيرا مما كان يظن ممكنا حتى ذلك الحين ولذلك عمد الزعماء الصهيونيون الى وضع آرائهم في قالب مشروع نهائي لمرضه على حكومات الحلفاء عند أول فرصة ملائمة تمنح لهم . وفي أواخر سنة ١٩١٦ ، أعلنت تخضف مقاومة الحكومة الروسية للتهديد لهم . وقد كانت هذه المقاومة العبة الكؤود التي تعرض سيلهم . وعندما صحت النية على دخل الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط سنة ١٩١٧ فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصيويين والحكومة البريطانية ، وقلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الفرنسية والاطيالية تحت المواءمة رسميا على المشروع الصهيوني في باريس وروما كما في لندن وأريخ . فمر هذه المواءمة حتى أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٧ عندما ظهر أن انتصار الحزب الاثني في حقته أصبح أمرا محققا وفي اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ عرفت الحكومة البريطانية بيان سياستها ، اشهر فيما بعد « بتصریح بلفور » .

وكان نص هذا التصريح قد مرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واتخذ بموافقته ، وفي ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩١٨ أيدته الحكومة الفرنسية تأييدا علنيا ثم قلتها الحكومة الايطالية فأيدته بتاريخ ٩ ايار (مايو) سنة ١٩١٨ « ثم قالت « ذكر لنا المستر لويد جورج الذي كان رئيسا للوزارة في ذلك الزمن في سياق الشهادة التي أدلى بها أمامنا أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تلقى ماضدة واسعة في بريطانيا وأمريكا قبل شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ ، كان إعلان تصريح بلفور في ذلك الحين أمرا « انتفضت موجيات النعابة » وشرح لنا الموقف العرج الذي كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت . فالرومانيون كانوا قد سقطوا ممنويات الجيش الروسي كانت قد أعلنت في الانحلال ولم يكن في وسع الجيش الاخرى انقاذ أن يقوم هجوم واسع المجال ، وكان الايطاليون قد فشلوا فشلا مروعا في موقعة كايوريتو كما أن الغواصات الالمانية كانت قد أغرقت ما يبلغ محوله ملايين الاطنان من السفن البريطانية ولم تسكن عد وصلت الفرق الأمريكية بعد الى الحفاد . وفي تلك الحالة العرجة ساد الاعتقاد بأن اكتساب حلف اليسود أو مناوئهم قد يكون له أثره الفاصل في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضد ، ثم أن .

تختلف اليهود من شأنه على الأخص أن يضمن معاهدة اليهودى أمريكا ويجعل من الصعب على ألمانيا تخفيف ثواها العسكرية وتحسين وضعها الاقتصادى فى الميدان الشرقى .

تلك هى الأحوال التى أصدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور ، وقد ذكر لنا مستر لويد جورج : « أن الزعماء اليهوديين تطولوا لنا وعدا أكيدا مآله أنه إذا أعيد العلفاء على ما تنظم تسهيل إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين فإنهم « أى الزعماء اليهوديين » سيملكون كل ما فى وسعهم لايضاظ عاطلة اليهود فى كافة أنحاء العالم وتآليهم لمساندة قضية العلفاء ، وقد يروا بوعدهم هذا »

إن فكرة « الوطن القومى اليهودى » بالمعنى المقصود به فى « وعد بلفور » ليس له سند من القانون أو العرف الدولى وليس له فى التاريخ سابقة واحدة تدعمه وتؤيد فكرته ، ولم يحاول واضعوه صك الانتداب شرح الفكرة ولم يرد فى أى وثيقة رسمية ما إذا كان المقصود بالوطن القومى اليهودى مجرد إيجاد وسيلة للتدرج نحو الدولة اليهودية أو أن الوطن القومى هو لهاية فى حد ذاته ، والمستند الوحيد الذى حاول واضعه تحديده معنى الوطن القومى اليهودى هو « الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » راجع الوثيقة (٢٩) من هذه المجموعة التى أصدره وزير المستعمرات آنئذ المستر تشرشل . الا أنه استعمل فى صياغته عبارات مرة غامضة زادت من تعقيد الفكرة والمعنى واحتاجت إلى شرح وتفسير . ومن أن الوضم القانونى للوعد لم يطرأ عليه جديد ، إلا أن مصادر حديثة قد صدرت خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ تألفت تورا على الظروف والملاسات التى أحاطت بصدر وعد بلفور ومدى تظفل النفوذ اليهودى فى الاوساط الدولية وعلى الخصوص البريطانية والأمريكية ومقدار عبثه بأجهزة الدولتين والساد ضائر القانون على الحكم فيما .

(٢) ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم^(١)

وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠^(٢)

إن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صفة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث للنشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ الفاعل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يتبو ودعوة مقدسة في حق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الدعوة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد .

(١) وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة ، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتتقبلها ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة متدبة بالنيابة عن عصبة الأمم .

(٢) أن نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعا لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف الماثلة .

(٣) أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصات

(١) يؤلف عهد عصبة الأمم التسم الأول من معاهدة فرساي .

(٢) ترجم نص هذه المادة عن أصل عهد عصبة الأمم كما نقل في كتاب :

«Basic Documents of International Relations» المطبوع في أمريكا سنة ١٩٥١

لواضعه فردريك هـ. هارتمان ، مساعد أستاذ علم السياسة في جامعة فلوريدا .

إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمام مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الإدارى والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذى تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول فى اختيار الدولة المنتدبة .

٤ (أن الشعوب الأخرى وخصوصا شعوب وسط أفريقيا فإنها فى مثل الدرجة التى هى عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسؤولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الأخلاق وان تمنع التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والعمور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكريا إلا بقصد إستخدامهم فى البوليس وفى الدفاع عن البلاد ، وان تضمن أيضا فرصا متساوية فى التجارة للأعضاء الآخرين فى عصبة الأمم .

٥ (وهناك بلاد مثل جنوب غربى أفريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبى ، نظرا لفرق سكانها أو قلة عددهم أو بدم من مراكز المدنية أو الاتصال الجغرافى فى بلاد الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف ؛ يمكن إدارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى الصفات المذكورة أعلاه لمصالح السكان الوطنيين .

٦ (فى كل حالة يفرض فيها الانتداب ، على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريرا سنويا يمتلى البلد الذى عهدت إليها شؤونه .

٧ (أن درجة السلطة ، الرقابة أو الإدارة التى تمارسها الدولة المنتدبة ، ان لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل أعضاء عصبة الأمم ، يجب أن تحدد بصراحة فى كل حالة من قبل المجلس .

٨) يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المتعدية ونصحها ، ولتقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة شؤون الانتداب .

(٣) القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير
اللجنة الامريكية كنج - كراين^(١)

مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

وصلت اللجنة الامريكية إلى يافا يوم ١٠ يونيو ١٩١٩ وأذاعت البيان

التالي :

ان الشعب الامريكي ليس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى بل يفضل - على قدر الامكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الأوروبية والاسيوية والافريقية ويرغب باخلاص أن يسود السلام الدائم وأنه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى .

« لقد عين مجلس الأربعة لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية اءلاقاتها بالوصايات ، وغاية اللجنة الفرعية الامريكية الموجودة الآن الوقوف جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم ليكون الرئيس ولسون

(١) نشر الاستاذ أمي سعيد في الجزء الثاني من كتابه « الثورة العربية الكبرى » أساسا مفضلا مما احتواه تقرير هذه اللجنة وخصوصا ما يتعلق منه بفلسطين والصهيونية وذلك في الصفحات ٤٧ و٦٢ و٧٦ ولم يذكر المرجع الذي اعتمد عليه في نقل هذه المعلومات فرجنا الى الملحق (H) الذي نشره الاستاذ جورج انطونيوس في الصفحة ٤٣ من كتابه « Arab Awakening » وهو القسم المختص بسوريا وفلسطين من تقرير اللجنة الامريكية المذكورة وقد دول في هامش الصفحة أن (النص منقول عن «Editor & Publishers» (نيويورك) الصادرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢) وعلى الاثر قارنا الترجمة العربية مع النص الذي أورده الاستاذ جورج انطونيوس المطلق بالبرنام مع الصهيوني فوجد مطابقا كل المطابقة وإن الترجمة أمينة وصحيحة ولقد اعتمدنا على الترجمة العربية كما جاءت بكتابنا « الثورة العربية الكبرى » .

والشعب الامريكى على بينه من الحقائق فى كل سياسة يدعى إلى السير عليها
فيا يعلق بمشاكل الشرق الأدنى سواء أكان ذلك فى مؤتمر المصلح أو فى
جامعة الأمم » .

« لقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور العدائى نحو الصهيونية لم يبق قاصرا
على فلسطين فعسب بل يشمل سكان سوريا بوجه عام فان ٧٢ فى المائة من
مجموع المرائض التى تناولها اللجنة فى سوريا مضادة للصهيونية ولم يزل مطلب
نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال . وبعد أن
ذكر التقرير أن اللجنة قضت أسبوعا فى القدس واستضت رؤساء الطوائف
المختلفة وزارت خلاله بيت لحم والخليل وهر السبع ثم طافت شمالى فلسطين
واستقبلت الوفود فى رام الله وقابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا
واجتمعت بمسعمرة (ريشون زيون) بزعماء عدة مستعمرات يهودية
وبأعضاء اللجنة الصهيونية المركزية تناول التقرير مطالب الشعب الفلسطينى
على الوجه التالى :

« اجتمعت كلمة للمسلمين وهم حسب الاحصاء الانجليزى الاخير نحو
أربعة أحماس السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة ولم تنشذ منهم
سوى طائفة معروفة من المرفلقين كانت تسير مع تيار النفوذ السياسى . وقررت
الاحزاب التى اجتمعت فى يافا أن سوريا أهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية
وانه إذا أصر مؤتمر المصلح على بقاء دولة فانهم يفضلون الولايات المتحدة .
وقد أبدى الناس فى القدس وغيرها . من مدن فلسطين هذا القرار وكانوا
يميلون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السورى الذى يطق بلسانهم ورفض بعض
المسلمين ولا سيما فى الجنوب قبول الوصاية رفضا باتا مهما كان نوعها .
وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السورى رغبته فى مساعدة امريكا بالدرجة الأولى

وانكفروا في الدرجة الثانية ورفض الوصاية الفرنسية جاتا أن هذا هو ما يطلبه
سواد المسلمين في فلسطين . ويرجع أن ذلك كان يحول في خواطرهم حينما
أحالوا اللجنة على المؤتمر .

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم (١٠) في المائة من مجموع
السكان مختلفة ، فكانت جماعات الشمال كاللبنان والكانوليك في طبريا وحيفا
وأكثر مسيحيي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة
الوصاية إلى المؤتمر السوري . وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون
الوصاية الفرنسية ، وكان الارثوذكس في كل مكان متفقين على طلب
الوصاية الانكليزية . وهناك جماعات أخرى لم تطلب أحد منها وصاية
امريكا مباشرة ولكنها كانت تقول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات
المعدة فانها لانتخار سواها وأكثر للمسيحيين من هذا الرأي وكلمهم في جانب
الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح .

وكان اليهود الذين يؤلفون أكثر من (١٠) في المائة من سكان فلسطين
يؤيدون الصهيونية الانكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين
على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا .

وبما يتعلق بالصهيونية ذكر التقرير عنها ما يأتي :

أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام واطلغوا في التفاصيل
والطرق الموصلة إلى تحقيقها ويمكن وصف الأمور التي اتفق عليها بما يلي :

جعل فلسطين « وطننا قويا » في الحال وان يصبح الحكم السياسي في
البلاد عاجلا أو آجلا « معروفا باسم الحكومة اليهودية » . والسباح لليهود
بالمجرة إلى فلسطين من كل مكان في العالم وان يكون شراء الاراضي مباحا
لهم وأن تكون العبرانية لغة رسمية . وأن تكون بريطانيا هي الدولة الوصية

على فلسطين فتدعى اليهود وتساعد على تحقيق مشروعهم . ولما كانت الدول الكبرى في العالم قد استعصنت فكرة الصهيونية فهي لا تحتاج سوى التنفيذ . أما الذي اختلف عليه اليهود فهو مسألة الحكومة اليهودية وهل يجب انشائها عاجلا أو بعد زمان طويل وهل يسمون « على حسب الطغوس والحقايد اليهودية القديمة أم على الطريقة المصرية فيهممون بالمسائل الاقتصادية واستثمار الموارد وتوليد القوى الكهربائية من الأنهار .

ثم بحثت اللجنة البرنامج الصهيوني فقالت :

تشهد اللجنة بفتح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيرا لاسيما هاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمى إلى جعل فلسطين بلادا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي مiale إلى استعصانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدتها في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوربون جعلها على وضع المشورة الآتية .

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولا انشائية كثيرة من البرنامج الصهيوني وسمعت كثيرا من المعصمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمر ورأت بعضها شيئا مما فعلته ووجدت عددا كبيرا يؤيد أمانى الصهيونيين وخطتهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالى إلى العمل وتطلبها بالوسائل الحديثة على العقبات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بالقصور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصدىق ممثل الحلفاء الآخرين عليه . إنما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضى بإنشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع التمسك المصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء من الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

أن إنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» لا يعنى جعل فلسطين بلدا يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهاينة يتوقعون أن يجلبوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الاراضى منهم .

ان الرئيس ولسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المعاليم المادية أو الفائدة أى دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لغوذاها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيؤد وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيوني وفضلاً باتا والجدال تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعريض شعب هذه الناحية لمهاجرة يهودية لأحد لها ولضغط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق للشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

وقد انضج أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين .

بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٧ بالمائة من مجموع العرائض في سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و ٨ و ١٠ من بيانه .

ولا ينبغي للمؤتمر الصلح ان يجهل ان الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستغفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا في نفسه يرهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من اللطول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلها منذ ألقى سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكثريات والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن يصير فلسطين مع الوقت بلادا يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء . إنهم أمروا ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق فمسألة فلسطين وما يفرع منها مسألة دقيقة حرجية ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعايا اليهود ما حسنت مقاصدهم هؤلاء والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدسًا عند المسيحيين هو ما له علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى

لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة
ومحترمة من المسلمين كانت وصاحبهم عليها فيما مضى أمرا طبعيا فالذين يطلبون
صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتأجيل حسابها ولا للشعور العدائي ضد
المسيحية في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم التي تعبر فلسطين أرضا مقدسة .
وبناء على ما تقدم تشر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب
يقضى عليها بأن تشر على المؤتمر بأن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب
العمل فيه بالتدرج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين
والمعدل بآثارها عن اللحظة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .
ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كاقسام البلاد
الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دنيّة تكون كما
هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم يكون
اليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة ^(١) .

(١) ذكر الدكتور نجيب سده في كتابه « قضية فلسطين » المطبوع في بيروت سنة
١٩٤٦ في الصفحة ٦٥ وما بعدها بصدد لجنة كنيغ - كراين المذكورة ما يأتي :

اجتمع ممثلو الدول الكبرى ، بعد سماع الوفدين الرق والصهيوني ، تقرير مصدري
البلدان العربية في جلسة سرية هامة عقدت في ٢٠ آذار سنة ١٩١٩ ونشر محضرها الرسمي
الكاتب الأمريكي (Baker) فأدلى كليمنسو وبيشون بوجه النظر الفرنسية ، وأدلى لويد
جورج والتي بوجه النظر البريطانية ، وحدث بعد ذلك نقاش عنيف بين الفريقين تسلسل
فيه ولسن واقترح أن يربأ البحث في القضية إلى أن تتألف لجنة تحقيق حليلة تتولى درس
الحالة في سوريا وفلسطين وتضم تقريرا تقدمه إلى الدول الكبرى وتبين فيه وجهة نظر
السوريين والفلسطينيين أنفسهم . قال ولسن « ان الولايات المتحدة ليست مصدرة أن تمبر
أي اهتمام لطلب بريطانيا وفرنسا في بلاد لا ترضى بحكمها . ان ادعى للبادة الاساسية »

== التي تتركز عليها دوما سياسة الولايات المتحدة هي احترام ارادة الشعوب ، فالولايات المتحدة تود ان تعلم اذا كل السوربون يقولون بحكم فرنسا والمراقبون بحكم بريطانيا ، فلم يسم لويدي جورج وكليمنصو الا أن يتبعوا مبدئيا بفكرة ولسن ، وانفسل الحاضرون على ان تؤلف لجنة تحقيق حليفة بدخل فيه أعضاء بريطانيون وفرنسيون وأمريكيون وإيطاليون وتسمى الى معرفة رغائب الشعوب العربية في قضية مصرها الدولي . غير ان انكسرا وفرنسا ما لبثتا أن رجعا عن رأيهما ورفضتا الاشتراك بهذه اللجنة فأجبطا المشروع . وتمرر ولسن عند ذاك أن تؤلف لجنة أمريكية بمحة تبعث عن رغائب العرب « فتجسم المعلومات وتسدئ الصبح لرئيس الولايات المتحدة وممثليها لسكي يتكثروا من الاطلاع اطلعا كايما على القضايا التي يطلب منهم البت فيها » ثم قال : لم يحدث هذا التقرير أقل تأثير على عرى الحوادث ، حق أن ولسن نفسه ، وحتى الساسة الأمريكيين لم تأبه لما جاء فيه . بل اثرت الاخلا باراء لجنة أخرى هي لجنة الشرق الأدنى و دائرة الاستخبارات الامريكية (Intelligence section) وقد جاء في توصياتها فيما يخص فلسطين : (١) توصي بأن تنشأ في فلسطين دولة متصلة عن الدول المجاورة (٢) أن توضع هذه الدولة تحت الانتداب البريطاني وتحت اشراف عصبة الأمم لان فلسطين تحتاج الى مرشد عاقل حازم . فسكانها مؤلفون من عناصر عثقة عديمو الخبرة السياسية شديدو التأثر بالتعصب وبانزاعات الدينية (٣) أث يدعى اليهود الى العودة الى فلسطين وإلى الإقامة فيها ، وأن يؤمن لهم مؤتمر السلام تقدم للمساعدات اللازمة لتبليح في مساعيهم ، على ألا تخار الحقوق الشخصية (والدينية منها بنوع خاص) وحقوق الملكية التي يكتسب بها السكان غير اليهود . وتوصي بأن يضمن مؤتمر السلام لليهود أنه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تشكل هذه الدولة بالتفصيل . في البذل والاصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية اذا تمكن اليهود ، بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية ، من أن يحولوها الى دولة . فلسطين كانت مهد النصر اليهودي وعمل سكناه ، والنصر اليهودي سام مساهمة جليلة في تطور الفكر العبري . وفلسطين هي الارض الوحيدة التي يمكن لليهود أن يمجندوا فيها وطننا خاصا بهم . (٤) توصي بأن توضع الاماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تنتمى بها سائر الطوائف ، تحت حماية عصبة الأمم والدولة المتدبة .

(٤) رسالة ملك الانكليز الى شعب فلسطين بمناسبة اصدار
مجلس الخلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على
فلسطين بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ وقد أذيع البيان يوم
الأربعاء في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس^(١)

الى اهالي فلسطين :

ان الدول المختلفة التي نالت النور الباهر في هذه الحرب قد أودعت بلادى
أمر الانتداب على فلسطين لكن تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران
الساسى الذى طالما كنتم تنشدونه . وانى أذكر بانصغار العمل المجيد الذى
قامت به جنودى تحت قيادة القيلدار شال الورد اللهى بصحرى بلادكم من النير
الفرى وسأتهل حقيقة إذا وفقت أنا وشعبى أيضا إلى أن نكون وسيلة
لتأول السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة . انى أرغب أن أوكد لكم
أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا . كما وأن
فى حزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها فى المدة
التي يلزم انقضائها الى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائيا على أمر الانتداب
وفى المستقبل عندما يصبح الانتداب أمرا واقعا .

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشركة قد قررت أن تتخذ التدابير
لتضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدرج ، وهذه التدابير
لن تؤثر قطعيا على حقوق الأهالى الدينية والمدنية ولن تنقص من الرقى
الذى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى .

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب .

انى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبه^(١) لانتفاذ هذه المبادئ
سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة ، وسيعى لاستعمال كل الوسائل التى تؤول
إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .
انى أدرك جيدا خطورة الاختلاف المهددة بحكومة البلاد التى يقدسها
المسيحى والمسلم واليهودى على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة
حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها
باهتمام عظيم .

(٥) خلاصة لجنة التحقيق العسكرية

للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى القدس

فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠

قام الثائرون من العرب فى مدينة القدس بهجوم وحشى على اليهود
وأموالهم وقد قتل خمسة من اليهود وجرح ٢١١ وقد أعيد الأمن إلى نصابه
بمدخل كتائب من الجيش البريطانى ، وكان عدد القتلى من العرب أربعة
والجرحى ٢١ .

وقد قررت لجنة التحقيق العسكرية « لم يطبع تقريرها »^(٢) أن أسباب
الاضطرابات هى ما يأتى :

(١) هو السير هيربرت صمويل اليهودى البريطانى وأحد أقطاب الحركة الصهيونية وأول
من عمل لها وأيدها من الرجال الرسميين البريطانيين خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها .

(٢) لم ينشر هذا التقرير وظل مكتوما إلى أن نصرت هذه الخلاصة فى تقرير حكومة
الاتحاد : (Survey of Palestine) الجزء الاول صحيفة ١٧ الصادر .

(١) خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي يدهون بأنها منحت لهم أثناء الحرب .

(ب) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن النكارا لحق مصرهم وخوفهم من أن انشاء الوطن القوي يعنى الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى اخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية .

(ج) ازدياد حدة الشعور بسبب الدعاية التي ثبتت من خارج فلسطين ، مصحوبة باعلان الأمر فيصل ملكا على سوريا التي اعيدت لها وحدتها وجمو فكرة الاتحاد العربي والاتحاد الاسلامي من ناحية وبسبب نشاط اللجنة الصهيونية مؤيدة بموارد وتقوى اليهود في انحاء العالم من الناحية الأخرى .

(٦) خلاصة تقرير لجنة هيكرافت^(١)

نظرة عامة :

ان الشعب الحقيقي الذي لبحث عنه ليس شعبا احتياديا لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يوما بعد يوم إلى أن هم قضاء ياغا بأجمعه ، وهوجت المستعمرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البولشفيك كانت الشرارة التي اشعلت حقن العرب القابل للاشجار واحداثت البياج الذي آلى إلى سفك دماء العرب واليهود .

ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور

(١) وهي اللجنة التي عينها حكومة فلسطين على أثر الاضطرابات التي وقعت بمدينة يافا في أول شهر مايو سنة ١٩٢١ وانتشرت في جميع نضائها وكانت برئاسة فخري نضاد فلسطين السيد توماس هيكرافت وعضوية مستر ج. ستابس. ومستر ه. لوك .

السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ من خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القوي اليهودي، وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقى الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية. ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية .

ولا أساس للشبهة التي كان اليهود يوجهونها للعرب بأنهم قد دبروا هذه الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من آيار . أن يوم آيار كان عيد الفصح عند العرب الارثوذكس الذين كانوا صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذ يتقبلون زيارات المعايدات الاعتيادية من أصدقاءهم المسلمين ، وبناء عليه يكون يسد الاحتمال أن يتغيب المسلمون والمسيحيون ذلك اليوم للقيام بفتنة صهيونية .

وعندما ندقق النظر في الهجوم على المستعرات اليهودية، ملابس، والمخضرة، وديران ، واليهودية ، نجد أن السبب الأول في ذلك كان الاشاعات عن قتل اليهود للعرب في حداث يافا ، وكذا كانت كل الغارات نتيجة الخلق على اليهود للسبب من هذه الاشاعات .

وما دام اليهود أقلية لأهمية لها كما كانوا في عهد الحكومة التركية فلا يضايقهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يصبح إلا إلى تمحش قليل من جانب عدد صغير من اليهود المقيمين لاضرام نار السخط العام ضد اليهود صوما .

وقد تقدم لنا طوما أشخاص يمثلون كافة فئات الشعب غير اليهود ليشرحوا لنا لماذا نار السخط العام ضد اليهود وكان هؤلاء الشهود من المسلمين

والارثوذكس واللاتين والوارثة والروم الكاثوليك والانجليكان بما في ذلك كهنة الطوائف المسيحية المذكورة فاستلجنا أن كل الشعب غير اليهود تقريبا كان مصحدا في العداء لليهود .

شكاوى العرب :

إن شكاوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كمايلي :-
١ - أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام ادارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء .

٢ - أن حكومة فلسطين وفقا لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية رسمية لها، جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غير هاوؤلة بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة .

٣ - أنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على عدد طائفتهم .

٤ - أن قسما من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في الامور التجارية والادارية أكثر من العرب فينتج عن ذلك تفوقهم على بقية الاقاليم .

٥ - أن المهاجرين خطر اقتصادي على اقاليم فلسطين بسبب مزاحمتهم ولان الزراعة تسهل عليهم .

٦ - أن اليهود والمهاجرين يسيئون للعرب بتعجرفهم واحتقارهم العادات الاجتماعية العربية .

٧ - أنه بالنظر للاحتياجات غير الكافية فقد سمح لليهود والمثشرين بالانكار اليشفية الدخول إلى البلاد وأن هؤلاء الأشخاص قد سبوا لاحداث نزاع

اجتماعى واضطراب اقتصادى فى فلسطين وبث المبادئ البلشفية .
ومن جملة أسباب تهيج العرب فى يافا ضد اليهود السجرة التى كان شبان
وشابات « الحالوتسيم » يظهرونها فى شوارعها مرتدين لباسا خارجيا عن
العادة ، مما يظن بعضهم بعضا ذراعا بذراع يمشدون الأناشيد ويعيقون
حركة السير وعلى العموم كانوا يسلكون سلوكا مخالفا لمبادئ التسادب
والخشمة عند العرب .

وبدئى أن الانتقال من أحوال الشدة التى كانوا يقاسونها فى البلاد التى
جاءوا منها إلى حرية « وطنهم القومى » عشت أحلامهم وآمالهم قد ضاعت
وأنشروا روحهم ومن جهة أخرى بدئى أيضا أن جميع العرب من تبحر
أولئك اليهود القادمين حديثا إذ ليس من السهل صب الخمر الجسد فى
أرومته القديمة .

ونحن نعتقد أنه لولا البواش المذكرة أعلاه لما كان حقد على اليهود
ولما وجد ميل غريزى ضدهم Anti Semitism فى البلاد جنسيا كان أودنيا .
ومن المهم أن يدرك أن ما يكتبه الصهيونيون ومن يعطف عليهم فى أوروبا
يقراء العرب فى فلسطين ويعتقون فيه لا فى المدن فقط بل فى القرى أيضا
ونذكر على سبيل المثال فقرة مهيبة قدمها لنا أحد الشهود من كتاب عنوانه
« انكفروا فلسطين » تأليف ه . سابدوتام ، طبع فى لندن سنة ١٩١٨ :
« ويرغب فى تشجيع المهاجرة اليهودية بكل وسيلة وفى ذات الوقت عدم
تفسيط مهاجرة العرب » (١) ونكتطف ماأتى من مقالة افتتاحية الجوريف
كرونيكال فى عددها ٢٧٢٠ بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ :

(١) وقد تناولت حكومة الانتداب البريطانية على هذه المجلة على يد...

« ان الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن انكلترا انكلزية وكندا كندية » .

ولم تترك اللجنة إلى أي حد يصادق الصهيونيون المسؤولون على التعابير التي ذكرناها آنفا إلى أن بدأت باستنطاق الدكتور ايدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذي كان معتدلا بالنسبة إلى غيره فهو لم يجذب مطلقا فكرة الوطن القومي كما صرح بها وزير المستعمرات والمندوب السامي ، وفي رأيه :

« ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب ، وينبغي أن تكون هناك سيادة يهودية طالما يزداد عدد هذا المنصر ازديادا كافيا » .

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور « ايدر » بصفته محيطا بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوها تعجزات شأن عظيم . وقد قال أيضا بصريح العبارة « انه يجب أن يسمح لليهود لا للعرب بحمل السلاح وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وانه يجب أن يسمح للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تعيينات الحكومة وأن تقدم إليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي لتتخبط الحكومة منهم واحدا (١) » .

(١) يلاحظ من الخطأ السياسية التي اتبعتها الحكومة البريطانية فيما بدايتها أعلنت بالمبادئ التي ذكرها « ايدر » وطبقها جميعا وهي التي تنزع لجنة (هيكرايت) من مجرد ساما »

(٧) صك الانتداب على فلسطين

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١ ومهودق

عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر

سنة ١٩٢٣

« للقدمة »

مجلس عصبة الأمم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين
التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية ، بالحدود التي تميزها تلك الدول
إلى دولة مستقلة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من
ميثاق عصبة الأمم ،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة
المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ للتصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب
الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته
الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم
جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوقي المدنية والدينية التي تتمتع
بها الطوائف غير اليهودية للموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوقي والوضع
السياسي مما يجمع به اليهود في أية بلاد أخرى ،

ولما كان قد اعترف بذلك بالعلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي
بفلسطين وبالأَسباب التي تبعت على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ،
ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون

منتدباً على فلسطين ،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في التصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لاقراءه ،
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتمهد بتنفيذه بالنيابة من عصبة الأمم طبقا للتوصوص والشروط التالية ،
ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق يشأها بين أعضاء عصبة الأمم ،
لذلك فان مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

« المادة الاولى »

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا المصك .

« المادة الثانية »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في دياجة هذا المصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

« المادة الثالثة »

يجرب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

« المادة الرابعة »

يعرف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة إلى إدارة

فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشرك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة .

يعرف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملأمة مادامت الدولة المتتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويدرب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبنون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

« المادة الخامسة »

تكون الدولة المتتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى .

« المادة السادسة »

على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى ، تسهل هجرة اليهود في أحوال ملأمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الأراضى الأميرية والأراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية .

« المادة السابعة »

تتولى إدارة فلسطين مسئولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

« المادة الثامنة »

أن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تماد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

« المادة التاسعة »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء .

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا ، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

« المادة العاشرة »

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيها يعلق بفلسطين .

« المادة الحادية عشرة »

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لعنوان مصالح الجمهور فيها

يتعلق بقرية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك أى مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيها بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المتعديبة على نفسها . ويقرّب عليها أن توجد نظاما للأراضى يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الأمور الأخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضى وتكثيف الزراعة .

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشروط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

« ثلاثة الثانية عشرة »

يعهد إلى الدولة المتعديبة بالأشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود متطقتها بمجابهة سفرائها وقناصلها .

« ثلاثة الثالثة عشرة »

تضطلع الدولة المتعديبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني

أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يمس شيء من هذا الصك تفسيراً يخول للدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة ، المصونة حصانته .

« المادة الرابعة عشرة »

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لأقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

« المادة الخامسة عشرة »

يقرب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الجربة الدينية العامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكتولين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون تمييزاً بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة

لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا يتنقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

« المادة السادسة عشرة »

تكون الدولة المتنبذة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو اظهار التعرض ضداً لأي يمثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

« المادة السابعة عشرة »

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لأشراف الدولة المتنبذة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الاغراض الآتية الذكر الا بموافقة الدولة المتنبذة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستلقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشراف في نفقات القوات التي تكون للدولة المتنبذة في فلسطين .

ويحق للدولة المتنبذة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافقها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

« المادة الثامنة عشرة »

يجب على الدولة المتنبذة ان تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية

دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ان لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون اصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسله اليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق للتوسط (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية أو شبه جزيرة العرب .

« المادة التاسعة عشرة »

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والتخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البرية والبحرية واللاسلكية أو بالامتلاكات الادبية والفنية والصناعية .

«الثلاثة العشرون»

تعاون الدولة للتندبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشروكة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال المادية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

«الثلاثة والحادية والعشرون»

ويطلب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي ، خلال الاثني عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية : -

(١)

تعنى عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجه أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

(٢)

يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد . وكل من اكتشف أثرا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في المقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

(٣)

لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة الا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ، ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد الا بموجب رخصة تصدر صادرة من تلك الدائرة .

(٤)

كل من أكلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المهيئة .

(٥)

يحظر إجراء الحفر أو التقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة وبغرم الخالف بغرامة مالية .

(٦)

توضع شروط عادلة لنزع ملكية الاراضى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أم دائماً .

(٧)

يقصر في إعطاء التصريح لأجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار . ويعتب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التصريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر .

(٨)

يقسم نتائج الحفريات بين المكشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تميزها تلك الدائرة . فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسماً من الآثار المكشوفة .

« المادة الثانية والعشرون »

تكون الانكليزية والعربية والعربية الفغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعربية وكل عبارة أو كتابة بالعربية يجب أن تكرر بالعربية .

« ثلاثة الثالثة العشرون »

تعترف ادارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة .

« ثلاثة الرابعة والعشرون »

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريرا سنويا بصورة تقع المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

« ثلاثة الخامسة والعشرون »

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجى أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرق لفلسطين كما سيمين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقا لاحوالها المحلية بشرط أن لا يأتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

« ثلاثة السادسة العشرون »

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص ذلك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يمرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم .

« ثلاثة السابعة والعشرون »

أن كل تعديل يجرى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقرونا بموافقة مجلس عصبة الأمم .

« للثلاثة العشرة »

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يصخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت ^(١) .

(٨) الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مسر تشرشل » في يونيو سنة ١٩٢٢ ^(٢)

نظرية وزير المستعمرات مجددا في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برغبة صادقة بقية الوصول إلى حل للمسائل المتعلقة التي أفسحت مجالا للفوضى والقلق للذين استحوذا على بعض طبقات من السكان . وقد وضع البيان التالي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين ، وهو يتضمن خلاصة الأجزاء المهمة من المناقشات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في

(١) نقل هذا النص عن تقرير اللجنة الملكية (الترجمة العربية الرسمية) الكتاب

الابيض رقم ٥٤٧٩ (الصادر في شهر تموز سنة ١٩٣٧ صفحة ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ .

(٢) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين منقول عن «الوقائع

الفلسطينية » وهي المراجعة الرسمية لهذه الحكومة .

انكثروا وغير ذلك من الاستنتاجات الأخرى التي تم لوصول اليها منذ ذلك الحين.
ان البوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يحزى معظمه إلى مخاوف
أخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود. أما مخاوف العرب فبعضها
مبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي أعطى بالنيابة عن حكومة
جلالته في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ والذي يحبذ انشاء وطن
قوى لليهود في فلسطين ، ذلك لأنه نشرت بيانات غير رسمية بأن للغاية
المنشودة هي جعل فلسطين يهودية بمرتها ، واستعملت عبارات قيل فيها أن
فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكثروا انكليزية . فحكومة جلالته تعتبر
هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمى إلى مثل هذه للغاية ، وانها
لم تذكر قط في اخذناح أو محر السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم
في فلسطين كما يخشون الوفد العربي . وهي تلفت النظر إلى أن عبارات
التصريح المنوّه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بمجملتها وجعلها - وطنا قوميا
اليهود بل إنما تعني بأن وطنا كهذا يؤسس في فلسطين . وما يلاحظ بسرور
فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر
أيلول سنة ١٩٢١ وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قرارا
أعرب فيه رسميا عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

« ان الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد
واحترام متبادلين وأن يسعيا معا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرا بحيث
يشتمل مجده على الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام » .

وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر اليه وهو أن اللجة الصهيونية في
فلسطين المعروفة الآن باللجة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في ان يكون لها كما أنها
لا تملك أى قسم في ادارة البلاد العامة . والمركز الخاص الذي تشغله الجمعية

المصيرية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا ينحولها صلاحية تولى هذه الوظيفة، وإنما ينحصر مركزها الخاص في الدوائر التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون أن ينحولها ذلك حق الاشراك بصورة ما في حكماتها. وفضلا عن ذلك فإن الحكومة تفكر في جعل جنسية الالهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقصد قط أن يكون للالهالي أو لاي فئة منهم صفة قانونية أخرى .

أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر أن بعضهم يخشى أن تتصرف حكومة جلالة عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر في ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة أخرى بأن هذه المخاوف لا أساس لها وأن ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المتعقد في سان ريمو تم معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير .

وقد عاد اليهود في الجيلين أو الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربيعهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض، ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شئوننا الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة تشرف على مدارسها ورفاعة حاخامين ومجلس رباني لادارة شئوننا الدينية ، وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلنفها الوطنية، ولها صحف عبرية تنق بمحاجتها . وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدى نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا بل

زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم ، حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر وينسح للشعب اليهودي مجال واف لكي يظهر فيه مقدرته كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس ككنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي اليهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

هذا اذن هو التفسير الذي تنشر به حكومة جلالة تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح أن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء اليهود .

ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد إذ ذلك ، ومن الضروري عدم صيرورة المهاجرين حالة على أمالي فلسطين صوما وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٢٥ ألف مهاجر . ومن الضروري أيضا ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين . وقد اتخذت الادارة وستخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية .

وفي النية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعي الجديد

المستعنين من الاهالى للبحث مع الادارة فى الامور المتعلقة بتنظيم المهاجرين ،
فاذا وقع خلاف فى الراى بين هذه اللجنة والادارة يرفع الامر الى حكومة
جلالته وحى تميزه اتماما خاصا وفضلا عن ذلك فلكل طائفة مذهبية أو اى
قسم كبير من اهالى فلسطين توفيقا لاحكام المادة (٨١) من مشروع دستور
فلسطين حق استئناف اى مسألة يرى أن حكومة فلسطين لم تجر فيها على
احكام صك الانتداب ، إلى جمعية الامم بواسطة المندوب السامى ووزير
المستعمرات .

أما بشأن الدستور النوى تطبيقه فى فلسطين والذي نشر مشروعه فمن
للرغوب فيه ابضاح بعض النقاط بشأنه . فى الدرجة الاولى ليس الامر
كما ادعى الوفد العربى أن حكومة جلالة الملك أعطت فى أثناء الحرب تعهدا
بأن ينشأ حالا حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين . أن هذا القول يستند فى
الغالب إلى كتاب أرسله فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ السير هنرى مكماهون
الذى كان حينئذ مندوبا ساميا فى مصر إلى شريف مكة الملك حسين ملك
الحجاز اليوم . وقد ادعى أن هذا الكتاب يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف
 باستقلال العرب ضمن البلاد التى اقترحها الشريف وتأيدته . غير أن هذا الوعد
 أعطى مطلقا على تحفظ ورد فى نفس الكتاب وهذا الصفظ يستثنى فى جملة
 ما يستثنى من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربى ولاية الشام . وقد
 اعتبرت حكومة جلالته على الدوام أن هذا الصفظ يشمل ولاية بيروت
 وسنجق القدس المستقل ، وبناء عليه تكون فلسطين برمتها غربى الاردن
 مستثناة من تعهد السير هنرى مكماهون .

ومع ذلك فى عزم جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق فى فلسطين
 ولكنها ترتفع بالنظر للظروف الخاصة فى تلك البلاد أن يعم ذلك تدريجيا

لا طفرة ، وقد خطت الخطوة الأولى في هذا السبيل حين تأسيس الإدارة المدنية فعيّنت المجلس الاستشاري الحالي ، وذكر المندوب السامي وقتئذ أن هذه الخطوة هي الخطوة الأولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وفي النية الآن اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعي تكون أعضائه منتخبة على أساس انتخابي واسع .

وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس غير موظفين بينهم المندوب السامي . ولكن بالنظر للاعراض التي وجهت إلى هذا النص المستند إلى اعتبارات قوية فإن وزير المستعمرات سمعده لأن يحذفه من الدستور . وسيرد المجلس التشريعي برئاسة المندوب السامي من اثني عشر عضواً منتخباً وعشرة أعضاء من الموظفين ، وفي رأي وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتي في فلسطين وقبل تحويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية ، وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد ، فإذا أسفر الاختيار في سير النظم الدستورية التي يراد تأسيسها الآن عن نجاح تعطى إذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب المنتخبين .

ويود وزير المستعمرات أن يلفت النظر إلى أن الإدارة الحالية قد نقلت للمجلس الإسلامي الأعلى المنتخب من الطائفة الإسلامية في فلسطين حق الرقابة على الاوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية . وقد أعادت الإدارة لهذا المجلس أيضاً اختياراً منها إيرادات كبيرة لاوقاف قديمة كانت الحكومة اللبنانية قد ضبطتها . ولدايرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالي كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الغرف التجارية التي تأسست في المدن الكبرى وتنوى الإدارة أيضاً ائتمالك أمثال هذه الاجان التمثيلية مع دوائر الحكومة المخططة بصورة أهم .

ويعتقد وزير المستعمرات أن سياسة: في على مثل هذه المخطط مع المحافظة على أوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن إلا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان ، وأنه على هذا الأساس يمكن أن يبنى روح التعاون الذي يتوقف عليه لدرجة كبرى رقي ورخاء الأرض المقدسة في المستقبل .

(٩) خلاصة عن توصي لجنة شو البرلمانية وقد أذيع تقريرها في

شهر مارس سنة ١٩٣٠ (١)

لما كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة وفي التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانفجار الذي وقع حديثاً (٢) والتوصية بما يصح من تدبير لعنجه تكراره ، فقد جاءت توصيها ضمن هذا الإطار وتلخص كما يأتي :

١ - القيام بصحقيق علمي بواسطة خبراء عن امكان ادخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زياده سكان الارياف الطبيعية في أي مشروع يوضع لمصين وتعمير الأراضي .

٢ - أن يوضع حد لوقف اجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضي التي يزرعونها .

٣ - أن ينظر في احادة البتك الزراعي أو إيجاد وسائل أخرى لاقرض

(١) راجع صحيفة ٢٥ من الجزء الأول من تقرير حكومة الانتداب .

> A survey of Palestine <

(٢) لقد كانت الحسائر في النفوس نتيجة هذا الانفجار أن قتل من اليهود ١٢٣ شخصاً وجرح ٣٣٩ وقتل من العرب ١١٦ وجرح ٢٣٢ ومظم الاسايات في العرب أوتما الجيش والبولس (صفحة ٢٤ من المصدر السابق) .

المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لتعدد حقوق القرية في حائط المبكى

٥ - أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن المعاملة اليهودية وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتي : « أن الشعب العربي متحد اليوم في مطالبته بنوع من الحكم الذاتي وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد في الغاية غير أنه قابل للاحياء على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية ، ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حاله الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي » .

كما أوصت « بإصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد وتزداد قيمة هذا البيان إذا تضمن بجلاء وبعبارة واضحة المعنى الذي تطلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وأن تتجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية لا يمنحها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين كما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » .

(١٠) بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي وقد

صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ تألف وفد عربي^(١) للسفر إلى لندن ومحادثة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية الاقتصادية .

(١) قوامه السادة موسى كاظم الحسيني ، الحاج أمين الحسيني ، راجب النشاشيبي ، المرشد روك ، جمال الحسيني ، هوني عبد الهادي .

وقد سافر إلى لندن وشرع في محادثاته بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وقد فشلت المحادثات وأذاعت حكومة فلسطين بلاغاً يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه :
« أن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالة
والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد
من المسائل ولا سيما مسائل الأراضي والمهاجرة ومنع دستور البلاد ، وأخذت
حكومة جلالة عليها بآرائه في هذه المسائل وأوضعت له أن التغييرات
الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها إذ أنها تتجمل من
المستحيل على حكومة جلالة القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها
الدولة المنتدبة على فلسطين ، وبما أن الوفد لم يبر سيلاً لتفسير موقفه رغم
الابضاحات والتأكيدات التي أبداه لها وزراء جلالة ، فقد ظهر جلياً أنه
ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت
المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية ، إلا أنه قبل للوفد أن
حكومة جلالة يحد أن أخذت عليها بوجهة نظر العرب مستلجاً في ضوء
المعلومات التي نالها مباشرة من هذه المحادثات إلى صيانة مصالح الطوائف غير
اليهودية في فلسطين وستجد حالات تناسب من كل الوجه مع الالتزامات والعهود
الترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع
سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر ، ولهذا
السبب ونظراً لمشورة لجنة شو أوفد السرجون هوب سمسون للتحقيق في
مسألة المهاجرة والأراضي ورفع تقريره عنها ، ورغبة في عدم إلحاق أي
حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل أن يكون
في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السرجون هوب سمسون ،
ينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لأجل اتخاذ الإجراءات السريعة

لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الاهالي كما اتخذت التدابير المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادى للخطر .

أما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربى في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الاهمية أن بذاع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لاذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالة بمايخل بالقانون والنظام في فلسطين عموما سيغاقب عليها أشد العقاب وأن في نية حكومة جلالة كما أعلن رئيس وزراء بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ ابريل أن تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب ^(١).

(١١) خلاصة تقرير جون هوب سبسون

عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران

لقد وصل السرجون هوب سبسون إلى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد درس الامور التي كلف بمشها وضع تقريراً مفصلاً رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة : ان قانون المهاجرة الاساسى وضع موضع الاجراء سنة ١٩٢٩ وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنويا إلى فلسطين ١٦٥٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسؤولة عن اعاتهم مدة ستة كاهلة ، غير

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين وهو متقول من جريدة « الوقائم الفلسطينية » وهي الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب .

أن هذه الخطة لم تنجح . وفي شهر مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر بحرق قيت المهاجرة
وبها تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطيقها .

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ثم عدل
هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ وهو القانون الذي لا يزال مرعى
الأجراء حتى الآن ، وهو يقسم المهاجرين إلى الاصناف التسعة الآتية :

(أ) الاشخاص الذين يملكون مبلغا لا يقل عن الالف جنية وعائلاتهم .

(ب) ذرو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من ٥٠٠ جنية .

(ج) الصناعات الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنيتها .

(د) الاشخاص الذين لهم ايراد ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر .

(هـ) الايتام القادمون إلى ملاجئ فلسطين .

(و) الرجال والنساء الذين يحاطون الاشغال الديلية والمضمونة

معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

(ز) الطلبة المضمونه معيشتهم .

(ح) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

(ط) الاشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على اقرباء لهم في فلسطين

أن كان هؤلاء الاقرباء بحاجة تمكثهم من اعالتهم .

وفضلا عن المهاجرين من ذوى الاصناف المصرح بها لم يردون

الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سائحين

يبلغ احيانا بضعة آلاف ولا تلتبه الحكومة الا للقليل منهم وفضلا عما تقدم

يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتخلص من المراقبة

الواقعة على الحدود ، ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة

جدية ما لم تعخذ الاجراءات للضرب على ايدي الذين يدخلون للبلاد خلافا للقانون .

فمن الواضح إذا ان الوكالة اليهودية هي المشغولة عن جميع الحوادث المخالفة
للقانون، غير ان ذلك لا يجعل من السهل تلافى الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين.
وامام هذه الحالة لامتناع لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في
الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان
هناك عددا كبيرا من العرب بلا عمل، وان قد أفضى إلى انخفاض جلي في
مستوى المعيشة بين طبقة الحال منهم، وهناك دلائل أيضا على ازدياد البطالة
بين اليهود في الوقت الحاضر.

من الجلي ان كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدي حتما إلى تقليل عدد
اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن. ولكن المادة
السادسة من صك الانتداب تقضي بضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضعية
سائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية، فمن الواضح إذا أنه إذا أسفرت
هذه الهجرة عن جرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لاهلهم وجب
على الحكومة المنتدبه بمقتضى ذلك الصك أن تخفض أو توقف عند الضرورة تلك
المهاجرة حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضررا في الحصول على الأشغال.
٢- الاراضى: لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر،
نظرا للطرق والاساليب الزراعية التي يتبعها العرب، أية أرض إضافية
يستطاع اقوار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها، إذا استثنينا الأراضى
غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط، كما
أنه ليس عند الحكومة أراضى أميرية لتعطى لليهود.

أن لليهود جمعيات خاصة لشراء الأراضى في فلسطين منها «الكارن كايمت»
«والكارن هيسود» وشركة أعمار الأراضى الفلسطينية، ولكن هذه
الجمعيات تدير كلها على نظام خاص وضمت أسسه وغاياته في دستور الوكالة

اليهودية فقد جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه :

« تملك الأراضي كملك لليهود ، وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد ، كما تظل هذه الاملاك ملكا للامة اليهودية غير قابل للانفصال، وتنشط الوكالة للاستثمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يبع في جميع الاشتغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة ، وتلشطها هو استخدام اليهود .

واليك نص المادة ٢٣ من عقود الايجار التي تحررها جمعية «الكارن كايمت» لليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضي :

« فمعهد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود ، وإذا خالف المستأجر هذا الشرط ، فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويحظر استخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعا على الاخلال بهذا العقد » .

... لقد ظهر لنا أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بل السبع) تبلغ ٤٤٤٠٠٠ دونم وبينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأرض للقيام بأودها في مستوى لائق من العيش ، نجد أنه لو قسمت جميع الاراضي الزراعية الميسورة - إذا استثنيت الاراضي التي في ايدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم مالا يزيد على ٩٠ دونما ، وكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونما من الارض وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية ، ويلوح أيضا أن من العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ٢٩٨٤ في المئة بلا أرض .

أن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية ،

ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررّة لتحسين الاراضى التى يملكها العرب بمحسنا زراعيا يساهد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة فى الوقت الذى تقصت فيه الاراضى اليسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم ، انقلت إلى أيدي اليهود .

أن من واجب الادارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود، كما أنه من واجبها أيضا ، بمقتضى صك الانتداب ، أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى أراضى البلاد ، مراعية فى ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره ، ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر ، إلا بانجاح سياسة فعالة لل عمران الزراعى يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة فى الأراضى وتوسيع زراعتهم، ومن الضروري اتخاذ إجراءات فعالة للوصول إلى هذا الهدف .

(١٢) الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠

فلسطين

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالتة البريطانية

قد كان تقرير اللجنة المضمومة برئاسة السير ولتر شو الذى نشر فى شهر نيسان ، مبعثا لجدل عنيف ظهر فى أثنائه أن هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالتة فى الماضى من الاعمال فى إدارة فلسطين وما تقصد القيام به فى المستقبل ، وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الاسراع فى نشر بيان واضح شامل من الخطة السياسية ، يرمى إلى إزالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من اللبس والخوف . غير أن إعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية أفضت حتما إلى تأخير اتعاقبه .

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالة إنها تستدعى إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين محقق كبير الاختبار (هو السرجون هوب سمبسون) للتداول مع المندوب الماي بأن تسوية الاراضى ، والمهاجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية ، وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالة . وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ، ولتماسك بعضها ببعض ، تأكدت حكومة جلالة بأن ليس فى الاستطاعة وضع بيان عن الخططة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة فى فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة ، بما فى استطاعة السرجون هوب سمبسون وضعه بمجادة . وقد ألح على حكومة جلالة بشدة أن يقدم استلام تقرير السرجون هوب سمبسون اصدار تصريح عن السياسة المقبلة التى تود السير عليها . غير أن حكومة جلالة ، رغما عن تقريرها للحاجة الماسة التى تستدعى الاسراع فى اصدار مثل هذا التصريح ، رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب سمبسون معجزة فى ذلك ، على الاخص ، بما تجمّع لديها من الادلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها ، والحاجة الى تحقيق واف فى جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السرجون هوب سمبسون تقريره ، ووضع هذا البيان بعد إيمان التدقيق فى مضمون ذلك التقرير ، وفى غيره من المعلومات التى تبسرت فى المدة الأخيرة عن الحالة فى فلسطين .

١- وفى بلاد كـفلسطين ، حيث تتفاير فى الوقت الحاضر ، بل تصعظم من بعض الوجوه ، أمانى فريقي السكان ، ليس من المنتظر أن يأتى أى بيان

عن السياسة ، مهما كانت صيغته ، موافقا كل الموافقة لأمانى أى فريق .
غير أن حكومة جلاله تود أن تأمل بأنه سيكون لازالة سوء الفهم السائد
الآن ، ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم وأوفى ، الأثر الطيب فى إزالة القلق
وإعادة الطمأنينة لسكلا القرى . وستبذل حكومة جلاله جهدها ، ليس

عن طريق هذا البيان الخالى فحسب ، بل بما يليه من الأعمال الادارية ، لانتفاع
العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية ، بكل ما أوتيت
من قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال
فى فلسطين ، يعيش فى أمان واطمئنان تحت لواء إدارة غير معجزة راقية .
ومع ذلك فمن الضروري ، فى هذا الصدد ، إيضاح نقطة واحدة هى من
الأهمية بمكان كبير ، ذلك أنه فى الظروف الخاصة المحيطة بفلسطين لا يمكن لأية
سياسة ، مهما كانت نيرة جليلة ، أو مهما بذل من جهد فى سبيل تنفيذها ،
أن يقيض لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الطوائف التى وضعت لمنفعتها
وخيرها . ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر .

ليس من حاجة ، فى هذا المقام ، لبيت فى الحوادث المشهورة التى وقعت فى
العام الماضى ، وفى الأحوال المؤسفة التى نشأت عنها . غير أن حكومة جلاله
ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تنل من كلا الجانبين سوى مساعدة
طفيفة فى سبيل إزالة التناؤ الذى ساد بينهما فى أثناء الأشهر التى توترت فيها
العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ ، وبأن هنالك عقبة
أخرى خطيرة أضيفت إلى الصعوبات التى نشأت عن الريب والخصومة
المتبادلة بين الشعبين ، ألا وهى خلة عدم الثقة بحكومة جلاله التى غذتها حملة
صحفافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة إلى التأكيد

بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يحق اليهما كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود . تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو اليها حكومة جلالاته ، وهي تشعر أن في الامكان الوصول اليها ان تعاون كلا الفريقين ، عن طيبة خاطر ، مع الحكومة ومع إدارة فلسطين ، وتأكدنا من أن حكومته جلالاته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين ، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترقيةها .

٣- ويلوح أن كثيرا من سوء الفهم الذي أخذ يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملحق على عاتق حكومة جلالاته بموجب أحكام صك الانتداب ، ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالاته بوجود تأكيدها ، بأقوى حجة مستطاعة ، هي أن هناك ، على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ ، « نصريح يتضمن تعهدا ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للإلهالي غير اليهود في فلسطين » وبظهر أن كثيرا من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكيد . وقد وجه كلا للعرب واليهود إلى الحكومة سبلا من المطالب والملامة المستند على الظن القاسد بأن من واجب حكومة جلالاته أن تنفذ خططا سياسية يحظر عليها ، في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الحالية .

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار إليه أعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلالة بأن حكومة جلالاته قد استقر قرارها على الاستمرار في إدارة فلسطين وفقا لأحكام صك الانتداب كما أقره مجلس جمعية الأمم ، إذ

أن ذلك الصك ، على حد قول المستر مسمى مكدونالد « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه » . ويوح أنه رغا عن هذا البيان الصريح خا من لبعض آمال أنه في الاستطاعة ، بطريقة من الطرق ، اجتتاب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء أحكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه أن يتأكد الجميع ، بصورة باقة نهائية ، بأن من البعث للزماء اليهود ، من الجهة الواحدة ، أن يلجوا على حكومة جلالته لأن تدير في سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلا ، حسب أمانى طبقات الرأى العام الصهيونى الأكثر تعبلا ، إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملغى على الدولة المنتدبة إزاء غير اليهود من أهالى فلسطين ، ذلك الواجب الذى لا يقل عنه أهمية . كما أنه من البعث أيضا ، من الجهة الأخرى للزماء العرب أن يصرخوا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته ، أوفى قيام ، بالتعهد ذى الشقين المشار إليه أعلاه فى حكم التسجيل . أن لدى حكومة جلالته ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التى آلت إلى بقاء التوتر فى العلاقات والفتق بين كلا الفريقين ، ذلك الأهل الفاسد الذى أوجده المستشارون المفضلون ، بأن فى بذل المجهودات لمخويف حكومة جلالته والضغط عليها ما يتجم عنه فى النهاية إجبارها على إتباع سياسة تكون فى صالح الفريق الواحد أو الآخر .

ولذلك أصبح من الضرورى أن توضح حكومة جلالته ، بادئ ذى بدء ، بأنها لن تحيد ، بالضغط أو بالتهديد ، عن النهج المبتدأ حدوده فى صك الانتداب كما أنها لن تتصرف عن إتباع سياسة ترمى إلى ترقية مصالح أهالى فلسطين ، العرب واليهود ، بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها فى صك الانتداب .

٣- ليست هذه المرة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالة جهدها لايضاح سياستها في فلسطين . ففي سنة ١٩٢٢ نشرت يافا واغيا بلفته لوفد العربي الفلسطيني ، الذي كان عندئذ في لندن والجمعية الصهيونية . أما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قرار أكدت فيه لحكومة جلالة بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقا للخطة السياسية التي يتضمنها البيان . وفضلا من ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن في الكتاب الذي أرفق به هذا القرار لحكومة جلالة ما يلي :

و لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص ، على الدوام ، في أن تسير في أعمالها بالتعاون الودي مع جميع طبقات الأهالي في فلسطين . وقد أوضحت مرارا وتكرارا ، قولاً وفعلًا ، بأنه لن يخطر لها يبال الاجحاف ، بأقل درجة ، بحق غير الأهالي اليهود ، المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية . وكان من نتيجة الاخبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتماً عن بعض نقائص إدارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب أخذها بين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الأهالي . ومع ذلك فإن بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة ١٩٢٢ ، بعد ايمان النظر والتدقيق المطول ، يعتبر الأساس الذي يجب ان تبني عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين .

٤- وفضلا عن الاتفاقيات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين التي يتناولها البحث في الفقرات التالية . توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :

(١) للمعى الذى تعلقه حكومة جلالته على عبارة «الوطن القومى اليهود» الواردة فى صك الانتداب .

أما بشأن هذه النقطة فى الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان المظلة السياسية الواردة سنة ١٩١٧ :

« وقد أعاد اليهود فى الجيلين أو الثلاثة أجيال الأخيرة انشاء طائفة لهم فى فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ربهم تقريبا مزارعون أو عملة فى الأرض . ولهذا الطائفة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ، ومجالس متخبة فى المدن و رئاسة حاخامين ، ومجالس ربانى لإدارة شئونها الدينية . وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفى بحاجاتها وهى تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدى نشاطاً كبيراً فى الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة ، وعوائلها وطرق معيشتها الخاصة ، لها فى الحقيقة مميزات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعنى فرض الجلسية اليهودية على اءالى فلسطين اجمالاً ، بل زيادة رقى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودى برمه إهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد فى تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال واف كى يظهر فيه مقدرة كان من الضرورى أن يعلم بأن وجوده فى فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان إنشاء الوطن القومى لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

اذن هذا هو التفسير الذي تفسر به حكومة جلالة تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح ، إن فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن صراحة أو ضمنا ، شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء اليهود .

(ب) المبادئ التي يجب أن تسير المهاجرة بموجبها .

وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلي :

« ومن الضروري ، لأجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموما وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني ٢٥ ألف مهاجر .

ومن الضروري أيضا ، ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحياطات لهذه الغاية » .

بلاحظ أن المبادئ المبينة أعلاه تجعل من الضروري ، عند تقرير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في أي وقت كان ، أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التي يجب السماح بها ، وفي نية حكومة جلالة أن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تضمن بصورة أولي تطبيق هذه المبادئ تطبيقا تاما في المستقبل .

(ج) مركز الوكالة اليهودية .

نشير إلى الفقرة المتعيسة أدناه ، للدلالة على القيود الواردة ضمنا في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب :

« وهناك أمر آخر لا بد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في أن يكون لها ، كما أنها لا تملك ، إى قسط في إدارة البلاد العامة . كما أن المركز الذي تمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية هذه الوظيفة وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك في حكمها في أى حال من الأحوال » .

٥- ترهب حكومة جلالة في أن تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ ، وعلى الأخص الفقرات الثلاث التي اقتضت منه أملاء . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع للمعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم القائدة . ومع ذلك فإن من المعترف به ، في نور الاختبار السابق ، أنه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقا فعليا .

وفي نية حكومة جلالة ، بالاستشارة مع إدارة فلسطين ، أن تتخذ التدابير اللازمة لإيجاد وسائل إدارية ونية لأجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث . ومن المعترف به ، بوجه خاص ، أن الضرورة تستدعي زيادة مجهودات للتدويع السامى في سبيل إيجاد طريقة للتعاون والاستشارة ، أوثق وأكثر امتزاجا ، بين إدارة فلسطين والوكالة

اليهودية ، على أن يكون ذلك متفقاً على الدوام مع المبدأ الذي يجب اعتباره أساساً وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي منحها تقديم التمتع والمعونة لا يخلوها ، بصرفها هذه ، الاشتراك في إدارة حكومة البلاد . وعلى نفس المنوال يجب إيجاد الوسائل الإدارية التي تكفل ، في الوقت ذاته ، صيانة المصالح الأساسية للطبقات الأخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة ، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع إدارة فلسطين حول الأمور المتعلقة بطلب المصالح .

٦- ومن المرغوب فيه في هذا العدد إزالة أي سبب لسوء الفهم بما يكون قد علق بالأذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، أما الأحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي واردة في مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والثامنة والحادية عشرة والثالثة والخامسة عشرة .

٧- وما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والأديان ، ومن الجهة الثانية أن التعهد الوارد في المادة السادسة الذي يقتضي بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم إلحاق أي حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الأهالي . وفضلاً عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضي أن تصفح حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لضمان مصالح الجمهور في كل ماله علاقة هرقية البلاد .

ويخضع من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الإطلاق ، لافئة منهم

فحسب ، هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة . وبما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة أو ادارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز أن يعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة . وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت ، بالنسبة عن الوكالة اليهودية ، بأن لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية ، تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومه جلالة الا أن تعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة . وفضلاً عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل ، تأييداً للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القوي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمي إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية فقيد ، نوعاً ، ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله . إن حكومة جلالة ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أي من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر ، خلافاً مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مما كانت الصعوبة التي تعرضها في هذا السيل . وقد حاول المندوب البريطاني المتفوض في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي أن يوضح موقف حكومة جلالة ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب . وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالباتها على هذا البيان وردت العبارة التالية ، وهي من الأهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :

(أ) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقى السكان هي من درجة مساوية .

(ب) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليساما لا يمكن التوفيق بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعرض به على هذين التأكيدين اللذين يهران . في رأبها ، تمام الاعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على فلسطين وضما لا مستقبلا .

ان حكومة جلالة الملك لملى تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لمن دواعى اغتباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقراره بموافقة مجلس جمعية الأمم .

انه لو اوجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالة الذى يقضى عليها باستبطال الوسائل لاطاء نفس الاعتبار ، في جميع الاحيان ، عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فريقى السكان ، والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتما مصلحة الفريقين .

ومن المأمول أن يؤول امضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالة على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود ، عن طيبة خاطر ، مع ادارة فلسطين وحكومة جلالة ، تلك الضرورة التى أحرب عنها فيما تقدم .

٨- ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التى يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط المفيدة التى يجب أن تسه تلك السياسة بموجبها . ولذلك

وجب الان البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالتة في فلسطين . وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الابواب الثلاثة التالية :

١ (الامن العام .

٢ (التطورات الدستورية .

٣ (التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

(١) الامن العام

٩- ان من أولى واجبات الادارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن انظام الحكم في فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالتة في مقام آخر بأنها لن تحيد عن القيام بواجبها بعامل الضغط أو التهديد .

ان الاضطرابات التي وقعت فيها مضى قد أجمدت فورا . واتخذت تدابير خاصة لمعالجة أية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل . ويجب ان يفهم تماما ان التعريض على الاضطراب او الشقاق مهما كان مصدره ، سيتال أشد عقوبة . وستوسع سلطات الادارة بقدر ما تستوحى الضرورة ، كي تتمكن بصورة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المعاولات الخطرة ، التي لا مسوغ لها . وقد قررت حكومة جلالتة أن تحتفظ في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وفضلا عن ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرق الاردن . وكما هو معلوم ، كان المسترد وبعين مفتش البوليس العام في سيلان ، وقد أوفد إلى فلسطين لتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريرا مفصلا فيما هو الآن موضع النظر . وقد وضع البعض من توصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرق البوليس البريطاني والفلسطيني ووضع مشروح للدفاع عن المستعمرات اليهودية

أشير إليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٢ وهناك نواحي كثيرة أخرى وردت في تقرير السير دوجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشغال مع المندوب السامي لفلسطين وسيجري تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتنتظم حكومة جلالة هذه الفرصة لكي تؤكد تصميمها على اتحاد جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين . وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، تسترشد برأى مستشاريها الاختصاصيين ، وانها في كل ذلك سترعى الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة لواجبات التي ستقوم بها بقطع النظر عن أية اعتبارات سياسية .

(٢) التطورات الدستورية

١٠- أشير فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لاجاد شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالة ، بصفتها الدولة المتدبة ومع ذلك فان حكومة جلالة ترى ، بعد التبرر الدقيق ، أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق ، بدون أى تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

ففي شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشارى ألف من عدد متساو من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين . وقد كان من الشجرة الاعضاء غير الموظفين أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وفي اليوم الاول من شهر أيلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضى بتأليف حكومة في فلسطين توفيقا لاحكام قانون الاختصاص الاجنبى. وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعى يؤلف من المندوب السامى رئيسا ، ومن عشرة أعضاء من الموظفين، واثني عشر عضوا متخفا من غير الموظفين . وقد وضعت أصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢ ، وفي شهرى شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقا لتلك الاصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الامة الى العرب اجمالا التعاون مع الحكومة (يراجع في هذا الصدد التقرير المفصل الذى صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الأبيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعى سنة ١٩٢٣) وعندئذ أوقف المندوب السامى تأليف المجلس التشريعى المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشارى كالمسابق .

وقد صنعت فرصتان أخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد ، أولا : باعادة تأليف مجلس استشارى يعين تعيينا على أن يكون عدد أعضائه مساويا لعدد أعضاء المجلس التشريعى الذى كان في النية تشكيله . وثانيا : بالافراح الذى عرض عليهم لتأليف وكالة عربية ، وكان المقصود أن يغط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب .

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلاهما بين الفرصتين ، وجاء على رفضهم هذا ، تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشارى من أعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو .

أن مدد أعضاء المجلس الاستشارى قد زيد بإضافة أعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الإدارة اضافتهم إلى المجلس .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن حكومة جلالة مسؤلة بموجب أحكام المادة الثانية من صك انتداب عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومى اليهودى، وترقية أنظمة الحكم الذاتى، والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الأهالى . وقد أوضحت فيما تقدم المجهودات التى بذلت فى السنين الأولى من الإدارة المدنية بشأن التطور الدستورى . ورغبة فى تمكين أهالى فلسطين من الحصول على اختيار فعلى فى الطرق الإدارية ونظم الحكومة والتدريب على حسن التمييز فى اختيار ممثلهم أدخل الورد بلومر ، الذى شغل منصب المندوب السامى فى فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتى المعلى أوسع مما كانت عليه الحال فى عهد الإدارة البريطانية فيما مضى .

وعندما تسلم السرجون تشانسور زمام منصب المندوب السامى فى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر فى مسألة التطور الدستورى وأخذ رأى ممثلى مختلف طبقات الأهالى . وبعد انعام النظر فى الحاله رفع بعض اقتراحات فى شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير أنه تأجل النظر فى هذه المسألة بسبب الاضطرابات التى وقعت فى شهر آب سنة ١٩٢٩ .

١١ - وقد أمعت الآن حكومة جلالة النظر فى هذه المسألة ، فى نور درجة التقدم والرقى الحال ، معيرة على الأخص الالتزام الملئ على حانقها الذى يقضى عليها بجعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية ، تكفل ترقية أنظمة الحكم الذاتى . وقررت أن الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى

في حيل منع أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم أحكام صك الانتداب. وبناء على ذلك تنوى حكومة جلالة أن تشكل مجلسا تشريسيا ينطبق عموما على الأصول المبنية في بيان الخطة السياسية الذي أصدره المسو تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ونشر كذيل خاص لتقرير لجنة التحقيق من اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالة أنها ستعال ، في هذه المرة ، معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وترغب في أن تعان بكل وضوح وجلاء بأنها ، بينما تأسف للحيلولة دون تنفيذ قرارها ، لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه أن وقعت ، إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالي البلاد على الاطلاق أن لا تؤجل قط الخطوة التي تنوى الآن أن تخطوها .

وتود حكومة جلالة أن تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت التية على تشكيله في المرة الأولى لكان أهالي فلسطين قد نالوا الآن درجة أوفر من الاختيار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن مثل هذا الاختيار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري ، فكما أمرح جميع طبقات الأهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالة في هذا الصدد كلما كان في الأمكان إجراء هذا التطور الدستوري الذي تتوق حكومة جلالة لمشاهدته في فلسطين .

أن هنالك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك أنه قد يأتي بفائدة مخصوصة للأهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة . وبالطبع أن تمثيلهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون ، ليس من ابداء آراء الأهالي العرب في شأن هذه الأمور وخلافها فحسب ، بل من الاشتراك أيضا في البحث والتداول فيها . وهناك فائدة أخرى

تجنيتها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي ، إذا أن اشواك
يمثل كلا الفريقين من الأهالي بعضتهم أعضاء في المجلس التشريعي ، سيؤول
إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٢ - أن المجلس التشريعي الجديد سيؤلف ، كما ذكر فيما تقدم ، على
النمو المعين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢ . وسيشكل من
المندوب السامي ومن اثنين وعشرين عضوا ، منهم عشرة أعضاء موظفين
واثنا عشر عضوا من غير الموظفين وسيختب الأعضاء غير الموظفين بطريق
الانتخاب الأولى والثانوى . ومع ذلك ترى حكومة جلالة أن من الأهمية
بمكان ، لاجتناب إعادة حبوط الانتخابات ، كما حدث في سنة ١٩٢٣ ،
استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس
فيها إذا لم يتمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون
الذي قد تنفقه أية فئة من السكان ، أو لأى سبب آخر . وسيبقى المنسوب
السامي معتمدا بالصلاحيات الضرورية التي تضمن تمكين الدولة المنتدبة من
القيام بالالتزامات الموثقة عليها ازاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أى
تشريع تقضي الحاجة الماسة ، وتوطيد النظام . وفق نشأ خلاف حول قيام
حكومة فلسطين بأحكام صك الانتخاب يستطيع تقديم هريضة بذلك إلى
جمعية الأمم توفيقا لأحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

(٣) التطور الاقتصادي والاجتماعي

١٣ - أن المشاكل العملية التي يجدر البحث فيها في هذا الباب هي مسائل
الأراضى والمهاجرة والبطالة على الاجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معا كل
الارتباط مع ما لها سن وجوه سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يجب أن يوقف
كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلام واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين .

أن هذه الأمور ما زالت ، منذ أن تمت النظر إليها في تقرير لجنة شو ، موضع تحقيق دقيق على من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية ، وطريقة استيفاء الضرائب منهم ، ومن قبل السرجون هوب ميمبون الذي توجه إلى فلسطين في شهر آيار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الأراضي واقتصاديات البلاد .

١٤ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كونت بعض استنتاجات وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز :

(١) الأراضي

في الاستعانة الآن بالقول بكل ح زم أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظرا للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، إذا استغثت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحولة التي في الأماكن وضعتها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك أن مساحة الأراضي المحولة التي تملكها ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدرج بمساحات كبيرة من الأراضي التي ينصرف العرب فيها ، في الواقع ويغفلونها . غير أنه حتى ولو سلم ملكية الحكومة لهذه الأراضي ، وملكيتها مختلف فيها في كثير من الأحوال ، فليس في الاستعانة وضعتها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها

في أيدي المزارعين العرب ، ولضرورة إيجاد أراضي إضافية أخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .

ان إيجاد أراضي يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود هو قف على ما هم من التقدم في زيادة قوة انتاج الأراضي المشغولة الآن .

١٥ - وبقرأي الآن ، في نور أفضل التقديرات الميسورة ، أن مساحة الأراضي مقابلة للزراعة في فلسطين (اذا استغنت منطقة بحر السبع) تبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دونما . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات التي أجريت فيما مضى إذ أنها تبلغ حسب التقديرات الرسمية بين عشرة واحد عشر مليون دونم .

وبلوح أيضا أنه يتناحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأراضي على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشتها في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية الميسورة في البلاد إذا استغنت الأراضي التي في أيدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنـال العائلة الواحدة ٩٠ دونما . وكى يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأرض ، وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضا انه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩٩ في المائة بلا أراضي . وليس بمعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضا فيما مضى ثم فقدتها إذ أن هذه النقطة هي جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بقا كيد بل يؤمل التثبت منها في أثناء الاحصاء الذي سيجرى في السنة القادمة .

١٦ - أن حالة الفلاح العربي تحتاج إلى كثير من العناية ومن المقتضى وضع سياسة خاصة بالأراضي أن كان يراد تحسين أحوال معيشتها .

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، الصهيونية منها والخصوصية

الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ناجحة في تحسين الاراضى .
وكان لأهالى المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتثاثها مما تيسر لهم
من رأس المال والعلم والتنظيم . قال ذلك ، والى نشاط أهالى المستعمرات
أنفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الأخرى فإن الاهالى
العرب ، بينما تموزم هذه القوائد التي يجمع بها أهالى المستعمرات اليهود ،
قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت
الذى نقصت فيه الاراضى اليسورة لاحتشمتهم بنحو مليون دونم ، انقلت
إلى أيدي اليهود .

١٧ - قد سبقت الاشارة فيما تقدم إلى النشاط والنجاح الفائقين اللذين
تما في ميدان استعمار اليهود للاراضى . وليس من العدل في شيء أن يقبل
الادعاء الذى أدلى به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود
والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في
جميع الاحوال مضره بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالا .
لكنه من الضروري ، عند البحث في هذه الناحية من المشكلة ، أن يميز بين الاستعمار
الذى تقوم به جمعية الاستعمار اليهودى في فلسطين (المعروفة صوما بالبيكا)
وبين الاستعمار الجارى تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فبقدر ما يتعلق الامر بالسياسة الماضيه التي اتبعتها جمعية (البيكا) لاربي
أن العرب قد استفادوا كثيرا من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت
العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالى المستعمرات وجيرانهم العرب والحالات
التي تستند عليها المراجع اليهودية في تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود
مفيدة لجوارهم العرب فهي فيما يخص الاستعمرات التي انشأها جمعية (البيكا)
قبل أن يشرع في الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطينى الذى هو الآن

المصدر المال الرعوى الوكالة اليهودية

اما المحاولات التي اجريت لاثبات أن الاستثمار الصهيوني لم ينتج عنه انضمام مستأجرى الاراضى التي باعها اصحابها إلى الطبقة التي لا ارض لها فقد ثبت بالتصديق انها غير مقنعة ، أن لم تكن مضللة .

١٨ - وفضلا عن ذلك فان نتيجة الاستثمار اليهودى على الاهالى الحاليين تآثر تأثرا كبيرا بالشروط التي تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضى وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع في زوريخ في اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفرقان « د » و « هـ » من المادة الثالثة) على أن الاراضى التي تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيته غير قابلة الانتقال » وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود في جميع الاشغال والمشاريع « وفضلا عن ذلك فقد ورد في المادة ٢٣ من عقد الائمار الذى في النية تنظيمه بشأن الاراضى التي تمنحها جمعية رأس المال القومي اليهودى تهدي يقضى على المستأجر بأن يقوم بجميع الاشغال المصلحة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا العهد » .

وهناك تهدي يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة في السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا إلى استئجار عمال . وهذا العهد يدرج في الاتفاقات التي تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطيني والذين يستغلون اموالا منه ، وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعجلة في مستعمرات مرج ابن عامر .

ان من الصعب أن تحقق هذه الاحكام للشدة مع التصريح الذى ادلى به في المؤتمر الصهيوني المنعقد سنة ١٩٢١ بأن « الشعب اليهودى يرغب في أن

يعيش مع الشعب العربي بمصلات صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين » .

١٩ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في نديد سياساتهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نفوذ كبير في تكييف السياسة الصهيونية ، بأن هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، وللحفاظ على أسلوب معيشة العمال خشية أن يتحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية العبرية ، فيجب القول بأنها لم تراعى فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين ، عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، أن تكفل « عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الالهالى الاخرى » .

(٢) التحسين الزراعى

٢٠ - أن من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ماورد في الفقرة السابقة ، أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بمركز « سائر طوائف الالهالى الاخرى » من جراء المهاجرة . كما انه من واجها أيضا ، بموجب صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره .

٢١ - وقد اقتنعت حكومة جلالته ، من نتيجة التحقيقات الأخيرة ، بأن الضرورة تقضى رغبة في الوصول إلى هاتين النتيجتين ، باجراء تحسين فعلي

في اساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض .
٢٢- فبإتباع مثل هذه السياسة فقط يستطيع استقرار مزارعين آخرين من
اليهود في الاراضى بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من
صك الانتداب والنتيجة المتوخاة لا يمكن نيلها الا بعد مرور سنوات من الجهد
والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة
احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تعمر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار
في عملهم بدون توقف وبما توضع تدايب عمومية أخرى لتحسين الاراضى
يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب بحكم
الضرورة ، ان تشارك مراقبة التصرف بالاراضى بالمرجع القائم بهذا التحسين
فلا يسمح بانتقال الاراضى الامنى كان ذلك الانتقال لا يجاوز مع خطط
ومشاريع ذلك المرجع . واذا اثيرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة
المتدبة انضج بأن هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين .

٢٣- ومن جملة المشاكل التى تستوجب النظر ، مسائل الرى ، وجعل
هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقرير
مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز
في العمل ، وبغية الحصول على اعظم فائدة بما يئذل من مجهود مشوك .

ويجب انعام النظر أيضا في حماية المستأجرين بمنحهم حقا من حقوق
الأجارة ، أو بأية وسيلة أخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض أو
تعريضهم لاجارات فاحشة .

ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هى الأمور
في أعمال التسوية والتثبيت من الملكية وتسجيل عقود الاجار . وهنا نتخرج
الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضى

في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ، ذلك أن نصف القرى العربية يوجه القريب مملوك بطريق المشاع ، وهناك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الأمور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورفيهم . وقد قسم مؤخرًا خبر ذو اختبار واسع بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالتبابة عن حكومة فلسطين .

٢٤ - وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقل من جراء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . إلا أن هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف ١٩٢٩ ، وليس في الاستعانة للتبؤ الآن بالزمن الذي يصبح فيه تخفيض النفقات من هذا الباب تخفيضًا محسوسًا . إذ أن التخفيض يجب أن يوقف ، لدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالاته بأن يكون من إحدى نتائجه .

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالاته ترمي ، فيما ترمي إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحسين للنوى اجراءه في الطرق والاساليب الزراعية ليس أنه يستغرق وقتًا فحسب بل يستلزم نفقات باهظة أيضًا ، مع أنه يؤمل أن يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالاته تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي ينبثق عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

(٣) المهاجرة

٢٥ - قد وضع مؤخرًا النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة

الهجرة إلى فلسطين على ساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر آيار الماضي رأت حكومة جلالتها أن من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول الالهال ، أى الاشخاص الذين يشتغلون عند الغير (زيادة على الـ ٩٥٠ شخصا الذين سببت الموافقة على ادخالهم) في السعة الاشهر التي تلتها . وذلك ربما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر المحطة السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن أظهار بعض السجز في النظام الحالي ، و ثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لاتباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج إلى فلسطين ، يستند على اعتماد مسعمرات مشرقة وعلى مبدأ « اشغال العامل بنفسه » (أى أن كل انسان يجب أن يشتغل بنفسه ويحتسب تشغيل العمال : المستأجرين) وأن لم يكن في استطاعة العامل « الاشغال بنفسه » فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم .

ونظرا للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري أن تكون حكومة فلسطين بصفتها وكالة عنها المرجع الذى يفعل جميع الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة وتوضح ضرورة ذلك على الاخرى متى أخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي . غير أنه لا يمكن استنباط أية تحسينات وافية في الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منها ، وأخذ بعين الاعتبار التام ذلك للنفوذ الذى تمارسه تقاية العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة .

٢٦ - أما فيما يتعلق بصفة المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات حمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما. ويصدق ذلك على الاخص فيما يتعلق بالأهالى العرب. ورغما عن عدم وجود احصاءات يصبح الاعتماد عليها فقد ابدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالى العرب قد وصلت حدا خطرا وأن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواح غير مرضية بالمرّة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بهرارة أن تحضير جدول المسال يجب أن يبنى على التثبت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وعلى ذلك وجوب التأكّد تمام للتأكّد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالة بكل امان وتدقيق في ايجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد إلى مركز فلسطين اجمالا فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكّد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقّتا بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحصين، أو عن أية أسباب أخرى.

٢٧ - تفرّض المادة السادسة من صك الانتداب عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى من جراء الهجرة اليهودية. فمن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحتّم على الدولة المتدبة، توفيقا لأحكام صك الانتداب، أما أن تخفض المهاجرة أو توقفها، إذا استدعت الضرورة ذلك، ريثما يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) ايجاد عمل لهم. وما يلاحظ بهذا العدد، أن حكومة جلالة في نور التحقيق الذى جرى في

مشكلتي المهاجرة والبطالة ، تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر آيار الماضي كان مبررا تماما .

وقد ادعى بأن موافقة المتدوب السامي على إصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنا وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبأن حكومة جلالة بالتي كانت مدفوعة بموامل سياسية عندما اوقفت إصدار هذه الشهادات ، غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالة ، عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراضي كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالة شعرت أنه ، ربما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه ، لايجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأي أكثرية لجنة شو .

وكل قرار يصخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين هموما وانما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضا . وما زال الريب يساور الأهالي العرب - وهذا مما لا شك فيه - من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتمالات تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عددا كبيرا من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن يخولهم الاقامة مدة محدودة يقفون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الاخيرة بنحو ٧٨٠ شخصا

ثم على ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود .

وفي كل محاولة تجري لاستئباط وسيه حكومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهود العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . أن نفوذ هذه النقابة واسع المدى وأعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملا هاما ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زوريخ الأخير كان أكثر من ربع الأعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين أو الخارج ، ممن ينسبون لهذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة أن تبذله إزاء المهاجرين بتجريمها على أي عضو من أعضائها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أي خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ، ذلك أن لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف إليها الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمى إلى إدخال نظام اجتماعي للعالة التي يقاسونها الآن هي بلا شك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هناك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الرب متواصل تماما فلا يبقى هناك سوى أمل ضعيف لأي تحسين في العلاقات للبادئة بين الشعبين . غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات جوهر بالأكثر إيجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين .

ومن المأمول أن يجري تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يؤول إلى انهاء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة للمهاجرة . ومن الممل أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان التعاون وثيقا ووديا كلما سهل وضع جدول بالاتفاق مبنى على

أساس حسن أدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .
٢٨ - وقد سبق القول في الفقرات السابقة أن مشاكل تحسين الأراضي
والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن
يعتقد على إيجاد سياسة تؤخذ فيها بين الاعتبار التام جميع هذه العوامل
الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأى وجه من
الوجه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء فبال تعاون
الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن ينجم الرخاء في البلاد .

ويظهر من الحالة التي كشف القناع عنها التحقيق الدقيق في العوامل
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، ان فلسطين تواجه دورا عصبيا في
رقبها وتقدمها . ويمكن القول أن الحكومة فيما مضى تركت القوى الاقتصادية
والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أو رقابة منها . غير أنه قد انضاح كل الانضاح
انه لا يمكن الاستمرار في هذه السياسة . فبال تعاون الوثيق بين الحكومة
وزعماء العرب واليهود قد يستطيع الحلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة
قد تقضى ، من الجهة الواحدة ، على العمل المهيذ الذي قام به أولئك الذين
وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القومي اليهودي ، ومن الجهة الأخرى على
مصالح أكرية الأهالي الذين يملكون في الوقت الحاضر موارد طافية يمكنهم
من الكناح لحفظ كياناتهم . والأمر الذي تدعو الحاجة اليه هو أن يتفق كلا
الشعبين على العيش معا وأن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب
الشعب الآخر .

لذلك فان حكومة جلالته تدعو للعرب إلى الاعتراف بحقائق الحالة ، وإلى
بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق إلى حالة
من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع . كما أن حكومة جلالته تطلب من

الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جانبهم عن التصورات الاستيعابية الاقتصادية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وأن يعتبروا أن الدوامل النشطة في تكييف سياستهم أن يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الواقي بقصد انهاء الرفاهية في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبث إلى إيجاد أسباب للانقسام بالتعزيز لتقريب دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوفقا وقناعة .

(١٩٣١) كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكدنالد إلى الدكتور

وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير ١٩٣١.

وايت هول

عزيزي الدكتور وايزمن .

١٣ فبراير ١٩٣١

١ - بسرني بأن أبعث اليكم البيان التالي عن موقفنا الذي سيعبر التفسير

الرسمي للكتاب الأبيض في الشؤون التي تناولها هذه الرسالة وذلك للعمل على ازالة بعض ما أسىء ادراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يختص بفلسطين كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ والذي أصبح موضوع نقاش في مجلس العموم في ١٧

نوفمبر وكذلك لمواجهة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جديداً عن الالتزامات الانتخابية كما فهمت حتى الآن ، وانما تصبهاها وترمي إلى سياسة لا تتفق والزامات الانتخابية نحو الشعب اليهودي .

٣ - ان حكومة جلالة لا ترى من الضروري أن تذكر بأسباب تعريضاتها

السياسية التي سبق وافضت بها . ولكننا نود أن نلفت النظر إلى الواقع ، وهو

أن الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٠ لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ - الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته - ولا يقره نصيب ، بل يعرف بأن التزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود في فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة بيانه ، خطابي الذي ألقاه في مجلس العموم في الثالث من أبريل سنة ١٩٣٠ والذي أعلنت فيه بكلمات لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا ، بأن رغبة حكومة جلالة ، هي الاستمرار في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم . وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس العموم في تاريخ ١٧ نوفمبر . وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر أبريل ، استعملت اللغة الآتية : -

« ان حكومة جلالة ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم . وهذا التزام دولي لم يعد الرجوع عنه موضع بحث » .

« وبموجب شروط الانتداب ، تعتبر حكومة جلالة نفسها مسؤولة عن تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يكون معلوما بأن لا يتم أي شيء من شأنه أن يكون محققا بالحقوق المدنية والدينية للعوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين او بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر » .

« وهناك أي في صك الانتداب ، التزام مزدوج ، أحدهما إلى الشعب اليهودي من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى : وقد أصبح قرار حكومة جلالة الحازم ، تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح بقدر متساو ، نحن جميع طوائف شعب فلسطين بالعدالة المتساوية . ونحبه

حكومة جلالة هذا واجبا ان تعلى عنه وانها - في سبيل القيام به - ستستخدم جميع الموارد التي تحت تصرفها » .

« ان ذلك التصريح لا يفتق ومواد الانتداب فحسب بل أيضا ومقدمة ملك الانتداب حيث يعاد تأكيده بوضوح .

٤ - وفي تطبيق سياسة الانتداب ، لا يمكن لدولة المنتدبة أن تهمل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة . ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق . ولكن حلها لا يمكن أن يتم الا إذا توفر هنالك ادراك صحيح ، يقر بأن الحل النام للمشكلة ، يتوقف على تمام بين اليهود والعرب .

والى أن يتم هذا ، يجب أن تدخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض ، على أنه يعنى بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية ، في حين أنه من السهل دحض أى قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالة . انه لمن المعروف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائما وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب ، وبأن العمل الانشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين ، كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعرف حكومة جلالة أيضا بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمل اليهودية في فلسطين والتي تصحى أن تمنح كل تشجيع .

٦ - ولقد ظهرت هنالك مشكلة بشأن المعى الذي يجب أن يحصل بكلات « حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية ، بغض النظر من الجنس

والدين ، مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب ، وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الاجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور .

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها . وفي قضية سليمان مره الذي أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية : « أن هذا لا يعني .. أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين ، التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب ، من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب :

إذ لو كان هذا شرط لازم لملاحية الانتداب لأصبح من الممكن سن تشريع فعال . ولذلك ، فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر ، والوسيلة لادراكه الفرض الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات المتخامية للمادة : « بغض النظر عن الجنس والدين » ، أن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب - فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية - لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس ، كما أن هذا الشرط الوقائي ينطبق بالتساوي على اليهود والعرب ، وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ - أن كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » ، الواردة في المادة السادسة ، تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية وأن ما أشرنا إليه ، من مركز وحقوق ، لا يجوز الاجحاف بها ، أي لا يجوز ازالتها أو تحويلها إلى أسوأ . ولذلك فإن أثر سياسة الهجرة والاسيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية ، لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تعيد الاوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل

على العكس من ذلك . فان الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضي ، بقى التراما ايجابيا للانتداب يمكن انجازها ، دون الاجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها .

٨ - ويمكننا أن ننقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جداً بمصالح اليهود فيما يختص بقضيى استيطان الأراضي والهجرة الحيويين .

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم العراقيل في وجه الهجرة ، كما أنها تعطل ، ان لم ، ته فعلا ، استيطان اليهود المكتظ للأراضي ، مما هو غرض الانتداب الأول ، ولدهم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة إلى الفقرة التي تشير إلى الأراضي الاميرية المذكورة في الكتاب الأبيض والتي تنص على : انه لن يتم المكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودي وذلك أولا بالنظر لاشغالها فعلا من قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراضي أخرى مهيئة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩ - ان لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كمجموع . انه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان الغرض من الاشارة اليهم في الفقرة المذكورة ، هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم - أى من الأراضي التي كانوا يقيمون فيها - على أثر انتقالها إلى أيدي اليهود ، ثم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرض مماثل . ان عدد هذا النوع من العرب يجب

أن يكون موضوعا لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالة نشعر بأنها ملزمة بتسهيل توطيع هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وأن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحيط ولا بصورة من قدر أغراض التحسين المعظمة التي تحتريها حكومة جلالة أكثر الوسائل فعالية لتشجيع انشاء الوطن القومي اليهودي .
١٠ - وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، من الضروري أن تأخذ حكومة جلالة بعين الاعتبار كل حالة تمت إلى الفرض الاساسى من الانقذاب .

لمساحة الاراضى الصالحة للزراعة ، وامكانيات الري ، وقدرة البسلاد الاستيعابية فيما يختص بالمهجرة ، جميعها عناصر تتلائم والتناجح التي يجب أن توضع ، كما أن اهمال أى واحد منها من شأنه أن يكون مجعفا عند سياسة عادة وثاجة .

وفي نية حكومة جلاليه أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق التأكيد فى أمور كثيرة منها ، مشكلة الاراضى الاميرية وغيرها من الاراضى الصالحة ، أو التي يمكن جعلها صالحة للسكان الكثيف من قبل اليهود المشار اليهم فى الالتزام المفروض على الحكومة المتدبة بموجب المادة السادسة .

ان هذا التحقيق سيكون شاملا فى مداه كما يتضمن جميع موارد الاراضى فى فلسطين وفى أثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح يهودية كانت أم حرية بصورة تجعل اقتراحات كهذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوبا فيها .

١١ - أن قضية ازدحام الفلاحين فى المناطق الجبلية من فلسطين ، تنظر اليه حكومة جلاليه بعين الاعتبار الدقيق . ويتنظر أن تصعد تدابير لتحسين الاراضى وتنميتها تنمية واسعة ، ولادخال مناطق - ربما كانت قد بقيت

حتى الآن غير مزروعة - ضمن المنطقة الزراعية ، مما سيؤثر من الفلاحين مستوى
أحسن من المعيشة ، تنفيهم عن الالتجاء إلى الانتقال الا في حالات شاذة .

١٢ - وفي حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، كما هي مهيئة في
المادة الحادية عشر من الانتداب ، من الضروري - إذا ما أردنا تجنب القوض ،
واعطاء هذه السياسة الفرصة لتنتج - أن يكون هنالك اشراف مركزى على
الصيغيات المختصة بتملك الاراضى وتحولها خلال فترة الانتقال الذى يمكن
أن يكون ضروريا في حدود المقول لوضع مشروع التحسين على
أساس متين .

والسلطة المنتظر تكوينها ، مهمتها تنظيمية لا تحريرية ، برغم أنها تشمل
على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصيغيات المناقضة لنحوى المشروع .
لكن استعمال هذه السلطة سيكون محدودا . كما أنه لن يكون ولا في أى
حالة تصفيا . وستشروط في كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن
طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . ان كل رقابة منتظرة ، ستكون محاطة
بالتحفظات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل في انتقال الاراضى
بصورة حرة .

وسيسرى مفعول هذه الرقابة المركبة منذ ذلك التاريخ الذى تبدأ فيه
السلطة المؤكولة اليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الاراضى ، القيام بعملها . وإلى
أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه ، سيجتمع اللندوب السامى بالسلطات الكاملة
لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والمشتغل من ضمنها
حتى وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين .

١٣ - وباعدا ذلك ، فيان سيأمر الحكومة بجلالة لإيجتن من اعتلاك

اليهود لاراضى اضافية . فهو لا يمتنع على تحريم كهذا ، كما أنه ليس هنالك أية نية من هذا القبيل . ان كل ما يرمى اليه هو نوع الرقابة الموقفة على تملك الاراضى وانتقالها مما يمكن أن يكون ضروريا لعدم الاضرار بتسويق ونفاعة مشروعات الاراضى التى سيجعل به . ان حكومة بعللته تشتر بأننا ملزمة بأن تشير إلى انها وحدها - من الحكومات التى كانت مسغولة عن ادارة فلسطين منذ قبول الاعتراف - هى التى أعلنت عزمها التهاى على الشروع بسياسة تحسين فعالة يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٠ - وما هو ذا صلة بهذه المسألة ، هو مراقبة الهجرة . وقبل كل شيء ، يجب لاشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تعبر - ولا بصورة - خروجاً على السياسة السالفة . فمذ سنة ١٩٢٠ وما بعد ، أى عندما أصبح قانون الهجرة الاصلى فى حيز التنفيذ ، كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة ، فرضها نفع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها . ان هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعتراض .

١١ - ولكن على ما يظهر ، قد فهم من قصد حكومة بعللته ، « بأن لا يسمح لأية هجرة يهودية مادامت تحول دون حصول أى عربى على عمل يطاش منه » .

ان حكومة صاحب الجلالة لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهمته لتوضح بأنه من الضرورى لتنظيم الهجرة اليهودية ، تطبيق المبادئ الآتية : وهى أولاً ضرورة التأكد من أن لا يصبح المهاجرون عبثاً على شعب فلسطين كجموع ، ثم أن لا يحرم أى فردى من السكان الحاليين عملهم .

(الكتاب الابيض ١٩٢٢)

فاذا كان يترتب على حكومة جلالاته من جهة أن لاتنسى تسهيل الهجرة اليهودية ، تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود للأراضي ، فمن جهة أخرى يجب عليها أيضا أن لاتنسى واجبتها الذي يفرض عليها أن تتأكد بأن لا يتولد عن ذلك اضرار تمس بحقوق الطائفة غير اليهودية ومركزها .

وبسبب هذا التعارض الظاهر في الالتزامات شعرت حكومة صاحب صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة أن هذا المبدأ حيوى لاي مشروع اعماري ، يكون غرضه الاول افساح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من اراضيهم .

ولهذا السبب كانت حكومة جلالاته قد ألحّت ، كما أنها مضطرة لان تلج ، على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقا صحيحا . أما الاعتبارات المختصة بمحدود القدرة الاستيعابية فهي اعتبارات اقتصادية محضة .

١٦ - ان حكومة جلالاته لم تأمر كما لانفكر أصلا بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها . ان عادة الموافقة على قائمة «المهاجرين من العالم» الذين يعيشون على الاجرة ستستمر . وفي كل حالة سيؤخذ بين الاعتبار الاحتياج السابق إلى العالم ، وذلك للعمل التي تعتمد على راسمال يهودى أو أكثره يهودى مما لن يتم القيام بها الا إذا توفر وجود للعالم من اليهود . وأما فيما يختص بالاعمال العامة وأعمال البلديات التي تعمل من الاموال العامة ، فان ادعاء العالم اليهود بحقوقهم في قسط معين من الاستخدام المتيسر - على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام - سيؤخذ بين الاعتبار . أما فيما يخص

بأنواع أخرى من الاستخدام ، فمن الضروري أن يحسب حسابا في كل وضع للعوامل التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ، ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهود والعرب . والمهاجرون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل ذي الطابع للوقت ، فانهم لم يحرموا منه وذلك لسبب واحد، وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

١٧ - وفي حالة تحديد المدى الذي يسمح فيه للهجرة ، في أي وقت ما ، فمن الضروري أيضا الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي تنص على أنه في كل الاعمال وللشوارع التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو نطقها يجب أن تحترق قضية توظيف العامل اليهودي قضية مبدأ . ان حكومة جلالة لا تصحى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية في وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتصديقها . ان مبدأ تفضيل وتفضير استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودي ، هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرر. ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه فيما إذا كان العامل العربي - كنتيجة لهذه السياسة - قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تخرجها ، عندها يظهر هناك عامل في الموقف ، يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر إليه بعين الاعتبار .

١٨ - وأخيرا ترغب حكومة جلالة في أن تقول ، كما أكدت مرارا وبصورة قاطعة ، بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المتبدية - عند قبولها الانتداب - هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا في يوم ما أن تصغى عنها وقد صممت حكومة جلالة على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ، ولن تعيد عنها .

ولكن اذا ما أردنا أن تكون جهودها ناجحة ، فهناك حاجة ماسة للمعاون بالثقة والاستعداد لدى كل الجهات ، وذلك لتقدير صعوبات هذه

القضية وتعقيداتنا ، كما أنه من الواجب - قبل كل شيء - أن يكون هناك اعتراف مطلق بالألا حل يمكن أن يكون مرضيا ، أو دائما إلا إذا كان قائما على انصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية .
وانى هامزى دكتور وايزمن .

المخلص لكم جدا
(التوقيع) ج . رمزي مكذونك

د إلى رئيس الوكالة اليهودية ،

(١٤) خلاصة تقرير اللجنة للملكية لفلسطين

بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩^(١)

٧ تموز سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة للملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية أسماءهم :-
جناب النزيل الارل ييل ، جى . سى . اس . اى . ، جى . بى . اى . (رئيسا)
جناب النزيل السر هوراس رامبولد ، جى . اس . بى . ؛ جى . سى .
ام . جى . ام . فى . او . (نائبا للرئيس)
السر لورى هاموند ، كى . سى . اس . آى . ، سى . بى . اى .
السر موريس كارتر ، سى . بى . اى .
السر هارولد موريس ، ام . بى . اى . ، كى . سى .
الاستاذ راجينالد كويلاند ، سى . آى . اى .
وقد قام بمهام السكرتيرية السيد ج . م . مارتن

(١) قل من كراس أصدرته حكومة الانتداب بالغة العربية لى ٧ يوليوسنة ١٩٣٧
بمناسبة صدور قرار اللجنة الملكية .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٩ وأُتيحت بها الصلاحيات التالية :-

التبث من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتبث ، بعد تفسير نصوص الانتداب تفصها صحيحا ، مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أية ظلمات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيها مضي أو التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب والقيام ، لدى اقتناعها باستناد أية ظلامنة من هذه الظلمات إلى أساس صحيح ، يرفع التواصي لازالة تلك الظلمات ومنع تكررها .
وفيا إلى خلاصة تقرير اللجنة :-

الخلاصة

الباب الأول - المشكلة

الفصل الأول - الاستناد التاريخي

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن الفتح والاحتلال العربي ونشأت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونمو الصهيونية ومعناها .

الفصل الثاني - الحرب والانتداب

أن الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعدا مآله أنه إذا قبض للعلافاء الغلبة والانتصار فإن القسم الأكبر من الولايات العربية التي كانت تحت

مشمولة في الامهاتورية العثمانية سيصبح مستقلا ، ففهم العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلية في نطاق هذا الاستقلال .

وكي يتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح أنه إذا قُبض النجاح لتجربة انشاء الوطن القوي اليهودي وام فلسطين عدد كافي من اليهود ففسد بطور الوطن القوي مع مرور الزمن وينقلب إلى دولة يهودية .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنتصرة إليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي ينطوى عليها تصريح بلفور وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم المتحدة صك لا تداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الاهمية - وهي التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القوي ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو ينطوى أيضا على الالتزام العام - الذي ينطوى عليه كل انتداب والذي يرمى إلى تحقيق الغاية الاساسية من نظام الانتداب المثبتة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .

وذلك يعني أن العمل على « رفاهية وتقديم الاهالي » ذوى الشأن هو أم الابعاء الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة ، كما أنه يعني ضمنا تمكين أولئك الاهالي من « تولى شؤونهم بأنفسهم » في الوقت الملائم .

ان اشراك السياسة التي ينطوى عليها تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوى على الاحتقاد بإمكان التقلب عاجلا على موقف العرب العدائي من

تصريح بنفور بسبب الفوائد الاقتصادية التي كان يوقع أن تجلبها الهجرة اليهودية إلى فلسطين بوجه الاجمال .

الفصل الثالث - فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٩

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الادارة المدنية ، التي أسست في سنة ١٩٢٠ ، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التي تناول تأثيرها أكتية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى ، في انشاء الوطن القوي اليهودي ، وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، غير أنه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائي كان قويا إلى درجة كبيرة مما أدى إلى انقاص القوى المتوط بها المحافظة على النظام انقاصا كبيرا .

ثم ظهر فيما بعد أن هذه الامال لم تكن مستندة إلى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الاجمال أصبحت أكثر رفاة من ذي قبل فان الاسباب التي أدت إلى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وهي مطالبة العرب بالاستقلال القوي واتخاذهم موقف العداء من الوطن القوي اليهودي ، لم يطرأ عليها أدنى تبدل أو تغيير والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء « العوامل الخارجية » وهي تهاافت يهود أوروبا على فلسطين وإنتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الاسباب هي بذاتها التي أدت إلى اضطرابات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ولم تحمل سنة ١٩٣٩ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

(١) المصاعب التي تعرض لها اليهود في ألمانيا وبولونيا ولجئ أسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبرى .

(٢) توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي ناله العراق والمملكة السعودية ، ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال أيضا .

الفصل الرابع - اضطرابات سنة ١٩٣٦

لقد كانت هذه «الاضطرابات» (وقد تضمن التقرير وصفا موجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التي سبقتها ، وأن كانت أشد خطرا وأطول أجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣^(١) ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدت في هذه الاضطرابات الاخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وامراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب .

ولقد كانت «الاسباب الأساسية لاضطرابات» سنة ١٩٣٦ كمايلي :

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .

(١) الحائز في التنوس في اضطرابات سنة ١٩٣٦ حسبما جاء في تقرير حكومة

الاتداب Survey of Palestine صفحة ٣٨

الجرمى	القتل	
١٠٤	٣١	من أفراد الجيش
١٠٢	١٦	من أفراد البوليس
٨٠٤	١٩٥	من العرب
٣٠٨	٨٠	من اليهود
١٩	٧	من المسيحيين غير العرب

وقد قدر أن أكثر من ألف قاتل عربي قد قتلوا باحتياكاتهم مع الجيش والبوليس .

(٢) كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه .
وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا إلى الاضطرابات السابقة
ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنقسم عراها ، وهناك كثير
من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات ، نذكر
أهمها فيما يلى :

- (١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .
- (٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣ .
- (٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .
- (٤) عدم ثقة العرب فى اخلاص الحكومة البريطانية .
- (٥) فزع العرب من استمرار شراء الاراضى من قبل اليهود .
- (٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المتعبدية .

الفصل الخامس - الحالة الحاضرة

أن الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو
سكانه مقرونا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التى
وضعت لها فى بادئ الامر . والحديث الرئيسى هو ما طرأ على المدن
والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يسعوى الاظهار بين الصيغة
الديمقراطية المصرية ، الأوربية فى صميمها ، التى يصطبغ بها الوطن
القومى ، وبين العالم العربى الذى يحيط به . فالروح السائدة فى الوطن
القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج أو
الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية . والوطن القومى لا يمكن أن
يكون شبه قومى .

فشكل الحكم القائم في مستعمرات التاج لا يلائم أناسا ديمقراطيين
ومثقفين ثقافة عالية كجماعة الوطن القوي وحكومة كهذه من شأنها أن تفضي
روح عدم الشعور غير المحمودة الأثر .

والوطن القوي يمنح إلى إشراخ الخطى في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود
في الفرار من أوروبا بل بسبب الغنى السائد حول ما سيحل بفلسطين في
المستقبل .

لقد إزداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض
النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة . فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم
استفادوا من يوع الأراضي ومن استثمار الأمان التي جنوها من يمس
استثمارا مربحا . والفلاحون هم أسعد حالا على وجه المصوم مما كانوا عليه
سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذي ناله العرب إلى ما دخل
فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو
الوطن القوي . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية
التي لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات
المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية
ستقل إذا استمرت شقة الغلال السياسي بين العنصرين على الاتساع .

إن الروح القومية عند العرب هي شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود
وقل قلل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقتل باب
الوطن القومي اليهودي ، تابعا لم يطرأ عليه تفسير منذ سنة ١٩٢٠ والروح
القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود ينفذها النظام التعليمي ونحو
حركة الشبان .

ولقد كان للمعاهدة الانجليزية المصرية والمعاهدة الافرنسية السورية
التي عقدتا مؤخرا تأثيرهما في إذكاء هذه الروح . أن شقة الخلاف بين
المتصرين هي في حالتها الحاضرة واسعة وتستمر على الاتساع فيما لو ظل
الانتداب الحالي معمولاً به .

أن وضع حكومة فلسطين بين الشمين المتناظرين ليس بالوضع الذي تمسح
عليه فهناك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس
الاسلامي الأعلى من جهة ، والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودي
من الجهة الأخرى ، وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاه العرب واليهود
الطبيعي أكرهما تستطيعه حكومة فلسطين . والجهود الصادقة التي بذلتها
الحكومة لمعاملة كلا المتصرين بدون تحيز لم تؤد إلى تحسين العلاقات بينهما .
كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أثبتت حوادث السنة
الماضية أن الاستمالة لا تجدي نفعا .

إن الشهادات التي أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد
ولم تترك أملاً بإمكان التوفيق بين وجهتي نظر الفريقين . وقد كان الحل
الوحيد للمعضلة الذي تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة
عربية مستقلة في الحال وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمائة ألف
يهودي الموجودين في البلاد على الوجه الذي تستصوبه ، والجهود على ذلك
أن اللغة بمسئولية الحكومة البريطانية لن تزداد في أية ناحية من أنحاء العالم
فيما لو سلم الآن أمر الوطن القوي للحكم العربي .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودي أن في الامكان
حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بمذاخير تطبقها حازما على أساس
مطالب اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة وأن لا يكون

هناك ما يمنع صمود اليهود أكثرية في فلسطين، مع مرور الزمن. والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ثم أنه ليس من المحتمل أن يورط الرأي العام البريطاني أو الرأي العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة .

الباب الثاني - تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب ، طارئة كل النواحي الواحدة بعد الأخرى ، سيما وراء فتح المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلمات العرب واليهود تحت كل باب . وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة :

الفصل السادس - الإدارة

إن الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الأوقات الاعتيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يحمد عليهم وينبغي أن لا يكون نمطه تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم أو عدم تحيزهم .

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملك (الكادرو) هو أصغرهم أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها . وعلى ذلك ، يقرتب على الإدارة أن تستعمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير أن مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب أن لا تقل من سبع سنوات وينبغي صرف العناية

الفاقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع اختيار عليهم تدريباً عميدياً .
أن اللجنة تعرف بالمشاق التي تعانيها الإدارة البريطانية التي كانت مسوقة
منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير
الحادى ، فهناك مركزية زائدة عن الحد والصلة الموجودة بين الرئاسات
العليا للدوائر وإدارة الأولوية غير وافية بالمرام .

ان ظلمات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالمهاكم لا يمكن التوفيق
بينها وهي تكشف القناع عن التناحر العنصرى الذى يخلل فروع الادارة
بأجمعها ، وما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائى يوفق واحتياجات شعوب
فلسطين المختلفة وجود لغات رسمية ثلاث وأيام عطلة اسبوعية ثلاثة وأعياد
رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود
حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلتفت للنظر إلى الصعوبات التي
تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويحضر فيها الموصول على
البيانات في كثير من الدعاوى . وهي ترى أن البغضاء المسعكة بين العنصرين
وعلى الأخص عند وقوع الأزمات قد أثبتت أن لها تأثيرها السيئ في أعمال
تلك الدائرة . واللجنة توصى بأن يكون محامى الحكومة الأول بريطانيا .
ومن الضروري إنجاز تعيد طريق ياقا - حيفا بما أمكن من السرعة .

ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواسطة أحد الخبيراء للفصل فيما إذا
كانت البلاد في حاجة إلى مرفأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرفأ ،
فيما لو تقرر بناءه ، في مكان متوسط بين ياقا وتل أبيب بحيث يكون في
متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فروع من فروع الادارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن
الوكالة لا يصح أن تكون موضعاً للانتقاد بسبب ذلك ، فالإدانة الراهنة من

صك الانتداب تخولها حتى إبداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح السكان اليهود تقريبا وهي تشكل حكومة موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المنتدبة ، والمركز الممتاز الذي يتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاغتراب في السنة الماضية وتمديد أجله ويجب أن يعمل وفق القدس بصفته رئيسا لهذه اللجنة قسطة الوافي من المسؤولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأي عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامي ، فالوظائف التي جمعها المفتي في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمى إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فاذا ظل الانتداب الحالي قائما فلا بد من البحث في مشروع كهذا .

الفصل السابع - الأمن العام

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦٥.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ إلى ما يهتاجز ٨٦٧.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ٣٦ (وإلى ٢٧٣٣.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ - ٣٧ وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت أن الواجب الأولي ، وهو الواجب الذي يقضى بالحفاظة على الأمن العام لم يؤد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب أن لا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية

على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكري غير مجزأ . وفي مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الاهالي من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة وتدريب الاسلحة وإذا لم يعمد إلى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضافي كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية . لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . أن أكثرية ضباط البوليس الفلسطينيين في دائرة التحقيقات الجنائية مظلومون كل الاخلاص لصلهم أما أفراد البوليس الذي ينتمون إلى الرتب الدنيا ، كغالبية أفراد البوليس في الاقضية ، فهم ليسوا ممن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا ناعمين في أوقات السلم . وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعرض البوليس العربي في فلسطين إلى مثل ذلك التوتر العصبي الذي عرض له في الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق « المختلطة » .

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطي ، مركزي ومحلي ، ومن الامور الاساسية أيضا أن تكون هناك قوة كبيرة مصعركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك ، أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطاني الخيالة .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا في ثلاثة أشخاص من الثلاثة بينما أن أحكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكما وفي سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصا ولم يحكم بالاعدام على أحد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب اللازم به هو عامل أساسي في حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشقكة في السنة الواحدة بين سنة ١٩٢٩

وسنة ١٩٤٦ ، ٦٠,٠٠٠ جنيهها غير انه لم تجمع منها الغاية هذا التاريخ سوى ١٨,٠٠٠ جنيه . واذا كانت الغاية أن يكون للقرامات المشوكة أثارا رادعا فمن الواجب قصرها على المبلغ الذى يمكن جمعه، واقامة قوة من البوليس للتأديب في القرية أو المدينة ، على نفقة أهلها ، إلى أن تدفع القرامة . ان المقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والاجراءات التى اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون بقضى بإبداع تأمين (ديبوزيو) نقدي يمكن مصادره ، وبفرض عقوبة الحبس ودفع القرامة ويجب أن ينص القانون أيضا على مصادرة المطبعة . وهناك ضرورة ماسة لإنشاء مكثات للبوليس في بعض المدن واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم .

ان ابرادات فلسطين لا يمكن أن تنفى بجميع ما تتطلبه التدابير المقرحة من النفقات وسيستلزم الامر أن تدفع حكومة جلالة في المملكة المتحدة امانات سخية لتلك الغاية أما الأثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد فعل يخطى أثره حدود فلسطين ويصاورها إلى أبعد منها بكثير .

الفصل الثامن - الشؤون المالية

لم تكن الخزينة حتى السنين الاخيرة تبيع القيام بإصلاح واسع النطاق في الشؤون والخدمات الاجتماعية ، فان تراكم وفر كبير في الخزينة أمر انقردت به السنين الأربع الاخيرة التى بدأت بسنة ١٩٣٢ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التصفط والتؤدة في اجراء الاصلاحات المشار اليها . أما الاستنتاج بأن هذا الوفرة الكبير ناشئ عن تقدير لا موجب له في الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق لأن الوفرة بأجمعه مثلث بالرهون الى درجة لا يبقى منه لها

الا ما يزيد قليلا على المقدار المقبول لسد الدم الحالية .
وإذا توقفت تدفق رؤوس الاموال على فلسطين ، وهو الامر الذي
تتمازبه اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعى أن يكون
زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا إلى وقروح البلاد في العاقبة وان كان ذلك
قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة إلى درجة ما ربما تستقر اقتصاديات
البلاد على أساس جديد . غير أن امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين
في حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويلا الامد هو أمر يمكن
تجاهله بالكلية .

وبالنظر لعدم وجود احصاءات واقية يصعد التثبت من درجة صحة الشكوى
التي تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود وواقع جل
أعبائها على عاتق العرب . وللا موال ان تتمكن دائرة الاحصاءات الجديدة
عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب ، وأن تفرض الضرائب
الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التي ستقوم البلاد بحملها لا بالنسبة
لما تحمده الضرائب من التأثير في أية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل في حاجة البلاد إلى زيادة صادراتها وإيجاد
أسواق لا تتجه من الائتمار الحمضية الآخذة في التزايد من سنة إلى أخرى .
وقد وجدت اللجنة بعد امان النظر في الوسائل المختلفة التي يمكن اتخاذها
لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز في التعرفة المنصوص عليها في
المادة ١٨ من صك الانتداب ، ان أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمن
الحاضر . فإذا لم تعدل تلك المادة فإن فلسطين ستعثر على تحمل العسائر
من جراء القيود التي تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات
بدون امال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعديل من القاعدة التي هي
عليها الآن .

الفصل السابع . الاراضى

إن خلاصة من التشاريع المتعلقة بالاراضى التى سنت خلال الحسك المذنى تكفى لاثهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها فى هذا الباب . واللجنة تلقت النظر إلى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سته لحماية سمار المالكين . ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل حيك الانتخاب أيضا إذا لزم الامر ، بصورة تفسح مجالا لسن قانون يحول التدوب السامى سلطة منع انتقال الاراضى إلى اليهود فى أية منطقة معينة وذلك كى يصبح فى قيد الامكان تنفيذ العهد الذى يلقى بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم . وربما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيع قطع الاراضى المنزلة ، والصغيرة المساحة إلى اليهود . على أنها ترجح اللجوء إلى مشاريع أوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهى تحمذ الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه ، خاضعة لبعض القيود . وينبغى تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للاراضى وقد أوصت اللجنة بلزوم الاسراع فى عمليات التسوية (التى تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة) وتحسين الاصول التى تسير عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالى لحاكم الأراضى من شأنه أن يساعد على البطء فى سهر الدعاوى وربما تتم عمليات للمساحة والتسوية يجب تأليف محكمين أو ثلاث محاكم أراض مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد .

لقد استفاد المزارع القروى بصورة عامة لفاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود فى البلاد . إلا أنه ينبغى

اتخاذ ما يمكن من الحيلة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيع أراض أخرى وعلى ذلك يجب أن لا يسمح باقتال الاراضى (إلى اليهود) الا حينا يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة أن لاتعتمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي عدد كبير من السنين ، إلى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام .

أن عدم كفاية الاراضى يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الاراضى من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الاراضى الجيدة فكثير من الاراضى المغروسة الآن بأشجار الزيتون لم تكن عند ابتياعها الاكتبان ومال أو مستقعات غير مزروعة . ومن الامور اللازمة اصدار تشريع يقضى باناطة للمياه السطحية إلى المندوب السامى واللجنة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات للموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع في الري . وعلى تحبذ للمشروع للموضوع لاهمار منطقة الحولة .

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بصحريج الاراضى على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الامد لانشاء الغابات ولكن بالنظر لما استلجته من قلة الاراضى الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال ، لايسمها أنه توصى ببرنامج ينطوى على اخراج الزارعين من الاراضى بمقياس واسع الا إذا وفرت لهم أراض زراعية أخرى أو أوجد لهم عمل مناسب على الارض . على انه إذا أخذت البلاد كجموع فان قسما كبيرا من أرضها

يصلح للتجريح وليس للزراعة واللجنة تمحذ القيام بمشروع يرمي الى تجريح
سفوح التلال الكثيرة الانحدار متعا لانهايار تربها ، ومنع الرعى في الاراضى
الصالحة للتجريح وانشاء غابات القرى حيثاً أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها.

الفصل العاشر - الهجرة

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهى : —
(١) القيود الشديدة التى فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة
إلى بلادها . (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاييد الحكم
فى ألمانيا . (٣) ازدياد الضغط الاقتصادى على اليهود فى بولونيا .

إن بقاء عنصر واخر الذكاء والنشاط مدمم بمقادير كبيرة من الاموال ، على
اصطدام متواصل مع شعب متوطن فى البلاد يعتبر فقيرا بالنسبة إلى ذلك العنصر
ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة ، قد يؤدى مع الزمن إلى رد فعل خطير . وإن
مبدأ الاستيعاب الاقتصادية الذى مؤداه أن يوقف مقدار الهجرة إلى البلاد على
أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه
الاعتبارات الاقتصادية شأن فى ذلك ، هو مبدأ غير ملائم فى الوقت الحاضر
وهو يضرب صفحا عن بعض العوامل التى تنطوى عليها الحالة مما لا يسهل السياسة
الحكيمة أن تتجاهله أو تهمله . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية
والاجتماعية والنفسية حسابا فى هذا الشأن وينبغى على حكومة صاحب
الجملة أن تضع « حدا سياسيا أعلى » للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسى
الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٢٠.٠٠٠ فى السنة للسنوات الخمس المقبلة .
ويجب أن يطلق للتدبوسامى الخيار فى ادخال عدد من المهاجرين لا يجاوز
الرقم السابق كحد أعلى ، على أن يكون ادخالهم خاضعا على الدوام لمقدرة
البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

واللجنة توصي بإجراء التعديل التالي في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الأخرى التي توصي بها وهو أن يكون للإدارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين يتمتعون للصف أ (١) أي الأشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه) فمن الواجب ان لا يكتفى الشخص الذي يود الدخول إلى فلسطين من هؤلاء ، باقتناع سلطة الهجرة بأنه يملك ١٠٠٠ جنيه بل ينبغي عليه أيضا أن يفتح تلك السلطة بأن في فلسطين متسعاً لأشخاص آخرين من الذين يمارسون الصنعة أو الحرفة أو التجارة التي ينوي تعاطيها .

وينبغي أيضا إعادة النظر في تفسير اصطلاح « الأشخاص المعالين » بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملاً لفريقين إثنين : (١) الأقارب الأقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لأن إعالتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين ، (٢) الأقارب الآخرين الذين يجب أن تقتنع سلطة المهاجرين بأن في استطاعة المهاجر أو المقيم الدائم المختص أن يعيلهم ماداموا لا يستطيعون إعالة أنفسهم . وينبغي أن يرفع إلى المندوب السامي التوزيع النهائي لشهادات الهجرة الذي تجريه الوكالة اليهودية لآقراره .

ويجب الاستفادة من موظفي ادارة الأولوية لدى اجراء البحوث فيما يتعلق بأعداد جدول العمل النصف سنوي . ثم أن مسألة منازل السكن هي من الاعتبارات الاقتصادية التي يجب ، أن ينظر إليها باهتمام أكثر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن حيث أن الهجرة كانت العامل الأكبر الذي أوصل الوطن القومي إلى حالته الحاضرة من التوسع ، فالحكومة المتتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ

اللائزم الموثب عليها لتسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٤٠٠٠٠٠ من السكان اليهود فيها . ولكن ذلك لا يعني أن الوطن القومي يجب أن يستقر على وضعه الحالي . واللجنة لا يمكنها أن توافق على الرأي القائل بأن الدولة المتعدية بعد أن سهلت انشاء وطن قومي، لها ما يبررها في اغلاق أبوابه . فالوطن القومي تعتمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام المهاجرة وقد وظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع افراض دوام الهجرة .

ان وضع القيوود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين . فالعرب أصبحوا يعتبرونه الوطن القومي ، وهو في حالته الحاضرة ، أكبر مما يجب أن يكون ويرون فيه حاجزا يحول دون تحقيق أمانهم القومية في الاستقلال .

الفصل الحادى عشر - شرق الأردن

ان مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لا تنسرى على شرق الأردن ، واحتمال توسيع الوطن القومي عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن ، يتوقف على افراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة في شرق الأردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الأردن الا أن ترفض تشجيع الهجرة لليهودية إزاء المقاومة الشعبية التى تجابه تلك الهجرة .

الفصل الثانى عشر - الصحة العامة

لقد خلعت علامات اليهود في هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المتعدية لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح

الصحية التي أنشأوها من أموالهم الخاصة . فالمال الذي يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتما من حساب مصلحة أخرى وقد يشرب من الذهب أحيانا أن فلسطين لاتزال فقيرة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية ، والمسألة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح في دولة واحدة لشعبي اثنين يختلفان إختلافا بينا من حيث مستوى المعيشة .

المصل الثالث عشر - الاشتغال العامة والمصالح الأخرى

إذا كان المقروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموما بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الأمر من الصعبه بمكان .

وفي فلسطين، حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر ثقلب الأجور، يستحيل جعل الاستخدام في الاشتغال العامة موقفا دائما على أساس نسبة حاجة بين العنصرين . واللجنة لم تقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشتغال العامة والمصالح الأخرى . وهي تشير إلى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتها والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عالجت المسألة بسمة صدر وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا يتطوى على العطف قول لا يستند إلى أساس .

الفصل الرابع عشر - المسيحيون

ان مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالاماكن للقدسة لا تقل شأنًا عن مصلحة اليهود أو المسلمين . ومسيحيو العالم يسعون أن يقفوا موقف صدم البلاة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية اخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

ان المذكرة المضمنة ظلمات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايجهم من الموقف الذى وقفته الحكومة بترك الامور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درسها بالتفصيل ، غير ان اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة المالية المعنية بمقتضى قانون البطريكية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطريكية وإلى البحث الذى جرى بين الحكومة والبطريكية والسلمانيين حول اعادة تنظيم الشئون الداخلية للبطريكية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مختلط ، وذلك المسائل لاتزال موضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في أيام الآحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبئا زائدا من العمل ويضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية .

أما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم السلميين .

الفصل الخامس عشر - قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية :

أما فيما يتعلق بظلامة أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب

(والذين يقال أن عددهم يبلغ ٥٠٠٠٠) بنية العودة إليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فالجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم انقطاع صلتهم الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيدهم صريح بنية العودة إلى البلاد هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء .

أما فيما يتعلق باليهود فالشرح الحالي يفرض بالالتزام الوارد في صك الاتفاق حول هذا الموضوع غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي أتيحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو أن ملصحتهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه . أما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فإن الأمور الثانوية في نظر الكثيرين منهم والجنة لا تؤيد للتد الموجه إلى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطينيين الجنسية . فمن المرغوب فيه جسدا أن يصبح جميع الأشخاص الذين يتوون الإقامة الدائمة في فلسطين ، فلسطيني الجنسية ، وتوفر هذا الشرط في التاجين هو حافظ مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

الفصل السادس عشر - المعارف

من دواعي الأسف أن لا تكون الإدارة قد فعلت أكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف . فالعلم يجب أن لا ينتظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط ، إذ إن ما يبذل لتحصين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح إلا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتادات الحالية المخصصة لتعليم العرب ، يترتب على الإدارة أن تعيد

ان التعصيب الذى يستحقونه من النظرية العامة لهذه الفاية هو الثانى فى الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، ومع ذلك فان الامر الذى يفوق بآثيره السوء نقص المدارس العربية هو الطابع القومى المحض الذى تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس فى وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الامر على الاطلاق. قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم فى هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائى القومية للعنصرية معا . غير أن ذلك يصدر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذى ينحول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارس الخاصة لتعليم أبنائه بلغته الخاصة » ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتماً فى توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه فى المستقبل ، أيضاً يجب تشجيع التعليم المختلط حيثما أمكن ذلك أى فى المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلاً . أما بعدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الاعانة التى تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الاعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوبة بها فى ظروف أخرى ، الا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الآن ، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حلى اليهود أقصاهم من الضرائب فى سبيل نشر التعليم هو صفة من أحسن الصفات التى يمتاز بها الوطن القومى اليهودى . ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأكيد . ولكن هذا التأييد يجب أن لا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الاعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم .

والقائمين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر

ما يكون بروزا في درجات التعاطف العليا . فليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبابهم أن يدوا تعليمهم إلا إذا حملوا أنفسهم عبء السفر إلى الخارج . وإذا وضع المشروع الذي يرمى إلى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الامعان في إمكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس أو حيفا .

الفصل السابع عشر - الحكم الذاتي

ان نظام الحكم الذاتي الحالي الذي تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين ، أولهما فقدان الرونة وتأثيرها المركزية التي لا موجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتثوية المجالس المحلية القليلة التي لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لاتعبد في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المتحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مفرونا بطلب جدى . ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الذاتي في القرى بقائمة فعالة إلا بعد أن تكون النداءير المتخذة للتعليم الأولى قد أثمرت ثمرها بفعل الزمن .

أما عيوب نظام البلديات الحالي فهي (١) فقدان روح التشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) للقيود الموضوعة على تشيئات البلديات المتقدمة على غيرها ، بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لأمراء الحكومة والإدارة المتمركزة ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذي يسديه سكان المدن في أكرز المجالس البلدية إلى تحديد السلطات والمسؤوليات .

أن لمدينة تل أبيب مشكلاتها الخاصة وهى مشكلات فذة ناشئة عما حصل فى سكانها من الزايد العجيب خلال السنوات الخمس الأخيرة . فالأهداف التى وضعها سكان تل أبيب نصب أعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هى بمقد ذاتها موضع التقدير وقد أظهر دافعوا الضرائب استعدادا بمقدون عليه لتعمل بمب الضرائب الباهظة بغية الوصول إلى تلك الأهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تكأثر وضعيتها المالية تأثرا خطيرا .

ومن الضروري سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها . وفى هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدته . فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالى هى غير وافية ومن الضروري توسيعها .

ويجب استخدام شخص خبير فى مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التى تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما فى البلدان الكبيرة ، على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذى يحصل فى الوقت الحاضر فى تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري أن ينظر على الفور ويعين العطف فى حاجة مدينة تل أبيب إلى قرض كبير .

أن الصلة العادية التى تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هى فى فلسطين غير ممكنة التحقيق .

المصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتي

ان الآمال التي كانت معقودة في سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد أصبحت أبعد مثالا من ذي قبل . فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها - وهو موقف العرب العدائي من الوطن القومي - قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من أن تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على أساس المساواة بين العرب واليهود غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة، إذ من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن أن تطبق تطبيقا فعالا أو أن تدوم طويلا، وعلى كل ، فان الزعماء العرب لن يقبلوا بها . واللجنة لا توصي بالقيام بأية محاولة لبث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد ، غير أنه لا كان من المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم أعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينصحبوا انصفا . ويكون في وسع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس ولكنهم لا يملكون صلاحية منحولهم اقرار أو رفض التدابير التشريعية الأخرى ، غير أن العرب ليس من المحتمل أيضا أن يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يعملون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم أن يهود فلسطين يعملون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأي شعب منظم مثقف من شعوب أوروبا . غير أنه بالنظر لكون هذين

الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتي لكلية مما أمر غير
عملي ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاما ، ولا إنهاء أجله بصورة
مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة ، إلا إذا كان في
الإمكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

الفصل التاسع عشر - الاستنتاجات والتوصي

لقد أجمت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الوارد
بيانها في هذا الباب من التقرير ولخصت ظلمات العرب واليهود والتوصي التي
تقدمت بها لازالة الظلمات المشروعة منها . وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن
التوصي التي تقدمت بها هي ليست تلك التوصي التي تقضيها الصلاحيات
التي أنيطت بها فهي لن « تزيل » الظلمات ولن « تمنع تكررها » غير أنها
أفضل المسكنات التي تستطيع اللجنة أن تعيها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه
وهي لا تخرج من كونها مسكنات ليس الا ، ولا يمكنها أن تتعاضل شأفة
هذا الداء ، فهو متعاضل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاحتقاد بأن
الأمل الوحيد بشفاؤه لا يأتي إلا عن طريق اجراء عملية جراحية .

الباب الثالث - إمكان الوصول إلى تسوية دائمة

الفصل العشرون - ضبط الظروف

لقد أعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل
وذلك أن الحكومة البريطانية ومدفوعة بضغوط الحرب العالمية ، كانت قد
قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد خلق كل من
الفرقيقتين بعض الآمال على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد ثبتت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يحقق وليس ثمة أمل بتحقيقه فى المستقبل .

فهر ان الشعب البريطانى لا يستطيع التوصل من التزاماته بناء على هذا السبب ، وبض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة فى فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضمينه من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد . وفيما يلى بيان موجز للاحوال القائمة فى البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل بين شعبين مختلفى القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فإمانيهما القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ أن العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبى واليهود يرغبون فى اظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الاعمال عندما يعادون إلى البلاد التى ولدت فيها الأمة اليهودية وليس فى آمال القريتين القومية ما يسمح بدمجها معا فى خدمة دولة واحدة . ولقد أخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ وسيكون ذلك شأنا فى المستقبل أيضا .

والاحوال السائدة فى فلسطين ولاسيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها فى تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتها كلما عظمت أما فيها السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينها بسبب ما يحيط بالمستقبل من الابهام ، فهناك سؤال مآله « من الذى سيحكم فلسطين فى النهاية ؟ »

وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على حملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستلان سيادتها القومية في أقل من ثلاث سنوات وبهذا ذلك يزداد مطلب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التي تتمتع بها بلاد العرب الاسيوية بأسرها شدة وقوة ، ومن الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في أوروبا أو أن تخف المخاوف التي تساورهم ، كما أن أثر الاستنجد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعظمه على الإنسانية لن يفقد شيئا من شدته . ثم أن حكومة فلسطين ، التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المتخفين واليهود الديمقراطيين ، ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من الأشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود ، وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلامات للضاربة التي يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسؤولية ، اللذان هما تحت حكمها .

وفي مثل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الاندباب الا بالجوء إلى القمع ، ذلك لأن القمع يستلزم اقامة مصالح للمحافظة على الأمن تستغذ من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التي ترمى إلى تأمين « رفاهية السكان وتقديمهم » بل قد يؤدي إلى انقاص تلك الخدمات وتخفيضها أما الموانع الأدبية التي تلازم القمع فلا تحتاج إلى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له رد فعل غير مرغوب فيه على الرأي العام خارج فلسطين . وبالإضافة إلى ذلك فإن القمع لن يحل المشكلة بل يؤدي إلى تفاقم الشحنة ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين

تتحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق الدعم المظلمة إذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

إن الشعب البريطاني لن يعيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب إذا كان الشرف يقضى عليه بذلك ، غير أن له ما يورثه إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم أن بريطانيا لا تود أن تجحد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات وما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدة ، لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتي في العالم العربي من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية . والرأى العام البريطاني يحلف كل العطف على ما يعنى به العرب أنفسهم أحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الأوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير منفصلة للعرب مع العرب . ومن الجهة الأخرى أن صداقة بريطانيا للشعب اليهودي هي صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الإبقاء على ثقة الشعب اليهودي بالقدر الممكن .

إن دوام النظام الحالي سيؤدي تدريجيا إلى انقضاء هذين الشعبين الذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه . وإذا سئل من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية فجواب هذا السؤال يجب أن يكون : « لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سيامي منصف يسهل أن

بمسكر في تسليم الاربمئة ألف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربى ، أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودى فيما لو أصبح اليهود الأغلبية في البلاد ، غير أنه وإن كان ليس في مكة أى هذين المنصرين أن يولى حكم فلسطين بأسرها بانصاف ، فقد يكون في إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم في قسم منها .

ولا ريب في أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة إلا أنه يطلب على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت في السابق باعتبار أنها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصائب جسيمة غير أنه إذا درست هذه هذه المصائب درسا دقيقا فلن تبدوا بأنها مما يهذر التثلب عليه شأن المصائب التي ينطوى عليها بقاء الانتداب أو أى تدبير آخر فالتقسيم يفسح مجالاً لتوطيد السلام في النهاية الأمر الذي لا يحجه أى مشروع آخر .

الفصل الحادى والعشرون - نظام المقاطعات

في الامكان تجزئ فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولاً من التقسيم وذلك بتقسيمها ، على النحو المتبع في الحكومات التي تسير على نظام الاتحاد ، إلى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل الملائمة للهجرة ويروع الأراضى والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة المتدبة في مقام الحكومات المركبة أو حكومة الاتحاد وتبين على العلاقات الخارجية والدفاع والجارك وما شاكل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لأنه يحل بحسب الظاهر للمشاكل الكبرى الثلاث وهي مشكلة الأراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتي

غير أن مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية ففى الدرجة الأولى ، أن سهر أنظمة حكومة الاتحاد يحوقف على وجود مصالح أو تقاليد كافيه لتأمين بهاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات ، أما فى فلسطين فسيظهر كل من العرب واليهود إلى الحكومة المركزية كهيئة أجنبية دخيلة . وفى الدرجة الثانية أن العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد تؤدي إلى بحث التناظر القائم حاليا بين المرب واليهود من جديد . ، وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفرة الذى قد يحصل فى إيرادات الحكومة المركزية أهمهيين المبلغ الذى يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفعه لسد ما قد يقع فى ميزانية الحكومة المركزية من العجز ، ثم أن فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه فى المقاطعة اليهودية دون قيد أو شرط قد يؤدي إلى لزوم التوسع فيما تشتهه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفى الدرجة الثالثة ، أو واجب المحافظة على القانون والنظام ، ذلك الواجب الكبير النفقات ، سيبقى موكولا إلى الحكومة المركزية . وفى الدرجة الرابعة ، أن نظام المقاطعات لا بد له ، كمشروع التقسيم ، من أن يسفر عن أبقاء أقلية من كل عنصر فى المنطقة التى سيهيمن عليها العنصر الآخر . وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء إلى تدابير جريئة لا يصح التمسك فيها إلا إذا كان ثمة أمل بحو طيد دعائم السلم التناهى فى البلاد . ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الأمل ، بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك ، ويمكن أن يقال بالدرجة الأخيرة أن نظام المقاطعات لا يعمل مسألة الحكم الذاتى القومى فلن يشعر العرب ولا اليهود بأن أمانهم السياسية قد تحققت لجرد منحهم الحكم الذاتى فى المقاطعات .

وبالإنجاز أن نظام المقاطعات تلازمه جل المصاعب التى تميل إلى تعقيد

التقسيم ، أن لم يكن كلها ، دون أن يخوف فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في
التقسيم الا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائى .

الفصل الثانى والعشرون - مشروع التقسيم

بالرغم من أنه لا ينتظر من اللجنة أن تعتمد إلى القيام بالتحقيق الاضافى
المطول الذى يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم باسباب إلا أنه
من العيب أن نتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون أن نضعه فى قالب جوهرى
عسوس ، إذ من الواجب كما يظهر جليا أن يقام الدليل على أن فى الأماكن
وضع خطة تقى بأمر ما تتطلبه الحال .

(١) نظام المعاهدات

ينبغى إنهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين وأستبداله بنظام
معاهدات يحقق مع السابقة التى درج عليها فى معاهدتى العراق وسوريا .
ويجب وضع انتداب جديد للإماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة
فى الفقرة (٢) أدناه .

وينبغى أن تعتمد الدولة المتعديبة إلى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن
وتمثل عذب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى لعقد
معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفى هاتين المعاهدتين يعن عن تشكيل
حكومتين مستقلتين ذاتى سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال ،
أحداهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذى يقع
إلى الجانبين الشرقى والجنوبى من الحد الذى اقترحتاه فى الفقرة (٣) أدناه
والاخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذى يقع إلى الجانبين
الشمالى والغربى من الحد المذكور .

وتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطلب الذي قد تقدم به أى الحكومتين العربية أو اليهودية للانضمام إلى عصبة الأمم .
وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين ونصوصا تتعلق بما سيشار إليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما موافيق عسكرية تتعلق بإقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على المرافق والطرق والسكة الحديدية واستعمالها ، وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

(٢) الاماكن المقدسة

أن تقسيم فلسطين لا بد له أن يكون خاضعا للشرط الأساسى التالي وهو :
المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليها بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم . تلك « أمانة مقدسة في عنى المدينة » بأوسع ما في الانتداب من معنى وهي ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة الجماهير الوفيرة في البلاد الأخرى التي تنظر إلى أحد هذين المكانين أو لكليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة ، وتخطيط حدنطقه خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وأن يسر لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية إلى جنوبى السكة الحديدية شاملا مدينتي اللد والرملة وممتدًا في يافا .

ان حماية الاماكن المقدسة هي أمانة دائمية ، فذة في نوعها وغايتها وهي غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . واجتنبًا لسوء التفسير يمكن

القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينتهى أجلها إلا متى رغبت عصبة الأمم والولايات المتحدة في ذلك ، وأنه في الوقت الذى يكون فيه من واجب القيم على تلك الامانة العمل على رفاهة وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما .

ويجب إبقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التى تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الاماكن (كما تنص عليه المادة ١٣ من صك الانتداب الحالى) ، وبمسألة المرور من منطقة الانتداب ، وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقا لمبادئ نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التى يتطوّل عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود أو بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة . وتكون «الجنة الرسمية» الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الأساسى الذى تسير عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية .

وعما يفتق وعواطف المسيحيين في العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضا للناصرة وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فينبغى أن يعهد للدولة المنتدبة بإدارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيرة طبرية .

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابدية والمقامات والاماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود . وللقيام بتلغات الحكومة المنتدبة ينبغي أن تتمكن تلك الحكومة من الاستعمال على بعض الإيرادات

سواء عن طريق فرض رسوم جركية او ضرائب مباشرة أخرى سببا على سكان المدن الكبرى الكثيرة العدد والمطردى الفخو المصودة ادارتهم اليها غير ان هذه الإيرادات قد لا تفي لسد نفقات الإدارة العادية ، وفي مثل هذه الحالة ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعدا لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز .

(٥) الحدود

ان المبدأ الطبيعي الذي ينبغي أن يتبع في تقسيم فلسطين هو فضل المناطق التي اشقوا اليهود الاراضى فيها واسوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو معظمهم من العرب وهذا المبدأ يشكل أساسا عادلا وعمليا للتقسيم على شرط أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بأن يؤكدها معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وأن تعطى الدولة العربية تعويضا معقولا لقاء ما تفقده من الاراضى والإيرادات .

أن كل اقتراح للتقسيم لن يمدى نفعا اذا لم يتضمن اشارة ، ولو تقريبية ، إلى كيفية حل المسألة الحيوية التي تلازم الموضوع كله وهى مسألة الحدود . وكحل للمشكلة نترح فيما يلى خطا تقريبا للحدود باعتبار انه اقتراح عملى وعادل مما ، على أنه ينبغي على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية .

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيا الحدود الحالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا مجرى النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال ، ثم يخترق سهل بيسان ، ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادى (جيزرائيل) ثم يخترق مرج ابن عامر لئلا نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل

المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال السكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلى على هذه العبورة ، يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقى لذلك السهل ثم ينحرف غربا بجبنا طولكرم إلى أن يتصل بممر (القدس - يافا) على مقربة من اللد . وفى جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلى إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلو مترات جنوبى رحوبوت ومن ثم ينحرف إلى الغرب حتى البحر .

وفى اى بعض الملاحظات والتواصى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها :

(١) لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها ، عن اليهود بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها .
(٢) لقد اجماع اليهود قطما واغرة من الاراضى فى سهل غزة وبالقرب من ذر السبع واستعملوا على حق الخبار باجتياع قطع أخرى فى تلك المنطقة والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الاراضى لتوسيع الوطن للقومى اليهودى فى الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضى اليهودية فى الجليل وبالاخص اراضى منطقة الحولة (التى تهيء فرصة حرية بالذكر للاعمار والاستعمار) داخلية ضمن المنطقة اليهودية .

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال اراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا فى المنطقة اليهودية . وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بمفاهم لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبا ان لم يكن باتصال ، وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدينة صفد وطبريا (المقدستين) . ثم ان يهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك ، يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيرة . وقد أظهر

فلا هو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد انهم أقل انقيادا للتصريح السياسي من فلاحى منطقى السامرة واليهودية الذين تتركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا (المختلطة السكان) احتكاك مضبوط الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات » في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، ان توضع هذه المدن الأربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة .

(د) ان مدينة يافا هي في جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءا من الدولة العربية . أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لان حق المرور من مر يافا - القدس سيكون مباحا للجميع . على أن هذا الأمر يجب أن يكون له منفذ الخاص الى البحر ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الأرض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالي والجنوبي للمدينة .

(هـ) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الانعزال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد في متناول الدول العربية أيضا من أجل الغايات التجارية . ولذلك يجب أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا . وعلى هذه الصبغة أيضا يجب أن تشمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسرى المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الآخر من أجل النفاذ التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ المشرق يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغي ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .
ويجب ان تنص المعاهدتان أيضا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الاقصاد وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود عُزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك مما مكن الحكومة من ان تنشئ مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى (١) يكتسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية (٢) تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم (٣) يمتلئ اليهود بما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السنڤ من يومباي وفصل بورما عن امپراطورية الهند ،

فجرها على تلك السواق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك.

ويقرب على اللجنة المالية أن تنظر أيضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو اربعة ملايين ونصف جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الاخرى وان تعطى قرارها بشأها ويتبني عليها أيضا ان تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم .

(٥) إعانة الحكومة البريطانية

ان الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاثزان المالي في فلسطين . غير أن المشروع يشتمل على ادخال شرق الأردن في الدولة العربية . وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محدودة جدا وايراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الادارة فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تطلب إعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣٠٠٠ جنيها أي بمعدل ٧٨٠٠٠ جنيها في السنة . وقد منعت شرق الأردن أيضا بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الأردن واقترضت مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيها لمساعدة متكوبي الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين .

ويجدر أن لايم للتنازل عن الانتداب على شرق الأردن إلا بعد أن يضمن ، بقدر المستطاع ، عدم تدنى مستوى الادارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها . ومن الأنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تسام في هذا المضمار أيضا لتسهيل الوصول إلى تسوية . ان دوام الانتداب الحالي لا بد ه من أن يحمل الحزبة البريطانية عبئا معكورا مطرد التزايد فاذا كان التقسيم

سيؤول الى توطيد السلام فالبالغ المنفعة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد أتقت في محلها . وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد أن الأمة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هي ملزمة بدفعه الآن سنويا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين .

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب أن يطلب الى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليوناً جنيه .

(٦) التعرف الجمركية والرائى.

بما أن كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما أمر تقرير التعرف الجمركية في بلادها . وينطبق هذا الأمر على الحكومة المنتدبة أيضاً مع مراعاة نصوص الانتداب . ومن المحتمل أن تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسألة التعرف الجمركية ولذلك فمن أكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين أن يفتى كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع ، وأن تدمج الحكومة المنتدبة إيراداتها الجمركية مع إيرادات إحدى الدولتين أو كليهما معا إذا كان ذلك ممكناً .

ويجب أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المعاهدات المقروح ، عقد اتفاق تجارى يرمي الى تقرير تعرفه جمركية واحدة على أكبر عدد من أصناف البضائع لتسعودة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المنتصبة .

(٧) الجنسية

ان جميع الأشخاص الفلسطينيين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة المحاصية في خليج العقبة مادامت هذه الأماكن تحت ادارة الحكومة للتندبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصا يصنعون بالحماية البريطانية يظلون معنظلين بحالهم الشخصية هذه وفيما عدا هؤلاء يصحح جميع الفلسطينيين من رعية للدولة التي يقطنون في أراضيها .

(٨) الخدمة المدنية

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، يتناخض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا ، فحقوق جميع هؤلاء للموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقا للمادة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية .

(٩) الامتيازات الصناعية

ان الاتفاقات الموقعة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق الموقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم ، أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوموا بتنفيذها . ويجب أن تشمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر البجاس يجب أن تضمن سلامتها على هذا النوال .

(١٠) تبادل الأراضى والسكان

إذا أريد أن يكون للتقسيم أثره الفعال فى الوصول الى تسوية دائمية فيجب أن لا يكون تطبيقه مقصرا على رسم حدود وتأسيس دولتين. ومن الواجب أن يشرح ، آجلا أو عاجلا ، فى تبادل الأراضى وأن يشرح أيضا فى تبادل السكان بالقدر المستطاع .

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب من يملكون أرضا فى الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود من يملكون أرضا فى الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات ضمن تفرره الحكومة المتعدبة اذا لزم الأمر . وينبئ ضمانه قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية اذا استوجبت الضرورة ذلك .

أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضى فهي أهم شأن من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يحدّر تقدير عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية تقديرا يصح الركون اليه . على أن تقديرا تقريبا أجرى لهذا الغرض يبين أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية (باستثناء مناطق للدن التى ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٢٥.٠٠٠ نسمة من العرب بينما أن المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥.٠٠٠ نسمة من اليهود تقريبا غير أنه يوجد نحو ١٢٥.٠٠٠ من اليهود فى القدس وحيفا مقابل ٨٥.٠٠٠ من العرب. ومن الجلى أن وجود هذه الاقليات هو من أعظم العقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ مشروح التقسيم تنفيذاً مقرونا بالسهولة والنجاح . فاذا أريد أن تكون هذه البسوة تسوية نهائية

لاشابة فيها وجب أن تجابه هذه المشكلة بجرأة وأن تعالج بحزم ، وهي تدعو إلى ابداء أقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوى الشأن .
وإننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والأتراك عقب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسى وبقيومتهم في تركيا إلى بلاد اليونان ، وينقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جـهرا وتحت اشراف عصبة الأمم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيرا ، إذ أن عدد الذين نقلوا على هذه العنونة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٥٠٠٠٠٠ نسمة تقريبا من الأتراك . غير أن ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة أدى إلى اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهرا من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التي أسفر عنها هذا الاستبدال مبررة للجرأة التي أبداهها رجال السياسة من اليونان والأتراك .

ولقد كانت الاقليات من اليونان والأتراك قبل اجراء هذا الاستبدال معبدرا دائما للتيج والقلق ، أما الآن فقد أصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والأتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها قط أن سادت بين البلدين قيامضى .

وقد حدث عندئذ أن كان في شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن الحاجة ، ميسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا أو في الامكان تبعتها لذلك الترض عاجلا . أما فلسطين فليس فيها مثل تلك الاراضى في الوقت الحاضر . فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الآن في المنطقة العربية أو من الممكن فسخ هذا

المجال لهم في القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب
الذين يحتاجونهم الثقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيرا . فبينا يمكن
أسكان البعض من هؤلاء العرب في الأرض التي يخلوها اليهود فلا مندوحة عن
إيجاد أرض أوسع كثيرا لاسكانهم جميعا . والمعلومات المسورة لدينا تحدد
بنا إلى الأمل بأن القيام بمشاريع كبيرة للرى وتخزين المياه وتعميم شرق الأردن
وهو السبع وواحد الأردن (الفجر) قد يسفر عن أسكان عدد يفوق كثيرا
عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجري فيها من
مشاريع الري والصمران بالسرعة الممكنة . فإذا ظهر بنتيجة هذا الفحص أن
في الأماكن توفر مساحات واسعة من الأراضي لاسكان العرب المقيمين في
المنطقة اليهودية ، فعندئذ يذلل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق
بشأن تبادل الأراضي والسكان . وبالنظر للتناحر القائم الآن بين العنصرين
ولما يعود به تضيق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الحالية
للطرفين ، يؤمل أن يبدى الزعماء العرب واليهود ما أبداه الائتلاف اليوناني
من الحكمة السياسية السامية ، وأن يتخذوا قرارا جريما كالقرار الذي
اتخذته هؤلاء .

ثم أن تفقات القيام بمشروع الري والصمران المقترح قد خوق ما ينتظر
أن تحصله الدولة العربية وهنا أيضا سيكون الشعب البريطاني مستعدا لمساعدة
المعونة للوصول إلى تسوية فإذا كان في الامكان وضع اتفاق لتل الأراضي
والسكان نقلا اختياريا أو غير اختياري فيدنى أن يطلب إلى البرلمان الموافقة
على منح إعانة لسد تفقات هذا المشروع .

وإذا تم الاتفاق على انتهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس

التقسيم فلابد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي الدستور الذي تسير عليه إدارة فلسطين غير أن التواصي الواردة في الباب الثاني من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افغراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفيما يلي التواصي الموضوعة لدور الانتقال :-

(١) الأراضي - يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية (أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة العربية) ولتح شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية (أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية) .

ويجب أن تتم تسوية ملكية الأراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال ستين .

(٢) المهاجرة - يجب أن تقرر على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل بالحدود السياسي الأعلى ، وأن لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية . وبما أن الهجرة اليهودية للقيدة على هذا الوجه ، ليس من شأنها أن تؤثر في المنطقة العربية ، وبما أن الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن تصاعج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

(٣) التجارة - يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية الوصول إلى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التي هي عليه الآن .

(٤) المجلس الاستشاري - يجب توسيع المجلس الاستشاري إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما إذا رفض أى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حاله الحاضرة .

(٥) الحكومة المحلية - يجب اصلاح نظام البلديات والاسعانة على ذلك برأى رجل من أصحاب الخبرة .

(٦) المعارف - ينبغي بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية واعطاء « المدارس المختلطة » الكاتبة فى المنطقة التى سداد بموجب الانتداب الجديد كل معاونة ، والنظر فى إمكان انشاء جامعة بريطانية لأن هذه المعاهد قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم فى تقريب الترفيقى النهائى بين العنصرين .

الفصل الثالث والعشرون - الخاتمة

بالنظر للموقف الذى وقفه ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترى اللجنة انه ليس من المحتمل أن يقبل أى فريق منها لأول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبها المتضاربة فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه أن ينال كل ما يصبو اليه . وهو يعنى أيضا ان العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد اسوطنوها أجلا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن ، وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض اسرائيل التى سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية . غير انه يلوح أن كلا من الفريقين سيدرك بعد

امعان النظر والفكر ، أن فوائد التقسيم تفوق مساوئه . فانه وان لم يحقق لكل فريق كل ما يطمناه ، فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة اليه ، الا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحتنا كما يلي : -

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفيهم .
(٢) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتلال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

(٣) ثم ان تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييدا نهائيا ضمن حدود ووضوح انداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود .

(٤) ومقابل ما يخضره العرب من البلاد التي يتبرونها بلادهم تنل الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية . وتنال أيضا بسبب تأخر أحوال شرق الأردن منحة قدرها مليون جنيه من الخزينة البريطانية وإذا تسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضي والسكان تعطى الدولة منحة أخرى تسعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الأراضي غير القابلة للزراعة ، إلى أرض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

أما فوائد التقسيم اليهود فيمكن تلخيصها كما يلي : -

(١) أن التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتلال خضوعه في المستقبل للحكم العربي .

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن القومي وطنهم الخاص بأوسع معنى ، وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذي يبتغونهم . هم أنفسهم بإمكان استيما به وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى - الا وهو وجود أمة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشففى الذى تمكته سائر الأمم في العالم لرعاياها ، وبذلك يتخلصون أخيرا من العيش « عيشة الأقلية » .

أن التقسيم يفسح مجال العمل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش في ظل السلام ، الامر الذى يصحذ توفره في أى مشروع آخر ، وهو بدون شك جدير بأن يضحى الثريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه إذا كان في الامكان أن يقضى على الغصومة التى بدأت مع الانتداب عن طريق انتهاء أجل ذلك الانتداب فهذه الغصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب ، بل أنهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متأصلة في مروقهم . فذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الحسارة التى يكبدها العرب من جراء التقسيم ، على فداحتها ، فوق ما يستطيع السخاء العربى أن يحمله ؟ أن أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسب حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأنا من المشاكل العديدة الأخرى التى تصكرو صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات العصيبة

وتقف حائلا في سبيل السلام والرفاهية فاذا كان في امكان العرب أن يساعدوا على حل هذه للمشكلة متحامين في سبيل ذلك بمض التضحية فانهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم العربي بآمره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسياحرة . غير أن هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وهاهو الآن على وشك التنفيذ . ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاقيانوس الهندي مستقلة ، كما أن القسم الاكبر من فلسطين سيصبح مستقلا أيضا إذا قُدم مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المهم عليها أن تحرم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة اليها بمقتضيات الحرب ، فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي ألقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التمسك على تلك الصعوبات ، غير أن الجهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائما مقرونة بالتوفيق ، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى انه يكاد يعجز العنقب عليها الآن . والتقسيم ينطوي على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق أمانهم ويؤدي إلى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة للتبعية نحوهم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن في الاحوال السائدة في الوقت الحاضر .

(١٥) بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر جلالة

في شهر تموز سنة ١٩٣٧

بلاغ رسمي رقم ١١ - ٣٧

٧ تموز سنة ١٩٣٧

(١) لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى ، بناء على أمر جلالة ، في التقرير الاجامى الذى رفعته اللجنة الملكية لفلسطين ، ووجدت أنها توافق بصورة عامة على الصحيح التى استندت اليها اللجنة ، والاستنتاجات التى توصلت اليها .

(٧) حكومة جلالة الحاضرة والحكومات الاخرى التى سبقها ، كانت قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة في الانتداب ، كما اعرفت به اللجنة اعراضا تاما في بحثها التاريخى وجهة النظر التى يتطوّر عليها مآل صلح الانتداب نفسه ، بأن الالتزامات التى ارتبطت بها حكومة جلالة نحو العرب ونحو اليهود ، هي التزامات غير متضاربة ، مفروضة أن الشعبين سيوفقان بين أمانيهما القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من انشاء كتلة سياسية واحدة تديرها حكومة واحدة .

(٣) وقد بنت حكومة جلالة سياستها على هذا الامل ، بالرغم مما جابهته من الاختبارات المديدة للثبته للعوائم خلال السبع عشرة سنة الماضية ، واغتصمت كل فرصة سحت لها لانماء روح التعاون بين العرب واليهود ، وعلى ضوء الاختيار والصحيح التى أدلت بها اللجنة رأيت حكومة جلالة نفسها مضطرة إلى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب

وأمانى اليهود في فلسطين ، وأن هذه الامانى لا يمكن تحقيقها بموجب
نصوص الانتداب الحالى وأن مشروعا للتقسيم مبنيا على الاسس العامة التى
أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجح حل للخروج من هذا المأزق ،
وفى نية حكومة جلالته أن تشير على جلالته باتباع هذه الطريق .
(٤) ولذلك فإن حكومة جلالته تنوى ، بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامات
الدولية المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم وسائر
المواثيق الدولية ، أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة للحصول على حرية
العمل فى تنفيذ مشروع للتقسيم تأمل كل الأمل بأن يجسر له نيل أكبر قسط
من التأييد من الشعوب المختصة .

(٥) ورشما بوضع مشروع كهذا موضع العمل ، لا تنوى حكومة جلالته
أن تتخلى عن المسارلية المقررة عليها فيما يتعلق بتوطيد السلام والنظام وحسن
أداء الحكم فى سائر أنحاء فلسطين وهى توافق بصورة عامة على ما قدمته اللجنة
من الاقتراحات فيما يتعلق بالأمن العام . فإذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة
من جديد واتخذت شكلا يتطلب تدخلا عسكريا ، فإن المنسودب السامى
سينفوض كافة السلطات المخولة له فى سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع
عن فلسطين إلى القائد العام للقوات العسكرية .

(٦) وفى الوقت الذى بعد فيه شكل مشروع للتقسيم ، تنوى حكومة
جلالته ككثير مؤقت ، أن تتخذ فى القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع
معاملات انتقال الاراضى التى من شأنها أن تضر بذلك للمشروع ، ثم انه لما
كانت المدة التى صدر بشأنها جدول العمال الحالى تنقضى فى آخر تموز ، ولما
كان الواجب الاحتياط للمدة التى تلى ذلك ، فإن حكومة جلالته تنوى أن
تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الاصناف لا يتجاوز مجموعه

الثمانية آلاف شخص خلال الثمانية الأشهر التي تبتدى في آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى في آذار سنة ١٩٣٨ ، بشرط أن لا يجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب. (٧) ولقد كانت حكومة جلالة ، في تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم ، متأثرة تأثيرا عميقا بما ينطوى عليه هذا الحل من الفوائد لسكنى من العرب واليهود ، فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومى ، ويصبح في وسعهم أن يجاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة ، في سبيل تحقيق وحدة العرب ورفقهم ، ويخلصون نهائيا مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ، ويحول ما أهرؤا عنه من اللقلق حول مصير الاماكن المقدسة واحتال وقوعها يوما من الايام تحت هيمنة اليهود . وستبقى الدولة العربية مساعدة مالية وافرة من كل حكومة جلالة والدولة اليهودية . ومن جهة أخرى سيؤم مشروع التقسيم انشاء الوطن القومى اليهودى ويتفذه من احتمال خضوعه لحكم العرب فى المستقبل . وستحول الوطن القومى اليهودى إلى دولة يهودية تملك حق الاشراف التام على الهجرة ويستمتع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى يتمتع به رعايا الدول الاخرى ، ويخلص اليهود أخيرا من العيش « عيشة الاقليات » وبذلك يحقق الهدف الاساسى للصهيونية . وبموجب المعاهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الاقليات فى كل من الدولتين مضمونة ضمانا مشددا . وفوق كل ما سبق ذكره سجل العطفانية والأمن على المخاوف والشكوك وينال الشعبان ، على حد تعبير اللجنة ، « نعمة السبلام التى لا تقدر بثمن » (١) .

(١) نقل نص هذه الوثيقة من نسخة أصلية من البلاغ الرسمى الذى أصدرته حكومة

(١٦) مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وودهد»^(١)

و خلاصة عن التقرير نفسه

إلى جناب النقيب مالكولم ماكدونالد

عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلاله

(١) لقد تم تعييننا في شهر آذار الماضي من قبل سافكم جناب النقيب
و. ج. ا. أوردسي فور (وهو الآن اللورد هارليك) ، وكانت شروط
اختصاصنا ، التي نشرت في الكتاب الأبيض (رقم ٥٦٣٤) جاريخ ، كانون
الثاني سنة ١٩٣٨ ، كما يلي :-

بعد النظر بعين الاعتبار إلى مشروع التقسيم المينة تفاصيله في الفصل
الثالث من تقرير اللجنة الملكية ، ومع تحويلنا ملء الحرية في الاقتراح تعديلات
لذلك المشروع ، بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بإبقائها تحت الانتداب ،
وبعد النظر بعين الاعتبار في أية بيانات تتقدم بها الجماعات في فلسطين
وغرق الاردن ،
لقد عهد الينا :

١ - أن نوصي بحدود فاصلة بين المتطوعين العربية واليهودية المقترحين ،
وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها ، بصورة دائمة أو مؤقتة ،
تحت الانتداب البريطاني ، على أن يكون من شأن تلك الحدود :
(١) أن تتطوى على أمل معقول في أن تنشأ في النهاية دولة عربية ودولة
يهودية تستطيع كل منهما أن تسد ثغراتها بذاتها ، مع توفر أسباب
الطمأنينة الواقية ؛

(١) عرض التقرير على البرلمان بأمر جلالة في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .

(ب) وأن لا تستوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع
العربية ، في المنطقة اليهودية ، والعكس بالعكس ،

(ج) وأن تمكن حكومة جلالة من تحمل تبعات الانتداب التي أوصت
للجنة الملكية في تقريرها بوجوب اضطلاعها بها ، بما في ذلك الالتزامات التي
تفرضها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالامكان المقدسة .

٢- أن نبحث في المسائل الاقتصادية والمالية التي ينطوي عليها التقسيم ،
بما يوجب اتخاذ قرارات بشأنها ، وأن تقدم تقريراً بذلك ، على أن يشتمل
بحثنا وتقريرنا المشار إليهما على :

(١) بيان ما يصيب كل منطقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة
وديونها العامة ، وسائر الالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة
مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار إليها في المادة الثامنة والعشرين من صك
الانتداب بالقدر الذي يكون فيه ذلك ضرورياً .

(ب) الوسائل التي تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار إليها آنفاً ،
احترام كلياً ، وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب ،

(ج) إدارة مصالح سلك الحديد والمرافق والبريد والهاتف والتليفون ،
(د) التدابير المتعلقة بالنقد ،

(هـ) إدارة الجمارك والتعريفات الجمركية ،

(و) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الإدارات التي تشكل في المناطق ،

(ز) المحافظة على حقوق موظفي الحكومة وفقاً لأحكام المادة الثامنة

والعشرين من صك الانتداب ،

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات ،

(ط) إمكان اجراء تبادل اختيارى فى الأراضى والسكان ، واحتمال إيجاد متسع آخر للاسيطان ، عن طريق تحسين الأراضى وعمرانها ، وذلك سدا لاحتياجات الاشخاص الذين يرغبون فى الانتقال من منطقة إلى أخرى .

(ى) وضع ضمانات وافية لحقوق الاقليات الدينية والعنصرية فى كل من المنطقتين المختصتين للمرب واليهود ، بما فى ذلك حماية الحقوق الدينية والأموال .

٢) لم نقصد أى اجتماع لسامع للشهادات قبل مغادرتنا لندن فى اليوم الحادى والعشرين من شهر نيسان ، لاننا كنا حريصين على ارجاء أخذ الشهادات إلى تمهأ لنا القمص للحصول شخصيا على بعض المعلومات عن فلسطين ، وللسبب نفسه لم نقصد جلستنا الأولى إلا بعد مرور بضعة أسابيع على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان ، وهو اليوم الذى وصلنا فيه إلى القدس . ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ، ومن تكوين فكرة عامة عن طبيعتها ، الأمر الذى عاد علينا بأجل القوائد فى أعمالنا التى تلت ذلك . وقد رأينا فى الواقع أن نوع التحقيق الذى ستقوم به بحتم علينا أن نطلع بأنفسنا على أحوال البلاد أتم اطلاع تبيحه لنا المدة الميسورة لنا . ولذلك قمنا بطوافنا المذكور وقططنا نحو خمسة آلاف كيلو متر (ثلاثة آلاف ميل) فى مختلف أنحاء فلسطين وشرق الاردن خلال شهر أيار والقسم الأول من شهر حزيران . وقد أثبتنا الرحلات التى قمنا بها فى الخريطة رقم ٧ .

٣) لقد قضينا فى شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة

عامّة من القسم الأكبر من المنطقة الزراعية في تلك البلاد ، ونود أن نضم هذه الفرصة للأعراب من عظيم تقديرنا للحفاوة التي لقيناها من صاحب السمو الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن ، والاعتراف بحميل المعتمد البريطاني اللفنتنت كولونيل السير هنري كوكس ، للوثبات الفعّالة التي أجراها لرحلاتنا ، إذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة المبسورة لنا .

(٤) ولدى وصولنا إلى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة للنشر بلاغ أعلننا فيه أن الأشخاص الذين يودون الحضور أمانا يملكون مطلق الحرية في أداء شهادتهم بصورة علنية أو سرية أو الادلاء ببعضها بصورة سرية وبالبعض الآخر بصورة علنية . على أننا لم نقسم في الواقع الاطمين اثنين أعرب فيها مقداما عن رغبتنا في أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا في القدس محسا ومحسين جلسة لمباح الشهادات وكان عدد الجلسات العلنية منها اثنين فقط أما الجلسات الأخرى فكانت سرية . ولدى عودتنا إلى لندن عقدنا تسع جلسات كانت كلها سرية . ولم يتقدم أى شاهد من العرب لتأدية الشهادة أمانا .

(٥) لقد غادرنا فلسطين في اليوم الثالث من شهر آب من طريق حيفا وتريستا واستأنفنا عقد جلساتنا في لندن في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر . وقد استمرت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وازدادت شدة من ذي قبل ، ولم يشب من أذهاننا قط أننا سنكون حريين بأشد اليوم إذا أسفر أى تأخير أو امهال منا عن اطالة حالة الشك وعدم الاستقرار السائدة الآن في فلسطين ، دون مبرر . وقد أعلمتمونا أتم أيضا ان حكومة بجلالته

حريصة جد الحرص على تسلم تقريرنا في أقرب وقت ممكن . ولذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والامهال إذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقيقنا إلى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن دارسنا لها في هذه المرحلة لا يسفر عن أية فائدة وذلك أما لأن هذا الدرس يتطلب على تأخير لا مبرر له ، دونه أن يؤثر في القرارات الأساسية التي أدرجناها في تقريرنا ، أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الأسس الرئيسية لمشروع تقسيم معين . والمسائل التي أرجأنا بحثها إلى وقت آخر تشتمل على النقاط التالية التي أشير إليها خصيصا في القسم الثاني من شروط اختصاصنا :

١ - تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .

ب - اللزيمات المتعلقة بالنقد .

ج - المحافظة على حقوق مولفني الحكومة .

(١٧) خلاصة تقرير لجنة التقسيم (وودهيد) كما وضعته اللجنة

في العمل الأخير من تقريرها ^(١)

نرى لزاما علينا أن نهبط النقاط التي ترمى إليها شروط اختصاصنا ، حسب رأينا ، كما نوضح الشكل الذي سنعدد فيه استنتاجاتنا . فالعلاجات المفولة لنا تقتضي علينا أولا أن نوصي بحدود الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها ، بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط ، وثانيا أن نقوم بدراسة الشؤون الاقتصادية والمالية التي يتطلب عليها التقسيم وأن نقدم تقريراً بذلك . ولقد ذكر صراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم إلى المتدوب السامي بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، بشأن شروط اختصاصنا

(١) راجع صفحة ٣١٢ من التقرير وما يهدا - النبعة العربية .

أن المهام المنوطة بنا « في العمل كلجنة فنية أى الاختصار على تعيين الحقائق والنظر مفصلا في امكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التقسيم » وكذلك « تقديم افرواحات لمشروع مفصل للتقسيم الى حكومة جلالة » وقد ورد في الكتاب المذكور ، بعد تعيين شروط اختصاصنا ، أن حكومة جلالة هي التي تقرر ما إذا كان مشروع التقسيم الذي سنعرضه كنتيجة لأبحاثنا عادلا وعمليا ، على أنه لم يطلب الينا أن نقدم تقريرا عن عدالة التقسيم أو امكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا في تأويل هذه الصلطات كما يلي :-

(١) أن حكومة جلالة ترغب في أن تقدم لها على كل حال أفضل مشروع للتقسيم نستطيع تقديمه ، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول وأن نبين الأسباب التي تدعونا إلى ذلك الرأي .

(٢) أنه لا يطلب منا وليس من حقنا أن تناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقا للعدالة أو الضمير ذلك أننا عينا كيفية فنية ونرى أن خير ما تقدمه من المساعدة لحكومة جلالة هو أن نعي بأن لا تأثير آراؤنا في المسائل الفنية بأية آراء نكون قد كونها كأفراد بشأن المبدأ الذي يتطلب عليه التقسيم .

ثم إننا نود أيضا أن نبين بالتأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هي مسألة تحتاج إلى أخذ ورد ، ولا يمكن الاعراب عن رأى نهائى فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالتأثير التي تنشأ عن رفض التقسيم وعدالة الحلول التي قد تقدم بدلا منه وقابليتها للتطبيق ، وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق اختصاصنا .

لقد أتينا في الفصل الحادى عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم تمكنا من استنباطه . وسنلخص الآن فى عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التى نرى لزاما على حكومة جلالاته أن تنظر إليها بيمين الاعتبار لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلا وعمليا أم لا ، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

حجم القولة اليهودية

لقد أعربت لجنة الانتداب الدائمة عن الرأى التالى فى تقريرها الذى رفعته إلى مجلس عصبة الأمم فى دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية : -
« ولذلك يشترط فى أى حل كىما يكون مقبولا أن لا يؤدى إلى حرمان العرب إلا من أقل عدد ممكن من الامكنة التى يطبقون عليها أهمية خاصة ، أما لوجود منازلهم الحالية فيها أو لدواع دبلية ، ويشترط فيه أيضا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخصبة وملائمة للمواصلات البحرية والبرية إلى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسينا اقتصاديا واسع النطاق وجعلها بالتالى قابلة للاستيطان المكثف السريع » .

وتدل الحقائق التى أتينا عليها فى تقريرنا على أن هذه الغايات لا يمكن التوفيق بينها ، فإذا كان المراد أن ينزع من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم ، وأن تشمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب ، حسب ما جاء فى شروط اختصاصنا ، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ولا يمكن أن تشمل على مناطق قابلة للتحسين والاستيطان بالمعنى الذى رمت إليه لجنة الانتداب الدائمة ، فهل يجعل هذا الامر وحده مشروع التقسيم الذى اقترحنه غير قابل للتطبيق ؟ واننا لانرى هذا الرأى ، مادام فى الامكان تهيئة السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة ، إلى معظم المناطق التى تقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب

البريطاني وتحسين تلك المناطق بنية افراح المجال لاستيطان اليهود فيها ، استيطاننا يكون خاضعا للرقابة أيضا . ولكن هذا الامر يتطلب ارساد مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المتدب عليها وانشاء الخدمات الاخرى فيها ، وهذه المصروفات (وتقدر أن لا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ، ومبلغا لا يزيد على ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط) لا يمكن الحصول عليها الا من حكومة المملكة المتحدة ، ذلك أن حكومة المناطق المتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها ، وستبعت في تأثر هـ . هذا الامر فيما يلى ، باعتباره جانبا من المشكلة المالية العامة التى يتطوى عليها التقسيم .

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة ، من حيث كونها عملا يتوقف عليه أمر الاسواق الاهلية المفتوحة لامصحاب المصانع من اليهود ، فسبغت فيه على حدة .

موقف العرب واليهود

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب فى فلسطين سيقفون ، كما نتفقد ، موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله ، واننا موقنون ان للمشروع الذى أوصت به اللجنة للملكية من شأنه أن يؤدى إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن اجماعها الا باجراءات عنيفة ، طويلة الامد . ولكن لاندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع (ج) فقد كان من رأى أحد الشهود الرسميين الذين استطلعتنا آراءهم بشأن المشروع (ج) قبيل مفادرتنا فلسطين فى أوائل شهر آب ، ان العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، ولم يكن فى وسع أحد من هؤلاء أن يقول أن العرب سيقبلون بالمشروع الهدوء وطيبة خاطر . وقد أدعى هؤلاء الشهود شهادتهم فى جلسات

سرية ، على شكل لا يستحسن معه أن تنقل مقاسبات موجزة من آرائهم ، ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الاشخاص الذين استعملنا آراءهم بشأن المشروع (ج) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستطيعون امكان التصوية على هذا الأساس ، في حين أنه لم يكن من بينهم من يتفاهل بالخير ، بيد أننا موقنون انه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم ، لرأيتهم أشد تشاؤما من ذي قبل . ومن سوء الحظ انه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل اليه بهذا الصدد هو أنه تسهيل معرفة موقف العرب ازاء المشروع (ج) قبل أن ننشر تفاصيله ، على الرغم من أن هذا المشروع يكلفهم تضحيات ثقل كثيرا عن التضحيات التي يقضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث .

تشتمل مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في زوريخ في شهر آب سنة ١٩٣٧ ، على التفارقات التالية :-

« ان المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق ، ويطلب انجازه ، كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دوليا بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب .

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضته اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

ويحول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات التآكدمن حقيقة الشروط التي تفرضها حكومة جلالاته بشأن الدولة اليهودية المفروح انشاؤها .

ولا يجوز للجنة التنفيذ ، لدى قيامها بهذه المفاوضات أن تربط نفسها
أو تربط الجمعية الصهيونية بشئ ، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع
معين لإنشاء دولة يهودية ، وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب
من جديد لاتخاذ قرار بشأنه .

وقد ألحت علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب اطلاعها على
ما يدور بخلدنا لتضمن بذلك أن توصى المؤتمر الصهيونى بقبول مشروع
التقسيم الذى قد تتقدم به إذا كان مما يمكننا قبوله ، وقالت فى معرض البحث
أن عبارة « بعد التشاور مع الجهات المحلية » الواردة فى رسالة سلفكم ، تشير
إلى أن حكومة جلالتكم كانت ترمى إلى تلك الغاية . ولكننا لم نستطع قبول
هذا رأى . فلو كان فى الامكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معا على
أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لامكن اعتبار
التشاور الذى طلبته الوكالة اليهودية أمرا مرغوبا فيه . ولكن ذلك كان
مستحيلا فى تلك الظروف ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذى نرغب
فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه . فقصرنا تشاورنا معا
على توجيه الاسئلة اليها لاستطلاع رأيها ، شفويا وتحريريا ، فى أى شأن
من الشؤون التى اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا فى مهمتنا ، على أن هذه
الشؤون لم تتناول المقترحات المقابلة التى يشملها المشروع (ب) أو المشروع
(ج) فيما يتعلق بمحدود المناطق المفتلة أو بحسين المناطق التى سيحتفظ بها
تحت الانتداب ، بغية فسح المجال لاستيطان اليهود فيها . ولقد قيل لنا فى
معرض البيئة أن اليهود لن يقبلوا بأى مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لاتنى بحاجاتهم ،
ولاسيما إذا كانت تلك للدولة لاتشمل حيفا والجليل وقسم من القدس ولكنه
يلوح لنا أن قرارهم النهائى بهذا العدد لابد من أن يتوقف على ما قد تعرضه

حكومة جلالة عليهم كبديل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم ويبدو لا كثرتنا أن إبداء الرأى حول قرارهم النهائى المحتمل يكون سابقا لاوانه ، قبل أن نعرف ماهية ذلك البديل ، بيد أنه ليس من السهل علينا أن نبين كيف يمكن اعتبار انشاء دولة قائمة بنفسها في المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية أمرا قابلا للتطبيق ، سواء من الوجهة الادارية أو السياسية ، إذا كانت الجماعة المختصة سرفض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقا لهذه الشروط .

الاقلية العربية في الدولة اليهودية

لقد افترضت اللجنة الملكية ان الوسائل اللازمة ستستخذ لنقل معظم السكان العرب الموجودين في الدولة اليهودية ، نقلا اجباريا إذا اقتضى الامر ، وبموجب مشروع توافق عليه كلتا الدولتين . ولكن سلفكم بين في كتابه المؤرخ في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، أن حكومة جلالة لم توافق على اقتراح النقل الاجبارى ، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفترض أن مشكلة الاقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريا ، وأن حرجة الموقف التى يسفر عنها ذلك الامر هى السبب الاكبر فى حملتنا على رفض مشروع اللجنة الملكية الذى يكاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون اراضى الدولة اليهودية مساويا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال ، إذا كان من الخطأ من حيث المبدأ وضع نحو من ٣٠٠٠٠٠ عربى ضد ارادتهم ، تحت سيطرة اليهود السياسية ، حسب مشروع اللجنة الملكية ، فكيف يكون صوابا وضع ٥٠٠٠٠ عربى على هذه الصبورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ انه لمن الصعوبة بمكان كبير تقرير الناحية الادبية لهذه المسألة ، فلو توبع الجدل فيها إلى آخر حدود المنطق ، لاقضت هذه الحجة على التقسيم بالمرّة إذ يستحيل

تخطيط حدود من شأنها أن لا تدخل أحدا من العرب في الدولة اليهودية .
ولكن بما لا يمكن تصوّره أن اللجنة المسكية لدى تمييزها التقسيم ، أو أن
حكومة جلالته لدى قبولها به كأفضل حل يربح لهذه المشكلة ، اعتبرت
هذه الحقيقة في نفسها كافية للقضاء على أى مشروع للتقسيم . وشروط اختصاصنا
تنطوي في الواقع على أن حكومة جلالته كانت قابلة بادخال عدد من العرب
في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وأن كانت تود أن
يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين . ولذلك يلوح أنه من المسلم
به أن هذه المسألة هي مسألة أخذ ورد أكثر منها مسألة مبدأ . ولذلك إذا نظرنا
إلى الموقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يبرر لنا رفض المشروع
(ج) لسكوته يحتم اشتغال الدولة اليهودية على ٥٠٠٠٠ نسمة من العرب .

الدفاع

ان الدولة اليهودية ، حسب المشروع (ج) ، على الرغم من صغرها تؤلف
مجموعة مقراصة يسهل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر
عنها تقسيم فلسطين ولكن السلطات العسكرية قد أقنعتنا بأنه لا يوجد غربي
نهر الأردن حد يصلح لأن يكون خطا عسكريا مرضيا اذا أخذت أساليب
الحروب الحديثة بعين الاعتبار ، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أى مشروع
للتقسيم ، هو تمييز خط يمكن الدفاع عنه عسكريا ضد غارات الاشخاص
المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ، ولا يمكن اعباء الحدود المرسوم في
المشروع (ج) صالحا لضمان السلامة الكافية للمناطق المفرقة ، إلا من وجهة
النظر هذه . والضمانة الحقيقية الوحيدة لأى جزء منقطع من فلسطين ، هي
أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصدافة . وقد كنا ، في بدء عهدنا
بالتحقيق ، نعلق أملا معقولا على إمكان وضع مشروع للتقسيم يؤدي الى

هذه النتيجة ، ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة ، لا بد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

الافتاة

من البداهيات المسلم بها التي لا تحتاج الى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمعارف مثلا ستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للاموال التي تنفق عليها كما أن مصالح المواصلات التي تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالسكك الحديدية والهيد والبرق ، ستكون مجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذي قبل . أما ما يتعلق بالحريية الشخصية لتتنقل بين المناطق المختلفة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يتجرون الآن فلسطين الجنسية حتى ولو عمل بالشروط التي أوصينا بها في الفصل الرابع عشر ، كما أن مقدار الازعاج والنفقة مما سيحصله الفرد والدولة في سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الأشكال سيكون كبيرا ، وأخيرا سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية كعاجز بين منطقة القدس الخاصة والمتطعين الآخرين من الأراضي المتنازع عليها مصدرا للصعوبات الادارية ولكن هذه الصعوبات ليست بما لا يمكن تذليله ، ولا يمكن اعتبارها عجز ذاتا كافية لجعل المشروع (ج) غير عملي .

الخاتمة

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية السكوى . وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر ، إلى أنه يستحيل انشاء دولة حريية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها . فالتمهين الذي أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض

التعديلات ، وهو أقرب شيء يمكن الوصول إليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الإدارات المختلفة المنصوص عليها في المشروع (ج) ، يشير إلى عجز سنوى في ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) يبلغ مقداره ٦١٠٠٠٠ جنيه تقريبا ، وعجز سنوى في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره ٤٦٠٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا ، ويشير في الوقت ذاته إلى وفر سنوى في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا ، باستثناء نفقات الدفاع لسكل من تلك المناطق . وقد وجدنا أنه لا يمكن تسليف الدولة اليهودية بتقديم اعانة مباشرة إلى الدولة العربية ، كما أنه ليس من الممكن ولا من الانصاف انشاء دولة عربية تقل ايراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ، ونستعج من ذلك أنه إذا أريد تنفيذ التقسيم ، فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم اعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه ، بحيث تكون تلك الاعانة كافية لتسكين الدولة العربية من موازنة ايراداتها بمصروفاتها .

وبالإضافة إلى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة ، بحكم العرف ، ملزمة عليه ، مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها ، وسيدخل في تلك المساعدة مبلغ قدره ١٧٥٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا للاتفاق على أعمال التحسين والصمران في المناطق المشار إليها في الفقرة ٢٨٨٨ . وهذا يعنى أن التقسيم سيكلف المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١٧٥٠٠٠٠ جنيه فلسطيني على وجه التقريب . باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الأخرى ستتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من ٦٠٠٠٠٠ جنيه في السنة ، بقطع النظر على نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة أن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريبا بموجب أى مشروع للتقسيم يمكن التفكير فيه .

وعنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى
 بها ، ولكن قبل اصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرّة بناء على هذا
 الاستنتاج ، يجب أن ينظر في مقدار ما تكلف فلسطين للكلف البريطاني في
 الأحوال الحاضرة . أن أكثرنا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة
 بين نفقات التقسيم وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالي في فلسطين
 دون تقسيمها ، على فرض أن الأمن قد استرد فيها ، وأن الأحوال رجعت
 إلى مجراها الطبيعي . ومما لا شك فيه أنه من الميسور إحلال السلم بفلسطين
 في يوم واحد بناء على شروط معينة ، أما إذا كانت تلك الشروط لا تتطوّر
 على إحداث انقلاب تام في الكيان المالي والاقتصادي من شأنه أن يستلزم
 تخفيض المستوى الحالي للخدمات تخفيضاً فعالاً لموازنة الدخل بالخرج ،
 فتدرك مسألة أخرى بالمرّة . ولذلك لا تصح مقارنة نفقات التقسيم إلا بالنفقة
 التي تدفعها المملكة المتحدة في الأحوال الحاضرة . وتقدر هذه النفقة بما
 يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة
 ١٩٣٨ ، وعنى عن البيان ، أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التي
 ستظل فيها نفقاتنا بهذا المقدار ، فالاستعاضة من الوضع الحاضر بمشروع
 يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه
 في السنة باستثناء نفقات الدفاع ، ليس من الضروري أن يخرج المشروع من
 نطاق البحث بالمرّة لأسباب مالية ، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق
 من نواح أخرى . ولكن إذا أُجيز دفع المبلغ على أن تفرض الرقابة المالية
 التي تفرض عادة على كل بلاد تابعة للإمبراطورية تتأل إعانة مالية منها ،
 يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة ، وأما لم تتمكن من استبطان وسيلة
 من شأنها أن تذلل هذه المعصية لو قدمت الإعانة المذكورة مباشرة كمنحة .

المصالح الاقتصادية (١) التعريفات وإدارة الجمركة

لقد تبين لنا ، لدى البحث في حدود المناطق المقترحة ، بمقتضى شروط اختصاصنا ، أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة ، هو أمر أساسي لاي مشروع للتقسيم بمقتضى التوصية به . ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالجمركة سيكون ضريبة قاضية على اقتصادات الدولة اليهودية ، التي يجب عليها توسيع صناعاتها بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد ، ذلك أن الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقا أوسع من السوق التي يؤلفها سكان الدولة وحدهم ، كما أن إنهاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يحوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصرف ما تستطيع تصديره من المحاصيل الزراعية التي تنتج منها كمية كبيرة تفيض عن حاجاتها ، وخاصة القمح . فنستنتج من ذلك أنه لابد من وجود نوع من الاتفاق الجمركي ما بين المناطق المنتدب عليها وكل من تينك الدولتين ، وانه لا يفي في الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها الاتحاد جمركي تام وتجارة حرة متعدة في التعرفة في حين أن وجود ما يماثل هذه الترتيبات بين الدولة للعربية والمناطق المنتدب عليها يعتبر أمرا مرغوبا فيه كثيرا ولو لم يكن أساسيا . أن مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف ، والحق يقال ، إختلافا جوهريا من حيث التعرفة ، إذ يحصل أن تفضل الدولة العربية ، التي أغلب سكانها من المزارعين فرض تعرفة متوسطة من أجل الإيرادات ، مع حماية جنوبها وحاصلاتها الزراعية الأخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية ، في حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعريفات للترفعة لحماية صناعاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالاحرى سعر المحاصيل الزراعية على وجه

العموم في أدنى درجة ممكنة، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المنتدب عليها من الاسس المشتركة ما يكفي لتوحيد التعرفة ، وأن حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ تعرفة موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى، إذ أنه دون هذه التعرفة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لاحداهما أو التوسع الصناعي للآخرى بمقتضى المشروع (ج) .

ثم انه يبدو لنا ان انشاء اتحاد جركي من شأنه أن يتيح الفرصة لتخفيف العبء المالى الذى سيلقى على عاتق حكومة جلالة بسبب التقسيم، ولو كان ذلك الضعيف جزئيا ، ونرى أن إيجاد سوق مضمونة للبهود في سائر أنحاء فلسطين، يبرر دفعهم مقابل ذلك ، امانة خاصة للارادات تقيد لحساب الدولة العربية ، مما يخفف العبء الذى تضعه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطانى، وقد وجدنا أنه اذا طبقت القاعدة التى وضعناها فى الفصل الحادى والعشرين واستعملت الارقام التخمينية للميزانية التى قدمها لنا مدير المالية وأوردناها فى الفصل الثامن عشر ، فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صافى الكلفة التى يحملها المكلف البريطانى نحو ١٧٥٠٠٠ جنيه فى السنة الاولى ، أى أنه ينقصها من ١٢٥٠٠٠ جنيه إلى نحو ١٠٧٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة فى موارد الدولة العربية يرجع بعضها الى المناطق المنتدب عليها التى سيزداد العجز فى ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠ جنيه (وهذا العجز ستغطيه الخزانة البريطانية) ولكن يرجع القسم الاكبر منه الى الدولة اليهودية التى سيبقى فى ميزانيتها مع ذلك ، وفربلغ نحو ٤٠٠٠٠٠ جنيه، بقطع النظر عن نفقات الدفاع . وسيحسن وضع الدولة العربية المالى بهذا المقدار أيضا ، غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجز مقداره ٣٤٠٠٠ جنيه ، والطريقة الوحيدة التى نستطيع اقراحها لتغطية هذا العجز هي اعادة توزيع حصة الدولة العربية والمناطق المنتدب

عليها المشتركة من واردات الحمارك توزيعاً تعسفياً ، بحيث يغطي الججز على حساب مناطق الانتداب ، وهذا يعني بالطبع زيادة الاعانة التي ستقدمها المملكة المتحدة إلى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار ، غير أن القاعدة التي أقرتها في الفصل الحادى والعشرين (المادة ب - الفقرة ٣٣) تنص على إمكان اجراء تخفيضات تدريجية في هذا العبء الاضافى الذى سيقع على عاتق الخزينة البريطانية إذا ازداد الوفر الصافى في إيرادات الاتحاد الجركى . وتنص القاعدة نفسها أيضاً على إمكان نيل الدولة العربية بعض التعصيب من أية زيادة في إيرادات الحمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء في باقى فلسطين ، ومن رأينا ان احدى الحجج الرئيسية التي يمكن أن يبدى بها ضد التقسيم ، أن كل مشروع من مشاريع التقسيم يعنى على أساس ادخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشاريع اليهودية في المملكة العربية والعكس بالعكس ، وعلى إجماد منطلقه القدس الخاصة وممرها ، يحتم ترك القسم الأعظم من الثروة التي يملكها العرب في فلسطين خارج الدولة العربية وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة ، ويحتمل أن تظل بلاداً فقيرة كل الفقر ، وسيصبح تأخرها النسبي روزاً إذا أسفرت مشاريع التحسين وال عمران المقترحة في المشروع (ج) عن تحسن كبير في أحوال العرب المادية في المناطق المتعبد عليها ، ولذلك فانه يرحب بأى ترتيب ينطوى على ادخال بعض الزيادة في إيرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية ، ومع ما تتطلبه تلك المساعدة من الإشراف المالى ، ويلوح أن الحاجة لن تتطلب الإشراف المالى بموجب هذا الترتيب إذ أن حسابات الدولة العربية ستسوى نفسها بنفسها بموجب القاعدة (ب) المبسطة في الفصل الحادى والعشرين ،

ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطاً بعيداً في تذليل الصعوبات المالية اللازمة للتقسيم ، وبهيء في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي اللازم لكلتا الدولتين العربية واليهودية .

غير أننا لأسباب دستورية وجدنا نقسنا لسوء الحظ عاجزين عن التوصية بإنشاء اتحاد جمركي إلا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة في وضع سياسة التعرفة ، وحيث أن هذا يتعارض مع منح الاستقلال المالي لدولتين العربية واليهودية ، فقد اضطررنا إلى التخلي عن فكرة إنشاء اتحاد جمركي بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم .

(٧) المانع الذي قد تعدده سياسة الهجرة التي تتبعها الدولة اليهودية في أنحاء فلسطين الأخرى

أن هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) ، التي ترى من الضروري لفت الأنظار إليها بوجه خاص ، لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية . أن من الصعوبة بمكان عظيم أن يتنبأ الإنسان بالمستقبل الاقتصادي للدولة اليهودية ، لأن ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والمناطقية . وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز قرات من الضيق ، إذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الانقاص من شدة التقلبات الاقتصادية التي يحتمل أن تعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة ، جميع المسؤوليات المتعلقة بالهجرة وقد أكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم ، مدفوعين برغبتهم الشديدة في إيفتاح سياسة الدولة اليهودية المستقبلية بهذا الشأن ، أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم في أي وقت معين

لا بد من تقريره ، على أساس العدد الذى ينتظر إيجاد عمل له ، والوارد المتيسر للاعاق على هذا العمل . ونحن لا نشك فى أن تلك الخطة هى ما يوى الزعماء انتهاجه ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة المبارمة ازاء الضغط الشديد الذى يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مغات الالوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ فى الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية .

وبما لاشك فيه أنه حالما نشأ الدولة اليهودية تصلح المسؤولية كلها فى هذه الأمور ملقاة على عاتق اليهود ، وأن من مغريات التقسيم الخاصة فى الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين ، معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الأهمية العظمى . وهذه الحججة تنطوى على الافتراض بأن الدولة اليهودية هى وحدها التى ستعرض للمخاطر المعصلة باتباع سياسة فعالة للهجرة ، كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائدها ، غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختبار صحة هذا الافتراض مما كانت الظروف التى سيطام فيها الدولة اليهودية . ثم أنه إذا نفذ المشروع (ج) الذى يتحتم معه عقد اتحاد جمرى بين المناطق الثلاث ، ومع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية ، فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المتدب عليها لا يسمعا أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انبهار اقتصادى فى الدولة اليهودية ، فاذا وقع شئ من ذلك فلا مفر من أن ينال النظام الاقتصادى والميزانية فى تينك المنطقتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانبهار من العواقب .

فالحالة اذن كما بلى : اذا أنشئت دولة يهودية واضطامت تلك الدولة بالمسؤوليات المطلقة بشأن الهجرة ، فلا بد ، فى رأينا ، من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود اليهود

أنفسهم في معرض الجدل أن الضمانات اذا حدثت لاندوم الى الابد وان من المعقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاءها في النهاية ، كما حدث في بلاد أخرى ، وبالأرب فيه على كل حال ، أن الطائفة اليهودية ترى أن كفة الفوائد ترجع على كفة المخاطر مها عظمت أما حكومة جلالتة ، فالمسألة التي تنبها في هذه القضية هي هذه : هل تكون الاخطار التي تصيب السكان العرب ، وحكومة المناطق المتدب عليها ، ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية ، من جراء التقسيم ، بالغة إلى درجة تجعل الشروع في التقسيم أمر غير حكيم وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب ، هو أنه اذا كان من المحتمل أن يعرضوا لضرر من جراء حدوث ضائقة في الدولة اليهودية فانهم سيلتفون أيضا حين تكون تلك الدولة في رخاء ، وفي الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التي افترضناها في الفصل الحادى والعشرين . ثم انه إذا رأى أن ميل الدولة اليهودية الاقتصادية قد يكون متجها في طريق يؤدي إلى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدي اتصال العرب الاقتصادية بالدولة اليهودية ، في نهاية الأمر إلى نفهم أكثر من ضررهم وتطبق الحجة نفسها إلى حد كبير على حكومة المناطق المتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية إذ أنها كتيها لاستطيعان أن تتوقعا التمتع بالفوائد التي تأتي بها القواعد المقررة ، دون أن تكونا مستعدين لقبول ما يلازمها من الأخطار . ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ، ولو أن عواقبه ستكون أبلغ أثرا إذا قبلت تلك القواعد . فالخطر في رأينا ، ملازم للتقسيم مها كان شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذى يصغده . وعلى حكومة جلالتة ، قبل اتخاذ قرار في كون الشروع (ج) أو أى مشروع آخر للتقسيم عمليا ، ان تسأل نفسها هما إذا كانت مستعدة للدخول في ترتيب يعمل بمقتضاها

أن تتضرر النظم الاقتصادية والمالية للجانحين الذين تتحمل مسؤولية مالية تامة تجاه أحدهما ومسؤولية جزئية تجاه الأخرى ، تضررا مؤقعا على كل حال ، من جراء سياسة تبعها دولة مجاورة لأسباب عنصرية في جوهرها ، وليس لحكومة جلالته شيء من الرقابة عليها .

(٣) الحاجة الى أعمال اضافية يعمل فيها مزادعو الملوحة العربية
بعض الوقت تكملة للدخل الذى يجتنونه من ذرائعهم

لقد أشرنا فى الفصل العاشر الى أهمية حيفا كمورد لأعمال إضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافى من أراضهم ، سواء أكانت إقامتهم العادية فى المناطق المتدب عليها أم فى الدولة العربية أم اليهودية ، ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام فى الوقت الحاضر . ففى جهات السهل الساحلى تنشأ الحاجة الى العمل الاضافى (يارات) بسنتين الأثمار المحضية خلال موسم القطاف الذى يعمد فى شهر تشرين الأول وينتهى فى شهر نيسان ، ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين . وحتى فى أيامنا الحالية لا يزال الرخص النسبى فى الأجور العربية ^(١) يؤدى الى اقبال أصحاب الاعمال اليهود اقبالا محسوسا على استخدام العمال العرب ، بالرغم مما يحاوله المتعزبون من جعل العمل فى المزارع اليهودية مقصورا على العمال اليهود دون سواهم . ويجب

(١) كانت أجور العمال اليهود الدائمين الذين يملكون فى (يارات) يساهم البرتقال فى شهر اذار سنة ١٩٣٧ ، تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مل فى اليوم . مقابل ذلك ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مل فى اليوم لعمال العرب ، وهذه الأرقام هى وفق النشرة الاحصائية رقم ١٩٣٧/٣ التى أصدرتها الحكومة بشأن معدل الاجور .

أن لانسى أن العرب يملكون نحواً من ٥٠.٠٠٠ دونم من مجموع الأراضى
المفروسة بالأشجار الحمضية ، فى الدولة اليهودية المقترحة . وقد قال لنا
الشهود أن هجرة المال العرب ، الوقتية إلى الدولة اليهودية مستحضر . وليس
فى وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستخدمون إستخداماً وقتياً فى
يارات البرتقال ، والذين ستقح أماكن إقامتهم خارج الدولة اليهودية ،
وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا أن
كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد
التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الإضافية لكسب الرزق ،
وسيكون لتقديم ذلك للمورد من الرزق أثر خطير فى حالتهم الاقتصادية .

(٤) الزيادة السكان

نبين لنا فى الفصل الثالث أنه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية المخارق للعادة
الذى ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب ، يمكن منذ الآن
القول بأن الحالة الاقتصادية هؤلاء السكان ستعرض فى المستقبل للخطر
ما لم يحدث أحد التطورات التالية : كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح
الأرض قادرة على أن تحيل عدداً أكبر من السكان ، أو ازدياد الأعمال
الصناعية وبذلك تناف الفرصة للاستخدام الثانوى ، أو تحديد عدد العائلة
(تحديد المواليد) ، أو التزوج عن البلاد . وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة
الاقتصادية فى الدولة العربية مهددة بالخطر نفسها وبقل فى الوقت نفسه
احتمال وقوع أى تحسن فى تلك الحالة لدى وقوع أى أمر من الأمرين
الأولين المذكورين ، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافى
فى الدولة اليهودية ، كما أن وقوع تحسن فى مستوى الزراعة سيكون بعيد

الاحتمال إذ لن يتيسر بعد التقسيم المأل للآزم لهذا التحسين . ثم أنه ليس من المحتمل أن يلبأ العرب إلى تحديد المواليد ، أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس في معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الإدارية تخفيضاً كبيراً . وفي الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ، ولم يقدم أحد من سكانها على المهاجرة فقد يتوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات ، مع مرور الزمن ، بسبب التراحم على وسائل المعيشة . ولكنه يستعمل ، قبل ذلك ، أن يؤدي هذا التراحم المزايد إلى حمل نغلة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الاقتراب المجاورة في سبيل إيجاد عمل إضافي لهم ، وسيتوقف مقدار هذا العمل الإضافي من حين إلى آخر على مقدار رؤوس الأموال التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى تلك المناطق وبالتالي على التقلب بين الرخاء والضيق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام .

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

(أ) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات .

(ب) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحالة الاقتصادية في الدولة العربية ، إذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة ، على شفا الخطر ، ويزداد خطرها بمرور الزمن .

(ج) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهيئة السبل لإيجاد عمل إضافي للسكان العرب الزائدين في المناطق المتدب عليها .

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن تهيئته بمقدار كاف ، الا بواسطة رؤوس الأموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المنتدب عليها . ولذلك فإن من صالح العرب أنفسهم اقترح المجال لهذه الهجرة ، بل والعمل على تشجيعها ، على أن تكون خاضعة للإشراف الذي اقترحهنا في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، وبالحسب لنا أننا لا نخالف الواقع إذا قلنا أن العرب المقيمين خارج الدولة اليهودية سيصابون في حالة توقف اعمار المناطق المنتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة ، مشاكل اقتصادية أشد هؤلاء من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فسح المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة في ذيتك الفصلين .

(هـ) ومن المحتمل ، كما أشرنا في الفقرة (٥٠١) أن يؤدي تشاك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى - ذلك التشاك الذي لا متدوحة عنه بعد التقسيم - إلى رد فعل موء في الدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي ستجابه حالة رخاء تعقبها أزمة . وكلما ازداد اتحاد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية ، ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها .

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الامور ضمن الاعتبار لا نجد بدا من القول اننا غير قادرين على التوصية بمحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوى على أمل مقبول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها ، ما دمنا ملتزمين بعدم تجاوز شروط اختصاصنا . ولكننا لا نستقد أن انهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلمي يتفق

ورغبتكم أو الصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير في طريقنا خطوة أخرى ،
وان كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من احدى نواحيها .

ولذلك ، فالتا نرى الآن أن حكومة جلالت قد ترى بدلا من افعال
فكرة التقسيم بالمرء ، على اعتبار أنه غير عملي ، أن من الملائم أن تشترط
لتنالها من الانتداب الحالي ، الذي لا يجوز ادخال تغيير عليه الا بموافقة
عصبة الأمم ، ان تكلف الدولتان العريضة واليهودية بالدخول في اتحاد
حركي مع المناطق المنتدب عليها وفقا للشروط التالية :

١ - تدمير الحكومة المنتدبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين .

٢ - تقرر الحكومة المنتدبة السياسة المالية للجوارك حسبما تستصوب ، بعد
النشاور مع ممثلي كل من الدولة العريية والدولة اليهودية ، وبعد النظر بين
الاعتبار إلى مصالح (أ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و (ب) خزينة
المملكة المتحدة ، ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد العجز في
ميزانية حكومة أى قسم من فلسطين . ويجب أن يتطوى هذا الوثيب على
أن الحكومة المنتدبة لن تسيّر السياسة المالية للاتحاد على وجه يليل التجارة
البريطانية معاملة ممتازة .

٣ - من التواحي الاخرى ، تكون الثريات المالية ما بين المناطق المختلفة
مطابقة للقاعدتين (أ) و (ب) المقترحتين في الفصل الحادى والعشرين ، مع
مراعاة التديلات التى قد يقرر ادخالها فيهما عن طريق المفاوضات بين حكومة
جلالت ويمثلين عن العرب واليهود .

وعلا ريب فيه أن الدول التى تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط وتكون
عزومة من حق تقرير سياستها المالية ، لاتكون بالطبع دولا ذات سيادة
واستقلال بالمعنى الذى قصدته اللجنة الملكية . وكذلك لا نستطيع أن نغير

حقى الترتيب الذى يوضع على هذا الأساس موضعاً لرضاء خزانة حكومة جلالتهم رضاه تاماً ، لأن الحسابات التى أجريتها ليست على كل حال سوى حسابات تقديرية مبنية على الحدس ، واستمرار أية قاعدة تتفق عليها ينبغي أن يحتسب أمراً غير محقق ، كما أن المبلغ الذى لابد من مطالبة البرلمان بخصيصه كإعانة لتسديد العجز فى ميزانية المناطق المتدب عليها (بما فى ذلك ما دعونه « بالحصة الإضافية » للدولة العربية) سيزيد فى بادئ الأمر على مليون جنيه. وغير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الإعانات على وجه يكون أقل ما يمكن تعرضاً للاعراض الدستورية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى الفصل الحادى والعشرين . وبما لا شك فيه أن ترتيباً كهذا من شأنه أن يزيد فى احتمال وقوع الخطر الذى وضعناه فى الفقرة (٥٠٠) ، وهو أن كل أزمة اقتصادية تحصل فى الدولة اليهودية من جراء سياسة الهجرة اليهودية ، قد يمتد إلى الدولة العربية والمناطق المتدب عليها ، ويؤدى إلى أحداث أسوأ تأثير فى أنظمتها المالية والاقتصادية. ولكن إذا أريد اللجوء إلى التقسيم لابد من قبول هذا الخطر عظيم أم صغر ، فهذا الخطر ليس بالامكان إزالته بالمرة ، بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات ، نرى أنه يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية واليهودية قد وفيت على وجه مرض ، ونرى أننا مستعدين للقول مع اعتبار التحفظات الآتية الذكر ، أن الحدود التى أوصينا بها فى المشروع (ج) تنطوى على أمل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما فى النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها . وعند ما يبق على حكومة جلالتهم أن نرى رأيها ، إذا أعتبر مشروع التقسيم الذى غرضناه عاكلاً ومهيئاً من التوافق الأخرى ، فى أفضلية قبول المسوكة المالية التى يتضمنها ،

أم رفض التقسيم بالمرءة واللجوء إلى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا ، نضيف ملاحظتين وجيزتين :

(١) إذا قررت حكومة جلالة أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيء حلا مرضيا لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية ، كان في ذلك ما يغري على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الإدارية التي ألمنا إليها في سياق بحثنا ، وإذا احتفظت الدولة المتعدية بإدارة المواصلات بين المقاطعات - من سكك حديدية وبريد وتلغراف (بما في ذلك التليفونات) ، ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الأمر ، فالتا نرى أن هذا يكون بلا ديب أوقع للجمهور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات . ولكنتا ندرلك أنه ليس من الممكن ، لأسباب سياسية ، أن ننحصر مصلحة الاذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة ، إلا باتفاق الدول ذات الشأن .

(٢) وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الاجراء الدستوري الذي اقترحهنا ، فقد تكون عبارة « التحالف الاقتصادي » ، وافية بالمرام . وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودي درس الموضوع دراسة خاصة ولما سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تمام الدولتان طبقا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر الدخول في تحالف إقتصادي إذا رغبنا في ذلك ، أجاب قائلا : « انني موثق بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتصار . فأول أمر لابد من وقوعه هنا هو أن تنهجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من اتجاهها نحو القدس وحيفا » . وهذا تعليق حافل بالمعاني . ونحن لانود مطلقا عرقلة حركة تؤدي إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى ، ولكنتا موثقون بأنه إذا حدث شيء من ذلك كان في

صالح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها . ويدون لنا أن من فوائد المشروع الذي اقترعناه قبل قليل ، أن تنفيذ مثل هذا الترتيب ، إذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منها فلسطين وشرق الأردن ، في اتحاد جمركي ، يكون أسهل بكثير منه إذا كانت منفصلة اقتصاديا ، هذا إذا كانت الحالة السياسية تواتي مثل هذا التطور . على أن النقطة تقضى بأن يسار في الأمر بتودة على سبيل التجربة وأن يشجع الترقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى . أما الانتقاد الذي كثيرا ماوجه ضد التقسيم ، من أنه سير إلى التفريق لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية ، ففيه ما فيه من القوة . ولست نجرؤ على التنبؤ بأن الصالح الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلى حلف سياسي ، ولكن ذلك أن وقع لن يكون موصفا للدهشة والاستغراب ، وفي الوقت ذاته نعتقد أن كلا من اليهود والعرب قد يشعرون ، بعد ما حدث في العام الماضي من نزاع مضمّن مرير ، بالميل إلى تحييد مشروع يقضى ببقاء فلسطين وحدة غير مجزأة في جهة واحدة على الأقل ، أي أن تظل مرتبطة باتحاد جمركي ونظام مشوك للمواصلات .

المقابلة

وفي وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول أن مسألة كون التقسيم قابلا للتطبيق تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية ، فالاعتبارات العملية تتعلق بصعوبة خاصة بالمالية والاقتصاد . والصعوبات الإدارية كبيرة ، ولكن إذا توفرت الإرادة لاييجاد حل ، لا يمكن أن يقال أنها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية ، التي وصفناها في هذا الفصل ، وهي من نوع لا نستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلا ممكنا لتذليلها ، ولكننا بدلا من أن نقر بجزئنا عن استنباط أي مشروع عملي ، اقترحنا في

الفقرة ٥.٦ ، شكلا معدلا للتقسيم على وجه يبدو لنا ، على الرغم من حرمانه
الدرتين العربية واليهودية من الاستقلال في إدارة شئونهما المالية ، أنه يصلح ،
بعد مراعاة بعض التحفظات ، لأن يكون أساسا للتسوية ، إذا كانت حكومة
جلالته مستعدة لتحمل ما يتطوّل عليه من التبعة المالية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . اننا لانستطيع أن نتجاهل أن أحد
الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله . وليس من
واجبتنا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث في الحقائق أن نشير بما يقتضى عمله في
تلك الحال . ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائما . ومع
أنه لا يستعنا أن نعتمد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التي أدرجتها
في هذا الفصل آملين أن تكون أساسا لتسوية تأتي عن طريق المفاوضات .

(١٨) فلسطين

بيان من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة

بلاغ رسمي رقم ٨ - ٣٨ - ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨

كانت اللجنة الملكية ، التي ترأسها المرحوم الايرل يسل ، قد نشرت
تقريرها في شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، واقترحت حلا لمعضلة فلسطين بواسطة
مشروع للتقسيم تلشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية ، بينما
يحفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المتتدة . وقد أعلنت حكومة
جلالته في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر
تقرير اللجنة الملكية ، موافقتها العامة على المخطط التي أدلت بها اللجنة الملكية
والاستنتاجات التي توصلت إليها وأعربت عن رأيها أن مشروعا للتقسيم يقوم
على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية ، قد يكون فيه أفضل
وأصح حل للمأزق .

وقد وضع إقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة ، أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل آخر قبل أن يأسى إتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليا . وقد كان هذا الإقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان ، وفي إجتماعات لجنة الإنتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة العصبة الكلية ، وتلقت حكومة جلالتـه عندئذ تفويضا بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقا عمليا . ثم أعربت حكومة جلالتـه ، في رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بتاريخ ٧٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، من رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأعم تفصيلا وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه ببارات عامة مجردة ، وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيء المواد اللازمة للحكم ، عند وضع الاسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم ، فيما إذا كان ذلك المشروع هو عادل وعملي . وقد أوضحت تلك الرسالة أيضا مهام وإختصاص اللجنة الفنية التي إنتدبت لزيارة فلسطين وتقديم اقتراحات لحكومة جلالتـه ، بعد قيامها بالتحقيق المقتضى ، فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

إن حكومة جلالتـه قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين ، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي إنتدبت لها بمنتهى الدقة والكفاءة ، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية . وقد نشر تقرير اللجنة الآن ، خلاصة للاستنتاجات التي توصلت إليها . وما هو جدير بالذكر أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رسمته اللجنة الملكية بإجماع الرأي . وقد تضمن التقرير ، بالإضافة إلى

مشروع اللجنة الملكية ، البحث في مشروعات آخرين ، أشهد إليها بالمشروع (ب) والمشروع (ج) ، وقد حيز أحد أعضاء اللجنة المشروع (ب) بينما أن عضوين آخرين من أعضائها ، أحدهما الرئيس اعتبروا المشروع (ج) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط إختصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط إختصاص اللجنة ولكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين . وبما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تتجلى عن وفر ضخم بموجب أى مشروع من المشروعات في حين أن ميزانية الدولة العربية ، (بما فيها شرق الاردن) ، وميزانية مناطق الانتداب قد تتجلى عن عجز كبير .

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها بوجوب دفع الدولة اليهودية اعانة مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن انشاء اتحاد جركي بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها ، لاسباب اقتصادية .

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي يتطوى عليها التقسيم بواسطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يوفق مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، وتوصلت إلى الاستنتاج أنه لو كان من المربح عليها أن تملك بحرفية شروط إختصاصها لما وجدت مناصها من أن تقرر أنها لم تتمكن من الايصاء بمحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تتطوى على أمل مقبول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منها قادرة في النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

وقد قرأ رأى حكومة جلالة ، بعد إعدام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي يطوى عليها الاقتراح الدائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي .

ولذلك فإن حكومة جلالة ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلاقى ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وصفها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المقررة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتعتقد حكومة جلالة أن هذه الوسائل ليس من المتصور إيجادها .

لقد نسي لحكومة جلالة أن تدرس المعضلة درساً وافياً على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ، ومن الجلي أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الاسس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . إن حكومة جلالة مستعدة بادئ ذي بدء أن تبذل جهداً أكيدا لترويج مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة ، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى ، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة ، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين . أما فيما يتعلق بجسئيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالة يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تحبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والنف .

وتأمل حكومة جلالة أن تساعد هذه المباحثات التي سيجري في لندن

إلى الوصول إلى إتفاق حول السياسة المقبلة المتبعة في فلسطين ، غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن في القريب العاجل ، فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى إتفاق خلال مدة مقبولة من الزمن فإن حكومة جلالة تتخذ قرارها الخاص على ضوء دروسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تعلن السياسة التي تنوي إتباعها .

ولن يغرب عن بال حكومة جلالة ، لدى النظر في سياستها ووضع أسسها ، الصفة الدولية التي ينطوي عليها الانتداب الذي عهد به إليها ، والالتزامات المترتبة عليها في ذلك الصدد (١) .

(١٩) بيان المخططة السياسية الصادر من حكومة جلالة (٢)

بلاغ رسمي رقم ٢ - ٣٩ - جاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

فلسطين

كانت حكومة جلالة قد أقرت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين

(١) نقل نص هذه الوثيقة من نسخة أصلية من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربية .

(٢) قلنا نص هذه الوثيقة من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربية في شكل كتيب يحمل الاسم والرقم المشار إليهما في صدر هذه الوثيقة .
ونظر أن تأثير البالغ الذي أحدثه عند صدورهما في الأوساط الدولية والبرلمانية في العالم كله وتراجع بريطانيا دن تنفيذها تحت ضغط الصهيونية واتسارها عندما أحست بزاولخطر الحرب العالمية الثانية وتنسبت ربح النصر على أعدائها ، فالتنا نورد نص هذه الوثيقة باللغة الانكليزية ، وقد قلنا من البلاغ المذكور أعلاه والذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة الانكليزية .

في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨^(١) ، من رغبته في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة ، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة ، وكانت تأمل بإخلاص الوصول إلى شيء من التفاهم بنتيجة اجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة . وقد عقدت في الاونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استعرفت بضعة اسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبى العرب واليهود . وقد وضعت حكومة جلالة ، على ضوء المباحثات المشار اليها والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية^(٢) ، وتقرير لجنة التقسيم^(٣) ، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها . غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات ، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق . وبناء على ذلك ترى حكومة جلالة نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة . وقد قررأيها ، بعد انعام النظر الدقيق ، على التمسك بـ : ورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وبمشت معهم :

٢ - لقد كان صك الانتداب على فلسطين ، الذي أقر نصوبه مجلس عصبة الامم في سنة ١٩٢٢ ، أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما ، وهذا الصك ينطوى على تصريح بقبور ،

(١) الكتاب الايضى رقم ٨٩٣

(٢) الكتاب الايضى رقم ٧١٧٩

(٣) الكتاب الايضى رقم ٨٥٤

وبغرض على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية ، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب ، ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يتم أى خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذى يبحث فى حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول إليها . أمام الالتزامات الأخرى فهى اجمالاً كما يلى : -

(١) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتسهيل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود فى الاراضى ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية .

(٢) صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ، بقطع النظر عن المنصر والدين، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى مع تسهيل الهجرة اليهودية واسيعطان اليهود فى الأراضى .

(٣) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى .

٣ - وقد لفتت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التى سبقتها النظر إلى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، ووجدت فى هذا الغموض وفى ما نشأ عنه من الريبة حول الاهداف التى ترى إليها المخططة السياسية ، سبباً أساسياً للقلق والشعنا بين العرب واليهود . أن حكومة جلالة مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاهة جميع أهالى فلسطين نعمت وضع تعريف صريح للمخططة السياسية ولاهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين

احداها عربية والأخرى يهودية ، يكون في استطاعتها سد ثقافتها بذاتها ، ليس من الأمور العملية . ولذلك كان لزاما على حكومة جلالته أن تستنبط ، بدلا من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المقررة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالته أدناه في ثلاثة أبواب هي :

(١) الدستور و (٢) المهاجرة و (٣) الأراضي .

١ - الدستور

٤ - لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة «وطن قومي للشعب اليهودي» تنسج المجال لصيرورة فلسطين ، على مرور الزمن ، دولة أو مملكة يهودية . ان حكومة جلالته لا تود أن تقارع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الملكية وهو ان الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدور تصريح بلفور أن نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية . غير أن حكومة جلالته تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعي صيغة الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافا لارادة سكان البلاد العرب . أما أنه لم يكن المقصود تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التالية المتعسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٧ (١) : -

« لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها ان الغاية التي يرمى إليها هذا التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات كتل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية ، وحكومة جلالته تعتبر

أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترى إلى مثل هذا الهدف كما أنه لم يخطر في بالها في أي وقت من الأوقات . . أن يزول الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين ، أو أن تصبح مسيطرا عليها . وهي تود أن تلفت النظر إلى أن نص التصريح المشار إليه (أي تصريح بلتور) لا يرى إليه تحويل فلسطين بكليتها إلى وطن قومي يهودي ، بل إلى أن وطننا كهذا سيؤسس في فلسطين .

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك ، ولذلك فإن حكومة جلالته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، والتأكدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يحصل (بضم الياء) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لأرادتهم .

هـ - وقد وصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفا أدنى في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) على الوجه التالي : -

« لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، وبهم تقريبا مزارعون أو حملة في الأرض . ولهذا الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة ، ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة للإشراف على مدارسها ، ولها رئاسة ربانين منتخبة ومجلس رباني منتخب لإدارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية ، ولها صحف عبرية تقي بحاجاتها وهي تتبع نمطا تدينييا يميزها عن سواها ، وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة

الاقتصادية. فهذه الطائفة، بسكان المستعمرات والمدن وبشكلياتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ولو سأل سائل من معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لتمكن الرد عليه بأنها لا تعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برامته اهتمام وغفر من الوجهتين الدينية والعنصرية. ولكن يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر، ويفسح للشعب اليهودي مجال واف يظهر فيه كفاءاته، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة.

٦- ان حكومة جلالاته تكمسك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ وتعتبره وصفا معتمدا وشاملا لاهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهذا التفسير ينطوى على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الاخرى. وما يقيم الدليل على أن حكومة جلالاته منفتت تقوم بائزاماتها من هذه الناحية انه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة ١٩٢٧ هاجر إلى فلسطين ما يزيد على ٣٠.٠٠٠ يهودي وأن عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥.٠٠٠ نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم، هذا وأن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتاحت لها إلى أقصى حد، فنمو الوطن القومي اليهودي وما توصل إلى إتيانه في كثير من الميادين هو مجهود إنشائي جدير

بالاعتبار وحرى بأن ينال إعجاب الصالح وبأن يكون على الأخص مصدر
نظر للشعب اليهودي .

٧ - لقد رددت الوفود العربية في سياق المباحثات الأخيرة اللجنة القائمة
بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكاهون بالنيابة من
الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أن يعترف باستقلال
العرب فيها ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال
المؤتمرات التي عقدت مؤخرا في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند إلى
المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكاهون وشريف مكة بحثا مقرونا بالدقة
والعناية . ويقول تقريرهم الذي تم نشره^(١) أن المندوبين العرب والبريطانيين
بذلوا جهودهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر، ولكلهم لم يمسكوا
من الوصول إلى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات . ولا حاجة هنا إلى تلخيص
الحجج التي أوردها كل من الفريقين . أن حكومة جلالة تأسف لسوء الفهم
الذي نشأ حول بعض المبارات المستعملة في تلك المراسلات . وهي من جهتها ،
استنادا إلى الأسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير ، لا يسعها إلا أن تمسك
بالرأي القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربي الأردن كانت قد استئنيت من
العهد الذي قطعه السير هنري مكاهون ، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق
على أن مراسلات مكاهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجود تحويل
فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

٨ - أن حكومة جلالة مزمة بصفتها الدولة المتتدية « أن تضمن ترقية
مؤسسات الحكم الذاتي » في فلسطين . وهي ، عدا عن هذا الالتزام المعين ،

معتبر أن إبقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه . فمن العيوب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من الميزة بتقوى الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة أن حكومة جلالتهم لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستعطي به حكومة فلسطين في النهاية ، ولكن الهدف الذي ترمى إليه هو إقامة الحكم الذاتي ، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية . وينبغي أن تكون تلك الدولة ، دولة يسام فيها الشعبان المقيان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكمل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

٩ - أن تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الامكان . أضف إلى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لابد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الأخرى . فقبل الوصول إلى الاستقلال لابد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالتهم بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد في أثنائها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون . وستبذل حكومة جلالتهم جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

١٠ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، تصدر حكومة جلالتهم التصريح التالي معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة : -

(١) أن الهدف الذي ترمى إليه حكومة جلالتهم هو أن تشكل خلال عشر

سنوات ، حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحرية في المستقبل ضامنا مرضيا . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوي على التشاور مع مجلس عمدة الامم بقصد انهاء الانتداب .

(٧) ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكمها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

(٨) يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبقا بفترة انتقال تحفظ حكومة جلالتها خلالها بمسئولية حكم البلاد . وفي أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم . وستتاح لكلا فريقى السكان فرصة للاشتراك في أداة الحكومة ، وسيصار في هذه العملية سواء أختتم كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا .

(٩) حالما يتوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة الاوهمى سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم ، والهدف الذى يرمى (بضم الياء) اليه هو تولية الفلسطينيين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ، غاضعا ذلك لرقابة المندوب السامى . وتحقيقا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالتها مستعدة لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فور اتمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء فى المجلس التنفيذى الذى يزود المندوب السامى بالمشورة . ويدهى مندوبون عن العرب واليهود لتولى مناصب رؤساء الدوائر بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب ، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين

يمارسون المهام الادارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون. وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع اجراء ما يقرب على ذلك من التغيير في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينية. (٥) ان حكومة جلالة لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة . ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الامر تطوراً دستورياً في محله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيها بعد عن تعييده لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالة مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الاحوال المحلية بذلك .

(٦) لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الامن والنظام، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالة للنظر في كيفية سير الوثبات الدستورية خلال فترة الانتقال والبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن .

(٧) وستطلب حكومة جلالة أن تقتنع بأن المعاهدة للنظور عقدها في البند (٩) ، أو الدستور للنظور وضعه في البند (٦) أعلاه ، قد ضمن النصوص الوافية :-

(أ) لحماية الاماكن المقدسة وتسهيل الوصول اليها ، وحماية مصالح واملاك الهيئات الدينية المختلفة .

(ب) لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقاً للالتزامات المتقبة على حكومة يديلائه نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين .

(ج) بشأن الامور المطلوبة للملافة الحالة الحورية مما قد تعتبره حكومة جلالة ضرورياً على ضوء الظروف التي تكون ساعدة في ذلك الحين .

وستتطلب حكومة جلالته أيضا أن تقتنع بأن المصالح التي البعض البلاد الأجنبية في فلسطين ، والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسؤولية المحافظة عليها ، هي معبودة صيانة وافية .

(٨) وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لايحيا ظروف تـ... يكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات . وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافا لما تأمله ، فإنها تتشاور مع أهالي فلسطين ، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الارجاء . فإذا قرأ رأى حكومة جلالته أنه لا مناص من هذا الارجاء فإنها تدعو هؤلاء القراء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن .

١١ - وستتخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية .

٢ - التهجرة

١٢ - أن إدارة فلسطين مكلفة ، بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب « بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، وبإستثناء ما تقدم ، لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أى موضع آخر من صك الانتداب ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) أنه تنفيذاً لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي :

« من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها

عن طريق المهاجرة . وهذه المهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد . ومن المهم شأن عدم صيرورة المهاجرين عبئا على أحوال فلسطين عموما ، وأن لا يجرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم » .

ومن الوجهة العملية ، أعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعدا وحتى الآونة الأخيرة ، العامل الوحيد الذي يحدد الهجرة على أساسه . وورد في الكتاب الذي أرسله المسوق رمزي مكندونلد بصفتيه رئيسا للوزارة إلى الدكتور وايز من في شهر شباط سنة ١٩٣٩^(١) في معرض بسط الخطة السياسية ، أن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة . ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها اللجنة الانتدابية الدائمة . لكن حكومة جلالة لا تروى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضى عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطة السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لا نهاية له . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرا

(١) محضر جلسات مجلس النواب (هنرد) المجلد ٢٤٨ بتاريخ ١٣ / ٢ / ٣٩ ،

المود ٧٥١ - ٧٥٧ .

(راجع الوثيقة ٣٢ من هذه الوثيقة ٣٢ من هذه المجموعة « إدارة فلسطين » .

سيلا فمن الواضح أنه يجب تقييدها . وكذلك الحال ، إذا كان الهجرة أثر يضر ضررا خطيرا بوضع البلاد السياسي فإن ذلك عامل يجب أن لا يهمل . ومع أنه ليس من الصعب أن يقال ، في معرض الجدل ، بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبته البلاد من الناحية الاقتصادية ، فإن المخاوف التي تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر إلى ما لا نهاية له حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم من السيطرة عليهم ، قد أسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود والعرب على السواء . ولسلام ورفاهة فلسطين . لما هذه الاضطرابات المتجسدة التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التي تساور العرب . إن الأساليب التي سلكها الارهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستنكار المطلق غير أنه لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرارا لا نهاية له ، منتشر انتشارا واسعا بين السكان العرب وان هذا الخوف هو الذي هيا السبل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينه فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحداثتها بين مواطني بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف إلى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدرا دائما للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط . وحكومة جلاله لا يسعها أن تأخذ بالرأى القائل أن الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو

أن العقل الراجح والعدالة ، تقضى عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

١٣ - لقد كان من رأى اللجنة الملكية أن إدماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب يتلوى على الاعتقاد بإمكان التفاه على موقف العرب العدائى من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً. ولقد كانت الحكومات البريطانية، منذ صدور تصريح بلفور ، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومى اليهودى، بعد أن بدر كوا الفوائد التى سيجنونها من الاستيطان والمعمران اليهودى فى فلسطين . ولكن هذا الأمل لم يتحقق وأصبح على حكومة جلالة الآن أن تختار بين سياستين : فى (١) أما أن تعمل على توسيع الوطن القومى توسيعاً لانهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التى أعربوا عنها بكل شدة أو (٢) أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومى عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بترك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك . أما السياسة الأولى لمؤداها الحكم بالقوة ، وهى بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى ، تخالف فى رأى حكومة جلالة ، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم كل المخالفة ، كما أنها تناقض أيضاً الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين . أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود فى فلسطين ، لا بد لها أن تنهى ، عاجلاً أم آجلاً ، على أساس تبادل التسامح والنية الطيبة ، فسلام الوطن القومى اليهودى نفسه وتقديمه تتطلب ذلك . ولذلك قررت حكومة جلالة بعد انعام النظر والتدقيق ، وبعد اعتبار المدى الذى سهل فيه نمو الوطن القومى اليهودى خلال السنوات العشرين الماضية ، أنه قد

حان الوقت للاخذ من حيث المبدأ ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه .

١٤ - لقد طلب بالحاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال . ان حكومة جلالة لاستطيع أن تقبل باقتراح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادى بأجمعه ، وبذلك يؤثر تأثيرا سيفا في مصالح العرب واليهود على السواء . ثم أن حكومة جلالة ترى أنه ليس من الانصاف للوطن القوي اليهودى وقف كل هجرة أخرى وفقا فجائيا . فغير أن حكومة جلالة فضلا عن هذا كله ، تلم بالهنة القاسية التي يعانيها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون اليه من بعض البلاد الأوربية وهي تعتقد أن في استطاعة فلسطين أن تسامح بحصيص آخرى سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة ، وأنه ينبغي لها أن تقوم بذلك . وفي جميع هذه الظروف ، تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معا ، وفي غير طريق يؤدي الى خدمة مصالح سكان فلسطين بأمرهم . وهذه المقترحات هي كما يلي :-

(١) تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين الى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فاذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقعة حصولها في عدد السكان العرب واليهود ، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد فان ذلك يسمح بادخال نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودى خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسينظم

دخول هؤلاء المهاجرين ، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،
على أساس القاعدة التالية :-

(١) يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصبة من
المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠.٠٠٠ شخص ، مع العلم أن كل
نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص السنين التالية خلال مدة
السنوات الخمس ، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على
الاستيعاب .

(ب) بالإضافة الى ذلك ، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين
اليهود ، يسمح بدخول ٢٥.٠٠٠ لاجئ الى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي
بأن الوسائل الوافية لاحتوائهم قد أصبحت مضمونة ، ويرجع من هؤلاء
اللاجئون الاطفال والمعالون .

(٢) يحفظ بالاداة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،
ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب
الاقتصادية . ويستتير برأى مندوبيين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره
بشأن كل فترة .

(٣) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يسمح بهجرة يهودية
أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها .

(٤) أن حكومة جلالتها مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتخصذ
الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود
غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات وكان هؤلاء
من لا يمكن ابعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية .

١٥ - أن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها ، لن يكون لها مبرر ، كما أنها لن تكون تحت طائلة أى التزام ، لتسهيل انشاء الوطن القومي لليهودى عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

٣ - الاراضى

١٦ - ان المادة السادسة من صك اللانتهاب تقضى على إدارة فلسطين «بمسئله حشد اليهود فى الاراضى ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى ، ، ولم يفرض لغاية الآن أى قيد على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التى وضعتها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لعدد السكان العرب الطبيعى وأستمرار بيع الاراضى من العرب إلى اليهود فى السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن فى بعض المناطق أى مجال لانتقال الاراضى من العرب إلى اليهود ، فى حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود فى بعض المناطق الأخرى ، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالى والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سيتمنح المندوب السامى سلطات عامة تحوله منع وتنظيم انتقال الاراضى . وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامى بها طيلة فترة الانتقال .

١٧ - وستنصرف سياسة الحكومة إلى اعمار الاراضى ، وتحسين الاساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكنا . وعلى ضوء هذا العمران سيباح للمندوب السامى ، لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظا تاما ،

بأن يعيد النظر في أية أوامر أصدرها بمنع انتقال الاراضى أو تقييده ،
وتعديل تلك الأوامر .

١٨ - لقد بذلت حكومة جلالة لدى وضعها هذه المقترحات ، جهدها
باخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، نحو العرب
واليهود معا . فان غموض العبارات التى استعملت فى بعض الحالات لوصف
هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة .
ان حكومة جلالة لا يمكنها أن تأمل بإرضاء الذين يصحزون إلى هذا الطريق
أو ذاك فى هذه المشادة التى نشأت عن صك الانتداب . والغاية التى ترمى اليها
هى أن تقف موقف الانصاف بين الشعبين المقيمين فى فلسطين اللذين تناولت
الحوادث العظمى التى وقعت فى السنوات الأخيرة مقدراتهما فى تلك البلاد ،
والذين يصحتم عليهما أن يتدبرا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ما
داما سيعيشان جنبا إلى جنب فى فلسطين . وحكومة جلالة إذ تنظر إلى
المستقبل لا يقرب عن بالها أن بعض الحوادث التى وقعت فى الماضى ستجعل
أنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب
واليهود كثيرا ما عاشوا معا فى السنوات الأخيرة بصفاء فى أماكن عديدة فى
فلسطين . ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تسام بتعصيب وافر فى
سبيل رفاهة بلادهما المشتركة ولا بد لكل منهما أن تتيح إلى السلم بنية صادقة
كى يتاح لها أن تسام فى العمل على أطراف رفاهة أهل البلاد بأجمعهم . وما
يزيد فى خطورة التهمة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالة من حيث
التعاون معا فى سبيل تأمين السلام ، أن البلاد يقدسها فى كافة أنحاء العالم
ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين اللذين يبتلون إلى الله تعالى
أن ينحيم السلام فى ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لاهليها .

(٢٠) نص الكتاب الذي وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت

بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - ملك المملكة العربية

السعودية إلى حضرة صاحب التفخامة المستور روزفلت - رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية الافخم :

يا صاحب التفخامة :

انها لفرة سيدة انتهزها لأشارككم السرور في ألتعمد المبادئ التي
أعلنت الحرب من أجل نصرتها . ولأذكر الشخصيات العظيمة التي ييدما
بعد الله - تصريف مقاليد نظام العالم . بحق صريح قائم عند عرف التاريخ .
ويراد الآن القضاء على هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلا ولا نظيرا .
ذلك هو حق العرب في فلسطين . الذي يريد دعاة اليهودية الصهيونية
غمطه وإزالته بشق وسائلهم التي أخفروها ويبتوها ، وعملوا لها في أنحاء
العالم من الدعايات الكاذبة ، وعملوا في فلسطين من المظالم ، وأعدوا للعدوان
على العرب ما أعدوا ، مما علم بعضه الناس ، وبقي الكثير منه تحت طي الخفاء .
وهم يعدون العدة لخلق شكل نازي فاشقي بين جمع الديمقراطية وبصرها ،
في وسط بلاد العرب ، بل في قلب بلاد العرب وفي قلب الشرق الذي أخلص
العمل لقضية الخلفاء في هذه الظروف الحرجة .

أن حق الحياة لكل شعب في موطنه الذي يعيش فيه ، حق طبيعي ضمته
الحقوق الطبيعية ، وأقرتها مبادئ الانسانية ، وأعلنها الخلفاء في ميثاق
الاطلطي ، وفي مناسبات متعددة . والحق الطبيعي للعرب في فلسطين لا يحتاج
ليانات ، فقد ذكرت غير مرة لتفخامة الرئيس روزفلت ، وللحكومة
البريطانية في عدة مناسبات ، ان العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور

التاريخ ، وكانوا ساداتها والاكثرية الساحقة فيها في كل العصور ، وأنا
نشهر إشارة مرجزة إلى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين حتى
اليوم ، ليتبين أن دعوى الصهيونية في فلسطين لا تقوم على أساس تاريخي
صحيح

ذلك تاريخ فلسطين العربية يدل على أن العرب أول سكانها سكنوها منذ
ثلاثة آلاف سنة وبمسافة قبل الميلاد واستمر سكناهم فيها بعد الميلاد إلى اليوم
حكموها وحدهم ومع الانكسار ألفا وثلاثمائة سنة تقريبا . أما اليهود فلم
تتجاوز مدة حكمهم المتقطع فيها ٣٨٠ سنة وكلها اقامات متفرقة مشوشة ،
ومن سنة ٣٣٢ قبل الميلاد لم يكن لليهود في فلسطين أى وجود أو حكم إلى
أن دخلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٨ . ومعنى ذلك أن اليهود منذ
الفين ومائتي سنة لم يكن لهم في فلسطين عدد ولا نفوذ ولما دخل البريطانيون
في فلسطين لم يكن عدد اليهود يزيد على ثمانين ألفا ، كانوا يعيشون في
رغد وهناء وروخاء مع سكان البلاد الاصليين من العرب ولذلك فاليهود لم
يكونوا الا دخلاء على فلسطين في حقبة متفرقة من الزمن ثم أخرجوا منها
منذ أكثر من ألى سنة .

أما الحقوق الناجبة العرب في فلسطين فتستند :

- ١ - على حق الاستيطان الذى استمرت مدته منذ سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد
ولم يخرجوا عنها في يوم من الأيام .
- ٢ - وعلى الحق الطبيعي في الحياة .
- ٣ - ولوجود بلادهم المقدسة فيها .
- ٤ - ليس العرب دخلاء على فلسطين ولا يراد جلب أحد منهم من أطراف
المعمورة لاسكانهم فيها .

أما اليهود فإن دعواهم التاريخية هي مغالطة . ثم أن حكمهم القصير في فترات متقطعة كما ذكرنا لا يعطيهم أى حق في ادعائهم أنهم أصحاب البلاد ، لأن احتلال بلد ما ثم الخروج منه لا ينول أى شعب ادعاه ملكية تلك البلاد والمطالبة بذلك . وتاريخ العالم ملوئ بمثل هذه الأمثال .

أن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تختلف عن قضية الصهيونية الحائرة فإن إيجاد أما كن لليهود المشتتين يمكن أن يعاون عليها جميع العالم وفلسطين قد تحملت قسما فوق طاقتها . وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد آهلة بسكانها والقبضاء على أهلها الاصليين فأمر لا مثيل له في التاريخ البشرى .

وإننا نوضح بوضوح ووضوح أن مساعدة الصهيونية في فلسطين لا يعنى خطرا يهدد فلسطين وحدها فحسب بل أنه خطر يهدد سائر البلاد العربية ، وقد أقام الصيونيون الحججة الناصعة على ما يتوونه في فلسطين وفي سائر البلاد المجاورة . فقاموا بتشكيلات عسكرية سرية خطيرة ومن خطأ القول أن يقال أن هذا عمل شرذمة متطرفة منهم . وأن ذلك قابل باستنكار من جميعاتهم وهيئاتهم . وانا نقول أن أعمال الصيونييين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ومرضى عنه من سائر اليهودية الصهيونية . وقد بدأ هؤلاء أعمالهم المنكرة في الاساءة للحكومة التي أحسنت اليهم وآوتهم - وهى الحكومة البريطانية - فأعلنت جميعاتهم الحرب على بريطانيا وأسست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة تملك في فلسطين في الوقت الحاضر كل ما يحتاجه من الأسلحة والمعدات الحربية . ثم قام أفراد يشق الأعداء وكان من أظلمها الأعداء على الرجل التذ الذي كان ممثلا بالحلب والخمير لصالح المجمع وكان من أشد من يحطف على اليهودية المضطهدة وهو

الورد موين . وما يدل على أن فصلهم المنكرة كانت مؤيدة من مجموع اليهود هي المظاهر والمساعى التي قام بها رجال الصهيونية في كل مكان في طلب تخفيف العقوبة عن المجرمين ليجرأوا على امثالها .

فهذه أفعالهم مع الحكومة التي أحسنت اليهم كل الاحسان فكيف يكون الحال لو مكنتوا من أغراضهم وأصبحت فلسطين بلدا خالصة لهم يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟

لو ترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الأمر ، ولكنهم صميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بجديري حبال الشر وبدأت ببريطانيا وألذرت العرب بسد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فإذا كانت الحكومات المتعاقبة التي تشعر العرب بصدقتها تريد أن تشعل نار الحرب والدماء بين العرب واليهودية ، فإن تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

وان أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو : -

١ - أنهم سيقومون بسلسلة من اللذائع بينهم وبين العرب .

٢ - ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل في افساد ما بين العرب والخلفاء وأقرب دليل على ذلك قضية اليهوديين في مقتل الورد موين في مصر ، فقد قدر اليهود أن يخنق فاعلو الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر .

٣ - ان مطامع اليهود ليست في فلسطين وحدها فان ما أعدوه من العدة يدل على أنهم يتوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية .

٤ - لو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين ، فما الذي يمنهم عن الاتفاق مع أية جهة قد تكون معادية للخلفاء ومعادية للعرب ، هم قد بدءوا - بدوائهم على بريطانيا يتنام تحت حمايتها ورحمتها .

لا شك أن هذه أمور يلغى أخذها بعين الاعتبار في اقرار السلم في العالم
عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلا على أن حشد اليهود في فلسطين لا يستند
إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعي وأنه ظلم مطلق ، فهو في نفس الوقت
يشكل خطرا على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الاوسط .

وصفوه القول ، أن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية
لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لأنه لا بد وأن يسود الاضطراب بين اليهود
والعرب . فإذا نفذ صبر العرب يوما من الايام ويسعوا من مستقبلهم ، فانهم
يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة ازاء هذا العدوان . وهذا
بلا شك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق ،
ولا شك بأنهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلم الشرق الاوسط .

ما كنت أريد في هذا المعرك العظيم أن أشغل تفكيركم ورجال حكومتكم
العاملين في هذه الحرب العظمى في هذا الموضوع . وكنت أفضل - وأنا
واثق من انصاف العرب من قبل دول الحلفاء - أن يستمر سكوت العرب
إلى نهاية الحرب ، لولا ما نراه من قيام هذه الفئة الصهيونية اليهودية بكل عمل
منهم مزيج غير مقدرين الظروف الحربية ومشغل الحلفاء حتى قدرها ، عاملين
للتأثير على الحلفاء بكل أنواع الضغط ليجعلهم على اتخاذ خطوة ضد العرب
تختلف عما أعلته الحلفاء من مبادئ الحق والعدل . لذلك أردت بيان حق
العرب في فلسطين على حقيقته لدحض الحجج الواهية التي تدعيها هذه الشريحة
من اليهودية الصهيونية دفعا لعدوانهم ، وبإثبات الحقائق حتى يكون الحلفاء
على علم كامل بحق العرب في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، فلا يسمح
للإهود أن ينتهزوا فرصة سكوت العرب ورغبتهم في عدم التشويش على
الحلفاء في الظروف الحاضرة فيأخذوا من الحلفاء ما لا حق لهم فيه .

وكل ما نرجوه هو أن يكون الحافاه على علم بحق العرب ليعين ذلك
تقدم اليهود في أى أمر جديد يصير خطرا على العرب وعلى مستقبلهم في
سائر أوطانهم ويكون العرب مطمئنين من العدل والانصاف في أوطانهم .
وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي . (الخاتم الملكي)
٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ - للوافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ .

(٢١) نص الرد الذي بعث به الرئيس روزفلت

إلى الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

العبدى الطيب العظيم

لقد تلقيت الرسالة التي بعثتموها جلالتيكم في بتاريخ ١٠ مارس سنة
١٩٤٥ والتي أشرت فيها إلى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات
التي تؤثر في تلك البلاد .

انني ممن أن جلالتيكم انتهزتم هذه الفرصة لأفاد انتباهي لآرائكم في
هذه القضية وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التي ادرجتموها في كتابكم
وأني أيضا ملئ بالخاطر بالمعادنات التي لا تنسى التي جرت بيننا منذ أمد غير
بعيد ، والتي في أثنائها تبيأت لي الفرصة لادرك أى أثر حي لآراء جلالتيكم
في هذه القضية .

تذكرون جلالتيكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة
الامريكية تجاه فلسطين وأوضحتم رغبتنا بأن لا يتخذ قرارا يمتص بالوضع
الاساسى في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولا شك
أن جلالتيكم تذكرون أيضا أنه - خلال محادثتنا الاخيرة - أكدت لكم أني

سوف لاأخذ أى عمل بصفتى رئيسا للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يبرهن أنه عدالى للشعب العربى .

وانه لما يسرنى أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التى تلقىتموها جلالتم
بمخصوص موقف حكومتى وموقفى كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية
فلسطين ، وأن أملككم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الخصوص غير متغيرة .
وانى أردب فى هذا الوقت لآبعث لكم أحسن تمنياتى بدوام صحة جلالتم
ورفاء شعبكم .

صديقكم الطيب

التوقيع - (فرانكلين د . روزفلت)

البيت الابيض - واشنطن • ابريل ١٩٤٥

(٢٢) بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق

الانكليزية الامريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وزير الخارجية (مستر أرنست يفن) : أود ، باذن المجلس ، أن ألقى

البيان التالى : -

ما فتلت حكومة جلالتى عنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من
جميع نواحيها ، تلك المشكلة التى كان مبعتها الاضطهاد النازى فى المانيا ،
والاحوال التى نجمت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ، الايستطاع البت نهائيا فى مصر عدد كبير من
الناس ، من شتى العناصر ، ممن كانوا هدفنا لهذا الاضطهاد ، الا بعد أن تستقر
الاحوال فى أوروبا . ان مصيبة ضحايا الاضطهاد النازى ، الذين كان بينهم
عدد كبير من اليهود ، وليس لها نظير فى تاريخ العالم . وتتعهد حكومة جلالتى

كافة النداءات التي يهتف لها اتخاذها، محاولة في ذلك تحمين حالة هؤلاء الناس السيمى، الخط ، المنكودى العالم . فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى ، ولا يسعنا أن نقبل النظرية القائلة بوجوب اجلاء اليهود عن أوروبا ، وعدم السماح لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان ، دون ما تميز ، وتمكينهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب في سبيل استعادة رفاه أوروبا وازدهارها . حتى أننا بعد أن نكون قد قمنا بكل ما في وسعنا في هذا الصدد لن نكون قد أتينا بحل للمشكلة برمتها .

لقد تقدمت الينا في الآونة الأخيرة طلبات للسماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين ، وفلسطين وإن كانت تستطيع المساهمة في ذلك ، ليس بوسعها ، بحمد ذاتها ، أن تنهى العرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها . وحكومة جلالاته شديدة الرغبة في استجلاء جميع المكثات التي تؤدي إلى تهيئة فرصة مواتية لليهود يستطيعون منها النهوض والانتماش .

إن مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة صعبة ، في صميمها . فعكس الانتداب على فلسطين ، يتطلب من الدولة المتعددة تسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع اليهود على الاحتشاد في الأرض ، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من جراء ذلك ، وعلى هذا ، فإن حكومة جلالاته تضطلع بالالتزام مزدوج ، إزاء اليهود من الناحية الواحدة ، وإزاء العرب من الناحية الأخرى .

ولقد كان الافتقار إلى تفسير جلي صريح لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسي لما قاسته فلسطين من غناء خلال الست وعشرين سنة الماضية . فقد بذلت حكومة جلالاته كل جهد للتوصل إلى تدبير يتمكن العرب واليهود معه من العيش مما يسلم ووثام ، والتعاون على ما فيه خير البلاد ورفاهها ، بيد

أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل . فكل تدبير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل ، منذ الانتداب ، بالاختلاف للتواصل بين العنصرين ، وقد انتهى هذا الاختلاف بين قوة وأخرى باضطرابات خطيرة .

ولا متدوحة من مواجهة الامر الواقع ، وهو أنه منذ أن عمل بنظام الانتداب ، استحال إيجاد أسس مشوقة للتفاهم بين العرب واليهود ، ذلك أنه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين ، واللغة ، والمناخ الثقافية ، والاجتماعية ، وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى ، فإن كلا من الشعبين يدمى بفلسطين ، فأحدهما يبنى دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ ألف عام ، بينما يستند الآخر في دعواه إلى صلات تاريخية ، مقرونة بصهد لتأسيس وطن يهودى أعطى في الحرب العالمية الأولى . والواجب الذى ينبغى الاضطلاع به الآن هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجهه هذا البائس .

ولقد تجاوزت أصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد المنهارة الى نشب فيها ، فلفقضية الصهيونية انصار أقوياء في الولايات المتحدة ، وفي بريطانيا العظمى ، وفي الممتلكات المستقلة وغيرها ، وقد راح العالم للمدين تلك الآلام التي تعرض لها في السنوات الاخيرة ، يهود أوروبا المضطهدون . ثم اتنا إذا نظرنا إلى الناحية الاخرى من العبورة نجد أن قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربى بأسره ، كما أنها أصبحت ، في الآونة الاخيرة ، مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم في الدين في الهند . وفي فلسطين ذاتها يحجم ، على الدوام ، خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذاك . ومثل هذه الاضطرابات لا بد وأن يتردد صداها في أفق أوسع مدى .

فاعبارات العدل والأنصاف والانسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي
تكتسب الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة ، بل أن مثل هذا الاستقصاء
ينطوى أيضا على اعتبارات الوثام الدولي والسلام العالمى .

وقد ارتبطت جميع الاحزاب بالازمات في معالمتها قضية فلسطين ، فهناك
الازمات التي فرضها صدك الانتداب ذاته ، أضف إليها التصريحات السياسية
العديدة التي صدرت عن حكومة جلالتة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية .
ثم أن حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تسهلت بأن لا يتخذ قرار من شأنه ،
في رأيها ، أن يؤثر في الحالة الاساسية بفلسطين ، الا بعد التشاور التام مع
العرب واليهود .

وبعد النظر بين الادبيار إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من
هذا الاهتمام العالمى الذى يحس كلا من العرب واليهود ، قر رأى حكومة
جلالتة أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق
انكليزية - أمريكية مشوقة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة
يهود أوروبا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك
البحث . ويسرى أن يكون في رسمى أن أنهى إلى المجلس أن حكومة
الولايات المتحدة قد لبث هذه الدعوة .

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه ، التي اتفق عليها بين حكومة
الولايات المتحدة وحكومة جلالتة فهي كما يلي :

(١) فحص الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بفلسطين
بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها ، وفي رافية الاهالى
للقيميين فيها الآن .

(٧) فحسب حالة اليهود في الاقطار الاوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشي ، والتدابير المميلة التي اتخذت ، أو التي ينوي اتخاذها في تلك الاقطار ، لتمكينهم من العيش في نجوة من التمييز والسمف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون ، أو الذين تضطرم أحوالهم ، أن يساجروا الى فلسطين أو الى بلدان أخرى خارج أوروبا .

(٨) سماع آراء شهود من ذوى الياقه ، والاستشارة بأراء ممثلى العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندن (١) و (١) أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع ، وتقديم التواصى إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معاملة مؤقتة ، إيجاد حل دائمى لها .

(٩) تقديم أية تواصى أخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة ، قد تكون ضرورية لفلافي الاحتياجات المعالجة الناتجة عن الأحوال المشار إليها ، أو تسهيل الهجرة الى بلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هى شروط اختصاص اللجنة ، وستقرر اللجنة نفسها الأصول التي ستتبناها في سياق اضطلاعها بمهامها ، وبماح لها ، إذا راق لها ، أن تعالج في آن واحد ، مختلف المهام المترتبة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وسعدى اللجنة إلى معالجة المسائل الواردة في شروط اختصاصها ، بمنتهى السرعة ، ولاريب أن اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبنتين الثانى والثالث من شروط اختصاصها ، كى تحتاط علما ويكون على هيئة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب .

كما أنها ستنظر بين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا ، وفي أية بلاد قابلة للاستيعاب ، وستقدم اللجنة توصيها ، على ضوء هذه التحقيقات ، الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة ، إلى أن يصبح بالإمكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للامم المتحدة .

أن التواصي التي تقدمها أية لجنة للتحقيق ، كاللجنة التي تؤلف الآن ، ستكون أيضا ذات عون عظيم في سبيل التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة وفقا للبند الأول والثالث من شروط اختصاصها ، بتحقيق موضوعي ، في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي يفقد الآن أنها تعد من الهجرة إلى فلسطين ، وبعد الاستشارة بآراء ممثلي العرب واليهود ، تقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاما على حكومة جلالاته أن تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب للمؤقت للوضع ، واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد .

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل يسر ، بدوره ، اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

أما ما يتعلق بفلسطين ، فإن من الواضح أن حكومة جلالاته لا يمكنها أن تتغلى عن الواجبات والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب ، مادام الانتداب قائما ، وهي تنوي وفقا لعهوداتها ، أن تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :

(١) ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصيها المؤقتة في هذا الشأن .

(٢) وبعد النظر في التواصي المؤقتة التي ستقدم بها لجنة التحقيق ،

ستستضيء ، مع الفرقاء ذوي الشأن ، إمكان استعاب ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، إلى أن يحسن الوصول إلى حل دائم لها .
(٣) سعد حلا دائما لمرضه على الأمم المتحدة ، وسيكون هذا الحل متفقا عليه ، إن أمكن .

أن المجلس ليدرك أننا قد ورثنا في فلسطين ثراثا شاقا عسيرا ، وما يزيد الواجب الملقى على عواتقنا تحقيدا التبعات التي أعطيت في مختلف الاوقات إلى سائر الفرقاء ، تلك التبعات التي نشعر إننا مرتبطون بشرفنا لتنفيذها . فأى انحراف عنيف ، دون التشاور المنطوي على الحكمة وسداد الرأي ، لا يهد السبيل إلى اتهام حكومة جلالته بنقض العهود والمواثيق فحسب ، بل يحتمل أن يؤدي إلى رد فعل خطير في جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وأن يثير قلقا واسع المدى في الهند .

أن حكومة جلالته مقتنعة بأن السبيل الذي تنوي اتباعه في القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب ، بل سيكون ، في نهاية الامر ، أفضل ما يكون لمصلحة كلا الفريقين ، ولن يضير ، على أى وجه من الوجوه ، بالاجراءات التي ستخذ بناء على توصي لجنة التحقيق ، ولا بأحكام ميثاق الوصاية التي ستعمل محل صدك الانتداب الحالي ، وتسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين .

أن حكومة جلالته في انتهاجها هذا المنهج الجديد ، ترغب في أن توضح بجلاء أن مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق القوة ، وأن كل محاولة يقوم بها أى فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحزم . فينبغي أن يكون وليد للبحث والتوافق ، ولن يسمح ، بأي حال من الاحوال ، بفرض حل قسرا .

وانا لواقفون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التي ينبغي أن تتألف بها ، فلن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكل الفريقين فحسب ، بل يكون بمثابة مساهمة عظيمة في سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام في ربوع الشرق الأوسط .

وأخيرا ، ان اقدام حكومة جلالته ، وموافقة حكومة الولايات المتحدة ، على معالجة جميع المشكلة التي ولدها الاضطهاد النازي ، لدليل قاطع على تصميمها على معالجة المشكلة معالجة إنشائية ، وبروح إنسانية يد أنه ينبغي أنؤكد أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فحسب ، بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه الشعوب المأثمة .

وأود في الختام ، أن أضيف إلى ما تقدم ، اني كنت طيلة هذه المدة في مشاور وثيق مع صديقي النزيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذي يهمه أمره ، إذ أن وضع فلسطين الانتدابي يحصل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات ، ولكنه أيضا على جانب كبير من الأهمية لي ، ذلك أن المشكلة هي ، كما يظهر بجملاء ، مشكلة دولية . وتنوى حكومة جلالته أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتيها كي يباح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الاوسع مدى التي تنطوي عليها هذه المشكلة ، ومعالجتها جميعا كمشكلة إنسانية عظمى ^(١) .

(١) نقل من هذه الوثيقة من البيان الاسمي رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ المطبوع في مطبعة حكومة الانتداب في فلسطين بأقنات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية .

(٢٣) توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية

بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين

تمهيد

عينتنا حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كهيئة مشتركة مؤلفة من أعضاء أمريكيين وبريطانيين لتقوم بالمهام التالية :

١ - للتحقيق في أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي علاقتها بمشكلة الهجرة اليهودية وبمجرى السكان الموجودين هناك حالياً .

٢ - للتحقيق في وضع اليهود في البلدان الاوربية التي كانوا فيها ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، وفي التدابير التي اتخذت أو ستخذ في تلك البلدان لتمكينهم من التمتع بالحياة بحريين من الجور والتفريق الجنسي ، وفي تقدير عدد الذين يرغبون في المهاجرة إلى فلسطين أو البلدان الأخرى في أوروبا ، أو يجبرون على ذلك تحت ضغط ظروفهم الخاصة .

٣ - للاستماع إلى آراء اليهود ذوي العلاقة ، ولاستشارة ممثلي العرب واليهود في مشاكل فلسطين، تلك المشاكل التي تتأثر بحالات هي عرضة للتحقيق وفاقاً لأحكام المقررتين ١ و ٢ الآتيتين ، وبظروف وحقائق أخرى متعلقة بها ، ولعمل توصيات لحكومتي صاحب الجلالة البريطاني والولايات المتحدة الأمريكية تعلن بواسطتها هذه المشاكل مع حلها النهائي الدائم .

٤ - ولعمل أية توصيات أخرى ضرورية إلى حكومتي صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ، لا مندوحة من حملها، لهاجة حاجات فورية ملحة ، تنشأ عن أحوال تنطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة أعلاه ، وذلك بعمل اصلاحى في الدول الأوربية الآتية الذكر بجمعية

التسهيلات المكنة للهجرة إلى البلدان في خارج البلاد الأوروبية والاستيطان فيها .
وقد ألحّت علينا الحكومتان معا بوجود الامراع الشديد في انهاء
المواضيع التي عهد إلينا بدرسها وتقديم تقريرنا لها في خلال مئة وعشرين
يوما من تاريخ مباشرتنا للتحقيق .

وهكذا فقد اجتمعنا في مدينة واشنطن في يوم الجمعة الواقع في ٤ كانون
الثاني سنة ١٩٤٦ وباشرنا عقد جلساتنا العامة في يوم الاثنين التالي ، وأبحرنا
من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ كانون الثاني، واستأنفنا عقد جلساتنا
العامة في لندن في ٢٥ منه .

ثم برحنا لندن إلى أوروبا في ٤ وه شباط وقسمنا لجتنا إلى لجان فرعية
وشرعنا بحقيقاتنا على الترتيب التالي :

في ألمانيا فبولونيا فنشيكوسلوفاكيا فالتسا فإيطاليا فاليونان . وفي ٢٨
شباط امتطينا غارب الجو إلى القاهرة حيث عقدنا عددا من الجلسات ، ثم
برحنا إلى القدس فوصلنا إليها في ٦ آذار . وقد تخلل الجلسات التي عقدناها
في فلسطين زيارات شخصية إلى أقسام البلاد المتعددة . وقد كانت الغاية من
هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الدرجة الأولى على أوصافها وميزاتها
المختلفة وعلى أساليب معيشة سكانها . وزارات اللجان الفرعية عوامم سورية
والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن لتطلع على آراء الحكومات
العربية وعلى الهيئات التي لها علاقة بالمواضيع التي أماننا . وتركنا فلسطين
في ٢٨ آذار ، وختمنا مذكراتنا في سويسرا . وقد أسهبت في بيان سفرنا
هذه في الملحق رقم ١ ، وما نحن الآن نقدم تقريرنا فيها على :

الفصل الأول

توصيات وتطبيقات

(المعضلة الأوربية)

التوصية الاولى :

يتوجب علينا أن نعلن أن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن اليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو أنهم يرغبون على تركها . ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا الاضطهاد النازي والثاني ، الأمر الذي يجعل السالم بأسره مسؤولا عنهم وعن جميع الاشخاص المشردين .

ولذا فاننا نوصي حكومتنا بما أن تشرعا قورا بالتعاون مع البلدان الأخرى ، بالسعى الحثيث لإيجاد مساكن جديدة لجميع الاشخاص المشردين ، بقطع النظر من عقيدتهم أو جنسيتهم ، أولئك المشردين الذين انفصلت عرى روابطهم بمجاعاتهم السابقة ولم يبق أمل بإعادتها .

وعلى الرغم من أن الهجرة ستحل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فان الاكثوية الساحقة ، بما فيها عدد غير قليل من اليهود ، ستبقى مقيمة في أوروبا ولهذا فاننا نوصي حكومتنا بأن تسعي لغضائ تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى « تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين » .

التعليق :

اننا بهوصية حكومتنا بأن تسعي ، بالتعاون مع البلدان الأخرى ، لإيجاد مساكن جديدة للاشخاص المشردين عن أوطانهم ، فاننا لا نقترح على أية

بلاد أن تجعل تبديلاً دائماً في سياسة الهجرة التي تسير عليها . فالاحوال التي شاهدناها في أوروبا لم يسبق لها مثيل، ولا يحتمل أن يظهر مثلاً مرة أخرى ولهذا فانا مقتنعون بأن أحكاماً خاصة يمكن لا بل يجب أن تدخل على قوانين الهجرة المعمول بها حالياً لمعالجة هذه الحالة المزرنة والفريدة في بابها والداعية الى اليأس .

وفضلاً عن ذلك فانا نعتقد أنه بالإمكان القيام بأمور كثيرة ، لا سيما بما يتعلق بالاشخاص المشردين ، ومن ضمنهم اليهود الذين لهم انساب في البلدان الكاثنة في خارج أوروبا ، وذلك بتسهيل القوانين الادارية المعمول بها في هذه البلدان .

لقد قادتنا تحرياتنا إلى الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من اليهود سيواصلون السكنى في معظم البلدان الأوربية . وفي رأينا أن هجرة جميع اليهود الأوربيين جماعات لن تكون ذات نفع لليهود أنفسهم ولا لأوروبا . ولذا يجب أن تبذل الجهود لتمكين اليهود من إعادة بناء مجاعاتهم المشتتة ، وذلك بالسماح بهجرة الذي يرغبون منهم في تحقيق ، هذا الأمر ، وتحقيقاً لهذه الرغبة يجب أن ينفذ حالا أمر إرجاع أموال اليهود المسلوقة اليهم في أقرب وقت ممكن ، وقد تبين لنا من الصعوبات التي قمنا بها أن الحكومات المخفضة قد سنت في أكثر الأماكن قوانين بهذا الصدد . غير أن العقبة في سبيل ذلك هي أن تنفيذ هذه القوانين ، وعلى الأخص ما يتعلق منها في الملكيات الفردية يثير من جديد العداء الشديد للساميين . ولذا فانا نقترح لأجل إعادة بناء المجتمعات اليهودية أن تكون المساعدة في إرجاع ممتلكات اليهود الشائمة إما عن طريق دفعات مالية على سبيل تعويض أو بطرق أخرى ، وهذه القضية هي من الأهمية في المكان الأول .

وقد ترك الاحتلال النازي وراءه روح العداء الساميين . هذا العداء الذي
لا يمكن مقاومته بالتشريع فقط ، بل أيضا بتشدد الحكومات في ضهان الحريات
الدينية والمساواة في الحقوق ، وبوضع منهاج تعليمي فعلى يقوم على الأسس
الديمقراطية الصحيحة التي يدعمها الرأي العام العالمي القوي ويقفون بالنهضة
الاقتصادية والاستقرار .

هجرة اللاجئين الى فلسطين

التوصية الثانية :

أولاً - أن يصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين
كانوا ضحية اضطهاد النازية وعسف العاشية .

ثانياً - وأن تمنح هذه الاجازات ان امكن خلال العام الحالي ، وأن تتم
هجرة هذا العدد المعلن بأسرع وقت تسمح به الظروف .

التعليق :

وترى اللجنة بأن الاحياء الباقين من الاضطهاد النازي والفاسي الذين
انصلنا بهم يزيد عددهم على مئة ألف شخص . وفي الواقع يوجد أكثر من هذا
العدد في المانيا والنمسا وإيطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور عام كامل على
تحرير اليهود فما تزال الأغلبية منهم التي تقطن في ألمانيا والنمسا تعيش في
مراكز تجمع تعرف بمسكرات التجمع ، وهي أشبه بالجزر بين الاقوام الذين
لاقت على أيديهم أصناف الطذاب والمسف . وترى اللجنة أنه لصالح هؤلاء
اليهود ولصالح أوروبا نفسها يجب أن تخلق هذه المسكرات ويوضع حد
لبقائهم فيها ، أن معظم هؤلاء اليهود على حق في طلبهم الرحيل عن أوروبا
لأن أكثرهم هم الأفراد الوحيدون الباقون على قيد الحياة بعد فناء مائلاتهم
وقليلون هم الذين ما زال يلهم ارتباط في البلاد التي كانوا يسكنون فيها .

ومنذ نهاية الحرب لم يعمل سوى القليل في سبيل ترحيلهم إلى بلدان أخرى واسكانهم فيها . فقوانين الهجرة وتقيدها تقف حائلا دون دخولهم إلى أكثر البلدان ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل امكان تعديل هذه القوانين وهذه القيود ، وقبل أن توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ ، على أن في وسع بعضهم أن يذهبوا إلى البلدان حيث يوجد لهم أنساب ، وفي وسع البعض الآخر أن يدخلوا بموجب نظام الكوتا ، وانما هؤلاء عددهم صغير نسبيا .

ولا نعرف بلادا أخرى يمكن للاكثوية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تتاجر اليها في المستقبل القريب فيه فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلمهم تقريبا يرغبون في الذهاب إلى فلسطين . وذلك لانهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالرحاب الذي لا يحلمون بالحصول عليه في أى بلد آخر ، وأنهم هناك يأملون أن يعيشوا بأمان ويجددوا أمانهم في الحياة .

ونعتقد أن من الضروري تسهيل ذلك لهم في أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة وعطف .

ولذا فالتنا نوصى باعطاء مائة ألف رخصة لدخول فلسطين تحقيقا لهذه الغاية ونشر بأن التنفيذ العاجل لهذا الامر يكون له أعظم تأثير على المواقف برمه .

ويجب أن تعطى الاولوية في منح هذه الرخص بقدر المستطاع إلى الأشخاص الموجودين حاليا في المسكرات ، وإلى الذين حرروا في المانيا والنمسا وخرجوا من المسكرات ولكنهم باقون في هذين البلدين . ولا نرغب في أن يستثنى من هذا العدد الضحايا الآخرون من اليهود الذين يريدون أن يتركوا البلاد

الموجودين فيها حالياً ، أو الذين تضطربم ظروفهم إلى تركها ، أو الذين هربوا خوفاً من الاضطهاد قبل اندلاع نار الحرب. ونحن نعتقد بأن هناك صعوبة في تقرير قضايا الاولوية ولستنا مع هذا نلج بتطبيق هذه الطريقة بقدر المستطاع ، ولدى تطبيقها أن ينظر بمنح الاولوية قبل أى شيء آخر إلى العجزة والمشوهين والاطفال والصناعيين الذين يحتاج إلى خدماتهم مدة أشهر عديدة في العمل الذي أصبح القيام به ضرورياً بسبب هذا السيل الجارف من المهاجرين .

ومن الضروري أن يعلن ان لافاندة ترجى بعد الحصول على شهادة الهجرة من التقل من قطر إلى آخر ومن الدخول إلى فلسطين بصورة غير مشروعة. وما لا ريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبثاً ثقيلاً على فلسطين . ولستنا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحصل ذلك على مائتها ، وأنها ستحصل على معونة الوكالة اليهودية التامة في حل هذا المعضلة .

وسيوافقه المسؤولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمون بها مشاكل صعبة ، غير أنه مما لا ريب فيه أن المنظمات الاوربية العديدة ، الخاصة والعامة ، ولا سيما مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، ستمديد المعونة الممكنة ، ذلك لأن التعاون الاجتماعي ضروري جداً في كل شيء وفي جميع المراحل . ونحن متأكدون بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت اهتماماً كبيراً في هذا الامر ستساهم بقوة وبسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى في العمل على تحقيقه ، وهناك طرق أخرى يمكن تقديم المساعدة بها . وعلى أولئك الذين يعارضون في السماح لهذا الشعب التاعس بالدخول إلى فلسطين أن يعرفوا بأننا أخذنا بعين الاعتبار جميع ما عرضوه علينا من بيانات ووثائق ، ولنا كل الرجاء أنهم سيعيدون النظر في هذه القضية ، وانهم سيقدرّون

الاعتبارات التي أدت بنا إلى هذه النتيجة حق قدرها ، وأنهم علاوة على ذلك كله ، إذا لم يكونوا مستعدين لمساعدة فعلى الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة آلام ومعائب هؤلاء المذنبين .

مبادئ الحكم

لا دولة عربية ولا دولة يهودية

التوصية الثالثة :

لأجل البت نهائيا في مطالب العرب واليهود بشأن الاستئثار بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

١ - أن لسيادة على العرب ، ولا للعرب على اليهود في فلسطين .

٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .

٣ - أن الشكل النهائي للحكم الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يضمن - بضمانات دولية - حماية ورعاية مصالح المسيحية والإسلامية واليهودية على السواء في الأراضي المقدسة ، وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة ترمي وتحمي حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء ، وتمتج السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يفتق وأحكام المبادئ الثلاثة الأساسية الآتية الذكر .

الأمليق :

أن المصلحة العظيمة التي للعالم المسيحي في فلسطين قد أهملت إهمالا تاما أو تنوسيت أو تركت جانبا في جميع أدوار النزاع الدموي الطويل بين اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد ، حيث يهتف كل فريق منها بأعلى صوته قائلا :

ان هذه الارض هي ملكنا

باستثناء الاشارة القصيرة المقتضية الواردة في تقرير اللجنة الملكية والمدهو بعدئذ بتقرير بيل ، والشهادات الصغيرة التي تلقيناها تحويرا وشفاها حول هذه النقطة .

ولذلك فاننا نصرح بقوة بأن فلسطين أرض مقدسة في نظر المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وبالنظر لكونها كذلك فهي ليست ولا يمكن أن تكون في يوم من الايام أرضا يستطيع أى شعب أو أى دين ان يدمى ادعاء عادلا بأنها ملك له .

ونصرح بنفس القوة أن فلسطين بكونها أرضا مقدسة تختلف كل الاختلاف عن غيرها من البلدان الاخرى ، ولذا يجب أن تكرس للمبادئ والتعاليم التي تقتضيها الاخوة البشرية لا التي تستلزمها القومية الضيقة .

وعدا ذلك فبالنظر لتاريخ فلسطين الطويل ، ولاسيما خلال الثلاثين سنة الماضية لا يمكن اعتبارها أرضا عربية صرفة ولا أرضا يهودية صرفة .

لليهود صلة تاريخية بالبلاد والوطن القوي اليهودي، وان كان يتضمن أقلية من السكان ، فقد غدا حقيقة واقعية بضمانة دولية ، وأصبح له الحق في الاستمرار والحماية والتطور باضطراد .

ومع ذلك فليست فلسطين أرضا يهودية صرفة ، ولا يمكن أن تكون كذلك في المستقبل . فهي في مرفق طرق العالم العربي ، وسكانها العرب الذين اسعوا أسلافهم هذه المنطقة منذ أقدم الازمنة ينتظرون بحق إلى فلسطين كوطن لهم .

ولذلك ليس من العدل في شيء ، ولا بالامكان من الناحية العملية ، أن تصبح فلسطين دولة عربية تهيمن فيها أكترية عربية على مقدرات أقلية يهودية،

أو دولة يهودية تهيمن فيها أكثرية يهودية على مقدرات أقلية عربية . وفي كلتا الحالتين لن يكون لضمانات الاقلية القوة الكافية لحماية الجماعة التي تحت حكمها .

وقد أوضح أحد الفلمطينيين الموقف بالعبارة التالية .

« لقد كان الخوف يساور قلوبنا نحن معشر اليهود من أن تصبح هذه البلاد يوما ما دولة عربية ، وأن نصبح نحن تحت حكم العرب . وقد كان هذا الخوف يبلغ فينا أحيانا درجة الرعب . والآن بدأ هذا الشعور بالغفوف نفسه بمخالفات أفئدة العرب وهو الغفوف من ازدياد وثقوف اليهود وتقديمهم عليهم وحكمهم لهم » .

فينبغي إذن جعل فلسطين بلادا يمكن فيها التوفيق بين الاماني الوطنية المشروعة لليهود والعرب كليهما معا دون أن يخشى أى فريق تسلط الفريق الآخر عليه . وفي رأينا انه لا يمكن تحقيق هذه الغاية في ظل أى شكل من أشكال الدساتير التي يكون فيها للأكثرية العددية الرأى الحاسم . ذلك لأن تضال الفريقين في سبيل الحصول على الغالبية العددية هو الذى يعكس جو العلاقات بين العرب واليهود . ولضمان حكم ذاتى صحيح لكلتا الجماعتين العربية واليهودية لابد من جعل هذا التضال عديم الجدوى بحكم الدستور نفسه .

الانتداب ووصاية الامم للتعهد

الدوصية الرابعة :

لقد توجهنا الى النتيجة التالية وهي أن الهدوء بين العرب واليهود ، ولا سيما اصرار كل فريق منها على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق العنف اذا اقتضى الأمر ، يجعل في حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة أو دول مستقلة في فلسطين في الوقت الحاضر ، أو بعد فترة من الزمن ، تودى إلى نزاع داخلى قد يهدد

السلام العالمى . ولذا فإننا نوصى ريثما يتلاشى هذا العداء باستمرار الحكم فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها .

التعليق :

نحن نعرف أن مهمة بريطانية كدولة متتدبة على فلسطين لم تكن بالهامة البينة بالنظر إلى القوات العظيمة - العربية اليهودية - العاملة فى خارج فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل فى سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق . واستنادا إلى ذلك أوضحت لجنة الانتدابات الدائمة فى عصبة الأمم أن نظام الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق (بعد أن صرحت لجنة بيل بمثل هذا التصريح) وبعد سنتين من هذا التاريخ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء الانتداب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وذلك بعد أن وجدت أن حل المشكلة على أساس التقسيم الذى اقترحه لجنة بيل غير قابل للتطبيق أيضا . ان توصياتنا هذه مؤسسة على ما نعتقد أنه فى هذه المرحلة أعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر إلى ما حصل فى السابق وإلى جميع ماتم اجراؤه حتى الآن . ونحن نعرف بأن هذه التوصيات لاتتفق مع مطالب أى من الفريقين ، هذا فضلا عن خروجها على سياسة الدولة المتتدبة فى الآونة الأخيرة . ونحن نعرف بأن الأخذ بهذه التوصيات يترتب عليه فترة وصاية طويلة الأمد . الامر الذى يتضمن عبئا ثقيلا جدا يصعب على أية حكومة الاضطلاع به لوحدها . غير أنه بالإمكان تخفيف هذا العبء عن كاهل الوصى فيما لو قدر الاعضاء الآخرون فى هيئة الأمم المتحدة الصعوبات حق قدرها وآزرُوا الوصى فى القيام بأعباء مهمته .

السلواة بمستوى المعيشة

التوصية الخامسة :

أنا نوصي، ونحن نتجه بأفكارنا إلى شكل من الحكم الذاتي يوفق والبادئ
الثلاثة المبسوطة في التوصية الثالثة ، بلزوم قيام الدولة - سواء أكانت متقدمة
أو وصية - بإعطاء التصريح التالي وهو أن تقدم العرب الاقتصادى والعلمى
والسياسى في فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود في هذا المضمار.
كما يلغى على الحكومة أن تقوم بالخطوات اللازمة التي تستهدف سد الثغرة
للغائمة الآن بين المستويين ورفع مستوى معيشة العرب . وبهذا يتمنى لكلا
الشعبين تهم مصالحها المشتركة ومعيهما المشترك في الارض التي يعود
كلهما إليها .

التعليق :

أن دراستنا للاحوال في فلسطين ساقتنا إلى النتيجة التالية ، وهى أن أحد
الأسباب الرئيسية لقتصاد والنزاع هو التفاوت العظيم والفرق الشاسع بين
مستوى معيشة العرب وبين مستوى معيشة اليهود ، حتى أن ظروف الحرب
التي عادت على العرب بمنافع مالية كبيرة لم تقرب شقة التباعد بينها بصورة
محسوسة ، ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليصل إلى مستوى معيشة
اليهود الا إذا اتبعت الدولة المتدبة سياسة رسمت بعناية ودقه لتحقيق هذا
الفرض . ولدى التشديد على ضرورة ائتماج سياسة كهذه يجدر بنا أن نشير
بنوع خاص إلى التفاوت في الخدمات الاجتماعية - بما فيها المستشفيات الميسورة
 لليهود والعرب في فلسطين .

أنا نعترف اعوافا تاما بأن الخدمات الاجتماعية اليهودية تم ول إلى حد
بعيد من قبل الطائفة اليهودية في فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية في الخارج،

وتشدد على أنه يجب أن لا يعمل أى شئ بقصد خفض مستوى هذه الخدمات الاجتماعية إلى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب ، أو وقف الهجرة من المستعمرة التي تجري فيها الآن .

أنا نقترح أن ينظر فيما إذا كان من المستحسن تشجيع العرب على تأليف جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التي تبين الآن من الخدمات الاجتماعية اليهودية وتمولها إلى حد بعيد ، ولا بد للعرب من أن يعتمدوا أكثر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة المالية . ولكن يجب على يهود فلسطين أن يسلموا بضرورة إتمام الجزء الأكبر من الضرائب التي تجبى منهم ومن العرب على العرب لتلافي البون الشاسع الموجود حالياً بين مستوى المعيشة لدى الشعبين .

سياسة الهجرة للمستقبل

التوصية السادسة :

ربما نحال قضية فلسطين قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ، فالتنا نوصى بوجوب إدارة فلسطين من قبل الدولة المتعدية بموجب أحكام نظام الانتداب الذي يصرح بشأن الهجرة « بأن إدارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية في أحوال ملائمة مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها » .

التعليق :

لقد أوصينا بقبول ٩٠٠.٠٠٠ مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازي بالسرعة الممكنة ، وتنصدي الآن إلى الموقف بعد دخول ذلك العدد . اتنا لانستطيع أن نتطلع إلى المستقبل البعيد ، كما أنه لا يستعنا أن نضع قياساً للهجرة السنوية . وإلى أن تنفذ اتفاقية الوصاية فان من رأينا الصريح أن تدار فلسطين حسب نموس نظام الانتداب الآنف ذكرها ولا نستطيع

الذهاب إلى أبعد من هذا الحد في معرض التوصية . فقد يكون من المجازفة التكهن في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه الوضع الاقتصادى لأى بلاد بعد سنوات قليلة . ومن العسير بنوع خاص التنبؤ بمستقبل فلسطين الاقتصادى والسياسى بعد مضى بضع سنوات . فترجو والحالة هذه أن تضمحل وشيكاً المعصومة والاضطراب السائدان حالياً ، وأن يحل محلها عهد سلم لم تعرفه الأراضي المقدسة منذ زمن بعيد . وأن يتحقق اليهود والعرب معا قريباً بأن التعاون من مصالحهما المشتركة بيد أنه لا يستطيع أحد أن يتكهن كم من الوقت يحتاج هذا الأمر لكي يتم .

وتتوقف امكانية احتلال البلاد بزيادة كبيرة في السكان ، مع الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائم ، على مستقبلها الاقتصادى . وهذا بدوره يتوقف إلى درجة كبيرة على امكان أو عدم امكان تنفيذ الخطة الوارد ذكرها في التوصية الثامنة واقتطاف ثمارها .

ذكرت لجنة ييل بأن هناك عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة يجب أخذها بعين الاعتبار . وأوصت اللجنة المذكورة بإدخال ١٢٠٠٠ فى السنة « كحد سيمى أعلى » أما نحن فلا يهمنا تحديد حد أعلى أو أدنى للهجرة السنوية في المستقبل ، إذ أن هناك عدة عوامل غير واضحة مازالت قائمة .

على أننا نرغب في بيان بعض العوامل التى نوافق على وجوب أخذها بعين الاعتبار لدى تعيين عدد المهاجرين من الذين ينبغي قبولهم في أى فترة من الزمن . من الديرى أن من حق كل أمة مستقلة ، رعاية لمصالح أبنائها ، أن تعين عدد المهاجرين الواجب قبولهم في أراضيها ، وعلى هذا القياس فإن من حق حكومة فلسطين فيما نتقده ، أسوة بالحكومات الاخرى ، أن تقر ،

بالنظر إلى مصالحة جميع سكان فلسطين وغيرهم ، عدد المهاجرين الواجب ادخالهم في أية فترة في المستقبل .

إن في فلسطين يوجد الوطن القومي لليهود الذي أحدث نتيجة تصريح بلفور ، فقد يرى البعض أن ذلك التصريح كان خاطئا وما كان يجب اعطاؤه ، وقد يرى البعض الآخر أنها فكرة عظيمة جدا . وأن بالإمكان تنفيذ أجزأ وأهم برنامج استعماري عرفه التاريخ . ومن الميث الجدلي في أي الرأيين أقرب إلى الصواب . فالوطن القومي قائم في فلسطين ، وجذوره عميقة في تربتها ، ولا يمكن محوه من سجل الوجود بالجدل ، كما أنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه وقف والناء اقدام المرتادين اليهود عن تنفيذ رغبتهم .

وحكومة فلسطين بمهمة كونها مكلفة برعاية مصالح جميع السكان وتوفير الرفاء لهم لا يسعها أن تتجاهل مصالح هذا الجزء المهم من سكانها . ولا يسعها أيضا أن تتجاهل مآثم تحقيقه في غضون ربع القرن الأخير . ولا يمكن لأية حكومة في فلسطين تؤدي واجبا نحو شعبها أن تعجز عن بذل قصارها لا للحفاظ على الوطن القومي فحسب بل لتشجيع تطوره أيضا تطورا صحيحا وكما يبدو لنا ، لا بد لهذا التطور من أن يشمل الهجرة .

ويجب أن تكون مصلحة الشعب بجموعه ، بما فيه اليهود والعرب وسواهم ، الهدف الاساسي في فلسطين ، اتنا نرفض الرأي القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية أخرى إلى فلسطين دون موافقة العرب ، الأمر الذي سيؤدي إلى سيطرة العرب على اليهود ، ونرفض كذلك طلب اليهود المسلح بقرير هجرة يهودية اجبارية بأسرع ما يمكن بغية ايجاد أكتورية يهودية ، ومن ثم تأسيس وانشاء دولة يهودية في فلسطين . أن سعادة اليهود يجب ألا تكون خاضعة لسعادة العرب ، ولا سعادة هؤلاء خاضعة لسعادة أولئك . ان رفاء

التفريق ، والحالة الاقتصادية في فلسطين كمجموع ، ودرجة تنفيذ المشاريع للزيادة في تحسينها وتقديمها ، أن كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين الممكن قبولهم في أية فترة خاصة .

أن فلسطين أرض مقدسة للاديان الثلاثة ، ويجب ألا تصبح أرض أى واحد منها دون الآخرين . والهجرة لانتهاء الوطن القومى يجب ألا تصبح سياسة تعجز ضد المهاجرين الآخرين . وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ، ويكون أهلاً لذلك بموجب القوانين للرعية ، يجب ألا يرفض قبوله بدعى أنه ليس يهودياً . وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب أن يوضع ويطبق على هذا المبدأ دائماً .

وفضلاً عن ذلك فأننا ، مع اعترافنا بأن كل يهودى يدخل فلسطين وفقاً بقوانينها مكتسب حق الإقامة فيها ، نشجب بشدة وجهة نظر بعض المهائل اليهودية في أن فلسطين قد منحت أو قد تنزل عنها بطريقة ما لتكون دولة لليهود العالم قاطبة وأن كل يهودى أينما وجد هو مواطن فلسطينى لمجرد كونه يهودياً ، وفي وسعهم إذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات إلى الشروط التى تفرضها الحكومة على المهاجرين ، وأن ليس هناك هجرة يهودية غير مشروعة إلى فلسطين . « إننا نصرح ونؤكد أن كل مهاجر يهودى يدخل فلسطين خلافاً لقوانينها إنما هو مهاجر غير شرعى » .

سياسة الأراضي

التوصية السابعة :

إننا نوصى بما يلى :

- ١ - إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي الصادرة في سنة ١٩٤٠ واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها

والانتفاع منها بقطع النظر عن الجنس أو الملة أو العقيدة مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين .

٢ - وهذا ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لابطال ومنع الاحكام المتعلقة بنقل الملكية والايجارات والاتفاقيات المتعلقة بالأراضي التي تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم في تلك الأراضي وحواليها أو فيما له صلة بها .

٣ - وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الاماكن والمواقع المقدسة كبحر الجليل (بحيرة طبرية) وماجاوره مما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها في أوجه لا يرتاح اليها ضمير أهل الدين وأن تسن فوراً القوانين اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

التعليق

كانت قوانين انتقال ملكية الاراضي الصادرة في سنة ١٩٤٠ تستهدف حماية المستأجر العربي وللمالك الصغير بمنع بيع الارض إلا للعربي الفلسطيني في إحدى المناطق ، وتقييد هذه البيوع في منطقة أخرى ، والسماح ببيعها بصورة حرة في منطقة ثالثة ، مما أدى إلى التحيز ضد اليهود . وهكذا نجد أن هذه القوانين ترمي إلى فصل العرب عن اليهود وابقائهم منزولين بعضهم عن بعض . وفي المناطق التي منعت فيها البيوع ، أو قيدت ، فقد حيل بين العربي وبين ما يخرجه على بيع أرضه ، التي غالباً ما توقف عليها معيشته ومعيشة أفراد أسرته ، نظير مبلغ لا يتناسب مطلقاً وقيمتها الحقيقية . ومع أن تلك القوانين وضعت بغية المحافظة على مستوى معيشة الزراع العرب الراهن ، وتلافى خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم ، فإنها لا تفي للعربي المقيم في المنطقة الحرة ، ذلك لانه بإمكانه بيع أرضه بسعر خيالي والانتقال إلى

إحدى المنطقتين الآخرين ، وبذلك يزيد في ازدحامهما ، وكذلك العربى الذى يقيم على قيد مسافة قصيرة من حدود للمنطقة الحرة ، أو عبرها مباشرة ، لا يستطيع الحصول على مبلغ يقرب مما يحصل عليه فى المنطقة الحرة عنما لارض مساوية لارضه فى جودتها .

اننا نعارض أى تشريع أو أية قيود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب . ونعترف بالحاجة إلى حماية الملاك والمستأجر العربى الصغير ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لتلافي نشوء مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم وأيضاً لرفع مستوى معيشة العرب . وقد اعترفت لجنة بيل بهذه الضرورة فى تقريرها (الفقرة ١٠ من الفصل التاسع) الذى أيد المبدأين التاليين الموجودين فى تقارير سابقة وهما :

- ١ - أن أراضى فلسطين ، ما لم يطرأ تبديل ملحوظ فى أساليب الزراعة المتبعة فيها فإنها لا تقوى على احتمال زيادة كبيرة فى السكان .
 - ٢ - أن أراضى المناطق الجبلية مزدحمة بسكانها منذ الآن .
- ولا يزال هذان المبدأان صحيحين ، ان لم يكونا قد أصبحا أكثر صحة اليوم .

اننا لانعتقد بعدم امكان ضمان الحماية الضرورية للعرب إلا عن طريق حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . أن هذه السياسة التى اقترحتها لجنة بيل تتفق مع الحل الذى تقدمت به هى ، ونعنى به التقسيم . ولكنها لا تتفق مع الحل الذى عرضناه نحن .

ان عقود الايجار التى يجرىها « الصندوق الوطنى اليهودى » تتضمن نصاً مآله أن لا يستخدم المستأجر عمالاً غير يهود فى الأرض المستأجرة أو حولها

أو نقيا له صلة بها ، ونعما آخر بأن كل عقد إيجار فرعى يجب أن يتضمن شروطا مماثلة .

إننا نعارض هذا التحيز كما ذكرنا آنفا . ونعتقد أن أحد الأسباب التي لاجلها وضعت مثل هذه الأحكام إنما هو ضمان استخدام المهاجرين اليهود في الأراضي ، ولكننا لانرى أن هذا الفرض يبرر الاحتفاظ بتلك النصوص والأحكام التي تعرقل التأزر والتفاهم بين العربى واليهودى .

إن الأراضي التي يملكها « الصندوق الوطنى اليهودى » أو التي يحولها المجلس الاسلامى الاعلى إلى وقف ، تصبح غير قابلة للانتقال . وقد أقرت لجنة بيل عن رأيها (فى الفقرة ٨٠ من الفصل التاسع من تقريرها) بأن من المستحسن أن توفى الحكومة فى بيع الأراضي الاميرية لمثل هاتين الهيئتين . فالوضع والحالة هذه يتطلب المراقبة ، ذلك لأنه ليس من مصلحة سكان فلسطين أن يصبح قسم كبير من أراضي بلادهم غير قابل للانتقال سواء أكان المالك هذه المؤسسة أو تلك .

إنه لمن مصلحة اليهود والعرب معا فى بلاد صغيرة كثيفة السكان كفلسطين التي يزداد عدد سكانها بسرعة ، أن تستثمر جميع الأراضي وتستعمل على أكمل وجه ممكن ، كما أنه يجب العمل على تسوية حقوق الأراضي بالمرعة المستطاعة وتسهيل استثمار أراضي الدولة الصالحة للاستعمال والتي لا تطلب لأغراض عامة .

وتضم أراضي فلسطين المقدسة ضمن حدودها وفي جميع أنحاء أماكن مقدسة فى اتباع الديانات العظمى الثلاثة ، ولذا فإن وجود اليدو برقمه وموسيقاه ، على ضفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لما يبرح احساس الكثيرين

من المسيحيين . وقد علينا بوجود مشاريع أخرى ، ان تمت ، فلن تقل من مشروع الليدو سوء مقبة .

ولذلك فقد رأينا من العوالب أن نشدد في توصيتنا بلزوم ممارسة رقابة شديدة ودقيقة وتعزيز القوانين المعمول بها إذا اقتضى الأمر .

التطور الاقتصادي

التوصية الثامنة :

لقد عرضت علينا تصاميم مختلفة لتطور فلسطين الزراعي والصناعي على نطاق واسع . وهذه التصاميم إذا ما نفذت بنجاح تزيد في قابلية البلاد على استيعاب وإعاشة عدد أكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود والعرب على السواء .

ولسنا في وضع يؤهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة . وإنما لا يسعنا إلا أن نؤكد أنهم مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستنتهي بالاختفاق ، ما لم يكن ثمة سلم مستتب في فلسطين . وفضلا عن ذلك فإن نجاحها التام يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لها لأنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولذا فإننا نوصي بأن تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنفذ منذ البداية وباستمرار التشاور التام والتآزر ، ليس مع الوكالة اليهودية فحسب ، بل أيضا مع حكومات الدول العربية المجاورة التي يعنىها الأمر مباشرة .

التعليق :

لقد أتيح للاقتصاد اليهودي في مرحلته الانشائية ، مزية وقوة رؤوس الأموال التي قدمت وفق شروط جعلت الربح المادي في درجة ثانوية ، أما العرب فلم تح لهم مثل هذه المزية . أما نحن ، مبديا ، فلا نعتقد بأن من

الحكمة في شيء أو من المناسب أن تضطلع أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كمشروع وادي الاردن مثلا ، إذ ارتضى أنها سليمة من الوجهة الفنية ، حتى ولو كانت تلك المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات بالمنافع التي سيجنحها العرب ، وبأن لهم أن يشعروا في إدارتها على نحو ما اقترحه الوكالة اليهودية .

إن مثل هذه المشاريع ، بالنظر لحمايتها ، وما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى ، يجب أن ينظر إليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق أعمال الحكومة . فلا تنفذ إلا على أساس كونها نافعة لجميع طبقات السكان . غير أن الاضطلاع بأي مشروع نافع يجب ألا يتأخر بسبب عقبات مالية محضة يمكن التغلب عليها بمساعدة مؤسسات شبه خيرية . ولا نرى أنه يتعذر الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودي والمسؤولية والمراقبة الحكوميتين .

اننا نرحب بما أعدته حكومة فلسطين نفسها من برامج للتعمير في فترة ما بعد الحرب . وحذا لو تيسر وجود الوسائل للقيام بمشاريع أوسع مدى وأضخم مقياسا . ولكننا نعترف بأنه من الخير جدا إيجاد الأموال اللازمة سواء عن طريق الموارد العامة أو القروض حتى يستتب الهدوء السياسي .

ونقترح في الوقت نفسه أن تعمل الحكومة على الصلاحيات التي تمارسها في الوقت الحاضر بشأن القيام بحفريات واسعة وكاملة عن مدى الموارد المائية المتبصرة في البلاد ، والسيطرة على استعمال المياه التي تحت الأرض وتقرير الحقوق المتعلقة بالمياه التي فوق الأرض .

اننا نشك في إمكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية في فلسطين توسيعا كاملا بالنظر إلى مراقبتها الطبيعية المحدودة دون اجراء تبادل في البضائع والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلا حرا كاملا . والواقع أن مؤازرة

تلك الاقطار بصورة فعالة في بعض النواحي ، كالمشاريع التي تتضمن تجهيزات مياه ، لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المبني على أسس اقتصادية. ان ازالة المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب تمهد السبيل لعقد اتفاقيات جبركية وتجارية شاملة ، لا تتعارض مع الالتزامات الدولية ، التي قد يمكن للدولة المنتدبة أو الوصية أن تقبل بها ، الأمر الذي يمكن في النهاية أن يؤدي إلى شيء من قبيل الاتحاد الجبركي . وهذا الهدف هو ما ترى إليه دول الجامعة العربية التي تحيط بفلسطين .

التعليق

التوصية التاسعة :

تعزيزا للتفاهم بين الشعبين ، وسعيا وراء تحسين مستوى معيشة العرب بصورة عامة فإننا نوصي بإصلاح نظام التعليم لليهود والعرب كإكثاء ، على أن يشمل هذا الإصلاح ادخال التعليم الاجباري خلال فترة معقولة من الوقت .

التعليق :

لقد أشارت لجنة بيل في الفصل السادس عشر من تقريرها إلى مساوئ نظام التعليم المعمول به في فلسطين وإلى التفاوت الكبير بين المبالغ التي تنفق على تعليم العرب واليهود . وقد أكد التقرير المذكور أيضا أن نظام التعليم في فلسطين لدى اليهود والعرب معا قائم على أسس قومية ، واسعى الانتباه بصورة خاصة إلى الدعايات القومية المنتشرة في المدارس العربية .

لقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن المدارس اليهودية أيضا - وهي تحت إشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية ملتبة ، وغدت وسائل فعالة ، بالغة الأثر ، لبث الروح القومية

العبرية الاعترافية . ولذا فاننا نوصى بشدة بوجود سيطرة الحكومة العامة على نظام التعليم اليهودي والعربي ، للقضاء على هذا التشبث المشيع بروح النصرية ومسخ التعليم لأغراض الدعاية . كما أن من واجب الحكومة العمل على جعل التعليم أداة للتفاهم بين الشعبين وذلك بالأشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وتفتيش المدارس اشرافا دقيقا .

ولعل من المستحسن فيما نعتقد أن تتولى جزءا كبيرا من مسؤولية التعليم العربي طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التي سبق تأسيسها في فلسطين ، ولكن إذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التعليم الاجباري فلا بد والحالة هذه من تخصيص نسبة أعظم بمراحل مما خصص حتى الآن من ميزانية فلسطين السنوية للتعليم . وسوف تنفق أكثر هذه الاعتمادات على تعليم العرب . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا خفضت بصورة عموسة النسبة المخصصة الآن للعام من الميزانية العامة .

ونشدد بنوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات الميأة للعرب في الوقت الحاضر للتعليم المفي والثانوي والجامعي بصورة عاجلة . ان التفاوت في مستوى معيشة الشعبين الذي سبق لنا أن اسرعينا اليه الانتباه ، يهزى إلى حد كبير إلى كون عدد أفراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزيد كثيرا عما هو عليه لدى العرب . ولا يمكن ازالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات المتيسرة للعرب للتعليم العالي زيادة كبيرة جدا .

الحاجة إلى استتباب السلم في فلسطين

التوصية العاشرة :

اننا نوصى في حالة العمل بما ورد في هذا التقرير ، بأن يوضح لكل من العرب واليهود معا بصورة لا تقبل الشك ، بأن كل محاولة من أي فريق ترمي

عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش غير قانونية ، واستخدامها للعمليات دون تنفيذ ، سوف تقمع بعزم .
واضافة إلى ذلك من رأينا أن تضاف الوكالة اليهودية في الحال التعاون الفعال مع السلطة المتدبة لقطع دابر الارهاب والهجرة غير المشروعة ، ولعناية الأمن والنظام في جميع أنحاء فلسطين . لان ذلك ضروري لمصلحة الجميع بما فيهم المهاجرون الجدد ^(١) .

(١) على أثر بحث تقرير هذه اللجنة أمر مجلس جامعة الدول العربية القرارين

التاليين :

١ - مقاومة تسليح الصهيونية :

بالنظر لما أعلنته الحكومة البريطانية وما ظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة في فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن أن تحمل هذه الجيوش وتزود سلاحها ، فاللجنة ترى أن هذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب الشعوب العربية لدفاع عن نفسها ومقاومة القوة بالثورة ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من أن تأخذ عدتها للدفع الشرعي عن نفسها وهي لهذا ترى أن تلت الجامعة نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

ب - اعتبار بيع المقار للصهيونيين جرما جنائيا :

بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمي الى تسهيل بيع أراضي العرب من الصهيونيين في فلسطين وتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ، وبما أن العرب يعتبرون الامرين سيلا للقضاء على كيانهم في مقر دارهم ، فاللجنة ترى أن يوصى على جامعة الدول العربية بوضع تصريح في كل دولة من دول الجامعة العربية يعتبر بموجبه بيع المزار في فلسطين للصهيونيين وتجهيز اليهود اليها أو المساعدة عليهما بطريق المصرة أو غيرها جرما جنائيا .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

(٢٤) للذكورة التي أرسلتها الامانة العامة^(١)
إلى الحكومة الامريكية عملاً بقرار مجلس إجماعة الدول العربية
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

تشرفت بإسعلام مذكرةكم المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعرضتها على
مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ في بلودان
بسوريا ، وقد سر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة
قد أبدت في مذكرة أن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الانجازية الامريكية
هي ذات صفة استشارية غير ملزمة ، ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن بينت
عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها ، وكان
لديها من المعلومات ، بعد تشكيلها ، ما يجعلها تشك في حيده بعض من أعضائها .
ورغم ذلك ومجاهلة الحكومة الولايات المتحدة ورغبة في تمكينها من الاطلاع
على رأى العرب ملوكا ورؤساء وحكومات وشعوبا ، قررت عدم مقاطعتها ،
فتقدمت إلى هذه اللجنة بشق البيانات والمعلومات ، وجلل مقصدها ، هو
ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها تقاديا للتصادم بين
حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يعقد عليها العرب أكبر الآمال
وخشية أن تتأمر هذه السياسة بدعاوى فئة صاخبة من اليهود في الولايات
المتحدة لهم من الوسائل ما ليس للعرب لتوجيه الرأى العام الامريكى وجهة
ضارة بالعرب ، وهي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن مصالح الامريكيين في
الشرق العربى والاسلامى ، ومعرضة للخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب
العربية من الثقة والمودة .

(١) نقل نص هذه المذكرة عن مضابط جلسات دورة الاجماع الراجعة غير المادية لمجلس

عامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المهاملة للأسباب التي ذكرت مع علمهم أن حكومه الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص في فلسطين أكثر مما توجبه رغبتها في السلم وبث روح الاخاء بين العناصر والطوائف وكثيرا ما يجب من هذه الحقيقة نشاط اليهود في الولايات المتحدة الذين يجمعون الاموال لاتفاقها في فلسطين لأغراض سياسية تهدف لاقامة وطن قومي ودولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الاصليين .

ومن ثم فتدخل طامحة من رعايا الحكومة الامريكية في شئون أمة أخرى بما يحارص حقوق تلك الأمة يجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقهم وآمالهم الكبيرة ، تلك الحكومة التي ضمت أكبر التضحيات لسيادة مبادئه ميثاق الاطلنطي ، والتي أعلنت الحريات الأربع ، والتي وضعت في المخطوط الرئيسية لسياساتها العالمية رغبتها الاكيدة في اقامة عالم جديد غايته العدل والرخاء . هذا التدخل وبذل الأموال من طامحة من مواطني الدولة الأمريكية لا يصح أن يكون سببا للعطف عليهم من دولتهم ، وحماية دعواهم ، بل في الحقيقة أدعى إلى غضبها ، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازي والمظالم التي أصابت اليهود ، لكان هناك مجال للقول ، ولكنها كما يعلم الناس جميعا ، وليدة سياسة بريطانية خاطفة منذ الحرب العالمية الأولى ، واجدأت بوعدها بوقوع قبل ظهور النازية والفاشية التي اتخذت اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الأغراض السياسية المسيونية الصالية ، وفضلا عن أنه لن يكون في فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية التي تحاط بسياسات من العاطفة والرحمة اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم ولو اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في

أوروبا لكان عملا مرضيا إنسانيا ، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قومي لهم ودولة في بلاد النهر وضد ارادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يتقدم بها في اتجاه الصواب ، فلو أن الولايات المتحدة عمدت إلى حل مشكلة الاضطهاد العنصري على أساس عالمي وإنساني لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاونات التي ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين سواء كانت مادية أو أدبية أن تقاوم الأمور وظن الصهيونيون انهم يستطيعون الاعتماد على أكر دول العالم لاملأه ارادتهم على شعب فلسطين الامرل فتظموا قوات مسلحة هي نواة الجيش اليهودي الجديد وجمعيات اراحية هي أداة القتل والتدمير لصحقيق أغراضهم بالقوة وليس بما يساعد على التهدئة هذا العطف الذي تبديه جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية ، ومع أنه ليس من شأننا أن نعرض لما يقال من ضعف اليهودية الصاخبة في أمريكا واثره على سياسة الولايات المتحدة ، تلك الدولة المحبة للسلام والعاملة على اقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل ، فاننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تتجس في احداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها .

وإذا استمر التسليح الصهيوني والارهاب واتخاذ القوة وسيلة لاملأه ارادتهم في فلسطين فاننا نخشى ألا يقف العرب وهم قوم فخورون بآرائهم مكتوفي الأيدي أمام تحدى القوة ، وهم الذين قبلوا في كل زمن من الأزمان التضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم وأشد ما نخشاه كذلك ألا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق ضيق وقد اخذ بهجسم

في نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيوني وعجز الحكومة البريطانية الصهيونية ، واستمر كذلك تدخل اليهود الامر يكان وأنصارهم في شعون فلسطين ووجود النأ بيد الكا في الولايات المتحدة ، فان الأمور ستطور قطعاً في اتجاه مخالف تماماً لما نعلمه عن سياسة الولايات المتحدة ، وإرادة شعبها التي ترمي إلى سيادة الحق لا القوة ، وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسليح الصهيوني ذلك أن الدعوة القاسمة في فلسطين المؤيدة بفريق من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار أهل الشرق ضد اليهود فتصلهم العداء لليهود « اللاسامية » التي لاعد لهم بها وذلك مصدر ازواج كبير للحكومات العربية التي تعرض كل الحرص على دوام الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويؤسفنا أن يكون صاحب اليهود المتعالي في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البعيدة السيئة ، ولو أن هذا المصطب والنشاط والاموال والمجهودات وجهت في الطريق الصواب لانعوت تغيير الوضع الطبيعي في فلسطين ، بل نحو حل المشكلة اليهودية باسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنين متساوين مع اخوانهم ومواطنيهم لوجدت تأييداً كاملاً ولا تفتحت أحسن الثمار لمحبة اليهود وخير الانسانية .

واننا نود أن تؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصاعدة في ألا تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرص عليها كل الحرص والتي تفضلت الحكومة فأشارت في مذكرتها إلى رغبةنا في تنشيطها ودوامها ونرجو كل الرجاء أن تتجنب جميعا الوقوع رغم إرادتنا في حالة ليس للشعوب العربية أبة مصلحة فيها وتجرحها اليها ضرورة الدفاع عن الكيان العربي في فلسطين .

أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مغرضة بعيدة كل البعد عن أن تأتي بالسلام للعالمين أو الشرق فقد أرسلنا عنها بياناً مسجلاً للدولة البريطانية المسؤولة عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن تعلم أن تعلم العلم أنها لا بالجيش اليهودي ولا بقواها للمادية تستطيع أن تتخلص من تعدياتها السابقة أو السياسة الانشائية التي رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩ الذي ارتبط به شرفها ، وها نحن نتشرف بإيداع نسخة من ذلك مع هذه المذكرة .

وأخيراً فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها فأننا نؤكد أن هذه المذكرة ليست رداً يخل بالحكومة الأمريكية تعديها باستشارة العرب ، فإن ذلك يقضى تبادل الرأي بطريقة أضمن للحاجة والتفاهم ، كما نود أن نذكرها بوعدها رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه :

« نذكرون جلالته أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا نتخذ قراراً فيما يختص بالوضع الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود ولا شك أن جلالته تذكرون أيضاً أنه خلال عاداتنا الأخيرة أكدت لكم أننا سوف لا نأخذ أى عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائي للشعب العربي » وهنا يشير إلى تأكيداتنا السابقة بالأعمال التي سبقتنا فيها في مساعدتنا لليهود على العرب .

(٢٥) مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦

المقترحات

المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة الملك

في المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة (يولية سنة ١٩٤٦)

مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذي ألقاه رئيس مجلس اللوردات
روبرت موريسون عضو مجلس العموم البريطاني في المجلس في ٣١ يولية
سنة ١٩٤٦ .

قصر لانكستر ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

مستخرج من هانساد ٣١ يولية سنة ١٩٤٦

أتم مندوب حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ،
الذين ساهبهم المندوبين المخبراء ، فحص التوصيات الواردة في تقرير اللجنة
الانجليزية الأمريكية البحث في مشاكل اليهود في أوروبا ومشاكل فلسطين ،
وقد وضع المخبراء توصيات اجماعية عن السياسة التي يجب أن تتبع بخصوص
كل المسائل التي عالجها تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وأرى لزاما
على أن أوضح بعض الاسباب الاوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

اجداً المندوبون المخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية
بالنسبة لمركز اليهود في أوروبا ، فان حوادث السنوات الأخيرة التي تلت
احتلال هتلر لمنصة الحكم أعطت أهمية خاصة لمخى الوطن القوي لليهود
كأدى لمن يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ،
وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاما وتعقيدا الاضبط المهاجرة
من أوروبا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الأمريكية أن فلسطين وحدها لا يمكن من القيام بمجريات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازي والفاشي فأوصت حكومتانا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث أن العالم أجمع يشترك في المسؤولية ، أن يسعيا في الحال لايجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة أو الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الغيرة أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية لتمكينهما من القيام في الحال بتصديهما في حل هذه المشكلة :

أولا - تحاول الحكومتان أن تبتئا أحوالا مناسبة لاستيطان عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا حيث قد اتضح أن الاغلبية الساحقة ستستمر في الميشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهدهما في المنطقتين البريطانية والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى استئصال جذور المبادئ المضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت موالية للعدو ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يصمم علينا في مساعدتنا لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا أن نستمر في القيام بمصيننا في ارجاع تلك الحالات الأساسية التي تمكن من لم شت عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بمافيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من انجاز كل ما يمكن عمله في أوروبا يصمم علينا أيضا ايجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين اتقصمت عرى علاقاتهم بجانباياتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المندوبون الجراء التدابير الآتية - وبعضها في دور التنفيذ الآن - بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا - يحتم علينا البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .

ثانيا - يجتمع علينا في مجلس الجمعية العمومية للامم المتحدة أن تعضد ونحث بقوة جميع الحكومات الاعضاء لقبول نسبة معينة من الاشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا - بما فيهم اليهود - في الأراضي التي تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد سبقت فشة الطريق بقولها نعم - هذا بتشجيع استيطان نحو ٧٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة إلى اللاجئين السابق قبولهم أثناء الاضطهاد النازي ويقرب ما هو باق منهم في المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودي .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة سائر حكومات الدومينيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذي متوجه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الاعضاء في جمعية الامم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المبعدين في الأراضي التابعة لحكمهم . واني أعلم أيضا أن الولايات المتحدة - حيث استوطن في نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجيء منهم ١٨٠٠٠٠ يهودي - قد عادت إلى قبول المهاجرة العادية ويتنظر أن تقبل نحو ٥٣٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التي يؤخذ منها الاشخاص الذين بدون مأوى ، وسنستمر ريثما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين

لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بصغير المخطط
لاستيضان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم في البرازيل وغيرها من بلاد
أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين
لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا اصلاح الاحوال في أوروبا بشكل يسمح
بإعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، بمن
أرادوا البقاء في تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فان هناك احتياجا إلى الانقاع
بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التعمير الجسيمة التي
تواجهنا . ونحن في نفس الوقت فأنمون بدون توان في اتخاذ خطوات
عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص
المبعدين ، ومنهم اليهود، المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الاقطار الأوروبية
للتوطن فيها بشكل دائم

وعندما صاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس
المبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الانجازية الأمريكية وهي أن فلسطين
في مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحق
لاحدى الجانبين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل
الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الاسلاميه واليهودية في
البلاد المقدسة .

والمندوبون الخبراء يبنون حججهم على ما يأتي :

لا يمكن بأي وجه من الوجوه التوفيق بين المطامع السياسية للفريقين في
فلسطين فالنزاع الذي أثارته هذه المطامع يحاد للرجة ترك قليلا من الامل في
الوصول في وقت معقول إلى ذلك الحد من الصاون بين العرب واليهود الذي

يساعد على تكوين حكومة موحدة في فلسطين تتفق مع هذه المبادئ،
الاساسية التي لمب فيها كل من شعبيها دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد في السلام وفي انجاء سريح نحو أنظمة الحكم
الذاتي ينحصر في صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين أعظم
قسط ممكن من السلطة لادارة شؤونته الخاصة .

ويعتقد المدوبون الخبراء أن الطريقة المثلى في الظروف الحالية لتحقيق
ذلك هي إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي
تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين
إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب .
وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الاراضي التي استقر
فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة .
وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الارض القضاء غير المسكونة الكائن جنوبي
فلسطين عبر الحدود الحالية للارض المزروعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقي
فلسطين وتكون بذلك في الغالب عربية محضة من ناحيتي الارض والسكان .

أما حدود هذه المناطق فتكون حدودا ادارية بحسب تعيين المنطقة التي
يقع في داخلها مجلس نيابي محلي يحول له سن القوانين في أمور معينة ، وهيئة
تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من
ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات ، وإنما إعطائها صبغة نهائية فانا بمجرد
تقريرها تصبح غير قابلة لأي تغيير الا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، وبدمج

نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا في الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع ونحول الحكومات الإقليمية سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الإقليمية المحضة، ونحول هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين في الإقامة الدائمة في أراضيها وتقدير مؤهلاتهم لهذه الإقامة بعد عرض هذا المشروع، ويطلب من هذه الحكومة بواسطة الهيئات التي تمن القانون الاساسي أن تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، ونحول هذه الحكومة أيضا السلطة لجميع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب، وكذا يحتفظ لها في البداية بنفس السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور التي تهم فلسطين بأكملها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فيستخب مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يعين المندوب السامي من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسه ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء . وتتطلب القوانين التي تقررها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذه المصادقة لا تمتنع الا في حالة تناق قانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الاقليات .

كما أنه من الضروري أن يحتفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة اقليمية عن القيام بآداب ووظائفها الاصولية أو في

حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامي في البداية بمحاولة في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية إذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان .

ويشئ المندوب السامي مجالس مشروعات التقدم والعمران ومجالس لتحديد الاسعار مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يجمع بسلطات المجالس البلدية ويمرر بامتنع أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يصينه المندوب السامي أما منطقة النقب فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للاقاليم يحفظ إلى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لسلطة التشريع الاقتصادي لاية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التي ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يجاوز الحد الذي تفوقه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود إلى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، كجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الامكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية القائمة بإدخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودي في المجال إلى فلسطين واستعمار حرة كإلهاجرة بعد ذلك . وقد جهز الخبراء

مشروعا بنقل ١٠٠.٠٠٠ يهودى من أوروبا إلى المنطقة اليهودية في فلسطين ، وسيبدأ بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة بأسرع ما يمكن ويبدل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال فى مدة اثني عشر شهرا من تاريخ المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذي بدء من بين اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتمنح الأولوية لمن سبق وحضر ربحا من الزمن في مراكز الإقامة في تلك البلاد ولن أطلق سراهم من هذه المراكز ولا يزالون في ألمانيا والنمسا .

وتمنح الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع الماهرين في البناء والزراعة والأطفال وذوى الطاعات والطاعنين في السن ، ويسحب السواد الأعظم من المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكنة الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين في أى بلد آخر من بلاد شرق وجنوب شرق أوروبا إلا الأطفال الأيتام فقط . ويسرع في نقل المهاجرين بأقصى درجة تناسب مع سرعة إخلاء معسكرات الاعتقال في فلسطين المعدة لأقامتهم مؤقتا حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل وحدها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من أوروبا إلى فلسطين فتقدم البواخر اللازمة لذلك - تقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضا بتقديم الطعام لهؤلاء المهاجرين لمدة الشهرين الأولين من وقت وصولهم إلى فلسطين . ولا شك أن مصاريف نقل واسكان هذا العدد في فلسطين ستكون جسيمة . ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسؤولية المالية فلا يرى الخبراء أى مبرر لعدم الحصول على الأموال المطلوبة من التحويلات واكتسابات اليهود في أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية بأن اصلاح شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الامور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصالحة للصحة تضارع ما هو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي إلى زيادة انتاج الارض ، بتلشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق المعيشة في المدن والريف .

ولقد لفت المندوبون الخبراء النظر إلى انجاز هذه المشروعات وغيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيتطلب في ابان السنين القليلة الأولى رهوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الاقليمي سيؤدي إلى عجز في ميزانية المنطقة العربية تتطلب تغطيته اعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين إلى مساعدة مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم منحة وافرة إلى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التي لتصلح لنظام قروض الاستهلاك وللمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسؤولية النهائية لمقابلة العجز السنوي في ميزانية فلسطين إلى ذلك الوقت الذي تعمل فيه إيرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضروري . ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين إلى التقدم الاقتصادي يجب أن يعالج على ضوء احتياجات الشرق الاوسط على العموم من هذه الناحية .

فهم يعلمون أن حكومات الدول الممثلة في الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الاقتصادي في بلادهم فلذلك يقرحون في حالة ملاقاتهم أية صعوبة في سبيل حصولهم على فروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعد هذه القروض بواسطة هيئة لائحة للقيام بتقديم شؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضروري معاونة شرق الاردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التي يمكن استفادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء في هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الاردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشعكة بين فلسطين وشرق الاردن تحت اشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أتممت نقوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هي الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء في المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظر لتعدد هذه المسألة أن يناقش المندوبون الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن في طريقهم إلى واشنطن لهذا الغرض . فيوضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوى أن يسع في البحث في هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا رد منه بالتالي في الوقت المناسب .

وفي نفس الوقت حيث أن الحالة في فلسطين لا تحمل أى تأخير فقد دعونا مندوبي اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل وتأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فاذا صادف منهم قبولاً فافاننا ننوى أن ندعجه فى أبة اتعاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أرد أن أوضف بفلاء أننا نقصد الاستمرار فى مباحثة العرب واليهود فى مشروع دستورى على هذا الاساس لاننا نعتقد أنه فمفوى على مزاياء عديدة لكلا الفريقين فى فلسطين .

وسفكون اليهود أحراراف فى ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى منطقتهم الخاصة وكذلك فى السعى لتقدم مشروع الوطن القومى اليهودى فى تلك للمنطة لتلقى قوانين نقل الأراضى وتصفف فى نفس حكومة المنطقة العربية حرة فى الساف أو الرضى لليهود فى شراء الأراضى فى منطقتها إلا أن مسافة المنطقة اليهودفة سفكون أوسع من القف لهم الحرية أن فبتاعوا منها الآن . ورف العرب هنا ففحصر فى ففخلص الأغلفة العظمى منهم نهائفا من شفع السفطرة اليهودفة وتتمهم فى الحال بقسط وافر من الحكم الذاتى مصحوبا بففانات قوفة لصيانة حقوق الأقلفة العربية فى المنطقة اليهودفة .

وففسف هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين فى رقى ففكاد ألا ففكون لهم أمل ففه ففا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الأمر لا ففظهر ففلفا الآن ، فلا شك أن المشروع ففرك الطريق مففوها للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى اما ففحو التقسفم أو ففحو وحدة الاتحادفة (ففدرلفة) ففمف أن ففشرك فففلف الطرفف فى إدارة الشفون المركزية ففناك افتفال أن هذا ففؤدى فى النهاية إلى دستور اتحادى فاضف كل الففزوج وان انضف أن فوامل الففاعد أشد من أن فقهر فالفرفق مففوج إلى التقسفم .

ومففوحاتنا لا نفس فى كلتا الحالتفن هذه الففلفة بأى فففه من الففوجه لاننا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب فسوفة ففن مطالب العرب واليهود

يمكن الوصول إليها وأنه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنما يصحتم علينا جلاء هذا الأمر ويعتقد التنفيذ الكامل لمشروع الجلاء في مجموعه على تعاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب التحقيق فإن لم يتم فلا مندوحة لنا من إعادة النظر في المسألة ، وبالأخص فيما يتعلق بالتصديقات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وقف المهاجرة ومداهما وتقديم البلاد .

(٢٢) خطاب عبد الرازق السنهوري باشا
(الملكة المصرية)

في مؤتمر فلسطين بلندن في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦
أشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصري فيما يخص بظهير
لجنة الخبراء ولقد روي أنه من الأفضل تمخير هذا الخطاب قبل ألقائه نظرا
لمرقتي المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصري في هذه
المسألة الدقيقة الخطيرة من الموضوع بدرجة لا لبس فيها ولا غموض .
وقبل أن أخوض في الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديري
لحسن النية التي بدت في الخطاب الرائعة التي ألقاها مسر أئلي ومسرة يفرن
ومسرة هول في الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت استشعر
أثناء استماعي لكم أن سر نبوغ هؤلاء الساسة القادرين انما هو ميلهم الطبيعي
إلى الاخلاص والصراحة وقد أوضح مسرة يفرن رغبته في أن يقدم كل وفد
بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن تقدم بياننا متكجبة متصحدة واسعجاية
لهذه الرغبة ألي بياني هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء في ثلاث نقاط :

١ - تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يخص بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والمكوس وتنفيذ القوانين والتنظيم التي تشمل البوليس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهامة التي تهم فلسطين عموماً ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فإرسالها أساساً للندوب السامي يساعده مجلس تنفيذي معين .

٢ - يكون للحكومات الإقليمية الحق في الصعدى العدى والبعين الوصلى للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، ويصير ممكناً أن يقبل في الحال دخول مائة ألف يهودى مهاجر الى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلتى النظم الخاصة بانتقال الأراضى ويكون من حق حكومة العرب الإقليمية أن تقبل أو ترفض الأراضى داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة بأقاليم اليهود فستكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن بأجباى الأراضى فيها .

٣ - ويرك هذا المشروع المجال مفتوحاً في المستقبل لأطراد التقدم السامى والتطور الدستورى نحو التجزئة أو النظام الاتحادى . وأن اشراك ممثلى المقاطعتين في إدارة الحكومة المركزية قد ينتهى إلى نظام اتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فإذا اتضح أن عوامل الفقرة على غاية من الشدة فإن السبيل سيكون مبيثاً للتقسيم .

فإذا تركنا جانباً المقاطعتين الأخريتين في هذا المشروع المقروح وما

القدس والتعب (وأنا لا أفهم تمام التهم لماذا انفصلت هاتين المنطقتين من الاراضي العربية) وقصرت بحثي على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي وبسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من الآن . وفي هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضي لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه في مثل هذا النظام من الادارة غير المركزة سيصير سبيل التطور اما بلوغ لنظام اتحادى أو للتقسيم . ومثل هذا الوضع سينتهى حـ وفي وقت ليس بعيد إلى نتيجتين حتميتين :

أولا - تقسيم البلاد وليس اقامة دولة إتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسمون اليه هو اقامة دولة يهودية مستقلة ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الاعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم « برنامج بلطيمور » ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث اقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا - سيسمح لليهود بهجرة لاحدود معقولة لها فتردحم منطقتهم بالسكان ازدحاما كبيرا لا يمكنها معه أن تستوعب المهاجرين جميعا . وسيجئهم في هذا السبيل أن المنطقة المقرحة أكبر كثفها من المناطق التى يسكنونها الآن . فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضي التى استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيشكلون حتما بعد قبولهم هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تستوعب السكان وأنهم فى حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى التوجس على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعنى هذا أمرين :

(١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا باقامة حكومة يهودية مستقلة ،
وهذا يتعلق البرنامج الصهيوني .

(٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا
خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربي
في الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو اقامة دولة يهودية في هذا
الجزء من العالم . كألن نقف موقفا سليما حتى يصير الخطر اليهودي للعالم العربي
خطرا واقعا . ان مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثرت
هذه النقطة في مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء المناقشة .
ولقد قال المسر مانتجهايم بولر في هذا الصدد « أنى اعتقد حتى يصير التقسيم
ناجزا - أنه يجب أن يتخذ عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا » . فالتقسيم
ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا
وافقتنا على التقسيم فإن اليهود كما يبدو سيتمحون السيطرة على الهجرة الى
الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال
قائمة بالنسبة للدولة التى أنشئت عن طريق التقسيم . وانى اعتقد أن العرب
سيحاولون مثل هذا الأمر مقابلة أسوأ من المقابلة التى تلقوا بها التوصية بأدخال
٢٠٠.٠٠٠ مهاجر فيقول العرب ان اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم
على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . وانى
اقدر تماما - بالنسبة لليهود - أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين ولكن
أرى أنه من الواضح أن يؤدي الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فسيطالب
اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن

نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لاهى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن ادراكه . كما لا يمكن ادراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن تصبح فلسطين دولة اتحادية أو دولة عربية فى ناحية ودولة يهودية فى ناحية أخرى . وهى لا يمكن الا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم لليهود دلى تحقيق الشطر الثانى مستخدمين فى سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الاراضى ، التقسيم . وهذه هى نفس النقاط الثلاث التى بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة للنقطة الأولى أى الهجرة فيكنى أن نعرض الأرقام التالية . كان عدد اليهود فى مطلع الانحداب أقل من ٦٠ ألفا وهم يربون الآن على (٦٠٠.٠٠٠) ألف فعكون النسبة قد ازدادات من أقل من العشر إلى أكثر من الثلث .

وبالنسبة للنقطة الثانية أى شراء الاراضى فمن الملاحظ أن الاراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين تبلغ ٦ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليون نين دونم أى ما يبلغ ثلث الاراضى المزروعة . ويلاحظ أيضا أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضى يبلغون ١٠.٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠٠.٠٠٠ .

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودى من الارض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربى ثمانية دونمات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للاراضى

تزيد على ملكية العرب لما بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هوبمسون في تقريره أن نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أى أرض على الإطلاق . كما انتهت لجنة شو في بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تسمح لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأرض التي يسكنها أهالي البلاد . وبالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد اتضح أنه حل غير عملي من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بياناً عن سياستها في نفس الوقت الذي أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى الرأي أنه بعد بحث اللجنة اتضح أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التي ستنتج عن الاقتراح الذي يرمي إلى إقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية في داخل أراضي فلسطين تبلغ من الضخامة حداً يحذر منها حل المشكلة حلاً عملياً .

لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض رفضاً قاطعاً . وقد أورد مسرماً نتائجهم بولر الملاحظة الآتية في مجلس العموم البريطاني بخصوص هذا المشروع : « أن المشروع المعروض أمامنا يتصب على ٣٠٩.٠٠٠ هكتار و ٤٥٩.٠٠٠ يهودي وذلك في المقاطعة اليهودية . وهو يدخل في المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع اللواتح العربية و ٧٠ ٪ من الأراضي المنتبطة التي يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الإجمالي بينما دخل المقاطعة العربية سيببلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية » :

لكل هذا لا يسمننا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التي سبق ذكرها والتي يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الطهراء .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل انشائي لمشكلة فلسطين. على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التي يمكنه فيها أن يعرض مثل هذا الحل. على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطي وحق تقرير المصير . وقد قال المستر مانتهام يورفي هذا الصدد في خطاب القاءه في مجلس العموم « ان العرب يرغبون في أن يواصلوا الحياة في هذه الأرض الكثيفة السكان التي سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزي أو اسكتلندي أو إنجليزي أو أمريكي حين يقال له أن مئات الآلاف من المتصعبين إلى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيها يعتبره بلاده وأنهم يتوون إحالتها إلى دولة غريبة عنه » .

أن فلسطين دولة مريية خرجت من الحكم العثماني ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان . بنفس الطريقة التي اتى بها الانتداب في هذه البلاد وأعلن استقلالها فان نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك في الجماعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية وبرلمان تمثيلي .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التي نشأت عن تصريح بلفور الذي تضمنه ذلك الانتداب نفسه والذي يقول بأن لليهود الحق في إقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين . ورأينا في هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعي الذي ينول لهم إقامة وطن قومي . وبغض النظر عما في تصريح بلفور من مناقضة لتصريحات مماثله في صالح العرب وبغض النظر عن أن

فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فان التصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران إلا إلى سياسة معينة ولا يقران حقا شرعيا . وحتى لو فرضنا أن السلطة المتدبة نفسها قد أربطت بوعدها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فان عبارة « وطن قومي » لا تزال في حاجة إلى التحديد . ومهما يكن هذا التعريف فانه لا يتضمن قطعاً إقامة « دولة يهودية » كما لا ينفي قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا « الوطن القومي » وقد فسر المسر تشرشل تصريح بلفور في سنة ١٩٢٢ بقوله « أنه ليس معناه إحالة فلسطين كلها إلى وطن قومي لليهود ولكن أن يقام مثل هذا الوطن في فلسطين » .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه إذا فرضنا اضطراب السلطة المتدبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعدا فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر قبلت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المزروعة التي يملكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه إذا كان للسلطة المتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث . وفيما يلي اقتباس عن الكتاب الأبيض :

« ان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد اتعام الهجرة التي ترى أن

تستمر بمس سنوات لن نجد ما يبرر تسهيل اضطراد نمو الوطن القوي اليهودي عن طريق الهجرة غاضية الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك عليها أى التزام لهذا التسهيل .

لذلك كان الموقف الحقيقى هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة شرعيا بانتهاء الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود تلك مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فإن من حقنا أن نطالب وقف الهجرة ونقفا نهائيا عاجلا . ومسألة الهجرة هذه هى أم جانب فى مشكلة فلسطين كلها . وطالما لم نحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فإن الأمل عظيم فى تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية إلى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية فى الشرق الأوسط إلى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم فى العالم واضطراد تقدم الحضارة .

(٢٧) نص مقترحات الوفود العربية

فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولا) الخطوة الأولى هى أن يقوم المندوب السامى بعد استشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية بصين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتصول السلطات التشريعية والتنفيذية التى تمارسها الادارة الفلسطينية الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ، ويحفظ المندوب السامى بحق الاعتراض «الفيئو» على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

(ثانيا) وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتولف هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضواً ويصمم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل واف في هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

(ثالثا) تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل إلى اقرار أحكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداوات الجمعية وتعده إذا اقتضى الامر ثم تصدره .

(رابعا) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور أو إصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستوري كما تقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتخضع هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

- ١ - تكون فلسطين دولة موحدة .
- ٢ - وتكون ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب .
- ٣ - ينص الدستور على ضمانات للعدالة الاماكن المقدسة تتناول حرمتها والحفاظة عليها وحرية زيارتها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للعالة الراحنة .

٤ - يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقاً للحالة الراهنة في فلسطين (بما في ذلك إقامة محاكم دينية مستقلة للقضاء الأحوال الشخصية) .

٥ - ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفاؤها أن يكون قد أقام في فلسطين إقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ - يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :
(١) جميع بكافة حقوق المواطن :

١ - كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .
٢ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية من التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩ .

٣ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ - ١٩٤١) يعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

٤ - كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه في الفقرة الخامسة عليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس النصوص والشروط وبغير أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أو الافراد في أن يكون

لهم - فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة - مدارس خاصة وجامعات بشرط تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بصفة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعامل المنهه و ذلك بقصد إيجاد ولاء مشرك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الاقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) ١ - النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الاقسام المهمة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (ا) السابقة .

٢ - النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٧ - مالم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين جاتا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الاراضى يغير تغييرا وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى إصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٨ - يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة نصريح للجمعية العمومية للامم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تعتمد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

٩ - أى تعديل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الاحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الاعضاء اليهود في المجلس النيابي .

١٠- تنشأ الادارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ويجوز لأي مواطن فلسطيني أن يلجأ إلى هذه الهيئة في هذا الخصوص .

(خامسا) بعد أن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أو انتخابات برلانية ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المنوطة له في الدستور وتنهى الدولة المنتدبة الانتداب وتعرف باستقلال فلسطين وتنفذ معاهدة تحالف لتعديد العلاقات المستقبلية بين حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

(سادسا) يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين في سلك الادارة أثناء فترة الانتقال .

(سابعا) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السابقة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية في هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسليم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاييد منصبه من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

المجموعة الرابعة

الفترة المعاصرة

(١) - المعاهدة النينية الايطالية سنة ١٩٢٦

المادة الاولى : تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الأمام يحضى الاستقلال الكامل المطلق ، ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا للشار إليها في مملكة جلالة ملك اليمن الأمام بأى أمر من الأمور .

المادة الثانية : تعهد الدولتان بتسهيل التبادل التجارى بين بلديهما .

المادة الثالثة : حكومة صاحب الجلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب في استجلاب طلباتها من إيطاليا وذلك في الاشياء والآلات الفنية التى تساعد على جلب الفائدة في نمو الاقتصاد باليمن ونفعه وكذلك الاشخاص والفنيين ، والحكومة الايطالية تصرح بأنها تبذل جهودها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والاشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب .

المادة الرابعة : ماذكر في المادتين ٢ ، ٣ لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والمطلوبات .

المادة الخامسة : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب أو يعجز في شئ مما تمنعه إحدى الدولتين في بلادها ولكل من الدولتين أن تعادروا مجلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الاشعار .

المادة السادسة : هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها الا بعد أن تصل إلى جلالة ملك اليمن الأمام يحضى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

المادة السابعة : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولا بها لمدة عشر سنوات

من بسد تصديقها كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء هذه المعاهدة بستة أشهر إذا اراد الطرفان تعديلها بغيرها أو تجديدها كانت المذاكرة بذلك .

المادة الثامنة: ولا حرق في المواد فجلازة ملك النجاشي الامام يحيى وسعادة الكواخير فاسبري بالوكالة عن جلالة ملك ايطاليا قد أمضيا على هذه المعاهدة المحررة من نسختين متطابقتين باللغة العربية والايطالية ، ولعدم وجود من يعرف الترجمة من اللغة الايطالية معرفة تامة لدى جلالة الامام بالنجاشي ، ولأن المفاوضات التي تمت بين الطرفين بعقد المعاهدة الودية التجارية كان التمام فيها باللغة العربية ، ولأن سعادة الكواخير فاسبري قد أكد تماما أن النص العربي هو مطابق للنص الايطالي تماما ، لذلك اتفقا بأنه إذا نشأت شكوك أو خلاف في تفسير النصين فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطا ، وحرر بصنعاء يوم الخميس ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ م)

(٢) معاهدة مكة بشأن السير سنة ١٩٢٦

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظا لكيان البلاد العربية ، وتقوية الرابطة بين أمراء جزيرة العرب قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وساهان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن التيممل السعود وصاحب السيادة إمام حسين السيد الحسن بن علي الادريسي على عقد المعاهدة الآتية :

المادة الاولى : يعترف سيادة الامام الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر عام ١٣٣٩ المتقدمة بين سلطان نجد وبين الامام السيد محمد بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة للإدارة في

ذلك التاريخ ، هي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة .

المادة الثانية : لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، كذا لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى الا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب وإبرام الصلح الا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لإمام عسير التنازل عن أى جزء من اراضى عسير الميينة في المادة الاولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالى على الاراضى الميينة في المادة الاولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الادارة واهل الحل والعقد التابعين لامامته :

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن ادارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عشايرها من نصيب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الاحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

المادة السابعة : يصعد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخلى أو خارجى يقع على اراضى عسير الميينة في المادة الاولى ، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الاحوال ودواعى المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بها .

المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها في التصديق عليها من الطرفين الساميين .

المادة العاشرة : دونت هذه المعاهدة باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقبتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة (مكة) المكرمة . وقعت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م .

إمام حبيب ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها
الحسن بن علي الادريسي عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل السعود
أحمد الشريف السنوسي

تم ذلك بحضور راقم هذه الاحرف خدام الاسلام

(٣) المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤

« بما أن حضرة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة المتوكلية اليمنية وملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقبصر الهند من الجهة الأخرى رغبة في الوصول إلى معاهدة تعطي أساس المصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، فقد قررا عقد المعاهدة وهما المندوبين المفوضين .

عن جلالة ملك اليمن حضرة الامام صاحب السعادة القاضي محمد راجب رفيق ، عن جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار ، وقبصر الهند وايرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللقنتنت كولونيل برنارد واودون رايلى . س . س . المحسوم ، اللذين أوقدا لتبليغ أوراق توقيضها وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفاقا على ما يأتي :

المادة الأولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والمالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال ملك الين حضرة الأمام وملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً في جميع الأمور مما كان نوعها .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين للتصاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات بينا من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود الميمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل إنتهاء مدة هذه المعاهدة كإقراض الفريقان التصاهدين الساميان عليه بصورة و باتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة ، وإلى أن تتم المفاوضات للشار إليها في الفقرة السابقة الذكر فالفريقان التصاهدين الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويعهد الفريقان للتصاهدين الساميان أن يمنعا بكل ما لديهم من الوسائل أى تحد من قوتها في الحدود المذكورة وأى تدخل بين اتباعها أو من جانبها في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان التصاهدين بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الاقتصادية والتجارية على أساس المبادئ الدولية العامة مع القراض والموافقة بينهما .

المادة الخامسة : سرحايا كل من الفريقين الساميين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويجمعون بنفس المعاملة التي يجمع بها رحايا الدولة الأكثر رجاية .

٧ - كذلك سفن كل من الفريقين التصاهدين الساميين وشحناتها تتمتع

في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية ، وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعاً لسفن الدولة الأكثر رعاية. وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعاً لسفن الدولة الأكثر رعاية.

٣ - الفرض بهذه المادة يتعلق بحملة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمالك البريطانية وراء البحار وقبصر الهند .

(أ) لفظة « بلاد » ينبغي أن يمد معناها بملكمة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالة بالبلاد المحمية وجميع البلاد المتدب عليها من قبل حكومة جلالة في المملكة المتحدة .

(ب) لفظة « رعابا » ينبغي أن يمد معناها جميع رعابا جلالة ايأا سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالة ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من جلالاته تحبر من رعابا جلالاته .

(ح) لفظة « سفن » ينبغي أن يمد معناها جميع السفن التجارية مسجلة من أي بلد من اتحاد الشعوب البريطانية .

لثلاثة السامحة : هذه المعاهدة تكون أساسا لكلما يكون الإغراق عليه من المعاهدات المتطابقة بين الفريقين السامعين حالا واستقبالا في معنى تقوية الوداد والصداقة ويصعد الفريقان الساميان المتعاهدان بعدم إعطاء المساعدة والمسامحة لأي حركة ضد الوداد والاتفاق القائم المصحيح بينها .

لثلاثة السامحة : يصادق على هذه المعاهدة بأسر ح وقت ممكن بعد التوقيع ، وتبادل صحيح التصديق في صنتاء ، ويوصل بها من تاريخ تبادل صحيح

التصديق وفيما بعد يبل معمولاً بها لمدة أربعين سنة، وتقريراً لذلك ورفع
 المتدوبان الفوضان المشار إليها امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعها
 ختومها عليها، وقد تضمنت هذه المعاهدة نسختين باللغة الانكليزية
 والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالعربان
 الساميان المتعاهدان يعتمدان النص العربي، وحررت في صنعاء اليمن في
 يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ للهجرة يقابله يوم ١٩ فبراير سنة
 ١٩٣٤ للميلاد.

(٤) - بيان إعلان الثورة في مصر

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

و اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، ونسب المرتشون والمفرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الطير بالابهاج والفرحيب .

و أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن يتألم ضرر ، وسيطلق صراحهم في الوقت المناسب ، وإنى أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وانهز هذه الفرصة فاطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الملائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس ، وإنى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويهبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم ، والله ولي التوفيق .

وفي الساعة الثامنة والتصف صباحاً أذيع البيان التالي من دار الاذاعة من القائد العام للقوات المسلحة موجهاً إلى ضباطها :

« تعلمون جميعا القوة المعصية التي تحتازها البلاد ورأيتم أصبح الخونة تتلاعب بمصالح البلاد في كل فرع من فروعها وتجرات حتى تدخلت في داخل الجيش وتغلطت فيه وهي تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين. « وإننا في هذا اليوم التاريخي نظهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهداً جديداً في تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر . ولا أظن أن في الجيش من يخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التي هي واجب كل ضابط منا والسلام » .

(٥) - خلع فاروق - ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

« من الفريق « أركان حرب » محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

« إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعشكم بالدستور وامتهانكم لأرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يمدون في ظلكم الحماية والأمن والثواء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائر الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكات تعرضت لتدخلكم السافر بما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأمرى من أقرى وغبر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك قد فوضي الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم

التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والاربع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالته كل ما يقرب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج « .
الاسكندرية في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ
يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب
فريق أركان حرب

(٦) - وثيقة التنازل عن العرش
أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢
« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان
« لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي نهضةها ورقياً
« ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها
في هذه الظروف الدقيقة . ونزولاً على إرادة الشعب .

« قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمراً بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

« صدر بقصر رأس العين في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ - ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ فاروق «

(٧) - إعلان الجمهورية سقوط أسرة محمد علي

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعدائه ، فقد بادرت في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذي يستند إليه الاستعمار ، ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكي الذي أجمت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاءً لا رجعة فيه .

« وإن تاريخ أسرة محمد علي في مصر ، كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل في ملذاته وأغراق البلاد بالتالي في ديون عرضت سمعتها وماليتها للغراب ، حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادي الأمين . ثم جاء توفيق ، فآتم هذه الصبورة من الخيانة السافرة في سبيل محافطته على مرثه . فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمي القريب الجالس على العرش ، الذي إستجد بأعداء البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش في شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك في نظير هذه المنفعة للتبادلة ، فاستدل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح العرش هو الستار الذي يعمل من وراءه المستعمر ليستترف أقوات الشعب ومقدارته ويقضى على كياه ومعنوياته وحرياته .

« وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ،

وطنى ونجبر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره . فان البلاد أن تتحرر
من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع ، فنعلن
اليوم باسم الشعب :

أولاً - إلغاء النظام الملكى وانتهاء حكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب
من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - إعلان الجمهورية بولى الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد
نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل
المستور المؤقت .

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة
الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على
المستور الجديد .

د فوجب علينا أن نتق بالله وبأفئتنا وأن نحس العزة التى اختم الله
بها عباده المؤمنين ، واقه ولى التوفيق .

محمد نجيب	حسن ابراهيم
جمال عبد الناصر	كمال الدين حسين
صلاح سالم	جمال سالم
عبد الحكيم عامر	حسين الشافعى
أنور السادات	عبد اللطيف البغدادى
زكريا محيى الدين	علاء محيى الدين

١٨ يولية ١٩٥٣

(٨) قرارات مؤتمر باندونج

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥^(١)

١- التعاون الاقتصادي

« وبمقتضى المؤتمر وضع آسيا وإفريقية . وناقش السبل والوسائل التي تستطيع بها الشعوب تحقيق أكل تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي .
فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي :

١ - اعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادي في المنطقة الآسيوية - الإفريقية ، وهناك رغبة عامة في التعاون بين البلاد المشكوكة على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل نطاق الدول المشتركة ،
لا تحول دون الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة ، بما في ذلك استعمار رأس المال الأجنبي .

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تطلقها بلاد معينة من البلاد المشتركة ، من خارج المنطقة ، عن طريق ترتيبات دولية أو ثنائية ، قد ساهمت مساهمة قيمة في تنفيذ برامجها للتطور .

(١) اجتمع المؤتمر الآسيوي الإفريقي - الذي دعت الى عقده حكومات بورما وسيلان والهند وأندونيسيا وباكستان - في باندونج من ١٨ الى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ وبالإضافة الى البلاد الداعية اشتركت في المؤتمر البلاد الاربعة والمعروف التالية : أفغانستان . كيبوديا . جمهورية الصين الشعبية . مصر . إثيوبيا . ساحل الذهب . إيران . العراق . اليابان . الأردن . لاوس . لبنان . ليبيا . نيبال . النيجر . الملوك العربية السعودية . السودان . سورية . تايلاند . تركيا . جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية . دولة تينل الجنوبية . الصين .

٢ - توافق البلاد المشتركة في المؤتمر على تقديم المعونة لبعضها بعضا ، إلى أقصى حد ممكن ، وبشكل : خبراء ومدربين ، ومشروعات تكنولوجية ومعدات لأغراض العرض التجريبي ، وتبادل المعرفة والتطبيقية ، وإقامة مراكز للتدريب القومي أي الإقليمي ، حيث يستطاع ، ومما هذا الأبحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية .

٣ - أوصى المؤتمر بسرعة إنشاء صندوق خاص للامم المتحدة للتقدم الاقتصادي وبرصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءا أكبر من موارده للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

وبسرعة إقامة هيئة مالية دولية ، يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهينة وبتشجيع تنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية - الأفريقية إلى المدى الذي يكفل تنمية مصالحها العامة .

٤ - اعترف المؤتمر بالضرورة الحيوية لافرار التجارة في المنطقة .

وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجاري والدفع المتعدد الجوانب ، ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى الترتيبات التجارية الثنائية ، نظرا إلى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥ - أوصى المؤتمر باتخاذ عمل تضافي من جانب البلاد للشركة ، بنية إقرار الاسعار الدولية والطلب على السلع الأولية ، بواسطة ترتيبات ثنائية متعددة الجوانب ، وأن عليها أن تتخذ موقفا موحدا - إلى مدى ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه - تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المختصة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للامم المتحدة ، وتجاه الهيئات الدولية للماللة .

٦ - وأوصى المؤتمر كذلك :

بوجوب قيام البلاد الآسيوية - الأفريقية بتجارية المبادىء

طريق تحويل موادها الأولية إلى مواد نصف مصنوعة كلما كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية ، وذلك قبل التصدير ، وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الإقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الأعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات بغية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التي لا منافذ بحرية بها .

٧ - أهتم المؤتمر اهتماما كبيرا بالملاحة البحرية ، وأعرب عن اهتمامه بأن تعدل خطوط الملاحة البحرية - من وقت إلى آخر - أسعار الشحن التي أساءت دائما إلى البلاد المشوكة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة والقيام بعمل تضافي بعد ذلك ، بغية إلزام خطوط الملاحة البحرية بأن تتخذ موقفا معقولا .

٨ - وافق المؤتمر على وجوب التشجيع لأقامة بنوك قومية وإقليمية وشركات تأمين .

٩ - قرر المؤتمر بأن تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالبحول مثل توزيع الأرباح والضرائب ، قد يؤدي في النهاية إلى رسم سياسة عامة .
١٠ - نوه المؤتمر بالمنزى لتطور الطاقة النووية للأغراض السلمية بالنسبة للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

ورحب المؤتمر بمبادرة الدول ذات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية .

واسمحت سرعة إقامة وكالة الطاقة الذرية الدولية ، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية - الأفريقية تمثيلا مناسباً في الهيئة التنفيذية للوكالة

وأوصى الحكومات الآسيوية والأفريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسهيلات التدريب وغيرها في الاستخدامات السلمية للذرة ، والتي تقدمها البلاد المشركة على مثل تلك البرامج .

١١ - وافق المؤتمر على تعيين موظف اتصال في البلاد المشتركة ترشحهم حكوماتهم الوطنية وذلك لتبادل المصالحات والمسائل ذات الأهمية المشتركة .

وأوصى بالاستخدام الأكمل للمنظمات الدولية القائمة . وبأن تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر والتي ليست أعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية على الانضمام إليها .

١٢ - أوصى المؤتمر بوجود التشاور مقدما بين البلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك نية لتأليف كتلة الخيمية .
ب - التعاون الثقافى .

وفيما يتعلق بالتعاون الثقافى :

١ - اقترح المؤتمر بأن من أقوى وسائل التفاهم المتبادل بين الأمم ، تنمية التعاون الثقافى .

ولقد كانت آسيا وأفريقية مهد الأديان والحضارات العظيمة التي أغنت الثقافات والحضارات الأخرى ، في الوقت الذي أغنت فيه نفسها . وهكذا قامت ثقافات آسيا وأفريقية على أسس روحية وعالمية ، ولسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والأفريقية خلال القرون الماضية .

وإن شعوب آسيا وأفريقية تشعر الآن شعورا عميقا بالرغبة القوية

الخاصة في تحديد العملات الثقافية القديمة ، وتنمية عملات جديدة في نطاق العالم الحديث .

وقد أكدت جميع الحكومات المشتركة في المؤتمر ما اعلته عن أن تعمل في سبيل تعاون ثقافي أوثق .

٧ - ولاحظ المؤتمر أن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقية ، أيا كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل ويضطهد الثقافات القومية للشعوب .

لقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية — على شعوبها العاصمة حقوقها الأساسية في حق التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شعبيها ، ويمنع التبادل الثقافي مع الشعوب الآسيوية والأفريقية الأخرى .

وهذا صحيح - بصفة خاصة - في تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الأساسي في دراسة لغته وثقافته .

وثمة تفرقة مماثلة تجري ممارستها ضد الشعب الأفريقي والمولتين في بعض أجزاء قارة أفريقية .

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية للإنسان وتعرقل التقدم الثقافي في هذه المنطقة كما تعرقل التعاون الثقافي في الحقل الدولي الأوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الانكار للحقوق الأساسية في حق التعليم والثقافة في بعض أجزاء آسيا وأفريقية ، بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر - بصفة خاصة - التصيرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي .

٣ - إن نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافي بين البلاد الآسيوية والأفريقية.
لم تصدر - بأي معنى من المعاني - استبعاد أو منافسة مجموعات أخرى من
الأمم . وحضارات وثقافات أخرى .

والمؤتمر - وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن في التسامح والعالية -
يؤمن بأن التعاون الثقافي الآسيوي الأفريقي . يجب أن ينمو في النطاق
الأوسع للتعاون العالمي .

وجنبا إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافي الآسيوي - الأفريقي ترغب
بلاد آسيا وأفريقية في تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك
أن ينمي ثقافتهم . وأن يساعد أيضا على تنمية السلم والتفاهم العالمي .

٤ - هناك بلاد كثيرة في آسيا وأفريقية لم تستطع بعد أن تنمي معاهدها
التعليمية والعلمية والفنية .

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وأفريقية التي تحتل مكانة أحسن
في ذلك المجال ، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب
القادمين من بلاد أخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجماعات الآسيوية والأفريقية المقيمة
في أفريقية والتي لا تتمتع في الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .
٥ - شعر المؤتمر بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافي بين بلاد آسيا
وأفريقية نحو :

« أ » الحصول على معرفة للبلاد بعضها بعضا .

« ب » التبادل الثقافي المشترك .

« ج » تبادل للمعلومات .

٦ - من رأى للمؤتمر أنه في المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق أحسن النتائج

في حق التعاون الثقافي ، عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توصياته .
وعن طريق قيام كل بلد بالعمل في ذلك السبيل كلما كان الأمر مستطاعاً أو
مرغوباً فيه .

(ج) التثنون السياسي

حقوق الإنسان وتقرير المصير

فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتقرير المصير :

١ - أعلن المؤتمر تأييده الكامل للبداية الأساسية لحقوق الإنسان ، كما
هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمي لحقوق الإنسان
باعتباره مقياساً لجميع الشعوب ولجميع الأمم .
وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم ، كما
هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة
بشأن حقوق الشعوب والأمم في تقرير المصير وهو أمر لازم مقدماً للتمتع
الكامل بالحقوق الإنسانية الكاملة .

٢ - واستنكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالفرقة والتمييز
العنصري ، والتي تؤلف الأساس للحكومة والعلاقات الإنسانية في مناطق
شاسعة من أفريقية ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، وأن مثل ذلك السلوك
لا يعتبر خرقاً خطيراً لحقوق الإنسان فحسب ، بل وهو إنكار للقيم الأساسية
للحضارة والكرامة للإنسان .

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذي يقفه
ضحايا التمييز العنصري وخاصة الشعوب الأفريقية التي من أصل هندي
وباكستاني في أفريقية الجنوبية ، ويمحي أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ،
واكد إصرار الشعوب الآسيوية - الأفريقية على اجتناب جذور كل أمر

للمعاصرة ، مما قد يكون مغفلاً في بلادها ، وتمهد باستخدام تفوذه المعنوي الكامل ، للاحتواء ضد خطر السقوط كضحايا للشر نفسه ، في وقت نضال الشعوب في سبيل إيجنتاته .

(د) مشاكل الشعوب التابعة

تصفية الاستعمار

فيما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة :

١ - ناقش المؤتمر مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار ، والشرور التي تنبع عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي ، والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، واتفق المؤتمر على ما يلي :

أ - إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعزل لتسمية السلم والتعاون العالمي .

ج - إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د - دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لتلك الشعوب .

٢ - بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال افريقية ، وللامعان في إنكار حق شعوب شمال أفريقيا في تقرير مصيرها يعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس وللقرب في تقرير المصير ، والاستقلال ، ويعمل الحكومة الفرنسية في أن تحقق التسمية السالبة للقضية دون تأخير .

(هـ) المشاكل الأخرى

فلسطين - إيران الغربية - اليمن

فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى :

١ - بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، أعلن المؤتمر - تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وتحقيق التسوية السلمية لمشكلة فلسطين .

٢ - أيد المؤتمر في نطاق موقفه الذي عبر عنه للقضاء على الاستعمار - موقف أندونيسيا في قضية إيران الغربية القائم على الاتفاقات الخاصة بذلك والمبرمة بين أندونيسيا وهولاندا .

وتسجل المؤتمر حكومة هولاندا لصيد فتح المفاوضات بأمرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقا للاتفاقات السابقة ذكرها ، وأعرب عن أمله الوطيد - في أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين في إيجاد حل سلمي للنزاع .

٣ - أيد المؤتمر موقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة باسم « الحميات » وتسجل الطرفين المعنيين للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

(و) دعم السلام والتعاون الدولي

فيما يتعلق بدعم السلام والتعاون العالمي :

١ - رأى المؤتمر - وقد لاحظ أن عدة دول لم تدخل بعد الأمم المتحدة - أن التعاون الفعال في سبيل السلام العالمي يقتضى أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة ، ودعا مجلس الأمن إلى تأييد إدخال جميع تلك الدول ذات الكفاءة للعضوية وفقا لميثاق .

ومن رأى المؤتمر أن من الدول المشوكة فيه ذات الكفاءة لعضوية
الامم المتحدة ، دول : كمبوديا . سيلان . اليابان . الاردن . لاوس .
ليبيا . نيبال . فينتنام الموحدة .

واعتبر المؤتمر تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية - الافريقية في مجلس الامن ،
وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافى العادل ، غير مناسب ، ويعرب المؤتمر من وجهة
نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائميين للبلاد
الآسيوية - الافريقية المستبعدة من الانتصابات وفقا للقراريات التى أتحق عليها
في لندن عام ١٩٤٦ ، أن تتمكن من الاشتراك في مجلس الامن ، حتى تستطيع
أن تساهم مساهمة فعالة أكبر في صيانة السلام الدولى والامن .

٧ - رأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم إنتاج وتجربة واستخدام
الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، ضرورى لاقتاذ الجنس البشرى والحضارة
من مخاوف ونتائج الدمار الاجمالى الشامل في حرب عالمية .

وإلى أن يتم التحريم الكامل لصناعة الأسلحة الذرية والهيدروجينية ،
أهاب المؤتمر بجميع الدول المعنية أن تصل إلى إتفاق لوقف تجارب مثل تلك
الأسلحة .

٣ - أعلن المؤتمر ن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ،
وطالب الولايات المتحدة بمواصلة جهودها ، وأهاب بجميع الذين يعينهم الامر
أن يصلوا سريعا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض جميع القوات المسلحة
والأسلحة ، بما في ذلك إنتاج وتحريم واستخدام أسلحة الدمار الجماعى ،
وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

٤ - أعلن المؤتمر فى نطاق موضوع السلام والتعاون العالمى ، أنه يجب

أن يكون لجميع الأمم الحق في أن تختار - بحرية - نظمها السياسية والاقتصادية ، وطريقة حياتها ، وفقاً لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة .

(ز) التعايش السلمي

وللتحرر من الخوف وفقدان الثقة ، وبالثقة وحمس النية تجاه بعضها بعضاً يجب على الأمم أن تمارس التسامح ، وأن تعيش معاً في سلام جيداً صالحين يعملون لتحقيق التعاون الصادق على الأسس العالية .
وأعلن المؤتمر إيمانه بأن التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدي حتماً إلى كفالة السلام والأمن العالميين . وتوطيد أركانها كما أن التعاون في الميادين الاقتصادية يؤدي إلى ازدهار العالم والخير الشامل .
وأوصى المؤتمر بأن تتولى الدول الخمس الدائمة لهذا المؤتمر العمل لمعد المؤتمر المقبل بالتشاور مع الدول المشتركة في المؤتمر .

(٩) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢

و نظراً لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول الأعضاء الثلاث عشرة في المستند A/٢١75

و مراعاة لضرورة تنشئة العلاقات الودية بين الدول المرتكزة على مبدأي تساوي الحقوق وحق تقرير مصير الشعوب .

و باعتبار أنه من واجب الأمم المتحدة ، لكونها مركزاً لتنسيق أعمال الدول للوصول إلى التأييد المشتركة ضمن ميثاقها ، السعي لازالة جميع أسباب وعوامل عدم التفاهم بين الدول الاعضاء . مثبته بذلك مبادئ التعاون العامة لحفظ السلام الدولي واستقرار الأمن .

« تعبر عن ثقها بأن الحكومة الفرنسية ، تنفيذاً لسياستها المعتدلة ، ستسعى
جاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية وفقاً لأهداف ميثاق الأمم
المتحدة ومبادئه .

« وتعبّر عن أملها بأن يتابع الفريقان مفاوضاتهما بصورة مستعجلة نحو
تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة آخذين بعين الاعتبار الحقوق
والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الأمم وأعرافها .

« ونناشد الفريقين معالجة علاقتهما في جو ودي يسوده احترام وثقة
مبادلان للتسوية خلافاتها وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة متجنّبين بذلك
القيام بأية أعمال وأية تدابير من شأنها زيادة حدة التوتر الحالي »

(الجمعية العمومية) الاجتماع الرابع عشر والسابع ، كانون الأول -
ديسمبر (١٩٥٢) .

(١٠) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

المصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٣

« نظراً لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول
الأعضاء الخمس عشرة في المستند A/2408

« وباستعادة تذكّر قرار الجمعية العمومية رقم ٦١٢ (الملحق السابع)
المصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢ ،

« وباعتبار أنه كان ولا يزال لدوافع ذلك القرار وأهدافه فضل الاعتراف
بضرورة تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية ،

« وباعتبار أن إضافة هذه الفقرة على محضر جلسة الجمعية العمومية الثامنة
تشير بأن تلك الأهداف لم تحقّق بعد ،

« واعترافا بحق تقرير مصير الشعب المغربي وفقا لميثاق الامم المتحدة »
 « ومجدد الجمعية العمومية مناشدتها لتخفيف حدة التوتر في المغرب وتحت
 على تأمين حق الشعب المغربي بأن ينال مؤسسات ديموقراطية سياسية حرة »

(١١) - بيان سيل - سان - كلود المشترك

العلن بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥

لقد اجتمع جلالة سلطات مراكش ، سيدي محمد بن يوسف ، والسيد
 أنطوان بينيه ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، في السادس من شهر تشرين
 الثاني سنة ١٩٥٥ في قصر سيل - سان - كلود .

أوجز السيد بينيه المبادئ العمومية لسياسة الحكومة الفرنسية ، كما
 أشار إليها البلاغ الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ .
 ولقد وافق جلالة سلطان مراكش على هذه المبادئ وابلغ ، بالاتفاق
 مع الحكومة الفرنسية ، مجلس العرش ، الذي أنشئ بتاريخ ١٧ تشرين الأول
 سنة ١٩٥٥ ، وقدمت استقالته بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ ، أن يتابر
 على إدارة شؤون المملكة حتى عودته إلى الرباط .

أكد جلالة سلطان مراكش رغبته في تأليف حكومة مغربية ، تمثل
 مختلف تيارات الرأي العام المغربي ، لإدارة شؤون البلاد ولإجراء مفاوضات .
 ستكلف هذه الحكومة ، من بين الاشياء الأخرى ، بتقديم إصلاحات قانونية
 تجعل من المغرب دولة ديموقراطية يحكمها ملك دستوري ، وستجري
 مفاوضات مع فرنسا غايها تمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة
 مرتبطة مع فرنسا بروابط دائمة ومقبولة بحرية .

وافق جلالة سلطان مراكش والسيد بينيه على التأكيد بأن على فرنسا
 والمغرب معا بناء ، و يرون تدخل فريق ثالث ، مستقبلها معتمدين لبعضهما

على البعض الآخر بدون انقاص سيادتها وضمانين حقوقها وحقوق مواطنيها
وتمسكين باحترام الالتزامات الممنوحة للدول الاجنبية بواسطة المعاهدات
المعمول بها حاليا .

(١٢) - خطاب العرش

ألى بالرباط بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوس محمد الخامس
على عرش أسلافه

الجمعة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٥ - ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله
شعبنا الوفي العزيز

في هذا اليوم الوفي السعيد الذي من الله علينا بتصميم ، نعمة العود إلى
أرض الأوطان بعد طول غيبة وشدة وحشة ، ونعمة الإجتاح بشعب طامنا
اشتقنا اليه واشتاق اليه ، وفيينا له ووفى لنا بشهر حساب . اصنعنا وأباه
بالشدائد ، فلم تنل من عزيمتنا بل خرجنا منها ونحن أقوى إيماننا بحسن مصيرنا ،
وأكثر وعيا لحقوقنا وواجباتنا .

وفي هذا العيد الميمون ، عيد الذكرى الثامنة والعشرون لجلوسنا على
العرش المغربي الأصيل ، نوجه اليك - أيها الشعب النبيل - جريا على عادتنا
المسنونة ، خطاب العرش مشعرين فيه إلى بعض مساعيها فيما مضى ، بأساطين
أهداها فيما يستقبل .

انكم على بصيرة من جهودنا للتوالية ، ولنموض بالبلاد إلى المستوى اللائق
بماضيها الجيد وموقعها الهام خصوصا في العصر الجديد ، فإزمعنا العراقيل .
ولا صدتنا الحوائل ، ولا تنردد في المجاهرة بالحق والدمعة إلى تغيب

النظام القائم ليأتى أرضاء المطامح وتلبية الرغائب ثم عاقبتنا عوائق ولا قينا
خطوباً وأهوالاً ، ولكن أبى الله إلا أن تفرج الأزمة بعد الاستصحاء وترتفع
الموانع وتعود المآذن بذكر الله وحده تملأ الآفاق ، والمساجد بالمؤمنين
غاصمة والمتابر بالدعاء لنا ولك صاعدة .

وهكذا انقلب الكدر الذى صاحبنا يوم القراق ، إلى صفاء واغتراب
يوم العلاق ، الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور .
فلم نلبث أن استأنفنا عملنا تأدية للهمة الملقاة على عاتقنا مستهزين
بسد يد الآراء ، سالكين نهج الحكمة والرشاد .

وقد جرت ونحن فى ضيافة فرنسا مذكرات بيننا وبين حكومتها حول
القضية المغربية فى جو من الود والتفاهم وحسن الاستعداد أفضت إلى اتفاق
على المبادئ العليا .

وإلى الحكومة المغربية المقبلة سنسند مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية ،
وتلك بشرى يطيب لنا أن نرفها إليك فى هذا اليوم الميمون ، بشرى انتهاء عهد
الحجر والحماة ، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية .

فهذا وأوان تضافر الجهود ، لبناء صرح العهد الجديد الذى نحن عليه
مقبولون ، عهد يتطلب التجديد فى العوائد والمؤسسات والحكم وأساليه كما
يتطلب تحرير الفرد ليتمكن من التعبير عن آرائه آمناً مطمئناً .

وبذلك كله ترتقى البلاد إلى درجة الاستقلال الذى نشرناه لا لكونه
فحسب حقاً طبيعياً للشعوب صغيرها وكبيرها ، ضحيها وقويها ، بل أيضاً
لأنه الوسيلة التى تمكن الشعب من التمتع باطيب الثمرات التى أنتجتها الحضارة
العصرية والتطورات العالمية من تحرير قوى ، وتعميم الحريات الديمقراطية ؛

واعتراف بعقوق الانسان طبقا للتصريح العالمى الشهير وقضاء على كل
ميز عنصري .

وينبغى ألا يفهم من الاستقلال الذى يشده شعبنا اننا نقصد الانفصال
عن فرنسا فالعداقة بين بلدينا متأصلة قديمة العهد ، ولم يصب من ذهتنا أنه
يفضل تلك العداقة والمنجزات الفرنسية فى مختلف الميادين أمكن المغرب أن
يقطع مراحل مهمة فى طريق التقدم .

ونحن نعتد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد يكون الارتباط معها
عنصراً من عناصره الأساسية وستكون الخطوة الأولى بحول الله تأسيس
حكومة عصرية مسؤولة تعبر تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب ستقلدها ثلاث
مهمات تباشرها فى آن واحد .

مهمة تدبير شؤون البلاد :

ومهمة وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانصاف وفعل السلطة فى
أطار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدكم
بحقوق المواطن وبالحرية العامة والتناحية .

ومن البديهي أن جهود المغرب كمجميع المواطنين المغاربة متساوون فى
الحقوق والواجبات وهذا النظام الديمقراطى ينبغى أن يحقق للجميع حياة
رفاهية وسعادة ، وعلى المواطنين غائلة الخوف وعادة الظلم حتى يشعر الجميع
بنعمة الاستقلال .

والمهمة الثالثة للحكومة المغربية اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية
على ضوء الاهتبارات الآتية :

لقد انتشرت فكرة الحرية والديموقراطية فى عالم ما بعد الحرب وتطور
الرأى العام الدولى لدرجة أنه أصبح لا يطبق بقاء حياة الكرامة والحرية

وفقا على طائفة من الأمم دون أخرى فظل يناضل من أجل تحرير الجماعات من رقة تبعية مفروضة، ثم أن مشاكل العصر الحاضر واشتباك المصالح أخذت تفرض على الدول مهما كان شأنها أن تتكفل وتعاون وتتعاون للتغلب على الصعاب ومصد غارات العوادي وحفظ الكيان

ولذلك يعمين على الحكومة المغربية أثناء المفاوضات أن تحدد نظام الاستقلال وعلاقي ارتباط جديد بين البلدين أساسه احترام سيادتهما والمساواة وتبعية مبادلة .

وهذا النوع من الارتباط لا يقتضي مع احتفاظ بلادنا براوطينها الدولية والثقافية مع الشرق العربي ، ورجاؤنا أن يتضمن المغرب حاجياته ومطامحه فيستأونا على ما فيه خيرها وهناء الإنسانية جمعا .

وبهذه المفاوضات ينتهى عهد الحماية ويدخل المغرب في عهد جديد ، يتمتع فيه طبق الأوقاف الجديدة بسيادته في دائرة التفاهم والتعاون المجدى مع الأمة الفرنسية .

تلك هي مبادئ السياسة العامة ستنتفي حكومتنا على تفاصيلها ووسائل تطبيقها مع الحكومة الفرنسية .

ومما ينبغي تسجيله أن من بين سكان بلادنا عددا لا يستهان به من الفرنسيين ساهموا في تطور المغرب على وجه العموم وفي تنمية اقتصاده على وجه الخصوص الشيء الذي يعمين اعتباره .

ويسرنا ما لاحظنا في جلهم من حسن التفهم لما أحدثته تطورات العالم فيما بعد الحرب ، فاقترحوا بضرورة تلبية رغبة شعبنا في التمتع بالحرية والاستقلال ، ورؤيد أن يطمئنتوا جميعا على مستقبلهم بهذه الديار ، فقد كنا

ومازلنا نؤكد استعدادنا لضايته ضايانا يطمنون به على حقوقهم ومصالحهم وأحوالهم الشعبية دون أن يكون في ذلك مساس بالسيادة المغربية .
ولنا الأمل في أن يسهروا يدأ يد مع رمايانا لتتيم نهضة المغرب على وجهها الأكمل في صالح الجميع ، وبذلك ستوثق أواصر الود بين المغاربة والفرنسيين وتتمكن الصداقة بين البلدين .

والآن وقد تجلت أهدافنا ، يجب عليكم أن تمسكون بحبل الاخاء ، وتجنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء ، إذ لا نجاح يرجى إلا بصفاء القلوب ، وتوحيد الصفوف حتى نكون كالبليان المرصوص يشد بعضه بعضا .

وليكن رائدكم خدمة الصالح العام ، والزود عن المبادئ الوطنية العليا ، وإننا ننتهز فرصة هذا الحفل العظيم لنشيد بذكر كل من أمدنا بعطفه وحسن مؤازرته فله منا جزيل الشكر وجميل الثناء .

إلهنا الله لشمس الأمة جامعين ، ولصالحها حافطين وغيرها سامعين .

(١٣) - إعلان استقلال المغرب

نص التصريح المشوك

بتاريخ ٢ آذار (مارس) سنة ١٩٥٦

أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، يؤكدان عزمها على تنفيذ تصريح سيل - سان - كلود الصادر بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥ . انهما يلاحظان ، بالنظر للتقدم الذي أحرزه المغرب في طريق التطور ، أن معاهدة « فاس » الموقعة بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) سنة ١٩١٢ ، لم تعد ملائمة بضرورات الحياة المعاصرة وغير كافية لتجديد العلاقات الفرنسية المغربية . ومن ثم فإن حكومة الجمهورية

الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضى ايجاد جيش
وسلك دبلوماسى ، كما تؤكد عزمها على احترام ، والسعى لحمل الفتح بحرم ،
سلامة الأراضى المغربية التى تضمونها الاتفاقات الدولية .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان
المغرب ، الدولتين المستقلتين المتساويتين ، تهدف إلى اتفاقات جديدة تمحدا
علاقات البلدين المتشابكة فى ميادين مصالحها المشتركة ، وستنظم هكذا
تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة ، وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع
والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية ، وستضمن . حقوق
وحريات الفرنسيين المقيمين فى مراكش والمراكشيين المقيمين فى فرنسا ،
مع احترام سيادة الدولتين فى هذا الشأن .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان
المغرب يوافقان على أن العلاقات الجديدة بين فرنسا والمغرب ، حتى وضع
هذه الاتفاقية قيد التنفيذ ، ستعتمد على تدابير البروتوكول المرفق لهذه
الاتفاقية الحالية .

وضع هذا التصريح فى باريس من نسختين أصليتين فى الثانى من
أذار سنة ١٩٥٦ .

الأمضاء

كريستيان بيبه

المبارك بكاي

البروتوكول المرفق

١ - أن السلطة التشريعية يمارسها كاملة ، صاحب الجلالة السلطان . وبأخذ ممثل فرنسة في مراكنش علما بالقرارات والمراسيم . ثم يبدئ ملاحظات عندما تكون هذه القرارات والمراسيم ذات علاقة بمصالح فرنسة والفرنسيين والأجانب أثناء المرحلة الانتقالية .

٢ - لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن ينشئ جيشا وطنيا وتقدم فرنسة مساعدتها للمغرب لانشاء هذا الجيش . يبقى وضع الجيش الفرنسي في المغرب على حاله أثناء المرحلة الانتقالية .

٣ - أن السلطات المحتفظ بها حتى الآن ستكون موضوع انتقال تشر تفاصيله في بيان مشترك . تمثل الحكومة المغربية بصوت نافذ في لجنة منطقة الفرنك ، الهيئة الادارية المركزة للسياسة المالية في منطقة الفرنك ، ومن جهة ثانية ، أبقى على الضمانات التي يتمتع بها الموظفون والوكلاء الفرنسيون العاملون في المغرب .

٤ - أن ممثل الجمهورية الفرنسية في المغرب يحمل لقب « المفوض السامي » وضع هذا البروتوكول في باريس في تسعين أصليتين في الثاني من آذار سنة ١٩٥٦

الأمضاء

كريستيان بينيه

المبارك بكاي

(١٤) - الاتفاق على

التسهيل الدبلوماسي الفرنسي المغرب

المعقود بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) سنة ١٩٥٦

أن رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب
رغبة منها بوضع مبادئ ، تنوى الدولتان ، بالتساوى التام وباحترامها
لاستقلالها ، تنظيم روابط الصداقة والتعاون التي تخدم مصالح فرنسا والمغرب
المشتركة بواسطتها .

ورغبة منها في تحديد شروط تعاونها المتبادل المعقود بحرية بين البلدين
في ميدان العلاقات الخارجية وفقا لبيان الثاني من آذار سنة ١٩٥٦ ، ورغبة
منها على توطيد وتقوية التضامن الذي يوحدهما :

عين رئيس الجمهورية الفرنسية معالي وزير شؤون خارجية حكومة الجمهورية
الفرنسية ، السيد كريستيان بينيه ، مندوبا مفوضا فوق العادة ، وعين
صاحب الجلالة محمد الخامس سلطان معالي وزير شؤون خارجية حكومة
جلالته ، السيد أحمد بلفريج ، مندوبا مفوضا فوق العادة .

وقد وجد أن أوراق الاعتاد ، بعد تبادلها ، شرعية وحسب الأصول ،
ولذلك ، وافق الطرفان على التدابير التالية :

المادة الأولى : الطرفان المتعاقدان إقامة علاقات صداقة دائمة بينهما
وتبادل المساعدات . وسيحرصان على اعلام بعضهما البعض بجميع المسائل
المتعلقة بمصلحتي المشرقة وسيحددان استشارات منظمة للمسائل المتعلقة
بالمصالح العامة .

المادة الثانية : إذا ما حددت مصالح الطرفين المينين المشرقة ، بأية

طريقة ما ، فانهما سيتشاوران بعضهما مع بعض لمواجهة هذا التهديد إذا ما اقتضت الضرورة .

المادة الثالثة : أن وزيرى خارجية الدولتين سيجتمعان دوريا ، أو حسب طلب أحد الفرقاء ، لتنسيق وحدة أعمالهما في ميدان السياسة الخارجية .

المادة الرابعة : يتعهد الفريقان للساميان المتعاقدان ، في كل ما يتعلق بهما ، بالاتباع سياسة لا تتفق مع مصالح أحدهما بعد تدقيق مشورك .

المادة الخامسة : يتعهد كل من الفريقين ألا يوقع اتفاقات دولية من شأنها إبطال مفعول الحقوق التي اعترف بها ، بالاتفاق ، بأنها تخص الفريق الآخر .

المادة السادسة : لا يمكن تأويل أى من التدابير الحالية بأنها تبطل الالتزامات الناشئة إما عن شرعة الأمم المتحدة أو التعهدات والمعاهدات والاتفاقيات المعمول بها بين أحد الطرفين المتعاقدين وبين دولة ثالثة . يجب ألا يؤول أى من التدابير الحالية بأنه يحد من سلطة أحد الطرفين المتعاقدين ليفاوض ويوقع معاهدات واتفاقيات وصكوك دولية أخرى .

المادة السابعة : يوافق الطرفان المتعاقدان أن يتفاوضا مباشرة فيما بينهما على أى اختلاف في تطبيق أو تأويل المعاهدة الحالية . وفي حال عجزهما عن حله بالتفاوض يرسل هذا الاختلاف ، بناء على اقتراح أحد الطرفين ، لينظر فيه أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي .

المادة الثامنة : توافق فرنسا على عضوية المغرب في منظمة الأمم المتحدة . إن مندوبى كلا البلدين في منظمة الأمم المتحدة سيحرصان على اعلام بعضهما البعض بشأن نشاطهما وسيتشاوران ويناقشان قراراتهما على ضوء هذه الاتفاقية الحالية .

المادة التاسعة : ترغب حكومة الجمهورية الفرنسية في تثليل وحماية المواطنين المغريين ومصالحهم ، إذا ما طلبت حكومة المغرب ذلك ، في البلدان التي لم تقرر حكومة المغرب ارسال بضات سياسية اليها بعد .
سعمل ، في هذه الحال ، البعثات الدبلوماسية والفرنسية بوجيحات حكومة المغرب .

المادة العاشرة : سيعمل الممثلون الدبلوماسيون المزودون بأوراق اعتماد من الطرفين المتعاقدين الالقاء التالية : سفراً فوق العادة ومندوب الجمهورية الفرنسية الخاص إلى جلالة السلطان : وسفراً فوق العادة ومندوب جلالة السلطان الخاص إلى الجمهورية الفرنسية .

المادة الحادية عشرة : تلزم حكومة المغرب احقرام التزاماتها الناشئة من المعاهدات الدولية التي عقدتها فرنسا باسم المغرب كما تحقو الامتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها التي لم تبتد اعتراضات عليها .

وعليه وقع ممثلا الدولتين على هذه الاتفاقية وختمها كل منها بخاتمه .
وضعت في مدينة الرباط في ٢٠ أيار سنة ١٩٥٦ في نسختين أصليتين .
وقع عليها في باريس في ٢٨ أيار سنة ١٩٥٦ .

التواقيع

عن فرنسا

كريستيان بينيه

عن المغرب

أحمد بالقرويج

(١٥) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

أول فبراير سنة ١٩٥٨

جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ قبل الظهر ، اجتمعوا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء ، وتداول المجتمعون في الاجراءات النهائية

« لتحقيق إرادة الشعب العربي ، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريين ، من أن شعب كل منها ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصري ، ومجلس النواب السوري ، من الموافقة الاجتاحتية ، على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذكروا ما توالى في السنين الأخيرة ، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ، ساد العرب في مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم .

« وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فإن واجبه أن يعرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى ، إلى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت واصرار قوى ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحقبه الأخيرة كفاح مشترك ، زاد معنى القومية وضوحا ، وأكد أنها حركة بناء ، وتحرير ، وعقيدة تعاون وسلام .

« لذلك يعلن المجتمعون إتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وتغتهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر ، في دولة واحدة اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » .

« كما يعلنون اتفاقهم الاجامى على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء بينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريسي واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها أبنائها في الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح ، ويتسايقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعها ، وسيقدم كل من ففامة الرئيسين شكرى القوتلى ومجال عبد الناصر بيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى ، في يوم الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ يستطآن فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية .

« كما سيدهى الشعب في مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما ، على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

« والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعمق السعادة وأجل الوان النصر ، إذ شاركوا في الخطوة الإيجابية ، في طريق وحدة العرب حاقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الاذى والسوء ، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيائها ، والله نسأل أن يكلا هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات بين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة العزة والسلام .

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م .

(١٦) - ميثاق الاتحاد العربي

ميثاق الاتحاد :

الباب الاول (الاتحاد)

مادة (١) : ينشأ اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد .

مادة (٢) : تحفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم الخاص بها .

مادة (٣) : مواطنوا الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

مادة (٤) : لكل مواطن في الاتحاد حق العمل وتولي الوظائف العامة

في البلاد المتحدة دون تفرقة في حدود القانون .

مادة (٥) : حرية التنقل في الاتحاد مكفولة في حدود القانون .

مادة (٦) : تتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يضعها الاتحاد .

مادة (٧) : يحول التمثيل السياسي والفنصلي للاتحاد في الخارج هيئة واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك .

مادة (٨) : يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة .

مادة (٩) : تنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقاً لمخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الانتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي .

مادة (١٠) : ينظم القانون شؤون النقد في الاتحاد .

مادة (١١) : ينشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جمركي وذلك بالشروط والاضاع التي يحددها القانون .

مادة (١٢) : ينظم القانون مراحل ووسائل تنفيذ التعليم والثقافة
في الاتحاد :

الباب الثاني (السلطات)

مادة (١٣) : يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى
ويشكل من رؤساء الدول الاعضاء .

مادة (١٤) : يعاون المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى
مجلس الاتحاد .

مادة (١٥) : تشكيل مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلي الدول
الاعضاء وبين القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام
الخاصة بهم .

مادة (١٦) : تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوياً بالتناوب بين الدول
الاعضاء وترشح الدولة التي تحمل نوبتها من يؤول الرئاسة على أن يكون
للرئاسة نائب أو نواب من الدولة أو الدول الاعضاء في الاتحاد .

مادة (١٧) : يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في
المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة
في هذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات ، وتصدر
قرارات المجلس بالإجماع .

مادة (١٨) : يصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص
بإصدارها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وذلك بعد موافقة السلطات المختصة
في كل دولة .

مادة (١٩) : يعين المجلس الأعلى القائم العام للقوات المسلحة للاتحاد .
مادة (٢٠) : تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ويعين

القانون موادها والحصة التي تؤديها كل دولة من الدول الاعضاء .

مادة (٧١) : مجلس الاتحاد هو الهيئة الدائمة للاتحاد . ويجوز النظر في الشئون السياسية ويضع البرنامج السنوي المتضمن النظم والتدابير المؤدية إلى تحقيق الوحدة .

مادة (٧٢) : تعرض قرارات مجلس الاتحاد والبرنامج السنوي الذي يضعه على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها ، ويتم المجلس الأعلى في القرارات التي أصدرها مجلس الاتحاد أو اعترضت عليها إحدى الدولتين أو الدول .

مادة (٧٣) : تتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية .

(١) مجلس الدفاع . (ب) المجلس الاقتصادي . (ج) المجلس الثقافي ، وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .
مادة (٧٤) : يبين القانون طريقة تشكيل الهيئات التابعة لمجلس الاتحاد وإختصاصها .

الباب الثالث (احكام عامة واقتصادية)

مادة (٧٥) : يصدر تعيين المقرر الدائم لاتحاد الدول العربية وحدوده حسب قرار من المجلس الأعلى للاتحاد ، ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات التابعة له جلساته في المدينة التي تحدد بصفة دورية .
مادة (٧٦) : يبين القانون القواعد التي تسرى على اقليم المقرر الدائم للاتحاد .

مادة (٧٧) : تكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية في البلاد المتحدة ويعمل بها بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة (٢٨) : يعين رئيس كل دولة وزيراً لدى الدول العربية المتحدة ويختص بالإشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الاقليم الذي يتبعه .

مادة (٢٩) : يعين رئيس كل دولة وزيراً قائماً عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين .

مادة (٣٠) : يلغى التمثيل السياسي بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣١) : تسرى القواعد الجبركية المعمول بها في الدول أعضاء الاتحاد إلى أن ينظم الاتحاد الجبركي بينها ، وفي خلال ذلك يجوز أن يضع نظاماً جبركياً خاصاً للعمل به بين الدول الأعضاء .

مادة (٣٢) : يعمل بهذا الميثاق من تاريخ الموافقة عليه وذلك إلى حين وضع النظام الدائم للاتحاد .

دمشق في ١٦ شعبان سنة ١٣٧٧ الموافق ٨ مارس (آذار) ١٩٥٨

عن ملك المملكة المتوكلية اليمنية رئيس الجمهورية العربية المتحدة

ولي العهد محمد البدر جمال عبد الناصر

وقد تبع هذا الميثاق قراراتين أخريين أصدرهما المجلس الاعلى لاتحاد الدول العربية مع ستة قوانين ونص الجميع كما يلي :

مجلس الاتحاد :

مادة (١) : يشكل مجلس الاتحاد من إثني عشر عضواً ويمثل كلا من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية ستة أعضاء ينتارون وفقاً للقواعد المعمول بها في كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة (٢) : يكون لوزير كل دولة لدى الاتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

مادة (٣) : يتمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون وفقا لقواعد القوائم الدولية .

مادة (٤) : يتقاضى كل من أعضاء مجلس الاتحاد من ميزانية الاتحاد مرتبا مساويا لمرتب الوزير .

مادة (٥) : تسرى على أعضاء المجلس الأحكام الخاصة بالوزراء .

مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بالميثاق .

ميزانية عامة :

مادة (١) : يكون للدول العربية المتحدة ميزانية عامة تتضمن الإيرادات والمصروفات .

مادة (٢) : تتكون إيرادات الميزانية من الحصص التي تلزم الدول الأعضاء بأدائها للاتحاد .

مادة (٣) : تؤدي المملكة للعوكلية اليمنية ٣٪ من إيرادات الميزانية العامة للاتحاد ، وتؤدي الباقي للجمهورية العربية المتحدة .

مادة (٤) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مؤسسه يمنية للتقد :

مادة (١) يقوم البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة يمنية للتقد في المملكة للعوكلية اليمنية تسمى (المؤسسة النقدية للركزية) ويكون لها وحدها امتياز إصدار أوراق النقد اليمني ، وذلك وفقا للأسمى وبالطريقة التي يرضها المجلس الاقتصادي .

مادة (٢) : تحولى المؤسسة النقدية تنظيم السياسية الائتمانية والمصرفية للمملكة اليمنية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة التي يرسمها الاتحاد

وبما يساعد على دعم الاقتصاد واستقرار النقد اليمنى وعلى تنفيذ الوحدة الاقتصادية بين الدولتين واستعمالها .

مادة (٣) : للمؤسسة النقدية - فى سبيل أداء أغراضها - أن تتخذ الوسائل الآتية :-

(١) : توجيه الامتثال بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجارى والزراعى والصناعى فى المملكة المتوكلية اليمنية .

(ب) : مراقبة المؤسسات النقدية الأخرى بما يكفل الاهداف السابغة وسلامة للركز المالى لهذه المؤسسة .

(ج) : إدارة احتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية .

(د) : اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية والمحلية .

(هـ) : الاشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وعلى عمليات الصرف .

عملة يمنية جديدة :

مادة (١٠) : تقوم المؤسسة النقدية فى المملكة اليمنية باصدار أوراق النقد اليمنى وسك عملة فضية يمنية جديدة تسمى الريال اليمنى تكون لها نفس القيمة الاسمية التى للريال ماريا تيرزا ، وتحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملية الجديدة .

مادة (٢) : يكون لأوراق النقد التى تصدرها المؤسسة النقدية قوة إبراء غير محدودة .

مادة (٣) : الوحدة القياسية للعملة فى المملكة المتوكلية اليمنية هى الجنيه اليمنى ، ويثبت صرف الجنيه اليمنى بالجنيه المصرى على أساس التساوى .

مادة (٤) : تحدد العلاقة بين الريال اليمنى والجنيه اليمنى على أن يكون الريال جزءاً صحيحاً للعملة الورقية وفقاً للأساس الذي تضعه المؤسسة .

مادة (٥) : يحدد غطاء النقد اليمنى ، بما يضمن تقوية العلاقات بينه وبين نقد الجمهورية العربية المتحدة ، وفي سبيل ذلك يتكون الغطاء في جزء كبير منه ، من أذونات على خزانة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المنظم الدفاعي :

مادة (١) : يتكون جهاز المنظم الدفاعي لاتحاد الدول العربية من الهيئات الآتية :-

١ - المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ - مجلس الدفاع .

٣ - القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة (٢) : المجلس الأعلى للاتحاد هو الهيئات العليا للدفاع .

ماده (٣) . يتكون مجلس الدفاع من وزراء الدفاع في بلادى الاتحاد وعضوين من مجلس الاتحاد ، ويحضر الاجتماعات مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد ، للاستشارة وتولى أعمال السكرتارية .

مادة (٤) : يختص مجلس الدفاع بالنظر في التوصيات التي تقدمها له القيادة العامة لقوات الاتحاد بشأن الموضوعات الآتية :-

(أ) : السياسة الدفاعية بما يحقق أمن وسلامة الدول أعضاء الاتحاد وتأمين مصالحها المشتركة .

(ب) : السياسة التي تتبع في إعداد قوات الاتحاد من حيث تنظيمها وتسلحها وتدريبها وإنشاء صناعاتها وقواعدها .

(ج) : تعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة .

(د) : السياسة التي تتبع بشأن التعبئة العامة والدفاع المدنى عند نشوب الحرب .

اختصاصات القائد العام :

مادة (هـ) : يختص القائد العام للقوات المسلحة بما يأتى :

(أ) : وضع وإصدار العمليات لتنفيذ السياسة الدفاعية المقررة من المجلس الاعلى للاتحاد وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب الحرب .

(ب) : تقدير حجم قوات الاتحاد برية وبحرية وجوية وما يلزمها من منشآت وقواعد ومواصلات ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ج) : توزيع قوات الاتحاد على ضوء خطط العمليات الموضوعة .

(د) : إصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لامداد قوات الاتحاد للقيام بمسؤولياتها بكفاءة تامة في نواحى التنظيم والتسلح والتدريب والتجهيزه لتوحيد النظم والمنشآت التدريبية .

(هـ) : تقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الادارية والمالية لقوات الاتحاد وبشأن القوانين المنظمة لخدمة أفرادها .

وتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة التوجيهات الخاصة بالموضوعات السابقة الذكر إلى هيئة أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها .

مادة (٦) : تندب القيادة العامة من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد وتوفر له وسائل الاتصال بكافة أنواعها مع القيادة العامة .

رؤساء هيئته أركان الحرب :

مادة (٧) : يتولى رؤساء هيئة أركان حرب جيوش الدول الأعضاء تنفيذ العمليات التي تصدرها القيادة العامة في شأن تنظيم وتسليح وتوجيه وتدريب قوات الاتحاد والإشراف على تنفيذ القواعد وخطوط المواصلات اللازمة لهذه القوات والتي يقرر إنشاؤها ، ويحولون كذلك إعداد قوات الاتحاد باحتياجاتها من المعدات والأفراد، وتنظيم الخدمات بما يحقق السياسة المشتركة التي وضعا المجلس الأعلى للاتحاد .

مادة (٨) : تتألف قوات الاتحاد في الدول الأعضاء مما ينحصر لها من القوات المسلحة وقواعد عملياتها ووحدات الإنذار عن هذه القواعد ووحدات اللواصلات والمنشآت والمخازن وورش الإصلاح .

مادة (٩) : تتنقل قوات الاتحاد بين أراضي الدول الأعضاء حسب ما يطلبه الموقف العسكري وضرورة العمليات الدفاعية وفقاً لما يقرره القائد العام لقوات الاتحاد على أن تكون القيادة للقائد الأعلى .

مادة (١٠) . يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المجلسان الثنائي والاقتصادي :

مادة (١) : يشكل كل من المجلس الثنائي والمجلس الاقتصادي التاميين مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثل كل دولة من الدول أعضاء الاتحاد يختارهم رئيس كل دولة لمدة ٣ سنوات .

مادة (٢) : يتولى رئاسة كل من المجلسين سنوياً أحد ممثل كل دولة يختاره أعضاء المجلس بالتناوب بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣) : يختص المجلس الثنائي بالآتي :

(أ) : رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد المراحل ووضع الخطوط العامة للمناهج والكتب المدرسية.

(ب) : وضع نظام يكفل وحدة التعليم التقى والمهنى فى الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : وضع نظم لتقل الاساتذة والطلاب بين الدول أعضاء الاتحاد ووضع نظم الاختبارات .

(د) : دراسة التراث الثقافى فى الدول أعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتقوية هذا التراث الثقافى وتنسيقه .

(هـ) : وضع نظم لكيفية إعداد المعلمين بما يكفل أن يؤدوا رسالتهم بما يحقق الغاية ، ويكون المجلس الثقافى حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الادارة الثقافىة فى الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٤) : يختص المجلس الاقتصادى بما يأتى :

(أ) : رسم السياسة العامة للشؤون الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وتلسيق أوجه النشاط الاقتصادى فى الدول أعضاء الاتحاد .

(ب) : وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وانشاء التجارة وتنظيم انقال رؤوس الأموال بين الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد ويكون المجلس الاقتصادى حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئة الادارة الاقتصادية فى الدول أعضاء الاتحاد .

القسم الثاني

مصر الحديثة والمعاصرة

المجموعة الأولى .

مصر العربية إبان الحكم العثماني

(١) قادة جيش الاحتلال العثماني يتفنون

على إبطال النظام في مصر^(٢)

فبراير ١٧٠٩

« ... ثم أن أهل الوجاقات الست^(٣) اجتمعوا واتفقوا على إبطال النظام المتعددة بمصر وضواحيها وكتبوا ذلك في قائمة وافقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب^(٤) والأنبار^(٥) والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية^(٦) في الديوان ولا يلتصق لوجاق من الوجاقات وأن لا يجمع أحد من أهل الأسواق في الوجاقات وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويحرم موازياتهم على العادة وأن يركب معه نائب من باب القاضى مباشرة وأنه لا يعرض أحد للراكب التي يبحر النيل التي تحمل خلال الأنبار وأن يحصل الغلال المذكورة جميع للراكب التي يبحر النيل ولا تختص مركب منها بباب

(١) الجبرتي ج ١ ص ٣٤ - ٣٥ حوادث ذي الحجة ١١٢٠ (١١ فبراير ١٧٠٩)

- ١٢ هـ / ١٧٠٩)

(٢) كان الجيش الشافى في مصر يكون من سبب فرق (الوجاقات) وقد خرج لوجاق الاكتشارية من هذا الإجماع ووافى في جانب والفرق الست الأخرى في جانب آخر كما يضحى من السياق .

(٣) دار القرب من فارسك الصلة

(٤) الأنبار يفتد ها مستودعات الخلال الحكومية .

(٥) جامكية جمها جوامك أو جامكية أو جاكيات كلمة فارسية معناه بدل تعيين أو

بدل جرافة .

من أبواب الوجاقات وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأتقاء باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر وأن لا يباع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الافرنج، وأن لا يباع الرطل ألبن بأزيد من سبعة عشر نصفاً فضة وأرسلوا القائمة للكتابة إلى الباشا لياخذوا عليها بيورلدى^(١) ويتأدى به في الأسواق، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى، ولما بلغ الانكشارية ما فعل هؤلاء اجتمعوا بياهم وكتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة^(٢) ومظالم إسباهية الولايات وغيرها وأرسلوها إلى الباشا، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يمتيروها وقالوا لابد من إجراء قائمتنا وإبطال ما يجب إبطاله منها من المظالم. (وفي يوم الأحد حادى عشرى الحجة) اجتمع أهل الوجاقات، ومعهم المحتاجون بباب العزب وقاضى السكر وتقيب الاشراف بالديوان عند الباشا، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بيورلدى بإبطال مأسأله فيه وللناداة به، وأن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكماهم وعرضوا ذلك على الدولة فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم مأسأله وكتب لهم القاضى أيضا حجة على موجبته ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ونادوا بذلك في الشوارع ... »

(١) بيورلدى جمعا بيلوردييات أو بيلوردييات كلمة تركية معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو الباشا في إحدى الولايات للتشاية .

(٢) الخردة : مبالغ ضخمة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٢) تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية

في مصر على عهد ابراهيم بك ومراد بك^(١)

وفي يوم السبت خامس عشر ذى الحجة ١١٩٨^(٢) أرسل مراد بك إلى الباشا وأمره بالنزول، فأنزلوه إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام وعلق السجور على بابيه فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) أحد عشر شهرا سوى الخمسة أشهر التي أقامها بغير اسكندرية وكانت أيامه كلها عسفا وشغلا.

وفي أواخر شهر الحجة شرع مراد بك في إجراء الصلح بينه وبين ابراهيم بك فأرسل له سليمان بك الأغا والشيخ أحمد الدردير ومرزوق بك ولده، فقبلوا وسافروا في يوم السبت ثامن عشر منه. وانقضت هذه السنة كافي قبلا في الشدة والفناء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمنظام من الأمراء وانتشار أتعابهم في التواحي لحبي الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم ويسمونها مال الجهات ودفع المظالم والقرعة حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم فعولوا للطلب على المتزعمين وبعثوا لهم المبعين^(٣) في يومهم فاحتاج مسانيد الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة من ذلك وتبع من يشم فيه رائحة النفي فيؤخذ ويمس ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار من المكوسات المستقبلة، ولما تحقق التجار عدم الرد استعوضوا خساراتهم من

(١) الجيوت ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤

(٢) ٣٠ أكتوبر ١٧٨٤ .

(٣) عمال الحكومة المنوط بهم جمع الضرائب.

زيادة الاسعار ثم مدوا أيديهم إلى الموارث، فإذا مات الميت أو طوا بموجده
سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جهة المناصب التي يتولها
شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر، ولا يارض فيما يفعل
في الجزيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فعل بالناس مالا يوصف من
أنواع البلاء إلا من تداركة الله برحمته أو اختلس شيئاً من حقه فإن اشتهروا
عليه عوقب على استغراجه وفقدت الثبات وتمفرت القلوب ونفرت العلباب،
وكرر الحمد والمقد في الناس لبعضهم البعض، فيتبع الشخص عورات أخيه
ويدلي به إلى الظالم حتى خرب الأقليم وانقطعت الطرق وعربت أولاد
الحرام وقد أمان ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الفرور وجلت الفلاحون
من بلادهم من الشراقة والظلم وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون
من الجوع وبأكون ما يساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره فلا يجد
إلا بال شيئاً يكتسه من ذلك، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل
والحمير والجمال، فإذا خرج حمار ميت تزاحوا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم
من يأكله نيا من شدة الجوع، ومات الكثير من الفقراء بالجوع، هذا والفلاء
مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس وقل التعامل
إلا فيما يؤكل، وصار يمر الناس وحدهم في المجالس ذكر المأكول والقيح
والسمن، ونحو ذلك لا غير، ولولا لطف الله تعالى ومحبيه الغلال من نواحي
الشام والروم لمكنت أهل مصر من الجوع.

(٣) رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك

لقد تحالف معهم ورفع العلم الروسي في مصر^(١)

وفي يوم الأربعاء سادس عشر من شهر ذي الحجة ١٢ ١٧^(٢) عمل الباشا ديوانا بقصر العيني جمع به سائر الأمراء والوجاهة^(٣) والمشايخ بسبب شخص الخي^(٤) حضر بمكاتبات من قرال الموسقو^(٥) ولحضوره نبأ ينبغي ذكره كما نقل الياء وهو أن قرال الموسقو لما بلغه حركة العثماني في إجداء الأمر على مصر أرسل مكاتبة إلى أمراء مصر على يد القنصل المقيم بفر اسكندرية يحذروهم من ذلك ويحفظهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من العبور، فعرض القنصل إلى مصر واختل بهم وأعلمهم على ذلك، فأهملوه ولم يلتفتوا إليه، ورجع من غير رد جواب. وورد حسن باشا فتند ذلك اتهموا وطلبوا القنصل فلم يجدوه وجري ماجرى وخرجوا إلى قبل وكاتبوا القنصل فاعاد الرسالة إلى قراله وركب هجانا واجتمع بهم ورجع، وصادف وقوع الواقعة بالمنية في السنة الماضية وكانت الهزيمة على المصريين وشاع الخبر في الجهات بسودهم، وقد كان أرسل لتجديدهم عسكريا من قبله ومراكب ومكاتبات صحيحة هذا الخي فعرض إلى دمياط في أواخر رمضان فرأى إنعكاس الأمر فعربد بالثغر وأخذ عدة تغاير^(٦) كما ذكر ورجع إلى مرساه أقام بها وكتب قراله وعرفه صورة الحال وأن من بمصر الآن من جنسهم أيضا وأن العثماني لم يزل مقهوراً معهم، فأجبع رأيه على مكاتبة المستقرين

(١) الجيز ج ٢ من ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) يناير ١٧ من سبتمبر ١٧٨٨ .

(٣) ضباط الاوقات أي الفرق العسكرية .

(٤) الخي بالميم المطبوعة وتكتب أحيانا الخي بالميم المطبوعة أيضا ومنها سفير .

(٥) ملك موسكو ويقصد بها روسيا

(٦) تغاير منهاها سفن ومفردها تغيرة

وإمضاءهم، فكتب إليهم وأرسلها صعبة هذا الألقى وحضر إلى دمياط وأتقد
 الخبر سراً بوصوله وطلب الحضور بنفسه، فأعلموا الباشا بذلك سراً وأرسلوا
 إليه بالحضور فلما وصل إلى شلقان^(١) خرج إليه اسمعيل بك في تطريفة كأن
 لم يشعر به أحد وأعد له منزلاً بيولاق وحضر به ليلاً وأنزله بذلك القناق^(٢) ثم
 اجتمع به صعبة على بك وحسن بك ورضوان بك وقرؤا للكاتبات بينهم
 فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الألقى عند الباشا
 وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا فركبوا معه إلى قصر العيني وأرسل
 الباشا في تلك الليلة الثانية^(٣) لحضور الديوان في صبحها فلما تكاملوا أخرج
 الباشا تلك المراسلات وقرئت في المجلس والرجان يفسرها بالعربي وملتصها
 خطاباً إلى الأمراء المصرية أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن الفسadar معكم
 ووقوع اللقن فيكم وقصدته أن يعضم بقتل بعضنا ثم لا يبق على من يبقى
 منكم ويملك بلادكم ويفعل بها عوائده من الظلم والجور والخراب فإنه لا يضيع
 قدمه في قطر إلا وسمه الدمار والخراب فيقتلوا لأنفسكم واطردوا من حل
 ببلادكم من التتائية وإرفعوا بتدبيرتنا^(٤) واخذوا لكم رؤساء منكم وحصبوا
 نفوركم وامنعوا من يصل إليكم منهم الأمن كان بسبب التجارة ولا تخشوه
 في شيء، فنحن نكنيكم مؤثته وانصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية كما
 كانت في السابق، ويكون لنا أمر ببلاد الساحل والواصل لكم كذا وكذا
 مركباً وبها كذا من الصكر والمقاتلين وعندنا من المال والرجال ما تطلبون
 وزيادة على ما تظنون، فلما قرئ ذلك اتفقوا على إرسالها إلى الدولة فأرسلت في ذلك
 اليوم صعبة مكاتبة من الباشا والأمراء وأنزلوا ذلك الألقى في مكان ما لقلة مكرما.

(١) شلقان بلدة تابعة لمركز طيوب بالقرب من القاهرة

(٢) المنزل

(٣) أو أمر يحمل معنى التتية بالحضور

(٤) التدبير منهاها العلم

(٤) انقضاة شعبية على ظلم

الامراء للمليك^(١)

وفي شهر ذي الحجة سنة ١٧٠٩^(٢) وقع به من الحوادث أن الشيخ
الشرقاوي^(٣) له حصّة في قرية بشرقية بليس حضر إليه أهلها وشكوا من
عجز بيك الاتقي وذكروا أن اتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا
قدرة لهم عليه واستأفوا بالشيخ قاضا وحضر إلى الأزهر وجمع للمشايخ
وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بيك وإبراهيم بيك فلم يديا
شيئا، ففعل ذلك في ثاني يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بخلق الاسواق
والخوانيت ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعهم
وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة
الباب والبركة بحيث يرام إبراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم، فبحث من قبله أبواب
بيك الدفردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم.
فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث
والمكوسات التي اجتدعتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الأجابة إلى هذا
كله، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا للمايش والتنفقات. فقيل له هذا ليس بقدر
عند الله ولا عند الناس، وما البات على الإكثار من النفقات وشراء للمليك
والأمير يكون أميرا بالإعطاء لا بالأخذ فقال حق أبلغ وانصرف، ولم يعدهم
بجواب، وانتفض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل

(١) المجلد ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ١٩ يونيو ١٧١٥ إلى ١٨ يوليو ١٧١٥ .

(٣) هو الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر .

الاطراف من العامة والرحمة وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بك إلى المشايخ
بعضهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل
إلى مراد بك يخفيه عاقبة ذلك فبعث مراد بك يقول أجيئكم إلى جميع
ما ذكرتموه الاثنين: ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية ونبتل
ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وتدفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثاً
ثم طلب أربعة من المشايخ عيנם بمعايهم فذهبوا إليه بالجيزة فلاطفهم واتس
منهم السعي في الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك
الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل ابراهيم بك واجتمع الامراء
هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب^(١) والشيخ
الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كصفدا
ابراهيم بك فذهبوا معه وامتوا العامة من السعي خلفهم ودار الكلام بينهم
وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والزموا بما شرطه
العلماء عليهم وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعة وخمسين كيساً موزعة على أن
يرسلوا خلال الحرمين ويصرفوا غلات الشون وأموال الرزق ويطلقوا رفع
المنظالم المهددة والكشوفيات والتفاريذ^(٢) والمكوس ماعدا ديوان بولاق وأن
يكتفوا أتباعهم من امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين
والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة وكان
القاضي حاضراً بالجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفر من^(٣) عليها الباشا

(١) السيد النقيب عمر بكرم .

(٢) منهاها ضرائب أو اتاوات .

(٣) فر من شل ماض مشتقة من الكلمة التركية فرمان ومنهاها وقم على فرمان أو

وختم عليها ابراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك ففهم عليها أيضا. وانجلت
الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من
العامة، وم ينادون بحسب مرسوم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث
والكسوط بطله من مملكة الديار المصرية، وفرح الناس وظنوا صحته
وفضحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر، ثم عاد كل ما كان مما ذكر
وزيادة. وتزل عقيب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب
العظيمة وغير ذلك .

(٥) رأى العثمانيين في زعامة مصر العلمية

حديث بين الباشا العثماني وشيخ الجامع الازهر^(١)

وصل إلى مصر في أواخر سنة احدى وستين ومائة والف^(٢) الجناب
الأفخم أحمد باشا المعروف بكور وزير وسبب تلقيه بذلك أنه كان بعينه
بعض حول .. واستقر بالقلعة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت وم الشيخ
عبدالله الشبراوى شيخ الجامع الازهر والشيخ سالم النبراوى والشيخ سليمان
المنصورى. فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم في الرياضيات فأحجموا
وقالوا لانعرف هذه العلوم، فعجب وسكت، وكان الشيخ عبدالله الشبراوى له
وتليفة الخطابة بجامع السراية ويطلع في كل يوم جمعة ويدخل عند الباشا
ويتحدث معه ساعة وربما تقضى معه ثم يخرج إلى المسجد ويأتى إلى الباشا في
خواصه فيخطب للشيخ ويدعو السلطان والباشا ويعطى بهم ويرجع الباشا إلى مجامع
ويؤزل الشيخ إلى داره، فطلع الشيخ على عادته في يوم الجمعة واستأذن ودخل

(١) الجيرتى ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) كانت سنة ١١٦١ هـ تقع في الفترة من ٢ يناير ١٧٤٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٧٤٨

عند الباشا بإياديه، فقال له الباشا «السموح عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها فلما جئتها وجدتني كما قيل تسمع بالمعدي خير من أن تراه» فقال له الشيخ «هي يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم وللعارف» فقال «وأي هي وأنتم أعظم علمتها وقد سألتكم عن مطلوب من العلوم فلم أجد عندكم منها شيئا، وغاية تحصيلكم الفقه والمقول والوسائل ونهذتم المقاصد» فقال له «نحن لسنا أعظم علماتها وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية الا بقدر الحاجة للموصلة إلى علم الفرائض والموارث كعلم الحساب والعيان^(١)» فقال له «وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شرط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك» فقال «نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية كرفة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور المطاردة وأهل الأزهر بخلاف ذلك غالبهم فقراء وأخلط بمجموعة من القوي والآفاق فيقدر فيهم الغالبية لذلك» فقال «وأي البعض» فقال «وموجودون وفي بيوتهم يسمى اليهم» ثم أخبره عن الشيخ الوالد^(٢) وعرفه عنه وأطنب في ذكره فقال «التمس منكم إرساله عندي» فقال «يا مولانا انه عظيم القدر وليس هو تحت أمرى» فقال «وكيف الطريق إلى حضوره» قال «تكتبون له إرسالية مسح بعض خواكم فلا يسمه الامتناع» ففعل ذلك وطلع إليه وأبى دعوته وسر برؤياه اغبط به كثير أ وكان يودد إليه يومين في الجمعة وما السبت والأربعاء وأدراك منه ما موله وواصله بالبر والأكرام الزائد الكثير ولازم للمطالعة عليه مدة ولايته وكان يقول «لولا أنضم من مصر إلا إجماعى بهذا الاستاذ لكفاني»

(١) العيان هو المسكيات والموازين .

(٢) هو حسن الجبتي .

(٦) المجمع المصري إبان الحكم العثماني

واعظ تركي يحمل على المصريين بسبب

ما يفعلوه بضرائح الأولياء (١)

وفي شهر رمضان ١١٢٣ (٢) جلس رجل رومى (٣) واعظ يخط الناس
بجامع المؤيد فكثر عليه الجمع وازدحم المسجد وأكثرهم أتراك ثم انقل من
الوخط وذكر ما يفعله أهل مصر بضرائح الأولياء وإيقاد الشموع والقناديل
على قبور الأولياء وتقبيل أعتابهم ، وفعل ذلك كفر يجب على الناس تركه ،
وعلى ولاية الأمور السعى في إبطال ذلك وذكر أيضا قول الشعرائي في طبقاته
أن بعض الأولياء أطلع على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز ذلك ولا تطلع
الأنبياء فضلا عن الأولياء على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز بناء القباب على
ضرائح الأولياء ، والتكباب ويوجب هدم ذلك وذكر أيضا وقوف الفقراء بباب
زويلة في ليالي رمضان . فلما سمع حزيه ذلك خرجوا بعد صلاة التراويح
ووقفوا بالنبايت والأسلحة فهرب الذين يقفون بالباب فقطعوا الجوخ
والأكبر المعلقة وهم يقولون أين الأولياء . فذهب بعض الناس إلى العلماء
بالأزهر وأخبرهم بقول ذلك الواعظ وكتبوا فتوى وأجاب عليها الشيخ
أحمد التتراوي والشيخ أحمد الخليلي بأن كرامات الأولياء لا تنقطع بالموت ،
وأن إنكاره على اطلاع الأولياء على اللوح المحفوظ لا يجوز ويجب على
الحاكم زجره عن ذلك . وأخذ بعض الناس تلك الفتوى ودفعها للواعظ وهو
في مجلس وعظه ، فلما قرأها غضب وقال يا أيها الناس إن علماء بلدكم أقروا

(١) الجبتي ج ١ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) حل شهر رمضان ١١٢٣ في الفترة من ١٣ أكتوبر ١٧١١ إلى ١١ نوفمبر ١٧١١

(٣) استضم الجبتي كلمة رومى بمعنى تركي أو عثماني .

بمخلاف ما ذكرت لكم واني أريد أن أتكم معهم وأياحهم في مجلس قاضي
السكر^(١) فلم منكم من يساعدني على ذلك وينصر الحق فقال له الجماعة نحن
معك لا نفارئك فنزل عن الكرسي واجتمع عليه من العامة زيادة عن ألف نفس
ومر بهم من وسط القاهرة إلى أن دخل بيت القاضي قريب مصر فانزعج
القاضي وسألهم عن مرادم فقدموا له الفتوى وطلب منه احضار المفتين
والبعث معها فقال القاضي اصرفوا هؤلاء الخوارج ثم نحضرم ونسمع دعواكم
فقالوا ما تقول في هذه الفتوى قال هي باطلة فطلبوا منه أن يكتب لهم حجة
يطلانها فقال أن الوقت قد ضاق والشهود ذهبوا إلى منازلهم وخرج القوجان
فقال لهم ذلك فضر به واخفى القاضي بحريه فما وسع النائب إلا أنه كتب
لهم حجة حسب مرادم ثم اجتمع للناس في يوم الثلاثاء عشرينه وقت الظهر
بالمؤبد لسماع الوعد على عادتهم فلم يحضر لهم الوعد فآخذوا يسألون من
المانع من حضوره فقال بعضهم أعلن أن القاضي منه من الوعد فقام رجل
منهم وقال أيها الناس من أراد أن يحصر الحق فليقم معي فتبعه الحشمة الفقه
فمضى بهم إلى مجلس القاضي فلما رآهم القاضي ومن في المحكمة طارت عقولهم
من الخوف وفر من بهمن الشهود ولم يبق إلا القاضي فدخلوا عليه وقالوا
له أين شيخنا فقال لا أدري فقالوا له قم واركب معنا إلى الديوان ونكلم
الباشا في هذا الأمر ونسأله أن يحضر لنا أخصامنا الذين أفتوا بقتل شيخنا
وتتباحث معهم فإن اتبعوا دعواهم نجوا من أيدينا وإلا قتلناهم فركب القاضي
معهم مكرها وجمعه من خلفه وأماه إلى أن طلوا إلى الديوان فسأله
الباشا عن سبب حضوره في غير وقته فقال أنظر هؤلاء الذين
ملأوا الديوان والحش فهم الذين أتوا . بي وعرفه عن قصتهم
وما وقع منهم بالأمس واليوم، وأنهم ضربوا القوجان وأخذوا مني حجة

(١) قاضي صكر أي قاضي القضاة.

قهرها وأتوا اليوم وأركبوني قهراً ، فأرسل الباشا إلى كتبخدا اليشكجيرية^(١) وكتبخدا العزب وقال لهما اسألوا عن هؤلاء مرادهم فقالوا نريد احضار النفر اوى والخلقي ليبحثا مع شيخنا قيما اقتيا به عليه فاعطاهم الباشا بيورلديا^(٢) على مرادهم ونزلوا إلى المؤيد وأتوا بالواعظ وأصعدوه إلى الكرسي فصار يعظهم ويعرضهم على اجتماعهم في غد بالمؤيد ويذهبون بجميعهم إلى القاضى وحضهم على الانتصار للدين وقمع الدجالين وافترقوا على ذلك وأما الباشا فانه لما أعطاهم البيورلدى أرسل بيورلديا إلى ابراهيم بك وقيطاس بك يعرفهم ما حصل وما فعله العامة من سوء الأدب وقصدتهم تحريك القن وتحقيرنا نحن والقاضى، وقد عزمت أنا والقاضى على السفر من البلد فلما قرأ الأمراء ذلك لم يقر لهم قرار وجمعوا الصناجق والأغوات بيت الفردار وجمعوا رأبهم على أن ينظروا هذه المعصية من أى وجق وينخرجوا من حقهم وينق ذلك الواعظ من البلد وأمرؤا الأغا أن يركب ومن رآه منهم قبض عليه وأن يدخل جامع المؤيد ويطرده من يسكنه من السقط^(٣) فلما كان صبيحة ذلك اليوم ركب الأغا وأرسل الجاوشية إلى جامع المؤيد فلم يجدوا منهم أحداً وجعل يفتحص ويفتش على أفراد المتصبيين فمن ظفر به أرسله إلى باب أغاته فضربوا بعضهم ونفوا بعضهم وسكت الفتنة .

(١) وكيلرقة الانكشارية .

(٢) أمرا .

(٣) حامة الشعب الذين لا وزن لهم في نظر الحاكم وهي تحمل معنى الاستيلاء على الشعب والازدراء به .

(٧) المجمع في مصر إبان الحكم العثماني

حفل ختان^(١)

في سنة ١١٠٨ هـ ^(٢) حمل الأمير عبد الرحمن بك مرسا عظيما لختان اولاده وهادته الأعيان والامراء والتجار بالهدايا والتقاويم^(٣) وكان ههما^(٤) عظيما استمر عدة أيام لم يتفق نظيرة لأحد من ولاية مصر نصبوا في ديوان الثورى وقايتباى الأحمال والتقاويل وفر شوها بالقرش الفاخرة والساعات والطنافس وأنواع الزينة ونصبوا الخيام على حوش الديوان وحوش السراية وعلقوا التعاليق بها وخيام تركية واتصل ذلك بابواب القلعة المحتانية الى الرميطة والمجر ووقف أبواب السكاكيز وكسختها الجاوشية وأغاثت للتفرقة والامراء وباشجاويش اليكنجيرية والعزب والأغا والوالى والمعتدب الجميع ملازمون للخدمة وملازمة المدعوين، وفى أوساطهم المهازم الزردخان وأبو اليسر الجفكى ملازم بدويان الثورى ليلا ونهاراً وجنك اليهود بدويان قايتباى وأرباب الملاهيپ والبهلوانيين والحياطة بالحيشان وأبواب القلعة مفتوحة ليلا ونهاراً وأصناف الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم أمراء وأعيان وتجار وأولاد بلد طالعين نازلين للفرجة ليلا ونهاراً وختم مع أولاده عند انقضاء المهم مائتي غلام من أولاد الفقراء ورسم لكل غلام بكسوة ودرهم، ودعوا في أول يوم المشايخ والعلماء، وثاني يوم أرباب السجاجيد والخرق، وثالث يوم

(١) الجيرتيج ١ ص ١٠٠

(٢) سنة ١١٠٨ تقابل الفترة من ٣١ يوليو ١٦٩٦ حتى ١٩ يوليو ١٦٩٧

(٣) هدايا تقدم بمناسبة القدوم

(٤) مهم معناها حفل

الأمراء والعصا حتى تم الاغوات والوجافلية والاختيارية والجرمينة وواجب
رعابات الابواب كل طائفة يوم مخصوص بهم ثم التجار وخوارج الشرب^(١)
والغورية ثم الفواقية والفقادين والقوافين ومقاربة طيلون وأرباب الحرف
ومجاوري الازهر والعميان بوسط حوش الديوان غدوا وعشياء ثم خلع
الطلع والفراوى وأنعم بمحصى وعامة على أرباب الديوان والمخدم وكذلك
كسوى للجنك وأرباب المساهي والبهلوانيين والطباخين والمزنيين
وانعامات وبقاشيش .

(٨) المجمع المصري إبان الحكم العثماني

هـدية

من شعاذى مصر لأمير عرف بالمعطف عليهم^(٢)

وفي سنة ثلاثين ومائة والف مات الأمير الكبير إبراهيم بك المعروف بابي شلب
تفقد الإمارة والصنعية وكان من الأمراء الكبار المدودين ، تولى إمارة
الحج سنة تسع وتسعين والف وطلع بالحج مرتين ، ثم عزل عنها استعفاه
لامور وقعت له مع العرب بالحرء بعض أمراء مصر ، وسافر امهرا على
العسكر المعين في فتح كريد في غرة المحرم سنة اربع ومائة والف . ولا ركب
بالموكب خرج امامه شيخ للشعائين وحمله من طوائفه لانه كان محسنا لهم
ويعرفهم بالواحد ، وكان اذا اعطى بعضهم نصفا^(٣) في جهة ولاقاء في
طريقه من جهة أخرى يقول له اخذت نصيبك في المحل الفلاني . ثم رجع
الى مصر في شهر ذى الحجة وطلع الى اسكندرية ووصل خبر قدومه إلى

(١) الذين يدور الشراب .

(٢) الجبرتي ج ١ ص ١٠٥

(٣) اي نصف منه وهي عملة .

مصر فجمع الشهابيون من بعضهم دراهم واشتروا حصانا ازرق وعملوا
سرجا مفردا ورختا وركابا مطلقا وعباء مزرکش ورشمة ، كلفة ذلك
اثنان وعشرون ألف فضة . ولما وصل الى (قصر) الخلى قدموه له فقبله منهم
وركبه الى داره . وذهبت اليه الامراء والاعيان وسلموا عليه وهنوه بالسلامة .
وخلع على شيخ الشعاتين وتقيهم كل واحد جوخة ولكل فقير حبة وطاقيـة
وشمعة . ولكل امير قميص وملاية فيومي ، واغدى عليهم إغدا قازالدا
ومل لهم ساطا .

(٩) المجتمع المصري إبان الحكم العثماني

المجون والنسقى في

موالد الاولياء (١)

لما تولى الشيخ عبد الوهاب العفيفي أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية في
ثاني عشر صفر سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف (٢) دفن بجوار سيدي عبد الله
المتوفى ونزل سيل عظيم وذلك في سنة ثمان وسبعين ومائة وألف (٣) فهدم
القبور وحامت الاموات فانهدم قبره وامتلأ بالماء فاجتمع أولاده ومريده
وهوا له قبراً في العلوة على اليمين تربة الشيخ المتوفى ونقلوه اليه قريبا من
عمارة السلطان قايتباي وهبوا على قبره قبة معقودة وعملوا له مقصورة ومقاما
من داخلها وعليه عمامة كبيرة وصبروه مزاراً عظيماً يقصد للزيارة ويستخلط به
الرجال والنساء ، ثم أنشأوا بجانبه قصرا عاليا عمره محمد كيتخدا أياظه

(١) الجبتي ج ١ ص ٧٢٠ - ٧٢١ .

(٢) ١٥ من أكتوبر ١٧٥٨ .

(٣) كانت ١١٧٨ تقم في الفترة من أول يوليو ١٧٦٤ لملي ١٩ يونيو ١٧٦٥ .

وسور له رجة متسعة مثل الخوش لو وقف الدواب من الخيل والحمير
وتجروا بها قبوراً كثيرة بها كثير من أكابر الألياء والعلماء والمحدثين وغيرهم
من المسلمين والمسلمات، ثم أنهم ابدعوا له موسماً وعيداً في كل سنة يمدحون
إليه الناس من البلاد القبلية والبحرية فينصبون خياماً كثيرة وصوابين
ومطابخ وقهاوي ويجمع العالم الأكبر من أخلاط الناس وخواصهم وعوامهم
وفلاحين الأرياف وأرباب الملاهي والملاهي والنواصي والبغايا والفرادين
والحواة فيملئون الصحراء والبستان فيطؤون القبور ويقفون عليها التهان
ويصبون عليها القاذورات ويبولون ويضوطون ويزنون ويوطون ويلعبون
ويرقصون ويضربون بالطبول والزمرور ليسلاً ونهاراً ويستمر ذلك نحو
عشرة أيام أو أكثر ويجمع لذلك أيضاً الفقهاء والعلماء وينصبون لهم خياماً
أيضاً ويقعدى بهم الأكابر من الأمراء والتجار والعامة من فحش أفكار بل
ويعتقدون أن ذلك قرينة وعبادة ولو لم يكن كذلك لأنكره العلماء فضلاً عن
كونهم يفعلوه فآله يتولى هدانا أجمعين .

(١٠) صور من المجتمع في مصر

إبان الحكم العاتق

المجاذيب^(١)

وفي شهر رجب ١٢٠٠^(٢) من الحوادث المستعجنة أن امرأة تطلقت
برجل من المجاذيب يقال له الشيخ علي البكري^(٣) ومعتقد عند العوام وهو

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ٣٠ أبريل ١٧٨٦ حتى ٢٩ مايو ١٧٨٦ .

(٣) كان هذا الرجل يكنى سويته البكري فأطلق عليه اسم البكري وهو لا ينتمي إلى

أمة البكري . انظر الجبرتي ج ٢ ص ٢٤٨ .

رجل طويل حليق اللحية يمشى عريانا وأحيانا يلبس قميصا وطباقية ويمشى حافيا نصارت هذه المرأة تمشى خلفه أينما توجه ، وهي بازارها وتخلط في ألفاظها وتدخل معه إلى البيوت وتطلع الحريمات واعتقدتها النساء وهادوها بالدرهم والملايس وأشاعوا أن الشيخ لحظها وجذبها وصارت من الأولياء ثم ارتقت في درجات الجذب وثقلت عليها الشرقة فكشفت وجهها وليست ملايس كالرجال ولازمتها أينما توجه وبثبهما الأطفال والصغار وهوام العوام ومنهم من اقتدى بهما أيضا ونزع ثيابها وتحنجل في مشيتها وقالوا إنه اعرض على الشيخ والمرأة فجذبته الشيخ أيضا أو أن الشيخ لمسه فصار من الأولياء وزاد الحال وكثر خلفهم أو باش الناس والصغار وصار يخطفون أشياء من الأسواق ويصيرهم في مرورهم ضجة عظيمة وإذا جلس الشيخ في مكان وقف الجميع وازدحم الناس للفرجة عليه وتصعد المرأة على دكان أو علوة وتمكلم بفاحش القول ساعة بالعربي ومرة بالتركي والناس تنصت لها ويقبلون يدها ويثيركون بها وبعضهم يشعك ومنهم من يقول الله الله وبعضهم يقول دعور يا أسيادى وبعضهم يقول لاتعرض بشئ فمر الشيخ في بعض الأوقات على مثل هذه الصورة والضجة ودخلوا من باب بيت القاضي الذي من ناحية بين المصريين وبلك المعلقة سكن بعض الأحاذيق قال له جعفر كاشف ، فقبض على الشيخ وادخله داره ومعه المرأة وباقي المجاذيب فاجلسه وأحضر له شياً يأكله وطرد الناس عنه وادخل المرأة والمجاذيب إلى الحامس وأطلق الشيخ لحال سبيله وأخرج المرأة والمجاذيب فغضبهم وعزهم ثم أرسل المرأة إلى المارستان وربطها عند المجانين وأطلق باقي المجاذيب بعد أن استغاثوا وتابوا ولبسوا ثيابهم وطارت الشرقة من رؤسهم وأصبح الناس يحدثون بقصصهم، واستمرت المرأة محبوسة بالمارستان حتى

حدثت الحوادث فخرجت وصارت شيعة على اقترادها هو يتقدها الناس
والنساء وجمعت عليها الجمعيات وموالد وأشباه ذلك .

(١١) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني

ترجمة همام بن يوسف الهوارى

عظيم بلاد الصعيد^(١)

الجناب الأجل والكهف الأطل الجليل للعظم والملاذ المقصم الاصيل المسكى
ملجأ الفقراء والأمرء وعط رحال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الأبرار
شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سيبويه
الهوارى عظيم بلاد الصعيد ومن كان خير به وبره يسم القريب والبعيد، وقد
جمع فيه من الكمال ما ليس فيه لغيره مثال، تنزل بحرم سعاده قوافل الأسفار،
وتلقى عنده عصى التسيار، وأخباره غنية عن البيان، مسطرة في صحف الأمان،
منها أنه إذا نزل بساحته الوفود والضيوفان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أماكن
معدة لأهائهم وأحضر وأهم الاحتياجات والأوازم من السكر وشمع الدل
والاواني وغير ذلك، ثم مرتب الأطعمة في اللنداء والمشاء والفقور في الصباح
والمرقيات والحلوى مدة أقامتهم لمن يعرف ومن لا يعرف، فإن أقاموا على
ذلك شهورا لا يمتل نظامهم ولا ينقص راتبهم والاقص وأشغالهم على أتم
مردام وزادهم إكراما وانصرفوا شاكرين، وأن كان الوافد ممن يرجى
البر والاحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضياف ما يرجاه، ومن الناس من كان
يذهب اليه في كل سنة ويرجع بكفاية عامة وهذا شأنه من كل من كان من
الناس، وأما إذا كان الوافد عليه من أهل الفضائل أو ذوي البيوت قابله
بمزيد الاحترام وحياء بمزيل الانعام وكان ينعم بالجوارى والعبيد والسكر

والنلال والتمر والسمن والعسل، وإذا ورد عليه انسان ورآه مرة وغاب عنه
 سنيه ثم نظره وخاطبة عرفه وتذكره، ولا ينساه وحاله فيما ذكره من الضيفان
 والوافدين والمسرفدين أمر مستمر على الدوام لا ينقطع أبداً، وكان القراشون
 والحمد يبيتون أمر التطور من طلوع الفجر فلا يفرغون من ذلك الا ضحوة
 النهار، ثم يشرعون في أمر القضاء من الضحوة الكبرى إلى قريب العصر، ثم
 يندمون في أمر العشاء فلا يفرغون من ذلك الا بعد العشاء وهكذا، وعنده
 من الجوارى والسراري والمعاليك والعييد شيء كثير، ويطلب في كل سنة
 دفتر الارقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فأن وجدهم بمسماة أو
 أربعة استبشر وان وجد ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم
 وانقبض خاطره، ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك وكان له برسم
 زراعة قصب السكر وشركه فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المد
 للحراث ودراس النلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار
 الحلابة وغير ذلك، وأما شون النلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه
 والعجوة شيء لا يعد ولا يحده، وكان الانسان الغريب إذا رأى شون النلال
 من البعد نظنها مزارع مرتفعة لطول مكث النلال وكثرتها فينزل عليها ماء
 المطر ويغسل بالتراب فتلبث وتصير خضراء كأنها مزرعة، وكان عنده من
 الأجناد والقواسم وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانتمبوا له وهم
 عدة واغرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلفوا باخلاق تلك البلاد ولغاتهم، وله
 دواوين وعده كتية من الاقباط والمسيحيين والمجاسين لا يهمل شغلهم
 ولا حسابهم ولا كتابتهم ليلاً ونهاراً، يجلس معهم حصية من الليل إلى الثالث
 الأخير بمجلسة الداخل يحاسب ويعلل ويأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات
 لا يهزب عن فكره شيء قل ولا جل، ثم يدخل إلى الحرم فينام حصية لطيفة

ثم يقوم إلى الصلاة وإذا جلس مجلسا عاما وضع بجانبه فتجانا فية فطنة وماء ورد فإذا قرب منه بعض الأجلاف وتحادثوا همة وانصرفوا مسح بلك القطنة عينية وثمها بأنفه حذار من رائحتهم وصناتهم، وكان له صلوات واغداقات وغلال يرسلها للعلماء وأرباب المظاهر بمصر في كل سنة وكان ظلا ظليلا بأرض مصر ولما ارتحل لزيارته شيخنا السيد محمد مرتضى وعرف فضله أكرمه أكراما كثيرا وأنعم عليه بخلال وسكر وجوار وعبيد وكذلك كان فعله مع أمثاله من أهل العلم والمزايا، ولم يزل هذا شأنه حتى ظهر أمر علي بيك وحصل ما تقدم شرحه من وقائعه مع خشداشيتيه وذها به إلى الصعيد وصلحه مع صالح بيك وانضمهما إليه وكان المخرج صديقا لصالح بيك وعشيرته فأمدما بالمال والرجال مراعاة لسعي صالح بيك حتى تم لما الأمر وغدر على بيك بصالح بيك وخرجت رجلا له وأتباعه إلى الصعيد وأعلموه بما أوقعه بهم على بيك فانغم على فقد صالح بيك غما شديدا وحله ذلك على أن أشار عليهم بذهابهم إلى أسيوط وتعلمكم أياها فانها باب الصعيد فذهبوا إليها مع جملة المتأفي من مصر والمطرودين كما تقدم وأمدم شيخ العرب المخرج حتى ملكوها وأخرجوا من كان بها واستوحش منه على بيك بسبب ذلك وتاج إرسال التجار يد وقدر الله بخذلان القبالي ورجوعهم إلى قبلي على تلك الصورة، فعند ذلك علم همام أنهم يبق مطلوبوا لهم سواء وخصوصا مع ما وقع من فشل كبار الهوارة وأقاربه وتفاقهم عليه فلم يسه إلا الارتحال من فرشوط وتركها بما فيها من الغيرات وذهب إلى اسنا مات في ثامن شعبان من السنة ودفن في بلدة تسمى قوله^(١) ففنى عليه بهارحه الله، وخلف من الأولاد المذكور ثلاثة وهم درويش وشاهين وعبد الكريم، ولما مات انكسرت نقوس الأمراء، ثم إن أكابر الهوارة قدموا ابنه درويشا لكونه أكبر إخوته وأشاروا عليه

(١) قرية تابعة لمركز الأمسر في محافظة قنا

بمقابلة محمد بك قنصل ، وأما الأمراء فتم من أخذ أمانا
من محمد بك وقبائله وانضم اليه ، ومنهم من ذهب إلى ناحية
درنة ونزل البحر وسافر إلى الشام والروم ، ومنهم من انزوى إلى الهوارة
بالصعيد وحضر درويش صهبة محمد بك إلى مصر وقابل على بيك وأعطاه
بلاد فرشوط ورجع مكروما إلى بلاده فلم يحسن السير ولم يفلح وأول ما بدأ
في أحكامه أنه صار يقبض على خدام أبيه وأتباعه ويأخذ منهم ويسلب أموالهم
ويقبض على رجل يسمى زعيو وكيل البصل المرتب لمطابخ أبيه فأخذ منه
أموالا عظيمة في عدة أيام على مرار ، أخذ منه في دفعة من الدفوعات من
جنس الذهب ابتدق أربعين ألفا ، وكذلك من يصنع البرد للجواري السود
والعبيد وذلك خلاف وكلاء الغلال والأقصاب والسكر والسمن والصل
والتمر والشمع والزيت والبن والشركاء في المزارع ، ووصلت أخباره بذلك
إلى علي بيك فعين عليه أحمد كنعندا وسافر إليه بعدة من الأجناد والمماليك
وطالبه بالأموال حتى قبض منه مقدار عظيمة ورجع بها إلى مخدومه ، واتقضى
به بعد ذلك محمد بك في أيام إمارته وأخذ منه جملة وكذلك أتباعه من
بعده حتى أخرجوا مافي دورهم من المناع واللاواتي والنحاس قنطرة
ثم تبعوا الخفر لأجل استعراج الخبايا حتى هدموا الدور والمجانس ونشوها
وأخربوها ، وحضر درويش المذكور باخرة عن مصر جاليا عن وطنه ، ولم
يزل بها حتى مات كأحد الناس ، واستمر شاهين وعبد الكريم يزرعان بأرض
الوقف أسوة للمزارعين ويصيثرون حتى ماتا ، فأما شاهين فقتله مراد بك في
سنة أربع عشرة ومائتين والغب أيام الفرنسيين لأموال تقمها عليه ، وخلف ولداً
يدعى محمدا وأما عبد الكريم فانه مات على فراشة قريبا من ذلك التاريخ
وترك ولداً يدعى هاما دون البلوغ بوصف بالتجاجة حسبا نقل إلينا من

السفار^(١)، وكاتبى وكاتبته فى بعض المقتضيات، ورايت ابن عمه محمد المذكور حين أتى إلى مصر بعد ذهاب الفرنسيس، وتردد عندى مراراً، وسبعان من يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

(١٢) شخصيات ظهرت فى الحياة السياسية المصرية.

ترجمة سويلم بن حبيب^(٢)

أحد كبار مشايخ العرب فى القليوبية

الجناب الكبير والمقدام الشهير من سرت بذكرة الركبان، وطار صيته بكل مكان، الفارس الضرم التجب، شيخ العرب سويلم بن حبيب، من أكابر عظماء مشايخ العرب بالقليوبية، ومسكنهم دجوة على شاطئ البحر، وهو كبير نعرف سعد مثل أبيه حبيب بن أحمد، وليس لهم أصل مذكور فى قبائل العرب وإنما اشتهروا بالفروسية والشجاعة، وحبيب هذا أصله من شطب قرية قريبة من أسوط، ولما مات حبيب خلف ولديه سالما وسويلما وكن سالم أكبر من أخيه وهو الذى تولى الرياسة بعد أبيه واشتهر بالفروسية وعظم أمره وطار صيته وكثرت جنوده وفرسانه ورجاله وخيوله وأطاعته جميع المقادىم وكبار القبائل، ونفذت كلمته فيهم وعظمت صولته عليهم وامتثلوا أمره ونهيه ولا يفعلون شيئاً بدون إشارته ومشورته، وصار له خفارة البرين الشرق والغرب من إبداء بولاق إلى رشيد ودمياط، وكان هو وفرسه مقوما على انفراد به بألف خيال، وكان ظهور حبيب هذا فى أوائل القرن، وانفق له ولأبنته سالم هذا وقمع وأمور مع اسمعيل بك ابواض ونعمه لأباس بذكر بعضها

(١) السفار أى المسافر .

(٢) الجبرتى ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦

في ترجمته منها، أن في سنة خمس وعشرين ومائة ألف أرسل حبيب ولده سالماً إلى خيول الأمير اسمعيل بك ابن ايواظ وهجم عليها بالمرج وجمّ معارفها وأذناها وتركها وذهب ولم يأخذ منها شيئاً ، وذلك باغراء بعض الناس مثل قيطاس بك وخلافه ، وكانت الخيول بالفيط جهة القليوبية ، وحضر أمير أخور وأخير مدومه فاغناظ لذلك وعزم على الركوب عليه ، فقاطفة يوسف بك الجزار حتى سكن غيظه ، ثم أحضر حسناً أبا دقية زعيم مصر سابقاً من القاسمية مشهور بالشجاعة وجعلوه قائماً الأمانة، فصار يجرى خاتمة ومدنيين وصحبته طوائف ورجال، وأمره بأن يطلب شر حبيب، وإن قدر على قتله فليقل وكتب مكاتبات للتواحي بأن يكونوا مطيعين للمذكور، فلم يزل حتى نزل في غيظ برسم عند ساقية خراب، وعمل هناك مقاساً، ووضع المدفعين وغطاهما بلباد، وأقام رصد خيالة بالطرق، وإذا بسالم بن حبيب ركب في عبيدة ورجاله متوجهين إلى الجزيرة ، فنزل بطريقه بفيط الاوسيه فعرض الخيالة الرصد إلى الأمير حسن أبي دقية وأخبروه فركب برحاله وابقى عند المدافع عشرة من السجانية وأوصاهم بأنهم إذا انهزموا من القوم فأنهم يرمون بالمدفعين سواء ففعلوا ذلك بعدما لاقاهم ورمى منهم رجلاً، وقع منهم أيضاً عند رمى المدافع والرصاصة ثلاثة عشر خيالا وأخذوا منهم نحو ستة قلائع ورجع سالم بن حبيب بمن بقي من طائفته إلى أبيه وعرفه بما وقع له مع الأمير حسن أبي دقية، فأرسل إلى عرب الجزيرة فأحضر منهم فرسانا كثيرة وكذلك من إقليم الوفية وركب الجميع قاصدين متناوشته ووصلته أخبار ذلك فركب بمن معه وفعل كالاول وركب مبحراً وانصطف عليهم وحاربهم فرمى منهم فرساناً فانهزموا أمامه فوقف مكانه فرجعت عليه العرب والعبيد فانهزم أمامهم فرموا خلفه طمعا منهم حتى وصل المدافع فرموا بهم واتبعوهم

بطلق الرصاص قولوا هاربين، وسقط من عرب الجزيرة وغير هامة فرسان
واخذوا منهم خيولا وسلاحا، وحضرت نساؤهم ورفقوا القتل، ورجع سالم
إلى أبيه وعرفه بما جرى عليهم من حرقهم وقتل، فرسانهم، فأرسل حبيب إلى
غيطاس ييك يقول له إنك اغربتنا باين ابواض وتولد من ذلك أنه وجه
علينا قائمقامه وحرقتا بالنار، وقتل منا أجاويد، فأرسل إليه مكتابة خطا
للقصاصين بمعاونة ومساعدته، فحضر اليه منهم عدة فرسان ضاربين نار وجمع
اليه عربان الجزيرة وخياله كثيرة من المتوفية، وركب حبيب وأولاده وجوهه
إلى جسر الناحية، ونزل هناك وأرسل أولاده بغير يطلبون شر أبي دفية،
وإذا ركب عليهم انهزموا أمامه حتى يصلوا إلى محل رباطهم بالجسر فقلوا
ذلك إلى أن وصلوا إلى الجسر، ففترت القصاصات بتادقهم طلقا واحدا فرموا
نحو ثلاثين جنديا من الكبار والذي ما أصيب في بدنة أصيب حصانه، وردت
عليهم الخيول وانهمز الأمير حسن أبو دفية بمن بقى معه إلى دار الاوسية
فأخذت العرب الخيول الشاردة وغزوا الفز ورموهم في مقطع من الجسر
وأرسل العبيد أتوا بالجراريف وجرفوا عليهم السراب من غير غسل
ولانكنتين ورجع إلى بلده وخلص ثأره وزيادة، وحضرت الاجناد إلى مصر
وأخيرا العنشق بما وقع لهم مع حبيب وأولاده فعزل الأمير حسن أبا
دفية من قائمقامية وولى خلافة، وأخذ فرما نابضرب حبيب وأولاده، وركب
عليهم من البر والبحر ووصلت النذيرة إلى حبيب، فرمى مدافع أبي دفية
البحر ووضع النحاس في أشتاف ولفاها أيضا في البحر، وقيل إن حبيب
قبل هذه الواقعة بأيام أحضر ستة قتاديل وجرها بعدما عاير قتالها ووزنها
بالميزان عياراً واحداً وكتب على كل قناديل ورقة باسمه واسم أخيه
وأولاده واسم ابن ابواض وأسرجها دفعة واحدة فانطلقا الذي باسمه

أولاً ثم انطلقاً قتل ابن ايواظ ثم قتله أخيه وأولاده شيئا بعد شيء ، فقال أنا أموت في دولة ابن ايواظ ، ولما وصل إلى الخبر بحركة ابن ايواظ وركوبه عليه ، فركب بأخيه وأولاده وخرجوا هاربين ووصل ابن ايواظ إلى دجوة ورمحوا على دواويرهم ورموا الرصاص وكانت المراكب وصلت إلى البر الغربي تجاه دجوة ورسوا هناك ومعهدهم سماح البتادق ، فعند ذلك عدوا إلى البر الشرقي وطلعوا إليه ، فأمر ابن ايواظ بهدم دواوير الحياينة فهدموها بالقزم والنفوس وأنشأ كفراً بعيداً عن البحر بساقية وحوض دواب وجامع وميضأة وطاحونين وجعل أهل البلد فعمروا مساكنهم في الكفر وسموه كفر الغلبة ، ورجع الأمير اسمعيل بك إلى مصر وأخذ الفز والاجناد أهازيرا وعجولا واغتاما وجواميس وامتنعة وفرشا وأخشاها شيئا كثيراً وسقوه في المراكب وحضروا به من البر أيضا إلى مصر ، وكتب مكاتبات إلى سائر القبايل من العربان يصعدونهم من قبولهم حبيبا وأولاده وأن لا يجمع عليه أحد ولا يؤويه فلم يسمعهم إلا أنهم ذهبوا عند عرب غزه فأكرهوهم ولم يزل بها حتى مات وحضر سالم ابنه بعد ذلك إلى قليب بيت الشواربي شيخ الناحية سرا وأخذ له مكانه من إبراهيم بك أبي شنب خطابا إلى ابن والي المغربي بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم أجازة من استأذهم فأرسل أحضر عمه وأخاه سويلما وعدوا إلى الجبل الغربي وساروا عند ابن والي شيخ المغاربة فرحب بهم وضرب لهم بيوت شعر وأقاموا بها إلى سنة ثلاثين ومائة وألف فمات إبراهيم بك أبو شنب وكان يوصى أولاد حبيب ويرسل لهم وصولات بفلال يأخذونها من بلاده القبلية فلما مات في الفصل (١) ضاقت معيشتهم فعرض سالم بن حبيب من عند ابن والي خفية وذلك قبل طلوع ابن ايواظ بالحج سنة إحدى

(١) أي في وقت انتشار وباء الطاعون

وثلاثين ودخل بيت السيد محمد دمرداش وسلم عليه وعرفه بنفسه فرحب به وشكّاله حال خروجه وبات عنده تلك الليلة وأخذه في الصباح إلى ابن أبطاخ فدخل عليه وقبل يده ووقف فقال السيد محمد للصبي عرفت هذا الذي قبل يدك قال لا قال هذا الذي جم أذنان خيولك قال: سالم قال لييك قال آيت يتي ولم تخف، قال له نعم آيت بكفني، أما أن تفطم وأما أن تغو، فاننا ضيقنا من الغربة، وما أنا ببيع يدك، فقال له مرحبا بك أحضر أهلك وعيالك وعمر في الكفر واتق الله تعالى، وعليكم الأمان، وأمر له بكسوة وشال، وكتب له أمانا وارسل به عبده، وركب سالم وذهب عند إبراهيم الشواربي بقلوب، فأقام عنده حتى وصل العبد بالأمان إلى عمه وأخيه في بني سويف فحملوا وركبوا وساروا إلى قلوب وزلوا بدار أوسية الكفر حتى بنو الهم دواوير وأماكن ومساكن وأتهم العربية ومشايخ البلاد ومقاديمها للسلام والهدايا والتقديم فأقام على ذلك حتى توفي محمد بيك ابن اسمعيل بيك أمير الحاج فأخذ منه إجازة بعمار البلد الذي على البحر وشرح في تكميل الدور العظيمة والبساتين والسواقي والمعاصر والجوامع وذلك سنة أربع وثلاثين ومائة وألف واستقام حال سالم واشتهر ذكره وعظم صيته واستولى على خفارة البرين وتهدت كلمته بالبلاد للبحرية من بولاق إلى البغازين وصارت المراكب والرؤساء تحت حكمه وضرب عليها الضرائب والعوائد الشهيرة والسوية وأنشأ الدواوير الواسعة والبساتين الكبير بشاطئ النيل وكان عظيما جدا وعليه عدة سواق وغرس به أصناف التخييل والأشجار المتنوعة فكانت تباردة وفاكهة وعنب تجتني بطول السنة وأحضر لها الخول من الشام ورشيد وغير ذلك ولما وقعت الوقائع بين ذى الفقار بيك ومحمد بيك جركس للتقدم ذكرها وحضر جركس بمن معه من

للوم إلى قرب المنتشية وخرجت إليه عساكر مصر وأرسلوا إلى سالم بن حبيب
 فجمع العربان وحضر بفرسانه وعيده إلى ناحية الشيمى وحارب مع الاجناد
 المصرية حتى قتل سليمان بك في المعركة وولى جر كس ورجعت التجريدة
 وتبعه سالم بن حبيب والاسباهية وذهبوا خلفه فعدى الشرق فعدوا خلفه
 وطلعت تجريدة أخرى من مصر فتلاقوا معهم وتم اربوا مع عهده بياك
 جر كس فكانت بينهم وقعة عظيمة فكانت الهزيمة على جر كس وحصل
 ما حصل من وقوع جر كس في الروبة وموته ودفنوه بناحية شرونة كما
 تق دم ورجع سالم بن حبيب بما غنمه في تلك الوقائع إلى بلده واشهر أمره
 واشترى السرارى البيض ولم يزل حتى توفى سنة احدى وعشرين ومائة والى
 وخلف ولداً يسمى عليا اشهر أيضا بالفروسية والتجاية والشجاعة ولما
 مات سالم ترأس عوضه أخوه سويلم في مشيخة نصف سدر فصار بشامة
 واشهر ذكره وعظم صيته في الاقاليم للصرى زيادة عن أخيه سالم ووسع
 الدواوير والمجالس ولما سافر الامير هتان بك الفقارى بالحج ورجع سنة
 احدى وعشرين المذكورة فارسل هدية إلى سويلم المذكور وأرسل له الآخر
 التقدام ثم أن الأمير هتان بك تغير خاطره على سويلم بسبب من الاسباب
 فركب عليه على حين غفلة ليلا وتعالى به الدليل ونزل على دجوة طلوع
 الشمس وكان الجاسوس سبق اليهم وعرفهم بركوب المصنقى عليهم فخرجوا
 من الدور ووقفوا على ظهورخيولهم بالنسيط بعيدا عن البلد فلما حضر المصنقى
 ورمى على دورم ورمى الطوائف بالرصاص فلم يجدوا أحدا فلم يتعرض
 لنهب شيء ومنع الفز والطوائف من أخذ شيء وبان خبر ركوب المصنقى
 عمر بك رضوان و ابراهيم بك فركبا خلفه حتى وصلوا إليه وسلموا عليه
 نعرفها أنه لم يجدهم بالبلد فركب عمر بك وأخذ صعبته مملو كين فقط وسار

نحو الفيط فرآهم واقفين على ظهور الجبل فلما عاينوه وعرفوه نزلوا عن الجبل وسلموا عليه فقال لهم لائى شئ تهربون من امتنا ذكروا عرفهم أنه أتى بقصد الزهة وأحضر صاحبته على بن سالم فتقابل به الأمير وقبل يده ورجع إلى دواره وأحضر أشياء كثيرة من أنواع المأك كل حق اكتفى الجميع ومزموا عليهم تلك الليلة قيات الصنقى وباقي الأمراء وذبح لهم أغناما كثيرة وجعلين جاموس وتمشى الجميع وأخرجوا لهم فى الصباح شياً كثيراً من أنواع الفطورات ثم قدم لهم خيولاً صافيات وركبوا ورجعوا إلى منازلهم ولما حرب ابراهيم بك قطامش فى أيام راغب محمد باشا وكان سويلم مكرونا عليه فجمع سويلم عرب إلى وضرب ناحية شبرا المدينة فوصل الغدير إلى ابراهيم جاویش القازدغلى فأخذ فرمانا بضرب ناحية دجوة والغروج من حق أولاد حبيب فعين عليهم ثلاثة صناعى وهم عثمان بك أبو سيف وأحمد بك كشك وآخر ووصلهم النذيرة بذلك فوزعوا ديشهم وحريمهم فى البلاد وركبوا خيولهم ونزلوا فى الفيط ونزلت لهم التجريدة ومهم الجبخانه والمهاربون وهجموا على البلد فوجدوها خالية ولما رأى الجبخانه كثرة التجريدة فوسعوا وذهبوا إلى ناحية الجبل الشرقى وأرسل ابراهيم جاویش إلى عثمان بك أبى سيف أمير التجريدة بأنه ينادى فى البلاد عليهم ولم يدع أحدا منهم ينزل الريف فركب عثمان بك وطاف بالبلاد يحسس عليهم وظفر لهم بقومانية وذخيرة ذاهبة إليهم من الريف على الجمال فحجزها وأخذها وذلك مرتين ورجع عثمان بك ومن معه إلى مصر وصحبهم ما وجدوه للعباية فى البلاد من مواش وسكر وعسل واخشاب وهدموا جانبا من بيوتهم وكان على بن سالم لم يذهب مع سويلم إلى الجبل بل أخذ عياله وذهب عند أولاد فودة فلما سمع بالقرىط على أصحاب الدرك فأتى إلى

مصر ودخل إلى بيت إبراهيم جاويز وعرفه بنفسه وطلب منه الامان ففعا عنه بشرط أن لا يقرب دجوة ويسكن في أى بلد شاء يزرع مثل الناس ثم أن سولما ومن معه أرسلوا إلى حسين بك الخشاب بأن ياخذ لهم أمانا من ابراهيم جاويز ففعل وقبل شفاعة حسين بك بشرط ابطال حاية المراكم وأذبة بلاد الناس ويكفيمهم الغفارة التي اخذوها بالقوة واستخلص لهم الموائى التي كان جمعها عثمان بك أبو سيف واستقر سولم كما كان بدجوة وبني له دوار اعطيا ومقام درتعة شاهقة في العلوي يعمل سقوتها عدة أمعدة وعلينا بوالك مقصورة ترى من مسافة بعيدة في البر والبحر وبها عدة محاسن ومخاض ولواوين وفسحات ولوية وسفلية وجميعه مفروش بالبلاط الكدان وبني بداخل ذلك الدوار مسجد او مصلى وبداخل حوش الدوار مساحاب ومضايف لأجتناس الناس الآفاقية وغيرهم وبني تحت ذلك الدوار بشاطيء القليل رصيفاميتنا ومساحاب محاسن عليها في بعض الأوقات وانشا عدة مراكب تسمى الخرجات ولها شراقات وقلوع عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد فاذا مرت بهم سفينة صاعدة أو حادة صرخ عليها أولئك الرجال قائلين البر فان امتثلوا وحضروا أخذوا منهم ما أحبوه من حمل السفينة وبضائع التجار وأن تلكوا في الحضور قاطعوا عليهم بالخرجات في أسرع وقت وأحضروهم صاغرين وأخذوا منهم أضعاف ما كان يؤخذ منهم لو حضروا طامعين من أول الأمر وكان له قراعد وأغراض وركاز وأناس من الأمراء وأخوانهم يحصر يرأسهم ويهاديهم فيذبون عنه ولا يسمعون فيه سكوى وله عدة من العيد السود التجارية الفرسان ملازمين له مع كل واحد حرمدان مقلد به ملان بالذناير الذهب وكان لا يبيت في داره ويأتى في الغالب بعد الثلث الأخير فيدخل إلى حريمه حصبة ثم يخرج بعد التجبر فيعمل ديوانا ويحضر بين يدية عدة من الكتبة

ويقدم اليه أرباب الحاجات ما بين مشايخ بلاد وأجناد وملتزمين وعرب وفلاحين وغير ذلك والجميع يقف بين يديه والكتاب يكتبون الأوراق والمراسلات إلى الواح وغالب بلاد الفليوية والشرقية تحت حمايته وحماية أقاربه وأولاده وله فيها الشركاء والزروع والدواوير الواسعة المعروفة بهم والمميزة عن غيرها بالعظم والضعامة ولا يقدر ملتزم ولا قائمقام على تنفيذ أمر مع فلاحيه إلا بإشارته أو بإشارة من البلد في حمايته من أقاربه وكذلك مشايخ البلاد مع استاذيهم وكان لهم طرائق وأوضاع في الملابس والمطاعم فيقول الناس سرج حبابي وشال حبابي ومركوب حبابي إلى غير ذلك وكان مع شدة مراعاة وقوة بأسه يكرم الضيفان ويحب العلماء وأرباب الفضائل ويأنس بهم ويحكم معهم في المسائل ويواسيهم ويهاديهم وخصوصاً أرباب المظاهر واتفق أن الشيخ عبد الله الشبراوي أضافه فقدم له جلا ولم يزل على ما ذكرنا حتى جرد عليهم على ييك وهرب سويلم إلى البحيرة في السنة الماضية ثم جرد عليه في هذه السنة وعلى المنادى وقتل شيخ العرب سويلم وخمسة وأربعون شخصاً من الحبسية واتوا برأسة وعلقت بالرميلة ثلاثة أيام وبقي من أولادهم خمسة وهم سيد أحمد وسالم ومحمد أخو أحمد فنزلوا على حكم اسمعيل ييك فأرسل إلى على ييل ليأمنهم فامتنع وقال لا بد من قتل الجميع فأرسل اسمعيل ييك إلى محمد ييك فكلم على ييك في ذلك وترضى خاطره فآمنهم بشرط أن لا يسكنوا عليهم ولا يكون لهم ذكر وشعت قبيلتهم إلى أن عمرهم مراد ييك تابع محمد ييك أبى الذهب وترأس عليهم شيخ العرب أحمد بن على بن سويلم ولكن دون الحالة الأولى بكثير من غير صوله ولا مقارشة ولا تحد ولا خفارة وكان إنساناً حسناً وجيهاً محتشماً مقتصراً على حالة وشأنه ملازماً على قراءة الاوراد وللذاكرة ويجب أهل القنصل والملاح

ويعرك بهم ويدعائهم وترددنا عليه وتردد إلينا بمصر كثيرا وبلونا منه خيرا وحسن عشرة وكان منه أخوه شيخ العرب محمد على مثل حالة يزيد عنه الاجتماع عن الناس لغير ما يعنيه وبما ينيه في خاصة نفسه وكان أبوها على نزل بقلوب بدار فيحاء وكان حسن الخلق والخلق وله حشم وإتباع كثيرة وله هيبة عندهم وكان طيب السيرة فصيحاً مفوهاً في حفظه أشعار ونوادير ولديه معرفة وكان يهتم المعنى ويعتق الانفساط ويطالع الكتب ومقدمات الحربى ونحو ذلك.

(١٣) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العثماني

ترجمة على بك الكبير^(١)

الأمير الكبير على بك الشهير صاحب الوقائع للذكورة والحوادث المشهورة وهو ملوك إبراهيم كخدا تاج سليمان جاويش تاج مصطفي كخدا القازغلي تقلد الامارة والمبجعية بعد موت استاذة في ستة ثمان وستين ومائة والف وكان قوى المراس شديد الشكيمة عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى والرياسة الكبرى لا يعيل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الحزل ويجب معالى الأمور من صغره واتفق أن بعض ولاية الأمور تشاوروا في تقليده الامارة فنقل إليه مجلسهم وذكر له مساعدته فلان وممانته فلان فقال أنا لا أتقلد الامارة الا بسيفي لا بمعونة أحد ولم يزل يرقى في مدارج الصعود حتى عظم شأنه وانتشر صيته ونما ذكره وكان يلقب بمن على ولقب أيضا بيلوط قبان وانضم إلى عبد الرحمن كخدا وأظهر له خلوص

الحبة واغتر هو أيضا به وظن صحة خلوصه فركن إليه وعفده وساعده ونوة بشأنه ليقوى به على نظرائه من الاختيارية والمتكلمين، وانفقاته وقع بين أحمد جاويز المجنون تابعه وبين أهل وجاقه حادثة فقموا عليه فيها وأوجبوا عليه النفي بحسب قوانينهم واصطلاحهم وعرضوا الامر على عبد الرحمن كصفدا أستاذة، فعارض في ذلك ولم يسلّم لهم في نفي أحمد جاويز، ورأى أن ذلك نقصا في حقه فتلطف به بعضهم وترجوا في اخراجه ولو إلى ناحية ترسا بالجيزة أياما قليلة لرعاة وحرمة للوحاق، فلم يرض وحقق واحتده، فلما كان في اليوم الثاني واجتمع عليه الامراء والاميان على حادثهم قال لهم: أيها الأمراء من أنا أجابه الجميع بقولهم: أنت أستاذنا وابن أستاذنا وصاحب ولائنا قال: اذا امرت فيكم بأمر تنفذوه وتطيعوه قالوا نعم قال على بيك هذا يكون أمهرا وشيخ بلدنا ومن بعد هذا اليوم يكون الديوان والجمعية بداره وأنا أول من أطاعه وآخر من عصى عليه فلم يسمعهم الا بقول ذلك بالسمع والطاعة وأصبح راكبا إلى بيت على بيك وتحول الديوان والجمعية إليه من ذلك اليوم واستفحل أمره ولم يمض على ذلك الا مدة يسيرة حتى أخرج أحمد جاويز المذكور وحسن كصفدا الشعراوى وسليمان بيك الشاوى كما تقدم ثم غدر به أيضا واخرجه الى الحجاز من طريق السويس وارسل معه صالح بيك ليوصله إلى ساحل القلزم فلما شيعة هناك أرسل بنى صالح؛ اذالة فحة ثم رد إلى رشيد ومنها ذهب إلى مينة ابن خميب ومحصن؛ المرجم العجاويد ولم يزل محنتها بها حتى تمصب على الله وأخرجوه متغيا إلى التوسات ثم وجهوه إلى السويس بعد الأذبكادى ثم منها إلى الجهة القبلية بعد قتل عثمان بيك الجمر.

صالح بك وتعاقد معه وحضر معه الى مصر وقتل الرؤساء من أقرانه ثم خدر
 به صالح بك أيضا كما تقدم بجل ذلك ثم نفى باقي الاعيان وفرق جمعهم في
 القرى والبلدان وتبعهم خنقسا وقتلا، وأبدم فرعا وأصلا، وأغنى باقيهم
 بالشريد، وجلوا عن أوطانهم الى كل مكان بعيد، واستأصل كبار خنقداشيتة
 وقبيلته، وأقصى صغارهم من ساحته وسدته، وأخرب البيوت القديمة وأخوم
 القوانين الحسية والعوائد المرتبة، والرواتب التي من سالف الدهر كانت
 منتظمة، وقتل الرجال، واستعصى الأموال، وحارب كبار العريان والبادي،
 وعرب الجزيرة والمندى، واعظم الشجعان، ومقدام البلدان، وشنت ثملهم.
 وفرق جمعهم، واستكثر من شراء المالك وجمع العسكر من سائر الاجناس
 واستخلص بلاد الصعيد وقهر رجالها العناديد، ولم يزل يمد لنفسه حتى خلس
 له ولا تباة الاقليم المصري من الاسكندرية إلى اسوان، ثم جرد عساكره إلى
 البلاد الحجازية، ونفذ أغراضه بها، ثم التفت إلى البلاد الشامية وتابع إرسال
 البعث والسرايا والتجاريد اليها، وقتل عظماءها وكبراءها وولائها، واستوات
 أتباعه على البلاد الشامية حتى أنهم أقاموا في حصار يافا أربعة أشهر حتى
 ملكوها، وحرقوا الاسكندرية ودمياط وحصنها بساكره، ومنع ورود
 الولاة العثمانيين، وكان يطالع كتب الأخبار والتواريخ وسير الملوك المصرية،
 ويقول لبعض خاصته وإن ملوك مصر كانوا مثلنا ممالك الأكراد مثل السلطان
 يبرس والسلطان قلاوون وأولادهم وكذلك ملوك الجراكسة وممالك بني
 قلاوون الى آخرهم كانوا كذلك وهؤلاء العثمانيه أخذوها بالقلب وتفاق
 أهلها، ويثوه ويشبه بمثل هذا القول بما في ضميره وسريته، ولو لم يخنه ملوكه
 محمد بك لرد الأمر الى أصولها، وكان لا يحالس إلا أهل الوقار والحشمة

والسنين ، مثل محمد أفندي كاتب كبير الهندكجرية ، ومصطفى أفندي توكلى ،
وعبد الله كصفدا محمد باشا الراقم ، ومرتضى أفغا وأحمد أفندي ، بجاسونته
بالنوبة فى أوقات مخصوصة مع غاية التحرز فى الخطاب والمسامرة بوجيز
القول ، وكاتب إنشائه العربى الشيخ محمد الهياوى الدمنهورى ، وكاتبه الروى
مصطفى أفندي الاشقر ، ونعمان أفندي وهو منجمه أيضا ، ويجل من العلماء
للرحوم الوالد^(١) والشيخ أحمد الدمنهورى والشيخ على العدوى والشيخ أحمد
الحماقى ، وكاتبه القبطى المعلم رزقى بلغ فى أيامه من العظمة ما لم يبلغه قبطى
فيا رأينا ومن مسافته كرح المعلم ابراهيم الجوهري وأدرك ما أدركه بعده
فى أيام محمد بك وأتباعه من بعده ، وتبع الفساد والذين يتدخلون فى
القضايا والدعوى ويحولون على أبطال الحقوق يأخذ الرشوات والعمالات ،
وعاقبهم بالضرب الشديد والاهانة والقتل والتقى إلى البلاد البعيدة ولم يراع
فى ذلك أحدا سواء كان معصما أو فقيها أو قاضيا أو كتابا أو غير ذلك
بمعبر أو غيرها من البنادر والقرى ، وكذلك المفسدون وقطاع الطرق من
العرب وأهل الحوف وألزم أرباب الأدراك والمقادم بحفظ نواحهم وهافى
حوزم وحدودهم ، وعاقب الكبار بمنابة الصغار فأمنت السبل وانكثرت أولاد
الحرام وانكشوا من قبائحهم وايدأتهم بحيث أن الشخص كان يسافر بمفرده
ليلا راكبا أو ماشيا ومعه حمل الدرام والدنانير إلى أى جهة وببيت فى الغيط
أو البرية آمننا مطمئنا لا يرى مكرها أيدأ ، وكان نظيم الحمية أنفق لأناس
ما توا فرقا^(٢) من هيئته ، وكثيرا أن كان يأخذه الرعدة بمجرد الخول بين يديه ،
فيقول له «هون عليك» ويلاطفه حتى ترجع له نفسه ، ثم يخاطبه فيها طلبه بصدده ،
وكان صحيح الفراسة شديد الحسنى ، يفهم ما يخص الدعوى العلوية بين
المخاصمين ولا يحتاج فى التفهيم إلى ترجمان أو مفسر أو الصكوك والوثائق

(٢) أى خونا وقربا ،

(١) أى والد الشيخ المبرنى

بل يقرؤها بنفسه كالإله الجارى ولو كان خطها سقيا ، ولا يختم ورقة حتى يقرأها ويقيم مضمونها ثم يمضيها أو يعزفها ، وألبس سراجينه قواديق قفلى بالقاه من جوخ أصغر تميزا لهم عن غيرهم من سراجين أمراءه ، ولم يزل منفردا في سلطنة مصر لا يشار كـه مشارك في رأيه ولا في أحكامه ، وأمرأؤها وحكامها باليكر أتباعه ، فلم يفتح بما أعطاه مولاة ، وخوله من ملك مصر بحريها وقبلها الذي انصرفت به الملوك والقراة على غيرها من الملوك ، وشرفت نفسه وغرته أمانية وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة ، وكلف أمراءه الأسفار وفتح البلاد حتى ضاقت أقسامهم وسعموا الحروب والفربة والبعد عن الوطن فعزاف عليه كبير أمراءه محمد بيك ورجع بعد فتح البلاد الشامية بدون استئذان منه واستوحش كل من الآخر فوثب عليه وفر منه إلى الصعيد ، وكان ما كان من رجوعه بمن انضم إليه وخامر معه ، وكانت القبة له على مخدومه وفر منه إلى الشام وجند الجنود وقعد العود لملكته وعمل سيادته ، فوصل إلى الصالحية وخرج إليه محمد بيك وتلاقيا ، وأصيب المرحوم بجراحة في وجهه ، وأخذ أسيرا وقتل من قتل من أمراءه ، ورجع محمد بيك وصعبته مخدومه المذكور محمولا في تحت فأنزله في داره بدرب عبد الحق ، فأقام سبعة أيام ومات والله أعلم بكيفية موته ، وكان ذلك في منتصف شهر صفر من السنة ، ففصل وكفن وخرجوا بجنازته وصلى عليه بمصلى المؤمنين في مشهد عاقل ، ودفن بهربة اسعاده إبراهيم كصفدا بالقرافة الصغرى بجوار الامام الشافعى ، ومدفنه مشهور هناك وبواجهته سبيل يهله قصر مفتوح الجوانب ، ومن مآثره العبارة العظيمة بطندتا^(١) وهى المسجد الجامع والقبة على مقام سيدى احمد البدوى رضى الله عنه والمسكنات والميضأة الكبيرة والحشيات وكرامى الراحة المتسعة والمائرتان العظيمتان والسبيل المواجه للقبة والقبسارية العظيمة النافذة من

(١) أى بطندتا .

الجهين وما بها من الحوانيت للتجار ومبيت هناك بالفورية تزلزل مجمار أهل
 الفورية بمصر في حوانيتها أيام مواسم الموالد المعتادة لبيع الأقمشة والطرايش
 والعصائب وكان المشد على تلك العارة الملم حسن عبد المعطى وكان من
 الرجال اصحاب الملم وولاه سداة الضريح عوضا عن أولاد سعد الخادم
 لسوء سيرتهم وظلمهم فنكبه المرحم وأخذ ما أمكنه أخذه من مالهم وهو
 شيء كثير وأنفق في هذه العارة ووقف عليها أوقافا ورتب بالمسجد عدة
 من الفقهاء والمدرسين والطلبة والمجاورين وجعل لهم خزناً وجرايات وشورية
 في كل يوم ، وجدده أيضا قبة الأمام الشافعى رضى الله عنه وكشف ما عليها
 من الرصاص القديم من أيام الملك الكامل الأيوبي في القرن الخامس ، وقد
 نشمت وصديء لطول الزمان فجدد ما تحته من خشب القبة البالى بغيره من
 الخشب النقى الحديث ثم جعلوا عليه صفائح الرصاص المسبوك الجديد المثبت
 بالمسامير العظيمة وهو عمل كثير وجدده نقوش القبة من داخل بالذهب
 واللازورد والأصباغ وكعب بإفريزها تاريخا منظوما بخط صالح أفندى ،
 وهدم أيضا الميضاة التى كانت من عمارة عبد الرحمن كصفدا وكانت صغيرة
 مشتملة الاركان ووسمها وعمل عوضها هذه الميضاة الكبيرة ، وهى مربعة
 مستطيلة مسمدة وبجانبها خفية وبإيذ يصب منها الماء ، وحول الميضاة كراسى
 راحة بمخضبان مسمدة تجرى مياهها إلى بعضها وماؤها شديد الملوحة . ومن
 إنشائه أيضا العارة العظيمة التى أنشأها بشاطيء النيل بولاق حيث دكك
 الحطب تحت ريع الخرنوب وهى عبارة عن قيسارية عظيمة يابن يسلك منها
 من بحرى إلى قبل وبالعكس ، وخانا عظيما يملوه مساكن من الجهتين وبخارجة
 حوانيت وشونة غلال حيث تجرى النيل ، ومسجد مقوس فحفروا أساس
 جميع هذه العارة حتى بلغوا الماء ، ثم بنوا لها خنازير مثل المنارات من الأحجار

والدبش واللؤن وغاصوا بها في ذلك الخندق حتى اسعرت على الارض
 للمصبيحة ثم ردموها ذلك الخندق المصوى على تلك المختازير بالمؤن والاحجار
 واسعملوا عليه بعد ذلك بالبناء الحكم بالحجر النحيت وعقدوا العقود والقواصر
 والاعمدة والاشخاب للعتبة وكان العمل في ذلك سنة خمس وثمانين ومات
 المرحوم قبل اتمامها وبناء اعاليها وكانت هذه العارة من أشام العمار لأن النيل
 انحصر بسببها عن ساحل بولاق وبطل تياره واندفع إلى ناحية انبابة ولم
 تزل الارض تملو والاثربة تزيد فيما بين زاوية تلك العارة إلى شون الفلال
 ويزيد نموها في كل سنة حتى صار لايركبا الماء الا في سنتين الفرق ثم فحش
 الأمر وبني الناس دوراً وقهاوى في بحرى العارة وسبعوا إلى جهة قرب الماء
 مغربين والقوا أثربة العمار وما يحفره حول ذلك واقتدى بهم للزراعة
 وقيرم ولم يجدوا ماناً ولا راداً وكلما فعلوا ذلك هرب الماء وضعف جريانه
 وريت الأرض وعلت وزادت حتى صارت كيافاً تنقبض النفوس من رؤيتها
 وتملئ المتافس من حجاجها وخموصاً في وقت المجهير بعد أن كانت نزهة
 للناظرين ولقد ادر كنا فيما قبل ذلك تيار النيل يندفع من ناحية بولاق التكرور
 الى تلك الجهة ويمر بقوة تحت جدران الدور والوكائل القبلية وساحل
 الشون ووكة الابرار وخضرة البصل وجامع السناية وربع الخرنوب إلى
 الجليمانية ويتعطف إلى قصر الحلى والشيخ فرج صيفا وشتاءً ولا يوقه هائق
 ولا يقدر أحد أن يرمى بساحل النيل شيئا من التراب فان اطلع الحاكم
 على ذلك نكل به أو يخفف تلك الناحية وهذا شيء قد تودع منه ومن أمثاله
 وآخر من ادر كنا فيه هذا الالتمات والتفقد للأموال الجزئية التي يترتب
 بزيادتها الضرر العام عبد الرحمن أنا مستحفظان فانه كان يحذو طريق الحكم
 السابقين إلى أن ضعفت شوكته بآثار الأصاغر وقيد حكمه بعد الاطلاق

وترك هذا الأمر ونسى بموته وتقليد الأفاثم وتضاعف الحال حتى أن
بعض الطرق الموصلة إلى بولاق اسعدت بقراكم الأتربة التي يلتقيها أهل الأطراف
خارج الدروب ولا يجدون من يمنهم أو يردهم، وقد ردت علو الأرض بسبب
هذه العارة زيادة عن أربع قامات، فأننا كنا نعد درج وكالة الإبرار بين من
ناحية البحر عندما كنا ساكنين بها قبل هذه العارة نينا وعشرين درجة
وكذلك سلم قيطون بيت الشيوخ عبيد الله القسرى وقد غابت جميعا تحت
الأرض وغطتها الأتربة والله عاقبة الأمور ومن إنشاء المرجم داره المطلقة
على بركة الأزيكية بدرب عيد الحلق التي مات بها والحوض والساقية
والطاحون بجوارها وهي الآن مسكن الست نفيسة وبالحلقة فأخبار المرجم
وقالعه وسهرته لو جمعت من مبدأ أمره إلى آخره لسكانت مجلدات وقد
ذكرنا فيما تقدم لما من ذلك بحسب اللافتات، مما استحضره الذهن القاصر
والفكر المشوش القاتر بقراكم المموم وكثرة الغموم وتزايد الحزن واختلاط
النتن واختلال النول وارتفاع السفل ولعل العود يخضر بعد الذبول ويطلع
النجم بعد الأفول أو ييسم الدهر بعد كشارة أنياه أو يلعظنا من نظره
المتفاني في أيامه (شعر) .

زمن كاحلام تقضى بعده زمن نعلل فيه بالأحلام

ولله في خلقه من قديم الزمان عادة وانتظار الترج عبادة، نسأله انقشاع
المصائب وحسن العواقب .

(١٤) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العثماني

محمد بك أبو الذهب^(١)

الأمير الكبير محمد بك أبو الذهب تابع على بك الشعير اشقواء أستاذه في سنة خمس وسبعين فأقام مع أولاد الخزنة أياما قليلة وكان إذا ذاك اسمعيل بك خازن داراً فله أمر اسمعيل بك قلده الخازن دارية مكانه وطلع مع خدومه إلى الحج ورجع أوائل سنة ثمان وسبعين وتآمر في تلك السنة وتقلد الصنحية وعرف بأبي الذهب ونسب تلقبه بذلك أنه لما لبس الخلامة بالقلعة صار يفرق للبقاشيش ذهباً وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على الفقراء والجعديّة حتى دخل إلى منزله فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره ممن تقلد الامريات واشتهر عنه هذا القبح وشاع وسمع عن نفسه شهرته لذلك فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ولا يعطى إلا الذهب ويقول وأنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب وعظم شأنه في زمن قليل ونوه خدومه بذكره وعينه في المهات الكبيرة والوقائع الشهيرة وكان سعيد الحركات مؤيد العزمات لم يصد عليه الخذلان في مصاف قط وقد تقدمت أخباره ووقائعه في أيام على بك وبعده واستكثر من شراء الممالك والعبيد حتى اجتمع عنده في الزمن القليل ما لا يتفق لغيره في الزمن الكثير وتقلدوا المناصب والامريات فلما تمهدت البلاد بسعده للقرون بيأس أستاذه ثم خاف عليه وضم المشردين وغمرهم بالإحسان واستمال بواقى أركان الدولة واستلن الجميع جانبهم وجنحوا إليه واحبوه واما نوه وتعهوا له وقاتلوا به

(١) الجبرتي ج ١ ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

يذهب حتى أزاخوا على بيك وخرج هاربا من مصر إلى الشام واستقر المارجم بمصر وساس الأمور وقد المناصب وجبى الأموال والغلال وراسل الدولة العثمانية وأظهر لهم الطاعة وقد مملوكة إبراهيم بيك إمارة الحج تلك السنة وصرف الملاطف وعوائد العربان وأرسل الغلال للحرمين والمصرر وتحرك على بيك للرجوع إلى مصر وجيش الجيوش فلم يتم المارجم لذلك وكاد له كيدا بأن جمع القرائعة والذين يظن فيهم النفاق وأسر إليهم أن يرسلوا على بيك ويستعملوه في الحضور وبنمقوا مساوى للمارجم ومنفردات وبعده بالخاصة معه والقيام بمصرته حتى حضر وأرسلوها إليه بالشرطة السرية فراج عليه ذلك واعتقد صبرته وأرسل إليه بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلع بخدومهم وإشارته فتعد ذلك قوى هزم على بيك على الحضور وأقبل بمنوده إلى جهة الديار المصرية فخرج إليه للمارجم ولقاءه بالصالحية وأحضره أسيرا كما تقدم ومات بعد أيام قليلة وانقضى أمره وارتاح المارجم من قبله وجمع باقى الأمراء المطرودين والمشردين وأكرمهم واستخدمهم وواساهم واستعوزهم وقلدهم المناصب ورد إليهم بلادهم وعوائدهم واستخدمهم بالاحسان والعطايا واستبدلهم العز بعد القتل والموان وراحة الاوطان بعد الغربة والتشريد والمهجاج في البلدان فتبنت دولته وارتاحت التواحي من الشرور والتجاريده وهاجبه العربان وقطاع الطريق وأولاد الحرام وامت السبل وسلكت الطرق بالقوافل والبضائع ووصات المجلوبات من الجهات القبليه والبحرية بالتجارات والمبيعات وحضر والى مصر خليل باشا وطلع إلى القلعة على العادة القسدية وحضر للمارجم من النولة الرسومات والمخططات ووصل إليه سيف وخلمة فليس ذلك في الديوان ونزل في أبهة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بإمارة مصر واستقام

أمره وأهل أمر اتباع أستاذة على بيك وأقام أكرمهم بمصر بطالا وحضر
الى مصر مصطفى باشا التابلى من أولاد المضم والنجى اليه فأكرم نزله ورتب
له الرواتب وكانب الدولة وصالح عليه وطلب له ولاية مصر فأجيب الى
ذلك ووصلت اليه التكاليد وللدائم في زيج الثاني سنة ثمان وثمانين ووجه
خليل باشا الى ولاية جدة وسافر من القلزم في جمادى الثانية وتوفى هنالك
وفى أواخر سنة سبع وثمانين شرح في بناء مدرسته التي تجاه الجامع الازهر
وكان عليها رباح مضربة فاشتراها من أربابها وهدمها وأمر ببنائها على هذه
الصفة وهي على أرنك جامع البتانية الكائن بشاطئ النيل ببولاق فرتب
لنقل الاتربة وحمل الجير والرماد والطين عدة كبيرة من قطارات البغال
وكذلك الجمال لشغل الاحجار العظيمة كل حجر واحد على حمل واطحنوا
لها الجبس الخوانى للصيص ورموا أساسها في أوائل شهر الحجة ختام السنة
المذكورة ولاتم عقد قبتها العظيمة وما حولها من القباب المقودة على الموازين
ويبيضوها ونقشوا داخل القبة بالالوان والأصباغ وعمل لها شبابيك عظيمة
كلها من النحاس الأصفر المصنوع وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر
وبوسطها حنفية وحوها مساكن لتصفوة الاتراك وبدخلها عدة كراسى راحة
وكذلك بدورها العلوى وبأسفل من ذلك مبخاة عظيمة تسمى بالماء من توفرة
بوسطها نصب في صحن كبير من الرخام المصنوع نقلوه اليها من بعض
الاماكن القديمة ويفيض منه فيمسلا المبخاة وحوال المبخاة عدة كراسى
راحة وانشا ساقية لذلك صفورها وخارج ماؤها حلوا فقد ذلك أيضا من
سعدة مع أن جميع الآبار والسواقي التي تلك الخطة ماؤها في غاية اللوحة
وانشا أسفل ذلك صهريجاً عظيماً يملأ في كل سنة من ماء النيل وحوضا عظيماً
لسقى النواب وعمل بأعلى المبخاة ثلاثة أماكن برسم جلوس المبخات الثلاثة

يجلسون بها حصة من النهار لا فائدة الناس بعد إملاء الدروس وتقرر فيها
 الشيخ أحمد الدردري مفتي المالكية والشيخ عبد الرحمن العريشي مفتي الحنفية
 والشيخ حسن الكفراوى مفتي الشافعية ولما تم البناء فرشت جميعها بالحصر
 ومن فوقها الأبسطه الرومى من داخل وخارج حتى فرجات الشبابيك
 ومساكن الطبايق ولما استقر جلوس المفتين المذكورين بالثلاثة أما كن التي
 أعدت لهم أضرت بهم الرامحة الصاعدة إليهم من المراحض التي من أغل وأعلموا
 الأمير بذلك فأمر بإبطالها وجوا خلافها بعيدا عنها وتقرر في خطاها الشيخ
 أحمد الراشدى وغالب المدرسين بالأزهر مثل الشيخ على المصيدى مدرس
 البخارى والشيخ أحمد الدردري والشيخ محمد الأمير والشيخ عبد الرحمن العريشي
 والشيخ حسن الكفراوى والشيخ أحمد يونس والشيخ أحمد السعدوى
 والشيخ على الشنوبى والشيخ عبد الله اللبان والشيخ محمد الحفناوى والشيخ
 محمد الطحلاوى والشيخ حسن الجداوى والشيخ أبى الحسن القلى والشيخ
 الببلى والشيخ الحريرى والشيخ منعم ور المنصورى والشيخ أحمد جاد الله
 والشيخ محمد المصلى ودرسا ليحيى أفندى شيخ الأثر الشوقر السيد عباس
 أماما رانيا بها وفى وظيفة التوقيت الشيخ محمد العيان وجعل بها خزانة
 كسب عظيمة وجعل خازنها محمد أفندى حافظ ويتوب عنه الشيخ محمد الشافى
 الجناجى ورتب للمدرسين الكبار فى كل يوم مائة وخمسين نصفا قضة ومن
 دونهم خمسون نصفا وكذلك للطلبة منهم من له عشرة أنصاف فى كل يوم
 ومنهم من له أكثر وأقل ويقدر عدد الدراهم أرباب من الور فى كل سنة
 ولما انتهى أمرها وصلى بها الجمعة فى شهر شعبان سنة ثمانين وثمانين فحضر
 الأمير المذكور واجتمع المشايخ والطلبة وأرباب الوظائف وصلوا بها الجمعة
 وبعد انقضاء الصلاة جلس الشيخ المصيدى على الكرسي وأملأ حديث (من

بني لله مسجداً ولو كمنحصر قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة فلما انتهى ذلك
أحضرت الخلع والفراوى فألبس الشيخ المصيدى والشيخ الراشدى الخطيب
والمفتي الثلاثة فراوى سمور وباقي المدرسين فراوى نافا ييضاء وانعم في
ذلك اليوم على الخدمة والمؤذنين وفرق عليهم الذهب والبغاشيش وتنافس
القلباء والاشياخ والطلبة وتحاسدوا وتقاتلوا ووقف على ذلك أمانة قويسنا
وغيرها والخوانيت التي أسفل المدرسة ولم يصرف ذلك الا سنة واحدة فان
المترجم سافر في أوائل سنة تسع وثمانين إلى البلاد الشامية كما تقدم ومات
هناك ورجعوا برمته وتآمر اتباعه وتحاسدوا البلاد فيما بينهم ومن جعلها
أمانة قويسنا الموقوفة فسود أمر المدرسة وهوضوا عن ذلك الوكالة التي
انشأها على بيك بيولاقي لمصرف أجر الخدمة وعليق الاثوار بعدما أضعفوا
المعالم ونقصوها وزعوا عليهم ذلك الايراد القليل ولم يزل الحال يتناقص
ويضعف حتى بطل منها غالب الوظائف والخدم إلى أن بطل التوقيت والأذان
بل والصلاة في أكثر الاوقات وأخلق فرشها وبسطها وهدمت وبليت وسرق
بعضها وأخلق أحد أبوابها المواجه للقبة الموصل للمشهد الحسيني بل أغلقت
جميعها شهوراً مع كون الأمراء أصعب الحل والعقد اتباع الواقف ومما يليكم
لكن لما فقدت منهم القابلية واسعوى عليهم الطمع والتفاخر والتنافس والتفاضل
خوف القتل وتفرق الكلمة مع الانحراف عن الأوضاع ظهر الخلل في كل
شيء حتى في الأمور الموجبة لنظام دولتهم واقامه تاموسهم كما يهضج ذلك
فما بعد وبالحمله فان المترجم كان آخر من أدر كنا من الأمراء المصريين شهامة
وصرامة وسمداً وحزماً وعزماً وحكماً وصحاحاً وحلماً وكان قريباً للغير
يحب العلماء والمصلحاء ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم ويعظمهم وينصت
لسكلامهم ويعطيهم المطايا الجزيلة ويكره المخالفين للدين ولم يشعر عنه شيء

من الموبقات والمحرمات ولا ما يشينه في دينه أو يخل بمروءته بهي الطلعة جميل
الصورة أبيض اللون معتدل القامة والبدن مستوئل اللحية مهابة الشكل وقورا
معتدما قليل الكلام والالتفات ليس بمقدار ولا خوار ولا عجول مبهجلا في
ركوبه وجلوسه يباشر الأحكام بنفسه ولولا ما فعله آخرها من الإسراف في
قتل أهل باقا بأشارة وزرائه لكانت حسنته أكثر من سيئاته ولم يطق لأمره
مثله في كثرة الماليك وظهور شأنهم في المسدة اليسيرة وعظم أمرهم بعده
وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ومالوا إلى طرق الجهاة واشقوا الماليك
فتشوا على طرائقهم وزادوا عن سوابقهم وألقوا اللقائم وغطوها مغامر وتمادوا
على الجور وتلاحقوا في البغي على الفور أن جمع لي ما حصل ونزل بهم
وبالناس منازل وسيئلي عليك من ذلك أنباء وأخبار وما حل بالأقليم بسببهم
من الخراب والدمار .

المجموعة الثانية

مصر العربية إبان الحكم الفرنسي

(١) رسالة يونابرث إلى أبي بكر باشا الوالي الثاني على مصر

قبيل رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية^(١)

البارجة أوريان في ١٢ من مسيدور من السنة السادسة (٣٠ من يونيو ١٧٩٨)
إن حكومة الجمهورية الفرنسية طالما طلبت من الباب العالي معاينة البكوات
الماليك الذين كانوا يرفعون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء
والاعتداء ، وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تمادوا في أطماعهم
وأهوائهم وتشكروا سبيل العدالة والاستقامة ، وأنه لا يقرم على إساءة معاملة
اصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا إبراهيم جديرين بحطفه وحمايته .

وعلى ذلك قد اعترفت الجمهورية بتجريد جيش جرار للقضاء على نظام
البكوات الماليك في مصر كما اضطرت أن تجرد حملات في خلال القرن الحالي
على بكوات تونس والجزائر ، ويقضي أنك وأنت الذي يجب أن يكون
حاكم البلاد ومع ذلك قد سلب منك البكوات كل جاء وتنفوذ وجهلوك
في القاهرة ومن إرادتهم ، لا بد أن تتلقى نبأ قدومي بالسرور والارتياح .
ولعله قد وصل إلى علمك أنني ما حضرت بمقاصد عدائية نحو الدين والشرع
أو لقيام بعمل ضد السلطان . وكذلك لا بد أنك تعلم أن الأمة الفرنسية هي
الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا .

فهل إذا إلى مقابلتي واشترك معي في استئزال المعنات على طائفة الماليك
وعنصرهم الخبيث^(٢) .

(١) Correspondances de Napoleon t IV , doc. no. 2794.

(٢) رسالة بوناپرت

إلى إدريس بك قومندان السفينة « التركية عقاب بحري

الراسية في الإسكندرية مع اثنتين آخرين

البارجة اوريان في ١٣ من مسيدور من السنة السادسة (أول يوليو

سنة ١٧٩٨) .

أن البكوات قد أمتعوا في سوء معاملتهم لتجارنا . وقد جفت لأطلب

منهم حسابا عما فعلوا .

وسأكون غدا في الاسكندرية ، فلا يكون ذلك باعثا على أى قلق

لأنك تنتمى إلى صديقتنا العظيم سلطان تركيا ، ولتكن خطعتك تبعا لمقتضيات

هذه السياسة . أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى فاني

اعاملك معاملة الأعداء . وتقع التبعة عليك وحسبك الأمر الذى هو أبعد

ما يكون عن رغبتي وعواطفى ^(١) .

(1) Correspondance de Napoleon , t IV , doc. no .2721.

(٣) أول منشور وجهه بونايرت

إلى الشعب المصرى

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه ^(١) .

من طرف الفرنساوية التى على أساس الحرية والتسوية ^(٢)

المر عسكر الكبير ^(٣) أمير الجيوش الفرنساوية بونايرت

يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق ^(٤) الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملّة الفرنساوية ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي فعوض الآن ساعة حقوقهم ، وأخرنا من مدة عصر وطويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الإجازة ^(٥) والحراكة يفسدون فى الأقاليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شئ فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم .

بأيها المصريون

قد قيل لكم أننى ما نزلت بهذا العرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب

(١) لم ترد كل هذه العبارات الدينية فى الأصل الفرنسى . وإنما استعمل هذا الأصل الفرنسى على النحو الآتى : المسكر العام فى الاسكتندرية فى ١٤ من سبتمبر من السنة السادسة الموافق ١٨ من محرم سنة ١٢١٣ هجرية ، بونايرت عضو المجلس العلى الأعلى والثالث العام . وكان بونايرت يعضر بضمويه فى الجيم العلى ويقدمها على رتبته العسكرية .

(٢) التسوية يقصد بها المساواة .

(٣) المر عسكر معناها القائد العام .

(٤) الصناجق جمع صنجق وهو مدير المديرية وكان الامراء المماليك م القرن يتولون هذه المناصب .

(٥) الإجازة م شوبب التوقاز . وفى الأصل الفرنسى «المجلوبين من جورجيا والقوقاز» .

صريح ، فلان عبد قوه وقولوا للمنفقين إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حاكم من يد الظالمين . وإننى أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، واحقرم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس معساؤون عند الله وإن الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميز من غيرهم حتى يستوجبوا أن يملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والغيل الحاقق وللساكن المفرحة ؟ فإن كانت الأرض المصرية للزمام للممالك فلهونا الحجة التى كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين ردوف وعادل وحليم . ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدا لا يأس أحد من أهالى مصر من الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعلماء بينهم سيد يرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن العظيمة والمحاجان ^(١) الواسعة والمتجر الكثير ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من الممالك .

أما للشايخ والقضاة والأئمة والشورى بجمية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ^(٢) ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية ^(٣) الكبرى وخبروا فيها كرمى البابا الذى كان دائما يمتنع النصارى على محاربة الإسلام ، ثم قصودوا جزيرة مالطة وطرودوا منها الكوالرية ^(٤)

(١) المحاجان يقصد بها الترع أو القنوات .

(٢) لى الأمل الفرنسى « أسدقاء المسلمين » .

Que nous sommes seuls des vrais musulmans .

(٣) يقصد بها روما .

(٤) تكتب أحيانا كوالرية ، كوالرية ، كوالرية كماليرية ، وكلها مأخوذة من السكالة =

الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت من الأوقات صابروا عبيد مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه . ومع ذلك أن المالك امتنعوا من إطاعة السلطان غير محتلين لأمره ، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يفتقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم . طوبى أيضا للذين يفتقدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من القرىتين للصحاري ، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المالك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبق منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قرية ثلاث ساعات من

المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل للمر عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم فرنساوية الذي هو أبيض وكحل وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوي تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيح العسكر فرنساوي أيضا تنصب

صنجاك السلطان العثماني محينا دام بقاؤه .

== الايطالية cavallero ومناها فارس ، وهم فرسان القديس يوحنا في مالطة وكانوا أنتموا صلاتهم لروح الملك لويس السادس عشر عند ما أهدته الثورة كما كانوا يقدمون له الأموال قبل اعدائه . وردت حكومة الثورة عليهم بـ «عتل المقيمين منهم في فرنسا وصادرت أملاكهم وأهدمت بعضا منهم» . واعتقدت حكومة الثورة أيضا أن مالطة غدت وكرا للدعائس يمحى بها عملاء إنجلترا وروسيا والنساء وخشيت أن تبادر إحدى هذه الدول إلى اختلال الجزيرة • بالمختلص على : بأننا لطات وصوب التفات والتمهيد .

للأداة الرابعة : المشايخ في كل بلد ينتمون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأملالك التي تتبع للمالك وعليهم الاجتهاد العام لئلا يضيع أدنى شئ منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبقى في مسكنه مطمئنا وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عالي أدام الله إجلال السلطان العثاني ، أدام الله إجلال المسكر الفرنسي لمن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية .

تحريرا بمسكر اسكندرية في ١٣ شهر سيدور سنة ١٢١٣ من إقامة الجمهور الفرنسي يعني في آخر شهر محرم سنة هجرية إنتهى بحروفه^(١) .

(٤) رحيل أهل القاهرة عقب معركة أمياه^(٢)

٢١ يوليو ١٧٩٨

« وخرج أعيان الناس وأئندبة الوجاقات وأكابرهم ونقيب الأشراف وبعض المشايخ القادرين فلما عاين العامة والرعية ذلك اشد ضجرهم وخوفهم وتحركت عزائمهم للهروب وللحقاق بهم والحال أن الجميع لا يدرون أى جهة يسلكون وأى طريق يذهبون وأى عمل يستقرون فتلاحقوا وتسابقوا

(١) الجبرتي ج ٣ ص ٤ - ٥

(٢) الجبرتي ج ٣ ص ٩ - ١٠

وخرجوا من كل حذب ينسلون، ويبيع الجمار الأعرج أو البطل الضعيف بأضعاف
ثمنه، وخرج أكثرهم ماشيا أو حاملا متاعه على رأسه وزوجه حاملة طفلها .
ومن قدر على مركوب أو ركب زوجته أو ابنته ومضى هو على أقدامه وخرج
غالب النساء ماشيات حاسرات وأطفالهن على أكتافهن يبكين في ظلمة الليل
واسمعروا على ذلك بطول ليلة الأحد وصبحها وأخذ كل إنسان ما قدر على
حمله من مال ومتاع فلما خرجوا من أبواب البلد وتوسطوا القفلة تلقفتهم
الهربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحبالهم بحيث لم يتركوا من
صادقوه ما يسر به هورته أو يسد جوعته فكان ما أخذته العرب شيئا كثيرا
يفوق الحصر بحيث أن الأموال والذخائر التي خرجت من مصر في تلك الليلة
أضعاف ما بقي فيها بلا شك، لأن معظم الأموال عند الأمراء والأعيان وحريمهم
وقد أخذوه صعبهم وغاب مسائر الناس وأصحاب المقدرة أخرجوا أيضا
ما عندهم والذي أقدمه العجز وكان عنده ما يميز عليه من مال أو مصاغ أعطاه
لجاره أو صديق له الراحل ومثل ذلك أمانات ودائع الحجاج من المفاربة
وللسافرين فذهب ذلك جميعه وربما قتلوا من قدروا عليه أو دافع من نفسه
ومتاعه وسلموا ثياب النساء وفضعوهن وهتكوهن وفيهم الخوئدات والأعيان
فمنهم من رجع من قريب وهم الذين تأخروا في الخروج وبلغهم ما حصل
لما بقى ومنهم من جازف متكلا على كثرته وعزوته وخفارتة فسلم أو عطب
وكانت ليلة وصباحها في غاية الشناعة جرى فيها ما لم يتفق مثله في مصر ولا
سمعت بما شابه بعضه في تواريخ المتقدمين فما رآه كمن سمعا .

(٥) الشعب وزعماله يرفضون حل شعار

الثورة الفرنسية^(١)

في عشرين ربيع أول سنة ١٢١٣^(٢) طلب صاري عسكري بونا بارت للشايخ فلما استقروا عنده نهض بونا بارت من المجلس ورجع ويده طيلسانات ملوة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكعلی فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرفاوى فرمى به إلى الأرض واستغنى وتهم مزاجه وانتفع لونه وإحدى طبعه فقال للرجان يامشايع أتم صرتم أحباباً لصاري عسكري وهو يقصد تعظيمكم وتثريكم بزيه وهلاته فان تميزتم بذلك عظمكم العساكر والناس وصار لكم منزلة في قلوبهم فقالوا له لكن قدرنا بضيح عند الله وعند إخواننا من المسلمين فاغناظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المرجين أنه قال عن الشيخ الشرفاوى إنه لا يصلح الرئاسة ونحو ذلك فلاطفه بقية الجماعة واستغفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكر في صدوركم وهي العلامة التي يقال لها الوردة فقالوا أمهلونا حتى نروى في ذلك واتفقوا على إثني عشر يوماً (وفي ذلك الوقت) حضر الشيخ السادات باستدعاء فصادقهم متصرفين فلما استقر به المجلس بش له وضاحكه صاري عسكري ولاطفه في القول الذي يعربه الرجان وأهدى له خاتم ألماس وكتفه المصنوع في القيد عنده وأحضر له جوكر أوثقه بفراجه فسكت وسأره وقام وانصرف فلما خرج من عنده رفضه على أن ذلك لا يخل بالدين (وفي ذلك اليوم) نادى جماعة القلعات على الناس بوضع العلامات المذكورة المعروفة بالوردة وهي إشارة الطاعة والحب

(١) الجبرتي ح ٣ ص ١٦-١٧

(٢) كان هذا اليوم يوافق أول سبتمبر ١٧٩٨

فأنف غالب الناس من وضعها وبعضهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين إذ هو مكروه وربما ترتب على عدم الامتثال للضرر فوضعها ثم في عصر ذلك اليوم نادوا بإبطالها من العامة وألزموا بعض الأعيان ومن يريد الدخول عندهم الحاجة من الحاجات بوضعها فكانوا يضعونها إذا حضروا عندهم، ويرفضونها إذا انفصلوا عنهم، وذلك أيام قليلة وحصل ما يأتى ذكره فركت .

(٦) خطبة افتتاح الديوان العام^(١)

٦ من أكتوبر ١٧٩٨

في يوم الجمعة رابع وعشرين من شهر ربيع آخر سنة ١٢١٣ نبهوا على المشايخ والأعيان والتجار ومن حضر من الأقطار بالحضور إلى الديوان العام ومحكمة

(١) أراد بوتارث أن يصدق في القاهرة اجتماعا يضم ذوى الرأى من العلماء والأعيان والتجار ومن اليم سواء ممن يسكنون في القاهرة والأقاليم وذلك ليستشير بأرائهم في أنظمة الحكم الإدارية والمالية والقضائية التي يروم تطبيقها في مصر وتوحي في اختاره لهم أن يكونوا من « الأفراد ذوى النوذ بين الأهالى ومن الذين يتميزون بمركز على وكفاية وأسلوب استيعابهم للفرنسين » وقد ضم هذا الاجتماع الذى عقد في السادس من أكتوبر ١٧٩٨ وغودا من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والقرية والنووية والقابووية والحيزة واطمئح وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا . وكان قل وقد يكون من تسعة أفراد : ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالى . وكان عدد أعضاء وفد القاهرة ثلاثة أمثال وفد كل مديرية كما كان وفد القرية وفد القرية النوفية النصف وكان الأعضاء من المسلمين والأقباط والشوام واشترك في هذا الديوان العام منوج وبرتوليه وضوا البسج البلى بصفتها مندوبين عن القيادة العامة ومرضى مشروعات الحكومة على الأعضاء . وقد حدها بوتارث في أربعة مقررات هي :

أولا : وضع أفضل نظام لتكوين الدواوين في المديريات واقتراح المكافاة التي تقرر لكل عضو .

النظام بكرة تاريخه وذلك بيت مرزوق ميك بحارة عايدن فلما أصبح يوم السبت أعادوا التلبيه بمحضورهم بالديوان القديم بيت قائد أغا بالأزبكية فوجه المشايخ المصرية والذين حضروا من الثغور والبلاد وحضر الوجاقات وأعيان التجار ونصارى القبط والشوام ومدبرو الديوان من الفرنسيين وغيرهم جمعا موفورا، فلما إستقر بهم المجلس شرع ملطى القبط الذى عملوه قاضى فى قراءة فرمان الشروط فى المناقشة فاجدر كبير المدبرين فى إخراج طومار^(١) آخر وتاوله لترجمان فشره وقرأه ولملخصه ومضمونه الإخبار بأن قطر معمر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يحلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والمناخ والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول. ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه فملكه أهل بابل وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت فى خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير وصار الناس لأجل ذلك مضطحين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بمد ما تمهد أدهم وبعد صيتهم بقيامهم بأموال الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه وإراحة أهلها من ثقل هذه

== ثانيا : وضع نظام القضاء بين المدن والجناتى .

ثالثا : وضع قسريهم يتكفل ضبط الموارث والنضا على انواع الشكاوى والنظم الموجود

فى النظام الحالى .

رابعا : وضع نظام لإثبات ملكية المقارنات وفرض الضرائب .

والنص للمذكور مأخوذ من المجلد ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(١) طومار : ورقة كبيرة يكتب عليها بلاغ أو مباحنة أو إعلان حكومى .

الدولة المفعمة جهلا ونجاوة فطعموا وحصل لهم الثمرة، ومع ذلك لم يعرضوا لأحد من الناس ولم يهاملوا الناس بقسوة، وإن غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خليجائها التي دثرت وبصير لها طريقان طريق إلى البحر الأسود وطريق إلى البحر الأحمر فزاد خصبها وريها ومنع القوى من ظلم الضعيف وغير ذلك استجلا باخراطر أهلها وإبقاء للذكر الحسن، فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص المودة وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة لأنهم أهل خير وعقل فيسألون عن أمور ضرورية ويحيون عنها فينتج لصاري عسكري من ذلك ما يليق صنعه إلى آخر ما سطروه من الكلام. قلت ولم يحجبني في هذا التركيب إلا قوله المفعمة جهلا ونجاوة بعد قوله اشباقت أنفسهم ومنها قوله بعد ذلك ومع ذلك لم يعرضوا لأحد إلى آخر العبارة ثم قال الترجمان نريد منكم يا مشايخ أن تمنعوا شخصا منكم يكون كبيرا ورعيا عليكم بمثلين أمره وإشارته فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى فقال نو نو^(١) وإنما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكاذ على الشيخ الشرقاوى فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس. فلما تم هذا الأمر حق زالت الشمس فأذنوا لهم في الذهاب وأزموهم بالحضور في كل يوم.

(١) نو نو أى Non Non أى كلا ، كلا .

(٧) ثورة القاهرة الأولى (١)

٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ (٢)

« وأصبحوا (أهل القاهرة) يوم الأحد معززين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والسكناخ ، وحضر السيد بدر وصحبه حشرات الحسينية وزعر الخارات البرانية ، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ويقولون بمصباح في السلام : نصر الله دين الإسلام فذهبوا إلى بيت قاضى المسكر وتجمعوا وتجمع ممن على شاكلتهم نحو الألف والاكز ، فحان القاضى العاقبة وأغلق أبوابه وأوقف حجاب فرجوه بالحجارة والطوب وطلب الهرب فلم يمكنه الهروب وكذلك إجتمع بالأزهر العالم الأكبر ، وفي ذلك الوقت حضر دوى (٣) بطالقه من فرسانه وعساكره وشجعانه فمر بشارع الثورية وعطف على خط الصناديق وذهب إلى بيت القاضى فوجد ذلك الزحام فحان وخرج من بين القصرين وباب الزهومة وتلك الأخطاط بالخلال من زحومة فبادروا إليه وضربوه وأنحنوا جراحاته وقفل الكثير من فرسانه وأبطاله وشجعانه ، فعند ذلك أخذ المسلمون حذرهم وخرجوا يهرعون ومن كل حذب يمسكون ومسكوا الأطراف الدائرة بمعظم أخطاط القاهرة كباب القنوق وباب النصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشعربة وجهة

(١) لجبرئ ج ٣ ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) كان هذا اليوم هو الحادى عشر من جمادى الاولى سنة ١٢١٣ ووافق ٢١ من

أكتوبر ١٧٩٨ .

(٣) هو الجنرال Dupuy حاكم القاهرة وهو من قواد الجيش الفرنسى وسارب في

شبه جزيرة ايطاليا مع بوناپرت ثم عينه حاكما ليلانو .

البندقانيين وما حذاها ولم يمددوا جهة سواها، وهدموا مساطب الخوانيت وجعلوا أحجارها مترايس للكرنكة^(١) لصوق هجوم العدو في وقت المعركة، ووقف دون كل مقراس جمع عظيم من الناس، وأما الجهات البرانية والنواحي للوقاية فلم يفرغ منهم فاذع ولم يصحرك منهم أحد ولم يسارع، وكذلك شد عن الوفاق مصر الحقيقة وبولاقي، وعذرهم الأكبر قريتهم من مساكن المسكر، ولم تزل طائفة المحاربين في الأزة معوسين فوصل جماعة من الفرنسية وظهروا من ناحية المناخلة وبندقوا^(٢) على متراس الشوائين وبه جماعة من مغاربة الفصامين لقاتلهم حتى أجلوهم وعن المناخلة أزالوهم، وعند ذلك زاد الحال وكثر الريحف والزوال، وخرجت العامة عن الحدود بلغوا في القضية بالمعكس والطرد، وإمعدت أيديهم إلى النهب والمخطف والسلب، فجمعوا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى والشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام، وأخذوا الزدائع والأمانات وسبوا النساء والبنات وكذلك نهبوا خان الللايات وما به من الأمتعة والموجودات وأكثروا من المعاييب ولم يفكروا في العواقب وباتوا تلك الليلة سهرائين وعلى هذا الحال مستعمرين، وأما الافرنج فأنهم أصبحوا مستعدين وعلى تلال البرقية والقلمة واقفين، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقناير^(٣) والبنات^(٤)، ووقفوا مستعشرين ولأمر كبيرهم منتظرين. وكان كبير الفرنسيين أرسل إلى المشايخ مراسلة فلم يجيبوه عنها، ولم من الطاوة، هذا والرمي متتابع من الجهتين

(١) الكرنكة كلمة يذكرها الجبرقي معناها مرايعة ويجعل لها كرنك أي رابط.

(٢) أي ضربوا بالبنادق.

(٣) أي القنايل.

(٤) يقصد بها الجبرقي القنايل أيضا.

ونهباعف الحال ضعفين حتى مضى وقت العصر وزاد القبر والحضر، فعند ذلك ضربوا بالمدافع وبالبنبات على البيوت والحارات وتعمدوا باغصوص الجامع الأزهر وجروا عليه المدافع والقنبر وكذلك ما جاوره من أماكن المحاربين كسوق الغورية والنعامين، فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ولم يكونوا في عزمهم أن يهتدوا بإسلام من هذه الآلام يا خنى الألفاظ نجنا عما نخاف وهربوا من كل سوق ودخلوا في الشقوق وتتابع الرمي من القلعة والكيهان حتى تزعزعت الأركان وهدمت في مروعها حيطان الدور وسقطت في بعض القصور، ونزلت في كل البيوت والوكائل، وأصبحت الأذان بصوتها الهائل، فلما عظم هذا الخطب، وزاد الحال والكرب، ركب المشايخ إلى كبير الفرنسيين ليرفع عنهم هذا النازل، ويمنع مسكرهم من الرمي للتراسل، ويكفهم كما تكف 'المسلمون' عن القتال، والحرب خدعة وسجال، فلما ذهبوا إليه واجتمعوا عليه عاتبهم في التأخير واتهمهم في التقصير فاحتذروا آية فقبل عذرهم وأمر برفع الرمي عنهم، وقاموا من عنده وهم يتنادون بالأمان في المسالك، وتسامع الناس بذلك فردت فيهم الحرارة وتسابقوا لبعضهم بالبشارة، وأطعمت منهم القلوب وكان الوقت قبل الغروب وانقضى النهار وأقبل الليل وغلب على الظن أن القضية لها ذيل. وأما أهل الحسينية والطوف البرانية فانهم لم يزالوا مستعمرين وعلى الرمي والقتال ملازمين ولكن خائفين للقصود وفرغ منهم البارود والافرنج أخضعهم بالرمي المتتابع بالقنابر والمدافع إلى أن مضى من الليل نحو ثلاث ساعات وفرفت من عندهم الأدوات فسجزوا عن ذلك وانصرفوا وكف عنهم القوم وانصرفوا، وبعد هجمة من الليل دخل الافرنج المدينة كاسيل، ومروا في الأزقة والشوارع لا يجدون لهم مانع كانهم الشياطين أو جند إبليس وهدموا ما وجدوه من التاريس ودخلت طائفة من باب البرقية

ومشوا إلى النورية وكرروا ورجعوا وترددوا وهاجوا وعلبوا باليقين أن
لادافع لهم ولا كمين وتراسلوا أرسالا ركبانا ورجالا، ثم دخلوا إلى الجامع
الأزهر وهم راكبون الغيول وبينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصعته
ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا
القناديل والسيارات وحشموا خزائن الطلبة والهاجرين والكتبة، ونهبوا
ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والمخبآت والدواليب
والخزانات، ودشعوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها، وبأرجلهم
ونعالهم داسوها وأحدثوا فيه وتفتوطوا، وبألوا وتمخطوا، وشربوا الشراب
وكسروا أوانيها وألقوها بصعته ونواحيه وكل من صادفوه به هروه ومن
ثابه أخرجه. وأصبح يوم الثلاثاء فاصطف منهم حزب يباب الجامع لكل
من حضر للصلاة يراهم فيكر راجعا ويسارع، وتفرقت طوائفهم بلك النواحي،
أنفاجا واتخذوا السبي والطواف بها مناجا، وأحاطوا بها إحاطة السوار،
ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش عن النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت
سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم طالبون واقمكت حرمة تلك
البقعة بعد أن كانت أعزق البقاع ويرغب الناس في سكناها، ويودعون عند
أهلها ما يخافون عليه الضياع، والقرنساوية لا يمرون بها إلا في النادر ويحوموها
عن غيرها في الباطن والظاهر، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع وانخفض
على غير القياس المرفوح ثم ترددوا في الأسواق ووقفوا صفوفا ومينا وألوا
فان مر بهم أحد فقتلوه وأخذوا ماله ووربما قتلوه ورفعوا القتلى والطرحين
من الأفرنج والمسلمين، ووقف جماعة من الفرنسيين ونظفوا مراكر للتعريس
وأزالوا ما بها من الأتربة والأحجار المتراكمة ووضعوها في ناحية لتصير
طرق المرور خالية. ومحزبت نصارى الشوام وجماعة أيضا من الأروام الذين

انضمت دورم بالحارة الجوانية ليشتكو لكبير الفرنسيين ما لحقهم من الرزية
واغتموا الفرصة في المسلمين وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ، وضربوا فيهم
المضارب وكانهم شاركوا الافرنج في التواب ، وما قصدهم للمسلمون ونهبوا
مالهم إلا لكونهم منسويين اليهم مع أن المسلمين الذين جاؤوهم نهبهم
الزهر أيضا وسلبوهم وكذلك خان الملايات المعلوم الذي عند باب حارة
الروم وفيه بضائع المسلمين وودائع الثايبين فسكت المصاب على غصته
واستعرض الله في قضيته لأنه إن تكلم لاتسمع دعواه ولا يلتفت إلى شكواه
وانتدب برطلمين^(١) للفسس على من حل السلاح أو اخطس وبث أهوانه في
الجهات ويجسسون في الطرقات فيقبضون على الناس بحسب أغراضهم وما
ينبهه النمباري من أبغاضهم فيحكم فيهم بما رده ويعمل برأيه واجتهاده يأخذ
منهم الكثير ويركب في موكبه ويسير ، وهم موثقون بين يديه بالحبال ويسحبهم
الأعوان بالقهر والتكالب ، فيودعونهم السجونات ويظالبونهم بالمنهوبات ويقرعونهم
بالعقاب والضرب ويسألونهم عن السلاح وآلات الحرب وبذل بعضهم على
بعض فيضمون على المدلول عليهم أيضا القبض وكذلك فعل مثل ما فعله
اللعين الأغا ونجهر في أفعاله وطفى وكثير من الناس ذبحوهم وفي بحر النيل
قذفوهم ومات في هذين اليومين وما بعدها أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا
الله وطال بالكفرة فيهمسم وعنادهم ونالوا من المسلمين قصدهم ومرادهم

(١) برطلمين هو رجل يوناني كان له محل في شارع الموسكى يبيع فيه الزواج ولكنه
كان يحترف أعمال الضرب والنفق والبطيحة . ولما جاء الفرنسيون مرض عليهم شعاعته
تميته يونانرت في منصب كاستنلا مستعظان أى وكيل محافظة القاهرة . وكان تتيه في هذا
المنصب من ماسى الاخلال الفرنسي اذ كان سوط عذاب على المصريين اغتتل جلادا لحساب
الفرنسيين وعلى يديه أعدم رميا بالرصاص معظم زعماء ثورة القاهرة . وقد نظم فرقة من
هيبان اليونانيين انضمت الى الجيش الفرنسي لمحاربة المصريين . وسماه العامة حب الزمان .

وأصبح يوم الأربعاء فركب فيه المشايخ أجمع وذهبوا ليت صارى عسكر
وقايلوه وخاطبوه في العفو ولاطموه والتسوية أمانا كافيا وعفوا بتادون
به بالفتين شافيا لتطمعن بذلك قلوب الرعية ويسكن روعهم من هذه الرزية
فوعدهم وعدا مشوبا بالتسويق وطالبهم بالتبيين والتعريف عن تسبب من
المضمرين في إثارة العوام وحرضهم على الخلاف والقيام ففعلطوه عن تلك
المقاصد فقال على لسان الترجمان نحن نمرهم بالواحد ففرجوا عنده في إخراج
العسكر من الجامع الأزهر فأجابهم لذلك السؤال وأمر بإخراجهم في الحال
وابقروا منهم السبعين واكسبوهم في الخطة كالغناطين ليكونوا للامور
كالراصدين وبالأحكام متقيدين »

(٨) بواذر انحلال المجتمع في مصر

تبرج النساء ^(١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ ^(٢) تبرج النساء وخروج غالبن من
الحشمة والحياء ، وهو انه لما حضر الرئيس إلى مصر ومع البعض منهم
نساءهم كانوا يمشون في الشوارع مع نساءهم وهن حاسرات الوجوه لابسات
التستونات والمتاديل الحرير الملونة ويسدن على مناكهن الطرح الكشميري
والمزركشات المصبوغة ويركن الخيول والجرير ويسوقونها سوفا عتيقا مع
الغصنك والقهقهة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة فالت إليهم نفوس
أهل الأهواء من النساء الأسافل وللاواحسن فتداخن معهم غصوبهم لنساء
وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولا مع بعض إحشام وخشية عار

(١) الميرتق ج ٣ ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) وقت سنة ١٢١٥ في الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

من مايو ١٨٠١ .

ومبالغة في إخوانته، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرنسيس بولاق وفكروا في أهلها وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات صرن مأسورات عندهم فزيرهن بزى نسائهم وأجروهن على طريقهن في كامل الأحوال فقلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر. ولما حل بأهل البلاد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيس ومن والاهم وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن ولو شعته. أو ضربه بتاسومتها فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار وإسماعن نظراءهن واخلسن عقولهن ليل النفوس إلى الشهوات وخصوصا حقول القاصرات وخطب الكثير منهن بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات معتريات بزهم ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي والمنسادة وتمشى المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها وأمامها القواصة والخدم وبأيديهم العصي يفرقون لهن الناس مثل ما يمر الحاكم وبأمرن ويضهن في الأحكام. ومنها أنه لما أوفى النيل أذرعہ ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن وقع عند ذلك من تخرج النساء وإختلاطهن بالفرنسيس ومصاحبتهم لهن في المراكب والرقص والفناء والشرب في النهار والليل في القوانييس والشموع الموقدة وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرسعة وصحبتهن آلات الطرب وملأهن السفن يكرزون من الهزل والجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المقاديف بسخيف موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم وتحكمت في عقولهم فيصرخون ويطلقون ويرقصون ويزمرون ويتجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنسيات في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير. وأما

الجواري السود فأنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأتني ذهبن إليهم أفواجا فرأى أزواجا فتطعن الحيطان وتسلقن إليهم من الطيقان ودلوهم على غبآت أسياذن وخبايا أموالهم ومعاهم وغير ذلك »

(٩) انضمام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي (١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ (٢) أن يعقوب القبطي لما تظاهر مع الفرنساوية وجعلوه سارى عسكر (٣) القبطية جمع شبان القبط وحلق لحام وزياهم بزى مشابه لعسكر الفرنساوية يميزن عنهم بقبع يلبسونه على رؤسهم مشابه لشكل البرنيطة وعليها قطعة فروة سوداء من جلد النعم في غاية البشاعة مع ما يضاف إليها من قبح صورههم وسواد أجسامهم وزفارة أبدانهم وصبرهم عسكره وعزوته، وجسمهم من أقصى الصعيد وهدم الأماكن المجاورة لحارة النصراري التي هو ساكن بها خلف الجامع الأحمر وبني له قلعة وسورها بسور عظيم وأبراج وباب كبير يحيط به بدئات عظام وكذلك بنى أبراجا في ظاهر الحارة جهة بركة الأزبكية وفي جميع السور المحيط والأبراج طيقانا للمدافع وبنادق الرصاص على هيئة سور مصر الذي رمه الفرنساوية ورتب على باب القلعة الخارج والداخل عدة من العسكر الملازمين للوقوف ليلا ونهارا وبأيديهم البنادق على الطريقة الفرنساوية (٤).

(١) للجيم في ج ٣ ص ١٦٢ .

(٢) ونمت سنة ١٢١٥ في الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣ من مايو ١٨٠١ .

(٣) سارى عسكر معناها قائد عام .

(٤) اسرقت بعض الطوائف ضد الإسلامية في مصر في تأييد الفرنسيين إسرافا وصل إلى حد تكوين فرق عسكرية من أبناء هذه الطوائف . وقام الضباط والجنود الفرنسيون بتدريبهم على النظم العسكرية الأوروبية وعزودهم بالأسلحة الحديثة ، ثم ضمت هذه الفرق إلى جيش الاحتلال الفرنسي لند التنص في عدده ، إذ كان عدد القوات الفرنسية قد حبط هبوطا ملحوظا نتيجة المارك التي دارت رحاها في مصر والشام ، والمباومة الشعبية =

الباسة التي لقيتها هذه القوات من الشعب المصري ، وصبر فرنسا من ارسال مسدد الى الحملة ، وهناك الطاعون بالجند الفرنسيين . وقد تكونت فرق عسكرية من الأقباط واليونانيين والدوريين المسيحيين .

وقد نظر الشعب المصري في مجموعة الى هذه الفرق على أنها أدوات لتثبيت الاحتلال الفرنسي في مصر ، وأنه لولا هذا الهدف لأدت السلطات الفرنسية في إنشائها ولما قامت بتدبيرها . وتسليحها . وتزعم هذه الحركة بين الأقباط المعلم يعقوب حنا . وقد قلده كبير قيادة الفرق العسكرية التي كونها من شباب الأقباط ومنحه رتبة أغا ثم رقى على حد ينو الى رتبة لواء General . وأستد اليه روسيا لـب « القائد العام للقبائل الببطية بالجيش الفرنسي » .

وكان المعلم يعقوب الساعد الأيمن للجنرال ديزي في حملة الصعيد ضد مراد بك وعرب الحجاز والمصريين ورفض أن تكون ميثمة مقصورة على تدبير المال والاعراف على شئون تموين الجيش الفرنسي بل اشترك اشتراكا فعليا في الحرب الى جانب الفرنسيين . ولما انتصر يعقوب في الواقعة « عين القوصية » قلده الجنرال ديزي في مساء ذلك اليوم في حل وحيب سيفاً كتب على نصله اسم الواقعة . وكان يعقوب يدل للفرنسيين على المواضع الهامة في حملة الصعيد .

ولما ثارت القاهرة ثورتها الثانية على ممد كلبر كان كبار الأقباط وعلى رأسهم المعلم جرجس جوهرى يمدون الثوار من أبناء الشعب المصري بالمال والقتلعة . ولكن كان المعلم يعقوب ورفاقه يصلون الثوار نارا حامية . ولما فرض كبير غرامة حربية فادحة سد الخاد ثورة القاهرة الثانية ضد الى المعلم يعقوب أن « يخل بالملعين ما يشاء » الأمر اثنى واد من غروره وقولته . ولم يمكن بطريك الأقباط يتر المعلم يعقوب دلى تصرفاً . وكتبها ما بل له التصح بالمدول من خطته ولكن كان يعقوب يظلم له القول .

ولما تقرر جلاء الفرنسيين من مصر صمم يعقوب على الرحيل مع المول الميدان الفرنسي وحاول أن يصطحب معه عددا كبيرا من شباب الأقباط الذين كانوا تمت تهادته برفضوا ولم يخرج معه الا بعض أهله وعشيرته وهم زوجته مريم نعمة الله وابنته ، مجهوا أشوه حين وايتا أخته ولقبها سيداروس . وحصل يعقوب معه تفويضا صادرا من جرجس ويعقوب جوهرى وأصلون أبو طافية وغلناظس ملطى لحا لية الحكومة الفرنسية يرد لفرش ما لية

(١٠) إتفاقية العريش

٢٤ من يناير . ١٨^(١)

اتفاقية للجلاء عن مصر مبرمة بين اللواتن ديزيه قائد فرقة ، والموطن بوسيلج مدير عام الشؤون المالية ، المفوضين عن الجزال كلير القائد العام للجيش الفرنسي ، وبين مصطفى رشيد افندي الدفقدار ومصطفى راسخ افندي رئيس الكتاب ، المفوضين عن حضرة صاحب السمو الصدر الأعظم . إن الجيش الفرنسي في مصر رغبة منه في الإحراب عن مقاصده في حقن الدماء ووضع حد للنتازات الضارة التي قامت بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي

== لدموما الجنرال ميلو في أواخر عهد الحملة الفرنسية حين نضبت الموارد المالية للفرنسيين .
وبينما كانت السفينة تنشق طريقها أصيب بعلوب بمرض لم يمهله طويلا فواتته النية في مرض البحر في ١٦ من أغسطس ١٨ واستجاب ريان السفينة لرجاء أملة فلم يبق ببحته في البحر بل وضعا في دن من النيل لحظها حتى بلغت السفينة قمر مارييليا ودفنت هناك .

(١) Convention pour l'évacuation de l'Egypte , passé entre les citoyens Désaix, Général de division, et Poussielgue, Administrateur - général des finances , plenipotentiaires du Général en chef

Et Leurs Excellences Monstafa - Rachyd Effendy, defterdâr , et Mustafa Rasychoch Effendy , reys el Kottab , Ministres plenipotentiaires de S.A Le Suprême Vizir :

Voir Reybend et Scutres ; Histoire laientifique et Militaire de l'Expédition française en Egypte. (Paris 18٤0 - 18٩6) t. VII, pp. 85 - 87,

قد قبل أن يجلو عن مصر طبقا لشروط هذه المعاهدة آملا أن يكون ذلك تمهيدا للصالح العام في أوربا .

المادة الأولى

يتمسحب الجيش الفرنسي بأسلحته وأمتعته ومنقولاته إلى الإسكندرية ورشيد وأبو قير ومن هناك ينتقل إلى فرنسا على سفنه أو السفن التي يقتضى أن يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ويرسل الباب العالي إلى قلعة الاسكندرية بعد شهر من التصديق على هذه المعاهدة مندوبا يصحبه بمسكون شخصيا لتحويل تهيئة هذه السفن للنقل .

المادة الثانية

تعد مدة مدتها ثلاثة اشهر في مصر تبدأ من يوم التوقيع على الاتفاقية ، وإذا انقضت هذه المدة قبل أن يحد الباب العالي السفن قصد الهدنة إلى أن يتم نقل الجنود بحرا ويلاحظ الطرفان أن يبتذلا كل الوسائل لعدم الإخلال بطمأنينة الجيش والأهالي وراحاتهم خلال الهدنة .

المادة الثالثة

يجب في نقل الجيش الفرنسي النظام الذي يضعه مندوبون يشارهم الباب العالي والجزال كبير لهذا الغرض . وإذا حدث خلاف بين للتدوين أثناء انتقال الجنود إلى السفن فيفتار سددى سميت مندوبا من قبله ليفصل في الخلاف طبقا للوائح البحرية البريطانية .

المادة الرابعة

تجلو القوات الفرنسية عن موقعى قطية والصالحية في اليوم الثانى وعلى الأكرز في اليوم الماشر بعد التصديق على المعاهدة، ومدينة المنصورة في اليوم الخامس عشر ، ودماط وبليسي في اليوم العشرين ، وبالسويس قبل إخلاء

القاهرة بسعة أيام ، والبلاد الأخرى الواقعة على الضفة الشرقية للنيل في اليوم
العاشر وتغلى بلاد الدلتا بعد خمسة عشر يوما من إخلاء القاهرة ، وتبقى الضفة الغربية
للنيل وملحقاتها في يد الفرنسيين إلى حين الجلاء عن القاهرة . وبما أن هذه
الجهات يحتلها الجيش الفرنسي إلى أن يجيء الجنود الفرنسيون من الوجهة
الغربية فيجوز أن تبقى إلى تمام الهدنة إذا لم يعسر إخلاؤها قبل ذلك . وتسلم
الجهات التي يصير الجلاء عنها إلى الباب العالي بالحالة التي هي عليها الآن .

المادة الخامسة

يصير إخلاء القاهرة بعد أربعين يوما أو على الأكثر خمسة وأربعين يوما
من تاريخ التصديق على الاتفاقية .

المادة السادسة

يمهد الباب العالي بأن يذل كل عنايته لكي يضمن لقوات الفرنسيين التي
تغلى مواقعها بالبر الغربي وتسحب بأسلحتها وأمتعتها نحو مصصر الجيش
العام الانتصار ولا تؤذى في أشخاصها أو أموالها أو كرامتها سواء من أهالي
مصر أو من الجنود الممانيين .

المادة السابعة

تنفيذا للمادة السابعة ومنعا لكل خلاف أو خصومة تصخذ الوسائل اللازمة
ليكون الجنود الممانيون يبيدين الجدد الكافي من الجنود الفرنسيين .

المادة الثامنة

بمجرد التصديق على الاتفاقية يطلق سراح الأتراك والرحايا الممانيين
على اختلاف أجناسهم للمحجوزين أو المحبوسين في فرنسا أو الذين اعتقلتهم
السلطات الفرنسية في مصر ، وكذلك يطلق سراح الفرنسيين المحجوزين .

واللعبوسين في مدن السلطنة العثمانية وثغورها والأشخاص التابعين للوكالات
والقنصليات الفرنسية على اختلاف أجناسهم .

المادة التاسعة

الأشخاص الذي صودرت أموالهم وأملاكهم من الجانبين يستردون
هذه الاملاك والأموال أو ترد لهم قيمتها . ويبدأ بذلك فوراً بعد الجلاء
من مصر . وتتم تسوية ذلك في الأستانة بواسطة الجانب المؤلف لهذا
الفرض من الجانبين .

المادة العاشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أي دين كان ولا يؤذى في أملاكه
ولا في شخصه بسبب اتصاله أو ارتباطه بالفرنسيين مدة احتلالهم مصر .

المادة الحادية عشرة

تمنح للجيش الفرنسي جوازات سفر وعهود بعدم التعرض لأفراد في
الطريق من الدولة العثمانية وحلفائها أي بريطانيا وروسيا وكذلك تقدم
له السفن اللازمة لرجوعه إلى فرنسا .

المادة الثانية عشرة

عندما ينزل الجيش الفرنسي في السفن بمصب الباب العالي وحلقاؤه ألا يحصل
له أي تعرض حتى يصل إلى فرنسا، وبمصب الجزال كليبر والجيش الفرنسي
من ناحيتهما ألا يقع منهما خلال هذه اللدة أي استفزاز أو عمل عدائي ضد
أساطيل الدولة الثمانية أو حلفائها أو أي بلد من البلدان التابعة لها والأتروسو
السفن المقلدة للجيش في أية جهة ماعدا الشواطئ الفرنسية مالم تقضى بذلك
الضرورة القصوى .

المادة الثالثة عشرة

ينتج عن الهدنة التي تقرر عقدها لمدة ثلاثة أشهر لجلاء الجيش الفرنسي عن مصر أنه إذا وصلت خلال هذه المدة بعض السفن الفرنسية إلى الاسكندرية بغیر علم قواد أساطيل الحلفاء فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن تغلق هذه السفن من الاسكندرية بعد أن تتزود بما يكتفيها من الماء والمؤن وتعود إلى فرنسا مزودة بمخازنات مرور من الحكومات المتحالفة، وفي حالة احتياج بعض هذه السفن إلى الترميم فليسا دون سواها الحق في أن تبقى إلى أن يتم ترميمها ومن ثم تغلق فوراً إلى فرنسا حين تطيب لها الرياح .

المادة الرابعة عشرة

للجنرال كليبر أن يرسل من فوره نبأ اتفاقية الجلاء عن مصر إلى الحكومة الفرنسية ويعطى للسفينة المقلدة للرسالة جواز المرور اللازم لوصوله إلى فرنسا .

المادة الخامسة عشرة

نظراً لما اتضح من حاجة الجيش الفرنسي إلى المؤنة اليومية مدة الثلاثة الأشهر التي يجب أن يتم فيها جلاؤه عن مصر وثلاثة أشهر أخرى ابتداء من يوم نزوله السفن فقد تم الاتفاق على أن يقدم الباب العالي الكميات اللازمة من الفصح واللحم والأرز والشعير والخبز وذلك بموجب القوائم التي تقدم من المفوضين الفرنسيين بما يكفي لمدة إقامة الجيش في مصر ومدة سفره وبمنهم من ذلك ما يأخذه الجيش من الخزن بعد التصديق على الاتفاقية .

المادة السادسة عشرة

لا يجوز للجيش الفرنسي اعتباراً من يوم التصديق على الاتفاقية أن يجمع أية ضريبة في مصر وعليه بالعكس أن يترك للباب العالي قيمة الضرائب

العادية التي يحل موعد سدادها لغاية تاريخ رحيله ، وكذلك الجمال والمجن والذخائر والمدافع وغير ذلك من المهمات التي يملكها ولا يرى أن يأخذها معه ، وكذلك مستودعات الذللال التي جيت نوعا من ضرائب الأطنان ومخازن المأكولات فجميع هذه المستودعات يهرحصرها وتقدير قيمتها بمعرفة مندوبين يرسلهم الباب العالي لهذا الغرض على يد قائد القوات البريطانية بالاتفاق مع وكلاء الجنرال كليبر القائد العام ، وتسلمها المندوبون المذكورون بقيمتها لغاية ثلاثة آلاف كيس وهو المبلغ المطلق على أدائه للجيش الفرنسي بمثابة نفقات لازمة لتجديد الجلاء والرحيل ، فإذا لم ينف تلك الأشياء بهذه القيمة فعلى الباب العالي أداء الفرق ؛ لغة قرض توده الحكومة الفرنسية طبقا لسندات الإسلام التي تقرر بقيمتها من وكلاء الجنرال كليبر.

المادة السابعة عشرة

بما أن الجيش الفرنسي يلزمه اتفاق المصاريف اللازمة للجلاء فيسلم بعد التصديق على الاتفاقية المبالغ المتفق عليها لهذا الغرض على النحو الآتي : بمسائة كيس في اليوم الخامس عشر بعد التصديق على الاتفاقية ، وبمسائة أخرى في اليوم الثلاثين ، وثلاثمائة كيس في اليوم الأربعين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم الخمسين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم السبعين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم الثمانين ، وبمسائة في اليوم التسعين ، وبواقع الكيس بمسائة قرش عثمانى .

وتؤدى هذه المبالغ بصفة قروض بواسطة مندوبين يوفدهم الباب العالي لهذا الغرض وتسهيلا لتنفيذ هذه العهود يرسل الباب العالي بعد تبادل التصديق على الاتفاقية فوراً مندوبين عنه الى القاهرة والمدن الأخرى التي يحلها الجيش الفرنسي .

المادة الثامنة عشرة

الضرائب التي يمكن أن يجبيها الفرنسيون بعد التمديد على الاتفاقية وقبل إذاعة هذه الاتفاقية في أنحاء القطر المبررى تخضع قيمها من الثلاثة آلاف كيس المنصوص عنها آتفا .

المادة التاسعة عشرة

تمهيدا وتعجيلا لإخلاء المدن والمواقع تحول لسفن النقل الفرنسية التي توجد بالموانئ المبررية حرية الانتقال والملاحة من دمياط ورشيد إلى الاسكندرية ومن الاسكندرية إلى رشيد ودمياط خلال الثلاثة أشهر المتفق على جعلها مهلة للجلاء .

المادة العشرون

بما أن سلامة أوروبا من الأوبئة تستلزم اتخاذ الاحتياطات العامة لمنع انتشار عدوى الوباء إليها فلا يسمح لأى فرد مصاب بالطاعون أو مشبهه في إصابته به النزول إلى السفن ، والجنود الموبوءون أو المصابون بأى مرض آخر يحول دون إمكان نقلهم في الموعد المحدد للجلاء يبقون بالمستشفيات التي يخالجون بها في أمان الصدر الأعظم وحمايته ويقوى علاجهم أطباء من الجيش الفرنسى يقون لهذا الغرض بجانهم إلى أن يتم شفاؤهم ويحسنى لهم للسفر بحيث يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، وتسرى عليهم أحكام المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذه الاتفاقية كما تطبق بالنسبة لباقي الجنود ويصعد القائد العام للجيش الفرنسى بأن يصدر تعليماته المشددة ، إلى خباط الفرق التي تنزل بالسفن بالاسمح لسفن النقل بالرمو في غير الثغور التي يمينها أطباء الجيش ويعوون في اختيارها أن تتوافر فيها الوسائل الضرورية للمجر المصحى .

المادة العادية والعشرون

كل ما يحدث من المشاكل مما لا تناوله أحكام هذه الاتفاقية يسوى بالطريق
اليهودية بمعرفة مندوبين يعينهم لهذه الغاية الصدر الأعظم والقائد العام الجنرال
كليبر بالطريقة التي تؤدي الى تسهيل وتحجيل الجلاء .

المادة الثانية والعشرون

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية إلا بعد التصديق عليها من الجانبين ، ويتم
تبادل التصديق في خلال ثمانية أيام ومندوبو حصص على الطرفين المتعاقدين
مراعاة تنفيذ أحكامها بتمام الدقة .

تمحورت هذه الاتفاقية ووقع عليها بأختامنا الخاصة بنا ، في المعسكر الذي
وقعت به المفاوضات بالقرب من العريش في اليوم الرابع من يوليوز من
السنة الثامنة للجمهورية الفرنسية الموافق ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ميلادية و ٢٧
من شهر شعبان سنة ١٢١٤ هجرية .

امضاءات (ديزبه) قائد فرقة ، (يوسليج) المفوضين عن الجنرال كليبر .
(مصطفى رشيد) الدفردار و (مصطفى راسخ) رئيس الكتاب المفوضين
من الصدر الأعظم .

تصديق كليبر

أنا الموقع أدناه القائد العام للجيش الفرنسي في مصر وأصدق
على أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه لتنفيذ بقواها ومناها ، وللتعلق من
مطابقة الصياغة التركية المدون فيها الائتلاف والعشرون شرطا للفرجة الفرنسية
الموقع عليها من مفوض الصدر الأعظم والمصدق عليها من سموه فسوف يصير
الرجوع إلى صياغة الفرجة الفرنسية في حالة وجود أى خلاف .

المعسكر العام بالعالمية يوم ٨ يوليوز من السنة الثامنة (٢٨ من يناير سنة ١٨٠٠)

إمضاء كليبر

(١١) اتفاقية الصلح

بين الجنرال كليبر ومراد بك^(١)

• من أبريل سنة ١٨٠٠

باسم الله القدير

نظرا لما أبداه الأمير سامي المقام الحائز لكمال الشرف والاعتبار مراد بك
مجد من الرغبة في أن يعيش في سلام ووفاق مع الجيش الفرنسي بمصر ،
ولما يرغب القائد العام كليبر من الأعراب عماله في قنوس الفرنسيين من
الأحرام الذي استوجبته شجاعته واقتضاه مملكته حيالهم ، فقد تم الاتفاق
على ما يأتي :

Reyband. Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition (1)
française en Egypte (Paris 1880-1886) t VII, pp.428-432.

وبدراسة نصوص هذه الاتفاقية والملاحظات التي صاحبت إبرامها والنتائج التي ترتبت

عليها نرى أنها قامت على أساس تبادل المصالح بين الفرنسيين ومراد بك على حساب مصر
فقد أمن كليبر بهذه الاتفاقية قيام أية ثورة في الوجه القبلي وهو التلجيم متزامي الأطراف
لم تستمر فيه دعائم الحكم الفرنسي . وأصبح في مقدور كليبر أن يوجه اهتمامه إلى القاهرة
والدلتا ، بل كان له أن يلقى التجديدات من مراد بك ، كما أتاحت له هذه الاتفاقية الانصراف
في صد أي غزو خارجي تقوم به الدولة العثمانية أو بريطانيا . يضاف إلى ذلك أن كليبر
ضمن تأمين القاهرة بالفلل والأقوات من الصعيد .

أما مراد بك فقد حقق له الاتفاقية ثمة - شخصيا على حساب المصلحة العليا لمصر التي
آوتها وجعلت منه أميرا مليشيا ضمن لنفسه حكم النصف الجنوبي من الصعيد تحت حماية فرنسا
ولم يكن يتم التوجه على الاتفاقية حتى أرسل إلى الفرنسيين الفلل والمؤن وسلمهم بعض الثمنين
الذين كانوا قد لجأوا إليه ، وبعد أن تم لمخاد ثورة القاهرة الثانية أقام مراد ولاية أخرى في
جزيرة النعب بالجيزة - كليبر وقواده . وعدم لهم بعد الولاية أربعة آلاف رأس من الأغنام
بمثابة هدية وقد ظل مراد مخلصا لهذه الاتفاقية حتى وفاته في أبريل ١٨٠١ . وما أروع
الجبرتي وهو يترجم له إذ يقول إنه كان من أعظم الأسباب في شراب التعليم المصري بما تجدد
منه ومن مما ليسك وأتباعه من الجور والظهور ومساعدته لهم فعل المم ببول بزواله (أنظر
ترجمة حياته في ج ٣ ص ١٦٦ - ١٦١)

المادة الأولى

يعترف القائد العام للجيش الفرنسى بالتيا به من الحكومة بمراد بك محمد أميراً وحامياً للوجه القبلى ويخوله بهذه الصفة سلطة الحكم والانتفاع فى البلاد الكائنه بالبر الشرق والبر الغربى للنيل ابتداء من ناحية بلعقورة بمديرية جرجا إلى أسوان فى مقابل أن يؤدى للجمهورية الفرنسية الخراج الواجب دفعه عن تلك الجهات لصاحب الولاية على مصر .

المادة الثانية

يحدد هذا الخراج السنوى بمبلغ ٢٥٠ كس بواقع الكس ٢٠٠.٠٠٠ بارة علاوة على ١٥٠.٠٠٠ أردب قمح و ٢٠٠.٠٠٠ أردب شعير وغلل أخرى .

المادة الثالثة

الخراج الذى يدفع نقداً يؤدى على أربعة أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر قسماً ، وتبدأ السنة بحساب التقويم الفرنسى ، أما الخراج الذى يؤدى نوعاً فيؤدى فى شون القاهرة من أول فلوربال إلى ٣٠ كعبيدور ، وبحاسب مراد بك على مصاريق نقل الغلال بواقع الأردب أربعين بارة وتخضع من الخراج الذى يدفع نقداً .

المادة الرابعة

يكون لمراد بك دخل جمرى القصب وجمرى إسنا ، وتحتل ميناء القصب لحماية فرسية لا نقل عن مائتى جندي ، وعلى مراد بك أن يؤدى نفقات هذه الحماية ، ويصرف لها ضعف ما يدفع عادة للجنود ، وعليه أن يضعه كتيبة من المليك ترابط فى القصب لمساعدة الحماية الفرنسية ، وما يدفعه لنفقات الحماية يضمن له من الخراج المذكور فى المادة الثانية .

المادة الخامسة

بما أن أمير الوجه القبلى ليس له إلا الدخل الناتج من الضرائب فليس له أن يتصرف فى ملكية أى بلد إلى حاشيته المتصلين به ، ولكن له إدارة هذه البلاد بالطريقة التى يراها مرضية ، والحكومة الفرنسية تضمن للأهالى ملكية الأراضى التى يملكونها بالطرق المشروعة وتمنع وتوقع أى اعتداء عليها .

المادة السادسة

على كل طرف أن يرد إلى الطرف الآخر الجنود اللاجئين اليه من جيش الطرف الآخر ، وليس لمزارعى القرى التابعة لأى من الفريقين أن يلجأوا إلى البلاد التابعة للفريق الآخر بقصد التخلص من أداء الضرائب أو لأى سبب آخر من هذا النوع .

المادة السابعة

يجعل الأمير حاكم الصعيد مدينة (جرجا) مقسرا له . وعليه أن يرسل للقائد العام حرسا من خمسة وعشرين مملوكا ، وعليه أن يوفد أحد البكوات من أتباعه مندوبا مفوضا عنه يقيم باستمرار فى القاهرة .

المادة الثامنة

يضمن قائد الجيش الفرنسى لمрад بك الانتفاع بدخل حكمومه ويحمده بحمايته فى حالة مهاجمته . وإذا استهدفت الجهات التى تحتلها الجنود الفرنسية لهجوم عدائى أيا كان نوعه فعلى مراد بك أن يتخذ عددا من جنوده يبلغ على الأكثر نصف قواته لمعاونة القوات الفرنسية ، وعليه أن يقدم بالثمن المعتاد أدوات النقل المطلوبة ، ومؤونة الجنود التى يتخذها تكون على نفقة الحكومة الفرنسية .

المادة التاسعة

يعد القائد العام كبير بأن لا يوافق على أى اقتراح أو اتفاق يحرم مراد بك من المزايا الميثة أعلاه وعليه أن يبلغ المعاهدة الحالية إلى الحكومة الفرنسية ليرعى مصالح مراد بك في المعاهدات التي قد يبرم بشأن مصر .

المادة العاشرة

إن الشروط الواردة في المعاهدة الحالية والتي تقررت بمعرفة كل من الخزانة دامايس قائد فرقة ورئيس أركان الحرب العام والمواطن جلوييه قوميسير الحكومة (لدى الديوان) ومدير الشؤون المالية المفوضين من القائد العام كبير ، وعثمان بك البرديسي المفوض عن مراد بك بصيرالتوقيع عليها من القائد العام كبير ومن الأمير المعظم والملاد الأنخم مراد بك محمد .

(١٢) الجبتي سجل

التقاليد العسكرية في تشييع جنازة كبير^(١)

« ونادوا ليلة الرابع من قتله وهي ليلة الثلاثاء خامس عشر من المحرم ١٢١٥ (٢) في المدينة بالكنس والرش في جهات حكام الشرطة فلما أصبحوا اجتمع عساكرهم وأكابرهم وطائفة منها القبط والشوام وخرجوا بموكب مشهده ركبانا ومشاة وقد وضعوه في صندوق من رصاص مستم الفعلاء ووضعوا ذلك الصندوق على عربة، وعليه يرتبطه سيفه والخنجر الذي قل به وهو مغموس بدمه، وعملوا على العربة أربعة ييارق صفار في أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون بطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق

(١) الجبتي ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) كال ٢٥ محرم ١٢١٥ يوافق ١٨ يونيو ١٨٠٠ :

سود، والعسكر بأيديهم البنادق وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعة بخرقه سوداء، ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء وعليها قصب غيش، وضربوا عند خروج الجنائز مدافع وبنادق كثيرة وخرجوا من بيت الأربكية على باب الخلق إلى درب الحمام إلى جهة الناصرية ، فلما وصلوا إلى تل المقارب حيث القلعة التي بنوها هناك ضربوا عدة مدافع وكانوا أحضروا سلبان الحلبي والثلاثة المذكورين فأمضوا فيهم ما قدر عليهم ثم ساروا بالجنائز إلى أن وصلوا باب قصر العيني فرفعوا ذلك الصندوق ووضعوه على علوة من القواب بوسط نخشبية صنعوها وأعدوها لذلك وعللوا حولها درابزين وفوقه كساء أبيض وزرعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند بابها شخصان من العسكر يتنادقهما ملازمان ليلا ونهارا يتناوبان الملازمة على الدوام ، واقضى أمره .

(١٣) معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجزيرة

أبرمها الجنرال بليار Bélliard

٢٧ يونيو ١٨٠٩

معاهدة لجلاء الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليار عن مصر أبرمت بين كل من اليريمجادييه جنرال هوب Hope بالنيابة عن القائد العام للجيش الانجليزي في مصر ، وثمان بك بالنيابة عن المصدر الاعظم ، واسحق بك بالنيابة عن قبطان باشا ، والجنرال دنزلو Donzelot والجنرال موراند Morand والكونويل تاربر Tarayre بالنيابة عن الجنرال بليار قائد فيلق الجنود الفرنسية ومن يتبعه ، اجتمع المندوبون المذكورون أملاء في مكان للمفاوضات وبعد تبادل الصفات والسلطات المتحولة لهم اتفقا على الشروط الآتية :-

المادة الأولى

أن الجنود الفرنسية من كافة الأسلحة والملاحقين بهم بقيادة الجنرال بليار
يجلّون عن القاهرة والقلمة وحسين بولاق والجيزة وعن كل الجهات التي
يحتلونها الآن في القاهر المصري .

المادة الثانية

بذلك الجنود الفرنسيون والملاحقون بهم بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم
وذلك أنهم إلى رشيد بطريق البر الغربي لليل ومن هناك يبحرون إلى الثغور
الفرنسية بالبحر المتوسط ومعهم أسلحتهم ومدافعهم ومنقولاتهم على نفقة
الدول المتحالفة ، ويتم إقلاصهم في أقرب ما يمكن من الوقت بحيث لا يهاجر
عن الخمسين يوما التالية لتاريخ التصديق على هذه المعاهدة ، ومن المتفق عليه أن
ينقل الجنود المذكورون إلى الثغور الفرنسية بأقرب وأسرع طريق .

المادة الثالثة

تقف الأعمال العدائية من الجانبين بمجرد التوقيع والتصديق على هذه
المعاهدة وتسلم قلعة سلكوسكى^(١) وباب مدينة الجيزة المسمى باب الأهرام
إلى جيش الحلفاء ويحدد خط المخافر الأمامية لجيوش الطرفين بمعرفة
مندوبين يعينون لهذا الغرض وتعطى الأوامر للشدة للجنود ألا يمتازوا
هذا الخط وذلك منعا لكل اصطدام بين جنود الطرفين وإذا وقع أى
اصطدام فيحسم بالطرق الودية .

المادة الرابعة

يخلى الجنود الفرنسيون والملاحقون بهم مدن القاهرة والقلمة وبولاق

(١) جامع الظاهر بيبرس وقد حوله الفرنسيون إلى قلعة وأودعوا فيها خائضهم وأسلحتهم .

وقلاعها في اليوم الثاني عشر بعد التصديق على هذه المعاهدة ، وينسحبون إلى قصر العبي والروضة والجيزة ، ومن هناك يرحلون إلى الثغور للعدة لإقلاعهم ويكون هذا الرحيل في أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد عن خمسة أيام ، ويجتزل قواد الجيوش البريطانية والفرنسية بنفقات نقل الجنود الفرنسيين بطريق النيل من الجيزة .

المادة الخامسة

تنظم طريقة رحيل الجنود الفرنسيين بأشقاء قواد جيوش الطرفين أو ضباط أركان الحرب الذين يتدبرون لهذا الغرض من الجانبين ، ولكن من المتفق عليه أنه طبقاً لهذه المادة يكون لقواد جيوش الحلفاء تحديد عدد الأيام التي يقضيها احتشاد الجيش الفرنسي ورحيله وبناء على ذلك يصحب الجيش الفرنسي في رحيله مندوبون من الإنجليز والترك يكتفون بتقديم المؤن اللازمة له أثناء الرحيل .

المادة السادسة

تهدف حراسة الأمتعة والأثقال والذخائر وسائر المهمات التي ينقلها الجنود الفرنسيون بطريق النيل إلى شراذم من الجيش الفرنسي وإلى الأمن المساحة التابعة لدول الحلفاء .

المادة السابعة

تقدم المؤن السكافية للجنود الفرنسيين ولللاحقين بهم من يوم رحيلهم من الجيزة إلى حين وصولهم إلى فرنسا ، وتتبع في هذا الصدد لوائح الجيش الفرنسي في المسافة بين الجيزة والثغر الذي يفلتون منه ، واللوائح البحرية البريطانية في طريقهم بحراً لغاية وصولهم إلى فرنسا .

المادة الثامنة

يقدم قواد القوات البرية والبحرية الإنجليزية والتركية مراكب النقل اللازمة لنقل الجنود الفرنسية إلى تنجور فرنسا الواقعة على البحر المتوسط وكذلك لجميع الفرنسيين والأشخاص الآخرين الملتحقين بالجيش الفرنسي، ويعهد في هذه المهمة وفي تدبير المؤن الكافية إلى مندوبين بينهم لهذا الغرض الجنرال بليار وقواد الحلفاء البريين والبحريين بعد التصديق على هذه المعاهدة مباشرة، ويوجه هؤلاء المندوبون إلى رشيد وأبو قير لتدبير الوسائل اللازمة للنقل.

المادة التاسعة

يقدم الحلفاء أربع سفن (أو أكثر من هذا العدد عند الإمكان) خاصة لنقل الجنود والمياه والعلف الكافي لمدة السفر

المادة العاشرة

يعود الجنود الفرنسيون والمعتقون بهم إلى فرنسا في حراسة سفن الحلفاء، وتضمن الدول المحايدة للذين يركبون السفن منهم أن لا يصابوا بأذى إلى أن يملفوا الشواطئ الفرنسية ويعهد الجنرال بليار هو والجنود الذين تحت قيادته بأن لا يصدر عنهم أثناء رحلتهم أى عمل عدائى ضد السفن أو البلاد التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أو الباب العالي أو حلفائهما.

ولا يجوز للسفن المقاتلة الجنود أو الرعايا الفرنسيين أن ترسو في أى ثغر آخر غير الثغور الفرنسية ما لم تقتض بذلك الضرورة القصوى.

ويعهد قواد القوات البريطانية والتركية والفرنسية بالسفود المبنية أعلاه مدة إقامة الجيش الفرنسي في مصر من يوم التصديق على المعاهدة إلى حين نزوله إلى السفن، ويتكفل الجنرال بليار قواد القوات الفرنسية بالإنهاء من حكومته

بأن السفن التي تقل الجنود الفرنسية أو تنقل حراسها في البحر لا تعجز ولا تضبط في موانئ فرنسا بعد نزول الجنود منها وأن يكون لقباطيتها الحق في أن يشترى على حسابهم حاجتهم من الزاد والمؤونة مما يكفيهم للعودة ، ويكمل الجنرال بليار أيضا بالنيابة عن حكومته أن لا تضار هذه السفن في عودتها إلى تنقل الحلفاء مادامت لا تحاول القيام بحركات حرية عدائية أو المشاركة فيها بأي وسيلة ما .

المادة الحادية عشرة

جميع الرجال الإداريين وأعضاء لجنة العلوم والفنون وبالجملة كل الأشخاص الملحقة بالجيش الفرنسي يتمتعون بالازاياء المنوطة في هذه المعاهدة لأفراد الجيش ولرجال الإدارة وأعضاء لجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم الأوراق المتعلقة بوظائفهم وأعمالهم وأوراقهم الخاصة والأشياء الأخرى التي تتعلق بهم .

المادة الثانية عشرة

يحق لأي من سكان مصر على اختلاف اجناسهم إذا رغب اللحاق بالجيش الفرنسي في رحيله أن يرحل معه ولا يجوز بعد رحيله أن تؤذى عائلته أو تصادر أملاكه .

المادة الثالثة عشرة

لا تضار أحد من سكان مصر من أي دين كان ولا يؤذى في شخصه ولا في ماله بسبب علاقة أثناء الاحتلال الفرنسي بالسلطات الفرنسية مادام يخضع من الآن لغوانين البلاد^(١)

(١) في النص المنشور في مجموعة دي مارتانس أن هذه المادة تنصرف الى الأعضاء من الذين يرحلون مع الجيش الفرنسي ، ولكن هذه الإضافة لم ترد في النص الوارد في ريبو ، وقد اعتدنا على الصيغة التي في ريبو لأن الإضافة لا تستقيم مع المعنى المستفاد من تمام المادة .

المادة الرابعة عشرة

المرضى الذين لا يستطيعون السفر يقفون في مستشفى حيث يتولى علاجهم أطباء من الفرنسيين أو أشخاص من مواطنيهم إلى أن يتم شفاؤهم وعندئذ يرسلون إلى فرنسا طبقا للأحكام التي تسرى على الجنود ، وعلى قواد الحلفاء أن يقدموا لهم حاجاتهم في ذلك المستشفى وعلى الحكومة الفرنسية أن ترد قيمة هذه الحاجات .

المادة الخامسة عشرة

عند تسليم المواقع والقلاع المكتسبة تسليمها طبقا لهذه المعاهدة يمين مندوبون لتسلم المدافع والذخائر والأوراق والمحفوظات والرسوم وغير ذلك من الأشياء والمنقولات التي لا يجب على الفرنسيين تركها للحلفاء .

المادة السادسة عشرة

يرسل قائد القوات البحرية للحلفاء سفينة بحري في أقرب فرصة إلى طولون وعليها ضابط ومندوب من الجيش الفرنسي يعهد إليهما إبلاغ الحكومة الفرنسية نص هذه المعاهدة .

المادة السابعة عشرة

يجب ما ينشأ من الخلاف في شأن تنفيذ هذه المعاهدة يحسم بالطرق الودية على يد مندوبين يعينون لهذا الغرض من الجانبين .

المادة الثامنة عشرة

بعد التصديق على هذه المعاهدة يصدر الإفراج فورا عن الأسرى الإنجليز والعمانيين المحبوسين في القاهرة وعلى قواد الحلفاء أن يغربوا من تاجيهم عن الأسرى الفرنسيين الذين في مصسكراتهم .

المادة التاسعة عشرة

يتبادل الحلفاء والفرنسيون الرهائن لضمان تنفيذ هذه المعاهدة من الجانبين وتكون الرهائن من ضباط من الطرفين معساوين في الرتبة ويطلق سراح الرهائن بمجرد وصول الجنود الفرنسية إلى موانئ فرنسا .

المادة العشرون

يبلغ احد الضباط الفرنسيين هذه المعاهدة الى الجنرال منو بالاسكندرية، ولهذا الأخير أن يطلبها بالنسبة للجنود الفرنسيين ومن يلحق بهم من تحت إمرته برا وبحرا في تلك المدينة وعليه في حالة القبول أن يبلغ ذلك الى قائد القوات البريطانية للرابطة أمام الاسكندرية في مدة اليومين التاليين لتبليغه نص المعاهدة .

المادة الحادية والعشرون

بعد تبادل المصدق على هذه المعاهدة من قواد الطرفين في مدة أربع وعشرين ساعة بعد التوقيع عليها . حرر من هذه المعاهدة أربع نسخ بالمكان الذي حصلت فيه المفاوضات بين مندوبي الطرفين ظهر يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠٩ الموافق ١٩ صفر سنة ١٢١٦ هجرية أي ٨ مسيدور من السنة التاسعة للجمهورية الفرنسية .
إمضاءات : هوب Houp برينجادييه جنرال ، هتان بك وكيل المصدر الأعظم اسحق بك وكيل حسين قبطان باشا . دنزلوا Danzelot قائد لواء . موران قائد لواء . تاريير Tarryer كولونل . نوافق ونصديق على هذه المعاهدة ١٩ مسيدور (٢٨ يونيو سنة ١٨٠٩) : بليار قائد قرقفة . نوافق : هلي هتشنسون القائد العام (الجيش الانجليزي) - نوافق بالنيابة عن اللورد كيث : ستفنسن قبطان بالبحرية الملكية -

مصدق على مواد هذه المعاهدة : (الحاج يوسف ضيا) - (حسين باشا قبطان) .

ملحق اضافى وتفسيرى للمعاهدة

١ - ان مدافع الميدان التى يسوغ للجيش الفرنسى تحت إمرة الجنرال بليار أن ينقلها معه فى انسحابه من القاهرة وبأخذها لفرنسا هى : مدفعان من مدافع الميدان من كل طابور ومدفع من كل سرية وما يجىء من العربات والذخيرة .

٢ - ومن المتفق عليه أيضا أن الجنود الفرنسيين الذين يركبون سفنا حربية من سفن الحلفاء يودعون أسلحتهم وذخيرتهم فى الأمكنة المخصصة لها على ظهر تلك السفن تحت رقابة قباطينها ثم تسلم للجنود الفرنسيين مندوخلهم من السفن فى الموانئ الفرنسية ، أما الجنود الذين يركبون سفنا غير حربية وغير مسلحة فيستبقون أسلحتهم وذخيرتهم مدة رحلتهم ويكونون تحت رقابة ضباطهم .

٣ - تنتقل زوجة الجنرال منو وإبنه وبأورده من القاهرة إلى الاسكندرية بطريق النيل على سفينة يعدها الحلفاء لهذه الغاية وترسل معهم منقولات الجنرال منو .

٤ - بما أنه يوجد بالقاهرة الآن بعض زوجات الضباط والجنود وباقى الفرنسيين المرابطين فى الاسكندرية فلن كامل الحرية فى الانتقال إلى تلك المدينة ، وتعد لن وسائل الانتقال اللازمة لهذا الغرض وفى حالة عدم قبولهن فى الاسكندرية ينتقلن إلى فرنسا عند إقلاع الجيش الفرنسى الذى تحت قيادة الجنرال بليار أو فى أى وقت ممكن ، ويقولن جميع اللزاي المخصوص منها فى هذه المعاهدة .

٥ - الفرنسيات من نساء ضباط الجيش الفرنسى وجنوده وأتساء الموظفين الفرنسيين الملتحقين بهذا الجيش ينتقلن مع أزواجهن إلى فرنسا ويعطين

للوونة الكافية ويغولن المزايا المينة في هذه المعاهدة وتلتج في ذلك الواليع البحرية البريطانية .

إذا وجد بالقاهرة منقولات وأمتة تابعة لأفراد الجامية الفرنسية المرباطى الاسكندرية تنقل وتودع في رشيد أو ترسل إلى فرنسا إذا أمكن ذلك .

٧- يجوز لمدير الادارات الصامة للجيش الفرنسى أن يتنقل إلى الاسكندرية أو يرسل إليها مندوبا عنه ويعطى كل التسييلات الممكنة لهذا الغرض .

٨- إذا كان من بيع الرهائن التى تعطى من الجانبين ضباط من الجيش البرى فلقواد الجيوش الثلاثة أن يستبدلوا بهم عند نزول الجيش الفرنسى إلى السفن ضباطا بحريين من مرتبتهم .

٩- الخيول والجمال التى يتركها جيش الجنرال بليار في مصر تسلم عند الجلاء إلى مندوبين يسميهم قواد جيوش الحلفاء .

١٠- من المتفق عليه أن الحصون التى يصير تسليمها تسلم بحالتها دون أن يحسب أى هدم أو تخريب ويلت نظر الضباط والمهندسين إلى الأنعام التى بها .
حرق في معسكر المفاوضات يوم ٨ مسيدور من السنة التاسعة (١٧٧٧) ونية
سنة ١٨٠١ - ١٦ صفر سنة ١٢١٦ (الامضاءات السابقة)

(١٤) إتفاقية الجلاء عن الاسكندرية

شروط التسليم المروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عبداثة
جائت فرنسوا منوالقائد العام للجيش الفرنسي بالاسكندرية على قواد القوات
البرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية والباب العالي .

الشرط الأول

ابتداء من اليوم لفاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر سنة ١٨٠١) تمتد
المدة بين الجيش الفرنسي والجيش الانجليزية والوكية بالشروط المتبعة
الآن وتحدد خطوط الحفاقر الأمامية بين الجيشين تحديدا جديدا بمقتضى
إنفاق ودى يرم بين قواد الجانبين متنا لوقوع أى تصادم بين الجنود .
(الجواب) - مرفوض .

الشرط الثانى

إذا لم يصل المدد الكافى للجيش الفرنسي قبل الميعاد المحدد فى المادة السابقة
ينسحب من الاسكندرية وقلاعها واستحكاماتها بالشروط الآتية .
(الجواب) - مرفوض .

الشرط الثالث

ترتد الجنود الفرنسية يوم ١٨ سبتمبر إلى داخل الاسكندرية والقلاع
المجاورة لها وتسلم إلى الحلفاء المهزلة والاستحكامات الواقعة أمام سور المدينة
وكذلك قلعتى لتورك ودقيفيه وما فيها من المدافع والذخائر .
(الجواب) تسلم جميع الاستحكامات وقلعتا لتورك ودقيفيه إلى قوات
الحلفاء بعد التوقيع على معاهدة التسليم بآن وأربعين ساعة أى ظهر يوم ٧
سبتمبر وكذلك يسلم ما بها من المدافع والذخائر وينسحب الجنود الفرنسيون
من الاسكندرية وباقى قلاعها وملحقاتها بعد التوقيع على المعاهدة بعشرة أيام

بغيت يزل الجنود الفرنسيون في هذا الموعد إلى السفن المعدة لرحيلهم .

الشرط الرابع

كل فرد من أفراد الجيش الفرنسي أو الملاحين به من العسكريين والملكيين وكذلك أفراد الجنود على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم ممن كانوا بمصر قبل مجيء الحملة الفرنسية يستبقون ممتلكاتهم وأمتعتهم وأوراقهم بحيث لا يسوغ خصبها وتفتيشها .

(الجواب) - مقبول ، بشرط أن لا يأخذوا شيئاً من أملاك حكومة الجمهورية الفرنسية عدا المنقولات والأمتعة والأشياء الأخرى ملك الفرنسيين والتابعين لهم ممن اشتغلوا في خدمة الجيش الفرنسي مدة ستة أشهر وكذلك الأشخاص الملاحين بخدمة الجيش الفرنسي في الوظائف الملكية أو العسكرية على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم .

الشرط الخامس

تزل القوات الفرنسية ومن يجيها من الأشخاص المشار إليهم في البند السابق إلى السفن في نهر الاسكندرية بين ٥ و ١٠ من شهر فاند ميسر من السنة العاشرة للجمهورية (من ٢٧ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر سنة ١٨٠١) على الأكثر بأسلحتهم وذخائرهم وأمتعتهم ومنقولاتهم وجميع ما يمتلكونه من الأوراق الرسمية والودائع ، ويلحق بكل طابور وسرية مدفع من مدافع الميدان وذخيرته ، وتقلع السفن بكل ذلك إلى ميناء فرنسية بالبحر الأبيض المتوسط بعيداً قائد الجيش الفرنسي .

(الجواب) - يزل الجنود الفرنسيون ومن يتبعهم من الجنود والأشخاص المشار إليهم في البند الرابع إلى السفن في نهر الاسكندرية إلا إذا تم الاتفاق الودي على إقلاق جزء منهم من أي وجه ، ويكون نزولهم إلى السفن عقب

إعداد السفن لهم، وتجهيز دول الحلفاء بنقل الجنود في عشرة أيام بعد التوقيع على معاهدة التسليم إذا أمكن ذلك. وإذا أدى إلى الجيش الفرنسي الاحترام العسكري، ويأخذ معه أسلحته وأمتعته ولا يهتبر أفراد أسرته حرباً، ويأخذ معه كذلك عشرة مدافع من عيار ١٠٠ بوصات ومن الذخيرة ثمانى طلقات أو عشرة لكل مدفع إلى أحد الثغور الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط.

الشرط السادس

تقطع السفن الحربية الفرنسية كاملة الأسلحة مع الجيش الفرنسي وكذلك السفن التجارية مما اختلفت جنسية أصحابها ولو كانوا من رعايا الدول المعادية للحلفاء أو كانوا من التجار أو البحارة التابعين لدول الحلفاء قبل مجيء الحملة الفرنسية بحيث تعاد السفن الحربية إلى الحكومة الفرنسية وتعاد السفن التجارية لأصحابها.

(الجواب) - مرفوض، وتسلم جميع السفن إلى الحلفاء بالمخالفة التي هي عليها.

الشرط السابع

كل سفينة فرنسية تصل الاسكندرية ابتداء من اليوم لغاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر) قادمة من ثغور فرنسا أو حلفائها تمرى عليها أحكام هذه المعاهدة، والسفن الحربية أو التجارية التابعة لفرنسا أو حلفائها التي تصل في مدة العشرين يوماً التالية للجللاء عن المدينة لا تخضع لجنسية حرية بل يطابق مصالحها وركابها وحمولها وتعطى جواز مرور من الحلفاء.

(الجواب) - مرفوض.

الشرط الثامن

الجنود الفرنسيون والموظفون العسكريون وللكيئون التابعون للجيش وجميع الأشخاص المنزه عنهم في البند السابقة يعبرون على ظهر السفن الفرنسية الراسية في نهر الاسكندرية إذا كانت صالحة للسفر أو على ظهر السفن الانجليزية أو التركية في المواعيد المحددة بالبند الخامس .
(الجواب) - يعتبر الاميرال الانجليزي ما يشاء من هذه السفن .

الشرط التاسع

يجب مندوبون من الجانبين لوضع نظام النقل من جهة عدد السفن اللازمة ومقدار حملها من الرجال وبالجملة تسوية كل ما يمكن أن ينشأ من الصعوبات في تنفيذ هذه المعاهدة ويهد إلى هؤلاء المندوبين تحديد مواقع السفن الموجودة في الميناء والسفن التي يقدمها الحلفاء بحيث تكون الوسائل التي تتيح كافية لمنع وقوع أى نزاع بين البحارة المختلفة اجناسهم .
(الجواب) - كل هذه التفاصيل تهبط تسويها إلى الاميرال الانجليزي وإلى ضابط بحرى فرنسى .

الشرط العاشر

التجار وأصحاب السفن على اختلاف اجناسهم وأديانهم وكل من يرغب من سكان مصر أو من رعايا البلاد الأخرى المقيمين الآن في الاسكندرية كالسوريين والأقباط والأروام والعرب واليهود الخ في مصاحبة الجيش الفرنسى في رحيله يركبون السفن مع الجنود الفرنسية وتسرى عليهم المزايا المقررة للجيش الفرنسى ولهم الحق في أن يأخذوا معهم ماشاءوا من أموالهم من أى نوع كانت وأن يوكفوا من شاءوا في التصرف فيما لا يستطيعون نقله وتحرم تصرفاتهم ومعاملاتهم والظنود المصادرة منهم بشأن ممتلكاتهم ويضمن

قواد الحلفاء ، والشان ، والذين يفضلون معهم البقاء في مصر نوة من الزمن لتسوية معاملاتهم يسمح لهم بذلك ويكونون مشمولين بحماية الحلفاء أما الذين يؤثرون الإقامة في مصر إلى ماشاء الله فيعتصمون بكافة الحقوق وللزاي التي كانت لهم قبل الحملة الفرنسية .

(الجواب) - جميع المتاجر التي توجد في الاسكندرية أو على ظهر السفن الراسية في الميناء تسلم مؤقتا إلى الحلفاء إلى أن يبت في شأنها طبقا للقواعد المرعية ولأحكام القوانين للنتيجة بين الدول ولأن يشاء من الافراد أن يصبحوا الجيش الفرنسي أو يبقوا في مصر في أمن وطمأنينة .

الشرط الحادى عشر

لا يضار أحد من سكان مصر أو من رعايا أمة أخرى مهما كان مذهبه بسبب مسلكه مدة الاحتلال الفرنسي وخاصة لمعارجه في صفوفهم أو استخداهم أياء .
(الجواب) - مقبول .

الشرط الثانى عشر

مؤونة الجنود والملحقين بهم في البحر لغاية الوصول إلى فرنسا تكون على نفقة الحلفاء وطبقا للوائح البحرية الفرنسية وعلى الحلفاء أن يقدموا كل ما يلزم لتسهيل التزول إلى السن .

(الجواب) - مؤونة الجنود ومن يركب السفن معهم تكون على حساب الحلفاء لغاية بلوغهم فرنسا وتحتج في ذلك القواعد المرعية في البحرية البريطانية .

الشرط الثالث عشر

القناصل والممثلون للدول المتحالفة مع فرنسا وكذلك الموظفون القنصليون التابعون لتلك الدول يستمر تمتعهم بالزاي والحقوق المقتولة لموظفى السلك السياسى طبقا للقواعد المتبعة بين الدول المتقدمة وتكون أملاكهم ومنقولاتهم و أوراقهم موضع الرعايه والاحترام في كفالة دول الحلفاء ولهم الحرية في

أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد كما يشاءون .
(الجواب) - للتناصل ولإباقى الموظفين القنصليين التابعين لحلفاء الجمهورية
أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد حسباً يرغبون وتحفظ لهم أملاكهم ومنقولاتهم
على إختلاف أنواعها ، وكذلك أوراقهم ماداموا يسرون سيوة صادقة ويجبون
القواعد المقررة في القانون الدولي .

الشرط الرابع عشر

المرضى الذين تقرر اللجان الصحية للجيش أن في استطاعتهم السفر يركبون
السفن مع باقى الجنود ، وتخصص لهم سفن مستشفيات تنواخر فيها الادوية
الكافية والاغذية وكل ما يلزم للمرضى وجسمهم صيدليون فرنسيون ، أما
المرضى الذين لا تسمح حالتهم بالسفر فيبقون في رعاية دول الحلفاء وعنايتهم
ويبقى معهم بعض الأطباء الفرنسيين ، وتخصص لهم وسائل العناية الكافية
وتكون نفقاتهم على حساب دول الحلفاء وعلى هذه الدول أن تبحث بهم إلى
فرنسا عندما تسمح لهم صحتهم بالسفر ، ولهم أن يأخذوا معهم كل ما يملكون
من المنقولات طبقاً للقواعد المتبعة بالنسبة لباقى الجنود .

(الجواب) - مقبول وتعد بعض السفن لتكون مستشفيات يتنقل اليها
الجنود الذين يطرأ عليهم المرض في مدة السفر وعلى اللجان الصحية لجيوش
الطرفين أن تتفق على الوسائل الواجب اتخاذها بالنسبة للمرضى المعابين
بأمراض معدية بحيث يمنع إتصالهم بباقى الجنود .

الشرط الخامس عشر

تخصص بعض سفن النقل لنقل الجيول بحيث تسمح كل سفينة سفن جواد
والحلف الكافى لهذه الجياد مدة السفر . (الجواب) مقبول .

الشرط السادس عشر

يجب لأعضاء المجمع العلمي المصري ولجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم جميع الاوراق والرسوم ولذاكرات ومجاميع التاريخ الطبيعي وجميع آثار الفنون والماديات القديمة التي جمعوها في مصر .

(الجواب) - أعضاء المجمع لهم أن يأخذوا معهم جميع الآلات الفنية والعلمية التي جاءوا بها من فرنسا ولكن المخطوطات العربية والمنايل وباقي المجاميع التي جمعت للجمهورية الفرنسية تحت من الاملاك العامة ومن ثم تسلم لقواد الحلفاء .

(و قد أعرض الجنرال متو على هذا التصديق ولكن الجنرال هوب صرح أنه لا يمكن العدول عنه واتفق القائدان على عرض الأمر على القائد العام للجيش الانجليزي)

الشرط السابع عشر

مراكب النقل التي ستخصص لنقل الجيش الفرنسي ومن يجهه تسير بحراسة السفن الحربية التابعة للحلفاء وتتعهد هذه الدول أن لاتضار هذه المراكب مدة سفرها ، أما المراكب التي قد تنفصل عن عمارة النقل بفعل العواصف أو لأي حادثه ما فعلى قواد الحلفاء أن يضمنوا سلامتها ، وعلى المراكب التي تنقل الجيش الفرنسي أن لاترسوا بأى شاطئ غير شواطئ فرنسا ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى .

(الجواب) - مقبول ، وعلى القائد العام للجيش الفرنسي أن يجهد من ناحيته أن لاتضار أى سفينة من سفن الحلفاء أثناء إقامتها في فرنسا أو في مودتها وأنت تزود في فرنسا بكل ما يلزمها طبقا للعرف الجاري بين الدول الأوربية .

الفرنسيون الأربعة ببارجة الأميرال قومندان عمارة الحلفاء والضباط الانجليز والترك باحدى السفن المقلدة للقائد العام للجيش الفرنسى ، ويمررى تبادل أولئك الضباط عند وصولهم إلى فرنسا .

(الجواب) - يسلم للقائد العام للجيش الفرنسى أربعة ضباط كرهائن أحدهم من ضباط البحرية الانجليزية والثانى من الجيش الانجليزى والثالث والرابع من الجيش التركى وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يسلم قائد الجيش الانجليزى أربعة ضباط من مرتبة الضباط المذكورين وتسلم الرهائن وقت نزول الجنود إلى السفن .

الشرط الثانى والمشرون

إذا قام أى خلاف أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية فيجسم بالطرق الودية على يد مندوبين من الطرفين .

(الجواب) - مقبول

توقيعات : هلمى هتشنسون لفتنت جنرال قائد عام .

حسين قبطان باشا .

عبد الله جاك فرانسوا منو القائد العام للجيش الفرنسى .

جس كمت Kempt لفتنت كولونل وسكرتير .

المجموعة الثالثة

مصر في القرن التاسع عشر

(١) الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧

موكب الاسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم

في معركة رشيد (٣١ مارس ١٨٠٧)^(١)

وأرسلوا السعاة إلى مصر بالإشارة فضرروا مدافع وصلوا شنكا وخلع
كتفؤدا بك^(٢) على السعاة الواصلين وأسرت المبشرون من أتباع الثمانيين وم
القواسمة الأمر الك بالسعى إلى بيوت الأعيان يشر ونهم وأخذون منهم البقاشيش
والخلع وصار الناس ما بين مصدق ومكذب فلما كان يوم الأحد سادس
عشرته أشجع وصول رؤس القتل ومن معهم من الأسرى إلى بولاق فهرع
الناس بالذهاب للفرجة ووصل الكثير منهم إلى ساحل بولاق ودكب أيضا
كبار المدكر ومعهم طوائفهم للاقاتهم فطاموا بهم إلى البر وصحبهم جماعة
العسكر المعفرين معهم فأتوا بهم من خارج مصر ودخلوا بهم من باب النصر
وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فيسبال^(٣) كبير وآخر كبير في السن وهما

(١) المبرق ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) كتفؤدا بك هو نائب البابا في حكم مصر أثناء غيابيه . وكان محمد علي وقتذاك
في الصعيد بجوارب الدالك وعاد متباطئا في طريقه إلى القاهرة فلما منه أن الانجليز سوف
يسبقوه إليها فيسر مشرفا إلى الشام ويستطيع تمريره أمام الباب العالي .
(٣) فيسبال فأخونة من الكلمة الإيطالية effiziale وتطابق صلي خابط في جيش
أندري . وكانت تجمع فيسباله وبسبالات وأويسبالية .

راكبان على جارين والبقية مشاة في وسط المسكر ورؤس القتلى معهم على ناييت وقد تغيرت وأنتجت رائحتها وهدتهم أربعة عشر رأسا والأحياء خمسة وعشرون ولم يزالوا سائرين بهم إلى بركة الأزيكية وضربوا عند وصولهم شكا ومدافع وطلعوا بالأحياء مع فسيالهم إلى القلعة (وفيه) نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الانكيز حتى يجاورى الأزهر وأمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ للدرسين بترك إلقاء الدروس . (وفيه) وصل حابدين بك وعمر بك وأحد أغا لاط أوعلى من ناحية قبل وأشيخ وصول الباشا بعد يومين . وفي (يوم الاثنين) وصل أيضا جملة من الرؤس والأسرى إلى بولاق فطلعوا بهم على الرسم للذكور وعدتهم مائة رأس وإحدى وعشرون رأسا وثلاثة عشر أسيرا وفيهم جرحى ومات أحدهم على بولاق فقطعوا رأسه ورشقوها مع الرؤس وشقوا بهم من وسط المدينة آخر النهار .

(٢) الحكومة تحسّر صفاعة التشوق وتوزعه بالأكراه على الأهالي

وتطبق قسم النظام على شراب المرقى ^(١)

ومن حوادث هذه السنة (١٢٢٤) ^(٢) إحداث بدعة المكس على التشوق وذلك أن بعض للتصديدين من نصارى الاروام أنهى إلى كصفذا بك أمر

(١) الجبرتي ج ٤ ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) وقعت هذه البدعة المجرية في الفترة التي بدأت في ١٦ برباير ١٨٠٩ حتى ٥ برباير

١٨١٠ وكان الفرض من هذا النظام هو الحصول على فروق الأسعار وليس تعميم البلاد .

النشوق وكثرة المستعملين له والدقائق والباحة وأنه إذا جمعت دقائقه وصناعاته في مكان واحد ويحصل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجلاه ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيا عليه كخبرة من أقلام المكوس التي يهرون عنها بالجارك فانه يحصل من ذلك مال له صورة فلما سمع كصفذا بيك ذلك أنهاء إلى مخدومه فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك وإخبار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خا خا بخطة بين العورين ونادوا على جميع صناعات النشوق وجمعهم بذلك الخان ومنعهم من جلوسهم بالأسواق والمطعم المتفرقة والمقيم على ذلك بشعوى الخان للمد لذلك من تجاره بمن معلوم حدده لا يريد على ذلك ولا يشويه سواء وهو يبيع على صناعات النشوق بمن حدده ولا يتقص عنه ومن وجده باع شيئا من الخان أو اشترى أو سعى نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا وعينوا ميتين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومنهم من ذلك الخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالتمن للمعين بالرسوم الذي ييدهم فيقول أهل القرية نحن لا نستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه وليس لنا به حاجة ولا نشويه ولا تأخذه فيقال لهم إن لم تأخذوه فها تواتمه فان أخذوه لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر للمعين الرسوم ثم كراء طريق للميتين وكثمتهم وعليق دوابهم (ومنها) أيضا التطرون فرقه وفرضوه على القرى محجبين أيضا باحتياج الحياة والقوازين إليه لنسل غزل الكتان ويأض قماشه ونحو ذلك وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا فعل مثل هذا في الشراب المسكر المعروف بالعرفى وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه إن أخذوه أو لم يأخذوه فقليل لهم في ذلك فقالوا إن شربه بقوى أبدانهم على أعمال الزرع والزراعة

والحرث والكبد في القطرة (١) والنطالة (٢) والشادوف ثم بطل ذلك .

(٣) مظاهرات النساء احتجاجا على إلغاء نظام الالتزام كلية (٣)

في أول ربيع أول ١٣٢٩ (٤) أبرز كسغدا بيك (٥) فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطف الباشا ورفع أيدي للزمين عن التصرف بل للزم يأخذ فائظه من الخزينة فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر فيهم اللفظ وإجمعوا على المشايخ فطلبوا إلى كسغدا بيك وسألوه فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكن مخالفة فقالوا له كيف نقطعون معاش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز والواحدة قهراط أو نصف قهراط يعيش من إرادته فيقطع عنن فقال يأخذن الفائظ من الخزينة الصامرة فرادوده وناقشوه وهو يهون ويقرب ويهد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضا ولا نتظر الجواب فاجابهم إلى ذلك من باب السائرة وفك المجلس وشرح الشيخ المهدي في ترصيف العرض حال فكتبوه وخموا عليه بعد إمتناع البعض الذي ليس له التزام وكثر اللفظ فيهم بسبب ذلك (وفي خامسة) حضر نبع كثير من النساء اللزمات إلى الجامع الأزهر وعرخوا في وجوه الفقهاء وأبطلوا الدروس وبددوا محاضرتهم وأوراقهم فغضبوا وذهبوا إلى دورهم وكان قد إجتمع معهم الكثير من العامة واستمروا في هرج إلى بعد

(١) القطرة تشبه الشادوف .

(٢) النطالة أخذ الماء باليد وهو القلو .

(٣) الجبرتي ج ٤ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) كان هذا التاريخ يوافق ٢١ من فبراير ١٨١٤ .

(٥) كسغدا بك هو نائب الباشا وكان عمدا على متنيا من مصر يجارب الوهابيين

المصر ثم جاءهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به حديثهم فاقض الجمع
 وذهب النساء ومن يفلن تأتي في كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا
 عن حصصنا ومعاشنا وازرقنا وفي ظن الناس وغفلتهم أن في الإناة بقية
 أو أنهم يدفعون الرزية وما علموا أن البساط قد إنطوى وكل قد دخل
 وأضل وغوى وما من الصراط وإنجى الهوى وكلب الجور قد كثر
 أنيا به وهوى ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا ولما وصل الخبر إلى
 كصفدا بك طلب بعض المشايخ وقال له ما خبر هذه الجمعية بالأزهر فقال له
 بسبب ما بينهم من قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما أتم الذين
 تسلطونهم على هذه الفعالة لأغراضكم ولا بد أني استعجب على من أغرامهم
 وأخرج من حقهم وطلب على أبا الوالي وقال له أخبرني عن هؤلاء النساء
 من أي البيوت فقال وما علمي ومن يميزهن وغالبهن وأكوهن نساء العساكر
 ولا قدرة لي على منعهن وانقض المجلس وبردت همهم وانكشوا وشرعوا في
 تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه .

(٤) التجريس^(١)

وفي ثامن ذي القعدة ١٢٢٩ جرسوا شخصا وأركبوه على حمار
 بالمقلوب وهو قابض بيده على ذنب الحمار ، وصمموه بمصارين ذبيحة ، وعلى
 كتفه كرش ، بعد أن حلقوا نصف لحية وشواربه . قيل أن سبب ذلك
 أنه زور حجة تقرير على أماكن تتعلق بامرأة أجنبية وباع بعض الأماكن .
 وكانت تلك المرأة غائبة من مصر فلما حضرت وجدت مكانها مسكونا

(١) الجريس ج ، ص ٢١٥ .

بالذى اشترأ ، فرقت قصبتها إلى كسغدا بيك ، ففعل به ذلك بعد وضوح القضية .

(٥) واعتقد المغولون أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب ،^(١)

وفي ليلة الجمعة خامس عشر رجب ١٢٣٠^(٢) وصل الباشا إلى الجزيرة ليلا^(٣) فأقام بها إلى آخر الليل ثم حضر إلى داره بالأزبكية فأقام بها يومين وحضر كسغدا بك وأكابر دولته للسلام عليه فلم يأذن لأحد وكذلك مشايخ الوقت^(٤) ذهبوا ورجعوا ولم يجتمع به أحد سوى ثلثي يوم وترادفت عليه اللقادم^(٥) والهدايا من كل نوع من أكابر الدولة والنصارى بأجتناسهم خصوصا الأرمن وخلاتهم بكل صنف من الصنف حتى السراى البيض بالخلجى والجواهر وغير ذلك وأشيع في الناس في المصر وفي القرى . بأنه قد تاب من الظلم وعزم على إقامة العدل وأنه نذر على نفسه أنه إذا رجع منصورا وإسولى على أرض الحجاز أفرج للناس عن حصصهم ورد الارزاق الاحباسية إلى أهلها^(٦) وزادوا على هذه الاشاعة أنه فعل ذلك في البلاد القبلية ورد كل شئ إلى أصله وتناقلوا ذلك في جميع النواحي

(١) الميرتج ٤ ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) كان هذا التاريخ يوافق ٢٣ من يونيو ١٨١٥ .

(٣) عاد محمد على من بلاد العرب عن طريق قنا .

(٤) مشايخ الوقت - عمير - تكلم من الميرتج أطلعت على المشايخ مساء الازهر الذين اساموا الى أنفسهم بتصرفاتهم اذا ما اوردوا بالمشايخ الزعماء الذين كانوا يصنرون الحياة العامة في مصر أيان الحكم الفرنسي ومستل حكم محمد على .

(٥) اللقادم هدايا تقدم منه قديم شخصية كبيرة .

(٦) أى أعاد نظام الالتزام .

وباتوا يصغيونه في أحلامهم ولما مضى من وقت حضوره ثلاثة أيام كتبوا أوراقا لمشايخ الماتزمين مضمونها أنه بلغ حضرة أفندينا مافعله الأقباط من ظلم الماتزمين والجور عليهم في فائظهم فلم يرض بذلك والحال أنكم تعضرون بعد أربعة أيام ومحاسبوا على فائظكم وتقضونه فان أفندينا لا يرضى بالظلم وعلى الأوراق إمضاء الدفتر دارقترح أكثر المصلين بهذا الكلام واحتقدوا صحته وأشاعوا أيضا أنه نصب تجاه قصر شرابا خوازيق للمعلم خالي وأكابو القبط (وفي رابع عشرته) حضر كثير من أصحاب الارزاق الكاثنين بالقرى والبلاد مشايخ وأشرافا وفلاحين ومعهم ييارق وأعلام مستبشرين وفردين بما سمعوه وأشاعوه وذهبوا إلى الباشا وهو يعمل راحة بناحية القبة برمي بشادق كثيرة وميدان تعليم فلما رأهم وأخبروه عن سبب مجيئهم قامر بضرهم وطردهم فعملوا بهم ذلك ورجعوا خائبين (وفيه) حضر محمود بيك وللمعلم خالي من سرحتها وقابل بالباشا وخلق عليهما وكساهما والبسهما فرادى محمور فركب المعلم خالي وملكه الخلع وشق من وسط المدينة وخلقهم عدة كثيرة من الأقباط ليراه الناس ويكبد الأعداء ويطل ما قبله من التولات .

(٦) منطقات من تقرير جون باورنج^(١) John Bowring

آراء متناقضة عن مصر وحكومتها :

وفي الحق أن ما ذاع في العالم من آراء شديدة التناقض عن مصر وحكومة الباشا أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعو إلى العجب فمجال القول ذو سعة للمدح والقدح على السواء وكل من ينعم بالنظر في عاين مصر من دخل وفيه وعصوبات جديدة ومضى في سياسة التسامح وانتشار التعليم

(١) دكتور محمد مؤاد شكرى وعبد المتصور الثانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر محمد على . القاهرة ١٩٤٨ . ص ٣٣٧ - ٧٠٤ .

وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية وتحسين المواصلات والعمل على تأميين
الساحين وإحترام السلطات ومساك الباشا نفسه يستطيع أن يعانق في مزايا
هذا الجانب للضيء .

أما من يرد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو جانب لا أمل في
اصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العصف وما عليه المحكومون من
ضئك وإجهاذ وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ويقاسية الكثيرون من الآلام ،
موردا لا ينضب ومضنا لا يفيض . ولو حكنا على أحوال الشعب بمقياس
حضارتنا وطبقا لنوازع الخير التي يدعو إليها الدين المسيحي ، لوجدناها
جذيرة بالأسى غير أننا اذا وازنا بين ماتم في مصر بعد كناسح في سبيل
الاصلاح ، وماتم في أى بلد إسلامي آخر انعمنا إلى نتائج على أكبر جانب
من الفائدة والأمية .

لوقع الجغرافى :

ولا بد أن يكون للوقع الجغرافى كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله
في نهائه الأمر ولما كانت مصر واقعة على حدود افريقية وآسيا ، مع قربها
من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا
للغيرات ، فسوف تصبح بمحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم .
ولا بد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ تكني نفسها بنفسها أوقفت عند
حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

عدد السكان :

تختلف الآراء إختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر في الماضى والحاضر
على السواء فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، منذ ذكر هيرودوت
أن مصر كانت تضم عشرين ألف مدينة أهلة بالسكان في العصور الأولى من

تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإبهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠٠٠٠٠ نفس في عبورها الحقيقة وكانوا ٣٠٠٠٠٠٠ حسب ديودور الصقلي وعندما كتب (قلى) Volney قدم مليونين وثلاثمائة ألف وهو عدد قد لا يعد كثيرا من تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتي ألف ، غير أنه استحال على أن أنهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ وقد يكون عدد الأقباط بين ١٥٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠٠ منهم نحو ٦٠٠٠٠٠٠ يجهون كنيسة روما تحت رعاية أسقف يعينه البابا ويتراوح عدد الأتراك بين ١٨٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠٠ كما أن هناك نحو ٣٠٠٠٠٠ يهودى وأقل قليلا من ٢٠٠٠٠٠ أرمنى ، ٢٠٠٠٠٠ يونانى ، ٢٠٠٠٠ من الافرنج الكاثوليك .

التقاليد الإسلامية تلف في سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنح الشرطة من الاشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التى تقف حجر عثرة في سبيل اعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان فبكل منزل حرم لاسبيل اليه ، ولذلك كان من الضرورة لقيد للوليد معرفة مايجرى في داخل الأسرة ، أو إيجاد وسيلة من الوسائل لارغام أربابها على الابلاغ من يولد لهم من الأطفال غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ اجراء يخالف التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد . فضلا عن ذلك فإن كل محاولة لإحصاء السكان تعتبر تمهيدا لفرض ضرائب جديدة ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو احباطها . ولن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه . بل قد ينطوى على غرض بعيد ، منها أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيبة من الهيئات . ولهذا يعاون

كل فرد أخاه في المخلص من الأدلاء بالبيانات المطلوبة أو تزييفها .

محاولات الباشا لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد علي منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ولكنه فشل في محاولته ، إذ أن التضامن في مقاومة السلطات لم يكن مقصوراً على الطبقات الدنيا وحدها بل إن أفراداً من ذوي المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلاد صلة مباشرة ، كان لهم ضلع في مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصح الاطمئنان إليها ، فكثف من متابعة هذا العمل غير أنه ليس هناك ما هو أدهى إلى أن نعم مصر بحكومة تفضل بحكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب باجمعه في البلاد مع ما يقتضي به من غشافات ، ونظام التجنيد مع ما يتطلبه عليه من آلام ، يعتمدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين ، وقد اتضح لي عدة مرات أن أبحاث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدماً نحو غايته ، ولكن في خطأ ويئدة ، وحتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبدء في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أماناً كثيرة لا يحضر فيها معرفة عدد القطن في كل منزل على وجه التحقيق . وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعاً بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة . ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تذليل أصعبها .

ما يعترض عمال الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق ستظل على الدوام مهمة وارتباك ،

ذلك لأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوبها الاضطراب والغموض .
فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد مانعوبه من
منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أنى كنت قد أحصيتها من قبل فوجدتها مائة
وفضلا عما هناك من غموض شديد فيما لديهم من فكرة عن الأرقام فإن
هناك عزوفا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان خوفا
من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المضحك أن التجنيد باستنزافه على
الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص خفيف في عدد سكان
البلاد كما هو الحال في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية .

كثرة النسل عند المصريين :

لا شك في أن قدرة سكان وادي النيل على التناسل عظيمة ، فكلما سادت
فترة هدوء قهيرة وامتعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان ، وعدد المواليد
من الأطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في اليوم بترح خاص ،
حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاحتظت المدن
والقرى بالأطفال . وفي بلد كصر ، تفاوتت فيه نسبة الإناث إلى الذكور
تفاوتا جديدا ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الاسراع في
سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في
هدوء وسلام ، لتضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة جدا كيف لا وسبل
الرزق ميسرة ، والاقبال على الأيدي العاملة لا ينقطع ، وقد بلغ من شيوع
الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد أن صار من النادر أن ترى شابة
لا تحمّل طفلها على كفها ، غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ،
إذ يخضع من يسان الحكومة في هذا الشأن أن نسبة النساء إلى الرجال هي
١٣٥-١٠٠ ، ولكني أظنها أعلى من ذلك بكثير .

التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد هذا العام نشاطا عظيما. ونقص عدد الذكور مرة ثانية نقصا كبيرا وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق « بالنظام » بعد أن بطل ذلك ببيع سنوات . والتجنيد ، كما ينفذ بالطريقة المعتدلة التي جرى عليها العمل حتى الآن والتي أعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، يتزع من الأيدي العاملة عددا عظيما من الرجال يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يهجرون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يهجون أعضاء من أطرافهم هربا من التجنيد ، أما من يجمعون قسرا فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب ، وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوئ شنعاء ، فعل الفلاح إذا كان أيسر حالا من جيرانه ، أن يهدى نفسه بالمال المرة تلو الأخرى .

الزواج :

يتزوج النساء عادة من سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقلما يتزوجون بعد العشرين ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عددا كبيرا من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جدا حتى بين هذه الطبقات وفي الحق أن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والعديد ، ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم . هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع وكذلك الشأن في حالات الاجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يصح أمرا يؤخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لأكثر تساميا في هذا الصدد ، وكثيرا ما يحتاج الجندري قري بأكلها ،

فانكا بالجلطة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التعليم وضع حدا
لنفعاته في كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكفل
الحصول على مقادير كافية من الطعام . وتبدو معارضة الملاحين للتعليم
واضحة في بعض الأقاليم غير أنه من الممكن التغلب على هذا الشور من
جانبيه إلى حد ما . والبدو أقل ممانعة في التعليم وكثرا ما يقعدون إلى
المدن ليحصلوا على الطعام ثم لا يترددون في أن يطعموا به .
الوفيات :

ومما بدأ عدد الوفيات في مصر كبرا فان المستعيرين من الأهلين يرون
أن هذا العدد قد نقص في السنوات الأخيرة نقصا ظاهرا فاقامه الأوربيين
في البلاد وإنشاء مدارس للطب وإيجاد أقسام طبية في الجيش ، وذبح
بعض المبادئ الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثرة
فيا أتيح للناس من فرص الحياة . ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن
حاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من ورائها ومع أن بضاعة المتطعين من
العلم قليلة فان إستخدام الرق والتمائم أصبح الآن أقل منه فيامضى ، وبدأ
الناس يعتقدون أن الالتهام إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى .
وبرغم أنباء العرب الآن على اختيارهم أن تجري لهم عمليات جراحية
وقد زاد في ثقتهم ما حالف بعض الأطباء الأوربيين من نجاح وتوفيق وإذا
استثنينا كبريات المدن فان المرء لا يكاد يثر حتى في وقتنا هذا على مطلب
يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين تؤدي إلى
التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى في القاهرة نفسها وغيرها من المدن
الكبيرة . ومرض الزهري واسع الانتشار بين أبناء العرب في العاصمة ، ولم
يخذ أي تدبير لعلاج أو للحيولة دون تفشيه . وقد علمت أن جميع إقليم

اليوم وهو اقليم أهل بالسكان ليس به متعصب واحد على بجانب من القطعة
والذكاء. ولقد يعيش من نسل الأتراك من يكفل قضاء سلاطهم في مصر ،
اذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردون من
الممالك ، فقد ثبت أن أحد الكشاف الترك أنجب مالا يقل عن مائة طفل ،
ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فحسب ، ولا يكاد يوجد أحد
من ذرية الجيل الماضي من الممالك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين
جدا من الأطفال الذين يولدون من أب ترك وأم عربية (ويطلق عليه
اسم شلي) .

(٧) معاهدة لندن

١٥ يوليو سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا
العظمى وامبراطور النمسا وملك بروسيا وقيصر روسيا تقديم المساعدة
في المحنة التي وقع فيها على أثر سلوك محمد علي العدائي نحوه ، تلك المحنة
التي عرضت سلامة الدولة العثمانية ومرش الخلافة للخطر ، رأى أصحاب
الجلالة مراعاة للود الذي يربط بينهم وبين السلطان ورغبة في السلم وفي صيانة
الدولة واتباعا لنص للذكورة للمشركة التي قدمت للباسب العالي في ٢٧ يولية
سنة ١٨٣٩ ومنصلا لاهراق الدماء التي تسيل في سوريا بين موظفي البابا
ورعية السلطان ...

إتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :-

١ - أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد علي على قبول
الشروط التي إتفق عليها .

٢- إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات واللؤلؤ الحربية من البلدان . وتنفيذا لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا الأوامر اللازمة لاسطوليهما بالبحر المتوسط لمساعدة رعابا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم .

٣- إذا حاول محمد على بعد اصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل ، بناء على طلب السلطان ، كل ما يصحون البوغازات والآسمانة . وتعود القوات التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عندما يأمر السلطان .

٤- يجب ألا تحجر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائمة بإغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة .

بالمرسعون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب
(انجلترا) (النمسا) (بروسيا) (روسيا) (تركيا)

قانون خاص

(ملحق بمعاهدة لندن ١٥ يولية سنة ١٨٤٠)

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :-

١ - بعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر . وزيادة على ذلك بعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، ومع إعطائه لقب والى هناك وحكومة الحصن . وبشرط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها فى مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد وإقليم أطنة .

٢ - إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة هناك لمدة حياته ويوافق على ابقاء منحه الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣ - تعين الجزية حسب الشروط التى سيتفق عليها محمد على بقبولها .

٤ - وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيمرض عليه الشروط دون يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ - جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر ومعها كغيرها من أجزاء الدولة .

٦ - القوات البرية والبحرية التي تكون لها صلاحيات مصر ومكافئها من قوات الدولة .

٧ - يعتبر هذا القانون كإنهاء للمعاهدة وداخلها حرفا بحرف .
بالمرسوم . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

قرار خاص

تابع للمعاهدة

انجازا المهمة التي أخذ مندوب الدول على عاتقهم القيام بها ونظرا لبد المسافة التي تفصل العواصم من بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التسهيل بالموافقة نظراً لفعالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة اللازمة الواقعة في السياسة الأوروبية .

ويرون أيضا ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون إلتظار للمصادقة النهائية فيقدم الباب العالي نص الشروط لمحمد علي من غير تأخير ويشترك قناصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط وإستخدام كل نفوذهم في حث محمد علي على قبول الشروط . وسوسل التعلييات للاساطيل الواقعة في البحر الأبيض للاتصال مع القناصل .

بالمرسوم . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

(٨) فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليده حكم السودان

بغير حق التوارث

١٣ فبراير ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة ١٢٥٦

لوزير محمد علي باشا وإلى مصر للمعمدة إليه مجددا ولاية مقاطعات
نوبيا والدارفور وكردفان وسنار .

إن سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد تبنتكم على
ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتكم فضلا
على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع
نواحيها وملحقاتها الخارجة من حدود مصر ولكن بغير حق التوارث بقوة
الاختيار والحكمة التي امتزمت بها تقومون بإدارة هاته للمقاطعات وترتيب
شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفيه الأسباب الآيلة لتعاضد الأهالي وترسلون في
كل سنة قائمة إلى بابنا العالي حاوية بيانات الإيرادات السنوية جميعها .

(٩) فرمان حق الوراثة ل محمد علي في حكومة مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

د رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيد أمانتكم
وصدق عهودكم لذاتنا الشاهانية وللمصلحة بابنا العالي . فطول اختياركم
وما لكم من الدراية بأحوال البلاد للسبله إدارتها لـبكم من مدة مديدة
لا يتركان تباريا بأنكم قادرون بما تبدونه من الفيرة والحكمة في إدارة
شئون ولا يحكم على المحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة من
تملكاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم

قدرها وتجهدون بهت هذه الزايا التي إمتزمت بها في أولادكم . ولذلك صممنا على تلبيةكم في الحكومة المصرية للمينة حدودها في الخريطة للرسمية لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنعناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية بيانها .

« متى خلا منصب الولاية المصرية لتقل الولاية بالارث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريعتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيجب الباب العالي شخصا آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريعتكم حتى أيا كان في الوراثة .

« على أن حتى التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهايونى الصادر في « كلخانة » وجميع العهود الموقعة أو التي مستقدي مستقبل الأيام بين الباب العالي والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضا . وكلما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الموكى . ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من رعايا بابنا العالي مرضيين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها في سائر الممالك العتائية ويرسل إلى خزانة السلطانية المبلغ الذى سيقدر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب إيرادات البلاد ^(١) هذا فضلا عن إرسال القلال والمخضر المعاد إرسالها إلى المدن المقدسة .

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيبا لسك النقود لما في ذلك

(١) تقدر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠٠ كپس أى ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه .

من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلل لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة إقتضت إرادتي السلية أن أصرح بذلك النقود في مصر ولكن النقود الذهبية والنفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني هي يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة في الآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل قيمتها وطرزها .

و يمكن أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمصافاة في داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأي سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر البرية والبحرية معونة لخدمة الحساب العالي كسائر قوات المملكة الثمانية ليسوع أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقا في ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة للخدمة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدل بهم سواهم من العساكر الجديدة .

ولهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بشرط أن تستعمل في جميع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والتزامه والسرعة اللازمة ويرسل إلى الآستانة سنويا اربعمائة جندي . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود الثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات إمتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفنتنا . وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البدين والبحريين حتى رتبة قائممقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية . ولا يسوع لوالى مصر أن يلقى من الآن فصاعدا سناً حرية إلا بأذننا المخصوص ، وحيث أن الإمتياز المطلق بوراثة ولاية مصر خاضع

للشروط الموضحة أعلاه في عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والفاكه . وبناء على ذلك أصدرنا خطنا هذا الشريف للوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم وقرىكم قدر منحتنا الشاهانية فعتوا كل الاعناء باتمام الشروط المقررة فيه وسمحوا أهالي مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيتهم وسعادتهم مع إخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعودة ولايتها إليكم .

(١٠) فرمان سنة ١٨٧٣ .

من المعلوم لديكم أنكم استعديتم منا جميع المخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدته وإلى مصر الأسبق محمد علي باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو إعطاء بعض إمتيازات حسباً استوجبهاموضع الخديوية وأمزجة الأهالي وطبائها المصوحية وجعلها فرماً واحداً مع التعديلات اللازمة في احكامها والتعديلات المتضمنة في عباراتها بشرط أن يكون هذا فرمان الجديد قائماً مقام فرمانات السابقة وأن تكون الاحكام المندرجة فيها معمولاً بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قررنا استدعائكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية . وها نحن نذكر ولين لكم احكامها على الوجه الآتي :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالمخطوط الهايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية في أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية للجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو المذكور وبعده إلى

أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم المذكور على
الدرام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة
أحوال أهلها وسكانها . هذا ، مع ما حصل لدينا من استحصان مساهمكم
الخدمة المصروفة في استحصان معنوية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورعاية
أهلها وحصول وثوقنا بكم واعتدائنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلا
بأمرنا على ذلك فقد أجريننا تعديل نوارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها
على الطريق الآتي يانها وهي أن خديوية مصر الحالية وملحقاتها وجناتها
الدولة الجارية إدارتها بمعرفةنا مع ما صار الحاقها بها أخيرا من قائمة أميق
سواكن ومصوح وملحقاتها بصير توجبها بكم على الطريق المار ذكرها
إلى أكبر أولادكم المذكور وبصده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على
الاقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بالألا يكون
للخديوي ولد ذكر بصير توجبها إلى أكبر أخواته المذكور وإذا لم يوجد
له أخ بقيد الحياة فالأكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتبع هذه الاصول قانونا
مستمر وقاعدة مرجحة أبدية في نوارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال
الوراثة الخديوية إلى الأولاد المذكور المتولدة من اولادكم الاناث أصلا .

ولاجل تأمين أصول نوارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل
الوصاية المقتضية في إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان
الوارث الذي هو أكبر أولادكم المذكور صغيرا صبيا وهي أن الخديوية
المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم المذكور أغنى الوارث صغيرا وصبيا
بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب
إستحقاق الوراثة فى الحال يصدر فرمانا من طرف السلطنة السنية جويلينه
على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة

وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية حين يلوح الخديو اللاحق الصبي إلى سن الثماني عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليها هو وختم أيضا إثنان من الأمراء المصريين المأمورين بأحدى الأمور المعبرية على طريق الأشهار وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة في الحال وبعد ذلك تعرض بالكيفية إلى الباب العالي ويصير التصديق على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما أم عليه حين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعم الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسر دارية العساكر المصرية وتحتش الاقاليم ويصير إنتخاب وصى في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتي ذكره وهو أنه في تلك الساعة تعبر المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق إنتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو انغاض أكثوية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يعمين ذلك بالذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب بعضهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذوات للأمور على الأمور المهمة وللمقدمة في اذكر من تلك الأمور أي الأمور على الأمور المقدمة لذكرها على الترتيب المحرر آقا من الداخلية إلى آخره وتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمفصلة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تعديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الأولى أعني فيا إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب

أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في الصورة الثانية أعني فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقيين وتعين بدل التوفى وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفة على الوجه السابق ورجله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا. وبمجرد بلوغ الخديو العبدى إلى سن الثمان عشرة سنة صار رشيدا وفعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقضت ادارتنا الملوكية.

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحبتهم من أهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة للاكينة والمالية وتمامها للمادية وغيرها التوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية واسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضييعها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما وحديثا من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف وتلك الكيفية هي أنه لا كانت إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت ادارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد المعادة على الحكومة المصرية وللشعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معمريرتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر

الاجوفيق معاملاتها وتطبق اجراءاتها العمومية بالاخوال والمواقع وأمزجة
 الاهاالى وطبايعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في اعمال قوانين ونظامات
 داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة
 المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الاهاالى مع الاجانب
 وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الاجانب
 قد اعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات مع ما مورى للدول
 الاجنبية في حق الكمرل وأمور العجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب
 في أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة
 العليا البوليتيكية وكذا يكون خديو مصر جزء التصرفات الكاملة في الأمور
 المالية وقد صار اعطاء المأذونية التامة في عقد استقراض من الخارج بلا
 استئذان من الدولة العلية في أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن
 يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو
 الأمر لهم للعتنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المنفصلة بخديو مصر
 فقد أعطينا له الرخصة الكاملة في تدارك كافة اسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها
 وكذا في تكتير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على
 حسب الزوم وكذا أهبينا لخديو مصر الامتياز القديم في حق اعطاء رتبة
 اميرالاي من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط
 أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا للوكى وأن تكون اعلام
 وصنائج العساكر البرية والبحرية الموجودة في المنطقة المصرية كاعلام وصنائج
 سائر صاكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد
 فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز إنشاءها بلا
 استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأيدها أصدرنا لكم أمرا

هذا الجليل القدر من ديواننا الهايوى بملقضى ارادتنا الملوكية وصار موضح
اعلاه بخططنا الهايوى واعطاه لكم ممتما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط
الهايوية والوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس
وترتيب ورائة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى ادارة
الوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط
تكون الاحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية وموجبة الاجراء
على ممر الزمان وقائمة مقام احكام فرمانات السالفه على ما اقتضته ادارتنا
الملوكية فيزمر أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية واداء شكرها لصرف جل
همكم فى حسن ادارة أمور المخططة المصرية واستكمال اسباب وقاية امنية
الاهالى المنوطة بها واستعمال راحتهم على حسب ما جلبتم عليه من الشيم
المرغوبة والخيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى احوال
تلك الاقطار وأن تراعوا اجراء الشروط المقررة فى هذا فرمان الجديد
وأداء الله والخمس للف كيس القى وير كومصر المذطوع سنويا بأوقافها
وزمانها إلى خزنتنا الجلية الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك
(١٥ من كتاب حقائق الاخبار)

تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

المجموعة الرابعة

الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس

(١) عقد الامتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا والى مصر

إلى فرديناند دى لابس في ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ لإنشاء شركة

تقوم بحفر واستغلال قناة السويس

وجه صدقنا السيو فردينان ديلبس نظرنا إلى الفوائد التي تعود على مصر من وصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بإنشاء طريق للملاحة صالح لمروء السفن الكبرى وأبان أن في الامكان تأسيس شركة لهذا الغرض تؤلف من أصحاب رؤوس الأموال للتصميم إلى جميع الدول وارتضيها التدابير التي عرضها علينا ورخصتنا له بموجب هذا ترخيصا مطلقا في تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال قناة بين البحرين مع الإذن له في القيام بجميع الأعمال من مبان وغيرها أو العهد بها إلى العهد على أن تحتفل الشركة بصومض الأفراد مقدما إن دعت الحال إلى نزع ملكيتهم للمنفعة العامة . كل ذلك مع مراعاة الحدود والشروط والالتزامات المبينة في المواد الآتية .

المادة الأولى

يؤسس السيو فردينان ديلبس شركة تعهد إليه بادارتها تسمى « الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » لشق برزخ السويس وإستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كائين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

المادة الثانية

يعين مدير الشركة دائماً من قبل الحكومة ويختار ما أمكن من بين أكبر المساهمين في الشركة .

المادة الثالثة

مدة الامتياز تسع وتسعون سنة تهدئ من التاريخ الذي تفتح فيه قناة البحرين .

المادة الرابعة

تجرى الأعمال على نفقة الشركة وحدها وتمنع بدون مقابل جميع مايلزمها من الأراضي التي ليست ملكاً للأفراد ولا تكون التجهيزات التي ترى الحكومة القيام بها على نفقة الشركة .

المادة الخامسة

تجبي الحكومة سنوياً من الشركة ١٥ ٪ من صافي الأرباح المستخلصة من ميزانية الشركة عدا القوائد والخصص الخاصة بالاسهم التي تحتفظ الحكومة بحق الاكتتاب فيها لدى إصدارها وذلك دون أى ضمان من جانبها لتنفيذ الأعمال أو القيام الشركة بمهمتها . ويوزع الباقي من صافي الأرباح على الوجه الآتى :

٧٥ ٪ لشركة .

١٠ ٪ للأعضاء المؤسسين .

المادة السادسة

يتم الاتفاق على تعريفات رسوم المرور بقناة السويس ما بين الشركة وبخديو مصر ويحجب عمال الشركة هذه الرسوم وتكون التعريفات متساوية

دائما لجميع الدول ، ولا يجوز مطلقا إشتراط إمتياز خاص لاحدى الدول دون سواها .

المادة السابعة

إدارات الشركة ضرورة وصل ما بين النيل وعر البرزخ بإنشاء طريق صالح للملاحة أو إذا سلكت القناة البحرية طريقا مصرجا يرويه ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضى الداخلة فى الاملاك العامة بما لايزرع اليوم وقد بقى ويزرع على نفقة الشركة أو بأشرافها .
وتتفق الشركة بالأراضى المذكورة مع إعفاؤها من الضرائب عشر سنوات ابتداء من يوم افتتاح القناة . وتدفع ضريبة العشر للحكومة المصرية فى مدة ٨٩ سنة الباقية لانقضاء مدة الإمتياز وبعد ذلك لايجوز لها المضى فى الانقاع بالأراضى المذكورة إلا إذا دفعت الحكومة ضريبة تعادل ما سوف يفرض على الأراضى المائلة لها .

المادة الثامنة

تلافيا لكل صعوبة تتعمل بالأراضى التى ستتنازل عنها الحكومة للشركة صاحبة الإمتياز يضع السيوليتان بك المهندس المتترب من قبلنا لدى الشركة رسما بين الأراضى الممنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة التفتدة المظرة من النيل ومؤسساتهما أو للاستغلال الزراعى وفقا لأحكام المادة ٧ .
هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة تتعلق بالأراضى الداخلة فى الأملاك العامة التى سمحت للشركة محظورة من الآن وأن الأراضى التى كانت تخص الأفراد ويرغبون فى المستقبل سقيها من مياه قناة التفتدة المنشأة على نفقة الشركة يدفعون اناوة قدرها ٠٠٠ عن كل فدان مزروع (أو إناوة تحدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة) .

المادة التاسعة

وأخيرا تمنح الشركة صاحبة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمهاجر الداخلة في الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التابعة لها مع إعفائها من الرسوم كما أنها تنتفع بهذا الإعفاء فيما يتعلق بالآلات والمواد التي تسورها من الخارج لاستغلال امتيازها .

المادة العاشرة

عند إنهاء الامتياز تحمل الحكومة المصرية محل الشركة وتنتفع بكافة حقوقها دون تحفظ وتسولي على قناة البحرين وجميع المنشآت التابعة لها .
ويحدد مقدار التعويض الذي يمنح إلى الشركة في مقابل تنازلها عن المهمات والأشياء المنقولة باتفاق ودئ أو بطريق التحكيم .

المادة الحادية عشرة

يعرض نظام الشركة علينا فيما بعد بواسطة مديرها ويجب أن يجوز موافقتنا . ولا بد من إقرارنا مقدما أى تعديل قد يدخل عليه في المستقبل .
ويجب أن يذكر نظام الشركة أسماء المؤسسين حتى أن تحتفظ بحق اعتماد قائمتهم . وستعتمد هذه القائمة أسماء الأشخاص الذين سبق أن إشتركوا في تنفيذ مشروع قناة السويس الكبير سواء بأعمالهم أو بأجائهم أو بجهودهم أو بأموالهم .

المادة الثانية عشرة

وفي الختام نقسبيل العمل بهذا الترخيص وإستغلاله تدد الشركة بمساعدتنا الطبية الخاصة وبعضيد جميع الموظفين في القطر المصرى لها .

القاهرة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤

إلى صديق المخلص الكريم المحمد الرفيع المقام

المسيو فرديتان ديلبس

بما أنه تلزم موافقة عظمة السلطان على الامتياز الممنوح إلى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فاني أبحث إليكم بهذه التسعة لحفظها لديكم .
أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فلن يبدأ فيها إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالي .

(خاتم الوالي)

في ٣ من رمضان سنة ١٢٧١

ترجمة طبق الأصل المحرر باللغة التركية

السكرتير الأول لسمو الوالي

إمضاء (كنج بك) Koenig - Bey

الاسكندرية في ١٠ من مايو سنة ١٨٥٥

(٢) عقد الامتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا

والى مصر إلى فرديتان دى ليلبس في ٥ من يناير ١٨٥٦

لانشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

بعد الاطلاع على التمران الصادر منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .
الذى رخصتنا به إلى صديقتنا المسيو فرديتان ديلبس ترخيصا مطلقا في تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

وقد أبدى لنا السيد فردينان ديلبس أن تأسيس الشركة المذكورة وفقا للأوضاع والشروط التي تتبع بوجه عام في تأسيس شركات من هذا النوع يحسن أن يسبقه عقد أشمل وأوفى ينص مقدما من جانب على التكاليف والالتزامات والامتيازات التي تفرض على هذه الشركة ومن جانب آخر على الامتيازات والاعفاءات والميزات التي تخص بها الشركة وعلى التعهيلات التي تمنح لإدارتها .

لذلك قررنا أن تكون شروط الامتياز المشار إليه بهذا القرار كما يلي

الباب الأول

الالتزامات

المادة الأولى

على الشركة التي أسسها صديقنا السيد فردينان ديلبس وفقا للقرمان الصادرين بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تقوم على تنفيذها وتنفيذها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء .

(١) قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وخليج العقبة (بورسعيد) على البحر الأبيض المتوسط .

(٢) قناة للرعى صالحة للملاحة النهرية في النيل تصل هذا النهر بالقناة البحرية المذكورة .

(٣) فرعين للرعى والشرب مسقيين من القناة الأخيرة لجلب المياه إلى السويس والعقبة .

وتجرى الأعمال بحيث تنتهي في مباحات سنوات إلا إذا طرأت موانع وأسباب تأخير ناشئة من قوة القاهرة .

المادة الثانية

للشركة الحق في أن تنفذ بذاتها وعلى نظام «الربحي» الأعمال المكلفة بها، أو أن تعهد بها إلى مقاولين بطريق المناقصة أو الممارسة ويجب في جميع الأحوال أن يكون على الأقل أربعة أحماس العمال المستخدمين في هذه الأعمال من المصريين .

المادة الثالثة

تخفر القناة للمدة للملاحة البحرية الكبرى بالصق والانساح للقردين في برنامج اللجنة العلمية الدولية .

وتبتدى القناة من ميناء السويس ذاتها وفقا لهذا البرنامج وتجهز الحوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط في نقطة من خليج الطينة تمسدها المشروعات النهائية التي سيضعها مهندسو الشركة .

المادة الرابعة

تبتدى قناة الري المدة للملاحة النهرية وفقا لشروط البرنامج المذكور بالقرب من مدينة القاهرة وتسمى في وادى الطميلات (أرض جسان قديما) وتنتهى إلى القناة البحرية الكبرى عند بحيرة التمساح .

المادة الخامسة

تتفرع القناة السابق ذكرها قبيل مصبها في بحيرة التمساح فيفتح فرع من هذه النقطة إلى السويس وفرع آخر إلى الطينة بمعاذاة القناة البحرية الكبرى .

المادة السادسة

تحويل بحيرة التمساح إلى مرفأ داخلى صالح لدخول أكبر البواخر حولة . ويجب على الشركة فوق ذلك عند الاقتضاء (١) بناء مرفأ ثانوى إليه

السفن عند مدخل القناة البحرية في خليج الطينة (٢) محسّين مرفأً وموغاز
السويس بحيث تأوى إليها السفن كذلك .

المادة السابعة

توالى الشركة القيام على تفتتها بصيانة القناة البحرية والمرافق التابعة لها
والقناة المتصلة بالنيل والقناة المنفرعة عنها .

المادة الثامنة

لن يرغب من ملاك الأراضي الواقعة على ضفاف الاقنية التي تنشئها الشركة
في رى أرضه بالمياه المستعمدة من هذه الاقنية أن يحصل على هذا الامتياز
في مقابل دفعه تمويضا أو أتاوة تحدد قيمتها وفقا للشروط المبينة بعد في
المادة السابعة عشرة .

المادة التاسعة

تحتفظ بحق إئتداب مندوب خاص في مركز إدارة الشركة يتقاضى منها
مرتبه ويمثل لدى إدارتها حقوق الحكومة المصرية ومصلحتها فيما يتصل
بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصرى أن تعين
وكيلا أعلى يمثلها بمدينة الاسكندرية مزودا بكافة السلطات اللازمة لضمان
حسن سير العمل وعلاقات الشركة بحكومتنا .

الباب الثانى

الامتياز

المادة العاشرة

لإنشاء الاقنية وملحقاتها المشار إليها في المواد السابقة تترك الحكومة

المصرية لشركة الانقاض بلا ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضي غير المملوكة للأفراد .

كذلك تخول لشركة حق الانقاض بجميع ما تفرم الشركة بربه وزرعه على نفقتها من الأراضي التي لا تزال بورا حتى اليوم وليست ملكا للأفراد وذلك مع الاحتفاظات الآتية (١) تعفى الأراضي الداخلة في هذه الفئة الأخيرة من كل ضريبة لعشر سنوات فقط ابتداء من تاريخ استغلالها . (٢) بعد إضفاء المدة المذكورة تصبح هذه الأراضي طيلة الباقي من مدة الامتياز خاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في الظروف نفسها سائر أراضي القطر المصري (٣) يمكن الشركة فيما بعد أما بنفسها وأما بالمستعقدين عنها موالاة الانقاض بهذه الأراضي واستعداد المياه اللازمة لاستثمارها وذلك في مقابل توفيه الحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضي المائلة لها .

المادة الحادية عشرة

يرجع إلى الرسوم الملحقة بهذا في تعيين مساحة الأراضي الممنوحة لشركة وحدودها طبقا للفقرتين ٣٠٩ من المادة العاشرة السابقة . والأراضي الممنوحة لإنشاء الأبنية وملحقاتها مع إضفاءها من الضريبة والأتاوة وفقا للفقرة الأولى قد صيغت في الرسوم المذكورة باللون الأسود أما الأراضي الممنوحة للزراعة على أن يدفع عنها بعض الرسوم وفقا للفقرة الثانية فقد صيغت باللون الأزرق .

تعتبر باطلة كل وثيقة لاحقة لأمرانا الصادر في الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ألف وثمانمائة وأربع وخمسين تنشئ للأفراد قبل الشركة أما حقا في المطالبة بمحوض لم يكن قائما إذ ذاك على الأراضي وأما حقا في المطالبة بمحوضات تفوق القدر الذي كان يجوز لهم المطالبة به في ذاك الحين .

المادة الثانية عشرة

تقوم الحكومة المصرية عند الانضمام بتسليم الأراضي التي يملكها الأفراد وتلزم الشركة حيازتها لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز على أن تدفع الشركة التعويضات العادلة لمستحقيها .

تسوى التعويضات عن الاستيلاء للوقت أو نزع الملكية النهائي بمسوية ودية على قدر الإمكان . وفي حالة الاختلاف يحدد التعويضات هيئة تحكيم تباشر عملها بإجراءات مختصرة وتؤلف من (١) محكم يختاره الشركة (٢) محكم يختاره أصحاب الشأن (٣) محكم ثالث ومعيّن منا . وتكون قرارات هذه الهيئة الصكوكية نافذة فورا وغير قابلة للاستئناف .

المادة الثالثة عشرة

تمنح الحكومة المصرية للشركة صاحبة الامتياز طيلة مدة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمهاجر الداخلة في الأملاك العامة جمع المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة المتعلقة بالمنشآت وللباني التابعة لها دون أن تدفع عن ذلك أي رسم أو ضريبة أو تعويض .

وتعفى الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والمواد التي تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة مختلف أقسامها مدة الانشاء أو الاستغلال .

المادة الرابعة عشرة

نعلن رسمياً باسمنا وباسم خلفائنا أن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى الطينة والمرافق التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممرًا محايداً لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تمييز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات في مقابل دفع الرسوم ومع مراعاة الأنظمة التي

تعرضها للشركة العالمية صاحبة الامتياز فيما يتعلق باستخدام القناة المذكورة وملحقاتها وذلك بشرط إقرار الباب العالى .

المادة الخامسة عشرة

يؤتب على المبدأ المقرر فى المادة السابقة أنه لا يجوز للشركة العالمية صاحبة الامتياز فى أى حال من الأحوال أن تمنح سفينة أو شركة أو فرداً أية فوائد أو امتيازات لا تمنح لغيرها من السفن أو الشركات أو الأفراد فى نفس الأحوال .

المادة السادسة عشرة

مدة الشركة محددة بسبع وتسعين سنة تهدى من إنجاز الأعمال وإفصاح للقناة البحرية للملاحة الكبرى .

تسعى الحكومة المصرية لدى إنقضاء هذه المدة على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة . على أن تتسلم فى هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفيق الشركة قيمتها ععدة ودبا أو بواسطة خبراء .

على أنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المشروط عليه لصالح الحكومة المصرية فى المادة الثامنة عشرة المذكورة بعد إلى عشرين فى المائة للبدء الثانية وخمسة وعشرين فى المائة للبدء الثالثة وهكذا على التوالى بزيادة خمسة فى المائة لكل مدة دون أن يتجاوز هذا الاستقطاع بحال من الأحوال خمسة وثلاثين فى المائة من صافى أرباح المشروع .

المادة السابعة عشرة

تعرضها للشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال التى تكلفها بمقتضى

هذا الفرمان ترخص له من الآن وطيلة المدة التي تتجمع فيها بالامتياز وهي المدة المبينة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة السابقة في أن تعرض وتتقاضى عن المرور في الاقنية والمرافئ التابعة لها رسوما للملاحة والارشاد والقطر والسحب والرسو وفقا لتعريفات لها أن تعدلها في كل وقت مع مراعاة للشروط العبرية الآتية :

(١) تحمّل هذه الرسوم دون استثناء أو تمييز على جميع السفن بشروط مماثلة .
(٧) تنشر التعريفات قبل ثلاثة أشهر من العمل بها في حواصم البلدان التي يمتثلها الأمر وفي مرافئها التجارية الرئيسية .

(٣) لا يزيد رسم الملاحة الخاص على حد أقصى قدره عشرة فرنكات من كل طن من حوله السفن . وعن كل فرد من المسافرين .
للشركة أيضا أن تتقاضى مما تنصحه للأفراد من الحق في استعمال المياه بموجب المادة الثامنة المتقدم ذكرها رسما متناسبا مع قدر المياه المستهلكة ومساحة الأرض المروية وذلك وفقا لتعريفات تضعها .

المادة الثامنة عشرة

على أنه نظرا للأراضي المتنازل عنها والامتيازات الأخرى الممنوحة للشركة بمقتضى المسواد السابقة تحتفظ لمصالح الحكومة المصرية بحق استقطاع ١٥ في المائة من صافي الأرباح السنوية التي تحددها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين .

المادة التاسعة عشرة

يجب أن تجتمع منساقائمة الاعضاء المؤسسين الذين إشاروا بأعمالهم وبحوثهم وأموالهم في تحقيق المشروع قبل تأسيس الشركة .
ويعد استقطاع الحصصة المتفق عليها لمصالح الحكومة المصرية طبقا

المادة ١٨ المتقدم ذكرها يخصص جزء من صافي ارباح المشروع السنوية قدره ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين أولورعهم أولن يحمل عملهم في حقهم.

المادة للعشرون

بمض النظر عن الوقت اللازم لتنفيذ الأعمال يرأس صديقنا ووكيلنا المسيو فردينان ديلسبس الشركة ويديرها بوصفه مؤسساً أول لها وذلك لعشر سنوات تجري من اليوم الذي تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز ولقدرها تسع وتسعون سنة وفقاً للمادة ١٦ .

المادة الحادية والعشرون

وتقر نظام الشركة المؤسسة باسم « الشركة العالمية لفناء السويس البحرية » ويصدر ذلك الاقرار تريضاً في تأسيس الشركة في شكل الشركات المساهمة إبتداء من اليوم الذي يكتب فيه برأس مالها أجمع .

المادة الثانية والعشرون

وإظهاراً لاهتمامنا بجناح المشروع تمتد الشركة بمصيف الحكومة المصرية لها بمصيفاً خالصاً ونحت صراحة بمقتضى هذا جميع الموظفين والمأمورين والعمال التابعين لأقسام مصالحنا على إمدادها بالمساعدة وممايتها في كل فرصة سانحة .

وتضع مهندسينا لبنان بك وموجل بك تحت تصرف الشركة فيما يتعلق بإدارة وتسيير الأعمال التي تأمر بها ويكون لها الاشراف الأعلى على المال وعليها تنفيذ اللوائح الخاصة بمباشرة الأعمال .

المادة الثالثة والعشرون

تلتفي جميع احكام القرمان الصادر منا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وغيرها من الاحكام التي تتعارض مع شروط الامتياز هذه وتعتبر وحدها نافذة فيما

يخصص بالامتياز الذى يتعلق به .

صدر بالإسكندرية في ٦ يناير سنة ١٨٥٦ .

إلى صديق المخلص الكريم المتحد والرفيع المقام

السيو فرديجان دياسيس

بما أنه يجب تعديدي عظمة السلطان على الامتياز الممنوح للشركة العالمية
لقناة السويس فاني مرسل لكم هذه الصورة الرسمية لتتمكنوا من تأسيس
الشركة المذكورة ماليا .

أما أعمال حفر البرزخ فستطيع الشركة مباشرتها حالما يصدر ترخيص
الباب العالي لنا .

القاهرة في ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٢

(خاتم الوالي)

ترجمة طبق الاصل المحرر باللغة التركية والمودع بحفوفات الديوان .

السكرتير الأول لسمو الوالي

(امضاء) كينج بك Koenig

أنا الموقع هذا السكرتير الأول لسمو والى مصر أقرب بأن هذه
النسخة من فرمان الامتياز وشروط الالتزام ترجمة صحيحة للنص التركي
المودع أصوله بحفوفات الديوان . والاصل للذكور معديدي عليه من سموه
ومذيل بخطاته .

(امضاء) كينج بك Koenig

(٣) لائحته استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس

(٢٠ من يوليو ١٨٥٦)

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية

ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك

وفي نفس الوقت لراحة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين

نقرر ، بموافقة سيرة فرديناند دي لابس بصفته رئيسا مؤسسا للشركة

العالمية لتلك القناة ما يأتي:

المادة الأولى

تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعا لطلبات

كبرى مهندسي الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية

تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التي تدفع في أعمال النهر ، أي

بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم ، بخلاف

الجرأية التي تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثني عشر عاما تكون أجورهم قرشا

صاغا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جراءة كاملة .

تصرف الجراءة يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما . وإذا طلب

عمال أن تصرف لهم قيمة الجراءة نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراءة

إذا تأكدت أنه في استطاعتهم تدير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدا في نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة

لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ

إحتياطي قدرة أجر خمسة عشر يوما .
ويبقى هذا الإحتياطي بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل ، وبدء
ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال .
وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة
لكافة استعمالهم .

المادة الثالثة

لا تزيد المقطوعية للفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له
بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والى سبب تطبيقها في تنفيذ المشروعات الضخمة
لشئى الغرض في السنوات الأخيرة .

ويحدد عدد العمال المستخدمين مع مراعاة مواسم الأعمال الزراعية .

المادة الرابعة

أعمال الشرطة في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت
أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء الهندسين بالشركة وطبقا لللائحة خاصة
تعرض علينا لاعتمادها .

المادة الخامسة

كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه يحسم جزء من أجره ، على ألا يجاوز
الحصص ثلث أجره اليومي . ويكون الحسم متناسبا للجزء التناقص من عمله .
كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر خمسة عشر يوما المحفوظ
له لدى الشركة . وتدفق للبائع للتجندة لدى الشركة بهذا السبب لحساب
المستشفى الذى ستكلم عنه في المادة التالية .

كل عامل يغفل بالنظام في ساحة الحفر يحسم منه كذلك أجر خمسة عشر
يوما ، كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا .

المادة السادسة

تأزم الشركة باسكان العمال سواء تحت خيام أو في عتابر أو في بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف العمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة

مصاريق إنتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .
ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال مدة التي يكون فيها غير قادر على العمل ، وذلك فضلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حاله .

المادة الثامنة

الصناعات القتيون مثل البنادين والتجارين ونحاتي الأحجار والحديدادين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة من مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلاف المراجعة أو ثمنها .

المادة التاسعة

إذا إستخدم المسكرون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة بمماثلة : مرتبا عاديا مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة

على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المغاطف اللازمة لنقل الأنربة والأدوات . وكذا البارود اللازم لعمل الأنعام لاستغلال المهاجر .
ويشروط أن يقدم الطلاب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة

يقوم مهندسنا لينان بك وموجل بك اللذان نضمهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال . ويتفقان مع مدير الشركة المتعبد لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .

حرر في الاسكندرية بتاريخ
١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢ }
٢٠ من يوليو ١٨٥٦ }

ختم الوالى
محمد سعيد

السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من سمو الوالى
(امضاء) ككونيج Koenig

(٤) إتفاق

بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس
لانشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادى
(١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) ^(١)

بيان

بموجب عهدى الامتياز الصادرين من الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ الخاصين بمنح الامتياز وقائمة للشروط لانشاء قناة بحرية بموانئها وتروغ الرى والتغذية التابعة لها فى بورسج السويس ، على الشركة فيما يتعلق بترعة الماء العذب الآخذة من النيل

(١) يلاحظ أن الاتفاق كان بمثابة أول تعديل حوشرى لعهد الامتياز الذى .

بوجه خاص ، وطبقا للمواد ١ و ٤ و ٧ من العقد المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٩ أن تخفى هذه التربة من القاهرة حتى التماسح للملاحة النهرية مع وصلة للرأى والتغذية من التماسح إلى بور سعيد ومن التماسح إلى السويس وأن تراعى صيانة هذه للفنوت فى حالة جيدة .

وعلاوة على ذلك يحق للشركة بموجب المادة ١٠ والمادة ١٢ من العقد المذكور أن تطلب من الحكومة المصرية :
(١) أن تترك بدون رسم أو ضريبة أو قيمة كافة الأراضى التى لا يملكها الأفراد والتي تلزم لإنشاء هذه الفرع .

(٢) إستعمال كافة الأراضى غير المنزوعة التى لا يملكها الأفراد والتي تروى وتزرع بمعرفة الشركة وتعفى من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات ، وتكون الأراضى المذكورة بعد هذا الميعاد خاضعة للالتزامات والضرائب التى تخضع لها فى نفس الظروف أراضى مديريات مصر الأخرى .

(٣) تسليم الأراضى المملوكة للأفراد والتي تعتبر لازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتيازين على أن تدفع الشركة إلى أصحاب الحق تمويضات عادلة يحددها المحكمين عند الاقتضاء .

وأخيرا طبقا للمادة (٨) والمادة (١٧) من عقد الامتياز المذكور يصرح للشركة بأن تحصل رسوما على الملاحة وجسر المراكب أو وقوفها وعلى المرور فى هذه الفرع ، ويصرح لها أيضا بصحيل رسوم نسبية على كمية الماء ومساحة الأراضى التى تروى بطلب الأفراد حسب تعريفه لمحدداتها الشركة .
المسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة صاحبة الامتياز

عرض على سموه أن يأخذ الماء المؤقت للوجود على ترعة الزقازيق لن يكاد يكفى لضخان تنذية مرعة للياه العذبة لغاية السويس وأن الشركة في هذا الصدد مضطرة إلى سد مطالب الامتياز بتنفيذ الأعمال الخاصة بجزء ترعتها الآتية من النيل في الظروف المشار إليها ، ابتداء من النهر حتى وادى طميلات بإخذ ماء خاص مباشر ومستمر حتى القاهرة أو بقرتها . وقدر سموه والسو يدى ليسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من التروعة بمعرفة الشركة ولحسابها خصوصا فيما يتعلق بترج الملكية ووضع اليد على الأراضي ملك الأفراد ستؤدى إلى مسائل إدارية داخلية معقدة وخطيرة جدا والحكومة المصرية حقها المطلق في حلها طبقا لقوانين وعادات البلاد .

ونتيجة لهذا البيان ولذبح أية صعوبة في استكمال حقوق ومصالح الشركة وفي نفس الوقت لاحترام حقوق الحكومة المصرية قد إتفق على ما يأتى :

يمنح سعادة نوبار بك عن الحكومة المصرية بموجب السلطة المخولة له من سمو الوالى بمقتضى أمر سموه المؤرخ في ١٦ من الشهر الجارى .

طرف أول

والسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بموجب السلطة الخاص المخولة له من الشركة المذكورة .

طرف ثان

إتفاق

البند (١)

تتنازل الشركة عن حقها الناتج عن عقود الامتياز وهو أن تنشئ بنفسها في القاهرة عملية أخذ الماء من ترعتها الآتية من النيل ، وعن وضع يدها على

الأراضى اللازمة لإنشاء هذه القرعة من القاهرة حتى وصلها في النقطة التي يحددها مهندسو الشركة في الوادى مع ترعة الوادى التى سبق إفتتاحها للملاحة .
وعلاوة على ذلك كتعهد الشركة بأن تعطى للوصلة التى تقدم حاليًا بنائها من نفيسة إلى السويس مقاسات كافية حتى لا تكون هذه الوصلة صالحة فقط للرعى وللغذبة كما هو مبين بغائمة الشروط ، بل لتكون أيضا وفى نفس الوقت صالحة للملاحة النهرية .

البند (٢)

وبصفة توضح عن المخالفات الميئنة فى البند السابق والتي قبلها الشركة متخلفة عن حقوقها فى عقد الامتياز بمعهد الحكومة المصرية وتلتزم بأن تؤسس وصلة النيل بترعة الشركة للمياه المذبة مع مآخذ الماء المباشر والخاص والمستعمل بالقاهرة وبعملية الوصل بترعة الوادى على أن يتم ذلك حسب الشروط الميئنة فى عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وبوجه خاص حسب الشروط الآتية :

(١) سنبشأ للزعة وستؤسس مآخذ الماء بالقاهرة حسب برنامج اللجنة الدولية بالمقاسات وطبقا للرسومات والتصميمات التى تتم بمعرفة المدير العام لأعمال الشركة وتتمدها حكومة سموه .

(٢) يتم تنفيذ الأعمال بملاحظة ومراقبة مهندسى الشركة الملكية بملاحظة تنفيذ كافة الاعمال على وجه مرض .

(٣) يجب أن تبدأ الاعمال بمجرد تسليم الرسومات بمعرفة الشركة إلى مصالح سمو الوالى . وتنفذ الاعمال بحيث تتم بقدر المستطاع فى موسم واحد أى حسب نظام يضمن تذبة ترعة الشركة لإجداه من الوادى على وجه تام ومستمر وعلى أن يتم ذلك قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

(٤) التركة الموصلة من النيل إلى ترعة الوادى والمنشأة بمعرفة الحكومة المصرية بدلا من أن تقوم شركة قناة السويس بإنشائها تخضع لكافة الاتفاقات الخاصة بم هذه التركة لو تم بناؤها بمعرفة الشركة نفسها ومعنى ذلك أنه يجب صيانة التركة فى حالة جيدة وبطريقة تسمح لتوريد كمية كافية ولازمة من الماء فى كل فصول السنة ، مع مراعاة حالة النيل غير المستقرة وأن أخذ الماء سيخصص رأسا وبوجه خاص للتزينة تروح الشركة .

البند (٣)

والحكومة المصرية بصفتها مالكة لأخذ الماء من النيل ولجوى ترعة الماء العذب للتزينة المحاذية لأراضى مصر المتزرعة حتى الوادى، تعهد بالآتى تحصل بوجه خاص من هذه التركة رسوم ملاحه عن البواخر والمراكب التى تسير فى الترع النهرية من الوادى لغاية السويس وبالعكس .

البند (٤)

فى حالة عدم تنفيذ أحد الطرفين المتعاقدين للشروط السابقة فيما عدا حالة اللقوة القاهرة ، تشكل لجنة من أربعة أعضاء ، يختار كل من الطرفين عضوين منهم - ويختار الأعضاء الأربعة رئيسا (عضوا خاضعا) - وتقرر اللجنة المذكورة ما إذا كانت هناك أضرار وتحدد فى هـ . هذه الحالة مبلغ التعويض الواجب دفعه أو الاجراءات التى يجب إتخاذها بصفة مستعجلة .

تصريحا بالقاهرة من نسختيه فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ .

(إعضاء) ن . نوبار

فريدناند دى لىسبس

(٥) مذكرة الباب العالي

الخاصة بشروط التصديق على عقد الامتياز (٦ من ابريل سنة ١٨٩٣)

أرسلت بيرية من وزير خارجية تركيا عالي باشا ،

إلى ممثلي الباب العالي في باريس ولندن . كما أرسلت

نسخة منها إلى اسماعيل باشا وإلى مصر

السيد السفير

منذ بضع سنوات ، عندما أخطر الباب العالي بمسألة قناة السويس ، احتفظ بحقه في فرض شروط عن باقي أجزاء مشروع العقد المطروح عليه ، كما أبدى رغبته في أن تنفق القوات البحريةتان العظيمتان مقدما على الضمانات الخارجية التي يطلبها لفتح طريق له هذه الأهمية . إلا أن هذا الاتفاق لم يتم حتى الآن . ولما كان الحاكم العام الجديد لمصر ، صاحب السمو اسماعيل باشا ، قد وجه إلى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، طلبا رسميا في خطاب إلى رئيس الوزراء ، لتصحيح موقفها في هذا الصدد وإصدار التعليمات الواضحة الدقيقة بما يجب قوله وعمله ، لذلك وجدنا لزاما علينا أن نخطره بكل الشروط التي كانت إجازة الباب العالي متوقفة عليها دائما - وهي الشروط التي نطرحها بأمر مولانا المعظم ، لتكون عمل التقدير العادل الكريم من الخلفين المعظمين لصاحب الجلالة الامبراطورية .

وإننا لنبادر مضطرين إلى إبداء ما نشعر به من الأسف لتقدم الأعمال المطروحة دون أن نحمل مقدما المسائل الهامة المتعلقة بها . الأمر الذي يوجبنا إلى أن نقرر صراحة أنه مراعاة لمصالح الامبراطورية يتعين أن يجيز سيد البلاد هذه العمل ليصنع من الممكن تحقيقه .

ولا بدور في خلد الباب العالى منع مشروع يمكن أن يكون ذا نفع عام، إلا أنه لا قبل له بالموافقة عليه :

(١) بشرى التثبت من عقد اتفاقات دولية تضمن حياده التام ، على غرار الشروط الخاصة بالدردييل والبوسفور .

(٢) وبشروط كفيلة بصون وحماية للمصالح الهامة التى تصد المشروع حاجتها .
يبد أن المشروع الحالى لا يشمل أيا من الضمانات الضرورية . فوجود
بروجه خاص واقعتان إسرعتا منذ البداية إجتياها الشديدا - وهما :

(١) برغم إلغاء السفرة في الامبراطورية، وبرغم صدور المرسوم الأخير
من الوالى بالنص على هذا الخطر ، فان الأعمال التصديرية لا تتم إلا عن طريق
الاسعانة بهذا النظام . فالإدارة المصرية تكره ٢ ألف رجل شهر باعلى ترك
أعمالهم وعائلاتهم كى يؤدوا العمل في القناة . ويلزم هؤلاء الناس بحمل
نفقات عودتهم إلى منازلهم ، على الرغم من أن أغلبهم يقطع مسافة طويلة جدا،
دون تقدير الخسائر التى تحيق بهم من إكراههم على ترك أعمالهم . ولا يقتصر
عدد الأبدى التى تجهز أمن الزراعة والتجارة على ٢٠ ألفا . فبينما يؤدى العمل
٢٠ ألف عامل ، يكون ٤٠ ألفا إما في الطريق إليه أو مشغولين بالتأهب
للسعودة ، مما يؤدى إلى أن ٦٠ ألف رجل يتزعجون دواما من منازلهم
ومن أعمالهم .

ولسنا بحاجة إلى ذكر الآثار المحزنة لمثل هذا النظام . فهذه المساوئ
ظاهرة للعيان . وبمستحيل على الباب العالى أن يؤيد تطبيق مثل هذا الاجراء
عمليا في مصر ، بينما هو يحرمه في الأجزاء الأخرى من الامبراطورية .
(٢) أما الواقعة الأخرى فهى التى تتضمن أن منع الامتياز للشركة يشمل
ترع المياه العذبة وكل الأراضي المحيطة بها . ففى مشروع العقدة - أنه حيثما

امتدت هذه الفرح حتى للشركة الاستيلاء على الأراضي المجاورة لها وتملكها ملكية كاملة . وبهذه الكيفية ستؤول طبعا مدن السويس والاسماعيلية ويوسعيد وكل حدود سوريا إلى أيدي شركة مساهمة يتكون جزء كبير منها - من الأجانب المتضامين لقضاء وسلطات بلد كل منهم . وما على الشركة إذن إلا أن تنشئ مستعمرات تكاد تكون مستقلة ، على مراكز هامة ، من أراضي الامبراطورية العثمانية .

ولانظن أن حكومة تشعرا باستقلالها وبواجباتها ، تستطيع قبول اتفاق هذه طبيعة .

وبناء عليه فإن الباب العالي يغفل بواجباته كلها وسيفقد تقدير جميع أصدقائه وسينشئ حالة مؤدية إلى منازعات مستمرة ، إذا لم يقرر أن هذا الشرط لن ينال أبدا موافقة عليه .

ومجمل القول ، إن موافقة الباب العالي هي - كما يجب أن تكون - مرتبطة حتما بأن نعمل مقدما المسائل الآتية : لإشراط حياد القناة ، وإلغاء العمل الجبري ، وتنازل الشركة عن الشرط الخاص بترح الماء العذب وبامتياز الأراضي المحيطة بها ، حتى إذا ما استقر الرأي على هذه النقاط الثلاث ، فإن حكومة صاحب الجلالة السلطان بالاتفاق مع صاحب السمو اسماعيل باشا ، ستبادر إلى بحث كل من المواد الأخرى في مشروح العقد بحثا جديا .

أما عن مجموع العقد الذي نحن بصدد ، فهو ما يزال مجرد مشروح . وتعرفون أنه لم يسبق الباب العالي أبدا أن أقره . وليس لشركة نفسها أن تدهي جهلها بضرورة الحصول مقدما على موافقة الباب العالي ، طالما أن هذه المادة وردت في مشروح العقد كشرط من الشروط الجوهرية لامتيازها . ومن المعلوم فوق ذلك ، أن المسيودي ليس بطلب فيما بعد ميزات جديدة

للشركة من المرحوم الوالى، وتهدية مضمونة عقد بأن ينال هذه الموافقة خلال مدة ثمانية عشر شهرا، وهو تعهد لم يتم الوفاء به إطلاقا .

وإن الباب العالى ليضعه بصفة خاصة ومع أكبر الثقة، إلى حليفه المخلصين للعرف على ما يمكن أن يفعله في ظرف مماثل. هل يصح علينا أن نترك شركة مساهمة تنشأ على أراضي الامبراطورية، تقدمى لنفسها حقوقا على تلك الأراضي لا يستطيع الباب العالى أن يقرها - نتيجة لامتياز وعد به حاكم الإقليم، تحت سيادة السلطان، وبشرط صريح يقضى بالحصول على موافقة صاحب السيادة على الإقليم ؟ .

ولا يبقى أمامنا بعد ذلك إلا أن نقدم دليلا جديدا على الرغبة الطيبة لدى مولانا المعظم بأن نكرر مرة أخرى أنه بالرغم من المخالفات التي تحقق لنا الشكوى منها، فنحن على استعداد لبحث النصوص الأخرى في العقد دون إبداء أى رأى عنها مقدما . وإن العدالة الحاسمة لتقضى بأن الشركة لا يحق لها الاستناد إلى أنها قد تكلفت بالفعل بعض النفقات .

فهي تعلم أن شروطا من الشروط الأساسية في العقد لم يتم تنفيذه، وأنها تحصل التبعة كاملة عن هذه النفقات . ومع ذلك سترعى المصالح الخاصة في هذا المشروع، وسيحاول الباب العالى بالاتحاد مع سمو اسماعيل باشا، تدبير الوسائل اللازمة لرد ما أنفقته الشركة من مال، في حالة ما إذا رغبت من الاسيماوى أعمالها بغير المزايا التي لا يمكن منحها لها. وعندئذ يصح على تلك الشركة بطبيعة الحال أن تسلم العمليات التي بدأت فيها وكل الأراضي التي تملكها .

ونضيف أيضا أنه في حالة وقوع الفرض السالف ذكره وتنازل الشركة عن إستئناف الأعمال التي شرعتها فيها، فإن الباب العالى، بالإتفاق مع الوالى

دائما ، يرغب مخلصا في عمل كل مامن شأنه تيسير المواصلات وسيقرر أسلم
الاجراءات الموصلة لتنفيذ ذلك .

وإننا لواقنون ، ياسيدى السفرة ، من أن ماسبق من تفسيرات صريحة قانونية
سيلقى موافقة تامة من مجلس وزراء صاحب الجلالة لامبرطور . وبناء عليه
أرجو قراءة هذه البرقية للسيد وزير الخارجية وتسليمه صورة منها .

(٦) قرار تحكيم

صادر من نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن المسائل المتنازع
عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس

(٦ من يولييه سنة ١٨٦٤)

نابليون ، باسم الله وباراده الشعب ، إمبراطور الفرنسيين .
السلام على كل من يطالع هذه الكلمات .

بعد الاطلاع على عقد الصلح الموقع في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٤ من :
حضرة صاحب السعادة نوبار باشا بصفته وكيلًا خاصا من صاحب
السمو والى مصر ،

والمسيو فرديناند دى ليسبس بصفته نائبا ورئيسا مؤسسا لشركة
العالمية لقناة السويس البحرية ،

والذى تنص المادة (٧) منه على ما يأتى :

يلتزم من صاحب الجلالة التفصل في المسائل الآتية :-

- ١ - ماهى طبيعة لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام المبال الوطنيين
وقيمتها إذا إضحى من حيث المبدأ على إلغاء السخرة ؟
- ٢ - ماهو التعويض الذى يمكن أن يترتب على إلغاء هذه اللائحة ؟ ويقرر
لنائب القروض قانونا من الوالى أنه غول في الوعد بإلغاء أو تعديل المادة

الثانية من عقد الامتياز الثاني وقائمة الشروط المؤرخة في ٥ من يناير ١٨٥٦ .
٣ - هل يجب أن يبقى للشركة خلال المدة المحددة بعقد الامتياز
كملحق ضروري للقناة البحرية الجزء الذي لم يرد إلى الوالي باتفاق ١٨ مارس
سنة ١٨٦٣ من ترعة الماء العذب؟ وإن كان العكس فما هي الشروط والأحوال
التي تمكن من إجراء الرد والتي يلتزم الطرفان من الآن بقبولها ؟

٤ - أوجبت المادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة
١٨٥٤ والمادة (١٤) من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ -
عمل خرائط وتعميمات ولكنها لم تعمل . فما هي الأراضي اللازمة لإنشاء
وإستغلال القناة البحرية (وترعة الماء العذب إن احتفظ بها للشركة) لضمان
نجاح المشروع ؟

٥ - ماهو التعويض المستحق للشركة بسبب ما إتفق عليه من حيث المبدأ
من رد الأراضي المشار إليها في المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٤
وفي المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ ؟

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بقرارنا في ٣ من مارس ١٨٦٤ .
بما أنه بالنسبة للسألة الأولى لتقدير الحكمة من وضع لأئحة ٢٠ يوليو
سنة ١٨٥٦ وماهيها يجدر التوفيق بين أحكامها وبين أحكام عقدي الامتياز
المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وبما أن هذه الأحكام بعد أن رخصت بإنشاء الشركة حددت الفرض
من تأسيسها والأعباء والالتزامات المفروضة عليها كما بينت المزاي التي لها
التصنع بها .

وبما أن هذه الشروط أنشأت للشركة ولحكومة الوالي التزامات متبادلة
في التنفيذ ليسوا في حل منها .

وبما أن المادة (٧) من عقد الامتياز الثاني على وجه خاص مع تركها الخيار للشركة في تنفيذ الأعمال المكلفة بها إما بنفسها أو بمقاولين حددت أن يكون أربعة أمماس العمال المستخدمين في هذه الأعمال على الأقل من المصريين .

وبما أنه عندما فرض الوالى هذا الشرط وقبلته الشركة كان مفهوما بالضرورة من الطرفين أن العمال المصريين اللّازمين لتكوين الأربعة الأمماس للمستخدمين في العمل سيوضحون بمعرفة الوالى تحت تصرف الشركة .
بما أن الشركة ما كانت لتقبل شرطا مماثلًا لو لم يضمن لها الوالى الوسائل للوفاء به .

وبما أن هذا النص الذى تضمنته عقد الامتياز الثانى ورد صراحة في المادة الأولى من لائحة ٧٠ يولييه سنة ١٨٥٦ ونسبها وتقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيحصلون في أعمال الشركة تبعاً لطلبات كثيرى مهندسى الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل .

وبما أن هذه المادة بذاتها معناه بالغ الوضوح وفوق ذلك فإن التوفيق بينها وبين شروط التفرمانين يظهر الرابطة الوثيقة التى تجمع بينها كلها كما يوضح أن أحكام اللائحة إن هى إلا النتيجة المباشرة لما سبقها ولأحكامها نفس الخاصية ونفس قوة الالتزام .

وبما أن جميع الأقسام الأخرى للائحة على تمام الانساق مع المادة الأولى وتفيد التفسير السابق ذكره .

وبما أنه في الواقع فور وعد الحكومة المصرية بتوريد العمال قرر العقد التزام الشركة الله ابل بأن تؤدى إليهم أجور عملهم وتزودهم بالمواد الغذائية الضرورية وبساكنهم في مساكن مناسبة وبإنشاء مستشفى ووحدات

علاجية منتقلة وبإلاج المرضى على حسابها وبأن تؤدي نفقات السلم من مكان الرحيل إلى محل العمل وكذلك بإعطاء الحكومة المصرية بسعر المصنع الغنف اللازمة لنقل الأتربة والمواد الناسفة المدة لاستغلال المهاجر وهو ما كان يجب على الحكومة تقديمه .

وبما أن الالتزامات المختلفة الميئة بتفصيل دقيق في اللائحة لم تكن بالنسبة للشركة إلا نظرية لتلك التي تم ملت بها الحكومة المصرية ومن ثم تكون هذه الالتزامات في مجموعها عناصر عقد حقيقي .

وبما أن دياجة العقد تحقق أبدأ مع الطبيعة الاتفاقية التي ترضى عليه بحكم الشروط التي يتضمنها ، ففي الواقع صدرت اللائحة من الوالى وحده ولكن عقدي الامتياز صدرا بالشكل عينه ومع ذلك فطبيعتهما المتساقدة لم تكن ولن تكون محل خلاف جدى وأخيرا فان الوالى بقرار صراحة في مقدمة العقد (Pacte) أنه بالاتفاق مع الميسودى ليسبس قد أنشأ أحكامه وهذا التمييز لا يعنى فقط أنه طلب من مدير الشركة إبداء رأيه وإنما يعنى أنه كان من الضروري « توافق إرادته » الذي تم الحصول عليه وواضح أنه بشهر هذا التوافق كان مستحيلا إخضاع للشركة للالتزامات المتعددة التي فرضت عليها وتقدمتها فيما بعد .

وبما أنه بين ما تقدم أن لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وخاصة في حكم المادة الأولى لما خصما لخصم العقد وقوته .

وبما أنه بالنسبة للسألة الثانية إذا كانت الاتفاقات قد أبرمت برضاء حر من متعاقدين كامل الأهلية فيصين تنفيذها بأمانة ويقع على عاتق أى المتعاقدين التعويض عن الضرر الناتج من إخلاله بالقانون الذي فرضه على نفسه طوعية وبوجه عام وبصرف النظر عن ظروف وبواعث المخالفة يشمل

التعويض مالحق الطرف الآخر من الخسارة وما فاتته من الكسب . ومع عدم
جسد هذه المبادئ . وقتها فقد قبل باسم الحكومة المصرية أن تحفظا صريحا
ورد في كل من عقدى الامتياز عن بداية الأعمال بمعنى أن تنفيذ الاتفاقات
كان مرهونا باذن الباب العالي وفي الواقع لم يمنع هذا الاذن أبداً فلا مسؤولية
على والده مصر في عدم تنفيذ الاتفاقات ومن ثم فلا سند لطلب التعويض
الموجه إليه .

وبما أنه لا جدال في أن الشرط الموقوف في الاتفاق كان يصبح أثره للمين
باسم الوالى لو بقيت الأمور على حالها ولكن الوقائع التى حدثت منذ تاريخ
التقدين والى ساء فيها الوالى مع الشركة بنفس النشاط والإصرار على الأقل
فقد عدلت كثيرا من مركز كل من الطرفين .

وبما أن الشركة قامت بتنفيذ الأعمال لا بموافقة من الوالى فقط وإنما
إنصاعت إليه لما دفعها إلى ذلك دفعا .

وبما أنه من الظلم المطلق تحميل أى الطرفين وزر النتائج السيئة لما قاما به
باتفاقهما معا .

وبما أنه فوق ذلك فإن الشروط المنظمة للعلاقات بين الحكومة المصرية
والشركة فى مجموعها تنسب امتيازاً عن عمل ضخم للمنفعة العامة من أجله تم
منح مزايا وإعانة لولاها لما وجد للشروع .

وبما أنه عند ما وقع حادث كان يحتمل أن يفتأ به الطرفان المتعاقدان
وقد سبق لها أن إرتضيا باتفاقهما المشترك تحمل نتائجها إعتبرت الحكومة
نفسها فى حل من أن توفر للشركة للمزايا التى ضمتها لها ورغم ذلك إسمعت
الشركة فى الأعمال الهامة التى تستفيد منها البلاد جميعها فن العدل أن تقوم
الحكومة المصرية بتعويض الشركة عن المزايا اللاصقة بالامتياز .

وبما أنه من كان ذلك فيتمتعين لتحديد مقدار التوزيع المستحق بسبب استبدال الآلات أو العمال الأوربيين بالعمال المصريين إجراء المقارنة بين تكاليف الأعمال لو قام بها عمال مصريون وفق الشروط الواردة في لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وبين تكاليف الأعمال التي يجب على الشركة تنفيذها بوسائل إضطرت لاستعمالها من الآن فصاعداً .

وبما أن تكهيب أتربة الحفر يمكن تعديده بصفة تقريبية جدا حسب
موقعها على الطيعة كما هي مبنية على الخرائط وطبقا للاحجام المبينة
إلى الشركة.

وبما أنه بنحسب الأحمال التي تقلدت فعلا بين ٢٣٧.٠٠٠.٠٠٠ قنطار مكعبا
ستحفر من الأرض الجافة ٣٢٠ مليوناً من الأمتار المكعبة ستحفر تحت الماء .
وبما أنه من ناحية أخرى فإن تقييد وسائل التثبيذ سيحفر إلى زيادة سعر
النفط في الحفر في الأرض الجافة بمقدار فرنك واحد و ١٩ سنتيما وفي الحفر
تحت الماء بمقدار ١٥ سنتيما .

ويضرب ٢٣٧٠٠٠٠٠٠ قران في ١ فرنك و ١٩ سنتيا و ٣٢٠٠٠٠٠٠٠
في ١٥ سنتيا نجد أن الزيادة في التكاليف تبلغ ٢٨٧٠٠٠٠٠٠ فرنكا في الحفر
على الجراف كما تبلغ ٤٨٠٠٠٠٠٠ فرنكا في الحفر تحت الماء وجملة المبالغين
٣٣٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا على النحو الآتي :

الزيادة في التكاليف لأعمال الحفر على الجاف ٢٨٢٠ و ٠٠٠

تفت الماء ٤٨٠٠٠٠٠

المجموع ٠ ٠ ٠ ٣٣٠٠٠٠ فرنك

وبما أن حساب الزيادة في تكاليف الأعمال الفنية بطريقة مماثلة ينتج منه أن الشركة ستحصل زيادة تبلغ ٥٠.٠٠٠ فرنكا.

وبما أن المبلغ الاجمالي إذن هو ٣٨٨.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا عبارة عن قيمة هذا الجزء من التعويض .

وبما أنه أثناء المناقشة قيل بحق أن الشركة لا سند لها في الادعاء بالامتياز في الأجور وفي أسعار المواد الغذائية أي زيادة خلال مدة العمل أو أنها على الأقل لن تحصل نتائج الارتفاع التي قد تطرأ عملاً بنص اللائحة .

وبما أنه لتقدير ادعاء بمسائل كان يعمين وجود شرط صريح في اللائحة ولكنها خلت منه .

وبما أنه إذا أخذنا في الحسبان الزيادة التي حدثت فعلاً وإذا قدرنا الاحتمالات المستقبلية نجد أن الأجر اليومي الذي كان ٨٦ ستيما وفق نص اللائحة يجب أن يقدر بفرنك واحد وخمسة ستيما ولكن هذا الأجر اليومي كان أحد عناصر الحساب التي أصبحت الرقم ٣٨٨.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا ومن ثم يعمين إبقاء هذا الرقم على حاله .

وبما أنه في المثل الثاني قد إحصيت الحكومة المصرية بأنه منذ بداية الأعمال لم تدفع للعمال الأجور ولم يمنحوا مقررات التموين دائماً بالنفقات المحددة في اللائحة ولهذا يجب أن نخضع من التعويض المبالغ التي أفادت بها الشركة نتيجة لعدم وفائها الجزئي باتفاقها حتى ولو كان ذلك نتيجة خلط على ما بين من الظروف .

وبما أن هذا الطلب يبي على أساس سليم وأن الشركة لا يمكن أن تطلب كمعويض سوى ما استعمله فعلاً من نفقات تجاوز ما قضت للائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وأنه في صدد طلب تعويض الخسائر التي يمكن أن تترتب على

هدم تنفيذ العقد من جانب الوالى يجب أن تؤخذ فى الحسبان المزايا التى يمكن أن تنجح الشركة من مخالفتها الشخصية .

وبما أن مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا قد إنقضى من الأجور ومن توريد مقررات التعمين ومن ثم ينعين خضمه من جهة التعويض فيصبح مخفضا إلى ٣٣٥.٠٠٠ فرنكا .

وبما أن للشركة طالبت بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠ فرنكا باعتباره فوائد مدة ستة لراس المال المستغل فى العملية وهى المدة التى يستعمل إليها للعمل .
وبما أن هذه المطالبة كافى ينعين قبولها بحالتها إذا كانت استطلاعة المدة تسأل عنها الحكومة المصرية ولكن الواقع أن الشروط التى فرضها الباب المالى هى واقعة لا دخل لإرادة الوالى فيها وأن استطلاعة مدة العمل إلى أبعد من المدة المحددة سببها قوة قاهرة ومن ثم فانها ، إما بسبب طبيعة الحادث وإما بسبب العلاقات التى ستعمر بين الوالى وبين الشركة . يكون صدلا تصلهما متاصفة بمبلغ ٩ مليون أى ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا لكل منهما وأنه بإضافة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا إلى ٣٣٥.٠٠٠ فرنكا تكون جملة التعويض فى خصوص الموضوع السابق بحته ٣٨٥.٠٠٠ فرنك (ثمانية وثلاثون مليون فرنك) .

وبما أنه بالنسبة للسألة الثالثة فإن عقدى الامتياز المؤرخين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و٥ من يناير سنة ١٨٥٦ بمنحها إمتياز حفره الماء العذب إلى الشركة قد أعطياها ميزات وضمانات إعتبرتها ضرورية حتا لتنجح المشروع .
وبما أنه فى الأصل وفى نصوص العقدين كان يجب حفر ترعة الماء العذب إلى جوار مدينة القاهرة بحيث تصل بين النيل وبين القنسة البحرية وتضفرح

إلى فروع للتغذية بالرئى وحتى للملاحة فى إيجاهى بلوس (Palme) والسويس
ولكن باقتاف مؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ عدلت شروط الامتياز تعدىلا
كبيرا وعلى الأشخاص تنازلات الشركة عن الحق المخول لها من تنفيذ جزء بين
القاهرة وقناة الوادى المفتوحة للملاحة من قبل .

وبما أنه فوق ذلك فقد إدمى الباب العالى أن رد ترعة الماء العذب كان
النتيجة اللازمة لرد الأراضى .

وبما أنه فى هذه الظروف ومع الاقرار بحقوق الطرفين يجدر البحث
لتوفيق بين مصالحهما .

وبما أن امتياز ترعة الماء العذب فى وقت عمله جعل للشركة ميزات من
ثلاثة وجوه فهو يضمن لها حرية التصرف فى المياه اللازمة لحركة الآلات
المستعملة فى حفر القناة البحرية وفى تغذية البقال ويزودها بوسيلة الرئى
للأراضى محل الامتياز كما أنه فى النهاية يوفر لها أرباحا ناتجة من الرسوم
التي تقرر على الملاحة ومن الضرائب ذات الطبيعة المماثلة .

وبما أن الاحتفاظ بالامتياز فى نطاقه وبكل آثاره لم يكن ليخول للشركة
إلا إذا وافق الباب العالى .

وبما أن الشركة فى المركز الذى وضعت فيه اليوم لها مصلحة كبرى
فى الانتهاء من القناة مريعا وعلى ظروف تمكنها من أن توفر لها دائما كل
المياه اللازمة لتنفيذ الأعمال ولتغذية العمال .

وبما أنه للوصول إلى هذا الهدف ليس لازما إطلاقا الاحتفاظ بالامتياز
وفق النصوص والمدة المحددة فى عقدى الامتياز فيكتفى أن يحدد الشركة
بانجاز القناة وبأن يترك لها إستغلالها وصيانتها .

وبما أنه حسب طبيعة الأمور المستعدة تكون على عاتق الحكومة

المصرية الأعمال التي قامت بها الشركة والتي ستفقدونها فيما بعد لانجاز القناة .
وبما أنه ترتيبا على ذلك يصح على الحكومة المصرية أن تدفع قيمة هذه
الأعمال جميعها مضافة إليها تنقذات العناية .

وبما أنه قد إنتهى البحث في هذه المصاحبة الأولى فلا تبقى إلا تسوية
التعويضات المستحقة بسبب حرمان الشركة من المزايا الأخرى التي كان
يلتجها الامتياز .

وبما أنه قبل البحث في هذا الصدد يصح أن نحدد مبالغ الديون المستحقة
للشركة من اليوم من الأعمال التي قامت بها والمبالغ التي ستطالب بها فيما بعد
عن الأعمال الباقية .

وبما أنه بين من المستندات المقدمة من الطرفين ومن شرحهما الذي
أبدياه حضوريا أن تكاليف الأعمال التي نفذت فعلا بلغت ٧٥٠٠٠٠ فرنكا .
وبما أن هذا المبلغ يشمل ٣٧٥٠٠٠ فرنكا عبارة عن :

(١) حصة المصاريف العامة للمشروع التي يجب أن تحملها ترعة
الماء العذب .

(٢) فائدة رأس المال المستغل في العملية عن المدة التي ساعد إليها .

وبما أن هذين السببين مجتمعين يدران مطالبة للشركة بمبلغ ٣٧٥٠٠٠ فرنكا
فرنكا السالف الذكر .

وبما أنه من الأعمال التي لم تتم سبلخ النفقات ٢٥٠٠٠ فرنكا
وبإضافتها إلى ٧٥٠٠٠ فرنكا تكون المبلغ ١٠ مليون فرنك .

وبما أن رسوم الملاحة ورسوم المرور على إختلاف طبيعتها التي كان
إستغلالها ممنوحا للشركة بفسدى الامتياز ثم حرمت منها يصح تقديرها
لإعطاء التعويض المستحق عنها .

وبما أنه بعد إستبعاد مصاريف الصيانة وهي على عاتق من يستغل القناة تكون قيمة هذا الاستغلال ستة ملايين فرنك .

وبما أنه بالنسبة للسائلة الرابطة فإنه يجب على الشركة كما سبق القول أن تبقى مكلفة بإنجاز ترعة الماء العذب وبصيانتها وإن إنتهى إمتيازها في صدد هذا ونتيجة لذلك يجب أن يحدد ترعة الماء العذب كما للقناة البحرية نطاق الأراضي اللازمة للإنشاء والاستغلال ونصوص عقد المحكيم ذاتها تشبه بوضوح إلى الروح التي يجب أن تعالج بها هذه المسألة .
وبما أنه قد نص فيه على أن نطاق الأراضي يجب تحديده « في ظروف كنفية بضمان نجاح المشروع »

وبما أنه يجب إذن ألا يقتصر هذا النطاق على المساحات التي ستشغل ماديا بالقنوات نفسها وضافا وطرق سحب السفن .

وبما أنه كى يمكن الوصول إلى جميع الحاجات اللازمة للاستغلال كاملة يمين أن تتمكن الشركة من إنشاء مستودعات ومخازن وورش وموان إلى جوار القنوات في الأماكن التي يلزم وجودها فيها وأخيرا مساكن مناسبة للحراس والمراقبين والممالى المكلفين بإعمال الصيانة وكل موظفي الإدارة .
وبما أنه من المناسب فوق ذلك منح أراضي ملحقة بالمساكن تستطاع زراعتها حداائق لتوفير بعض المواد الغذائية في الأمكنة الخاصة التي من هذا النوع .

وبما أنه في النهاية من الضروري أن تتمكن الشركة من التصرف في الأراضي الكافية للزراعة وللإعمال اللازمة لصيانة القنوات ولحمايتها من طغيان الرمال .

ولكن بما أنه يجب ألا يتجاوز ما يمنح للأغراض المشار إليها ما تقتضيه

الضرورة لتحقيقها كاملة وأنه لا حق للشركة في المطالبة بأية مساحة من الاراضى بنية المغاربة سواء بتصميمها للزراعة أو بإقامة منشآت عليها أو يمسها عند زيادة عدد السكان .

وبما أنه في داخل هذا النطاق يصح تحديد الاراضى اللازمة لاستعمالها في إنشاء مجرى القنوات وإسفلتها وصيانتها خلال مدة الامتياز .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الخامسة فإن رد الشركة للأراضى السابق منح امتيازها لها لم يقبل إلا نظير غرض متبادل هو إقتضاء ومنح تعويض .

وبما أن الشركة لم تقبل التنازل عن مزايا الامتياز إلا إعتاداً منها على تعويضها عنها وأن الحكومة المصرية لم تفكر إلا في الاستفادة من قيمة الاراضى التى أخصتها للرى دون الوفاء بالمقابل .

وبما أنه لا يغيب عن النظر أن امتياز الاراضى كان أحد الشروط الجوهرية للشروع ونقبا هاما من الجزاء على الإعمال .

وبما أنه ترتيباً على ذلك يكون للشركة الحق في تعويضها عن التنازل عن تلك الاراضى .

وبما أنه سواء رجعنا إلى نصوص عقدى الامتياز أو إلى مختلف المطبوعات الصادرة خلال مدة العمل فلا مناص من الإقرار بأن الحكومة المصرية لم تفكر في منح الشركة امتيازاً عن مساحة غير محددة من الاراضى كما أنه لم يدور بخلد الشركة ذلك .

وبما أن النية المشتركة والمطنة بوضوح هي تحديد نطاق الامتياز بالاراضى التى يستطاع رباها من ترعة الماء العذب .

وبما أنه بناء على ذلك يصبح هذا التعديد ميسوراً ودقيقاً .

وبما أنه ، من جهة ، فكلية المياه التى يمكن التركة توفيرها لمجرى الاراضى

معروفة بالنسبة إلى حجم الوعة وما تتطلبه من سد حاجات الملاحة .
وبما أنه من جهة أخرى فإن كمية المياه اللازمة لرى كل هكتار
مملوءة كذلك .

وبما أنه تأسيسا على ذلك يجب أن يشمل الامتياز ٩٣.٠٠٠ هكتار
يعين أن يخص منها ٣.٠٠٠ هكتار هي مساحة الجزء المخصص لحاجات
إستغلال القناة البحرية .

وبما أن هذا التحقيق يتفق مع ماقرره ممثلوا الشركة والوالى فى المخرائط
المساحة التى عملت تنفيذا للمادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر
سنة ١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وإن
كانت هذه المخرائط ألغيت بالاتفاق المشفوك فى ١٨٥٨ فإن الصعوبة التى
الحأت إلى هذا الالفاء لا تمس نطاق الأراضى التى كان يجب أن يشملها
الامتياز باعتبارها قابلة للرى .

وبما أن تقرير مايجب رده نهائيا إلى الحكومة المصرية بمساحة ٦٠.٠٠٠
هكتار يشير بـلا شك صعوبات جديدة طالما أن التقدير لن يكون طبقا للمعالة
الراهنه للأراضى وأن فى محاولة تقدير قيمتها فى المستقبل مجلبة لـخـتـلـف
المحظوظ ولاحتالات عديدة ومع ذلك فوجود بعض عناصر الحساب التى يمكن
الاتحاد عليها خاصة وأن ربط الضريبة على الأراضى المزرومة يمكن
إستخدامه لتحديد ريعها ومن ثم تقوم الأرضة دائما مع مراعاة المركز
الاقتصادى والمالى لمصر .

وبما أنه بعمل الحساب على هذه الأسس يكون المكثار بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنك .
وبما أنه وإن كان هذا التقدير مـطـعـونا عليه إلا أنه مع ذلك لا يبعد
كثيرا عن الحقيقة فى نظري الطرفين ذوى الشأن تقسيهما .

وبما أنه فضلا على ذلك لم يقرر إلا بعد الاعداد جديدا من جهة المبالغ التي كان يجب صرفها لاستثمار الأرض ومن جهة أخرى زيادة السعر التي سمحت بفضل استغلال القناة البحرية وكذلك بالزيادة التي يمكن أن تنجم من إدخال زراعات جديدة .

وبما أن نصارى القول أن التحويل المستحق قبل الحكومة المصرية من رد الأراضي إليها يبلغ قدره ٣٠ مليونا فرنكا .

وبما أنه بعد تقدير مختلف العناصر المكونة للتحويل يتبين إعتبار أنه لا يمكن أن تكون متائلة فيما يخص بمواعيد إستحقاقها .

وبما أن بعضها يمثل مبالغ صرفت فعلا وبعضها سيدفع مقدما في أوقات متقاربة كما أن بعض التحويلات الممنوحة عدلا إلى الشركة هو في مقابل المزايا أو الأرباح التي لم تكن لتتحقق إلا بعد زمن بعيد عقب تنفيذ الأعمال الباهظة التكاليف .

وبما أنه على سبيل المثال يشمل النوع الاول مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ فرنك صرفت على الجزء الذي تقذفه من ترعة الماء العذب .

وبما أنه في النوع الآخر على العكس واضح أن الثلاثين مليونا تمثل للقيمة المستقبلية للأراضي التي سترد .

وبما أنه إعدادا بهذه الفوارق حددت قيمة الاقساط ومواعيد إستحقاقها بحيث تكون في مجموعها تعويضا إجماليا قدره ٨٤ مليونا من الفرنكات قبل الحكومة المصرية .

فلهذه الأسباب قربنا ونقرر ما يأتي :

عن المسألة الأولى

لأتمه ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ لها خصائص العقد وتتضمن التزامات متبادلة

يجب على الوالد وعلى الشركة تنفيذها .

عن المسألة الثانية

إلغاء لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ برتب تعريضا قدره ٣٨ مليوناً من الفرنكات .

عن المسألة الثالثة

رد ترعة الماء العذب على أسس الشروط والضمانات الآتية :

١ - جزء التركة بين الوادئ والتصاح والسويس يرد كجزء أول إلى الحكومة المصرية ولكن إستعماله يقتصر على الشركة وحدها حتى إنجاز القناة البحرية بحيث لا يمكن أخذ المياه منه بأية وسيلة يهيم موافقة الشركة .
٢ - تحافظ الحكومة المصرية على تغذية هذه التركة من ترعة الزقازيق كما تفعل الأعمال في الجزء الذي رد إليها فعلا طبقا لاتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وتصل الجزء الأول بالتانى عند وصلة الوادئ لضمان التغذية في أى وقت .

٣ - يجب على الشركة أن تنجز أعمالها الباقية لجل التركة من الوادئ إلى السويس معدة بالأحجام المتفق عليها .

٤ - في خلال مدة إمتياز القناة البحرية جميعا يجب على الشركة صيانة ترعة الماء العذب على أتم وجه ومن الوادئ حتى السويس ولكن تحصل الحكومة المصرية تعاقبات الصيانة التي يجب أن تعوض الشركة بدفع مبلغ سنوي قدره ٣٠.٠٠٠ فرنك إن لم تمر الأرفق دفع مصاريف الصيانة الفعلية المبينة بكشوف الحساب وعليها إخطار الشركة بما يختاره في خلال السنة التي تبدأ من يوم تسليمها القناة والشركة ملتزمة باعداد المواجز الثانية لدره تسرب المياه وما يترتب على سهولة حركة الرمال ومبلغ الاشتراك وقيمه ٣٠.٠٠٠ فرنك يطبق على التوالى بعد تقدم الأعمال وحسب مقررات

الأطوال للاجزاء التي تم العمل فيها وبراجع كل ست سنوات .

٥ - يحتفظ بارتفاع الماء في القناة

عند ارتفاع مياه النيل إلى ٢٧٥٠

في المنسوب المتوسط إلى ٢٧

في المنسوب الأكثر انخفاضاً بمقد أدنى ٢١

٦ - تسولى الشركة مقدما من مياه الوجة على سبعين ألف مكمكب في اليوم لغذية السكان على مجرى القنوات ولرى الحدائق ولتشغيل الآلات المتصصة لميانة القنوات وآلات المؤسسات الصناعية المتعلقة باستغلالها ولرى المزروعات على الكتبان الرملية والأراضي الأخرى التي لا تروى بطبيعتها والواقعة في المناطق المحتفظ بها بطول القنوات ولغذية السفن التي تعبر القناة البحرية .

ولشركة حق إرتفاق المرور على الأراضي التي تحتفلها المساقى ومرادى المياه اللازمة لتوفير مقدار ٧٠٠٠٠٠ قوا .

٧ - إبداء من تاريخ الانتهاء من إتمام القناة البحرية ليس للشركة على ترعة الماء العذب إلا حق الاستعمال للقرار للرعايا المصريين وبشرط ألا تفرض أبدا على سفنها ومنشأتها أى رسوم للملاحة ونفذية بور سميد بالماء العذب بطريق مباشر تتولاها الشركة على نفقتها بالوسائل التي ترى ملائمتها .

٨ - تتولف للشركة من إقتضاء الرسوم على الماء وللملاحة والارشاد والجهر والوقوف وهي للمنوحة لها على ترعة الماء العذب بالمادتين ٨ و ١٧ من عقد الامياز للورخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ .

٩ - فبا عدا الأهوسة التي يجرى بناؤها بالإسماعيلية والسويس والثلاثة

الأهوسة الأخرى وندموبة السويس يحظر إقامة أى عمل ثابت أو معحرك على ترعة الماء العذب وملحقاتها إلا باتفاق مشترك بين الحكومة المصرية والشركة .

١٠ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات عبارة عن :

سبعة ملايين ونصف مليون فرنك عن الأعمال المنفذة حصص التكاليف العامة وفوائد المبالغ المدفوعة مقدما ومليونين ونصف مليون من الفرنكات عن الأعمال الباقية تحت التنفيذ .

١١ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ ستة ملايين من الفرنكات تعريضا عن رسوم الملاحة وغيرها من الإيرادات التي حرمت منها الشركة.

من المسألة الرابعة

مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء واستغلال وصيانة ترعة الماء العذب والقناة البحرية بمقدار عشرة آلاف ومائتين وأربعة وستين هكتارا (١٠٢٦٤ هكتارا) للقناة البحرية ، ومقدار تسعة آلاف وسبعمائة هكتار (٩٠٢٠٠ هكتار) لترعة الماء العذب حسب التقسيم الآتي :

القناة البحرية

افريقيا	آسيا		
هكتار	هكتار		
٤٠٠	—	بور سعيد	١
١١٥٧	١١٥٧	من بور سعيد إلى الفردان	٢
٠٣٠	٠٣٠	رأس المش	٣
١٠٠	١٠٠	القنطرة	٤
١٣٥٠	٢٧٠	من الفردان إلى التمساح	٥
٧٠٠	—	قناة الانصال بقرعة الماء العذب	٦
٤٥٠	—	مدينة الاسماعيلية	٧
٤٥٠	١٢٠	ميناء الاسماعيلية في بحيرة التمساح (قناة في آسيا)	٨
٨٥٠	٣٤٠	من بحيرة التمساح إلى البحيرات المرة	٩
٧٠٠	٧٠٠	عبر البحيرات المرة	١٠
		من البحيرات المرة إلى مستنقعات السويس	١١
١٣٠٠٠	٤٠٠	المالحة للقرية من البحر	
٠٦٠	٠٦٠	عبر مستنقعات السويس	١٢
١٥٠	٢٠٠	المنكة البحرية إلى ميناء السويس	١٣
٦٨٩٢	٣٣٧٢	الجملة	

ترعة الماء العذب

شمالا	جنوبا	
هكتار	هكتار	
٥٠٠	—	١ من نهاية الوعة التي تنشأها الحكومة المصرية حتى رأس الوادي
٢٠٠	٣٠٠٠	٢ من رأس الوادي إلى نهاية بحيرة المحسة
٤٣٠	٢٠١٠٠	٣ من بحيرة المحسة إلى تقيشة
٣٠٠	—	٤ من تقيشة إلى الاسماعيلية
١٠٤٧٠	٥٠١٠٠	الجملة

بقية ترعة الماء العذب

شرقا	غربا	
هكتار	هكتار	
—	٢٠٥٠٠	٥ من تقيشة إلى البحيرات المرة
٣٠٠	٢٠٠	٦ و ٧ حدود البحيرات المرة
٠٣٠	٠٥٠	٨ محطة السويس
٣٣٠	٢٠٧٥٠	

عن المسألة الخامسة

تستحق الشركة من رد الأراضي تعويضا قدره ثلاثون (٣) مليوناً من الفرنكات .

الملاحضة

١ - التعويض الإجمالي المستحق للشركة والذي يعمل إلى مبلغ أربعة وعشرين مليوناً من الفرنكات (٠٠ و ٨٤٠.٠٠٠ فرنك) تدفعها الحكومة المصرية على أقساط على النحو التالي :

مبلغ التعويض الأول وقدره ٣٨ مليوناً يدفع على ست سنوات ، ويقسم على أقساط نصف سنوية. كل من الثمانية الأولى منها تبلغ قيمته ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك ، وقيمة كل من الأربعة الأخيرة ثلاثة مليون فرنك ويستحق أول قسط منها في أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وتستمر الدفعات كل نصف سنة إلى أن يتم الوفاء بمبلغ ٣٨ مليون فرنك .

مبلغ ٣٠ مليون فرنك تعويض رد الأراضي يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها بثلاثة ملايين ويستحق القسط الأول منها بمقدار تمام الوفاء بمبلغ ٣٨ مليوناً السابق ذكره أي في أول نوفمبر سنة ١٨٧ وتستمر الدفعات سنوياً حتى تمام الوفاء بمبلغ ٣٠ مليون فرنك .

ومبلغ ستة ملايين فرنك التعويض عن رسوم ترعة الماء العذب . يقدم على عشرة أقساط سنوية كل منها ٠٠ و ٦٠٠.٠٠٠ تدفع في نفس مواعيد استحقاق الأقساط الخاصة بالتعويض ٣ مليوناً السابق ذكره .

وأخيراً مبلغ عشرة ملايين فرنك التعويض عن الأعمال المنفذة والباقية تحت التنفيذ في قناة ترعة الماء العذب يدفع في سنة تسليم تلك التركة . وكل ذلك طبقاً للجدول الآتي :

السنوات	٣٨ مليون فرنك	٣٠ مليون فرنك	٦ مليون فرنك	١٠ مليون فرنك	٨٤ مليون فرنك
	تمويش استبدال الآلات والسال الأوربيين بالمال المصريين	تمويش رد الأراضي	تمويش الروم الق تحصل على ترعة الماء الملب	تكاليف صرفتي أعمال تمتد تحت التنفيذ لخدمة الماء الملب	مواعيد الدفع
السنة الأولى	٦٠٥٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٤ وأول مايو ١٨٦٥ أول نوفمبر ١٨٦٥ وأول مايو ١٨٦٦ أول نوفمبر ١٨٦٦ وأول مايو ١٨٦٧ أول نوفمبر ١٨٦٧ وأول مايو ١٨٦٨ أول نوفمبر ١٨٦٨ وأول مايو ١٨٦٩ أول نوفمبر ١٨٦٩ وأول مايو ١٨٧٠
٢-	٦٠٥٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٣-	٦٠٥٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٤-	٦٠٥٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٥-	٦٠٥٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٦-	٦٠٥٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٧-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٨-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٩-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٠-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١١-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٢-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٣-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٤-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٥-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٦-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
	٣٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
	يضاف اليه				
الجهة العامة ٨١٠٠٠٠٠٠٠					

حري في فونتينبلو (Fontainebleau) يوم ٦ من يوليو ١٨٦٤

(توقيع) نابليون

(٧) إتفاقية ٣٠ من يناير ١٨٩٦

بين الحكومة المصرية ويمثلها نوبار باشا وبين شركة قناة السويس
ويمثلها فردينان دليسبس

فيما بين : دولة نوبار باشا وزير الخارجية بصفته نائبا ومفوضا من
صاحب السمو والى مصر .

(طرف أول)

والسيد فردينان دليسبس رئيس ومؤسس شركة السويس بصفته ممثلا
ومفوضا من مجلس إدارة الشركة المذكورة .

(طرف ثانى)

تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى

تحتل الحكومة المصرية فى دائرة الأراضى المخصصة للمحطات القناة البحرية
أى مركز أو نقطة عسكرية تجهيزها لازمة للدفاع عن البلاد ، على ألا يكون
هذا الاحتلال مانعا للعلاج ، وذلك مع المحافظة على حقوق إستخدام
الشواطيء الحرة فى القناة .

المادة الثانية

للحكومة المصرية أيضا وببئس الصفقات أن تشغل أى مكان خال
تراه مناسب لمصالحها الإدارية (كالبريد والجمارك والشحنات وغيرها) على
أن تراعى إحتياجات إستغلال مرافق الشركة .
وتدفع الحكومة للشركة جند الزوم المبالغ التى تكون قد صرفتها لإنشاء
أو تملك الاراضى التى تريد الحكومة الانقاع بها .

المادة الثالثة

رعاية لمصالح التجارة والصناعة ولرفاهية إستغلال القناة ، يكون لكل فرد الحق في الإقامة سواء بمعاونة القنصل البحرية أو في المدن القائمة على مجرى القناة فيما عدا أراضي الشواطئ وضفتي القناة وطرق جر المراكب التي يجب أن تظل حرة لسهولة المواصلات طبقا للوائح التي تحدد إستعمالها وذلك بعد الحصول على تصريح سابق من الحكومة مع الخضوع للوائح الادارية والبلدية الخاصة بالسلطة المحلية وكذلك القوانين والعرف وضرائب الدولة .

على أن لا تقوم هذه المنشآت إلا على الاماكن التي يقر مهندسو الشركة عدم إحتياج مرافق الاستغلال إليها وعلى أنه على المتعدين أن يسددوا للشركة المبالغ التي صرفتها في إنشاء أو تملك هذه الاماكن .

المادة الرابعة

تسلم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والاصصال الفنية والاراضي التابعة لها بمجرد أن ترى الشركة إمكان تسليم الترعة طبقا للشروط السابق النص عليها .

ويمكن هذا التسليم إقرارا من الحكومة المصرية بالاستلام ويتم بحضور مهندسى الحكومة ومن مهندسى الشركة ويثبت في محضرين فيه تفصيلا للمواقع التي تكون فيها حالة الترعة مخالفة للشروط الواجب تحقيقها .

وتقوم الحكومة المصرية بإجلاء من هذا الوقت بصيانة الترعة المذكورة أى أنها :

١ - تقوم في الوقت المناسب بالغرس والزرع والحماية اللازمة لمنع إنبهار الجسور وإجياحها بالرمال .

٢ - تؤمن الملاحة في جميع فصول السنة بالاحتفاظ بمنسوب الماء في التربة بقدر ٢٢ مراً في أيام الفيضان و ٢ مرة في التدهول العادية و بمقدار واحد على الأقل في أيام التصاريق .

٣ - تمد الشركة فوق ذلك بمقدار ٧٠.٠٠٠ سجين ألف مرة مكعب من الماء يوميا لتموين السكان المقيمين على طول القناة ولسي الحدائق وتشغيل الماكينات المخصصة لصيانة القناة والمنشآت الصناعية اللازمة لاستغلالها ولرى المشاكل والمزروعات القائمة على كسبان الشاطئ وغيرها من الأراضى التى لاتصلها مياه الرى ، ولتلى توجد ضمن ملحقات القناة ، أو لتموين البواخر المارة بهذه القناة .

٤ - وأخيراً تقوم بالتطهير والأعمال اللازمة للاحتفاظ بقرعة الماء العذب وأعمالها الفنية فى حالة جيدة .

وبذلك تحمل الحكومة المصرية محل الشركة فى جميع الأعباء والالتزامات التى تترتب على كل قصص فى الصيانة ، بما أنها على علم بالحالة التى عليها القرعة عند تسلمها ومع مراعاة المدة اللازمة لإنجاز الأعمال المطلوبة .

المادة الخامسة

تففع الحكومة المصرية بالقرعة بمجرد تسليمها إليها ويكون لها حق إنشاء مأخذ المياه كما يكون للشركة حق إستعمال رفاصات وجراوات على القرعة ، طول مدة إنشاء القناة البحرية ولغاية آخر سنة ١٨٦٩ عند اللزوم ، لحاجات النقل الخاصة بها وبمقاوليها وحطبها وحدها فى إستعمال القرعة لمرور البضائع من بورسعيد إلى السويس وبالعكس .

وبعد سنة ١٨٦٩ تستعمل الشركة القرعة مثل باقى المتقنين بها بالشروط السابق الاتفاق عليها .

وتتنازل الشركة للحكومة المصرية عن المبانى التى أقامتها لمصالحها على طول القرعة من الزقازيق إلى السويس بشمن التكلفة وتؤجر الحكومة للشركة من بين هذه المبانى وملحقاتها ما يلزمها منها فى الفترة المبينة أعلاه بمقابلة ٥ ٪ فى السنة من الثمن المدفوع .

المادة السادسة

تبيع الشركة للحكومة المصرية أملاك الوادى حسب حالتها الراهنة بمباينها وملحقاتها بشمن قدره ١٠ مليون فرنك .

المادة السابعة

إذا سلمت الشركة القرعة إلى الحكومة المصرية فى بحر هذه السنة تقوم الحكومة بإسداد المبالغ الملتزمة بم. ا. للشركة مقابل القرع وملكية الوادى ومجموعها ٢٠ مليون فرنك إجتداء من أول يوليه إلى أول ديسمبر ١٨٩٦

ست فرنك

على ستة دفعات شهرية متساوية قدرها ٣٣٣٣٣٣٣٣ فرنك فى أول كل شهر .

وفى حالة طلب الشركة باقى ثمن الأسهم فى بحر هذه السنة فإن مقدار المبالغ التى تلزم بها الحكومة المصرية عن ذلك وفى حوالى ١٧٥٠٠٠٠٠ فرنك تحت تحوية الحساب، تدفع للشركة إجتداء من أول يناير لغاية أول ديسمبر ١٨٩٧ على ١٢ قسط متساوى شهريا بواقع ١٤٥٣٣٣٣ فرنك تقريبا فى أول كل شهر .

أما المبالغ المكونة لباقى العويض الذى أقرت به الحكومة لمصالح الشركة ، والمستحق بعد أول نوفمبر سنة ١٨٩٦ وقدرها ٥٧٧٥٠٠٠٠ فرنك. فتدفع للشركة إجتداء من أول يناير سنة ١٨٩٧ لغاية أول ديسمبر سنة

١٨٦٩ على ٢٦ قسط متساوى شهريا بواقع ١٩٦٦ر١٠٤١٠٤ فراك أول كل شهر، ويكون الدفع للشركة بالفراك نقداً .

تمحرو من نستخين بالقاهرة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

(امضاء) فردنان ديلبس

ن . نوبار

(٨) الاتفاق الصادر فى ٢٢ من فبراير ١٨٦٦

فيا بين سمو اسماعيل باشا والى مصر من جانب

والشركة العالمية لقناة السويس البحرية يمثلها مسيو فردنان ديلبس
«رئيسها المؤسس» المرخص له فى هذا التعاقد بموجب قرارى الجمعية العمومية
للمساهمين الصادرين فى أول مارس ١٨٦٦ أغسطس سنة ١٨٦٤ والقرار الخاص
الصادر من مجلس إدارة الشركة المذكورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٦٤
من جانب آخر .

قد بسط الفريقان واشروطا ما يأتى .

بموجب عقد الامتياز الاول للوقت الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤
قد رخص للمسيو فردنان ديلبس فى إنشاء شركة مالية لحفر قناة
السويس البحرية .

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صدر عقد امتياز ثان حدد شروط الامتياز
الخاصة بإنشاء الشركة المالية المكلفة بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقناة ورخص
فى مباشرة الأعمال لفصله بشق برزخ السويس عند الحصول على تصديق
الباب العالى . وقد الحق بالعقد المذكور النظام الاساسى للشركة العالمية هذا
عليه من سمو والى .

. وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ صدر ذكره بشروط استخدام المال

التفلاحين في أعمال قناة السويس .

وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ أبرم اتفاق بين الوالى والشركة رد إلى الحكومة المصرية القسم الاول من قناة المياه العذبة بين القاهرة والوادى .
وابرم بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ اتفاق آخر نظم اشراك الحكومة المصرية في المشروع من الوجهة المالية .

وأخيرا صدر اتفاق بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٦ نظم .

(١) الانتفاع بالأراضى المحتفظ بها للشركة كمحطات للقناة البحرية .
(٢) التنازل عن قناة المياه العذبة والأراضى والمنشآت الفنية والمباني الملحقة بها وقيام الحكومة بصيانة القناة المذكورة .

(٣) بيع تقييش الوادى بمبلغ عشرة ملايين فرنكا .

(٤) الموايد الخاصة باقساط المبالغ المستعقة للشركة .

وقد اتفق من الباب العالى التصديق على امتياز مشروع الفنال تنفيذاً لعقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فوضع الباب العالى بمذكرة مؤرخة ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ الشروط التى علق التصديق المطلوب على تنفيذها .

فأرضاء لرغبات الباب العالى فى هذا الصدد كل الارضاء تم بين سمو الوالى والشركة تفاهم سجلاه فى الاتفاق المينة شروطه واحكامه فى ما يلى :

المادة الأولى

يلتزم جميع ماجاء باللائحة الصادرة فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ الخاصة باستخدام التفلاحين في أعمال قناة السويس .

وبالتالى لا يهام أى إعتبار لأحكام المادة الثانية من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ونصها كالاتى « ويجب فى جميع الاحوال أن يكون على الاقل أربعة أعماس العمال المستخدمين فى هذه الاعمال من المصريين » .

وتدفع الحكومة المصرية للشركة ٣٨ مليون فرنك تعويضا عن الغاء
للائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والمزايا التي تضمنتها .
ومن الآن فصاعدا تستخدم الشركة العمال اللازمين لأعمال المشروع وفقا
لشروط القانون العام دون اختصاصها في ذلك لا بامتياز ولا بقيود .

المادة الثانية

تتنازل الشركة عن الانتفاع باحكام المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر
في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٤ والمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في ٥
يناير سنة ١٨٥٦ .

وقد تمحدث باتفاق الطرفين مساحة الاراضى القابله للرئ المتنازل عنها
للشركة بموجب العقدين المذكورين الصادرين في سنى ١٨٥٤ و ١٨٥٦
والتي ردت للحكومة بمقدار ٩٣ الف هكتار يستنزل منها ٣ آلاف هكتار تدخل
ضمن الاماكن المخصصة لمقتضيات استغلال القناة البحرية .

المادة الثالثة

بما أن المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر في سنة ١٨٥٤ والمواد
١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في سنة ١٨٥٦ قد انقضى ونفا لا جاء بالمادة
٢ فان التعويض المستحق للشركة قبل الحكومة عن رد هذه الاراضى يبلغ
٣٠ مليون فرنكا باعتبار ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك .

المادة الرابعة

بما أنه يلزم تحديد مساحة الاراضى اللازمة لانشاء القناة البحرية
واستغلالها بشروط تضمن نجاح المشروع . وبما أن هذه المساحة يجب الا
تقتصر على القدر الذى تشغله القناة فعلا وعلى الطرق المخصصة لسحب السفن
وعلى الثقة المحتفظ بها فيما وراء هذه الطرق وبما أن الوفاء بحاجة الاستغلال

على أكمل وجه يستلزم تمكين الشركة من أن تنشئ على مقربة من القناة البحرية مستودعات ومخازن وورش وموانئ حيثما تصدق فائدتها وأن تقيم أخيرا المساكن الملائمة للحراس والملاحظين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة ولجميع مستخدمي الإدارة .

وبما أنه من المناسب أيضا أن تلحق بالمساكن المذكورة أراض تنشأ فيها بساتين وتمون إلى حد ما أماكن محرومة تماما من المنتجات الزراعية . وأخيرا بما أنه لا مندوحة للشركة من أن تستطيع التصرف في أراض كافية لزراعتها وتنشئ فيها أعمالا كافية بصيانة القناة البحرية وحمايتها من تراكم الرمال دون أن تضيق شيئا أكثر من القدر الوافي للقيام بمختلف الأعمال السابق بيانها وبما أنه لا يسوغ للشركة أن تدعى في الحصول على مساحات من الأراضي إذا كانت قصودا المضاربة عليها سواء بخصميتها للزراعة أو بإقامة المباني عليها أو بيعها للغير عند زيادة عدد السكان .

لذلك التزم الطرفان المتعاقدان هذه الاعتبارات في تحديد الأراضي الواقعة على مجرى القناة البحرية والتي يكون الانشاع بها طول مدة الامتياز لازما لإنشاء القناة واستغلالها وصيانتها .

وقد إتفقا على تحديد مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء القناة وإستغلالها وصيانتها وفقا لما تم تحريره وتوقيعه وتقريره من الرسومات والكشوف المرفقة بهذا الاتفاق للفرض المتقدم .

المادة الخامسة

ترد الشركة للحكومة المصرية الجزء الثاني من قناة المياه العذبة الواقع بين الوادئ والاسماعيلية والسويس كما ردت لها بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ الجزء الاول من القناة المذكورة الواقع بين القاهرة وتفتيش الوادئ .

ورد الجزء الثانى من هذه القناة مرهين بالشروط الاتى بيانها :

(١) على الشركة إنجاز الاعمال الباقية لتكون قناة الوادى - الاسماعيلية - السويس بالمقاييس المتفق عليها وصالحة لتدملها .

(٢) وتسلم الحكومة المصرية هبة المياة العذبة والمنشآت الفنية والاراضى التابعة لها حالما تقدر الشركة أن فى إمكانها تسليم القناة بالشروط المتقدم ذكرها . وبقرئ على هذا التسليم تسلم من جانب الحكومة المصرية ويتم فى مواجهة مهندسى الحكومة والشركة ويثبت بمحضر يوضح بالتفصيل المواضع التى تخالف فيها حالة القنال ما كان يجب ان تستوفيه من الشروط .

(٣) تكلف الحكومة المصرية اجداء من تاريخ التسليم صيانة القناة المذكورة أى :

(أ) القيام فى الميعاد المناسب بكافة اعمال الفرس والزرع مع اعمال التقوية اللازمة لحفظ الجسور من التلف ومنع تدفق الرمال وبقاء تموين القناة من قناة الرقازيق الى أن يكفل تمويلها مباشرة من مآخذ المياة فى القاهرة .
(ب) تنفيذ الاعمال الخاصة بالجزء الذى رد لها باتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وربط الجزء الاول المذكور بالجزء الثانى عند نقطة الاتصال بالوادى .
(ج) كفالة الملاحة فى جميع الفصول بغير حق لماية القنال قدره ٢٥٠ مراً فى اوقات إرتفاع منسوب النيل وقران فى فصل المنسوب المتوسط ومرار واحد على الاقل فى اوقات التجارىق .

(د) تموين الشركة فوق ماتقدم بمقدار ٧٠ ألف متر مكعب من الماء يومياً سدا لحاجة الاهالى الفاطنين على مجرى القناة البحرية ولرى البساتين ولادارة الآلات المخصصة لصيانة القناة البحرية وآلات المنشآت الصناعية المرتبطة باستغلال القناة ولرى الفرس والزرع على الكتبان وغيرها من الاراضى

التابعة للقناة والتي لا يمكن رباها ربا طييميا .

وأخيرا لعموم السفن التي تمر في القناة المذكورة .

(هـ) القيام بجميع ما يلزم من أعمال التطهير وغيرها لصيانة قناة المياه العذبة ومنشآتها الفنية وحفظها في حالة جيدة . لذلك تحمل الحكومة المصرية محل الشركة في تعملها جميع المصاريف والالتزامات التي تقع عليها لسبب تقصير في الصيانة مع مراعاة الحالة التي ستكون عليها القناة عند تسليمها والمهلة اللازمة للقيام بالأعمال التي تكون هذه الحالة قد اقتضتها .

المادة السادسة

يكون للشركة حق إرثاق المرور على الاراضى التي يجب أن تمر فيها الافنية وأتايب المياه اللازمة لتوفير ٧٠ ألف متر مكعب من الماء على ما تقدم .

المادة السابعة

تستحق الحكومة بقناة المياه العذبة حال تسلمها ويحق لها إقامة ماخذ المياه عليها ويكون للشركة من جانبها في أن تسير على قناة المياه العذبة رفاصات أو قاطرات ذات مراوح لأعمال النقل الخاصة بها أو بمقاوليها كما يكون لها وحدها الحق في استغلال نقل بضائع من بور سعيد الى السويس وبالعكس وذلك طول المدة التي تستغرقها الاعمال الخاصة بإنشاء القناة البحرية وعند الانتهاء الى آخر سنة ١٨٦٩ .

وتخضع الشركة للقانون العام بعد سنة ١٨٦٩ فيما يتعلق بالانففاع بقناة المياه العذبة فلا يكون لها على هذه القناة الا حق الانففاع الذي يملكه جميع المصريين دون أن يفرض مع ذلك على الراكب والسفن التابعة لها أي رسم من رسوم الملاحة بحال من الأحوال .

تكون الشركة تموين بور سعيد بالمياه العذبة تموينا مباشرا بالوسائل التي

ترى إستخدامها على أن تتحمل دائما نفقاته .
يبطل حق الشركة في منح المياه وأخذ ما كما تبطل حقوقها في الملاحة
وارشاد السفن وقطرها وسحبها ورسوها . وهي الحقوق المخولة لها على
قناة المياه العذبة بموجب المادتين ١٧ و ١٨ من عقد الامتياز الصادر في ٥ يناير
سنة ١٨٥٦ .

وتلنازل الشركة للحكومة عن المباني التي أقامتها لمراعتها على قناة المياه
العذبة من الزقاق إلى السويس وذلك بقيمة تكاليفها أما المباني والمعدات
التي تحتاج اليها الشركة في خلال المدة السابق ذكرها فتستأجرها من الحكومة
بأجرة سنوية توازي ٥ ٪ من رأس المال المردود .

وبما أن قناة المياه العذبة قد ردت تماما إلى الحكومة المصرية على ما تقدم
ولما كانت نفقات صيانتها تقع على تلك الحكومة فلها أن تقيم على القناة
المذكورة ومعداتنا جميع ما ترى فائدة له من المنشآت الناجبة أو المتحركة .
ومن جانب آخر لم تعد ثمة جدوى من تحديد مساحة الأرض لصيانة هذه
القناة والمحافظة عليها أسوة بالقناة البحرية .

المادة الثامنة

تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة جلة الترميم المستحق لها والبالغ
قدره أربعة وثمانين مليون فرنك مع الباقي من قيمة أسهم الحكومة إذا طلبت
للشركة في السنة الجارية وفاء المكتتب به كما تدفع الشركة ملايين من الفراكات
التي يبيع بها تفريش الوادي على الوجه المبين في الكشف الذي وضع لهذا الغرض
وقد وقع وارتق بهذا الاتفاق .

المادة التاسعة

تبقى القناة البحرية ومعداتنا خاضعة لنظام البوليس المصري ويأثر سلطته

عليها مطلقة من كل قيد مثلما يباشرها في أى مكان من الأراضي المصرية .
بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد ولوائحها .
تنتفع الحكومة المصرية بحق المرور بحرض القناة البحرية حيثما ترى هذا
المرور ضروريا لتضمن مواصلاتها أو تكفل الحرية للتعامل التجارى وانتقال
الجمهور دون أن يجوز للشركة بحجة ما أن تفرض أى رسم لهذا العبور
أو جعل آخر .

المادة العاشرة

للحكومة المصرية أن تشغل داخل حدود الأراضي المحتفظ بها كملحقات
للقناة البحرية أى موقع أو نقطة حرية تراها لازمة للدفاع عن البلاد على
ألا يرقل هذا الاشغال الملاحة ولا يتعارض مع حقوق الارتفاق المربة
على الشقة المحتفظ بها الواقعة على ضفتى القناة .

المادة الحادية عشرة

يجوز للحكومة المصرية بالتعفظات نفسها وفاء الحاجة مرافقها الإدارية
(من بريد وجمارك وثكنات وغرها) أن تشغل أى مكان يمكن التصرف
فيه تراه ملائما لغرضها مع مراعاة ما يقتضيه استغلال الشركة لمرافقها .
وتدفع الحكومة للشركة إذا دعا الأمر ما تكون الشركة قد أنفقته لإنشاء
الأراضى التى ترغب الحكومة التصرف فيها أو لاعادها .

المادة الثانية عشرة

رعاية لمصالح التجارة والصناعة وتحقيقا لاستغلال القناة استفلا متبجا
يجوز للأفراد قاطبة الاستقرار فى الأراضى الممتدة طول القناة البحرية أو
فى المدن المؤسسة على جوانبها بشرط أن يتأوا ترخيصا سابقا من الحكومة
وأن يخضعوا للوائح الادارية أو البلدية التى تصدرها السلطة المحلية ولقوانين

البلاد وعرفها ونظام الضرائب المقررة فيها . مع استثناء الضمائم والعراق والمدة
لشعب السفن والشقة المحتفظ بها فيها وراء هذه المواقع فيجب أن تبقى هذه
الأراضي المستثناة مباحة للدور وفقا للوائح التي تحدد نظام استعمالها .
ولا يجوز هذه الإقامة إلا في الجهات التي يقرر مهندسو الشركة أنها غير
لازمة لاستغلال مرافقها وعلى المنتفعين أن يردوا للشركة المبالغ التي تكون
قد انفقها لإنشاء تلك الاماكن أو إعدامها .

المادة الثالثة عشرة

ومن المتفق عليه أن إنشاء الادارات الحركية لن يمس بأي حال ما يجب
أن تتمتع به من الاعفاء الحركي سفن الدول جميعها إذ تمر في القناة وذلك
بدون تمييز أو منع أو تفضيل في الأشخاص أو الجنسيات .

المادة الرابعة عشرة

ضمان تنفيذ الاتفاقات التي تمت بين الحكومة المصرية والشركة تنفيذاً
دقيقاً يكون للحكومة المصرية الحق في أن تدفع على نفقتها متدوبا خاصا
لدى الشركة وفي مكان العمل .

المادة الخامسة عشرة

يقرر الطرفان على سبيل التفاهة أن امتياز قناة السويس ينتهي بحكم
القانون بعد تسع وتسعين سنة من تاريخ منحه إذا لم يتم إنفاق جديد بشأنه
بين الحكومة المصرية والشركة .

المادة السادسة عشرة

بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فإنها تخضع
لقوانين البلاد وعرفها . على أنما فيما يحصل بتكوينها كشركة وبملاقات
الشركاء فيما بينهم تنظيمها وفقا لاتفاق خاص القوانين التي تخضع لها الشركات

المساهمة في فرنسا ومن المنفق عليه أن جميع المنازعات التي تنشأ عن ذلك يفصل فيها محكمون بفرنسا ويموز استئناف حكمهم أمام المحكمة الامبراطورية في باريس بوصفها محكما ثالثا .

أما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والأفراد من أى جنسية كانوا فننظرها المحاكم المحلية تبعا للاوضاع المقررة في قوانين البلاد وعرفها والمعاهدات .

كذلك تعرض المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة على المحاكم المحلية ففصل فيها طبقا لقوانين البلاد .

يحاكم المسخدمون والعاملون وغيرهم من التابعين لإدارة الشركة أمام المحاكم المحلية وفقا لقوانين البلاد والمعاهدات فيما يفصل بجميع الجرائم والمنازعات التي يكون فيها احد الطرفين أو كلاهما وطنيا .

إذا كان جميع الاخصام من الأجانب إبتعت فيما بينهم القواعد المقررة .
الاعلانات القضائية الصادرة للشركة من صاحب شأن بمصر أيا كان صحيحة باعلانها في مركز إدارة الشركة بالاسكندرية .

المادة السابعة عشرة

جميع الأحكام الخاصة بالوثائق السابقة عقود الامتياز والاتفاقات وقانون الشركة تبقى نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع هذا الاتفاق .
تمرر في القاهرة من تسعين في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .

اسماعيل

إمضاء فردنان ديلبس

(٩) فرمان سلطاني

بالتصديق على مشروع قناة السويس

صادر في ١٩ من مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين سمو والى مصر والسيو ديلسبس فيما يتعلق بقناة السويس . إلى وزيرى المخطير اسماعيل باشا والى مصر ، الحائز لمرتبة الوزير الأكبر صاحب الوسامين للرصعين الثمانى والمجيدى من الطبقة الأولى .

لما كان تحقيق المشروع العظيم الذى يكفل تهيئة أسباب جديدة لتسهيل التجارة والملاحة بحفر قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عملا مرفوبا فيه كل الرغبة فى هذا العصر عصر العلوم والتقدم فقد جرت متذحين مفاوضات مع الشركة التى تطلب تنفيذ هذا المشروع . وإنتهت من قريب بما يتفق فى الحاضر والمستقبل مع مالالباب العالى والحكومة المصرية من حقوق مقدسة .

ومرفق بهذا ترجمة لنصوص عقد أعدته ووقعته الحكومة المصرية مع ممثل الشركة وقد عرض علينا إجتزاء موافقتنا الشاهانية فطالعناه وصدقنا عليه . [بلى ذلك النص الكامل للعقد الموقع بالقاهرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦] (ينظر البنود ١٣١ - ١٥٥) .

وقد صدر هذا فرمان من ديواننا الشاهانى لمنح الشركة المذكورة ترخيصنا العالى فى تنفيذ مشروع القناة بالشروط للنصوص عليها فى هذا العقد وتسوية جميع المسائل الفرعية وفقا له والوثائق والاتفاقات المذكورة أو المشار إليها فيه . وتعتبر جزءا متتالا .

صدر فى ٧ ذى القعدة ١٢٨٧ (١٩ مارس سنة ١٨٦٦) .

(١٠) الاتفاق الأول

المصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩

بشأن تنازل الشركة عن بعض إمتيازاتها

فما بين سمو خديو مصر والسيو فردينان ديلسبس رئيس ومدير
الشركة العمالية لقناة السويس البحرية متعاقدًا باسم الشركة المذكورة
ولحسابها بمقتضى التفويض العام المعطى له .
قد تم الاتفاق على ما يأتي .

المادة الأولى

إجاء من أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ تدفع الشركة عما تستورده وفاء
بحاجتها أو بحاجة مقاوليها أو عمالها أو مستخدميها نفس الرسوم التي
يؤديها كل من الرهايا المصريين عن الواردات إلى مصر ، وبالتالي تتنازل
الشركة عن حقها في الاعفاء الجمركي المنصوص عليه في المادة ١٣ من عقد
الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما فسره ونظمه القرار الصادر في
٥ مارس الماضي من اللجنة التي اجتمعت في القاهرة لهذا الغرض وعلى ذلك
تخضع الشركة فيما يتعلق بالجمارك والدخوليات لجميع الضرائب والرسوم
والأنظمة التي قررتها الحكومة المصرية أو تقرها مستقبلاً .

ويبقى للشركة ما لجميع المصريين من الحق في إستخراج الاحجار
والجير والمعيص اللازمة للقيام بأعمال البناء ولصيانة المنشآت من عاجر
الإملاك العامة دون تادية أى رسم عن ذلك .

المادة الثانية

تعامل راكمب الشركة وسفنها التي تسير في ترعه الماء العذب السابق

ردها إلى الحكومة كما تعامل جميع المراكب والسفن الأخرى في البلاد، فتخضع لكافة الرسوم والموائد والضرائب والانظمة المقررة أو التي ستقرر ، ومن المتفق عليه أنه لن يكون للشركة أن تطالب بأى حق خاص يتعلق بقناة المياه العذبة هذه .

المادة الثالثة

قد اتفق الطرفان على أنه ليس للشركة غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها وتكثيرها ، فبما لذلك تخضع للقانون العام وتتنازل عن كل معاملة إستثنائية أو حق إمتياز خاص .

وبالتالى تصعد الحكومة وحدها من الآن فصاعدا إدارات البريد والبرق لمصالح الشركة والجمهور على السواء على أن الشركة تحتفظ بحقوقها في أن يكون لها تفراف خاص بها تستخدمه في الشؤون المتعلقة بأعمالها وبمرور السفن في القناة البحرية .

وللحكومة وحدها حق الصيد في مياه القناة البحرية والبحيرات التي تجتازها ، وعلى مراكب الصيد أن تخضع لما تصدره الشركة من أنظمة الملاحة في القناة البحرية ليس الا . فلن يكون عليها أن تدفع للشركة أى رسم أو جعل في مقابل رسوها ولكن يصنع عليها الا تنقل ركابا ولا بضائع الا ما تصيده من السمك .

المادة الرابعة

ينظم إتفاق خاص للانفعاع بالأراضى التابعة للقناة البحرية (أى ١٠٢١٢ هكتارا المحددة في إتفاق فبراير ١٨٦٦ يضم إليه ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة بور سعيد و ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة الاسماعيليه) . على أن الطرفين المتعاقدين يقرران ما يأتى :-

(١) الاراضى التى يتقرر بيعها تقسم إلى قطع بمكانب البيع فى مختلف المدن التابعة للقناة .

(٢) يقسم ثمن البيع بين الحكومة والشركة بنسبة خمسين فى المائة من صافى التصميل .

(٣) لا يجوز للمشتريين تسلم القطع الخاصة بهم واعتبارهم مالكن لها إلا بعد حصولهم على حجة أو سند الملكية التى تعطى لهم فى المحكمة بعد دفع كامل الثمن للمشتري به وتقديم المخالصة النهائية .

(٤) يعامل مشترى الاراضى بنفس ما يعامل به باقى سكان التطر المصرى تماماً .

المادة الخامسة

تتنازل الشركة قبل الحكومة المصرية عن أى مطالبة أو تعويض من أى نوع كان سواء لها أو للمقاولين الذين تعهد عنهم فيما يعاق بأى حادث أو ضرر مزعوم سابق لتاريخ هذا الاتفاق .

المادة السادسة

اتفق الطرفان على تقدير القوائد التى تعود على الحكومة من تطبيق المواد السابقة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك .

المادة السابعة

تتنازل الشركة للحكومة فى مقابل ١٠ ملايين فرنك :

- (١) عن جميع المستشفيات القائمة فى البرزخ بجميع أدوائها .
- (٢) عن جميع المنازل والمباني التى تملكها الشركة فى جبة رأس العش وعند الكيلو ٢٤ والقنطرة وببحيرة البلاح وفردان والجسر والورشة رقم ٦ وجبل مريم وطوسون وسراييون وجنيفه وشولف والكيلو ٨٩ من سهل السويس .

(٣) عن محجر المكس ومينائها مع أدوات الاستغلال .

(٤) عن المخازن والمخازن المقامة ببولاق ودمياط .

المادة الثامنة

تعهد الشركة بتسليم الحكومة العقارات التي يتناولها هذا التنازل خالية من كل نزاع أو إجارة .

المادة التاسعة

يجوز للشركة أن تشغل من المنشآت التي تنازلت عنها للحكومة في منطقة القناة المساكن اللازمة لاستغلال مرافقها ومحور وكيل الشركة العام محضر الجرد الخاص بها بالاتفاق مع الحكومة . وتدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغ يوازي خمسة في المائة من قيمة المباني المذكورة بعد تقديرها باتفاق الطرفين اسوة بالمباني المقامة على قناة المياه العذبة فإذا زالت الحاجة التي دعت إلى شغل المساكن المذكورة تعين على الشركة ردها إلى الحكومة بالحسالة التي كانت عليها عند تسليمها .

المادة العاشرة

تدفع الحكومة للشركة مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات المنصوص عليها في المادتين ٧٥٦ و٧٥٧ بتسليمها في الحال من كوبونات القوائد الخاصة باسم الشركة المذكورة ما يكفي لدفع المبلغ المذكور وفوائده بواقع عشرة في المائة سنويا وتقتصر هذه الكوبونات من اسم شركة قناة السويس التي تملكها الحكومة وقدرها ١٧٦٩.٠٢ سهما .

والكوبونات التي تسلم للشركة هي التي يبدأ استحقاقها في أول يناير سنة ١٨٧٠ ومن اليوم يعطى رئيس الشركة وديرها إلى الخديوي بالنيابة عنها مخالصة صحيحة نافذة عن مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات

المقدم ذكرها في مقابل التنازل عن السكوبات المذكورة على الوجه المبين
فيما تقدم .

تمحرر من نسختين بالقاهرة في ٢٣ أبريل ١٨٦٩ .

اسماعيل

(امضاء) فردينان ديلبس

(١١) الاتفاق الثاني

المصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩

بشأن عرض أراضي الشركة للبيع .

فيا بين محو اسماعيل باشا خديو مصر

والسيو فردينان ديلبس رئيس ومدير شركة قناة السويس البحرية
متعاقدا باسم الشركة المذكورة ولحسابها بموجب التفويض الشامل المعطى له .
قد تم الاتفاق على ما يأتي :

المادة الأولى

يجوز أن تعرض للبيع أراضي البناء المحفظ بها للشركة العالمية على
طول القناة البحرية بموجب اتفاق فمبر ١٨٦٦ والصالحة لإنشاء المدن
والمحطات والمباني الخاصة غير التي يتقرر أنها لازمة لاستغلال القناة البحرية .
يضم إلى الأراضي المذكورة ٣٠٠ هكتار بمجة بور سميد و ٢٠٠ بمجة
الاسماعيلية ، تحددتها الحكومة بحيث لا يُلحق أى ضرر بمستلزمات الدفاع
والخدمة العسكرية .

ويرخص في إجسراء تلك البيوع حالما تنقضى المفاوضات الجارية
مع الدول إلى تحديد نظام القضاء الذي سيقدر في مصر بشأن العلاقات بين

الاجانب والوطنيين .

المادة الثانية

يتكون من مجرى هذه الاراضى مال مشترك ويمرر بعضها على التوالى ووفقا لطلبات الاهالى وحاجتهم .

المادة الثالثة

يوزع صافي الناتج من البيع المذكورة بين سمو الخديو والشركة على التساوى بالشروط للوضحة فيما يلى .

المادة الرابعة

يجب عرض النظام الخاص بوزع الاراضى وتقسيمها تمهيدا للبيع على سمي الخديو ابتغاء موافقته على ذلك للنظام مقدما .

المادة الخامسة

تشكل للعرض المتقدم لجنة قوامها عضوان يختارهما الخديو وعضوان تختارهما الشركة يحد اليها بتعيين وتقرير وتحديد القطع التى تعرض للبيع لفائدة الطرفين فى الجهات الاكثر احتمالا لازدياد السكان فيها .
وتعرض أعمال اللجنة المذكورة على الخديو بقية اعتيادها .

المادة السادسة

كذلك يحد إلى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة فى إدارة الاراضى وعرضها للبيع واجراء المزايدات وتولى التصصيل وضبط الحسابات وبوجه عام كل ما يتعلق بالاشراف على شئون الاراضى المذكورة .

جميع قرارات اللجنة المذكورة يجب أن تصدر بموافقة عضوين على الاقل من اعضائها ، أحدهما من العضوين الذين اختارهما الخديو والآخر من العضوين الذين اختارتهما الشركة .

المادة السابعة

عملا بأحكام الاتفاق المبرم في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ الذي يحظر إقامة منشآت استعمارية في البرزخ تابعة لأي جنسية كانت لا يجوز بيع الأراضي إلا لأفراد على أن تعد منشآت خاصة دون سواها وتقدر الحد الأقصى للعائلة الواحدة بمكتار للمباني وهكتار آخر لإنشاء بستان إذا دعا الأمر . أما في المدن فتقدر الحد الأقصى بمكتار لكلا الفرضين .

المادة الثامنة

تجرى البيوع إما بالمارسة وإما بالمزاد العلني ويدفع الثمن نقدا أو على أقساط يتفق عليها المشرى والأجنته . وكلما تقدم أكثر من طلب لقطعة واحدة تعين عرضها بطريق المزاد .

تبين شروط المزايدة في لائحة عامة يصدرها الخديو .

في حالة البيع بالتقسيط تتخذ لجنة البيوع التحفظات اللازمة لصحفظ ما للحكومة والشركة من حق إمتياز البائع سواء على الأراضي أو المباني المقامة عليها إلى أن يسدد كل الثمن .

المادة التاسعة

تدفع الشركة جميع المصاريف والنفقات المقررة على إنشاء اللجنة وإدارة أعمالها وتستعمل هذه المبالغ وتدفع إلى خزانة الشركة قبل إجراء أي توزيع .

المادة العاشرة

تعد اللجنة كل ستة أشهر يساونا عن حالة الصندوق والمبلغ المستحقة وحركة البيوع وترسله لكل من الحكومة والشركة .

المادة الحادية عشرة

بعد تصديق الحكومة والشركة على البيان المتقدم ذكره توزع للمبالغ المتبقية مناصفة بين خزينتي الحكومة والشركة .

حرر من نسختين بالقاهرة يوم ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٩ .

إسماعيل

(إمضاء) فردنان ديلسبس

(١٢) بيع حصة مصر

في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ٧١ من مارس سنة ١٨٨٠
والمحددة بـ ١٥ ٪ من صافي الأرباح^(١)

وزارة المالية

قلم القضاء

عقد تحويل من الحكومة المصرية إلى البنك العقاري الفرنسي عن ١٥ ٪
من الأرباح الصافية لاستغلال قناة السويس البحرية فيما بين كل من :
حضرة صاحب المعالي رياض باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
بالتبعية والمقيم بالقاهرة وباسمه وبصفته ممثلاً للحكومة المصرية ويعمل
لصالحها محولاً من قبل صاحب الممو الخديو . . . (طرف أول)
والمسيو جول فيديو الحاصل على ليسانس الحقوق والمقيم بباريس شارع
نوف دي كابوسيه رقم ١٩ والمقام حالياً بصفته وكيلاً للمسيو البير سيلاس
مدير بنك شارل كريستوف الوزير السابق وعضو مجلس النواب وحافظ
البنك العقاري الفرنسي شركة مساهمة ومركزها بباريس شارع فوف دي
كابوسيه رقم ١٩ وهذا بموجب توكيل محرر أمام الاستاذ بورتفيه وزميله
موتقى ادمود بياريس هارينغ ٢ مارس سنة ١٨٨٠ . (طرف ثان)

قد إتفق على ما يأتى :

بموجب هذا العقد قد تنازل وحول صاحب المالى رياض باشا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية بالنيابة وممثلا للحكومة المصرية إلى « شركة البنك العقارى القرنى » التى يمثلها السيور كريسوفل محافظ البنك وقبل التنازل - عن الأخير السيوفيدىو الوكيل بموجب العقد المذكور بماله - عن نسبة ١٥ ٪ من صافى الأرباح الخاصة باستغلال قناة السويس البحرية منذ السنة المالية ١٨٧٩ على أن تقدر الحصة بمعرفة الجمعية العمومية جارخ ١٨٨٠ حتى نهاية الامتياز بما أن نسبة الـ ١٥ ٪ تملكها الحكومة المصرية طبقا للامياز المتفق عليه بموجب العقد بين المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٠ المعدلين بموجب العقود المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وكما سبق تخفيضها للحكومة المصرية حسب نظام وعقد تأسيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المهرر أمام الأستاذ موكارو وزميله موقفى العقود فى باريس فى ٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

وتصبح بموجب هذا العقد - شركة البنك العقارى القرنى حرة التصرف فيما يتعلق بنسبة ١٥ ٪ ولها أيضا الحق المطلق فى حصة الأرباح التى تعين سنويا وحتى نهاية المدة بما فى ذلك السنة المالية ١٨٧٩ .
وتم هذا التنازل بالمقطوعة بمبلغ ٧٧ مليون فرنك الذى دفعه شركة البنك العقارى للقرنى إلى التسابة المعروفة باسم « للبالغ للخدمة عن قيمة ١٠٥ مليون » .

بناء على طلب الحكومة المصرية نظير مخالصة كما سيذكر بعد . ويقر صاحب المالى رياض باشا باسم الحكومة المصرية أنه بالنسبة ١٥ ٪ من

الأربا موضوع هذا التنازل لا يوجد أى حجر أو معارضة وأنه لم يسبق
أى تنازل عنها لصالح أى شخص كان .

وانها كانت موضوع الرهن الذى تم لصالح د النقابة عن مبلغ ١٠٥
مليون £ لضمان المبالغ المدفوعة مقدما منها وأن رفع هذا الرهن سيوافق عليه
المسيو هنتش رئيس هذه النقابة ووكيلها المتدخل فى هذا العقد وحق الحكومة
المصرية فى نسبة الـ ١٥ ٪ / واضح فى نفس عقد الشركة العالمية لفتاة السويس
البحرية ولم تحرر صورة تنفيذية منه لأنه التنازل إليه يحمل محل الحكومة
لمصرية فى حقوقها وبدون ضمان منها ليعطى العقود اللازمة لانشاء الدين .
ويعلن هذا العقد لصالح شركة البنك العقارى الفرنسى إلى شركة
السويس التى يقع مقرها الاجتماعى بالاسكندرية . وقد اشترك فى تحرير هذا
العقد الاستاذ سيزار أدا المحامى لدى محكمة الاستئناف والمقيم بالقاهرة وبصفته
وكيلا مفوضا - بموجب العقد المحرر أمام الاستاذ بورتمان وزميله موثقى
العقود يابرس فى ٢ مارس الجالى والمسيو ازاك ادوار هنتش المقيم بباريس
بشارح ليلييه رقم ١٢٠ المتصرف بصفته رئيس للنقابة الكبرى باسم
د المبالغ المدفوعة مقدما عن الـ ١٠٥ £ وبصفته أوكيله الذى قرر من موكله
قد استعلم لحساب النقابة الكبرى من شركة البنك العقارى الفرنسى مبلغ ٢٢ مليون
فرنك قيمة هذا التنازل أن هذا المبلغ يخصهم من حساب المبالغ المدفوعة مقدما
من النقابة الكبرى إلى الحكومة المصرية .

وكذلك قرر الاستاذ سيزار أدا بصفته المذكورة أنه قبل صراحة شطب
الرهن وإعلانه شطباً كاملاً نهائياً ليضمن دين النقابة على الـ ١٥ ٪ المذكورة
وعلى الأخص عقود الرهن المحررة فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ و ٧ مايو سنة
١٨٧٦ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأصبحت نسبة الـ ١٥ ٪ المذكورة
حرة ومتحررة من أى دين بين أيدي البنك العقارى الفرنسى بما فى

ذلك السنة المالية ٨٧٩، الذى يقبض حسابها فى شهر مايو سنة ١٨٨٠ بعد أن تقوم الجمعية العمومية لمساهمة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بتحديد حصتها .

تمحرر فى القاهرة من ثلاثة نسخ فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ .
إمضاء رياض - قيديو - سيزار أدا

(١٣) منشور لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى « كان من إحدى نتائج الأحداث القريبة أن اتجه إعطاء خاص إلى قناة السويس ، أولاً ، بسبب الخطر الذى كان مهدداً لها خلال النجاح الصغير المدى الذى ظفرت به الثورة ، وثانياً ، كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التى اتخذت نيابة عن سموه وتأييداً لسلطته ، وثالثاً ، بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها فى فترة حرجية أثناء الحملة . » وبالنسبة للنقطتين الأوليين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حرب الملاحه فى القناة فى كل الأوقات وعدم عرقلتها ومنع سدها والحيلولة دون الاضرار بها مسائل تهم جميع الشعوب . ومن المعرف به عموماً أن الاجراءات التى اتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لحماية الملاحه واستخدام القناة نيابة عن حاكم الاقليم بقصد إستعادة سلطته لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .

« لتقرر مركز القناة فى المستقبل على أساس أكثر وضوحاً والحيلولة دون ما قد يقع من أخطار محتملة، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه

من المفيد الوصول إلى إتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على الأساس الآتي ، وتدعى الشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد : -

- ١ - تكون القناة حرة لمروء جميع السفن في كل الأحوال .
- ٢ - في وقت الحرب تحدد فترة من الزمن ترابط خلالها في القناة السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة ، ولا يجوز نزول قوات أو تفريغ ذخائر حربية في القناة .
- ٣ - لا يجوز ارتكاب أعمال عدائية في القناة أو في منحومها أو في أى مكان آخر يدخل في نطاق المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كانت تركيا إحدى الدول المتحاربة .
- ٤ - لا يطبق الشرطان الأخيران السابقان على الاجراءات التى قد تكون ضرورية للدفاع عن مصر .
- ٥ - أية دولة تسبب سفنها الحربية أى ضرر للقناة تلزم بحمل نفقات الإصلاح الذى يجب أن يتم فوراً .
- ٦ - يجب على مصر أن تصخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على مرور سفن المتحاربين في القناة في وقت الحرب .
- ٧ - لا يجوز إقامة تحصينات على القناة أو في الجهات المجاورة لها .
- ٨ - لا يوضع في الاتفاق أى شرط يستهدف الانتقاص أو التأثير على الحقوق الإقليمية الخاصة بالحكومة المصرية أكثر مما ينص عليه صراحة .

(١٤) بريطانيا تستغل إحتلالها لمصر في تدعيم نفوذها

في شركة القناة

الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة

قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية

البند الأول:- تتعهد الشركة بوسيع القناة النعالية أو بإنشاء قناة أخرى وذلك حسب ما تراه لجنة تؤلف لهذا الغرض وتشكل من مهندسين فنيين ، وأصحاب شركات بريطانية للملاحة - وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء البريطانيين عن النصف . وذلك حتى لا تتمطل الملاحة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وبالعكس وحتى تتمكن التجارة الدولية من التوسع .

البند الثاني:- يمين فوراً ضمن أعضاء مجلس الإدارة سبعة أعضاء يخارون من بين أصحاب شركات الملاحة البريطانية والتجار الإنجليز . وذلك علاوة على الثلاثة أعضاء المعينين من الحكومة البريطانية في المجلس - هذا وتتعهد الشركة بتعديل قانونها والعودة بعدد الأعضاء إلى اثنين وثلاثين عضواً وذلك حتى يتمكن هؤلاء الأعضاء السبعة من التصويت بالجلسات وفي القرارات التي يتخذها المجلس . وإلى أن يتم هذا التعديل ستدعو إدارة الشركة هؤلاء السبعة الأعضاء بمجرد إختيارهم لحضور جلسات مجلس الإدارة من الآن .

البند الثالث:- تشكيل لجنة في « لندن » من الأعضاء الإنجليز بمجلس إدارة الشركة باسم « اللجنة الاستشارية » ثم يكون للشركة مكتب في لندن حيث تتخذ الإجراءات اللازمة لدفع رسوم المرور بمدينة لندن .

البند الرابع:- تزيد الشركة مستقبلاً وعلى نطاق واسع من تعيين الموظفين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية في قسم الحركة .

البند الخامس :- إزالة الرسم الاضافى الباقي وقدره نصف فرنك نهائيا
إعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤ وفقا لما هو متفق عليه .

البند السادس :- تحصل الشركة مستقبلا كافة النفقات المقررة على
الحوادث - أو جنوح البواخر - التى تقع بالقناة وتستثنى من ذلك حوادث
تصادم السفن التى تمر القناة . كما يستثنى أيضا ما يصيب مهمات ومعدات القناة
من البواخر المارة بشرط إثبات مسئوليتها عن وقوع الحادث .

البند السابع :- تلغى الشركة بصفة نهائية رسوم الارشاد إعتبارا من أول
يوليو سنة ١٨٨١ .

البند الثامن :- إعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٥ تخفيض الشركة رسوم
المروور بما يعادل نصف فرنك، أى تخفيض من عشرة فرنكات إلى ٩/٥ فرنك .
كما يعمل تخفيض آخر - بالاضافة إلى السابق ذكره - إذا متجاوزت
أرباح الشركة سنة ١٨٨٠ نسبة قدرها ١٨ ٪ . ويكون هذا التخفيض
بما يعادل نصف الأرباح التى تتجاوز هذه النسبة (١٨ ٪) .

أى أن شركات السفن تقسم متناصفة مع الشركة - إعتبارا من أول
يناير من كل سنة تالية - أرباحها بقيمة النصف أيا كانت قيمة هذه الأرباح
طالما أنها تتجاوز النسبة السابقة للمقتسمة مع شركات السفن ويخصص هذا
النصف من الأرباح لتخفيض رسوم المروور فى القناة عن السنة التى تحقق فيها
الربح . ولتوضيح ذلك نقول بأنه إذا حققت حسابات سنة ١٨٨٤ أرباحا
تعادل ٢ ٪ فيكون من حق شركات السفن الملاحة تخفيض فى رسوم المروور
بما يعادل ١ ٪ . وذلك عن السنة التى تبدأ فى أول يناير سنة ١٨٨١ . (نصف
الفرق بين ٢ ٪ ونسبة الأرباح المقررة للشركة ١٨ ٪ ويساوى ١ ٪)
هذا بالاضافة إلى التخفيض السابق ذكره فى أول هذا البند . وكذلك إذا

حققت حسابات سنة ١٨٨٥ أرباحاً قدرها ٢١ ٪ فيكون من حق شركات
سفن الملاحة تخفيض رسوم المرور بما يعادل نصف في المائة إعتباراً من أول
يناير سنة ١٨٨٧ . (نصف القسرى بين ٢١ ٪ الربح في سنة ١٨٨٤ و ٢ ٪
الربح في السنة السابقة سنة ١٨٨٣ ويساوى $\frac{1}{7}$ ٪) . هذا علاوة على
التخفيضين السابقين .

وتستمر هذه المشاركة بحق النصف إلى أن تعمل أرباح الشركة إلى
٢٥ ٪ وكل زيادة في أرباح الشركة عن هذا القدر (٢٥ ٪) تخصص
بأكملها لتخفيض رسوم المرور إلى أن تبلغ هذه الأخيرة خمسة فرنكات .
البند التاسع : - من المتفق عليه أن الربح المشار إليه في البنود السابقة
والذى سيحتسب على أساسه خفض الرسوم يشمل النسبة ٥ ٪ المدفوعة
أولاً للمساهمين .

البند العاشر : - يبقى سارياً التخفيض السابق تقديره للسفن الخالية
من الحمولة .

البند الحادى عشر : - تقرر شركة قناة السويس بأن المال الاحتياطى
المنصوص عليه في قانونها والذى ينقسم له الآن ٥ ٪ من الأرباح الصافية
لن يتجاوز ما ينقسم له بأى حال حداً أقصى قدره ٣ ٪ من الأرباح الصافية
عندما يبلغ رصيد هذا المال الاحتياطى خمسة ملايين فرنك .

البند الثانى عشر : - من المتفق عليه أن أساس احتساب تخفيض
التعريفه حسبما سبق ذكره هو باعتبار أن رأس المال يقدر بمبلغ ٢٠٠
مليون فرنك .

فإذا طرأ أى تغيير فى رأس المال المسهم المذكور فعين أن يحدد من جديد
أساس للتخفيض بصورة لا تؤثر بالضرر على تخفيض التعريفه .

(الموقعسون)

جيمس لانج : الرئيس،

نو. سذرلاند . (رئيس) شركة بنسبولار أورينتال لبواخر الملاحة

Peninsular & Oriental

وليم ماكينون : (رئيس) شركة بريتش انديا لبواخر الملاحة

British India

ج.ج.س. اندرسون : شركة أورينت لبواخر الملاحة... Orient

ج.ب. وسقران (السكرتير الفخري لجمعية أصحاب بواخر الملاحة التي

تتجمع للشرق) سق لاين، هول لاين، جلان لاين، شايرلاين، هاريسون

لاين، دوكال لاين.

جون جلوفر .

ر.س. دوندين .

شارك ايمى دى ليسبس .

(١٥) تصريح لندن الدولي

المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥^(١)

البند الثالث : لما كانت جميع الدول مجمعة على الاعتراف بالحاجة للناس

إلى إجراء مفاوضات يكون الهدف منها أن تقرر في صك إتفاقي إنشاء نظام

(١) اجتمعت كلمة حكومات الدول الأوروبية الكبرى في تصريح لندن الدولي المؤرخ

في ١٧ من مارس ١٨٨٥ وقد تضمن مبادئ : كانت المسألة الأولى خاصة بالناحية المالية .

وقد أورد لها البندان الأول والثاني ، وفيما تقرر أن تعتمد الحكومة المصرية ، بمصادقة

مملكة تركيا ، وعضان بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا، وفرنسا

نأى بمكفل ضمان حرية إستخدام قناة السويس في كل وقت ولجميع الدول،
 فقد إتفقت الحكومات السبع المتقدمة ذكرها على أن تجتمع في باريس يوم
 ٣٠ من مارس ١٨٨٥ لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة
 كي تقوم باعداد وصياغة هذا الصك على أن تتخذ أساسا له منشور حكومة
 حضرة صاحبة الجلالة البريطانية والمؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ .
 ويحضر إجتماعات اللجنة مندوب بصوت إستشاري من قبل حضرة
 صاحب السمو الخديو .

وبعرض للمشروع الذي تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة التي
 تستخدم حينئذ جهودها للحصول على موافقة الدول الأخرى عليه .
 والموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ،
 وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، وروسيا ، وتركيا ، والمزودون بالسلطات
 اللازمة ، يصرحون أن حكوماتهم تتعهد كل منها قبل الأخرى بالتصديق
 المذكورة أعلاه وإتباتا لما تقدم قد وقع على التصريح العالي الموقعون
 ووضعوا عليه أختام شعاراتهم .

= لا يجاوز تسعة ملايين جنيه ولا تزيد فائدته عن ثلاثة ونصف في المائة . هل أيدى مع من
 حصة هذا الغرض تمويزات الاسكندرية وما يبقى بعد ذلك يخص تسوية السجى المال و
 ميزانية الحكومة وسداد بعض النفقات الاستثنائية ، كما تتر احوال تبدلات على قانون
 التصفية من شأنها إخضاع الأجانب في مصر لبعض أنواع من الضرائب ، ومى هوائد الاملاك
 المالية وضريبة الممة وضريبة الباطنطة droit de patentes أما المسألة الثانية فكانت
 خاصة بقناة السويس . وقد أهد لها البند الثالث من تصريح لندن .

(١٦) مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس

مقدم إلى لجنة باريس الدولية

من مندوبي فرنسا في جاسة ٢٠ من مارس ١٨٨٥

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، وغبوا في أن يؤكدوا بصك
إتفاقي النظام الذي خضعت له الملاحة في قناة السويس من أول الأمر بمقتضى
الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو والفرمانات الصادرة
من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان . .

المادة الأولى

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم المساس بأي شكل بحرية المرور
في قناة السويس ، في وقت الحرب كما في وقت السلم ، وأن يعملوا من جانبهم
على ما يكفل إحترام ذلك .
ويتمتع الضهان نفسه إلى ترعة الماء العذب التي يجب المحافظة عليها من أية
محاولة لتعطيلها .

المادة الثانية

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم إقامة أية تعصبات على القناة
او في المنطقة المجاورة لها أو إحلال أية نقطة تشرف على مدخلها إحلالا
عسكريا أو السعى للحصول على أية منفعة إقليمية أو تجارية أو إمتياز في
الترتيبات التي قد تتم مستقبلا فيما يحصل بموضوع قناة السويس .

المادة الثالثة

لا يبقى الاطراف السامون المتعاقدون أية سفينة حربية في مياه القناة ،
ويجوز فقط أن يرابطوا في مصيبيها بسفن حربية خفيفة يجب ألا يتجاوز عددها
إثنين لكل دولة .

ومن المفهوم كذلك أن هذا النص لا يحرق مرور السفن الحربية ، وهو المرور الذى يتم ، شأن مرور كل السفن الاخرى ، طبقا للوائح المعمول بها بخصوص ملاحه القناة .

المادة الرابعة

يصدر بمهمة حماية القناة إلى لجنة تشكل من مندوبين عن الدول الواقعة على نصريح لندن المؤرخ في ١٧ مارس ١٨٨٥ ، يساعدها قواد السفن الحربية المربطة والتي تتبع نفس هذه الدول ، وينضم اليهم مندوب عن الحكومة النمانيّة ، ومندوب عن الحكومة المصرية ، وتتفق مع شركة السويس لضمان ملاحظة لوائح الملاحة والشرطة ، وتراقب بصفة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتخطّر الدول بالاقتراحات التي ترى أنها مناسبة لضمان تنفيذها .

المادة الخامسة

تظل للقناة في وقت الحرب مفتوحة للسفن الحربية التابعة للمتحاربين ويأتم الأطراف السامون المتعاقدون بالا يباشروا أى عمل عدائي داخل القناة ودخل المياه الاعليمية لمصر ، حتى ولو كان الباب العالي أحد الدول المتحاربة . ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تنحدر أو تنورخ في هذه الاماكن قوات أو ذخائر ، ويجب عليها فضلا عن ذلك أن تلتزم بكل الأوامر التي تصدرها اللجنة الدولية .

المادة السادسة

لا تكون أحكام المادتين الثالثة والخامسة عقبة أمام التدابير التي ترى الحكومة المصرية ، في حدود الحقوق الممنوحة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أنها ضرورية لضمان الدفاع عن الإقليم والعمل على احترام نصوص المعاهدة الحالية . وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لاتتبرر وسائل الكافية

ليجب عليها أن تطلب مساعدة الباب العالي والدول الموقعة على تصريح لندن
للأورخ في ١٢ مارس ١٨٨٥ .

وعلى الأطراف السامعين المتعاقدين أن يتشاوروا فوراً ليحددوا باتفاق
مشترك الاجراءات التي تتخذ بقصد إجابة طلبها .

المادة السابعة

كل دولة تسبب سفنها الحربية ضرراً ما للفئاة تلتزم بحمل مصاريف
إصلاح هذا الضرر فوراً .

المادة الثامنة

ليس هنالك أى مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة
الاميراطورية السلطان والحقوق الافليمية التي لحضرة صاحب السمو الخديو
فيما عدا الالتزامات الناجمة صراحة من نصوص المعاهدة الحالية .

المادة التاسعة

يلتزم الاطراف السامعون المتعاقدون بان يبلغوا الاتفاق الحالى إلى علم
الدول التي لم توقعه ويدعوونها إلى الانضمام إليه [والموافقة عليه] ولهذا
بظل اليوتوكول مفتوحاً .

(١٧) مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس ممر محايد

مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبى بريطانيا فى جلسة

٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ .

المادة لأولى

تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة على الدوام ، فى وقت
الحرب وفى وقت السلم على السواء ، كمرر محايد لكل سفينة، سواء تجارية

أو حرية، تبحرها من بحر إلى آخر دون أى تمييز للجلسية ، وذلك بشرط دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح المقررة .

وتبعا لذلك لا تخضع القناة إطلاقا لمباشرة حق الحصر . ولا يجوز بأية حال إحاقه عبورها ، من بحر إلى آخر ، مهما كانت الظروف ، باعتبارها ممرا محايذا .

المادة الثانية

ممنوع إنزال قوات أو ذخائر حربية داخل القناة .

المادة الثالثة

ممنوع على السفن الحربية التابعة لدول معارضة أن ترتكب أى عمل عدائى داخل القناة ، أو أن تدخل غنائمها بها ، أو أن ت رابط بدخلها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة، فيما عدا حالة الرسو الاضطرابى، وفى مثل هذه الحالة يجب على السفينة أن تبحر فى أقرب وقت ممكن .
تكون أيضا مخوم للقناة ، والموانئ التابعة لها، والمياه الإقليمية المصرية، بآمن من كل حمل حربي .

المادة الرابعة

يحرم تحريما باتا تجهيز السفن الحربية التابعة لدولة معارضة، داخل القناة والموانئ التابعة لها .
ويحرم أيضا تموينها وتزودها إلا فى نطاق « إحتياجاتها الضرورية للوصول إلى أقرب ميناء » .

المادة الخامسة

لا تطبق إطلاقا أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة على العمليات الحربية أو تدابير القمع التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر أو إقرار النظام العام .

المادة السادسة

لا تقام أية تحصينات على مسافة أقل من ... كيلومترا من شاطئ القناة^(١).

المادة السابعة

تتخذ إصلاح كل تلف تحدثه أو تسببه للقناة سفينة حربية تصحليها الحكومة التي تنبئها هذه السفينة ، وتدفع هذه النفقات في أقرب وقت مستطاع .

المادة الثامنة

يتخذ حضرة صاحب السمو خديو مصر ، في نطاق موارده ، كل الاجراءات الضرورية ، إذا استدعى الحال ذلك ، لجعل السفن الحربية التي تستعمل القناة تراعى الشروط التي يفرضها الميثاق الحالي .

المادة التاسعة

لا يمس الميثاق الحالي بأي وجه حقوق حضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا النصوص الخاصة المذكورة سابقا .

المادة العاشرة

تلتزم الدول الموقعة أن تحيط الدول الأخرى علما بالميثاق الحالي وتعمل على انضمامها إليه : [موافقتها عليه] .

(١) ترك المصروع لجنة باريس بمدير هذه المسألة . (المؤلف) .

(١٨) مشروع المعاهدة

الخاصة بحرية المرور في قناة السويس

وقد فرغت من إعدادها لجنة باريس الدولية بمجلسها العامة المنعقدة

في ١٣ من يونيو ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء

ما عدا بريطانيا وإيطاليا

إن حكومات [...] [...] رغبة منها في أن تقرر بصك إتفاقي إنشاء نظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في كل الأوقات ولجميع الدول ، وأن تستكمل بذلك النظام الذي خضعت له الملاحة في هذه القناة بمنعضي فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان والمؤرخ في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ (٢ من ذي القعدة سنة ١٢٨٢) والمصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو ، قد عيت مندوبيها المفوضين ، وم :

[...] [...] وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم التام ووجدوها صحيحة ومطابقة للأصول المرهية ، إتفقوا على المواد التالية :

المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومنوحة ، في زمن الحرب كما في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حرية . دون تمييز للجنسية .
وتبعا لذلك إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة ، في زمن الحرب ووقت السلم .

ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

المادة الثانية

يسجل الأطراف السامون المتعاقدون ، إعترافا منهم بأن ترعة الماء العذب

لا غنى عنها للقناة البحرية ، التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة العالمية لقناة السويس فيما يتعلق بجرعة الماء العذب . ويلتزمون بعدم المساس بأى شكل بسلامة هذه التركة وفروعها ، التى لا تكون موظفتها محلا لأية محاولة لتعطيلها .

المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام هواد وهوامسات ومنشآت وأشغال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

المادة الرابعة

لا تقام أية تحصينات يمكن أن تستخدم فى عملية هجومية ضد القناة البحرية على نقطة تشرف عليها أو تهددها . ولا يجوز أن تحتل عسكريا أية نقطة تشرف على ، أو تهدد ، ممرها أو مداخيلها .

المادة الخامسة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة فى وقت الحرب ، كمرح ، حتى للسفن الحربية التابعة للمبحاريين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربي أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكون الغرض منه التحضير مباشرة لعملية حربية لا يجوز مباشرته داخل القناة أو فى تخومها ، وكذلك داخل موانئ مدخلها وداخل المياه الإقليمية التابعة لمصر ، حتى لو كان الباب العالى أحد الدول المتعاقبة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمبحاريين أو تجهز أو تهيمن ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضرورى جددا . ويتم مرور السفن

للمذكورة في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح المعمول بها ودون توقف آخر إلا ما يتج عن ضرورات العمل. ولا يجوز أن تزيد مرابطتها بميناء بورسعيد وداخل مرفأ السويس عن أربع وعشرين ساعة ، إلا في حالة الرسو الاضطرابى . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن . ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة من أحد موانئ المدخاين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

المادة السادسة

لا تزل السفن أو تشحن داخل القناة وموانئ مدخلها قوات أو ذخائر أو مواد حربية .

المادة السابعة

تخضع القنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذى يطبق على السفن الحربية التابعة للمحاربين .

المادة الثامنة

لا تنبى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة الإسماع والبحيرات المرة) ومع ذلك ، يجوز لها أن ت رابط ، في موانئ المدخاين في بورسعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

المادة التاسعة

تجمع برياسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثل [..] ... المعتمدين في مصر ، وينضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية ، يكون صوته استشاريا . ولكن تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع الجهات المختصة لضمان حرية استخدام القناة ، وتراقب ، في نطاق اختصاصاتها ، تطبيق نصوص

المعاهدة الحالية ، وتحيط الدول علما بالإجراءات التي تراها مناسبة لضمان تنفيذها .

ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقا حقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أو حقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو .

المادة العاشرة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن القرارات ، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الإجراءات الضرورية التي تتحمل على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية فعلها الاتجاه إلى الباب العالي الذي يتشاور مع الدول الأخرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ لتحدد باتفاق مشترك الإجراءات التي تتخذ لإجابة هذا الطلب .

ولا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ عقبه أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقا للمادة الحالية .

المادة الحادية عشرة

وكذلك لا تقف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ عقبه أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية وفي حدود القرارات الممنوحة ، إلى اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام . وفي حالة ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها

في المادة الحالية فان الدول الموقعة على تصريح لندن تنظر بذلك .

المادة الثانية عشرة

الإجراءات التي تتخذ في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١١ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .
وفي نفس هذه الحالات يحرم إنشاء تحصينات دائمة .

المادة الثالثة عشرة

يضيق الأطراف السامون المتعاقدون تطبيقاً لمبدأ المساواة فيما يخص بحرية استخدام القناة ، وهذا المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على ألا يسمى أي واحد منهم للحصول لنفسه ، فيما يتعلق بالقناة ، على فرائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تم مستقبلاً .
وفضلاً عن ذلك تصان حقوق تركيا بإجبارها الدولة صاحبة الإقليم .

المادة الرابعة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ليس هناك أي مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو كما هي ناجمة عن القرامانات .

المادة الخامسة عشرة

يضيق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة من المعاهدة الحالية لا تحدد بمدة مذكورة امتياز الشركة الحالية لقناة السويس .

المادة السادسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الإجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

المادة السابعة - عشرة

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبنوا المعاهدة الحالية إلى علم الدول التي توقعها ويدعونها إلى الانضمام إليها .

(١٩٩) إتحاقية الآستانة المقررة لحرية المرور

في قناة السويس

أبرمت في الآستانة في ١٩ من أكتوبر ١٨٨٨

وتم تبادل وثائق التصديق عليها في الآستانة في ٢٨ من ديسمبر ١٨٨٨
» باسم الله القدير .

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، وجلالة امبراطور المانيا وملك بروسيا ، وجلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا وملك المجر الرسولى ، وملك اسبانيا الناقبة عنه الملكة الوصية على العرش ، وجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند ، وجلالة ملك ايطاليا ، وجلالة ملك الأراضي المنخفضة ودوق لوكسمبرج ، وجلالة امبراطور سائر الروسين ، وجلالة امبراطور النمانيين .

رغبة منهم في أن يقرروا ، بصك اتفاقى ، انشاء نظام نهائى يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية ، في كل الأوقات ولجميع الدول وأن يستكملوا بذلك النظام الذى خضعت له الملاحة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان ، المؤرخ في ٢٢ فبراير ١٨٦٦ (٢ من ذى الحجة ١٢٨٢) ، والمصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو ، قد عينوا مندوبيهم المفوضين وهم : [.....] وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم التام ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول المرعية ، اتفقوا على المواد الآتية : -

المادة الاولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولكل سفينة تجارية أو حرية دون تميز لاجنسية .
وتبعا لذلك ، اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم .
ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

المادة الثانية

إن الأطراف السامون المتعاقدون ، اعترافا منهم بأن ترعة الماء العذب لاغنى عنها للقناة البحرية ، يسجلون التزامات حفرة صاحب السمو الخديوي تجاه الشركة العالمة لقناة السويس فيما يخص بترعة الماء العذب ، وهي الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ من مارس ١٨٩٣ ، والذي يشمل بيانا وأربع مواد .

ويلتزمون بعدم المساس بأي شكل بسلامة هذه التركة وفروعها ، التي لا يجوز أن تكون مهمتها محلا لأية محاولة لتعطيلها .

المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات ومنشآت وأشغال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

المادة الرابعة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب ، كمر حر ، حتى السفن الحربية التابعة للدimitarبيين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربي أو أى عمل عدائي أو أى عمل يكون الترض منه تعطيل حرية الملاحة في القناة

لا يجوز مباشرة داخل القناة وموانئ مدخليها وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تتزود أو تكمون ، داخل القناة وموانئ مدخليها ، إلا للحد الضروري جدا . وهم عبور هذه السفن في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح السارية ، ودون توقف آخر غير ما يتبع من ضروريات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز مراسيلها في بورسعيد وفي مرفأ السويس أربعين ساعة إلا في حالة الرسو الاضطرارى . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن .

ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة من أحد موانئ المدخلين وسفر سفينة تابعة للدولة المضادة .

المادة الخامسة

في زمن الحرب لا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مدخليها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية ، ولكن ، في حالة المانع العرضي داخل القناة ، يجوز ، داخل موانئ مدخليها ، أخذ أو إزال قوات مقسمة إلى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ألف رجل مع المعدات الحربية التي تناسبهم .

المادة السادسة

تخضع القنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

المادة السابعة

لاتبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة) .

ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخلين في بورسعيد
والسويس ، بسفن حرية يجب ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة .
وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

المادة الثامنة

يكلف مراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية وكلاء الدول الموقعة عليها المتحدون
بمصر . ويجتمعون عند كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها ، بناء
على دعوة ثلاثة من بينهم وتحت رئاسة عميدهم ، لإجراء التحقيقات اللازمة .
ويحيطون الحكومة الخديوية بالخطر الذي يتبينونه حتى تتخذ هذه الحكومة
التدابير التي تكفل حماية القناة وحرية استخدامها .

وعلى أية حال ، يجتمعون مرة في السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة .
وتتخذ هذه الاجتماعات الأخيرة برئاسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض
الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوي أن يشترك أيضا
في الاجتماع ويرأسه في حالة غياب المندوب العثماني .

وعليهم بصفة خاصة أن يطلبوا إلغاء كل عمل أو تهريق كل حشد ، على
أحد جانبي القناة ، يمكن أن يكون الغرض منه أن يؤدي للسلب بحرية الملاحة
وسلامتها التامة .

المادة التاسعة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الترميمات ،
وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الاجراءات اللازمة التي تحمل
على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية ، فعليها
الالتجاء إلى الحكومة الامبراطورية العثمانية ، وهذه تتخذ الاجراءات
الضرورية لإجابة هذا الطلب ، وتبلغ ذلك إلى علم الدول الأخرى الموقعة على
تعريض لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، وتفاهم معها ، عند الزوم ، في

هذا الموضوع . ولا تكون أحكام المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقا للمادة الحالية .

المادة العاشرة .

وكذلك لا تكون أحكام المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، وفي حدود القرمات الممنوحة لسموه ، إلى اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام .

وفي حاله ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حاضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المذكورة في المادة الحالية ، فإنه يجب على الحكومة الامبراطورية العثمانية أن تحيط الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك .

ومن المتفق عليه أيضا أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تعوق ، بأي حال ، الإجراءات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، بقواتها الخاصة لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الأخرى الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

المادة الحادية عشرة

إن الإجراءات التي تتخذ في الحالات المذكورة في المادتين ٩ ، ١٠ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .

وفي نفس هذه الحالات ، يحرم إنشاء تحصينات دائمة تقام خلافا لأحكام المادة ٨ .

المادة الثانية عشرة

يفضى الأطراف السامون المتعاقدون ، تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، وهو المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على

ألا يسمى أى واحد منهم، للحصول على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة .

ومع هذا نصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

المادة الثالثة عشرة

فيما عدا الالتزامات المتصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ، ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي خضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبحقوق وامتيازات خضرة صاحب السمو الخديوي كاهي ناجمة عن القرمات .

المادة الرابعة عشرة

يحق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة الحالية لا تحدد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس ،

المادة الخامسة عشرة

لا تنوق شروط المعاهدة الحالية الاجراءات الصعبة الممول بها في مصر .

المادة السادسة عشرة

يصعد الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبلغوا المعاهدة الحالية للدول التي لم توقعها ويدعوونها للانضمام إليها .

المادة السابعة عشرة

يصديق على المعاهدة الحالية ويتم تبادل وثائق التصديق عليها في مدة شهر أو أقل إن أمكن .

ولإتيان ما تقدم وقع المتفاوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختامهم .
تم بالآستانة في اليوم التاسع والعشرين من شهر اكتوبر سنة ألف وثمانمائة
وثمانية وثمانين .

توقيعات المندوبين .

تنفيذ الجملة الاخيرة من الفقرة الأولى وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة « (١).

(٢٢) قناة السويس

في معاهدة التحالف بين مصر

وبريطانيا ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦

مادة ٨ - بما أن قناة السويس الذى هو جزء لا يجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات للأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى ينفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الامبراطور بأن يضع بحوار القناة بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

(١) في أثناء المفاوضات التى دارت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لصلى الخلافات بين الدولتين طلبت الحكومة الفرنسية أن تتنازل الحكومة البريطانية عن تحتفظ على اتفاقية الاستاقلة سنة ١٨٨٨ فأبنت انها لم استعدها لتتنازل عنه لا تسليمها بحرمه المادة الثامنة من عقد اجتماعات دورية سنوية يحضرها ممثلو الدول في مصر برئاسة مندوب خاص من تركيا للظر في سلامة تنفيذ المعاهدة وحتى لا يكون هذا التتوب سبباى وضه الترائيل الخفية امام سياسة الاحتلال في مصر .

وبهذا التنازل زال ما كان يتترض التنفيذ الخفيى للاعاقية ويرى بعض رجال التنازل الدولى العام ان ٨ من ابريل ١٩٠٤ ، وهو تاريخ الوفاق الودى ، هو التاريخ الرسمى لوضم اتفاقية سنة ١٨٨٨ موزم التتفيذ .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال فأى حال من الأحوال ،
كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .
ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين
سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات
البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن
يكفل بمفرده حرية الملاحة على النال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز
عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المنافذة
وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للإجراءات
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

(٢٣) قناة السويس

في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة

في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤

مادة ٨ : تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التي هي
جزء لا يهجزأ من مصر طريق مائى له أهمية الدولية من النواحي الاقتصادية
والتجارية والاستراتيجية ، وتربان عن تصميمهما على إحترام الاتفاقية التي
تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين
من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(٢٤) قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على فرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٩ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وبأأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ،
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى

مادة (١)

تؤم الشركة العالمية لقناة السويس (شركة مساهمة مصرية) وينقل إلى الدولة جميع ملها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحمل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها ويحوض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .
ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة (٢٢)

يجوز لإدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية . ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهي في آخر يونية من كل عام . وتحدد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في آخر يونية سنة ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للإحصاءة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ويتوب عنها في معاملاتها مع الغير .

مادة (٢٣)

تجمد أموال الشركة المؤتممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأي وجه من الوجوه أو صرف أي مبالغ أو أداء أية مطالب أو مسدقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة « ٤ »

تحتفظ الهيئة بجميع موفى الشركة المؤمة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الإستمرا في أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بأذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة « ٥ »

كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التوظيف .

مادة « ٦ »

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
يصمم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

(٢٥) التنظيم الاقليمي المبررى الانفرادى

لقناة السويس

أولا - رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة داج همرشلد

السكرتير العام للأمم المتحدة

(٢٤ أبريل ١٩٥٧)

يا صاحب السيادة

يسر الحكومة المصرية أن تعان أن قناة السويس أصبحت الآن مفتوحة للملاحة المعتادة ، وبهذا تصبح مرة ثانية حلقة الاتصال بين شعوب العالم في خدمة قضية السلام والرفاهية . وتود الحكومة المصرية أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للجهود التي بذلتها دول العالم وشعوبه التي ساهمت في إعادة فتح القناة للملاحة المعتادة ، وكذلك للأمم المتحدة التي أمكن بفضل جهودها تطهير القناة بسلام وفي وقت قصير .

وقد حددت الحكومة المصرية في مذكرة لها بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ القواعد الأساسية بشأن قناة السويس والترتيبات الخاصة بتشغيلها .

ونصت المذكرة على إصدار بيان مفصل آخر عن هذا الموضوع .

ونتحققا لما سلف أنشرف بأنت أرفق مع هذا صورة من البيان الذي أصدرته الحكومة المصرية اليوم بمقتضى اشتراكها في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وفهمها لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وما يتفق مع البيانات التي أقيمتها في هذا الشأن أمام المجلس .

وأنشرف بأن استرعى انتباه سيادتكم إلى الفقرة الأخيرة من البيان التي تنص على إيداعه وتسجيله لدى سكرتارية الأمم المتحدة . وإن البيان

بما يتضمنه من التزامات يؤلف وثيقة دولية والحكومة المصرية ترجو أن
تسملوه وتسجلوه بهذا الوضع .

وأنى لأتمنى هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم فائق التقدير .

المنص لكم - محمود فوزى

وزير خارجيه مصر

ثانيا - بيان بالتنظيم الإقليمى المصرى الاتفرادى

لقناة السويس

تعلم الحكومة المصرية أيضاها للمبادئ التى ضمتها مذكرتها بتاريخ
١٨ مارس سنة ١٩٥٧ وحسب اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم
المصعدة البيان التالى حول قناة السويس ونظام ادارتها .

(١) تأكيد الاتفاقية :-

تظل سياسة حكومة مصر الناجية وهدفها الأكيد احترام نص ودوح
اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وما ينشأ عن هذا من حقوق والتزامات .
وستواصل الحكومة المصرية احترامها ومراعاتها وتنفيذها .

(٢) مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المصعدة :-

الحكومة المصرية إذ تؤكد عزمها على احترام نص ودوح اتفاقية
القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتزامها بميثاق ومبادئ الأهداف الأمم المصعدة لموتقة
بأن بقية الموقعين على الاتفاقية المذكورة وجميع الآخرين المعنيين بالأمر
ستتحدوهم نفس الروح .

(٣) حرية الملاحة ، الرسوم تخمين القناة :-

والحكومة المصرية مصممة بوجه خاص على :-

٢ - إيجاد ملاحه حرة مستمرة والاحتفاظ بها لجميع الأمم في حدود إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ووفقا لأحكامها .

ب - أن يظل دفع رسوم المرور طبقا لآخر إتفاقية . وهي التي أبرمت في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس البحرية ، وإذا حدثت زيادة في الرسوم خلال اثني عشر شهرا فلن تتجاوز هذه الزيادة ١ ٪ ، أما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتم بطريق المفاوضات ، وإذا تكرر الوصول إلى اتفاق بهذه الطريقة فيلجأ إلى التحكيم كما هو موضح في الفقرة السابعة (ب) .

ج - أن تصان القناة وتطور طبقا لمقتضيات الملاحة الحديثة ، وسيضمن برنامج صيانة القناة وتطورها التامج الثامن والتاسع لشركة قناة السويس البحرية وما يدخل عليها من تحسينات يرى ضرورتها .

(٤) التشغيل والإدارة :

ستقوم الهيئة المستقلة لقناة السويس التي أنشأتها الحكومة المصرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بإدارة وتشغيل القناة . وتنظر الحكومة المصرية في قمة إلى مزيد من تعاون دول العالم لجعل قناة السويس أكثر فائدة . ولتحقيق هذا الغرض ترحب الحكومة المصرية وتشجع التعاون بين هيئة قناة السويس وممثل الملاحة والتجارة .

(٥) النظام المالي :

أ - تدفع الرسوم مقدما لحساب هيئة قناة السويس في أي بنك تختاره الهيئة لهذا الغرض وقد فوضت الهيئة البنك الأهلي المصري للقيام بهذه المهمة ، وتجري الآن مباحثات بين الهيئة وبنك التسويات الدولية بشأن قبوله الرسوم لحسابها .

ب - تقوم هيئة قناة السويس بدفع ٥ ٪ من جملة الإيرادات للحكومة المصرية كرسوم إمتياز .

ج - تقوم هيئة قناة السويس بإنشاء صندوق يسمى بصندوق رأس مال القناة وتمحسبها يدفع فيه ٢٥ ٪ من جملة الإيرادات، وسيضمن هذا الصندوق أن يكون تحت تصرف هيئة قناة السويس موارد كافية لمواجهة حاجات الصحين والمصروفات التي تحتاج إليها الهيئة للاضطلاع بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها واهتمت القيام بها على أحسن وجه .

(٦) لائحة القناة :

إن القواعد التي تعمل القناة ونفا لها جمعت كلها في لائحة القناة التي هي في الواقع قانون القناة . وسعطر الجهات المعنية بأي تغيير يحدث في هذه اللائحة وسيعالج أى تغيير يؤثر بأي شكل في المبادئ أو الالتزامات التي يضمنها هذا البيان ويكون موضوع اعتراض أو شكوى لهذا السبب، حسب الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة (ب) .

(٧) الفرقة في المعاملة والشكاوى المتعلقة بلائحة القناة :

أ - عملا بالمبادئ التي نصت عليها إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لا يستطيع هيئة قناة السويس بأية حال أن تمنح لأية سفينة أو شركة أو طرف من الاطراف أى امتياز أو رعاية لا تمنح للسفن أو الشركات أو الاطراف الأخرى في ظروف مشابهة .

ب - في حالة وجود شكوى حول الفرقة في المعاملة أو خرق للائحة القناة يرجع الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة قناة السويس التي تنظر فيها وتعمل على حلها . وفي حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى باتباع هذه الطريقة يمكن عرض المبالاة حسب رغبة الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة

فقال السويس إلى محكمة تحكيم تكون من عضو يرشحه الطرف الشاكي وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان . وفي حالة عدم الاتفاق على العضو الثالث يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار هذا العضو بطلب من أحد الطرفين المذكورين .

ج - تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها وتكون القرارات ملزمة للأطراف عند ما تصدر ويجب تنفيذها بحسن نية.
د - تدرس الحكومة المصرية ما يجمع من إجراءات مناسبة لمعرفة الوقائع والتشاور وكذلك للتحكيم في الشكاوى الخاصة بلائحة القناة.

(٨) التويضات والمطالب :

إن مسألة التويضات والمطالب المتصلة بتأميم شركة قناة السويس البحرية سوف تعرض للتحكيم طبقا للمران الدولي القائم .

(٩) المنازعات . الخلافات . الناشئة عن الاتفاقية وهذا البيان :

أ - ستسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أ وهذا البيان طبقا ليثاق الأمم المتحدة.

ب - ستحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل . وسوف تصفد الحكومة المصرية الخطوات اللازمة لقبول حكم محكمة العدل الدولية الملزم طبقا لأحكام المادة ٣٩ من لائحة هذه المحكمة.

(١٠) الوضع القانوني لهذا البيان :-

تصدر الحكومة المصرية هذا البيان الذي يؤكد من جديد اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ كما يطالبها نعبا وروحا ، كتعبير عن رغبتها وعزمها

على أن تجعل من قناة السويس ممرًا مائيًا صالحًا وواثيًا يربط شعوب العالم
ويخدم قضية السلام والرفاهية .
وهذا البيان بما يحوى من التزامات يكون وثيقة دولية ، وسوف يودع
ويسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة .

(٢٦) تصريح صادر من مصر

مصر تقبل الولاية الجبرية لهيئة العدل الدولية

في جميع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التظيم الاقليمي
المصري الاقرادى لقناة السويس

(١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧)

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام للأمم المتحدة .

بالإشارة إلى خطابي المرسل لكم في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ الخاص بالتصريح
الذي أعلنته في نفس اليوم حكومة جمهورية مصر عن قناة السويس والالتزامات
لتشغيلها ، وتمشيا مع أهداف الفقرة ٩ (ب) من التصريح ، أشرف بأن أدفق
تصريحا عن الولاية الجبرية لهيئة العدل الدولية طبقا للمادة ٣٦ فقرة ب من
القانون الاساسى للمحكمة .

ولى الشرف في أن أجدد لسماعتكم أسمى عبارات تقديري العميق .

وزير خارجية جمهورية مصر

محمود فوزى

١٨ من يوليو ١٩٥٧

تصريح

أنا - محمود فوزى وزير خارجية جمهورية مصر- أعلن بالنيابة عن حكومة
جمهورية مصر أنه طبقا للمادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الأساسى لهيئة العدل

الدولية ، ونمشيا وتحقيقا لأهداف الفقرة ٩ (ب) من تصريح حكومة جمهورية مصر المؤرخ في ٢٤ من أبريل ١٩٥٧ عن «قمة السويس والترتيبات لتشغيلها» أعلن أن حكومة جمهورية مصر تقبل - بشرط المعاملة بالمثل وبدون حاجة إلى إتفاقية خاصة - الولاية الجبرية بالنسبة لجميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ من تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التصريح أعلاه والمؤرخ في ٢٤ من أبريل ١٩٥٧ على أن يسرى هذا القبول من ذلك التاريخ .

المجموعة الخامسة

مصر والاحتلال والحماية

(١) المذكرة المشكوكة في ٧ يناير ١٨٨٢ (١).

في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير إدوار مالت معتمد إنجلترا . ومسيو سنكفكس المتحد الفرنسي مجتمعين إلى سراي طابرين وقدا إلى الخديو مذكرة مشكوكة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منها إلى معتمدها في مصر ، وأبلاغها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا نصها :

« كلتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمها على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعرض لإتظام الشئون العامة في مصر .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو بإجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالمرجو أن تملحوا توفيق باشا بالإشتراك مع سير إدوار مالت الذي كلف بمثل ما كلتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الترميمات التي قبلها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ، ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهتم فرنسا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما

شك في أن الجهر بجزمها في هذا الصدد سيكون له أثره في انتفاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن الحق أن هذه الأخطار ستلحق من فرنسا وإنجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هوفى حاجة إليها إليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية .»

(٢) المذكرة المشتركة (١)

في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالضغط والاستياء ، وأرسل الرقيبان الأوربان كولفن ودى بلنير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أي عقب تأليف وزارة البارودي يومين وقيل إعلان الدستور يوم واحد اعرضاً فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله والتمنى من تحويل مجلس النواب حتى تقرير للميزانية ، وتمريض حكومتهما على محاربة هذا النظام ، وهذا نصه : -

« عندما صدرت الدكرجات للمنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النياية منه ، فأمكن الاكتفاء بإعطاء الرقيبين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضاً أن يعمل برأيهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ ستين في غاية الخطورة ، أما الآن فقد تفهر ميزان السلطة إذ تحولت إلى مجالس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس

لنفوزهم، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة، فان سلطة الخديو والوزارة التي تزعزعت بتأثير ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضعف يوما بعد يوم، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطوعة في يده، وكان يقر ما يرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي إليه من فادح الأضرار، أصبح لا يردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقته، وتمت ضغط بعض الضباط لإضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحرية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها.

وفي هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تتوى المساس بسلطة الرقيين، فان هذه السلطة مستور في طريق الزوال لاهالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يمينهم باختياره، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يحصلوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يمترض عليها الرقيين، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابي والجيش، إذ ليس عليهم من سلطان سوى تفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستعدون منهم السلطة، وهذا ما وقع الآن، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حتى تقرير الميزانية رغم المعارضة المصرية في ذلك من الرقيين، ولا ينبغي عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تنشأ إفعال المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في

هذا المبدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالبحث الخطير الذي يهيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء قوذ الرقيبين اللذين ليس لها من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الرأى والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح في هذا التغيير مقدمات محتمة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شيء من الإصلاحات المالية التي تمت خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نطلباً بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التي عاجلتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .

القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

توقيع الرقيبين

بلييه - كولفن

(٣) المذكرة للشركة (١)

في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

« إن قنصل فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يجعلان علم عطفو فحكم بأنه من حيث إن عاطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورقايتها على عرض الشروط الآتية على عطفو فقلو محمود ساي باشا البارودى رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر وهذه الشروط هي :

(١) إعطاء سعادة عراقى باشا مؤقفا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .

(٢) إرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع

بقاء رتبتهما ومرتبتهما .

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩ .

(٣) إستقالة الوزارة الحالية .

وقد رأينا أن هذه الشروط لا فيها من روح الاعتدال تمنع المعائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبغرض منهما يصحان حضرة رئيس مجلس انتظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس للحكومة فرنسا وإيجلرا غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Status-Quo وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المنتهبة به ، إذ بدونها ينحس على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي ، فسيبذلان الجهد في صدور حقو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا الحق .

(الإعضاء) سنكتسكس - مات

(٤) رد الوزارة المصرية ^(١)

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قررت الوزارة رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتي إلى القنصلين في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« يتشرف ناظر خارجية الجتاب الخديو بأن يعرض ما يأتي جوابا على اللائحة التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس انتظار فيقول : « إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند إنقضاء مجلسهم بأنه أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا ، وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يحثيه أن يقدمها ولا يئسها باسمه الشخصي ، ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب ، فإن هذا المجلس غير ملتم الآن ، أما الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا إيجلرا وفرنسا فتصلق بمسائل داخلية تخص بالأمور الإدارية التي إعرفت

(١) السكتاب الأمبر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣ .

الدول الكبرى دائما بان حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن للحكومة الجنب الخديو أن تدخل في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدي على القرمات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر المخصوص، وبدون قرض القوانين الثورية لهذه البلاد التي هي أعظم كثافة تتكفل بقاء الحال على ما هي عليه، نعم إن حكومة الجنب الخديو تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشوبها وكيلها فرنسا وبريطانيا العظمى، ولكنها تأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كما دلتها بولية المطالب المذكورة في اللائحة المقدمة، وإذا كانت ترى حكومتها فرنسا وإنجلترا أن هذا المسألة للوضحة في لائحة وكيلهما السياسيين في القاهرة لائس الإدارة الداخلية، ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أهي تركيا .

(٥) إستقالة محمود فهمي البارودي

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قبل الخديو توفيق مطالب الدولتين فقدم البارودي كتاب استقالته في ٢٦

مايو سنة ١٨٨٢ :

« بلغنا أن جنابكم العالي عند وصول الدونميتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتكم إلى الآسنة بطلب التعليلات، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالي وإذا بقتضى فرنسا وبريطانيا قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتها بطريق ٢٥ مايو، وبناء على أوامر جنابكم العالي اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر الجواب المرفق مع هذا، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالي لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيل فرنسا وبريطانيا العظمى، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر إجماعا كلياً، فان قبول تدخل الدول

الأجنبية في هذه القضية يس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك
نتشرف بأن نقدم لجنابكم استغناءنا جميعا .

الامضاءات : (محمود سامي) (مصطفى فهمي) (أحمد عرابي)
(محمود فهمي) (عبد الله فكرى) (حسن شريعى) (على صادق)

(٦) منشور الخديو توفيق

عقب إسقالة البارودى

« بما أن هيئة النظار الحاضرة إستعفت وصار قبول إستغافها ، فليكن
معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن
مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم ، والدقة والإلتباء لحسن سير الأشغال
والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث إن المراكب الحربية الأجنبية التى
حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجهة سلمى فقط ، ولم يكن
هناك شىء آخر خلاف ذلك فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر
الإمدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل إن الوجود منهم
تحت الحضور لهذا الطرف يصير إمادته لبلده ، والذي تحت الحضور من البلاد
ينته بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتعليق على
مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وإقتناء
كل لأشغاله وزراعه بدون إشغال فى غير ذلك ، هذا وإن الأمور المهمة التى
كان قد جرى العرض عنها لتظاره الداخلية يجب أن تعرض من الآن على
معيئنا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا » .

(إمضاء) محمد توفيق

(٧) إنذار الأميرال سيمور^(١)

في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

البارجة انفيسيل في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

صاحب السعادة - أتشرف بإخباركم أنني علمت من طريق رسمي أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر، وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحدياً للأسطول الذي تحت قيادتي، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال، فإن لم تقف وتهددت يكون واجباً على تدمير المعدات الجارية العمل فيها.

(٨) رد طلبه باشا عصمت محافظ الإسكندرية^(٢)

على الأميرال سيمور

عزيزي الأميرال الإنجليزى

أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ في ٦ يوليو الذى تخبرونى فيه أنه اتصل بعلمكم تركيب مدفعين، وأن أعمالاً أخرى جارية على شاطئ البحر، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بمد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه.

هذا وإنى لمحمد على عواطفكم المتشعبة بروح الإنسانية وأرجو قبول احترامى.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٩) برقية الأميرال سيمور^(١)

في ٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون
إشارة إلى برقيتي المؤرخة في ٤ يولييه سنة ١٨٨٢، أقول إنه ليس هنالك،
أى شك في الاستعدادات الحربية، وقد ركبت مدافع جديدة في طابية السلسلة،
وسأرسل في صبيحة الغد إخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ في
الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ملم تسلّم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة
رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء .

(١٠) إنذار الأميرال سيمور النهائي^(٢)

في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢

اتشرف بإخبار سعادتكم أنه نظرا لأن الاستعدادات العدائية للمواجهة ضد
الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة في الازدياد طول يوم أمس في طوابى
صالح وقايتباى والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أتخذ غدا (١١) الجارى
عند شروق الشمس، العمل الذى أعربت لكم عنه في خطابي المؤرخ ٦ الجارى
إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة ، البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة
رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجربتها من السلاح.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ س ١٠٥.

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ جزء ٢ وثيقة رقم ٦٥٥.

(١١) كتاب نائب القنصل البريطاني^(١)

إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا
وبعد أن أرسل الأميرال سيمور إنذاره النهائي إلى طلبة باشاء أرسل مسر
كارترايت نائب القنصل البريطاني العام إلى إسماعيل راجب باشا رئيس مجلس
الوزراء خطابا ينبه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية ، هذا نصه .
«سيدى الوزير: بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور
فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أراى مضطرا إلى أن أخلى
قنصلية صاحبة الجلالة ، وإن أقطع فى الوقت الحاضر العلاقات التى كانت
بين سعادتك وبين شخصى بصفى وكيل وقنصل عام بالتيا به عن جلالها
فى مصر .

(١٢) رد مجلس الوزراء^(٢)

على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس

لم تعمل مصر شيئا يقضى بإرسال هذه الأساطيل المجهزة ، ولم تعمل
السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض
إصطلاحات إضطرابية فى أبنية قديمة ، والطوائى الآن على الحالة التى كانت
عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من
الواجب علينا أن نخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات
السلمية التى تقول الحكومة الإنجليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على
حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع
ولا أية طاية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تخرج على

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٧ .

(٢) مذكرات مرايى المخطوطة .

بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع التعامح المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تهدف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة المهادنة مخافة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ولقوانين الحرب .

(١٣) بريقة الخديو توفيق إلى عرابي (١)

فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ويمحله بتمه ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز
إعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدوتمة الإنجليزية على طوابى الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستيلاء عنها كان يصير إخفاؤها وإنكرها ، والآن قد حصلت المكلة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وإن ما حصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدونمه ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم ومتمثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست بحاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حرجها ، ولا من حقوق الدولة العليا بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وإن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضروا حالاً إلى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

سراى رأس العين لأجل إعطاء التنبيهات المفضية الشفافية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

(١٤) رد دهراني^(١)

على برقية الخديو توفيق

مولاي : في شريف علم مولاي المعظم أن الحاربة التي وقعت بيننا وبين الانجليز إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الانجليزى، وبلغت مسامع عظمكم، وهرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المتصفيين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضره بالحكومة الخديوية ، وغلة بشأن البلاد قرر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك ، قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكري ، وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق للدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم تقابلها إلا بعد عشرين طلقة، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصعوبة البلاد حربيا مع الانجليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية ، كما هو حكم القانون زمن الحرب ، فهذه الأسباب يا مولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق وانشرح ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تغيير

ولا إزدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الإنجليز على الحكومة التي لم يد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال في مخابرتة مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب بعد طلبا للصلح وسعيا في تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكرا للحرب بالمرّة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعها ، ولا شك في أنى أطابق أفكار سموكم في الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد ، والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الإنجليزية هدماء وحرقا ، فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه ، مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الإسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكري ، كما وافق رأى سموكم أولا حتى تارق للمراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن الوعد بالمسالمة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرة بمصالح البلاد ، وإننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لإبداء هذه للملاحظات ، لكن مع الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بساكر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاي ، فليصدر أمره إلهامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة في هذا الأمر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة ، والأمر لنا به الأمر .

(١٥) قرار الجمعية العمومية بالإجماع^(١)

على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية

في مساء يوم الاثنين ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ ، اجتمع المدعون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعراشي ، وتداولوا في الموقف ، فاجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت البوارج الإنجليزية في السواحل وجنودهم في الإسكندرية ، وعلى استعداد الوزراء من الإسكندرية ، وهذا نص القرار :

في بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كتب حضرة عطفطور رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تفرافية بصد ذلك بألم مقتضاها حصول الصلح والتنبية على المصالح أن تسهر سيرا مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة بصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية ، وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز في مدينة الإسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت إرادة سنية من الجناح الخديو لناظر الجهادية ، مقتضاها أن لاهرب بيننا وبين الإنجليز ، وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوابي الذي يعد تحقيرا لمراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتها ولمدينة الإسكندرية ليس حربا للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف ، وليس هناك حرب حقيقية للتع ماذكر بالإرادة ، فاجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين

(١) الوثائق المصرية عدد ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ .

الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر في الجواب ، ثم قدم عرض حال من مخزن نجي مخزن القبارى بالاسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصالح ، وورد للناظر المولى إليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز في الاسكندرية تدل على معاديتهم لرعية الحكومة الخديوية ، وأنهم في حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب في إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة ، فبناه على ذلك انعقد في نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل العقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا البارودى ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبعية مصر (إبراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد للمداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة العازمين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدین وأعيان التجار ، وأن يكون إنعقاده في نظارة الداخلية يوم الإثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى للميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة ، وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المقدمة ، وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح لهم فيها ، فاتفق رأى الجميع بعد للمداولة :

(أولا) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية لمادامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها :

(ثانيا) على أنه يلزم طالب حضرات النظر إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعبده ليعلم المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .
(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى الاسكندرية ، ويلتفوا حضرات النظر لقرار المجلس ثم يدهوم للعضور إلى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الدوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى من أعيان البحار ، والشيخ على نایل والشيخ أحمد كيو من العلماء ، وبعد ذلك انقضت الجلسة .

(١٦) قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢

ب عزل عرابي من وزارة الحربية ^(١)

على إثر إطلاع الخديو على قرارات الجمعية للعمومية أصدر أمرا في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي من وزارة الحربية .

نص الامر :

إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستعجبا الساكر وإخلاء مقر الاسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البرصة إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بالاسكندرية ، واستمراركم في التجهيزات الحربية ، وإرتكابكم عدم العضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عز لكم . فقد عزلناكم من نظارة المهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما .

(١) الوء ثم الحربية عدد ٢١ - سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٧) قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢

بوقف أوامر الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها (٢)

كان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه، فلم يأبه له واستمر بعد عدة الدفاع ليصعد تقدم الإنجليز، وأرسل إلى يقوب سامي باشا يطلب منه فقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢، وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها، وهذا نص القرار :

بعد ثلاثة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرها وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا، وبعد سماعنا لمعرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة اشغال الحكومة على المجلس، وهو هل وجود الخديو في الإسكندرية هو ونظاره تمت محافظة ضاكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا، رأينا أن وجود الضاكر في الإسكندرية والمراكب الإنجليز في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمداخلة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة الضاكر، ومجبا في أوامره المطلقة العسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الإسكندرية كافة ما كانت لأى جهة من الجهات، وعدم تنفيذها حيث ان الخديو خرج عن قواعد الشرح الشريف والقانون المنيف، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعصاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات.

(١٨) عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر

وبعض وعودها بالجلاء.

١ - تصريح السير هنرى اليوت (Henry Eliott) سفير إنجلترا في الآستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ :

« ليس في إنجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر » .

٢ - تصريح سير إدوار مالت (Edward Mallet) قنصل إنجلترا العام في مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

« إن حكومة جلالة الملكة لاترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديو ، وهي لاترغب في احتلال مصر ولاضمها » .

٣ - برقية اللورد جرانفيل (Granville) وزير خارجية إنجلترا إلى سير إدوار مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى إعادة مصر وتمتعها بكال حريتها التي نالها الخديو بموجب الوثائق العديدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه السلطان لها ، وإن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت في انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين » .

٤ - تصريح اللورد جرانفيل (Granville) إلى موزوروس باشا سفير تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نمثل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جرانفيل (Granville) لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الآستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا جيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيائنا ، وإن من الأسف العظيم أن يحولاه مثل هذا الخوف الغيالي » .

٧ - برقية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ - تصريح اللورد ليونس Lyons إلى مسيو دي فريسيلير رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي في مصر » .

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :

« سأبذل كل مالدي من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها القرماتات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظمها » .

١٠ - تصريح اللورد جراتيل Granville إلى مينيوتسو في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ :

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو إحتلالها حريا . »

١١ - منشور اللورد جراتيل Granville إلى الدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن عمل الأمهال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعي دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستعج . »

١٢ - بزية اللورد جراتيل Granville إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا في الآستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن إنجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصي لا يفتق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض يتأني مصالح الشعب المصري . »

١٣ - تصريح سهر شارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى مينيوتسو Tissot في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن الجنود التي نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الإحتفاظ بالأمن في ألاسكندرية » :

١٤ - تصريح مستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وهي لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها ، ولكن ترجع للخدو سلطته التي فقدتها ، وهي تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوربي تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية . »

١٥ - تصريح سير شارلس دبلوك في مجلس العموم يوم ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكري ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ولعصر أن تقوم في مصر حكومة حرة لاحتكمومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم تختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وأن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التي نضمر بها » .

١٦ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديوي توفيق في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ :
« أنا أميرال الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لأسأرح إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقا فتح مصر ولا تعرض لدين المصريين ولا لحرهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمي سموكم والمصريين من العصابة » .

١٧ - تصريح مستر جلاستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« ليس في نيتنا مطلقا أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شيء لا تقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التي وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها » .

١٨ - منشور اللورد جراڤيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على ألا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون إشراك الدول » .

١٩- تصريح اللورد جراتيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢:
« إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على
المضيق لاراحتها » .

٢٠- تصريح مستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرد يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٣ :

« ليس لاجلوانية البقاء في مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ،
وهي تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ، ولا حاجة لإنجلترا في بسط
سياستها على مصر ولا في ضمها ، وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين » .

٢١- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢:
« أنقص عدد الجنود البريطانية إلى إثنتي عشر ألفا منذ ١ نوفمبر وليس
الاحتلال إلا وقتيا ، وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق
مع الحكومة المصرية » .

٢٢ - خطبة مستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

« إنني لا أصبح وقفي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط
حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلقنا ،
إذ به نكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجد
عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإنما لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن
والسعادة والاستقلال » .

٢٣ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣:
« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر » .

٢٤- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣:
« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقتضيه الضرورة
لوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أيا أخرى لها من الحقوق والمصالح
ما لإنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة
عن المصالح العامة التي للامم المتحضرة » .

٢٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم تسس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية يواذى
النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة . »

٢٦ - تصريح جلادستون في خطبته بوليمة عاظم لندن يوم ٨ أغسطس
سنة ١٨٨٣ : « لم نذهب إلى مصر لأغراض أجنبية ، وإن رغبتنا الوحيدة هي
تجديد الإصلاح في مصر وعند تمام هذا الإصلاح سرحل عنها . »

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩
أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل ليس
شرف إنجلترا . »

٢٨ - تصريح سير شارلس ديلوك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم
يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا
الضم احتفاظا بعودها وصيانة لمصالح إنجلترا . »

٢٩ - تصريح سير وليم هور كود William Harcourt في ١٥ أبريل
سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقا ، ولا تنترف لنفسها بأي حق في
هذا العمل الذي يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان قبرص مما يؤسف له ،
فلا ضم ولا حماية ، بل إننا سنحاول عن مصر متى إستتب الأمن والهدوء فيها . »

٣٠ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون في ١٦
يونيه سنة ١٨٨٤ .

« تعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في هذه السنة ١٨٨٨ . »

يشترط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر .

٣١ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« قصد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصير لبلادنا شرف يكلم به أحد . »
٣٢ - تصريح اللورد جراتيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« ننوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تلتصّب من مصر لأسباب سياسية ومالية . »

٣٣ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به للضرورة . »

٣٤ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberly وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سرحل عن مصر يوم أن تعالّف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تواجه أهدأ بمياسة أخرى : »

٣٥ - تصريح سيم ميخائيل يش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبق على الحرام في مصر ، وإن الفرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٣٦ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تلتصحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها اليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٣٧ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننت أننا نريد البقاء في مصر تكونون غدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٣٨ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الولاية التي أقامها معافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سيستمر ، وأن أحوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة » .

٣٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ :

« لاستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة وواحدا لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف

عند الاتفاق مع البساب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تصدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادى النيل ، ولقد عقدت إتهاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات .

٤٠ - تصريح سير هنرى درومند ولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ :
« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو وسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لاجلنا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية وتقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لمحرمة القانون الدولي » .

٤١ - تصريح ٥٠ . سميت W.H.Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله » .
٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ، ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فظيا أبديا لأن هذا يعد تقضا لتعهدات إنجلترا الدولية » .

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة عاظم لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساس قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والقرارات ، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ، ونؤمل من صميم أقتدنا أن ندرك ذلك الغرض قريبا » .

٤٤ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية : سابقا في خطابه بمدينة سدن في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعومة ، ولقد حل اليوم وقت الجلء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى التنازل عن هالجولند والتخلي عن الموقاس في مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين في ترينف » .

٤٥ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس للمسيو دويل في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« إن زيادة الحماية الانجليزية في مصر لاتدعو إلى أى تعديل في التأكيدات التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلء عن مصر ، كما أنها لاتدعو لأى تغيير سياسى » .

٤٦ - تصريح سير هنرى كبل بانرمان Sir Henry Cambel Bannerman وزير الحرية لجزيرة نيوز ويتز في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتيا ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر إلا إذا قضينا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محقرين في نظر أوروبا » .

٤٧ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضرة له ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزي لمصر مصدر ضعف لانجلترا وحيث إننا لا نرى أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلءنا عن هذا البلد » .

٤٨ - تصريح مستر جلاستون في خطابه الذي أرسله إلى مصطفي كامل في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد واقى منذ سنين » .

٤٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو دى كورسيل فى

١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر » .

١٩٠ (١٩٠) مذكرة بها من شريف باشا مؤرخة فى ٢١ من ديسمبر ١٨٧٣ إلى سير

أفلين بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها طلب الحكومة البريطانية سحب
الجيش المصرى من السودان وإخلائه :

أن التفكير فى احتمال ترك مصر للسودان ليثير اعتراضا مبدئيا مرده إلى
القرمان الذى يحظر على الخديو حظرا باتا أن يحصر فى الأقاليم المستندة ولا يها
اليه، على أنه إذا فرض جدلا جواز إقدام مصر على التنازل عن ممتلكاتها السودانية
فانه يحسن تقدير الآثار التى تترتب على ذلك فان الحكومة المصرية تبسط
سلطانها على السودان جميعه فيما عدا مقاطعة كردفان وبعض الأقاليم المجاورة
لسواكن فاذا قررت ترك السودان كان معنى هذا القرار تمكين الثوار من
السودان الشرقى برمه ومن مدينتى بربر ودقلة وكذلك من مجرى نهر النيل
من منابه إلى تقلة تعبر حدنا جنوبيا لمصر فينفرد (المهدي) بالسلطان فى هذه
الأقاليم الشاسعة وتضطر القبائل التى ملازمت على ولائها لمصر وكذلك القبائل
المرتدة مثل الكبائش إلى الانضواء تحت لواء الثورة.

فان أقدمت مصر على ذلك إتسع نفوذ (المهدي) وضاعت رقعة أراضي
مصر وصار لزاما عليها أن تواجه قوات الثوار المتعصبين، يضاف إلى ذلك وجوب
التصوط للقبائل البدوية العديدة التى تحيط بحدودها جميعا وهل قبائل معروفة
بميلها للنهب لن تتردد فى إتباع المهدي إذا هو أغراها بمصر ومناها بوائها .

وبعض هذه القبائل مثل الهابدة والبشاريين التى لا تزال إلى الآن على ولائها

لمصر تمتد من بربر إلى إسنا وقتنا ؛ فإن هي إنتهت إلى حركة المهدي
سببت للحكومة المصرية متاعب عديدة مستمرة .

ويرتب على حرمان مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من
كل الجهات فيستعين عليها للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش عظيم تزيد
تفقاته عن حدود طاقتها ، أما الاحتفاظ بالسودان تحت إدارة حسنة فانه على
العكس يتيح لمصر فضلا عن تجنيد عدد كبير من السودانيين بتفقات قليلة أن
تحمل هذه الأقاليم جزءا من التفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته
المحافظة على الأمن في السودان والدفاع من مصر ذاتها .

ثم إن مصر قد اضطرت منذ أقدم العصور وإلى عهد محمد علي أن تجرد
الحمالات معجبة إلى الجنوب لصحى نفسها من تسرب الشعوب التي تقطن مناطق
أعالي النيل فكانت خطة مصر الدفاعية المستقرة تقوم على إبعاد هذه الشعوب
وصدهم عن حدود مصر ذاتها .

لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديو إقرار ترك هذه الاقاليم التي تراها
لازمة لضمان سلامة مصر ولا غنى عنها .

ومن جهة أخرى ومما يكن الرأي فيها يوجه من نقد إلى الإدارة المصرية
في السودان ثمان فضل مصر في تعريف العالم المتمدنين بهذه المناطق التي تمتد
إلى البحيرات فضل لا ينكر وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة
مصارف ومناجر أوربية في السودان وفي تمكين البعث العلمية من إرتياده
والإرساليات الدينية من الإقامة فيه .

ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر على مصر جهودها الموقفة في
القضاء على الإتهجار بالرقيق وقد تبين أن أنصار المهدي البارزين هم من الرجال
الذين كانت الإدارة المصرية قد قضت على تجارتهم المخزية .

ولكن الحكومة المندوبية في حاجة إلى معونة قوة حرية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معونة موقوته لتمكينها من الاسعمرار في أداء رسالتها في السودان وإعادة نفوذها إليه بما يترتب عليه حماية مصر ذاتها. وتكون مهمة هذه القوة أن تفتح بادية ذى بده الطريق بين بربر وسواكن وأن تصكر لمدة محدودة حتى تستطيع الحكومة المندوبية أن تجهز وتركز القوات اللازمة ليحل محلها .

وغنى عن البيان أن الحكومة المندوبية لا تنوى إعداد حملة جديدة توجه لکردفان بل هي تكتفى باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخرطوم كي تطمئن إلى السودان الشرقى وتسيطر على مجرى النيل .

ولما كانت الثورة ذات طابع ديني غير منكور فان الحكومة المندوبية ترى أن خير تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركي ، وهي موقفة أن الباب العالي لن يتردد في تقديم هذه المعونة إذا هو قدر ما عاونته به مصر في الترم وكريت وسريا وبلغاريا ولن ينفى على الباب العالي أهمية الاسراع في تقديم هذه المعونة كي لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية .

على أن الحكومة المندوبية تود بصفة خاصة أن يضمن أى عهد خاص في هذا الشأن إتفاقا مع بريطانيا العظمى وسواء لديه في ذلك أن تحولى حكومة جلالة الملكة (بريطانيا) المفاوضة نيابة من مصر أم أن تحولى مصر ذاتها مفاوضة الباب العالي .
إمضاء شريف

(٢٠) برقية لورد جراڤيل وزير خارجية بريطانيا إلى لورد كرومر

بضرورة اتباع التصالح البريطانية (٤ يناير ١٨٨٤) .

أصرت الحكومة البريطانية على ضرورة إخلاء السودان ووجهت إلى الحكومة المصرية صورة برقية مرسلّة من لورد جراڤيل وزير خارجية بريطانيا إلى المعتمد البريطانى في مصر :

« لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطاني الموقت قائما في مصر ، أن تأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى اسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على إتباع السياسة التي تراها .

ومن الضروري أن يفسى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسم وفقا لهذه السياسة . وإن حكومة جلالة الملكة لواقعة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » .

(٢٩) خطاب استقالة وزارة شريف باشا احتجاجا على إصرار الحكومة البريطانية على إخلاء السودان .

تسجل الحكومة البريطانية إخلاء السودان ، ولكتنا لأنملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، لأن تلك المديرات التابعة للباب العالي قد وضحا أمانة في أيدينا لتديرها ، فإذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة منا كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الدكرير الخديوي الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذي يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزراءه وبالإشراف منهم ، لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للدستور .

(٢٢) مذكرة بريطانية بغير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصرى

فى الخرطوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

أنه بالنظر إلى المساعدات المادية التى تقدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من التاحيتين الحربية والمادية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم وإن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وإنما يرمى إلى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تحب أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها ، تبعاً لذلك ، تنتظر أن تلزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية .

القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨ إمضاء (رنيل رود)

(٢٣) اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان ١٩ يناير ١٨٩٩

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة السخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالإتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى ،

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المنتصحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرفوعة على مالها من حق التصح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه فى المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوية الحاق وادى حلقا وسواكن
إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من
التفويض اللازم بهذا الشأن على ما تأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة إلى جنوبي
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تغطها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . أو ،

ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان
الأخيرة وفقدت منها وقيا ثم انتصحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة
المصرية بالإنحداد . أو ،

ثالثا - الأراضى التى قد تفصلها بالإنحداد الحكومتان المذكورتان من
الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معافى البر والبحر بجميع أنحاء
السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تقوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد
يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر حال خديوى بناء على طلب
حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر حال خديوى يصدر برضاء
الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي بين شأنها تمكين حكومة السودان أو تقرير إدارة حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يرتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإليه رئيس مجلس نظار الجنباب العالي الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شئ ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بأجرة مشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين

دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة التجارية تحصيلها حيثئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

يأبى عدا مدينة سواكن لامتداد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعرف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى بقرار خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

منع من مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة إتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منها على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيا يتعلق بإدخال

الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية ويعمها أو تشفيها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاءات
(كرومر) (بطرس غالى)

(٢٤) اتفاقية الحكم الثنائي في السودان

١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المقنود بيننا في ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة الحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يترف بها فيه بوجه من الوجوه ماعدا مدينة سواكن ،
وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أى وقت من الأوقات
وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من التفقات.
وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات
بين أهلها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حيثئذ من الصواب اجراء المساواة
بين تلك المدينة وبين باقى السودان، وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا
تعديل الوفاق المشار إليه ،

فما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضى
والاتفاق بيننا على ما هو آتى :

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩
التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر في
ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل ،

تحريراً بمصر فى ١٠ يولية ١٨٩٩ امضاء
(بطرس غالى) (كرومر)

(٢٥) إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية .

وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها .

وعندما نشبت الحرب ، عهد بحماية مصر إلى جيش الاحتلال البريطاني ، بينما اضطلع الجيش المصري متعاوناً مع الحماية البريطانية الصغيرة في الخرطوم بمسئولية الأمن في السودان . ولقد قامت جنود السودان بمساعدة فعالة في أثناء الحرب . ووضعت مخازن الجيش ، ومستشفياته وإدارات ذخائره تحت تصرف الحاميات المصرية .

(٣٦) برقية ملك انجلترا

إلى السلطان حسين

« في اليوم الذي ترتقي فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أُرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المتبنية عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأنى لا أنفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيت عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامي إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر، وإلى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبمعاونة بريطانيا العظمى يمتنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم » .

(٢٧) احتجاج الأمة المصرية

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر

أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ عندما
اعترف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر ، الكتاب التالى :
باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩

جناب مسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق
والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من
المساعدة التى أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى
مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء الدول المتحالفة وعات
أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت
الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل
مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يحير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها
فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى .

إن العقل ليابنى إستاد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت
الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون
أساسا للهدنة ثم للصلح ، ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها
أنها تعارب انتصارا لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر
عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولاً بها
قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يغمر نيل الحجاز استقلالها
وهى ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تحصل شيئا
من أهواء الحرب . ومصر التى قامت بتصيب وافر منها ، وعانت ما عانتها فى

سبيل الفوز التامى يكون نعيها الرضى البات إذا طلبت أن يسمع صوتها ،
ثم يعقب هذا الرضى ضياع حقوقها المقدسة التى كسبتها بدماء أبنائها فى
ميادين القتال .

لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت من أوائل القرن الماضى فى إقامة
صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى إلى استتباب النظام فى
الحجاز بل وفى بلاد اليونان والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب ،
يكون حفظها أن تعامل بأقل مما عولمت به شعوب إفريقيا الوسطى وقد
أصبحوا اليوم محل رعاية ما كانوا ليحلبوا بها .

ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول
للموقف الذى اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى
تقسما ، وهى التى استشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تهكر مطلقا
فى ضم مصر أو فى إعلان الحماية عليها كرها ، وإنها ترى فى سياستها إلى
استقلال هذه البلاد .

ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كنيها قلبه ، ومهما
كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى
على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك فى أن مصر لم
تكن فى حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تعارب بجانبا ، ولم تفتح إنجلترا
مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن مصر هى التى ساعدت إنجلترا
على فتح ما فتحته من بلاد العدو .

نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية
لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية ، وأن المبادئ التى أعلنت فى
هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك

بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها ، وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود بها من اشترك معهم في تشييد صرحها ، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فإنا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يهجر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان ينفذه الدكتور ولسن بشدة في خطابه التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره . لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليسق علينا أن نفكر في أن للوتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من نواحي الاحترام الواجب لهذه الحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضع كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة ، لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو : « إن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » — ما يساعدنا على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور المدقوقة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل القناء على البقاء في قيود الذل ، ولاشك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المتمدن نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل آثار غضبها على الذين يتأوهمونها في استقلالها .

إن الأمة المصرية لا تقبل أبدا أن تكون تلك الساعة القديمة التي تمدوا لها أيدي الأفياء، ولا أشك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أممي معاني الأدب وأرقاها ، أبعد منها في أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير ، فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد رفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لتهديد الرصاص القاتلة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية .

إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصري . وقد قال الرئيس ولسن :

« إن الصلح لا يمكن أن يكون صالحا وطيدا الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم » .

فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية وتقديم فدية لحسن ائتمان الدول العظمى ؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذي كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال .

إن الواجب المقروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب الموه الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يحمل للأضرار بمعاملة المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا آمينا في الحرب . ولكن الأمة التي لها أمانة خاصة

تضعها فوق كل احوام والتي تشعر بشخصيتها وتمس بحقوقها لا يمكن النهر
من أن يتصرف في أمرها، وهي دون غيرها صاحبة الحق في البيت في مصيرها.
عن الوفد المصري - سعد زغلول - رئيس الوفد

(٢٨) انجلترا ترفع الحماية عن مصر

أولا - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك، عملا بنواياها التي جاهدت بها، ترغب في الحال
في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر، أهمية جوهرية
للإمبراطورية البريطانية، فيموجب هذا تعين المبادئ الآتية :

١ - إنتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
٢ - حالما تصدر حكومة عظيمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات
التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) تأخذ الفعل على جميع ساكني مصر تلقى
الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - إلى أن يحين الوقت الذي يسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة
جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانا، وذلك
بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة
مطلقة بولي هذه الأمور وهي :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأفليات . (د) السودان .

وحتى تيرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي

عليه الآن .

ثانيا - تبليغ من المندوب السامي
إلى سلطان مصر

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أثنى بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر هـ مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها، وهو ما أسف له أشد الأسف .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من الصلابة العديدة أن كثيرًا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمان المصرية، وأنها تنوي الانسحاب بمرورها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سيامي إداري لا يفتق والحريات التي وعدت بها .
٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة . بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي طلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكمًا . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلزم مع حالة البلاد الحرة . فقد قاب عنهم أن انجذبوا إليها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصًا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن

أن تدوم ، ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل في المذكرة سيجي وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .
٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية . فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي فرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزاري المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استعمالها للتدخل في شؤون مصر . وكل ما قصده هو أن تستبقي أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرعى الضمانات البريطانية . ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .
٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا ، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يحز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بمسلمهم حلول الأجل الذي يلغون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون بما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي مساس بمطمعهم الأسمى ، أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يجد غرضها إلا أن تضع حدا لتبسيم ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة فتابع تذهب بثمره الجهود القومية المصرية ، ولذلك

كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص.

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى ، والى تغلب فى الساعات الحاسمة فانى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بأقرار التصريح الملحق بهذا ، وإننى لعل يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة للعبادة ، ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانهايا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والفنصلى لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يمتنع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

وإذا أبطل لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر ، والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فانى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — إلى أن يتم إلغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايكاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر . وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها ، تسرشد فى أمرها بالعقل والرواية لا بمعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف الخ .
ألثني (فيلد مارشال)

٢٩ — النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان

المقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائهما في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣.

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة — ١٨ صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصري العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناجمة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأحكام المسلحة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها .

المادة ٢٠ — إجماء من تقاض هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية الميينة فيما يلي بين تركيا والدول المتعاقده فيها :

[...]

(٦) معاهدة الآستانة المقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الخاصة بوضع نظام حرية الملاحة في قناة السويس مع التخفيف الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

(٣٠) مفاوضات سنة ١٩٢٤

(سعد زغول — مأكدوتالد)

وصل سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض مأكدوتالد وولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع

القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولاسيما في العلاقات الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قاله إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

(٣١) المذكرات المتبادلة بين المتدوب السامي البريطاني

والحكومة المصرية إثر مقتل سحر في ستاك

المذكورة الأولى

دار المتدوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

صاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي:
إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصري الذي كان أيضاً ضابطاً ممتازاً في الجيش البريطاني قد قتل قتلاً فظيماً في القاهرة .

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذي يرض مصر كما هي بحكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدنة ، نتيجة طبيعية عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرغايا البريطانيين في مصر والسودان . وهذه الحملة القائمة على إنكار الجليل إنكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأيادي التي أسدتها بريطانيا العظمى . لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أعانتها هيئات على

اتصال وسيق بهذه الحكومة .

ولقد نهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة ، منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فيناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :
(١) أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ، أي كانوا ومما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحث من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي سيجب فيها بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعمد عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون الميمنية بعد ، المصلحة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة

على الفور التدابير المناسبة لعبانة مصالحها في مصر والسودان .
وإن أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .
الإمضاء : أألني (فيلد مرشال) المندوب السامى

المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

ياساحب الدولة

إلحاقاً بلافى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علماً من قبل حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية
مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن مسح الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش
المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة
سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة
الحاكم العام العليا وباسمه تصدر المراسم (البراءات للضباط) .

(٢) إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واحترامهم الخدمة ، وكذلك
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب
أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح
الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصوص المستشار المالى والمستشار
التضامى وتحرم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحرم

أيضا نظام القدم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق
تحديدتها بقراروزاري، وتنتظر بين الاعتبار الوافي إلى ما قد يديه مديره العام
من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه .

وإني أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي .

الإضاء : أألني (فيلد مارشال)
المنسوب السامي

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين
بالمذكرة التالية :

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب التظاهرة المنسوب السامي البريطاني
بأصاحب التظاهرة

وهذا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فضاعتكم باسم حكومة
محظرة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أرجو فضاعتكم أولا أن
تذكروا فنعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية مما خالغ
هذه الحكومة والأمة باجتماع من شعور الأمم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشائع
الذي وقع على حياة المأسوف عليه السبرلى ستاك باشا سردار الجيش المصري
وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه من
هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبتها مجرمون تعقيم الأمة بالإجماع . ذلك لأنها
حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي
تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم

تعمل الحكومة المصرية على تلييطها . بل آثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان ببيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسؤولية الوحيدة التي نعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي إقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض . وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من العقاب العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناة في البلاد من الأسف البالغ ، وارضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لعظامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعتزمت أن تمتنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بانتظام العام ، وبأنها ستراجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب للوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمقتضى في المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لعظامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان لا يعد فقط تمديدا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماماً لنص المادة (٤٦) من الدستور المصري التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولي ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني ألاحظ لعظامتكم

أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة على الأمل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحمل باثاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيراً فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتمشرف بأن ألاحظ لتفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان . وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي ، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطة تسامحاً بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

ولمى لوائقي كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية سيجد هذا الجواب مرضياً تماماً . وعلى أي حال فقد أملت علىنا روح الرغبة للخالصة في ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وانتهز هذه الفرصة لأكرر لتفخامتكم الاعراب عن عظيم احترامى
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء : سعد زغلول

وفي مساء ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل حضرة صاحب التفخامة المتدوب السامى البريطانى إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء المذكورة الآتية :

دار المتدوب السامى

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

إعزاء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى :

أولا - أن نخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات البعثة فى الجيش المصرى مع التجهيزات المعينة التى تقرب على ذلك.

ثانيا - أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تجالسا تقضى به الحاجة .

وستعملون دولتكم ، فى الوقت المناسب ، العدل الذى يستتبعه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر .

وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع فى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر النقد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى ،

الإمضاء : ألفتى (فيلد مارشال)

المتدوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى صباح اليوم التالى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) بالكتاب الآتى ، وقد أرفق به تمويلا بمبلغ خمسمائة ألف

جنيه انجليزى :

رئاسة مجلس الوزراء .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب النخامة المتدوب السامي البريطاني .

يا صاحب النخامة :

ردا على مذكرةكم المؤرخة أمس، وإلحاقاً بمذكرة المؤرخة ٢٢ الجاري،
أتشرف بأن أرسل اليكم على هذا تحويلاً على البنك الأهلي للمصري بمبلغ بمائة
ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة
نظامكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في
مذكرة المؤرخة ٢٢ الجاري وتمسك احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة
صاحب الجلالة البريطانية من القرارات . وهي ترى أن لا مسوغ لها وتبصرها
مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .
وتفضلوا بخاتمتكم بقبول عظيم احترامي .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

وقد أجاب حضرة صاحب النخامة اللورد أُلنبي باستلامه التحويل بالكتاب
الآتي المؤرخ في اليوم نفسه .

دار المتدوب السامي .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب البوالة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب البوالة .

أتشرف بإحاطة دولتكم علماً بأنني استلمت تحويلاً على البنك الأهلي المصري
اليوم الساعة ١١ ونصف أفرتكن وقد سلمه إلى دار المتدوب السامي حضرة

صاحب السعادة وكيل وزارة المالية .

وأني أعظم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : ألفتى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وقد أرسل حضرة صاحب التفخامة المندوب السامى فى صباح اليوم نفسه

الكتاب التالى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

دار المندوب السامى :

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة :

إلحاقاً بكتابى أَس . أشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ

هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال

جمارك الإسكندرية .

وأني أعظم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : ألفتى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وفى ذات اليوم تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول الاستقالة

المرفوعة من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بانيابة عن هيئة الوزارة،

وبوجبه الأمر الكريم رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٤ (المنشور فى الجريدة الرسمية

عدد ١٠٤ الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤) إلى حضرة صاحب الدولة

أحمد زيور باشا بآليف الوزارة .

تقبل دولته هذه المهمة ، وصدر مرسوم جعين هيئة الوزارة الجديدة نشر

فى العدد نفسه من الجريدة الرسمية .

قدارت حيلفد مخابرات شبه رسمية بين رئاسة مجلس الوزراء ودار المندوب السامي لأجل الوصول إلى انتهاء احتلال جرك الاسكندرية من القوات العسكرية البريطانية والبحث في مدى وفي تفسير المطالب الواردة في البندين الثاني والثالث من المذكرة الثانية لتسامة المندوب السامي المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وكانت هذه المطالب قد تركت مطلقة لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول في جواب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا المؤرخ ٢٣ من الشهر المذكور . وبعد مناقشات طويلة ، أدت تلك المخابرات إلى تبادل المذكرتين والكنايين الآتي بيانهما :

دار المندوب السامي

القاهرة لى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب النولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

ردا على سؤالكم أتشرف باحاطتكم علما بأن الطلبات التي يصح لي معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هي :

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، في التواريخ التي ساعد طبقا للاختيار الذي سيخول لهم الحق في إيدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ .

ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تهديد مطروح أولى الشأن . أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧ .

(٢) تعتمد الحكومة المصرية في استعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية ومجالس المديريات ومجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة .

(٣) في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المتصوص عليه في البند الاول، يمنع الموظفين منهم الذين لم يكن لهم هذا الحق في المعاش ولكنهم قد يكسبون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة الناية أول ابريل سنة ١٩٢٧ معاشا يقوم مقام المكافأة المتصوص عليها في قانون المعاشات وبحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيها نص ، ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمسة عشرة سنة بحسب هذا المعاش .

وفي هذه الحالة ينخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حامل مدة الخدمة إلى ٦ .

(٤) يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

(٥) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن ، تحت المراقبة الإدارية، للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ، ومن عضوين أحدهما أجنبي .

(٦) تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالي فيما يطروا حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الموهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش .

(٧) يعترف باستقلال (القوميسرين) المستشارين المالي والقضائي ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح .

(٨) تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي .

وإني أعظم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق الاحترام

الإمضاء . ألفتي (فيلدمارشال) المندوب السامي

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زبور باشا رئيس مجلس الوزراء .

عزيزي الرئيس

رغبة في اجتناب كل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي اترى اليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الصخامة المندوب السامي المؤرخة في هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المسـ الى والقضائي أنشرف بأن أعطى لدولتكم الايضاحات الآتية :

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بنام الاحترام ، وبروح المودة في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصهما ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى أساس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية .

ومن البدعى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالمحفظات ذات الصبغة السياسية والمبغطة العامة ، التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وتفضلوا يا عزيزي الرئيس بقبول مزيد التحيات

الإمضاء : كلارك كار

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب القضاة المتدوب السامي البريطاني

يا صاحب القضاة

أتشرف بإحاطة فضامتك علما بأنني تسلمت المذكرة التي تكرمتم بإرسالها إلى في هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التي علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جسر الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها .

وأتشرف بأن أخبر فضامتك بأن مجلس الوزراء قد فوضني في إبلاغ فضامتك بأن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذهب في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسألة وحين التفاهم . وتفضلوا يا صاحب القضاة بقبول فائق إحترامي .

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : أحمد زيور

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كلارك كار المستشار بدار الندوب السامي

عزيزي المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذي تكرمتم بأن أعطيتموني فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الفرض الذي ترمي اليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب القضاة المتدوب السامي المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالي والقضائي .

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار ، وبروح المودة في علاقاتها ذات الصلة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبدىه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالحفظات ذات الصلة السياسية والصلة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وقد أحطت علما بهذه الإيضاحات وأثبتها .
وتفضلوا يا عزيزى المسرور بقبول مزيد التحيات .

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : أحمد زيور

وإن هذه المذكرة وهذا الكتاب قد أرسلهما حضرة صاحب الدول لرئيس مجلس الوزراء بعد أن اطلع عليهما مجلس الوزراء وأقرهما بالاجماع في جلسته خاصة عقدت يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحضور أعضاء المجلس جميعا .

المجموعة السادسة

المفاوضات والاستقلال

(١) كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامي

حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا بصعيد علاقاتهما ، وحل المسائل الملقة بينهما وقد قوى أملهم في إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالسياسة لبلادهم . فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين ، ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسدجو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يعرق تقدم مصر ويضع العقوبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(١) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالي الذي يسرى على المقيمين بمصر جميعاً ، مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً .

(ب) وجود إدارة أوردية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة حليفها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية . ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتسام بمنصبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

ولست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ - ونظرا من هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحلبة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد إشتكت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميذا لا استعداداتها الحرية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بجهد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجبهات التي تقتضيها الظروف .

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واتقيا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصورها . وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال .

٦ - ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيبتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تفعل حيا .

٧ - لاشك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب القرص لهذا الغرض، يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوي بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حرجها ورخائها وتقديمها . ومادامت نصوص المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تعريضاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يوقد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم وتقدمت سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمطالبهم ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرًا مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩ - لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم ، باعتبارهم يمثلون الشعب المصري على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تطفئوا قبل الحكومة البريطانية

طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالتصووس التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وأن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام
مصطفى النحاس محمد محمود اسماعيل صدقي حمد الباسل
يحيى ابراهيم عبد الفتاح يحيى حافظ هنيئ
(٢) مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية .
دار المندوب السامي

تحريراً في القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٦

والم ٣٩/٥٩/٢

١ - أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى معاهدة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أعراف مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات .

٢ - فلكي يتمتع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي الذي يقضى بأن الحكومات لا تقيد بتصووس معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تقض إلى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقيد بتصووس

مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها ، أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .
٣- نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواطن
سياسية خفية ، وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاه قد ينشأ عن
العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى .

(٣) تبليغ شافوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام
لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى معادلات بقصد الوصول إلى اتفاق
على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للتصريح
العسكري فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة
البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان ، بمساعدة مستشاريهما
العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية
الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تهيئت عما كانت
عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا
صدر المرسوم الخاص بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة
ومعاهدة مع بريطانيا العظمى .

(٤) معاهدة تحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة فى
المملكة المتحدة .

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك

البريطانية وراه البحار وإمبراطور الهند ،
 بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون
 على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ،
 وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة
 وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان
 الدفاع عن أراضييهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل ،
 قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأتاها بينهما القوضين الآتية أسماءهم :
 حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
 قد أتاب من مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ،
 » » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ،
 » » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا ،
 » » إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا ،
 » » عبد الفتاح عيسى باشا » » »
 » » المعالي واصف بطرس طالي باشا وزير الخارجية ،
 » » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ،
 » » مكرم عبيد باشا وزير المالية ،
 » » محمود فهمي النقراشي باشا وزير المواصلات ،
 » » أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة ،
 » » السعادة علي الشنمسي باشا وزير سابق ،
 » » المعالي محمد حلمي عيسى باشا وزير سابق ،
 » » السعادة حافظ عفيف باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأمالك
البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند الذى سيشار اليه فى نصوص هذه
المعاهدة بـ «صاحب الجلالة الملك والامبراطور» .

قد أتى عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا:

سعادة الرايت أونورابل ألتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربى ،
وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية .

سعادة الرايت أونورابل جيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم،
ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند
من طبقة جرانند كوماندرووسام فيكتوريا من طبقة نايت كوماندرووسام
الامبراطورية البريطانية - مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير
جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أونورابل فيكونت هاليفاكس حامل وسام رتبة الساق ،
ووسام كوكب الهند من طبقة جرانند كوماندرو، ووسام امبراطورية الهند من
طبقة جرانند كوماندرو - وحامل أختام جلالته الملك .

سعادة السير مايلز وينديين لامسون حامل وسام القديسين ميخائيل
وجورج من طبقة نايت كوماندرو ، ووسام الحمام من طبقة رفيق ووسام
فيكتوريا من طبقة عضو - المتدوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق توظيفهم التى تمنحهم سلطة كاملة والى وجدت
صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرجعية .

(المادة الثالثة)

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة

(المادة الرابعة)

تعقد محادثة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينها.

(المادة الخامسة)

يتمتع كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يهخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون متطبقة على تلك الحالة .

(المادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفتي حليفاء، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتصرف معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وجاء على هذا فإن الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنهاء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة :

(المادة الثامنة)

بما أن قتال السويس الذى هو جزء لا يجزأ من مصر ، هو في نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، ظلى أن يمين الوقت الذى ينفق فيه الطرفان المتعاهدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكمل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضى المصرية بجموار القتال بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القتال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .
ومن الملقى عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين
سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات
البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن
يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز
هرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت
توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات
التي قد يقرها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ - من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات
صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القتال على عشرة آلاف
من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من
المستخدمين الملتحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية . ولا يشمل هذا العدد
الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القتال كما يأتي :

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، في المعسكر ومنطقة جنيقة على الجانب
الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد
بور سعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس -
القاهرة ، والسويس - الإسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد
الإسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبي صوير
وما يتبعها من الأراضي المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضى الأمر

إنشاءها شرق القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ - يعد في الإماكن المحددة آغا للقوات البريطانية البرية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الأولى سائمة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة ومحمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما يحتاج إليه من الأراضي والتكتات الناجمة والمستزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضي والمسكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لإقامة مخيم للقنطرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تقدم الحكومة المصرية الأراضي ، وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم القنطرة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على تفهتها الخاصة ، على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي :

(١) المبلغ الذي أقرته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في إقامة تكتات جديدة أنشئت لتصل عمل تكتات قصر النيل في القاهرة .

(٢) تكاليف ربيع التكتات والمستزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الاتي ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسباً نظير استعمال

المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - بمجرد تهاذ هذه المعاهدة تمين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يحد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه. ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أودار إنشائها، كما يجوز لممثل المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل ، ولهم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أي وقت أثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات، حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها، قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني. ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على تنفيذها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الشكات والمساكن ، بادخال التحسينات والتغيرات وإنشاء مبان جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ - تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة سيجتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المدينة بعد وصياتها :

(١) الطرق :

(١) بين الاسماعيلية واسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(٣) بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربى السويس .

ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائماً للاقتطاع بها في الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية للمدينة بعددوى المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتعمل صنفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فقيما يطلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة ، وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها

عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفي أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامي ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما، وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست ، تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربع أقدام، وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ١٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٢٥ طنا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاث أقدام ويكون ثقل ال ١٩٢٥ طنا عملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدرة ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

(١) تزداد تسييلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتمكن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة وتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة . ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بان تلتشى على قفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فاذا مست هذه الإضافات أو التعديلات المخطوط الحديدية المستعملة للثقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ - فضلا عن الطرق الميينة في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها ،
وللاغراض ذاتها استثنى الحكومة المصرية الطرق الميينة بعد وتقوم بصيانتها .
(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص .
(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا إلى الفردقة .
وستنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقام عليها وفق المستوى المبين في الفقرة
السادة السالف ذكرها .

وقد لا يجسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق الميينة في
الفقرة السادسة في وقت واحد ، ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مستطاع .

٨ - وحيتا تم الأماكن المشار إليها في الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين
المتعاقدين (ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبنى مؤقتا
بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآت ذكرها) ويتم الأعمال المشار إليها
في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدد السكك الحديدية الميينة في الشطرين
٢ و ٣ من الجزء « ب » من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة
في أنحاء القطر المصرى ، غير الجهات الواقعة في منطقة القتال والميينة في الفقرة
الثانية السالف ذكرها ، مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية ، وتبقى
الأراضى والفكتات ومنازل الطائرات البرية ومرامى الطائرات البحرية
والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها
ملكا للأفراد .

٩ - أى خلاف في الرأى بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (٣ و ٤ و ٥
و ٦ و ٧ و ٨) السالف ذكرها يعرض للقصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفتمن
ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين
الحكومتين ، ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ - تحقيقاً لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد تدريبها . ويجرى التدريب في المنطقتين (١) و (ب) طول السنة ، وتكون المنطقة (ج) للتاورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(١) غربى النيل من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوباً (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠° ٣٩' شرقاً بحيث تسجد كل الأراضى المزروعة .

(ب) شرقى القتال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (١) جنوباً إلى خط العرض الشمالى ٢٩° ٤٢' ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' بخط الطول الشرقى ٣٩° ٤٤' ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' ومساحات المناطق المسار إليها فياسبق مينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة . (مقياس رسم ١ : ٥٠٠,٠٠٠) .

١١ - تمتع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو متراته إلا ما كان يقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى معرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة مالم تنفق الحكومتان على غير ذلك ، على أن هذا المنع لا يبرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية . كما أنها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن

اللازمة للقوات البريطانية وخزنها، ومن هذه التسهيلات إبقاء آلة صغيرة بريطانية في هاتين البيئات لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤمن عند مرورها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القدرات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيتا ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية التل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية.

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستعي وتيسر على الدوام المنازل والمراعى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية. ومسحوق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراعى الإضافية التى تدل للتجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية فى استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفى إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخزنها فى سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفى القيام فى أحوال الاستعمال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفى القوات المصرية ، وطائراتها ومهلتها فى القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية فى إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية، ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

٨ : - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والاميراطور في إبقاء وحدات من قواته في الاسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية التي اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتي :

(١) لإتمام بناء الشككات في منطقة القتال نهائيا .

(ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المين في جزء (١) من الفقرة السادسة .
(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المين في الشطرات (١) و (ب) و (ج)
السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثلاثى سنوات المذكورة آتفا وستتولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة أو بجوارها إلى وقت انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

(المادة التاسعة)

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به ، من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

(المادة العاشرة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(المادة الحادية عشرة)

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستعمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المنوطة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الناية الأولى لادراهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم منوطة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يفر لها سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

(ملحق للمادة الحادية عشرة)

مالم ، وإلى أن ينفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي ، تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يمين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سرانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكا . تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاقات سارية في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة ، كل فيما يخصه ، شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على له ودان اتفاق لاجمعى على نص خاص
بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع مشاور واتفاق بين الحكومتين .
وإذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق ، وأريد إنهاء اشتراكه فيه ،
فتسترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الاعلان اللازم لهذا الإنهاء .
ومن المتفق عليه أن اشراك السودان فى اتفاق ما ، أو إنهاء ذلك الاشتراك ،
لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ، ولا يترتبان
على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان فى الاتفاق ، ولا على تقضيهما
لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات
يكون مندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة
لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .
(المادة الثانية عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح
الأجانب وأمواهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها
وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .
(المادة الثالثة عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم
بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .
ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إثناء هذا النظام دون إعطاء .
وقد اتفق الطرفان للتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق
هذه المادة .

(ملحق للبادة الثالثة عشرة)

١ - إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدّد ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود تلك المدة تبلى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء المحاكم المختلطة .

٢ - تحصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطر (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من دول الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر ، لا تعارض جاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستعاون وتعاوننا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل تفويضها لدى الدول ذات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحفظ بحقوقها كاملة غير متقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ - من المضحك عليه أن الشطرة (١) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص للتشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويجمع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا محضا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية ، فيستظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول المتنازلة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها التفصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص العالى للمحاكم التفصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بحكوى المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وصدار قانون جديد لتحقيق الجنائيات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ، ستضمن فيما تضمنه المسائل الآتية :

(١) تعريف كلمة « أجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة.

(٢) زيادة عدد موظفي المحاكم والتدابير المختلطة بما يقتضيه التوسيع

المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل الخو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة

على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

(المادة الرابعة عشرة)

تلقى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون

استمرار بقائها متافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين

المعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملتفة ، وذلك

في مدى ستة أشهر من تهاد هذه المعاهدة .

(المادة الخامسة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق

أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يحسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما

مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة السادسة عشرة)

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما في أى

وقت بعد انقضاء مدة مشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد

إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة

حينئذ . فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة

التي أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا

لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو

هيئة للتصل فيه طبقا للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .
ومن المتفق عليه أن أى تغيير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار
التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوى عليها المواد
(٤ و ٥ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك ، ففي أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ
المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة
التنظر فيها كما سبق بيانه .

(المادة السابعة عشرة)

يصديق على المعاهدة الحالية . ويجادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب
وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل
لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .
وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا
أختامهم عليها .

وتحررت في لندن من صورتين في اليوم السادس والعشرين من شهر
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

(توقيعات)

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصري ، أن يسجلا عند توقيع
المعاهدة في محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف
وفيا على بيان هذه التفسيرات :

- ١ - من المفهوم طبعاً أن التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابعة
التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو
إمدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ - من المفهوم أنه كـتـيـجـة لأحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

٣ - تشمل « طرق المواصلات » المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات و«نلاسلكي») .

٤ - تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستعزمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على منح وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

٥ - يراد بكلمتي « منطقة جنيفة » الواردتين في الفقرة الثانية (أ) من ملحق المادة الثامنة اعداد شاطئ البحر المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحر .

٦ - من المنطق عليه بالنسبة إلى الشطرة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تعهد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي سيجل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

ونقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير على ألا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :
(أ) أن تشمل أبلية التكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى .

(ب) أنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع عظيم النقاة تعديدا نهائيا إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض .

(ج) أن الحكومة المصرية تجري على الخططة التي سلكتها فعلا لمصلحة سكن تلك المناطق ستستخذ جميع التدابير العصبية الممكنة لمكافحة الملالريا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتحاق مع شركة قناة السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تنق بالشروط المبينة في الفقرة السادسة ، فإن الحكومة المصرية ستنتشى طريقا جديدا يصل بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد التلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهام وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق

المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية ، أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية ، وأن كلمتي « التدريب الصحيح » الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل للمهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معا أن تصنعها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المتصحات المحلية .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ - من المتفق عليه ، بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرمايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد ، الوظائف المناسبة الغالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ، فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية ، وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه التصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يمين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة اشخاصاً من جنسيات أخرى ، إذ لم يسهر وجود

ذرى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانين .
١٦ - من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه
نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم
العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان
والأماكن التى يقيمون فيها والتكثات اللازمة لهم ، وسرسل الحكومة المصرية
فوراً بمجرد تقاذ المعاهدة ضابطاً مصرى عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته
فى هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة
فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان ، والمسائل المالية
الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ،
وبما أن هذا البحث قد اجداً بالفعل ، فقد روى أنه ليس من الضروري أى تتضمن
المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة
أن المسائل التى ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر .
وقع هذا المحضر من نسختين فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

(توقيع) أكتوفى إيدن
(توقيع) مصطفى النحاس

(٥) مذكرات لندن

فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

للمذكرو الأولى

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة السفير إيدن

تحريراً فى لندن ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التى وقعتها اليوم أنشرف بابلغكم
أنه نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك
البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثل في مصر
سفير فان السفراء البريطانيين سيصحبون ذوى أقدمية على باقي الممثلين السياسيين
المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر في الوقت وبالشرط
النصوص عليها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة . وتفضلوا الخ .
(توقيع) مصطفى النحاس

للمذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن
تحريراً في لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعتها اليوم ، أنشرف
بابلغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إداره الأمن العام الأوربية فوراً ،
ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من تفاق المعاهدة عتصراً أوربياً معيناً في
بوليس المدن ويبقى هذا البوليس في المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين .
وتسهيلاً لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوربي المذكور
مما يضمن انسجام العمل في هيئة البوليس ، تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى
كل عام من خدمة خمس موظفي البوليس الأوربي .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لما هذه الصداقة والتحالف
التي وقعتها اليوم الرعايا البريطانيين الخاضعين للمؤهلات المطلوبة عندما
تستخدم خبراء من الأجانب . وتفضلوا الخ
(توقيع) مصطفى النحاس

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة معبطنى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تبريرا في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التناغم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعتها اليوم :

١ - يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف القنصلى العام والموظفين التابعين له .

٢ - نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران ، وتوى المصلحة المحايلة التى تم عقدها أن تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدم قانها قد اعترمت أن تلتفع بمشورة هيئة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للفرس المذكور .

وتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تقدم الهيئة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية ، كما تعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها لتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الملائم . ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال في إيفاد أحد من أفراد قواتها المساحة ليطبق دراسته في أى معهد أو وحدة من معاهدة التدريب أو وحداته في غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يجسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يصح لصالح المحايلة ونظرا لاحتياج ضرورة التعاون في العمل بين

القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الايمان التي تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية في ذلك .
وتفضلوا الخ .

(توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

٦ - إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦

نص المذكرة التي سلمها سفير مصر بلندن

إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ترى الحكومة المصرية ، وهي في ذلك موقفه من أنها تعبر عن شعور الأمة فاطية ، أن المصالحة الينة للصدادة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضي أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر في الاحكام التي تنظم علاقتهما في الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الاخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن الحق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت في وقت كانت فيه العلاقات الدولية في أشد الاضطراب ، وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين في إخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة في التعاون . فجاءت المعاهدة حلقة في سلسلة من التدابير التي اتخذت في ذلك الوقت ، ومن الاتفاقات التي قعدت بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم . أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت

المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من إستقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها .

والواقع أن الحرب قد استنفدت أم أغراض للمعاهدة . وفشحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل الوسائل التي لم تحرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ ؛ أوطبقا لضرورات حرية غيرتها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

وبما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من إنتصار الحلفاء وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لأميرها لاسيا أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بنفاذها ، بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بعهدها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفها طوال سني الحرب ، وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها في الصداقة .

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من إنفاقها مع مصر من العوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لازما أن يحاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعا خاصا . لكي تكون متمشية مع الحسالة

الدولية الجديدة ، فإن أحكامها التي تمس إستغلال مصر وكرامتها لم تعد تسائر الوضع الحالي .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأي العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على رية نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لاتجد مبررا لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لصرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها ، وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة ، فهي لم تتحجم عن أية تضحية تتيج لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يحلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تعمل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلنذه الأسباب ، وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته بريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضي ، والطلاق من أسر مبادئه قد انقضى زمنها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثقتهما بأن حليفتهما ستشاركما في هذا الرأى ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بهديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان المستوحية في ذلك مصالح السودانين وأمانهم .

(٧) مشروع بندقى - يفرن

اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن مستريفرن سيذكرها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرفقات :

(١) مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا .

(٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان .

(٣) مشروع بروتوكول خاص بالجلالة .

معاهدة بين مصر وإنجلترا

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية
وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

نظرا لما يحدوهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة والعلاقات الطيبة التي
توجد بينهما ، وللتقوية المساهمة التي يستطيع كل منهما القيام بها - للتعاون
والمساعدة المتبادلين - لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق
الأمم المتحدة ،

قد اتفقا عليهما لذلك المفوضين الآتية أسماؤهم :

[... ...]

(المادة الأولى)

يتتبع العمل بمعاودة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة
١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه ، والمذكرات والاتفاقات الموقع عليه في ٢٦
أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاءات والامتيازات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان
المعاهدة الحالية .

(المادة الثانية)

اتفق الطرفان الساميان للتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر
عملا لاقتصاد مسلح ، أو في حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشبكة في

حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكتيجة لتشاورها ، العمل الذي قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

(المادة الثالثة)

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكن يتاح لإحكام تسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنها ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين يمينهم الكومتان .

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو ، بما في ذلك مسائل المعتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقترنيات الوثيقة لتعاونها والمخططات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة للقيام بهذه المهام . وإذا ما دعت الحاجة ، تدرس اللجنة أيضا ، بناء على دعوة الحكومتين وعلى ضوء المعلومات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي تنجم عن الموقف الدولي وبخاصة تلك التي تنجم عن كل الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين في هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفي حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشاور الحكومتان بقصد أن يتخذوا بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يصعد الطرفان الساميان المتعاقدان بان لا يبرما تحالفا أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما .

(المادة الخامسة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، وأالى تقرب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة التصريحات التى أعلنها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من نظام المحكمة الدولية .

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة ٢٠ عاما من تاريخ بدء سريتها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن يتقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر بانتهاء بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول السودان

إن السياسة التى يصعد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ستكون أهدافها

الاساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي ، وتبعاً لذلك ممارسة حق إختيار النظام المستقبل للسودان ، وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانين ، تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه للمرافق للمعاهدة المذكورة تبقى نافذة استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه بحلول أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تم جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية (مصر) جلاء تاماً ، ويتم الجلاء عن مدينتي القاهرة والإسكندرية وكذلك عن الدلتا بحلول ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ويطرده الجلاء بصفة مستمرة عن بقية الأراضي المصرية خلال المدة التي تنتهي في التاريخ المحدد في الفقرة الأولى من هذا البروتوكول . ويستمر تطبيق أحكام إتفاق ٣٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإعفاءات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية في خلال مدة إنسحابها من مصر ، وأي تعديل في هذا الإتفاق قد تدعو إليه الضرورة - نظراً لأنه في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ستكون الجيوش البريطانية قد إنسحبت من الدلتا والمدينتين الآنف ذكرهما - سيسري باتفاق لاحق بين الحكومتين مجرى المفاوضة بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

(٨) قطع المفاوضات

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الإتفاق مع الحكومة البريطانية إلى

أبعد حد ممكن ، ويرغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية .

لذلك قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

(٩) قرار مجلس الأمن

في جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الأمن ، في النزاع المصري الإنجليزي ، الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس .

(١٠) مفاوضات ١٩٥٠ - ١٩٥١

أولا : رسالة وزير الخارجية المصرية

إلى مستر بين وزير خارجية بريطانيا

١ - مصر وزير الخارجية المصرية أن يبحث إلى معاملة المستر أرنست بينن بأطيب تمحياته وأجلى أمانيه ،

٢ - ويلد وزير الموقف البرلاني الصعب الذي أصبح المستر بينن يواجهه ، ولكنه يعتقد ، ويرجو أن يشاطره المستر بينن هذا الاعتقاد ، أنه لا ينبغي لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص ، لأن تداعى الاحداث الدولية لا ينتظر تسوية المواقف البرلمانية .

٣ - عاجلت الحكومة المصرية الحاضرة القضية الوطنية في خطاب العرش الأخير بالعبارات الآتية :

« لقد أجمعت الأمة إجماعا ، لا يشذ أحد من أبنائها عنه ، على وجوب تحرير وادبنا مصره وسوداته ، من كل قيد على حريته وإستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية .

ولن تقهر حكومتى في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء عن أرض

الوادي بشرطه وتضامن وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء .
وإن حكومتى لتحرص على أن تتوطد بيننا وبين الدول جميعا علاقات الود
والتضامن على قدم المساواة التامة، وفى حدود المصلحة والكرامة ، وميثاق هيئة
الأمم المتحدة . ولن تدخرو سعا فى المعاونة على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ،
وتصبوا إليه قلوب الناس جميعا من إستتاب الأمن الدولى ونشر السلام فى
الارض وإحترام حقوق الناس .

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه العبارات الواضحة الصريحة نصب
أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة الموقف .

٤ - ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة رأى العام المصرى
وتطور وعيه القومى وللرأى العام المصرى أهميته الكبرى فى الشرق الاوسط .
وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية معيالية أنه لا فائدة من المفاوضات إلا
أساس جلاء القوات البريطانية بجلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان
تحت التاج المصرى ، وإن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة
السلام العام قبل أن تضامن حقوقها الوطنية صيانة كاملة .

٥ - إذا بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الأسس فإن
الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى معادلات للتفاهم على ما يجب عمله
لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى وإستقلال الشعوب وبقصد الوصول
إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطنيا
واحدا وبين المساهمة المجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى .
٦ - يذكر سعادة المستر ييفن فى هذا الصدد بأنه (أى المستر ييفن) قال
له عندما تمخّذا فى ٢٨ يناير الماضى وليس مهما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة .
ولكن المهم تبادل الثقة وتوافر الاطمئنان .

٧ - ينتظر الوزير ردا سرهما . لأن الرأي العام المصرى شديد القلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام فى الشرق الأوسط .
مارس سنة ١٩٥٠

ثانيا - رسالة من مستر يفتن وزير خارجية إنجلترا
إلى وزير الخارجية المصرية

١ - يود مستر يفتن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الإنجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك . وقد أولى مستر يفتن نفسه هذه المسألة عنايته الشخصية الفائقة . ولكن لسوء الحظ حال تقيبه الأخير عن وزارة الخارجية الذى اقتضاه إجراء جراحة له دون إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية بالسرعة التى كان يرجوها .

٢ - ويقدّر مستر يفتن رغبة الحكومة المصرية فى تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة ، وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص ، وهو يشارك الحكومة المصرية الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة . وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة . ويشعر بأنه من المرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة إلى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة . ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض فى هذه المرحلة هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الاميراطورية فيلد مارشال سيروليام سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للتواحي العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط .

ومع أن حكومة جلالة الملك تقر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير التواحي العسكرية إلا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح

الأمر ويان السبل التي يستطاع بها الوصول إلى حل. ومن المنتظر أن يستطيع
الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام في مصر حوالى أوائل يونيو .
ولحكومة جلالة الملك وطيد الأمل في أن تكون الحكومة المصرية على
إستعداد للمباحثة معه حينئذ وهي ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات
بأقل ما يمكن من العلانية .

٣ - وإننا نأمل أن تمهد هذه المباحثات السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف
ستيفينسون الذى سيعولى مهام منصبه بوصفه سفيراً لجلالة الملك في القاهرة
بعد مدة وجيزة. وسيتلقى التعليمات بأجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية.
١٧ مايو سنة ١٩٥٠

الثالث - رسالة من وزير الخارجية المصرية إلى مستر بيثن وزير خارجية بريطانيا

١ - يسر الحكومة المصرية أن تسجل أن الحكومة البريطانية تشارفها
الرغبة التي أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على
قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .
٢ - وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأى
جللاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى كأساس
لتفاوضات تجرى بين البلدين . وهى بذلك تعمل طبقا للحق الطبيعي وللبداى.
هيئة الأمم المتحدة وقراراتها . وتنفيذا لأحكام الميثاق .

٣ - وفي سبيل إقرار هذين المبدأين، وسرعة تنفيذهما، ترحب الحكومة
المصرية بالاتصال بأى شخص تندبه الحكومة البريطانية، سواء كان مدنيا أو
عسكريا . ولذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بزيارة الفيلد مارشال سير وليام

سليم ، في أول شهر يونيو لبحث معه المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا .

٤ - وكذلك يسر الحكومة المصرية أن تحصل في نطاق ما تقدم بسعادة السفير البريطاني الجديد بمجرد وصوله للباحثة في المسائل السياسية .

٥ - وتأمل الحكومة المصرية أن تنفض هذه المخاضات في أقرب وقت إلى مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضها المشترك وهو تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

(١١) بيان الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية

في مجلس البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١)

في هذه المرحلة الدقيقة التي تجازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان المستر موريسون في مجلس العموم ناطقا بعمق الهوة التي تفصل وجهتي النظر المتباينتين في أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهي الجلاء والسودان وفلسطين . فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة إلى هذه المسائل الثلاث في شيء غير قليل من التفصيل والصراحة ، وحمل البرق حديثة إلى جميع أرجاء المعمورة . فمن حلقم علينا ، بل من حقنا على أنفسنا أن نبين من جهتنا نفس التفصيل والصراحة سياسة الحكومة المصرية في كل هذه الأمور .

أولا - عن الجلاء

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهي تطالب بالجلاء والإنجليز يندفعون بشق العال لإطالة أجل الاحتلال . فعناية الخديو ، وحماية الأجانب ، وحماية ذوي الجلايب الزرقاء ، وحماية الأغنياء ، وحماية أصحاب المصالح الحقيقية - كل هذه التطلعات المختلفة المتناقضة في بعض

الأحيان تذرعوها ، الواحدة بعد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلى إجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الإجماع على كل علة تتمسح بالغير ، وترى إلى إظهار الإنجليز بمظهر الساعين إلى الخير . أفصحوا في النهاية عن العلة الحقيقية فجابهوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية . فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان . وقد كانت الهند في يوم ما أكبر جوهرة في تاج الإمبراطورية . لم تفرغ جعبة الإنجليز من العلل والحجج فهم اليوم يذرعون بما سماه سعادة المستر موريسون «مسؤوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقي دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

وإلى جانب هذه العلل لا طالة أجل الاحتلال بدلت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على السنين . آخرها وعدم الصريح في سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما أثر الاحتلال الهدام في تفرقتنا وتأخيرنا وإفساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك مالا أحسبني في حاجة إلى التنويه عنه في هذا المكان . ولكني لا أجد بدا من إشارة واحدة على سبيل التمثيل إلى حالة الجيش المصري بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال ، وبعد خمسة عشر عاما من إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي أخذ الإنجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصري وتزويده بالأسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر ليغير المصريين أو في القيام بالمهمة التي أخذوها على عاتقهم في معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد في الدفاع عن مصر وجاراتها الدول العربية ، وبحيث يستطيع أن يجعل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة

جانبا منها من مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى فى الشرق الأوسط. ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حاجتهم فى احتلال مصر فيما يزعمونه لأنفسهم من مسئوليات فى الشرق الأوسط ؟ لا بد إذن من أن يبقى الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تبقى مصر بسالة الجنود .

وهذا ما عمل عليه الانجليز فى كل وقت ، وما ضاعفوا الهمة فى العمل عليه الآن . فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التى تعاقدنا معهم عليها ودفعتنا بالفعل أكثر أثمانها ، ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والحين فى مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح. بل يتعقبوننا إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت قدم الاحتلال .

حلقة مفزعة لا يخرج منها إذا جارينا علل الانجليز ، وغضضنا الطرف عن حقائق الماضى المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا إلى حقائق الموقف الحالى ، أى إلى خطر الحرب الذى يقولون إنه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله.

ومتىخلص العالم من خطر الحرب ؟

قبل الحرب العالمية الأولى ، قيل لنا إن هذا الخطر يهب من ناحية ألمانيا وحليفاتها دول التحالف الثلاثى .

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا إنه باقى من ناحية دول المحور (برلين -

روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال إن مصدره الاتحاد السوفيتى وتواجبه من

دول الكومنويلث .

وسيكون هناك على الدوام خلاف دولي يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن تقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال إلى الأبدين لأن العالم يغلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟

لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال إنه يهددها .

إن الاحتلال الجائم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية ، وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشؤوم الطويل . فلا بد لنا أن نتمسكه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ، ونحذر منه فإنه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله أن لا يصحق . ولن يصحق باذن الله إذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول ، واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها ، بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى ، بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة ، وحرم على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما تضمنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضي غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها . وما أحسبنى فى حاجة إلى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى تكفل نفض الخلاف بين الدول ، وضمان السلم العالمى . وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنها .

فاذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها ، ولم تنهيا لها كل العوامل المواتية ، أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت في دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام . فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول في مهمة حفظ الأمن الدولي بها ، وفي المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك في هذه المهمة الدولية الجليلة الشأن ، إذا قدم لها والدول الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي الحساس ما ينفذها من السلاح والعتاد للمساهمة في صيانة الأمن الدولي في هذه المنطقة .

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . إنني أعلن من هذا المنبر الصالي إخلاصنا الأكيد للمبادئ السامية والأهداف العظيمة التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التي تصدرها هذه الهيئة وفقا له . ومن تمام هذا الإخلاص أن نرفض الاحتلال ، ونصر على الجلاء ، وأن نبادر إلى دحض هذه البدعة الاخيرة من بدع السياسة البريطانية ، وأعني بها المسؤولية التي يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها في الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهنيا بأن يدعي الانجليز لأنفسهم في الشرق الأوسط من المسؤوليات ما يشاءون إذا كانت دول الشرق الأوسط تسهبا لا تفرم على ما يدعون .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . هذه هي وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية في مسائل الجلاء والسودان . ويستجيب هذا الخلاف بالطبع خلافا حتميا آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالانجليز يمسكون بها ، ويدعون أننا لا نستطيع إلغاؤها من جانبنا وحدنا ، لأنها تمكن لاحتلالهم ومناوراتهم في السودان . أما مصر فإن سيادتها واستقلالها ووحدةها مع السودان أعز عليها من أن تلغ في سيلها معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ويعتمد الانجليز في موقعهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات، وينسبون أو يتناسون أن قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ في شأن النزاع السوفيتي الايراني صريح في أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات .

ومن جهة أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتهك قداسة معاهدتين دوليتين عظيمي الشأن كبيرتي الخطر ، هما من غير شك أولى منها بالتقديس والاحترام ، وأخى بهما معاهدة القسطنطينية الموقعة في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ .

الأولى سابقة في التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ . والثاني للاحق لها . والمعاهدة المذكورة تقف بينها كما يقف الكافر في عراب الصالحين . فهي في جعلتها وتفصيلاتها إخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التي كان هدفها والدافع على عقدها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الإقليم فيما يتعلق بحق المرور في قناة السويس وما يستتبعه من التدابير والاحتياطات ، وهي إخلال صارخ بميثاق الأمم المتحدة كما سبق البيان .

فأي قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال ، وهي في حد ذاتها إنتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق .

لقد كانت الحكومة المصرية بإحضرات الشيوخ والنواب المحترمين في حدود حقها الدولي حيناً وعدتكم في خطاب العرش الأخير بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة باذن الله قد أوفت بمعاهدتكم عليه من إلغاء هذه المعاهدة ، إن العهد كان مسغولاً .

ياحضرات الشيوخ والنواب المحترمين . تلك سيرة الانجليز مع مصر في أمور الاحتلال . ومع ذلك يؤكد المستر موديسون أن الشعب المصري سيقف إلى

جانبيهم كما هم في الماضي إذا نشبت نار الحرب من جديد . إلا أنها أضغاث أحلام وأوهام في أوهام .

لقد أكدنا للحكومة البريطانية في المحادثات وبمناسبة الدعوة التي وجهوها إلينا للاشتراك في مؤتمر نيروبي ، أن مصر لن تسام معهم في أي مجهود حربي وهم يتجهون أقدم حقوقها باحتلال أرضها والممارة في وحدتها مع السودان . وإني لم ألق بغير من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا ، بل نقف أيضا معنا سائر الشعوب العربية التي ينتهك الانجليز استقلالها أو التي جرحوها في المسألة الفلسطينية جرحا لا يريدون له أن يتدخل .

والآن ما هي خلاصة الموقف بين مصر والانجليز ؟ إنني أجملها لكم في كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بصريحاته الأخيرة في مجلس العموم باب المحادثات التي كانت تجري بين الحكومتين . أما الخطوات التالية فستتبعها اللجنة السياسية الوزارية التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها في الأيام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لإقرار هذه الخطوات بصورة نهائية . ثم نعود إليكم في البرلمان قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ، ونحدثكم في جميع ما تتبوه لتحقيق الأهداف الوطنية التي أجمع عليها شعب مصر والسودان ، ولوفاء بالعهد الحاسم الذي قطعتة حكومتكم على نفسها في خطاب العرش الأخير .

(١٢) - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها

وبأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام إتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، بشأن إدارة السودان .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير .
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(١٣) نشوب الثورة

بيان إعلان الثورة فى مصر (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢)

أنظر النص رقم ٤ صفحة ٤٠٢

(١٤) خلع فاروق

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

أنظر النص رقم ٥ في صفحة ٤٠٨

(١٥) وثيقة التنازل من العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

أنظر للنص رقم ٦ في صفحة ٤٠٩ .

(١٦) إعلان الجمهورية

سقوط أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣)

أنظر النص رقم ٧ في صفحة ٤١٠ .

(١٧) إتفاق بين الحكومة المصرية

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إفريقيا

بشان الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وشمال إفريقيا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانا ثابتا بحق

الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت

المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتي :-

(المادة الأولى)

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد

تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين

فيها الحكم الذاتي الكامل .

(المادة الثانية)

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة التتالية لإنهاء فعلياً فإنها تعتبر
تصفية لهذه الإدارة ، ويحفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين
حقّ يتم لهم تقرير المصير .

(المادة الثالثة)

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل
السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة محامية
تسمى لجنة الحاكم العام ويضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات
هذه اللجنة .

(المادة الرابعة)

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان
بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني
ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة
البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين
مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

(المادة الخامسة)

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليمياً واحداً مبدأ أساسياً
للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقبتين ، فقد إتفقنا على ألا يمارس الحاكم
العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة
تعارض مع هذه السياسة .

(المادة السادسة)

يظل الحاكم العام للسودان مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقبتين فيما
يتعلق بما يلي :-

(١) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .
(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقبتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردعائى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا إتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

(المادة السابعة)

تشكل لجنة مخططة للاختصاصات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناءً على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين ، ويتضمن المعلق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

(المادة الثامنة)

رغبة فى تهيئة الجوهر الحادى اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة السودانية تتألف من :

(١) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما بحكومته ثم يعينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون إختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .
(ب) عضواً أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بمدة دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

(المادة التاسعة)

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة إتمام السودة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تصعد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، ويلبى على أية حال ألا تصدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

(المادة العاشرة)

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجته ، وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيادة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لمراقبة دولية . وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

(المادة الحادية عشرة)

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتصعد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

(المادة الثانية عشرة)

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين : -

الأول - أن تقرر مصير السودان كوحدة لا متجزء .

والثاني - أن تعد دستوراً للسودان يواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا المصدد ، كما تضع قانوناً لا يتغاب برلمان سوداني دائم .
ويقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أنه صورة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

(المادة الثالثة عشرة)

يمهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة عشرة)

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

(المادة الخامسة عشرة)

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما

هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

(١٨) نص اتفاق الجلاء

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

بإصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقه به والمضمر المتفق عليه
المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقه
والخطابات المتبادلة الملحقه به والمضمر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ؛
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ - يمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقه
والخطابات المتبادلة الملحقه به والمضمر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .
مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
بكباشي (١. ح.)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس
جديد من التضام المتبادل والصداقة الوطيدة ،
قد اتفقتا على ما يأتي :

(المادة ١)

تجلى قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضي المصرية وفقا للجدول
المبين في الجزء (١) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ
التوقيع على الاتفاق الحالي .

(المادة ٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في
لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر
المتفق عليه ، والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي
تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

(المادة ٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قنصة السويس الحالية ، وهي المينة في المرفق
(١) بالملحق رقم (٢) في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وفق
أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي . وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق
أحكام الملحق رقم (٢) .

(المادة ٤)

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند
توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية
الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، أو على

تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسييلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للعرب وإدارتها إدارة فعالة . وتتضمن هذه التسييلات إستخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر .

(المادة ٥)

في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة (٤) ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة .

(المادة ٦)

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا بجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

(المادة ٧)

تقدم حكومة جمهورية مصر تسييلات مرور الطائرات وكذا تسييلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلح الطيران الماسكى التى يتم الإخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإنن بأية رحلة لها ، معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . ويكون منح التسييلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها اتفاقاً في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

(المادة ٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية — التى هى جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائى له أهميته الدولية من الواحى الاقتصادية

والتجارة والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في التسليطية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(المادة ٩)

(١) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاضية أو إليها حسب تقديرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه في الجزء (ج) من الملحق رقم (٢) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

(المادة ١٠)

لا يمس الاتفاق الحالي ، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس ، بأية حال حقوق الطرفين والبراماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة ١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرققاته جزءاً لا يتجزأ منه .

(المادة ١٢)

(١) يظل هذا الاتفاق نافذاً مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة ، لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الاتفاق .

يلتزم العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل ، أو تصهر ، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ، ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

(المادة ١٣)

يحل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذاً من تاريخ توقيعه وتبادل

ووافق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .
وإقرارا بما تقدم وقم المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا
أختامهم عليه .

تمحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين
باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية

جمال عبد الناصر	أ . هـ . نتج
عبد الحكيم عامر	ر . س . ستيفنسون
عبد العلي البغدادي	ر . بلسون
صلاح سالم	
محمود فوزي	

(١٩) - قرار جمهوري رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٥٦
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

أنظر النص رقم ٢٤ في صفحة ٦٦٠

(٢٠) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
في أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

أنظر النص رقم ١٥ في صفحة ٤٣٥ .

(٢١) - ميثاق الاتحاد العربي .

أنظر النص رقم ١٦ في صفحة ٤٣٧ .

(٢٢) - قوانين يوليو الاشتراكية .

مطبعة م. ك. الاسكندرية
محمد محمود محمد محمد
شارع أديب اسحاق (مناوة البصير)
تليفون { ٣٠٨٤٧
٣٠٩١٠ }



١٠٠٦٩٤

٢ ١٢٥٠

مقزم الطبع والشردار المارق - ١١١٩ كوريش النيل
لرج الاكندرية ٤٢ شارع سعد زعلول - ٢ ميدان التحرير (النشبة)